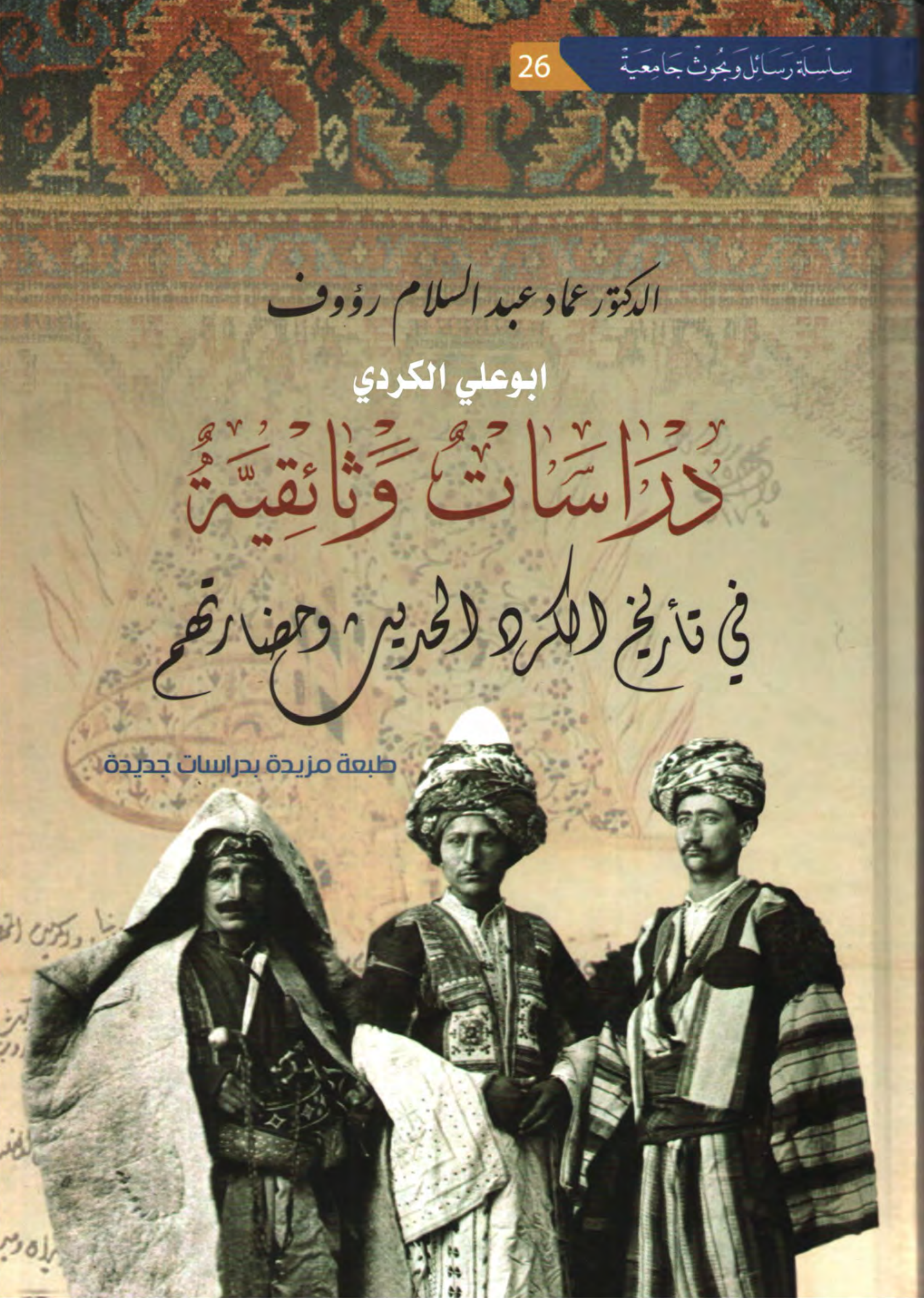

سلسلة رسائل وبحوث جامعية
26
الدكتور عماد عبد السلام رؤوف
ابوعلي الكردي
دراسات وثائقية
في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم
طبعة مزيدة بدراسات جديدة


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



دراسات وثائقية

في تاريخ الكُرد الحديث وحضارتهم

الكتاب: دراسات وثائقية في تاريخ الكُرد الحديث وحضارتهم

تأليف: د. عماد عبد السلام رؤوف

الطبعة الأولى : 2012



❖ الناشر: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق – سوريا : ص. ب 5292

تلفاكس: 5626009 11 00963

موبايل: 806808 932 00963

E.mail: zeman005@yahoo.com

E.mail: zeman005@hotmail.com

Web sit: www.darzaman.net

❖الناشر التفسير

للنشر والاعلان

اربيل – شارع المحاكم – تحت بناية فندق شيرين بالاص

هاتف: 2221695 -2230908 -2518138

موبايل:07504605122- 07701387291

E.mail:tafseeroffice@yahoo.com

E.mail:altafseero@hotmail.com

E.mail:tafsseroffice@maktoob.com

web sit: www.al-tafseer.com

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

الإخراج الداخلي: عصام محسن

رقم الإيداع في المكتبة العامة (1080) سنة 2011

د. عماد عبد السلام رؤوف

دراسات وثائقية
في تاريخ الكُرد الحديث وحضارتهم

طبعة مزيدة بدراسات جديدة





متعة قراءة التاريخ

بقلم: فلك الدين كاكه يي
وزير الثقافة في إقليم كردستان

ستظل قراءة التاريخ ممتعة!

ففي قراءة فصول التاريخ القريب والبعيد يكتشف الإنسان زوايا وملاحظات عن ذاته وعن المجتمع البشري، نسيها أو شوهها الآخرون، فالتاريخ حين يسجل برؤية المؤرخ الموضوعي وروح البحث العلمي سيكشف الحقائق مهما طال الزمن.

لست مؤرخا، ولا عالماً في مجال ما، إنما كنت وبقيت كاتباً وصحفياً متواضعاً، وهو ما يكفيني، وقد فوجئت بأن الزميل كنعان المفتي اقترح عليَّ أن أكتب مقدمة لهذا الكتاب التاريخي الذي وضعه الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، فلم أسمح لنفسي بكتابة مقدمة (هي في الأغلب سرد صحفي كما هو اسلوبي المباشر) فالكتاب أكاديمي علمي يدقق ويناقش تفاصيل الحقائق والتواريخ والوثائق وآراء الآخرين في الموضوعات المختلفة التي تناولها المؤلف حسبما توفر له من مصادر، فليس من شأني كتابة مقدمة صحفية الهوى والتعبير لكتاب أكاديمي، لا استميح العذر إذا ما استعضت عن كتابة المقدمة بتسجيل انطباعاتي عن موضوعات الكتاب، مع عدة ملاحظات يمكن اعتبارها هوامش جانبية لا غير، فأنا أحب المطالعة، فلا يفوتني كتاب رصين، سواء في السيرة أو التاريخ أو علم الفيزياء أو الفلسفة أو التصوف أو غيره، دون أن أدون انطباعاتي السريعة وملاحظاتي، سواء نشرتها أم أودعتها بقية أوراقي، وأتمتع خاصة بالكتب التي تسعى إلى كشف الحقيقة حتى لو كان ذلك دون قناعتي المسبقة، فكثيراً ما طالعت دراسات وبحوثاً تدحض الأيديولوجيات والأفكار التي تعاقبت على مسرح ذهني طوال العقود الماضية. فقراءة كتب التاريخ ممتعة وشيقة، وأعني بالقراءة التأمل والبحث والمقارنة أثناء ساعات القراءة، وليس فقط المرور العاجل على الصفحات دون توقف وتفكير.

وبنفس النهم واللذة قرأت صفحات هذا الكتاب (في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم)، وإذا بكاتبه المغرم بالتفاصيل حيثما وجدت ، يغمرني بهذا الشعور المتبادل أزاء البحث في مجاهل الحاضر والماضي في تاريخ الكرد.

وبعد الانتهاء من المطالعة، تجمعت عندي عدة ملاحظات:

أولاً: تاريخ الكرد، بفضل هذه الدراسات العلمية، أصبح يستقر على أعمدة متينة، فقد صدر خلال ربع قرن مضى عدد من الكتب والدراسات العلمية الأكاديمية عنه، مما جعلنا نرسم لأنفسنا صورة أوضح لكردستان، ولا زال الموضوع غير مكتمل ينتظر من يمضي فيه حتى نهاية أشد وضوحاً، فالكرد، تواقون إلى معرفة أوسع عمن هم، وعن هويتهم، وعن أرضهم والناس الذين سبقونا.

ثانياً: إلاّ أن كتب ودراسات التاريخ الكردي الصادرة حتى الآن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات أو نزعات:

ما وضعه مفكرو وكتاب مؤسسات الدول في البلدان التي قسمت عليها كردستان وشعبها، هؤلاء– وكذلك الجاهلون بأصل الكرد والمنكرون لعدالة قضيتهم– لم ينصفوا هذا الشعب بل شوهوا وقللوا من شأنه، وطمسوا حقائق معروفة للتاريخ والجغرافية، فقد كتبوا بذهنية الإعلام الرسمي الحكومي الذي يغلب المفاهيم ويعطي المعاني المغايرة لمطالب هذا الشعب وحركته التحررية، فيتزاحم في آرشيفات المكتبات عدد كبير من مثل هذه الكتب والدراسات المكتوبة بروح التعصب والعداء والنكران، وهو ما يناقض روح البحث العلمي الرصين، إلاّ أنها كانت ذات تأثير سلبي معين في فترات مختلفة، واستطاعت نشر سمومها ولو إلى حين.

ما وضعه بعض الكرد أنفسهم، إنطلاقاً من التعصب والغلو في نسبة كل ما يمكن إلى الأمة الكردية، وقد جاء هذا الاتجاه الخاطئ، ربما، رد فعل للإتجاه الأول.

ما وضعه كتاب ومؤلفون كرد وعرب وروس وألمان وإنكليز وغيرهم، خاصة منذ قرن ونصف، استناداً إلى الحقائق والوقائع الملموسة بعد تحليلها وتدقيقها بنهج علمي هادئ رصين، مثل هذه الدراسات ما تزال قليلة، إلاّ أنها في غاية الأهمية، لا سيما إذا كانت تناقش وتغربل كومة التشويه والتزوير للتاريخ الكردي،

أعتقد أن الكتاب الحالي، موضوع البحث، هو من الصنف الثالث، وقد بحث في الزوايا والدراسات المتراكمة عن مواضيع تأريخية كردية مهملة أو منسية، لم تحظ بالإهتمام الكافي، فأعاد الكاتب ربط الواقع ببعضها ليشكل منها لوحات جديدة للتاريخ، وعليه، فإن هذا البحث الجدي البعيد عن التعصب والربط القسري للأسماء والأمور، هو المطلوب اليوم للكرد، وليس لوي الحقائق، أية حقائق، من قبل أي كاتب كردي بأية حجة مهما كانت قومية.

رابعاً: أظن أن تأكيد وتوضيح ما عندنا، وما هو مجمع عليه في تاريخنا، يكفي لإثبات أصالة وجود هذه الأمة ووطنها، فلا حاجة للغلو والتطرف في محاولة (استزادة التاريخ)، وهي محاولة عبثية وضارة، ففي أرض هذا الشعب وتأريخه يوجد من الحقائق المنسية والمهملة ما يكفي قروناً للبحث عنها واجتلائها.

هذا الكتاب يعطينا مثلاً على أن فصول التاريخ الكردي ما تزال ممزقة وضائعة إلى حد ما، فهناك- بعد البحث والجهد- إمكانية العثور على حقائق أخرى، لأن افتقار الكرد إلى كيان سياسي محدد جعل أجزاء تأريخه تنفلت منه نحو الأصقاع والبلدان الأخرى، أو تضيع في تفاصيل تواريخ بقية الشعوب والأمم.

ففي الواقع توجد في ثنايا جميع فصول تاريخ شعوب الشرق الإسلامي أجزاء متفرقة من تاريخ الكرد، لأنهم ساهموا في حضارات وثقافات هذا الشرق، وخدموا في مجالات الإدارة والقضاء والعسكرية والفن والعمارة وسائر الفعاليات الإنسانية. قال لي مثقف تركي درس جوانب من تاريخ الدولة العثمانية مندهشاً من حقيقة (وجود الكرد حيثما يوجد الترك في جميع البلدان التي سيطرت عليها الدولة العثمانية)، وذكر مناطق ومدن كثيرة في آسيا الوسطى وأوربا الشرقية وفي الشمال الأفريقي، كان يريد أن يثبت (التعايش الطويل بن الترك والكرد)، فقلت له: شكراً، إلاّ أنك ينبغي أن ترى الجانب الآخر من الحقيقة، هو أن الكرد كانوا- منذ البداية- السكنة الأصليين للأناضول، وأنهم بحكم وجودهم فقد شكلوا مادة بشرية للخدمة في الجيش ومعاركه وفي خدمة سلطات الدولة العثمانية حيثما ذهبت، سواء طوعاً أو كرهاً، فكان من الطبيعي أن يوجد الكرد حيث يوجد الترك (خارج تركيا الحالية).

أذكر بالمناسبة أن قاضياً كردياً من منطقة شقلاوه الحالية بمحافظة أربيل كان في خدمة التوجيه الديني للجيش العثماني، وأرسلوه قبل قرنين للدعوة إلى الدين الإسلامي بين سكان أفريقيا الجنوبية، وقد ترك وراءه هناك عائلة كبيرة جداً أشبه بجالية صغيرة في كيب تاون، عاد أحد أحفادها قبل عشر سنوات يحمل وثائق عثمانية أكدت أن جد العائلة نزح من هذه المنطقة، وكان يمتلك قطعة أرض وطاحونة مائيّة، وقد نشرت الصحافة المحلية في أربيل تفاصيل هذا الخبر.

مثل هذه الحكايات الواقعية كثيرة، معظمها منسية أو مهملة، فما بالك لمن يتحدث عن عوائل وجاليات كردية في تونس وليبيا والمغرب ومدغشقر وأفغانستان وأوزبكستان.. الخ!، عدا عما هو معروف ومتفق عليه في بلدان عديدة أخرى.

خامساً: سأمر سريعاً على إشارات أثـارت انتبـاهي، منهـا مـثلاً أن أوليـا جلـبي الكاتب العثماني المعروف يذكر في سيرته السياحية أن معظم سكان بغـداد كـانوا في زمان سياحته، يتكلمون الكردية فضلاً عن العربية، وأن الأيـوبيين هـم الـذين نـشروا التكايا (الخانقا/ الخانكا)، كما يذكر طائفـة (صـارلو/ صـاريللو/ سـارلو) في محافظـة الموصل، وكأنها طائفة خاصة، في حين أنها فئة مـن طائفـة أهـل الحـق (الكاكائيـة)، وغالباً ما اختلط على الباحثين هذا التعدد في الأسماء: أهل الحق، الكاكائية، سارلو، وغيرها.. في حين أنها جميعاً في الأصل شيء واحد، وهو مذهب أو تـراث (بارسـتان) الكردي الذي كان موجوداً في معظـم منـاطق كردسـتان قبـل الإسـلام، وبـدأ بـالعودة والظهور، بثوب جديد منذ القرن الثاني والثالث الهجري، وانبعـث خاصـة مـن منـاطق لرستان وكرمنشاه وهمدان، وأخيراً هورامان حيث نـشأت قاعـدة سـرية قويـة بـدأت تنتشر بأسماء أخرى، وسنأتي إلى ذكر كيف أن البكتاشية نشأت تحت تـأثير نفس المذهب أو الطريقة، علماً أن أهل الحق تعد (فرقـة) مـن الفـرق الإسـلامية كمـا أن في الموسوعات الإسلامية الكبيرة، وذلك حديث لا مجال له الآن.

سادساً: وهي ملاحظتي الأهم التي تستحق بعض التفصيل، وترتبط بآخر الجمـل الـتي ذكرتهـا في الفقـرة (خامـساً) أعـلاه، وأعـني بهـا الموضـوع المتعلـق بالإنـسان الصالح التقي الذي لقب بـ(بابا كركر) كما ورد في هذا الكتاب.

وإنني استنتج من خلال لقب أو كلمة (بابا) صواب ما يرويه د. عماد عبد الـسلام رؤوف عن هذا الصوفي المنسي كما يسميه، وعن تنقلاته بـين كركـوك وبغـداد حتـى وفاته، ودفنه في الأخيرة، وأؤيد اسـتنتاجه بـالربط بـين طريقـة سـلوك هـذا (البابـا) والطريقة البكتاشية (البكداشية)، ويلفظ بالكاف الفارسية حـين يـذكرها أتباعهـا مـن التركمان والترك، فالطريقة منتشرة في تركيا، وتسمى بالعلوية أيـضاً. أمـا في العـراق فأتباع الطريقة من التركمان كـانوا يـشكلون أعـداداً كـبيرة في بعـض محـلات كركـوك (كما في تسعين مثلاً)، وفي قرية بشير ومدن داقـوق وطوزخورمـاتو وغيرهـا. وأتـذكر أن المرحوم والدي كان يصحبني وأنـا صـبي إلى زيـارة بعـض (البـابوات) والوجهـاء والمرشدين من البكتاشية في داقوق، إلاّ أن معظم أتباع الطريقة تحولوا- فيما بعـد- إلى الشيعة الإثنا عشرية تدريجياً تحت تأثير الدعوات المذهبية،

ويتمسك البكتاشيون بحب الأئمة الإثني عشر، ومن جهة أخرى يمارسـون شـعائر مذهبية تشبه إلى حد كبير شعائر أهل الحق (الكاكائية)، وقد صـدر في أوروبـا كتـاب مهم باللغة التركية بعنوان (العلويون والكرد) تأليف الكاتب الكردي من تركيـا محمـد

بيراق، طبع عام ١٩٩٧، ويتضمن مقارنة دقيقة بين العلوية وأهل الحق (ص٤٧٠-٥٧٣)، يشير إلى نص كردي قديم، مترجم إلى التركية، يقول أن (سلطان اسحق، مجدد الدورة الحالية لطريقة أهل الحق) هو الذي انتقل، في العالم المعنوي، وأرشد حاج ولي بكتاش إلى تأسيس الطريقة البكتاشية. وهذا معناه رمزيا الربط الخفي في التعاليم الصوفية والطقوس بين البكتاشية (العلوية) وأهل الحق، ولا يخفى بأن هذه التلميحات رمزية غامضية.

أما الذي يخص موضوع حديثنا فهو وجه التشابه، إلى حد التطابق، لمفهوم ومعنى لقب ومرتبة الـ(بابا)- لو صح القول- بين البكتاشيين وأهل الحق على حد سواء، وسأركز على هذا المفهوم بعد الآن، مع العلم بأن أغلب البكتاشيين في تركيا هم من الأتراك، ونحو ثلثهم من الأكراد، وأن أهل الحق (الكاكائيين) في العراق وفي إيران أغلبيتهم من الأكراد، ونسبة منهم تركمان وآذريون، لا سيما في آذربيجان الشرقية والغربية، ودولة آذربيجان المستقلة، فضلاً عن توزع أهل الحق في بلدان وقوميات أخرى.

ويحترم البكتاشيون وأهل الحق كل ولي صالح ومزار وضريح يحمل لقب (بابا)، ولهذا اللفظ مدلول ديني وصوفي غالباً، كما يرد في التراث الكردي، باللهجة اللورية والهورامانية القديمة منذ القرن الثالث والرابع الهجريين. وأظن أن هذا اللقب أو المرتبة الدينية كانت موجودة لدى الكرد قبل الإسلام أيضاً، وتلفظ في الكردية (بابا) و(باوه)، واللفظ الأخير هو المنتشر شعبياً بين الكرد، وتلفظ بالفارسية (بابا)، وبالتركية (به به وبابا)، والمعنى واحد، وهو لقب أي ولي صالح أو رجل متدين يحترم لمكانته في الإرشاد وكرامته في علاج الناس من الأمراض، وقد تحولت المرتبة الدينية إلى سلالة عائلية تزيد الآن على مئات العوائل في العراق وإيران وتركيا، ويحق للوريث منها بناء تكية خاصة باسم العائلة (بابه/ باوه/ بابا/ به به) يزورها الناس. وهناك عائلة كبيرة في مدينة درسيم في تركيا تدعى (به به له ر) أي البابائيين، فلفظ (لر) هو للجمع، ووظائفها هي نفس وظيفة (الباوه) في العراق وإيران الآن.

كما يوجد في درسيم وادٍ جميل يجري فيه نهر يسمى (وادي منزور"منظور")، وفي أعلى الوادي مزار يدعى (منزور بابا) يزوره الناس ويقدسونه، ويقدمون له القرابين، ويوقدون له الشموع، ويحتفلون به كل عام، ويقصده البكتاشيون (العلويون) من مختلف أنحاء تركيا ومن أوروبا أيضا. وكلمة (منزور بابا) هو تحوير تحوير تركي لـ (بابا منزور). ويوجد في جبل دالاهو في غرب إيران حيث الأكثرية

الكردية من طريقة أهل الحق، مزار مشابه يسمى (بابا يادكار)، ويتلفظه البعض بـ(باوه يادكار)، ويزوره الناس بكثرة كما هو الحال في (منزور بابا) في درسيم.

وأما عن تاريخ (بابا يادكار) فيذكر كتاب (تاريخ الأدب الكردي) تأليف صديق بوره كه ي صفي زاده، الصادر من قبل دار نشر ناجي بمحافظة كردستان الإيرانية عام ١٣٧٠ هـ، وهو باللغة الكردية، يذكره باسم (بابه يادكار)، وهو تحويرآخر لنفس الكلمة بالمعنى نفسه، ويقول أن بابا يادكار ولد في قرية شيفان بمنطقة هورامان في كردستان إيران عام ٧٦١هـ وإن اسمه الحقيقي هو أحمد، وقد لقب بـ(بابا) لمرتبته في التصوف والتدين.وإنه دخل المدارس والتكايا في وقت مبكر من حياته، فدرس باللغات التركية (الهورامانية القديمة) والفارسية والعربية، وارتقى إلى مرتبة دينية تؤهله لإرشاد الناس والدعوة إلى الله والخير والصلاح، وانضم إلى الحلقات الأولى لطريقة أهل الحق (الصوفية العرفانية) التي بدأت دورة جديدة لها مستمرة حتى اليوم، بمعنى أن الطريقة كانت موجودة سابقا، ثم أنه صار من أعلام هذه الطريقة البارزين، وأصبح محل احترام الناس، فأرسلوه لنشر الدعوة في الهند و(باكستان الحالية حيث كانت جزءاً من الدولة الهندية آنذاك).

ويذكر المؤلف أنه بعد عودة بابا يادكار من جولته التي طالت، استقر في قرية (سرانة) ولقي مصيره قتلاً، حيث يوجد ضريحه الآن، وما زال مريدوه يقدسونه، وقد توجه إليه الشاعر الكردي الكبير مه وله وي تاوه كوزي (القرن التاسع عشر) بقصيدة فيها رجاء ومناجاة يناشده لمساعدته على الشفاء من (عمى البصيرة)، وقد فسر البعض ذلك خطأ، وقالوا ان الشاعر كان يرجو استرداد بصره الذي كان قد فقده في تلك الفترة، وأما مقتله فيفسرونه بأنه مصير العشاق والزهاد والباحثين بلهفة عن اللقاء بالحق كما هو مصير الحسين بن منصور الحلاج. ولوعدنا إلى الوراء لطالعتنا أسماء العديد من الأولياء والصوفية والعارفين الكرد يحملون لقب (بابا)، ففي المصدر المذكور للمؤلف صفي زاده نقرأ أسماء ١٤ شخصية دينية تحمل هذا اللقب، عرفت بالصلاح والتقوى والتدين والتصوف، ويزور الناس أضرحتهم حتى الآن، نذكر منهم بابا (به به) لوره ي لورستاني الذي عاش في القرنين الثاني والثالث للهجرة، وكان قد ظهر في لرستان، وترك وراءه قصائد في التصوف والعرفان باللغة الكردية، وكذلك نذكر بابا سرهنك وبابا يادكار إلى آخر القائمة.

بقي اسم علم آخر هو (بابا طاهر الهمداني) الشاعر الصوفي الفيلسوف بالكردية (اللهجة اللرية)، وقد عاش من سنة ٣٩٠ إلى ٤٥٠ للهجرة، وورد ذكره بالتفصيل في

المصدر السابق، وفي العديد من الكتب الأخرى. أما سبب ذكر هؤلاء (البابوات) في كتاب للأدب الكردي، فهو أن كلاً منهم خلف وراءه أبياتاً شعرية صوفية معبرة على النهج نفسه، فقد تركت كل واحدة منهن أبياتاً شعرية وجدانية صوفية باللهجة الهورامانية القديمة.

يُعد بابا (باوه) طاهر الهمداني الذي عاش في همدان ودفن هناك، أول شاعر كردي يترك وراءه نسخة مكتوبة بالكردية، فقد اتخذ شعره موضوعاً لدراسات أكاديمية (كما أشار د. معروف خزنه دار مثلاً) بوصفه بداية للنص الكردي، بمعنى أنه بداية الأدب الكردي المكتوب.

ترك بابا طاهر شعراً صوفياً جميلاً ينطوي على فلسفة عميقة، وقد عاش قبل عمر الخيام بمدة، لكنهما اشتهرا بوضع الرباعيات، ولدى المقارنة تعثر على أفكار عديدة للخيام وردت قبله في شعر الهمداني، وهذا بحث آخر نتركه لمجال آخر حيث أعددت دراسة عن ذلك بالكردية.

والذي أقصده من هذا الاستطراد هو أن بابا طاهر يعتبره أهل الحق وأهالي همدان وليا صالحاً وصوفيا متنور القلب ملهماً، وبهذا فإن منزلته بين الناس تكاد تتطابق مع منزلة بابا يادكار وبابا كركر ومنزور بابا والعديد من (البابوات أو البابائيين). وعلى ذكر اللفظ الأخير أي البابائيين أشير- عن معرفة ويقين- بأنه لا علاقة بين هؤلاء وبين حركة البابائيين التي ظهرت في منطقة زنجان في إيران أو أواخر القرن التاسع عشر، والتي تفرعت منها فيما بعد حركة البهائيين (البهائية) التي تحولت إلى ما يشبه أن تكون مذهباً مستقلاً.

وأما عن وجه التشابه بين البكتاشيين وأهل الحق في احترام منزلة بابا كركر، فهو أمر طبيعي لأن المشتركات بينهم كثيرة جداً.

فإذا ما انتهينا من أن لقب أو مرتبة (بابا) كردية وقديمة، فيبقى معنى لفظ (كركر)، وهو لفظ كردي أصيل يشير إلى حركة اندلاع عجيب من آبار النفط في كركوك بشكل طبيعي من القدم.

وإذا ما ربطنا بين هذا المعنى وفلسفة النار والنور في الديانة الزرادشتية القديمة فإن الصورة ربما تكتمل، لنخرج باستنتاج مفاده أن (بابا كركر) هو لقب ولي صالح، كردي الأصل، عاش في كركوك، والناس عادة يقصدون أماكن إقامة الأولياء حتى لو لم يدفنوا فيها، ولا يوجد معنى اللفظ (كركر) في أية لغة أخرى، سوى اللغة الكردية، وهذا دليل ثقافي تاريخي آخر على قدم وأصالة وجود الكرد في المنطقة.

ولا يفوتنا ذكر وجود مزارات وأضرحة عديدة باسم (باوه/بابا) في المدن والقرى في كركوك وبغداد، نذكر منها (باوه شاسوار) في كفري، و(باوه محمي "محمود") في خانقين، و(باوه نودر) قرب دربنديخان، وغير ذلك، ولا زالت تكايا عديدة من ورثة عوائل الـ(بابا) منتشرة عبر كركوك– خانقين– بغداد– الموصل، فضلاً عن عوائل الـ(به به) في درسيم وغيرها في تركيا.

آخر ملاحظة إضافية هي عن جد سادات البرزنجة، وهو (بابا علي الهمداني) الذي عرف بالزهد والتقوى والتصوف والكرامات والمكانة العلمية الدينية البارزة، حصل على الإجازة في التصوف من كبار متصوفة عصره، وجال في بلدان العالم الإسلامي، وبعد تجواله الطويل للدعوة والإرشاد عاد إلى همدان مسقط رأسه واستقر فيها، وتوفي سنة ٦٧٠هـ، وترك وراءه عدة أبناء أشهرهم شيخ عيسى وشيخ موسى، وقد انتقلا إلى منطقة شهرزور (محافظة السليمانية حاليا) وسكنا في قرية (برزنجة) الحالية، حتى توفيا ودفنا فيها، ومنهما تفرع أفراد شجرة العائلة البرزنجية المعروفة. وعُرف الشيخان بالزهد والورع وتحولا إلى مراجع للناس في ذلك العهد، واشتهرا بالعلم وصفاء السريرة والبصيرة، كما ورد في كتاب باللغة الكردية للعالم الكبير الراحل ملا عبد الكريم المدرس، وهو كتاب (شجرة عائلة العلماء)، وقد صدر في بغداد سنة ١٩٨٤م.

فاسم (بابا علي الهمداني) مرتبط، كما أظن، بشجرة عائلة كبيرة في همدان تحمل لقب (بابا)، وإن سلوكه الصوفي أقرب إلى سلوك الصوفي المنسى (بابا كركر) الذي تحدث عنه د. عماد عبد السلام رؤوف في هذا الكتاب.

وختاماً شكراً لإتاحة الفرصة لي لكتابة هذه الانطباعات.

فلك الدين كاكه يي
أربيل في ١٥/٤/ ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

نفدت نسخ الطبعة الأولى من هذا الكتاب بسرعة شجعتني على التفكير بإعادة طبعه، كما حثني على ذلك عدد من اصدقائي وطلبتي من الباحثين المعنيين بتاريخ الكرد الحديث، فقمت بتنقيح تلك الطبعة وأضفت إليها دراسات جديدة تناولت جوانب مكملة لموضوعاتها، اتخذت من مخطوطات غير منشورة مادة لها، فثمة دراسة عن مخطوطة نادرة تلقي ضوءاً على نسب أمراء بهدينان والمراحل المبكرة من تاريخهم، وهناك دراسة أخرى، مع نصوص محققة منتخبة من مخطوطة تناولت تاريخ الإمارات الكردية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لمؤلف موصلي نابه، وتحقيق لرسالة غير منشورة تناول مؤلفها تاريخ الأسرة البرزنجية وفيها تفاصيل غير معروفة عن التاريخ السياسي والاجتماعي والصوفي في كردستان في القرون الأخيرة، ودراسة عن التراث الكردي المخطوط في المكتبة القادرية العامة الملحقة بجامع السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد، وأخرى عن التراث نفسه في مكتبة لأحد كبار العلماء في المدينة نفسها، ودراسة عن أول مشروع لإقامة (مملكة كردية) سبق سنة ١٩٠٤، ويقترن هذا المشروع بتنظيم سري لم يعرف من قبل، وقد وقفنا على خَبَره في نص معاصر لمفكر قومي عروبي الاتجاه، كانت له صلاته بزعماء ذلك التنظيم، وفي هذه الطبعة أيضاً دراسة عن مخطوطة ألفها كاتب عربي، ربما كان موصلياً، عاش في القرن التاسع عشر تضمنت بيانات مهمة عن عدد من القبائل الكردية في سوريا وما بين النهرين، ونص محقق لرسالة في تاريخ الأسرة التيمورية الكردية في مصر، وهي إحدى أبرز الأسر التي كان لها دورها العسكري والثقافي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، وضعها المترجم الكردي الشهير محمد علي عوني، وبهذا فقد تضاعف حجم الكتاب عما كان عليه في طبعته السابقة، وعسى أن تكون فائدته قد زادت هي أيضاً.

وأخيراً لابد لي أن أتقدم بالشكر الوافر إلى مكتبة التفسير التي تولت اخراج هذه الطبعة على النحو الذي يراه القارئ الكريم. والله من وراء القصد.

أربيل ٣٠ آب ٢٠١١

مقدمة الطبعة الأولى

هذه دراسات تناولت جوانب من تاريخ الكُرد في العصر الحديث، معتمدة في أكثرها على وثائق غير منشورة، أو غير موظفة في دراسات سابقة في الموضوع نفسه، منها ما هو في الآرشيف العثماني، ومنها ما هو في الآرشيف المصري، ومنها ما يعتمد على وثائق محلية، ونصوص خطية كتبها مؤرخون من الكُرد وغيرهم. وكنت قد نشرت أكثر هذه المباحث في مجلة (الصوت الآخر) الصادرة في أربيل، وفي مجلة المجمع العلمي الكُردستاني في أربيل أيضاً، وبعضها لم يُنشر بعد، ولقي ما نُشر منها تقدير من قرأها، وجميعهم قد شجّعني على جمعها بين دَفّتي كتاب واحد لتسهل مراجعته من الباحثين، ففعلت، بعد أن أشبعت تلك المباحث مراجعة، وتنقيحاً، فغدت على النحو الذي يراه القارئ الآن.

وقد تناولت هذه الدراسات جوانب من التاريخ غير المعروف، أو غير المعروف تماماً، للكُرد في القرون الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوار السياسية والعسكرية التي أدّوها في العراق إبان العصر العثماني، وسَيَرى القارئ أن تلك الأدوار كانت مستمرة وخطيرة بكل ما تعنيه هاتان الكلمتان من معانٍ، ففي القرن السادس عشر حال جيشٌ كُردي من إمارة بهدينان دون تدهور الأوضاع في البصرة الذي كان يُنذر بضياعها تماماً، وفي ذلك القرن والذي يليه حاربت قوات كردية من بهدينان وشهرزور في منطقة أهوار العراق في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وفي أوائل القرن التاسع عشر اضطلعت إمارة سوران في تحقيق مشروع طموح يقضي باستقلال العراق عن الدولة العثمانية، بمشاركة قوى أخرى منها القبائل العربية في وسط العراق.

وثمة دراسات تناولت الحقب الغامضة من تاريخ الإمارات الكُردية الثلاث: البابانيين والسورانيين والبهدينانيين، ولا سيما تلك الحقب التي شهدت المراحل الأولى لتأسيسها، وقد أضافت هذه الدراسات بما استندت إليه من وثائق غير منشورة معلومات جديدة سدّت النقص الحاصل نتيجة الاعتماد على مصدر واحد، هو البدليسي، في كتابه الشهير (الشرَفنامه). وفيما يتعلق بدور الكُرد في العالَم، فإن إحدى الدراسات تناولت، اعتماداً على وثيقة عثمانية غير منشورة، دور الكُرد في طرد الصليبيين من جزيرة قبرص، والقيام بعمليات بحرية استغرقت مدة سنة ونصف في

شرقي البحر المتوسط سنة ١٥٧٠-١٥٧١، وليس لهذا الدور المدهش أية إشارة في مصادر التاريخ.

كما اختصت بعض دراسات الكتاب بالجانب الحضاري للكُرد، فثمة دراسة تناولت بالتحليل صورتهم في (ألف ليلة وليلة)، بوصف هذا الكتاب الأدبي يمثل المرآة التي انعكست فيها صور الأقوام التي شاركت في الحياة السياسية والاجتماعية في العصور الإسلامية، ودراسة تضمنت بعض الخطوط الرئيسة للحياة العقلية في كردستان في العصر العثماني، ودراستان تناولتا الأوضاع العامة في بلادهم من خلال رحلتين قام بهما رحّالتان تُركيّان بارزان، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، هما نصُّوح السِلاحي الشهير بمطراقي زاده، وكان مُصاحِباً للسلطان سليمان القانوني في حملته في كردستان والعراق سنة ٩٤١هـ/١٥٣٨م، وأوليا جلبي الذي قضى سنوات في كُردستان في خلال رحلته التي قام بها في منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (السابع عشر للميلاد). وبالمقابل، تناول الكتاب رحلة قام بها رحالة كُردي نابه في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد)، وَصَّف فيها أنحاءً من بلاده، وأنحاء عديدة مَرّ بها في أثناء رحلاته المستمرة في العراق والأناضول والشام وقبرص ومصر والحجاز، وأشار، في خلالها، الى مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في هذه البلاد، فضلاً عمَّن التقى بهم من العلماء الكُرد فيها. ومما يتصل بذلك، دراسة تناولت أعلام الكورد في الشام، من العلماء الذين رآهم والتقى بهم عالم بغدادي شهير، هو عبد الله السويدي، في أثناء رحلة له إلى الحج، في منتصف القرن المذكور. ولغرض توفير معلومات جديدة عن أحوال العشائر الكردية في القرون المتأخرة، فإن دراسةً في هذا الكتاب اختصت بأخبار هذه العشائر على وفق ما ورد في وثائق الأرشيف العثماني،

وفي الكتاب أيضاً، دراسة عن أول عهد الكُرد بالمدفعية الثقيلة، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن كرُدستان شهدت، منذ عهد مبكر من اختراع هذا السلاح المهم، تأسيس مصانع للمدفعية تعتمد في موادها الأولية على بيئتها وحدها. وحاولت دراساتٌ أخرى أن تستوضح سِيَر بعض الشخصيات الكردية التي لم تحظ، في تقديرنا، بما تستحقه من اهتمام، منها بابا كور كور، ذلك الصوفي المنسي الذي اقترن اسمه بتلك البئر النفطية الشهيرة في كركوك، وسيف محمد البهديناني، الفنان الطبيب، الذي اخترع أول باراشوت أو طائرة شراعية في العالم، و(بير جب الزيباري العقراوي) الذي قاد فتية شجعان من بلدته وذهب بهم إلى مصر حيث جاهد القوات

الفرنسية التي قادها نابليون بونابارت إلى هذه البلاد، وعدد من الشعراء الأرابلة الذين انفرد في الترجمة أديب عراقي في كتاب سبق أن حققناه بعنوان (تذكرة الشعراء). هذا بينما تناولت دراسة أخرى جهود عالم لغوي عراقي، هو الأب أنستاس ماري الكرملي، في مجال تاريخ اللغة الكردية، وآدابها، وكان العالم المذكور قد توصل إلى آراء مُنصِفة بشأن أصالة هذه اللغة واستقلالها.

وفيما يتعلق بالمدن، وهي بؤر المدنية والحضارة، فإن دراسة في هذا الكتاب تناولت ما ورد في وثائق الأرشيف العثماني عن مدينة أربيل، ودراسة أخرى عن مدينة كركوك، وثالثة عن مدارس مدينة العمادية في عهد إمارة بهدينان، ودراسة خاصة بتاريخ استيطان الكُرد في مدينة بغداد، ومراحل ذلك الاستيطان، وأماكنه.. وثمة دراسة عن الجهود التي بذلها الأب أنستاس ماري كرملي في مجال تاريخ اللغة الكردية وتوصله إلى أصالة هذه اللغة. ومن نافلة القول أن الوثائق غير المنشورة التي اعتمدتها غالباً هذه الدراسات كشفت عن أسرارٍ غير معروفة سكت عنها المؤرخون، وسدّت من ثم كثيراً من الفجوات التي ما كنا نعرف أعماقها لولا تلك الوثائق المهمة.

إن الدراسات التي ضمّها هذا الكتاب يمكن أن تكون مداخل لدراسات أكثر سعة، أو ربما كتب مستقلة، عن جوانب مهمة من تاريخ الكُرد وحضارتهم في القرون المتأخرة، وهي جوانب نعتقد بأنها ما تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي والفهم.

وأخيراً، فإن من واجب الوفاء أن أسجل هنا، بكل امتنان، شكري وتقديري العميقين للأستاذ فلك الدين كاكه يي، وزير الثقافة في إقليم كُردستان، على تبنِّيه نشر الكتاب، وكتابته المقدمة التي يراها القارئ بين يدي هذا الكتاب، كما لابد لي من أزجى آيات الشكر للصديق الكريم الأستاذ كنعان المفتي لتشجيعه إياي على إنجاز الكتاب، وما أبداه من ملاحظات مفيدة أشرتُ إليها في ثناياه، فلهم مني الدعاء المتصل بالتوفيق.

عماد عبد السلام رؤوف

إربل في الأول من نيسان ٢٠٠٨

كردستان الجنوبية
كما وصفها مطراقي زاده
سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م

نصُّوح أفندي السِلاحي بن عبد الله قَرَه كُوز الشهير بمِطراقي زاده، مؤرخ ورحّالة ورياضي، أصله من ولاية البُوسنة يوم كانت جزءاً من الدولة العثمانية، تقدّم في الوظائف العسكرية، ومَهَر في فنون الفروسية، وفي ألعاب الأسلحة، حتى اكتسب لقبه (المطراقي)، وهو الدرع المُغلّف بالجِلد الذي يستخدمه الفرسان في قتالهم، وفي ألعاب الميدان أيضاً. ولمهارته في فنون الكتاب والحساب، وثقافته التاريخية والجغرافية الواسعة، فقد ضُم إلى الخدمة في الديوان، وصاحَبَ السلطان سليم الأول في حملته على دولة المماليك في مصر والشام سنة ٩٢٦- ٩٢٧هـ/١٥١٦- ١٥١٧م، كما صاحَب السلطان سليمان القانوني في معظم حملاته العسكرية، ومنها حملته على الدولة الصفوية في إيران، وحملته على البُغدان (رومانيا)، وحملات أخرى.

ويظهر أن أمر براعته في التأليف والرسم قد اشتهر عهد ذاك حتى كُلِّف بمهمة تسجيل وقائع الحملات العسكرية التي شارك فيها، وتزيينها بالصور الملونة التي تمثل المدن والقصبات التي مر بها الجيش أو التي فتحها. وفي الواقع فإن مواهب



سليمان القانوني

نصوح أفندي تنوعت تنوعاً مدهشاً، فهو مؤرخ مُتقن، وفارس ماهر، وجغرافي واسع المعرفة، وشاعر بليغ، ومترجم ضليع، ومهندس عسكري بارع، ورياضي مُصنِّف، ومن غير المحدد تاريخ وفاته، ولكن من المؤكد أنه كان حياً سنة ٩٦٨هـ/١٥٦٠م.[١]

ولعل أهم مؤلفاته، وأعلاها قيمة، من الناحية الفنية، كتابه الذي سماه (منازل العراقَيْن للسلطان سليمان خان)، ليكون سجلاً مفصلاً لوقائع حملة السلطان سليمان القانوني على إيران في خلال السنين ٩٤١ و٩٤٢هـ/١٥٣٤– ١٥٣٥م، فقد وصف بتدقيق مدهش منازل، أو مراحل، الطريق الذي سلكته الحملة بدءاً من مغادرتها أسكودار في الجهة الآسيوية من القسطنطينية، وحتى وصولها إلى تبريز، عاصمة إيران في ذلك العصر، ومنها إلى بغداد، فحلب، ثم ديار بكر، وصولاً إلى أسكودار ثانية، فقدم بذلك تفاصيل جديدة عن طرق المواصلات التي كانت تربط بين المدن الرئيسة في بلاد المشرق الإسلامي، وعين أسماء عشرات القصبات والقرى والقلاع والجسور والقناطر والأنهار والجبال والتلال والصحاري الواقعة على تلك الطرق. ومما زاد في أهمية الرحلة إلى حد كبير، أن مؤلفها ضم إليها صوراً رسمها بريشته ولونها بفرشاته لعدد كبير من المدن والقصبات والحصون والخرائب والأضرحة، مما جعلها تمثل وثيقة عالية القيمة لا غنى عنها في دراسة العمارة الإسلامية في ذلك العصر[٢].

وكان مما ضمته هذه الرحلة المهمة وصفها الطريق الذي مَرَّت به حملة السلطان وهو في طريقه من إيران إلى العراق، ماراً بشعاب كُردستان وجبالها ومدنها وقصباتها، وإشارتها إلى مواقف الأمراء الكُرد من الحملة، وما إلى ذلك من شؤون.

ولقد اكتفى المطراقي في رحلته من همدان إلى بغداد بالإشارة إلى أسماء المدن ومحطات الطريق، دون تقديم تفصيلات أو بيانات أخرى، لكنه أرفَق هذا الجزء من

---

[١] ينظر :

Yurdaydin, Husyin, Beyan-I menazil- Sefer- I lrakeyn, Ankara 1976 p.7

[٢] من الرحلة نسخة فريدة محفوظة في مكتبة قصر يلدز باستانبول، وقد نشرها بالتصوير الدكتور حسين بوردايدن (أنقره ١٩٧٦) كما أعاد كتابة الرحلة نفسها بالحروف اللاتينية الحديثة، ثم ترجم الدكتور صبحي ناظم هذه الرحلة إلى العربية، وقام كاتب هذه السطور بتحقيقها والتقديم لها والتعريف بأعلامها الجغرافية، وتولى المجمع الثقافي في أبو ظبي طبعها سنة ٢٠٠٣.

رحلته بعدد من الصور التي تمثل تلك المدن والمحطّات، وهي على الترتيب: آرمند، قثبه صداوا، مضيق صنقر، قصبة دينور، قصبة دلاور، حضرة أويس القرني مروراً بماء رازور، ماندش، قارا ملك، غابة بلوط أو جدول رخسان، مضيق عبر شمس علمدار، صوق بولاق، مضيق كلهور أو مرعى أولوق، قلعة شاهين الواقعة على جبل حمرين، قلعة يني إمام صولي، قصر شيرين، قصبة خانكية (وهي خانقين) على حدود عراق العرب، سهل بردون، نهر نارين، قرية شروين، الوندية، الشيخ مكارم، وصولاً إلى بغداد.

وفي طريق عودة السلطان إلى أسكودار، وصف مطراقي الأعمال العسكرية التي قادها السلطان في مناطق كُردستان وصفاً تفصيلياً لا نظير له في مصادر عصره، فذكر أن السلطان اختار منطقة (كُوك تَبَّة) مقراً لمعسكره، ومنها أرسل الرسائل إلى ولاة دولته يأمرهم بموافاته فيها مع فِرقهم العسكرية، فحضر الجميع، وبحسب المطراقي، فإن الجموع الغفيرة تزاَحمت حول مقر السلطان، ورفرفت حواليه الأعلام هنا وهناك، وأبهرت العيون مناظر الأسلحة من السيوف والدروع والحراب والأقواس والسهام.

وهنا يشير المطراقي إلى شخصية كُردية مهمة عاصرت الحملة، وهو أمير إربل، (ويسميها أوربل) واسمه (أردشير بن شير علي)، وكان على حد تعبيره، من (وجهاء الكرد).

ومن الراجح أنه قصد أحد الأمراء من أبناء أمير سوران عز الدين شير بن سيدي بن شاه علي بك، وكانت اربل تابعة لإمارته في ذلك العهد[1]. ويكشف الرحالة أن هذا الأمير كان يتظاهر بالولاء للدولة العثمانية بينما كان يتعاون سراً مع أعدائها، حتى أنه لما توجه السلطان إلى إيران "وإذا بالأمير المذكور قد كَمن في إحدى البقاع وهو يبتغي الإضرار، وبصحبته الفرسان المحيطين به، مُتحيِّناً الفرص ومتربصاً للإنقضاض فور سُنوح الفرصة".

ويظهر أن مقاومة هذا الأمير كانت من البأس والقوة ما اضطرت السلطان العثماني إلى جمع مجلس وزرائه "وتداول بشأن تقرير مصير المومى إليه، والبت في أمره"، وبحسب نص المطراقي، فإن من نتيجة التداول في أمره، أنهم تجنّبوا

---

[1] كتابنا: الأسر الحاكمة في العراق في القرون المتأخرة، بغداد١٩٩١، ص٢٢٦.

مواجهته عسكرياً، وفضّلوا استعمال الحيلة والخديعة في القضاء عليه، "فقرروا دعوته للحضور في مقر السلطان لتسلم الخلع والهدايا التي تقرر منحها إليه". وهكذا كان الأمر، فقد حضر الأمير الكُردي إلى مقر السلطان ثقة منه بصدق العهد، فإذا به يقع ضحية كَمين، وكان مصيره، ومصير إثنين من معاونيه، فصل رؤوسهم عن أجسادهم. ويعقب المطراقي على هذا الخبر بقوله "وبذلك ألحقت القلاع التي كانت عائدة له، وهي آلتون كوبرو، وأرويل (إربل)، وحرير، وشقلان (شقلاوه) إلى عدد القلاع والحصون التابعة لنفوذ الدولة العلية". وهكذا وضّحت الرحلة، على نحو فريد، سعة رقعة إمارة سوران، وما كان يتبعها من القلاع والبقاع في ذلك العهد،

ولأسباب غير مفهومة، قرر السلطان التقدم بجيشه لفتح قلعة سماها (خفيان)، ومن الواضح أنه أراد قلعة (خِفتيان)، وهي إحدى القلاع المنيعة القديمة وتقع على نتوء صخري ضيق مطل على نهر الزاب الصغير، وما تزال بعض آثارها شاخصة حتى اليوم قرب قرية كوكتبه[1]. وعلى وفق وصفه إياها فإنها قلعة شامخة، على جبلٍ عال، ذات أبراج بالغة الارتفاع. يقول: هي "في داخل ولاية كُردستان كانت معروفة بقوة الأساس والبنيان، وقد عانَقَت أبراجها السماء في العَنان"، والمُلفت للنظر قوله بأنها (كانت دار السلاطين الماضين والملوك السابقين الذين كلما سعوا إليها عصى عليهم فتحها رغم كل الجد والجهود)، ولم يذكر المطراقي من هم السلاطين والملوك الذين كانت هذه القلعة مركز حكمهم، كما لم نجد في المصادر التاريخية ما يشير إلى اتخاذها قاعدة لإمارة ما. ووصف فتحها بأنه "يماثل اصطياد طائر طائر العنقاء صعوبة، ويشابه اغتصابها اغتصاب قلعة الأفلاك مناعة".

ويكشف وصف المطراقي للاستعدادات الكبيرة التي قام بها السلطان العثماني لفتح هذه القلعة على صحة كلامه على مَنَعَتها البالغة، فهو قد نصب معسكره في الجهة المقابلة للقلعة، عند ينبوع ماء يسمى (عين شمشاد)، وبعد استراحة دامت لثلاثة أيام، شرع بتهيئة المعدات العسكرية اللازمة للهجوم على القلعة، ويظهر أن استعداداته هذه أحدثت دَوِيّاً لدى السكان، فإن محافظ القلعة المذكورة سرعان ما جاء قادماً "يرافقه جمع من أتباعه وعدد من كبار أشياعه"، على وفق رواية

[1] ليسترنج: بلدان الخلافة الشرقية ص٢٢٩ عبد الرقيب يوسف: حدود كردستان الجنوبية تاريخياً وجغرافياً، السليمانية ٢٠٠٥، ص٢٦٩.

الرحالة، يعرض العهد ويطلب الأمان، وبعد أن قبل السلطان عرضه، سلّم هو مفتاح قلعته إلى السلطان، للدلالة على ضم بلاده إلى الدولة العثمانية.

وبعد أن غادر السلطان بجيشه ذلك المكان، تقدم باتجاه النبع المعروف بنبع اسكندر، الكائن بحسب نص المطراقي في ذيل جبل عمرو قدرين، وهناك نَزَل إليه "أحد أمراد الأكراد، واسمه سهراب" حتى عرض عليه الدخول في طاعة الدولة العثمانية أيضاً، وإذ سكت المطراقي عن تحديد هوية سهراب هذا، فإننا نعلم أنه يقصد الأمير سرخاب بن مأمون بك بن منذر بن بابلو، أمير أردلان (ينظر البدليسي، الشرفنامة، ترجمة محمد جميل بندي الروزبياني ص١٠٦-١١٥، وج٢ ترجمة محمد علي عوني، دمشق ٢٠٠٦، ص ١٤٨، ومذكرات مأمون بك، ترجمة الروزبياني وشكور مصطفى، بغداد ١٩٨٠).

واستعرض رحالتنا أسماء القلاع التي كانت جزءاً من إمارة أردلان، وهي دوران (لعلها دودان)، حران (وهي هيران الحالية قرب شقلاوه)، سرجه، حرير، شمران، سروجك، نوي، ميصلة (لعلها مشيحة، من القلاع القديمة المندثرة في مناطق جوانرود وأورمان)، ظالم (قلعة زلم)، ولكي، فكشف بذلك عن الجغرافية التاريخية لهذه الإمارة قبل أن تشطرها الحدود العثمانية- الإيرانية في القرون التالية.



بقايا قلعة خفتيان (عن عبد الرقيب يوسف)

وبعد ذلك تقدم السلطان بجيشه، مجتازاً شهرزور، إلى قلعة (كلكون) وهي قلعة (قزلجة) كما يذكر الرحالة نفسه، مجتازاً شهرزور، وقد وصفها رحالتنا بأنها "تلك القلعة المشهورة بهذا الاسم، والمعروفة بمائها اللازوَردي اللون، وحصونها المُحكَمة وأبراجها العالية العاتية"، ووصفها أيضاً بـ"الحِصن الحصين والقلعة المنيعة الشامخة شموخ دوحة الصنوبر"، وأنها "القلعة التي لم تخضع لأيٍ من الغزاة الذين تصدوا لمحاصرتها في يوم من الأيام". وكلام المطراقي عن الطريقة التي سقطت بها هذه القلعة يتسم بشيء من التناقض، فهو مرة يذكر أن أميرها (هبَّ إلى خدمة السلطان طلباً للأمان)، ومرة أخرى، يشير إلى "سقوط برجها المتطاول مغلوباً على أمره"، مما يدل على أن القلعة لم تستسلم إلاّ بعد مقاومة شديدة.

وذكر المطراقي، بعد ذلك، أسماء المدن والقرى ومحطات الطريق الكائنة بين (كُوك تبَّه) و(قلعة كلكون)، وهي التي اتخذها السلطان طريقاً له، وهي على الترتيب:

كوشك، ضريح حياتي، قيزل دوره، جنار عبر مضيق اينمانشاه، كلوته، باش جنار، قلعة قز، سيد صادق، يكك يوردي، قلعة قزيلجه، ومن الموقع الأخير قدم السلطان بجيشه إلى قلعة سماها صارم (لعلها ظالم) لضرب جيش الشاه الذي كان يتخذ من تلك القلعة ونواحيها منطقة تحشد له، ومن هناك توجه السلطان إلى همدان فتبرين، ومنها إلى أخلاط الكائنة على بحيرة (وان) في شرقي الأناضول.

وهنا يذكر المطراقي أن "كبيراً من الأمراء الكرد" يُدعى (أمير قليج) استغل انسحاب قوات الينكَجَرية (الإنكشارية)، وهم جيش السلطان، من هذه القلعة، فاستولى عليها واستحكم بها معلناً خروجه على طاعة السلطان العثماني، ففتح بذلك ثغرة خطيرة في الجبهة الشرقية للدولة العثمانية، استغلها الشاه فتقدم نحو (وان) وتحشَّد فيها وشَرَع في تخريب المدن والقلاع في المنطقة.

واضطر السلطان، نتيجة هذا التداعي، إلى التوجه بسرعة إلى (وان) لملاقاة الشاه وصدِّه. وهنا يذكر المطراقي أن السلطان أُضطر، لغرض مراقبة الحشود الإيرانية، إلى الاستعانة بالأمير بهرام بك، وهو الذي يصفه بأنه "من الشخصيات الكردية المعروفة من أولي البأس، وقدوة الأمراء الكرام، وعمدة الكبراء الفخام"، والذي نراه أنه قصد به أحد أمراء بهدينان، ممن عرف بهذا الاسم في وقت مبكر من تاريخها، وقد أمدَّه هذا بنحو ثلاثمائة رجل ممن يصفهم المطراقي بأنهم (من أبطال الخيالة

المُلمِّين بأساليب القتال وألعاب الحرب، والمتميزين في استخدام الأسلحة والمجيدين في رمي الرماح إلى درجة الإجادة والإبداع، الذين كان يُشار إليهم بالبنان لدى الأمثال والأقران"، وهذا الوصف يدل على المستوى العالي من التدريب وحسن التنظيم الذي كان عليه جيش الإمارة، وهو الأمر الذي أبهر المطراقي فكتب الذي كتب.

وبعد ذلك تقدم السلطان بجيشه إلى (وان)، فاضطر الأمير الكردي (قليج) إلى الانسحاب منها، ونتيجة لحلول فصل الشتاء وصعوبة التقدم في تلك المنطقة الجبلية الوعرة، فقد فضل السلطان العودة إلى عاصمة بلاده، ماراً بديار بكر، فحلب، ومنها تقدم مسرعاً حتى وصل إلى أسكودار، نقطة انطلاقته الأولى.

ويشير البدليسي في كتابه شرفنامه[1] إلى أن السلطان أمر "بقتل حاكم السهران (= سوران) عقوبة له لاتحاده مع القُزُلباش" وهو في طريق عودته من بغداد إلى تبريز عن طريق آلتون كوبري، وهذا الوصف ينطبق على سيف الدين بن سليمان بك بن عز الدين شير، الذي سعى إلى السلطان ليُقره على إمارة سوران، فما كان من الأخير إلا أن أمر بقتله فقتل، وذلك لأن سيف الدين كان قد انتزع حكم إمارة أبيه من يد حاكمها الذي عينه عليها السلطان نفسه من قبل[2].

وهكذا كشفت رحلة المطراقي، وهو شاهد عيان، عن جانب مهم من تاريخ كُردستان في الظروف الصعبة التي نشب فيها الصراع العثماني- الإيراني في منتصف القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، وبيَّنت بجلاء القوة العسكرية الفائقة لهذه الإمارات الكردية، وسعتها، فضلاً عن منعتها الطبيعية، وهو ما اضطر السلطان العثماني إلى ممارسة سياسة الترهيب، والخديعة أحياناً، لإخضاع أمرائها إلى نفوذه، والإستعانة ببعض أولئك الأمراء في حربه ضد أعدائه.

ومن ناحية أخرى فإن المطراقي رسم بريشته وفرشاته صوراً ملونة خلاّبة لبعض المناطق التي مَرَّت به الحملة في طريقها، وعلى سبيل المثال فإنه قَدَّم لنا صوراً متتابعة للمعالم المهمة بين همدان وبغداد، تظهر فيها المدن والأنهار والجبال هناك، فمن تلك المدن: خانقين التي يسميها (خانكيّة)، وقد رسمها على نحو تبدو فيه مقابلة لمدينة قصر شيرين. وعند تأمل الصورة نجد أن خانقين كانت تألف من جملة من البيوت العالية، ربما كانت أبراجاً، لها سطوح أفقية، وعن يمينها برجٌ عال

---

[1] ترجمة محمد علي عوني ج٢ ص١٣٧.

[2] عباس العزاوي: اربل في مختلف العصور، بغداد ٢٠٠١، ص١١٧.

تعلوه قُبة مرتفعة الرقبة، وثمة سور محصن بأبراج عديدة بينها وبين قصر شيرين، ربما كانت جزءاً من تحصينات الأخيرة. ومع أن المطراقي لم يرسم القلاع الكردية الحصينة التي تحدث عنها، ولكن رسمه لقلاع أخرى مجاورة، وفي البيئة نفسها، يكشف عن طبيعة تشييد تلك القلاع ونمط عمارتها.

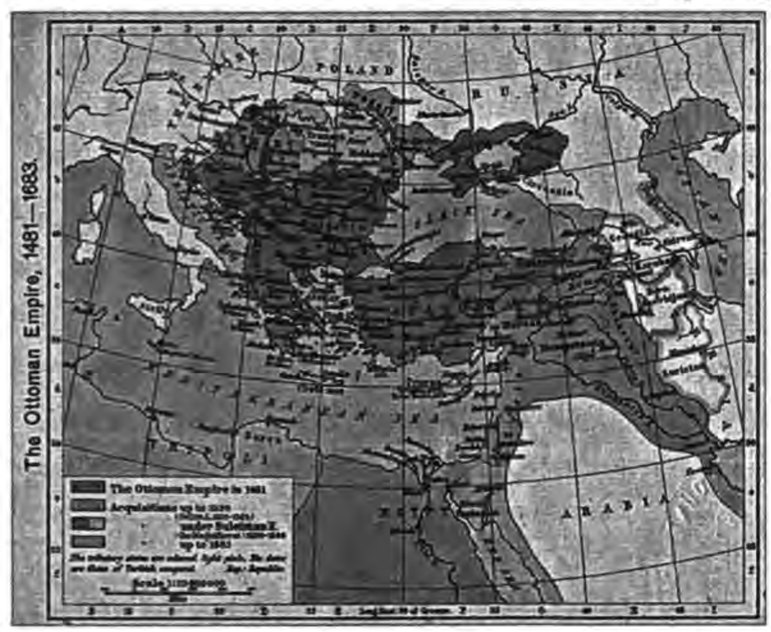


خانقين كما رسمها مطراقي زاده

كُردستان الجنوبية كما وصفها
أوليا جلبي
في منتصف القرن السابع عشر

أوليا جلبي رحّالة تركي فذ، طوّف في بلدان عديدة في أوربا الشرقية وآسيا الغربية وشمال أفريقيا، وسجّل بقلمه ملاحظات قيمة عما شاهده فيها من مظاهر اجتماعية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وأثبت بنزاهة عالية تفصيلات تاريخية وجغرافية لم تكن لنعرفها من دونه، ولذلك فقد عُدَّت رحلاته الكثيرة مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه للمؤرخين والباحثين في دراساتهم تلك الأحوال في خلال القرن السابع عشر.

وعلى الرغم مما نالته هذه الرحلات من اهتمام في العقود الأخيرة، إلا أننا نعتقد بأنها لم تزل في حاجة إلى مزيد من الدراسة والعناية العلمية، ولا سيما فيما له تعلق ببلادنا، فالرجل لم يكتب عن مدينة أو قرية إلاّ وزارَها بنفسه، وهو لم يكتف بمشاهداته فحسب، وإنما عزز معلوماته عما ذكره من بلاد بمصادر وثائقية على درجة عالية من الدقة، وخاصة فيما يتصل بالأحوال الإدارية للمناطق التي كانت تعد داخلة في نطاق الدولة العثمانية في عصره، ثم أنه سجّل كثيراً من المعتقدات الشعبية التي سمع بها، ومظاهر الحياة الاجتماعية لفئات من السكان الذين مرَّ بهم، مما يصلح أن يكون مصدراً رئيساً لعلم المأثورات الشعبية في تلك الحقبة الغامضة في كثير من تفصيلاتها.



خارطة الدولة العثمانية بين القرنين الخامس عشر والقرن السابع عشر، وتظهر فيها شهرزور والعراق (وسطه وجنوبه) بلون واحد، وبين النهرين وتشمل الموصل والجزيرة وبلاد الشام بلون آخر.

ولد أوليا جلبي، واسمه الحقيقي محمد ظلّي بن درويش، سنة ١٠٢٠هـ/١٦١١م، من أسرة مثقفة في العاصمة العثمانية استانبول، ونال تعليماً جيداً في بعض مدارسها، ثم التحق بمدرسة في البلاط العثماني، وعمل حافظاً في جامع (آيا صوفيا)، ثم مُحاسِباً في البلاط العثماني، حتى انتظم في سلك (السباهية) وهم الفرسان الأقطاعيون في القوات العثمانية المسلحة، ثم نَزَعت نفسه إلى السفر والارتحال، فشارك في الحملات التي وُجهت إلى كريد والمجر والنمسا وغيرها، وقضى من عمره مدة أربعين عاماً (١٦٤٠- ١٦٧٩) في رحلات دائبة، متنقلاً من صَقع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى، لا يكاد يستقر في منزل حتى يغادره إلى غيره، غير آبهٍ لصعوبات الانتقال في ذلك العصر، والمتاعب، بل المخاطر الجدّية، التي يلقاها الرحّالون غالباً في أثناء ترحُلهم الدائم، مجتازين الفيافي الخالية إلا من قطّاع الطرق، وعابري المسالك الجبلية الموحشة، بما تعج به من كَواسر ضارية، وراكبين أنواعاً من السفن التي قد تكون سبباً في الوقوع في أسر قراصنة البحر!. ولذلك كله فقد عُرف أوليا جلبي بسوّاح العالم، كما سُمّي بابن بطوطة التُرك، تشبيهاً له بذلك الرحالة العربي الشهير الذي بَزَّ غيره من الرحالين في طول المسافات التي قطعها، والأصقاع البعيدة التي وصلها. وقد وصف مورتمان J.H. Mordtmann رحلاته هذه بقوله إن كتابه "كنزٌ كامل للمعارف المتعلقة بالجغرافية وبأمور الحياة الاجتماعية وعادات الشعوب.. ومما يزيد في قيمته سهولة عبارته وحسن عرضه وبراءته من التكلف، وجمال الوصف وقوته"[1].

وجدت الأجزاء الستة الأولى من رحلته طريقها إلى النشر غير العلمي، ودونما تحقيق وضبط لألفاظها، في السنوات ١٨٩٦- ١٩٠١م، بعنوان (أوليا جلبي سياحتنامه سي)، هذا مع أن العنوان الأصلي الذي اختاره المؤلف لكتاب رحلته هو (تاريخ سَيّاح)، ثم نُشرت الأجزاء الأخرى (٧-١٠) في السنوات ١٩٢٨ و١٩٣٥ و١٩٣٨. وكان لكُردستان جانبٌ كبير من ملاحظاته، فهو قد سَلَك في رحلتيه إلى العراق في سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م، وسنة ١٠٦٩هـ/١٦٤٨م[2]، شِعابها وجبالها ووديانها

---

[1] ينظر مورتمان: مادة أوليا جلبي، دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية ج٢ ص١٦٢ وخليل علي مراد: رحلة أوليا جلبي، مجلة المشكاة، بغداد، ع١ (٢٠٠٤) ص٤٦-٦١.

[2] زارها للمرة الأولى في عهد واليها مَلَك أحمد باشا، والثانية في عهد واليها محمد باشا الخاصَّكي، ومع ذلك فإنه يذكر أنه كان فيها في عهد الوالي مراد باشا، ولا يوجد والٍ بهذا الاسم في بغداد من فتح السلطان مراد الرابع وحتى بداية عهد المماليك في منتصف القرن الثاني عشر.



وممراتها وقلاعها، ماراً بأربيل والموصل والعمادية والجزيرة وحُصن كيفا. وكان يمكن أن تكون ملاحظاته عن مراحل رحلتيه في هذه الأنحاء ذات أهمية أكبر، لولا أن نقصاً فادحاً في القسم المطبوع من كتاب رحلاته أدى إلى احتجاب تلك الملاحظات عن القُرّاء. وعلى أية حال فإن الأجزاء المطبوعة من الرحلات تحتوي على معلومات مهمة أخرى، تتناول لمحات من جغرافية كُردستان الجنوبية، ومدنها، وتقسيماتها الإدارية، وأحوالها العسكرية. ويحتوي الأجزاء ٢–٥ على أكثر ملاحظاته عن كُردستان، حيث تناول الثاني سياحته في أرزن الروم وأذربيجان وبلاد الكرج، وفيها شذرات متفرقة عن الكُرد وبلادهم، بينما تناول الثالث ملاحظات عديدة عنهم في أثناء سياحته في أورمية وسيواس وكردستان وأرمينية، وخص الرابع بتسجيل وقائع رحلاته في وان وتبريز وبغداد والبصرة.

وفي كلامه عن بغداد معلومات في غاية الأهمية عن الكُرد وإماراتهم في ذلك العصر، أما الجزء الخامس ففيه وصف لنهاية الرحلة التي قام بها إلى وان والبصرة، على أن هذا لا يعني أنه لم يتكلم عن كُردستان في أجزائه الأخرى، ففي الجزء العاشر من سياحته مثلاً، وهو الخاص بمصر، نجد نصوصاً مهمة متفرقة عن هذا الموضوع، حيث استعرض تاريخ دولهم وإماراتهم التي نشأت في التاريخ الإسلامي، ونوّه بأهمية ما حصل عليه من معلومات في أثناء سياحته الطويلة في بلادهم، قال ما نصه "وقد قمنا بالسياحة – والمنّة لله– في هذه البلاد الجبلية الصخرية الكردستانية زهاء سبع سنوات، حصلنا خلالها على معلومات قيمة ومشاهدات عجيبة وكبيرة لو أردنا تدوينها كما رأينا وشاهدنا لوجب علينا أن نكتب مجلداً ضخماً"[1]

---

[1] سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة ٢٠٠٣، ص٩٢.

وأول ما يمكننا أن نذكره هنا أن أوليا جلبي يستعمل مصطلح كُردستان بمفهومه الطبيعي لا الإداري، فكُردستان عنده هو ذلك الإقليم الذي تنجدر منه مياه الأنهار المتدفقة في نهر دجلة، أما إدارياً فإن الإقليم كان يشغله العديد من التشكيلات التي وضَعَتها الإدارة العثمانية، أو التي اعترفت بها ضمن حدودها. وفي تقديرنا فإن هذا الجزء من معلوماته يحتل أهمية فائقة، نظراً لأنه استند فيه إلى ما اطلع عليه بنفسه في دار (الدفترخانه) السلطانية في بغداد، وهي المؤسسة المعنية بحفظ سجلات الأراضي في الإيالات العثمانية، وكان مما اطلع عليه سجلات إيالة بغداد[٢]. ولذلك فإن معلوماته في هذا الجانب جاءت أكثر دقة ووثاقة مما ذكرته مصادر معاصرة له، فهو عند وصفه لتشكيلات هذه الإيالة الكبيرة يذكر أنها كانت تألف من ثمانية عشر سنجقاً (لواءاً)، منها سبعة تنقسم إلى وحدات إقطاعية أدنى، من نوع (تيمار)، تقدم مواردها دخلاً لأمرائها من الفرسان الذين تتشكل منهم تشكيلات (السباهيّة). ومن هذه السناجق ما كان يُعد في كُردستان الطبيعية، منها (زَنك آباد)، وهي مقاطعة تابعة إلى قرَه تبّه في قضاء كِفري، و(قره داغ)، التي يقول عنها أنها كانت في أيامه (حكومة مُفرَزة عن بغداد) وهي اليوم ناحية تابعة لمركز قضاء السليمانية. ويشير أوليا إلى لواء (جَنكُوله) بوصفه واحداً من سناجق بغداد، بينما يقع هذا السنجق اليوم في لُورستان إيران، مقابل بلدة زرباطية في العراق. وثمة تشكيلات أخرى لا تنقسم إلى اقطاعات من النوع العثماني المعروف بالتيمار، تقع في المناطق الشرقية من بغداد، ومنها ما يقع في سفوح جبال بشتكوه، منها (ده بالا) و(دَرنه) و(دَمير قابو) و(كَرَند) و(قَزانية) و(آل صايح).

وفي حديثه عن إيالة شهرزور (ومركزها في عهده بلدة كُلعَنبر- خُورمال على بعد ١٠ كم عن حَلَبجة) يورد أوليا جلبي أسماء سناجق هذه الإيالة الواسعة، فإذا بها في معظمها أسماء نواحٍ وقلاع في كُردستان الجنوبية، يبلغ عددها واحداً وعشرين سنجقاً، هي : سَروجك، أربيل، كستانه، شهربازار، جبل حمرين، هَزاررود (هزار ميرد)، مرِكَه، سبه زنجير، عجوز، برنلي، حرير، دُوين، داودان وغير ذلك، وهو ينوه بنحو مائة زعامة لعشائر كُردية في ولاية شهرزور، يتمتع زعماؤها بحق توريث إلى أبنائهم، واختصاصها بحكم شبه مستقل في إدارة شؤونها العشائرية.

---

[٢] سياحته ج٤ ص٤١٣.

ومما يزيد من أهمية معلوماته أنه أورد قائمة بما كانت تدره هذه الإقطاعات من أموال، فيذكر أن وارد الخاص من زنكاباد يبلغ (٢٧٠٠٠) قرش، ومن جنكوله (٢٠٠٠٠٠) قرش، ومن قره طاغ (٨٠٤٣٧٨) قرش، وقره خان (وهي جلولاء) (٢٠٠٠٠٠) قرش، ومثلها آل صالح، وهي مبالغ كبيرة تدل على خصوبة تلك المناطق ووفرة نشاطها الزراعي. وعند كلامه على إيالة الموصل، يشير إلى أنها كانت تضم في سناجقها (بانه) و(باجوانلو) و(هورن)، وهي مناطق كردية ضُمَّت إليها لاسباب تتعلق بجباية الضرائب[1].

ومما يلفت النظر هنا أن أوليا يتحدث عن إمارة بهدينان (عاصمتها العمادية) بوصفها وحدة إدارية كبرى لها استقلالها الذاتي، على الرغم من عدها تابعة لإيالة بغداد، فهو يصفها بقوله "هي منطقة عظيمة، ورث حكامها الإمارة عليها منذ القديم، فلا يشملهم العزل والنصب أبداً، وفي أيديهم ذلك الخط الشريف، وهم من سُلالة العباس"، يقصد أنهم عباسيو النَسَب من ذرية العباس بن عبد المطلب، عم الرسول صلى الله عليه وسلم. وواضح أن الخط الذي يشير إليه فرمان بتفويض الحكم كان العثمانيون قد أصدروه لأمراء بهدينان في وقت متقدم من تاريخ سيطرتهم على تلك المناطق. ويشير أوليا إلى (دهوك) بوصفها تابعة لإمارة بهدينان، كما يشير إلى سنجار، وكانت تابعة إدارياً لإيالة ديار بكر.[2]

وفي الرحلة معلومات مهمة عن موقف أمراء كُردستان من السلطان مراد الرابع حينما استعاد بغداد من الإيرانيين سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م، حيث ذكر أوليا أن أمراء كُردستان جميعهم، ورؤساء العشائر والقبائل فيها، وكان عددهم يزيد على ألف وستين أميراً ورئيساً وحسيباً، عرضوا الطاعة على السلطان، وقد جلبوا معهم الهدايا والتُحف، فأقَرَّهم جميعاً على إماراتهم وزعاماتهم. وفي الواقع فإن موقف هؤلاء الأمراء والرؤساء لم يكن إلاّ تأكيداً وامتداداً لموقفهم السابق من الدولة العثمانية، وهو الموقف الإيجابي الذي سعى إليه الإمير إدريس البدليسي من قبل.

وقد قدّم أوليا عرضاً سريعاً للإمارات الكردية القائمة في عصره، فقال "إن للأكراد إمارات وراثية يبلغ عددها مائتي (أوجاق) أو أسرة قديمة وفي ولايات أرضروم وديار بكر ووان والموصل وشهرزور وبغداد، حيث أن أمر تنصيبهم وعزلهم في يد

---

[1] سياحته ج١ ص١٨٧.

[2] سياحته ج٤ ص٤١٥.

والي الولاية، وذلك كلواء أكل، وميافارقين، وكارني، وهروان، وأسبير، ووزريقي وباركيري وملازجرد وغيرها من السناجق".

وفي فقرة مهمة من رحلته يقدر الرحّالة الأهمية الستراتيجية لكُردستان بالنسبة للدولة العثمانية فيقول "إن كردستان هذا لو لم يكن سَداً منيعاً وحاجزاً قوياً بين آل عثمان والعجم لكان العثمانيون في حيص وبيص وقلق وخوف مستمرين من العجم الذين هم أعداء ألداء وخصوم شرسون"[1].

ويقدم لنا الرحالة في هذا الصدد معلومات جديدة عن موقف أمير بهدينان في عهده وهو الأمير يوسف خان (يحتمل أنه يوسف خان الثاني بن سعيد بك الذي حكم بين ٩٩٤- ١٠٤٨هـ/١٥٨٦- ١٦٣٢م)، من الحملة العثمانية بقيادة السلطان مراد الرابع، فيقول أن هذا الإمير انفرد، وأمير آخر هو خان عبدال خان حاكم بتليس، بالتغافل عن الحضور إلى السلطان، مما أثار غضب الأخير إلى درجة أنه أمر بنقل والي بغداد لأحمد باشا إلى ديار بكر، وكَلّفه بقيادة حملة عسكرية لمعاقبته، فما كان من الأخير إلاّ الامتثال للأمر، فقاد جيشه واستطاع – بحسب وصف أوليا– أن يغزو بلاد أمير مزوري (وهو يقصد أمير بهدينان وكانت قبيلة مزوري الكُردية من أهم دعائمها) في العمادية، وأن يُنكّل بعشائره شر تنكيل، وقتل منها عدة آلاف، وأسر يوسف خان نفسه وحَبَسه في سجن قلعة ديار بكر، وبعث يبشر السلطان بفتحه المبين (!)، وكان السلطان يومذاك في نَزعه الأخير، فلما توفي أطلق أحمد باشا سراح أمير بهدينان على الفور ليعود إلى بلاده، ولكنه لم ينسَ أن يستوفى منه اتاوة مقدارها مائة ألف كيس من الفضة[2].

ولا نملك من المعلومات غير هذه الرواية عن الأزمة السياسية التي مَرَّت بها الإمارة في علاقتها بالدولة، ولا سيما وأن موقف الإمارة كان محسوماً لجانب العثمانيين منذ عهد السلطان حسين أمير بهدينان القوي، وفي الواقع فإن اضطراباً يسود الروايات القليلة التي نملكها عن تاريخ الإمارة في هذا المنعطف المهم من تاريخها، ولا ننسى هنا أن أوليا جلبي كان من ذوي قُربى أحمد باشا، ومن ثَم فليس غريباً أن تتسم روايته عن أعماله بالتحيز أو المبالغة في أقل تقدير[3]. ويشير أيضاً تحت عنوان

---

[1] سياحتنامه مصر ص٩٢.

[2] سياحته ج٤ ص٤١٠.

[3] ج٤ ص٦٥.

(الدولة العباسية الكردية) إلى أن "حكومة سيّد خان الذي يملك الآن عشرين ألف رجل من الجند"[1]. وسيد خان هذا هو أحد أمراء إمارة بهدينان، وقد حكم العمادية من ٩٩٢ إلى ١٠٢٩هـ/١٥٨٥-١٦١٩م، فهو لم يكن موجوداً في وقت تأليف أوليا لرحلته، فلربما اعتمد هذه المعلومة مع أنها ترقى إلى قبل نحو عقدين من ذلك الوقت.

ويبرز هذا التحيز واضحاً حينما فصَّل أوليا القول في حملة عسكرية قادها أحمد باشا المذكور ضد اليزيدية في جبل سنجار، فهو يُظهِر تحاملاً شديداً ضد اليزيدية ليبرر الأعمال القمعية التي قام بها أحمد باشا، ويمكن أن نقول بأن الأعداد الضخمة التي ذكرها عن عدد قتلى اليزيديين وأسراهم كانت لتأكيد بسالة جيش الوالي وشدة بأسه، وفضلاً عن هذه الجوانب فإن الرحَّالة التركي أشار، عند حديثه عن مشايخ بغداد وشعرائها، إلى شخصية كُردية مهمة كانت تحوز لقباً رفيعاً هو (شيخ الإسلام) في بغداد، ويسميه (كُرْد مصطفى أفندي)، وفي الواقع فإن هذا اللقب لم يكن رسمياً لأن شيخ الإسلام في الدولة العثمانية هو مفتي القسطنطينية (استانبول) حصراً، ومن الراجح أن يكون مصطفى هذا رئيس مدرسي بغداد، وهي رئاسة كانت تعقد لمن يتولى التدريس في المدرسة المرجانية، إحدى أكبر مدارس بغداد وأكثرها شهرة في ذلك العهد.

ومما دلَّ على تأثير الكُرد في الحياة الثقافية في بغداد في ذلك العهد، أن أوليا جلبي ذكر بأن معظم سكان بغداد كانوا يتكلمون اللغة الكردية، فضلاً عن اللغتين العربية والفارسية، ويظهر أن انتشار الكردية على ألسن البغداديين في ذلك العهد كان بسبب متانة الصلات التجارية التي ربطت بين بغداد ونواحي كُردستان، وأن الأخيرة كانت مصدراً رئيساً لكثير من الحاصلات التي تجد طريقها إلى أسواق مدينة السلام، كما يمكن أن نعزي انتشار الفارسية إلى السبب نفسه.

لقد قدم أوليا جلبي من المعلومات السياسية والإقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها ما يمكن أن يؤلف مصدراً مهماً عن صورة الكُرد في القرن السابع عشر للميلاد، وهي صورة كان يمكن أن تكون أكثر غنى وتفصيلاً وسعة لو قدر للقسم غير المنشور من الجزء الرابع من أجزاء الرحلة أن يجد طريقه للنشر.

---

[1] سياحتنامه مصر ص٩١.


دور جماعي الأخبار الكرد
في كتابة تاريخهم

المجموعة التاريخية هي مجموعة مُطَّرَدة، أو غير مُطرَّدة، من الحوادث التاريخية التي حدثت في مكان محدد، أو في أمكنة متجاورة، سجلها كاتب ما، دونما منهج معين، أو مراعاة لوحدة الموضوع. وفي الغالب فإن مثل هذا الكاتب لا يُعد مؤرخاً، وإنما مجرد هاوٍ لتاريخ عاصر حوادث رآها مهمة فسجلها على سبيل الإيجاز، وهو عادةً لا يُصرِّح بأسماء مصادره، أو الرواة الذين استقى منهم معلوماته، ويكتفي بذكر تاريخ الحادثة التاريخية، وبعض المعلومات عنها. وربما تنوعت الحوادث التي يتناولها تنوعاً شديداً، فهي بين وفاة أمير أو والٍ، ومعركة بين هذه الإمارة وتلك، وقدوم عالم شهير إلى مدينة أو بلدة ما، وحدوث غلاء فادحٍ، أو انتشار وباء، أو أي شيء لافت لنظر الناس في عهد ذلك الكاتب.

وعلى الرغم من أن كتابة هذا النوع من المجموعات لا يستلزم خبرة في تدوين الحدث، لافتقارها إلى منهج محدد، وصياغة تاريخية له، إلاّ أنها تكشف عن نزوع تاريخي لدى كاتبها، وميل فِطري نحو تقدير أهمية الماضي، بوصفه الخلفية التي لابد منها لفهم الحاضر.

شاع هذا النوع من الكتابة التاريخية في العراق في القرون المتأخرة، ولا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فوجدت مجموعات تاريخية ضمت في صفحاتها حوادث مهمة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، سجل بعضهم اسمه عليها، كثير منها وصلنا غفلاً من اسم جامعه. ويمكن أن نعزي شيوع هذه الظاهرة إلى تأثير تنامي المجالس الأدبية في ذلك العهد، حيث تروى الأخبار التاريخية، والحوادث الأدبية، وتستحث ذاكرة رواد المجلس، مما يشجع بعضهم على تسجيل ما يسمع ويَعي.

وكان للعلماء الكُرد دور بارز في هذا المجال، فقد وصلتنا مجموعات تاريخية ذات شأن ضَمَّت العديد من الحوادث المهمة التي شهدتها المدن والإمارات في كُردستان، من حروب وأوبئة وصراعات بين الأمراء، وإنشاء بعض المؤسسات الثقافية مثل المدارس والتكايا، وغير ذلك. ومن الواضح أن هؤلاء العلماء لم يكونوا مؤرخين محترفين، وإلاّ لكتبوا كتباً تاريخية محضة، تلتزم منهجاً تاريخياً محدداً، وإنما كتبوا ما كتبوا إعانة للذاكرة على حفظ ما رأوه مهماً من حوادث بلادهم، على اختلاف هذه الحوادث وتنوع طبيعتها، فكان عملهم هذا يأتي على هامش اهتماماتهم الثقافية

العامة، وليس في مجال تخصصهم، الذي هو في الغالب ينحصر مجال العلوم الإسلامية واللغوية التقليدية. وعلى أية حال، فإن ما سجّلوه يكشف عن أنهم كانوا غير بعيدين عن متابعة الشؤون العامة لبلادهم.

وتأتي أهمية هذه المجموعات في أن معلوماتها تعد مكملة لما توفره كتب التاريخ التي كتبها مؤرخون محترفون، بل أنها تنفرد عنها بكثير من المعلومات الجديدة، وتتميز بدقة ضبط الحدث من حيث سياقه الزمني، باليوم والشهر والسنة، لا سيما حينما يكون كاتبه معاصراً لوقوعه.

ومن المجموعات التاريخية المهمة كتاب فيه حوادث أمراء سوران في رواندوز كُتب في عهد الأمير أوغز بك بن محمود بك بن أحمد بك (١٢١٨-١٢٢٩هـ/١٨٠٣-١٨١٣م)، وقف عليه حسين حُزني الموكرياني (المتوفى سنة ١٩٤٧م)، وصرّح بأنه نقل منه نسب أوغز المذكور (ينظر كتابه: موجز امراء سوران، نقله عن الكردية محمد الملا عبد الكريم، بغداد، بلا تاريخ).

ومنها أيضاً مجموعة تاريخية، بالتركية، وضعها أحد العلماء الكرد، وسجل فيها بعض الحوادث المهمة التي وقعت في إمارة بهدينان في الحقبة الممتدة من ١١٠١هـ/١٦٨٩م وحتى سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م، وتشتمل على تواريخ حكم ووفيات أمراء العمادية، قاعدة الإمارة، وحوادث الغلاء والأوبئة، والغزوات، وقد حفظت الأيام هذه المجموعة المخطوطة في مكتبة تكية بريفكا القادرية في منطقة المزوري السفلى في كُردستان، ثم آلت إلى الملا مُناف البريفكي، فأهداها إلى عبد الرحمن المزوري. وثمة نسخة أخرى من هذه المجموعة سُجِّلت على مخطوطة كتاب (عطّار نامه) لفريد الدين العطار، كتبت سنة ١٢٦٩هـ، في قرية (ميركي)، وقد أهدى حمزة الشوشي نسخة مصورة منها إلى عبد الرحمن المزوري أيضاً، فَنَوَّه الأخير بهذه النُسَخ ونقل ما ورد فيها من حوادث إلى العربية، في بحث له بعنوان (بعض الحوادث الهامة في بادينان)، ونشره في مجلة (كاروان)، العدد ٨١، كانون الأول ١٩٨٩، السنة ٨، ص١٤٦- ١٥٠.

صفحة من مخطوطة (البريفكي)

وفي المركز الوطني للمخطوطات في بغداد عدد من المجموعات التي وضعها مؤرخون كُرد مجهولون، منها على سبيل المثال مجموعة تتضمن حوادث وقعت في إمارة بهدينان تبدأ بسنة ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م وتنتهي في سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، وفيها حوادث غلاء وحصار ووباء ومجيء مهدي كاذب، وهدم قرية، وأخبار بعض أمراء العمادية وغير ذلك. وتشغل هذه النُبذة ورقة واحدة، ضُمَّت إلى المخطوطة المرقمة ١٦١٤٧، ويرجح أن تكون هذه النبذة قد كتبها غير كاتب واحد[١].

ومنها أيضاً مجموعة بالفارسية، جامعها كُردي، يظهر أنه من أهل بَنجُوين، لأن أكثر التواريخ التي جمعها تتعلق بهذه المنطقة، ولا تلتزم هذه المجموعة بِسياق زمني، وتنحصر التواريخ فيها بين سنة ١٢٤٧ وسنة ١٣١٥هـ/١٨٣١– ١٨٩٧م، وهي ضمن مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد برقم ٣٢٧١٣، وقد نقل محمد علي القره داغي هذه التواريخ إلى الكردية، ينظر كتابه المذكور[٢].

---

[١] محمد علي القره داغي: إحياء تاريخ العلماء الأكراد من خلال مخطوطاتهم ج٣ ، بغداد ٢٠٠٣، ص١٣٥.

[٢] القره داغي ج٣ ص١٣٥ وص١٧٤.

ومن المجموعات التاريخية التي وصلتنا مجموعة تناولت حوادث كثيرة وقعت في كردستان، وهي في المركز الوطني للمخطوطات برقم ١١٦١٠.[1]

ومنها أيضاً مجموعة تاريخية، بالتركية، تتضمن تواريخ غير مُطّردة لحوادث وقعت في العراق، تبتدئ في سنة ١١٣٠هـ وتنتهي في سنة ١٢٣٥هـ، وهي ضمن مخطوطة في المركز الوطني للمخطوطات برقم ٥٦٨٩.[2]

إن ما عرّفنا به هنا لا يزيد على أن يكون نماذج قليلة، قد لا تُعد الأهم، مما وصلنا من كَمّ غزير من المجموعات التاريخية التي خطّتها أنامل العلماء الكُرد في القرون الأخيرة، وهذه المجموعات تستحق بالتأكيد أن تكون موضع إهتمام الباحثين، لكونها تمثل مصدراً اصيلاً من مصادر التاريخ المَحلّي لكُردستان، من شأنه أن يُلقي ضوءاً على كثير من الخفايا التي غَفل عن ذِكرها المؤرخون فيما مضى من سالف القرون.

---

[1] ينظر القره داغي ج٣ ص٥.

[2] القره داغي:المصدر نفسه ، ج٢، بغداد ١٩٩٩، ص٢٠٥.

نصوص جديدة
عن التاريخ الكردي
في القرن الثامن عشر

يمثل تاريخ الإمارات الكردية في العصر العثماني مرحلة مهمة وغنية من التاريخ الكردي إبان القرون المتأخرة، وهو ما يفرض على الباحثين تقصّي النصوص غير المعروفة عن هذا التاريخ من وثائق ومخطوطات ومعلومات أخرى متفرقة، وكان من حسن طالعنا أننا وقفنا على مخطوطة فريدة لمؤلف غير معروف، كان حياً سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م، عنوانها (روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار) فوجدناها تتضمن أخباراً متفرقة عن تاريخ الإمارات الكردية: البابانية، والسورانية، والبهدينانية، مع إشارات ذات شأن عن زعامات كردية أخرى، في مناطق سنجار وأورفه وغيرها.

لم يذكر مؤلف المخطوطة اسمه في مقدمته لكتابه، على خلاف ما هو معتاد في عصره، حينما كان المؤلفون يُضمّنون مقدماتهم إشارات صريحة إلى أسمائهم، تثبيتاً لحقوقهم الأدبية في نتاجاتهم. كما أنه لم يذكره في خاتمة كتابه، بوصفه مؤلفاً له، كما اعتاد بعض المؤلفين وضع اسمائهم، وتاريخ انجازهم لما كتبوه. وهكذا لم يعد ممكناً التوصل إلى هويته إلاّ من خلال تحليل ما أورده من معلومات.

وليس عسيراً أن يكتشف قارئ الكتاب، أن مؤلفه موصلي، عاش في كنف حكومتها التي تولاها آل الجليلي، هذه الأسرة المحلية التي تمكنت من حكمها منذ سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٦م وحتى سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م، وذلك أن لأنه أفرد مبحثاً في تراجم عدد من ولاة هذه الأسرة، وأثنى عليهم، ثم أنه آفرد مبحثاً آخر في تراجم الأدباء والشعراء والكتاب الذين نبهوا من أهل الموصل في النصف الأخير من القرن الثاني عشر للهجرة، وأوائل القرن التالي (١٨-١٩م). وأسلوب الكتاب وتبويبه وموضوعاته يشبه إلى حد بعيد مؤلفات المؤرخ الموصلي ياسين بن خير الله الخطيب العمري، الذي عرف بغزارة انتاجه في كتابة تاريخ عصره، وقد كان حياً سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م[١]، إلاّ أن مفهرسي الكتاب، في مكتبة المتحف البريطاني[١]، نسبوه إلى

[١] ولد في الموصل سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م، من أسرة علمية قديمة عرفت بتوليها المناصب الشرعية، وبالتأليف أيضاً، وبرز منها عدة من المؤرخين، أشهرهم أخوه محمد أمين، لم يتلق ياسين دراسة علمية جادة على أيدي علماء مدينته، وإنما درس وقرأ على نفسه وتثقف بها، وتأثر بأخيه فيما يتصل باهتماماته الفكرية، وبخاصة كتابة التاريخ. شارك في الصراعات المحلية الدائرة في أيامه، وتأثر بآراء الصوفية، ودافع عنها بحماس بين معاصريه. لم يشغل منصباً مهماً في حياته، وكان يتكسب بإهداء كتبه ورسائله العديدة آل اعيان عصره فينال جوائزهم. وهو شاهد عيان دقيق الملاحظة للحوادث الجارية في مدينته الموصل. وأما فيما يتصل بسواها فقد اعتمد في اخباره على ما كان يتسمّعه من

من سموه (علي بن ياسين العمري)، ونحن نشك في هذه النسبة، نظراً لأننا لا نعلم أن لياسين المذكور ولداً اسمه علي، فضلاً عن أن يكون مؤرخاً، ويزيد من شكنا أن ياسين أفرد فصلاً مستقلاً في تراجم من سمي بهذا الاسم[2]، فلم ينوه فيه بولده المزعوم، مع أن من المفترض أن يكون مؤرخاً معاصراً له على ما ذكر المفهرسون المذكورون. ونعتقد أنهم نفوا نسبة الكتاب إلى ياسين نفسه، وهي الأولى، لأن المؤلف أشار إليه في مواضع من كتابه، بصيغة شخص آخر، من ذلك قوله في حادثة ارسال السلطان لخلعة تشريف إلى والي الموصل محمد أمين باشا الجليلي بن الحاج حسين باشا الجليلي سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م أنه "أرخها ياسين أفندي العمري الخطيب بن خير الله الخطيب العمري"، وساق سبعة أبيات آخرها بيت التاريخ، وقوله في حادثة قدوم في ترجمة الوالي المذكور إلى الموصل سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م " ومدحته الشعراء وهنأوه بالسلامة، منهم ياسين أفندي الخطيب العمري"، وأورد قصيدة بمناسبة ولادة محمود بك بن الوزير محمد باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي ، المولود سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م، قائلاً "فأرخه ياسين العمري"، وذكر أربعة أبيات آخرها بيت التاريخ. ويلاحظ أن المؤلف لم يذكر اسم أي شاعر آخر له نظم في مثل هذه المناسبات. إن توجيه المؤلف المتعمد لاهتمام القارئ إلى ياسين يرجح أنه هو نفسه مؤلف الكتاب، ويزيد هذا التأكيد قوة ذلك التشابه الشديد بين الكتاب

المسافرين والتجار، او ما كان يحصل لديه من كتب. وترك آثاراً عديدة معظمها في التاريخ والسير والتراجم. ينظر محمد أمين العمري: منهل الاولياء ٣٠٨/١ وسعيد الديوه جي: مقدمة منية الأدباء، لياسين العمري ١٢ ومقدمتنا لكتابه: مقدمة زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية، بتحقيقنا، النجف ١٩٧٤، ١٦–٢٨ وأيضاً: كتابنا الموصل في العهد العثماني، النجف ١٩٧٥، ٣٨٩– ٣٩٢ وكتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، ط٢، لندن ٢٠٠٩، ص٥٠٣. و Brock S.II.,181 .

ورسالة برسي كمب

Kemp,E. Percy: Mosul and Mosuli Historians of Jalili era

التي قدمها إلى كلية بيمبروك في جامعة أكسفرد لنيل الدكتوراه سنة ١٩٧٩

[1] توجد هذه المخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني برقم ١٢٦٣. ينظر لويس شيخو: الآداب العربية في القرن التاسع عشر ج١ ص٣٢ و Brock.,S.II.781

[2] في ضمن كتابه المعنون (قرة العينين في تراجم الحسن والحسين). ينظرالتاريخ والمؤرخون ص٢٠٧.

ومؤلفات ياسين العمري، على ما ذكرنا، وهذا التشابه يصل إلى حد أننا نجد أحياناً الخبر الواحد في الكتاب وفي تلك المؤلفات بصيغة متشابهة، أما التشابه في الأسلوب فيبلغ إلى حد استخدام العبارات نفسها، بل والأخطاء الإملائية أيضاً. ولم يكن ثمة مؤرخ في الموصل يعاصره ويضاهيه في أفكاره وأخباره وأسلوبه إلى هذا الحد.

وهكذا نخرج بأن الكتاب، موضوع الدراسة، هو لياسين العمري، ولكنه لم يشأ، لسبب ما، أن يُصرِّح بنسبته إليه، أو أن يدرجه ضمن مؤلفاته الكثيرة، ونحن نعلم أنه كان يتكسب بإهداء تلك المؤلفات إلى ولاة عصره من آل الجليلي في الموصل، وأمراء آخرين، منهم أمراء بهدينان المجاورين[١]، فليس بعيداً إذن أنه سكت عن ذكر اسمه لأمر يتعلق بشخصية من أهدى إليه الكتاب، أو لأنه وجد في السكوت عنه سبباً لزيادة مكافأته عمّا لو صرح به.

بدأ المؤلف كتابه بخطبة تقليدية قال في أولها "الحمد لله حمداً يستجلب مزيداً نعمه، ويستحلب أفاويق كرمه..". ثم أنه تطرق إلى أهمية التاريخ، فقال أن الناظر إليه "يعرف طبقات سوالف الدهور، وأمم خوال القصور، ويصير على بصيرة في معرفة السابق واللاحق، وذلك رتبة نفيسة عند زكي الذائق"، ومعنى هذا أن دراسة التاريخ تمكن المرء من فهم السياق الزمني للماضي، وبهذا يتمكن من تحديد اللحظة التي يقف فيها من هذا السياق، وهو يسمي التاريخ علماً، وذلك لأنه يعني "معرفة أحوال الطوائف ورسومهم وعاداتهم وصنائع أشخاصهم وأنتسابهم وموالدهم إلى غير ذلك"، فهذا التعريف ينصرف إلى ما نسميه اليوم بالتاريخ الحضاري بوجه خاص، وهو أمر جدير بالملاحظة عند دراسة تطور مفهوم التاريخ في العراق إبان القرون المتأخرة.

يقع المخطوط في ٢٠٠ ورقة، في كل منها ١٧ سطراً، وخطه نسخ معتاد، وهو يتألف الكتاب من مقدمة وثماني فصول، سماها مقالات، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة في خلق الله تعالى للسماوات والأرض.

---

[١] ذكر في غاية المرام ص١٠٤ أنه أهدى كتابه (بحر الأنساب) الذي ألفه سنة ١٠٤هـ/١٨٧٩م إلى أمير العقر مراد بك بن بهرام باشا، فوهبه هذا إلى حاكم الشوش الذي أعاده إلى الموصل. وذكر خضر العباسي أن مخطوطة الكتاب التي بخط العمري موجودة في المكتبة العباسية في مدينة أورفه بتركيا. ينظر كتابه: صفحات خالدة في الأدب والتاريخ العراقي، بغداد ١٩٥٤، ص٣٥.

المقالة الأولى "في ذكر الإنبياء العظام".

المقالة الثانية حذفها

المقالة الثالثة في سيرة النبي (ص)

المقالة الرابعة "في ذكر الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة المكرمين".

المقالة الخامسة "في ذمر خلفاء الأموية".

المقالة السادسة "في ذكر خلفاء العباسية وغيرهم".

المقالة السابعة " في ذكر السلاطين الذين كانوا معاصرين لخلفاء العباسية"

المقالة الثامنة "في ذكر بعض وزراء بغداد من وزارة حسن باشا والد أحمد باشا إلى سنة ألف ومائتين......... وذكر بعض وزراء الموصل من الجليلي ومع بعض الفضلاء والشعراء من أهالي الموصل".

الخاتمة "في ذكر بعض الفوائد".

والمقالات السبع الأولى لا تتضمن شيئاً جديداً عما ورد في كتاب التاريخ المشهورة، لاسيما في الكامل لابن الأثير، فمادتها تشبه أن تكون تلخيصاً لما ورد في تلك الكتب، وقد وصف هو ، في مقدمته، بأن ما كتبه يأتي "على سبيل التلخيص والاختصار". أما المقالة الأخيرة، وهي الثامنة، فتتضمن معلومات المؤلف عما عاصره بنفسه، أو عاصره أشخاص قريبو عهد به، فهي إذن معلومات مهمة تستحق الدرس، ذلك أنها تغطي المدة من تولي حسن باشا ولاية بغداد سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م وحتى تاريخ توقفه عن كتابة تاريخه، الذي تركه خالياً في مقدمته، وهو سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، وتشمل تلك المدة تاريخ ولاية بغداد وتوابعها ولاية البصرة وولاية شهرزور، فضلاً عن ولاية الموصل[١].

ونظراً لتداخل شؤون هاتين الولايتين بشؤون الإمارات الكردية المجاورة، فإن الكتاب تضمن فقرات تاريخية تتعلق بإمارة بابان، في قلا جولان ثم في السليمانية، وبإمارة سوران، في رواندز وفي أربيل، وبإمارة بهدينان في العمادية. ومع أن بعض هذه الفقرات يشبه، من حيث شكله العام، ما ورد في مؤلفات ياسين العمري، على ما أشرنا إليه من قبل، فإنها تتضمن تفصيلات جديدة، ومهمة، جديرة أن تمثل مصدراً جديداً للباحثين في التاريخ الكردي في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد).

---

[١] طبع هذا الكتاب، بتحقيقنا، في السليمانية، مؤسسة زين، سنة ٢٠١٠.

أما الخاتمة فهي تتضمن نصائح عامة لمن يتولى السلطة، من حيث الاخلاص للسلطان، والعدل بين الرعية، فواضح أنها كتبت لبعض الولاة، ممن أهدى إليه الكتاب، وهي تنتهي بالعبارة الآتية "ويجب على السلطان شكر هذه النعمة والمنة، والطاعة لربه فيما أمره به وولاه أمور المسلمين وكافة الخلق أجمعين، والحمد على اتمامه وعلى خير أنامه وآله أجمعين. يا الله".

وفيما يأتي ما ورد في الكتاب من نصوص تتعلق بتاريخ الكرد[1].

حصار أحمد باشا للعمادية

في سنة خمس وثلاثين (ومائة وألف) بعث (أحمد باشا)[2] جيشاً للعمادية، فنهبوا القرى وحاصروا العمادية أيام، ثم صالحوهم على مال.

ثورة البابانيين والسورانيين على والي بغداد سليمان باشا

ولما توفي مخدومه[3] أحمد باشا سنة ألف ومائة وستين[4] ولي بغداد صدر سابق أحمد باشا[5] فخرج من بغداد سليمان باشا[6] ومعه أتباع مخدومه ومماليكه وتوجه إلى البصرة وأقام إلى أن ولي بغداد سنة اثنتين وستين (ومائة وألف)، فقدم إلى بغداد

---

[1] حافظنا على النص، دونما تصحيح لأخطائه إلا ما أثبتناه في الهوامش، أما العنوانات فهي لنا.

[2] هو أحمد باشا بن حسن باشا والي بغداد، وقد تولى بغداد مرتين، الأولى من ١١٣٦ إلى ٧ ١١١٤هـ/١٧٢٣-١٧٣٤م والأخرى من ١١٤٩ إلى ١١٦٠هـ/١٧٣٦-١٧٤٧م.

[3] أي مخدوم والي بغداد الآتي وهو الوزير سليمان باشا المعروف بأبي ليلة، ويعد أول ولاة المماليك في بغداد وتوابعها.

[4] ويوفق اولها ٢٢ كانون الاول ١٧٤٨م.

[5] تولى بغداد من ٢٤ شوال إلى أواسط ذي القعدة من سنة ١١٦٠هـ/١٧٤٧م. كتابنا: الأسر الحاكمة ص٦٣.

[6] تولى بغداد بعد الصدر السابق أحمد باشا سمي له هو أحمد باشا الكسريه لي، من أول ١١٦١ إلى ١١ذي الحجة ١١٦١هـ/١٧٤٨م، ثم تلاه محمد باشا الترياكي من ١١ جمادى الأولى إلى شوال ١١٦٢هـ/١٧٤٨م، وتولى سليمان باشا أبو ليلة بعد هذا الأخير في ٢٩ شوال ١١٦٢ ولبث فيها حتى وفاته في أول ١١٧٥هـ/١٧٦١م. الأسر الحاكمة ص٧٢.

ودخلها، وعصت عليه قبيلة السهران ومقدمهم عثمان باشا[1]، وقوج باشا[2]، وسليم خان أمير البابا[3]، وجمعوا العساكر وجعلوا يشنون الغارات إلى قرب بغداد، وسليمان باشا يدافعهم ويعدهم، حتى جمع العساكر وخرج إليهم وعمل مَصاف وقاتل بنفسه، وقتل عثمان باشا، وهرب سليم خان (إلى) العجم، وهرب قوج باشا أخو عثمان باشا إلى أربيل إذ هي مقر حكمه[4]. وكان عثمان باشا معدودا بألف فارس، وقتل من السهران والبابا خلق كثير، وغنم عسكر بغداد، ثم توجه سليمان باشا إلى أربيل

---

[1] ليس في مؤلفات ياسين العمري المعاصرة، في إشارتها لهذا الحدث، تنويه بقبيلة السوران، وإنما بعثمان السوراني (غاية المرام ص١٨٣ وزبدة الآثار الجلية ص١٠٨)، ولم نجد عثمان هذا في ضمن أسماء الأسرة الحاكمة في سوران، وإنما يكتفي رسول حاوي الكركوكلي بالقول أنه كان (متصرف كويسنجق). ينظر دوحة الوزراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت١٩٦٣، ص١١٦. فهل كان هذا الأمير سورانياً من غير الأسرة المذكورة، ذلك ما يستدعي وثائق أو قرائن جديدة، وسوران اسم لقبيلة سكنت المنطقة الواقعة بين شقلاباد (شقلاوه) وخفتيان ورواندوز، وكان لها حكم فيها في القرن الثامن الهجري (١٤م)، فعرفت المنطقة بها (زرار صديق: القبائل والزعامات القبلية الكردية،أربيل ٢٠٠٧، ص١١٤). ومن غير المحدد علاقة هذه القبيلة بأسرة كالوس التي كونت إمارة سوران الأخيرة، (يذكر البدليسي في الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة ١٩٥٨، ص٢١٨-٢٧٦ أنها وفدت إلى المنطقة) ومن الراجح أن قبائل عدة ممن انضمت إلى هذه الإمارة عرفت بالقبائل السورانية، وكانت (حرير) هي أول مراكز هذه الإمارة، وفي سنة ٩٤١هـ/١٥٣٨م انتقل الحكم إلى أربيل، ثم عادت حرير لتكون مركزاً له، حتى سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م حين انتقل إلى (كاليفان)، وفي سنة ١٢٠١هـ اتخذ أميرها أوغز بن علي بك بن سليمان بك من بلدة (رواندز) الحصينة عاصمة لها، ولبثت كذلك حتى سقوط الإمارة في سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

[2] سيذكر بعد قليل أن قوج باشا كان حاكماً على أربيل، وسيسميه بعدها بقوج باشا السوراني.

[3] سليم هذا هو سليم بك (باشا) بن بكر بك بن الفقيه أحمد، مؤسس الأسرة البابانية الأخيرة، التي اتخذت من (قلا جولان) مركزاً لها. وسيسوق المؤلف أخباره فيما يأتي.

[4] الذي ذكره الكركوكلي (دوحة ص١١٧) أن قوج باشا " التجأ بأتباعه إلى قلعة أربيل، وتحصن بها، وطرد من القلعة كل من لا يتابعه ويعلن العصيان معه".

وحاصرها، فخانوا[1] أهل البلد، وفتحوا باب القلعة ودخلت العساكر، وقتلوا قوج باشا، وكان شجاعاً ومقداماً للحروب، وعاد سليمان باشا منصوراً إلى بغداد[2].

غزو سليمان باشا لقرى جبل سنجار

وفي سنة ستة وستين[3] قدم إلى جبل سنجار وحاصره وخرب قراياهم وسبا نساءهم وعاد منصوراً..[4]

عصيان سليم باشا الباباني وقتله

وروي أن سليم خان البابا ظاهَر والي العجم خوفاً من سخط سليمان باشا أبو ليلة، فجمع أهليه وأقاربه ومحبيه، وقال لهم : متى ما أردت المسير إلى بغداد فقيدوني، فلما كان سنة ألف ومائة وأربعة وستين[5] حرَّكه القضاء والقدر فأرسل سليم خان يطلب الأمان فأمنوه[6] أمراء الوزير حيث لم يكن في أجله تأخير، فطلب السفر إلى بغداد، فمنعوه أهله، وذكَّروه فعاله، وخوّفوه من القتل، فلم يرتدع. وسار إلى بغداد فقابلوه بالإكرام، وتذكر الوزير ما وقع من التقصير فقبض عليه وسجنه[7]، ثم قتله.

---

[1] يريد: خان.

[2] قارن ياسين العمري: الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون، الورقة ٢٩٩، وغاية المرام ص١٨٣ وزبدة الآثار الجلية ص١٠٧-١٠٨، وينظر محمد أمين زكي: تاريخ السليمانية، ترجمة محمد جميل الروزبياني، ص٧٥.

[3] أولها ٨ تشرين الثاني سنة ١٧٥٢م.

[4] الدر المكنون، الورقة ٣٠١، ودوحة الوزراء ص١٢٤.

[5] أولها في ٣٠ تشرين الثاني ١٧٥٠م.

[6] الأصح: فأمنه.

[7] ويذكر مصدر محلي واسع الاطلاع (حسين ناظم: تاريخ الإمارة البابانية، ص ٩٤-٩٥، ١٠٣) أن نادرشاه سعى إلى تحقيق غرضه في السيطرة على كردستان وفصلها "عن محور السياسة العراقية" من خلال إثارة الصراعات بين أفراد البيت الباباني الحاكم، ومن ثم فإنه استطاع كسب ولاء سليم بك بن بكر بك، وهو ابن عم خالد باشا، بعد أن أبدى هذا الأخير بعض المقاومة غير المجدية، وضمه إلى صفه ضد والي بغداد أحمد باشا، ثم تعيينه أميراً على بابان مكان خالد باشا الذي اضطر إلى التخلي عن الحكم ومغادرة البلاد إلى استانبول. وهكذا أصبحت البلاد البابانية "في صورة واحدة من الممتلكات

انتصار والي بغداد على البابانيين

.. ودخل علي باشا بغداد سنة ستة وسبعين (ومائة وألف).... فعصى والي قره جولان[1] سليمان[2] فسار إليه وقدم لمعاونته والي الموصل أمين باشا[3] واجتمعوا في كركوك وساروا إلى قره جولان، فالتقاهم سليمان باشا بمن معه، وبات العسكران يحترسان، وقد عمل على عسكره سليمان باشا سوراً من خشب وفيه حراب يسمى جرخي فلك، فلما أصبحوا وقع القتال، فانكسر جانب من بغداد، وثبت والي الموصل بمن معه وعندهم علي باشا، فخانت البابا، فهرب سليمان باشا وقتل من عسكره الكثير ونهب أثقاله وخيامه وكسروا السور وعاد علي باشا منصوراً إلى بغداد[4].

ترجمة سليمان باشا البابانى ومقتله

سليمان باشا بن خالد باشا البابا كان صاحب همة وشهامة وفيه شجاعة وبراعة. حكى رجل من علماء الأكراد قال: رأى خالد باشا في المنام كأنه يبول، وخرج من ذكَرَه نار يتطاير يميناً وشمالاً ويحرق ما مرّ به، فقص رؤياه على بعض العلماء في عصره، فقالوا: يولد لك أولاد ذكور يكونوا حاكم ظُلّام[5]، فولد له أكثر من

الإيرانية"، واستمر سليم بك في ولائه للإيرانيين حتى بعد مصرع نادرشاه، إذ شرع في تأليب عثمان باشا متصرف كوي وحرير على التعرض إلى بعض مضافات بغداد. وهكذا صار عليه أن يواجه وحده حملة كبيرة خرجت من بغداد يقودها أحمد باشا بنفسه، لتحاصره في قلعة (سروجك)، ونظراً لعدم التكافؤ بينه وبين والي بغداد، فإنه اضطر إلى التسليم إلى الأخير الذي اصطحبه معه إلى بغداد، ليمكث فيها سجيناً، وفي عهد والي بغداد سليمان باشا أبو ليلة، صهره، جرى اعدامه شنقاً عقوبة له على مواقفه السابقة (عبد الرحمن السويدي: حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٣، ص٥٩١–٥٩٣ ورسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء ص٩٤ محمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص٧٥).

[1] كذا يكتبها المؤلف، وهي (قلا جولان)، عاصمة إمارة البابانيين.

[2] هو سليمان باشا بن خالد باشا البابانى، وسترد ترجمته في الكتاب، بعد قليل. وهذه هي ولايته الثانية، وقد ابتدأت منذ سنة ١١٦٧ وانتهت سنة ١١٧٦هـ/١٧٥٣–١٧٦٢م.

[3] هو الوزير محمد أمين باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي. تولى الموصل ست مرات بين سنتي ١١٦٦ و ١١٨٢هـ/١٧٥٢–١٧٦٨م

[4] قارن زبدة الآثار الجلية ص١٢١

[5] يريد: حكام ظلام، أي ظالمين.

سبعة ذكور، فكان أصلحهم سليمان باشا، فإنه كان يلبس ثياب الدراويش ويتخلق بأخلاقهم، ولا يفعل بأفعالهم، وكان لا يفتر عن الذكر، وربما عمل له حلقة الذكر وهو في الحكم، وإذا أصبح يقتل هذا ويضرب هذا ويصادر هذا وينهب هذا. وكان سنة هو حاكم وسنة أخوه محمد باشا. وفي سنة ألف ومايـة وخمس وسبعين[1] كان والياً في قره جولان، ومات سليمان باشا والي بغداد وولي مكانه علي باشا فأظهر العصيان وخرج عن الطاعة. وفي سنة ستة وسبعين[2] والي بغداد علي باشا قدم إلى حربه[3]، فانكسر سليمان باشا وهرب إلى العجم كما مر ذكره. وفي سنة ألف ومايـة وسبع وسبعين[4] كان سليمان باشا نائماً في بستان مع حَرَمه في قره جولان فنزل عليه فقه إبراهيم الكوي[5] وقتله وهرب إلى كركوك، وقال : أنا قتلت سليمان باشا، فحملوه إلى قره جولان فقتلوه[6].

---

[1] أولها ٢ آب ١٧٦١م.

[2] أولها ٢٣ تموز ١٧٦٢م.

[3] كذا في الأصل، يريد: قدم والي بغداد علي باشا إلى حربه.

[4] أولها ١٢ تموز ١٧٦٣م.

[5] كذا في الأصل، والأصح: الكويي.

[6] إن المصادر المحلية تشير إلى أن سليمان باشا الباباني لقي مصرعه في غرفته إثر طعنة نجلاء من رجل اسمه (فقي إبراهيم) بسبب أن الأمير لم يستجب لطلبه بشأن إنصاف إمرأة (حسين ناظم ص١١٧ وتاريخ السليمانية ص٨٠)، بينما نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الأول سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م (الأرشيف العثماني، دفتر مهمة ١٦٤ ص٣٨٤) حكماً موجهاً إلى عمر باشا والي بغداد والبصرة "يتعلق بتقدير السلطان له على خدماته الجليلة في تأديب أفراد عشيرة خزاعل القاطنة في حسكة المعروفة بالرافضية بالسير عليها على رأس جيش كبير وتأديب الشيخ سلمان شيخ عشيرة كعب في نواحي البصرة،... وكذلك مقتل سليمان باشا متصرف بابان داخل غرفته في حصن جولان وتوجيه، حكومة بابان إلى شقيقه محمد بك، حيث أدت الأعمال العسكرية للوالي عمر باشا إلى فرض النظام وتقرير الأمن في المنطقة. وجاء في الحكم أن على الوالي عمر باشا أن يعمل بأسلوب حكيم وبالملاطفة واللين من أجل فرض النظام على العربان والأكراد وردهم إلى طريق الرشد والطاعة"، فهل كان مقتل سليمان باشا بتدبير من عمر باشا حتى يكون مقتله سبباً لشكره من قبل السلطان، ذلك ما يكشف عن سر لم يذكره أحد.

عصيان محمد باشا البابانى

وفي سنة ثمان وثمانين (ومائة وألف)[1] عصى والي قره جولان محمد باشا[2] فأرسل (عمر باشا والي بغداد)[3]عسكراً مع الحاج سليمان الويوده[4]، فهرب محمد باشا وأقام مكانه أخوه أحمد باشا[5]، ثم قدم محمد باشا من العجم ومعه حاكم سنا علي مراد خان، فالتقاهم عسكر العراق فقتل من العجم ألف نفس، وأسر سبعمائة، ومقدمهم علي مراد خان، وهرب محمد باشا البابا، وحملت الأسارى إلى بغداد، فأطلقهم[6].

وفاة صبغة الله الحيدري

وفي سنة تسع وثمانين.. توفي مطعونا صبغة الله أفندي الحيدري في هذه السنة، يرحمه الله تعالى[7].

---

[1] أولها في ١٤ آذار ١٧٧٤م.

[2] هو محمد باشا بن خالد باشا، وهذه هي ولايته الأولى من ١١٧٧ إلى ١١٨٨هـ/١٧٦٣-١٧٧٤م. ينظر دوحة الوزراء ص١٤٨.

[3] والي بغداد من أواسط ١١٧٧ إلى أواخر ذي الحجة ١١٨٩هـ/١٧٦٣-١٧٧٥م.

[4] هنا سقطت كلمة، بمعنى (إمرة)، فتكون العبارة كالآتي: بأمرة الويوده، وهي كلمة سلافية بمعنى (المتسلم)، وتنصرف هنا إلى من كان يعينه والي بغداد في حكم ماردين، حيث كانت هذه المدينة داخلة في عهد المماليك في ولاية بغداد.

[5] هي ولايته الثانية، وقد ابتدأت من سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م إلى حين تولاها بعده أخوه محمد باشا. دوحة الوزراء ص١٤٨.

[6] قارن زبدة الآثار الجلية ص١٣٨ وذكر حسين ناظم أن جثث الإيرانيين تعدت الآلاف، وأرسلت الرؤوس إلى عمر باشا (تاريخ الإمارة البابانية ص١٢٦).

[7] هو العلامة صبغة الله بن إبراهيم بن أحمد بن حيدر، من كبار علماء الأسرة الحيدرية في ماوران (قرب شقلاوه)، انتقل إلى بغداد فكان مؤسس فرع الأسرة فيها، وهذا الفرع أخرج العدد الجم من علمائها الكبار في القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد). وتنظر ترجمته في ياسين العمري: غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، بغداد ١٩٦٩، ص، وعثمان بن سند البصري الوائلي: مطالع السعود، ط٢، بتحقيقنا، بيروت ٢٠١٠، ص١٦٦ وكتابه أيضاً: أصفى الموارد من سلسال مولانا خالد ص١٠٠.

ترجمة احمد باشا البابانى

أحمد باشا البابا بن خالد باشا صاحب قره جولان، كان موصوفاً بالشجاعة دون السخاوة، فلما عصى أخوه محمد باشا سنة ألف ومائة وثمان وثمانين[1] أرسل والي بغداد جيشاً لحربه، فهرب محمد باشا بأهله إلى العجم، فولى مكانه أحمد باشا. ثم أن محمد باشا عاد إلى محاربة أخيه ومعه حاكم سنا علي مراد خان كما مر في ذكر عمر باشا. ثم صالح محمد باشا والي بغداد، فعزل أحمد باشا، وتسلم البلد محمد. وفي سنة إحدى وتسعين[2] أعيد أحمد باشا إلى حكم قره جولان[3]، وهرب أخوه محمد باشا إلى العجم مدة، ثم عاد محمد باشا بالعساكر، فقاتله أحمد باشا وهزمه، ثم ظفر فيه، وكحله وأعماه[4]، ومات أحمد باشا سنة ألف ومائة وأربعة وتسعين[5]، وقعد محمد باشا مكحولاً إلى أن ولي قره جولان محمود باشا أخوه، فغدره بوشاية بعض المفسدين، فخنقه ليلة الجمعة، وكان تلك الليلة عيد الفطر الرمضاني[6]..

مقتل خالد باشا البابانى

وولي بغداد الوزير عبدي باشا، ثم عزل[7]، وولي عبد الله باشا سنة ألف ومائة وتسعين[8]، وترقى..(بيتان من الشعر) فأنعم بغداد عليه السلطان[9]، جاءه المنشور والخلعة السمور[10]، فدخل بغداد، وبعث العساكر فملكوا جسان[11] وبدران[1] من الأعجام،

---

[1] أولها ١٤ اذار ١٧٧٤م.

[2] أولها ٩ شباط ١٧٧٧م.

[3] ينظر دوحة الوزراء ص١٥٠ وحسين ناظم ص١٣٨-١٣٩.

[4] حسين ناظم ص١٤٤.

[5] أولها ٨ شباط ١٧٨٠م.

[6] كذا في الأصل، وهي من سنة ١١٩٦هـ/١٧٨١-١٧٨٢م كما في حسين ناظم ص١٥٤.

[7] ولي في جمادى الأخر ١١٩٠ وعزل في شوال من السنة نفسها. الأسر الحاكمة ص٧٢.

[8] تولاها في أواسط شوال سنة ١١٩٠هـ

[8] كذا في الأصل، ويريد: وأنعم عليه السلطان ببغداد.

[10] ضرب من فراء ثمين لحيوان يشبه ابن عرس، لونه أحمر يميل إلى السواد، كان يرسله السلطان إلى ولاته تكريماً لهم وتشريفاً.

[11] جسان، وقد تكتب (جصان)، بلدة حدودية في محافظة واسط، قريبة من الحدود العراقية- الإيرانية،

الأعجام، وقبضوا[1] أهل المندلي على الوالي من جهة العجم خالد بك بن سليمان باشا البابا وقتلوه وحملوا رأسه إلى بغداد[2]..

بناء مدينة السليمانية

وبعد سنة (يريد سنة ١١٩٦) عصى محمود باشا البابا حاكم قره جولان، فتوجه لحربه (سليمان باشا والي بغداد)[4] فذل وأطاع، فعند ذلك عمر سليمان باشا مدينة وسماها السليمانية، ونقل ملوك البابا[5] إليها[6]..

تمرد تيمور الملي

وفي سنة خمسة[7] (ومائتين وألف) حارب (سليمان باشا) تمر باشا[8] وهزمه وفرّق جمعهم، وأقام مكانه على الملية أميراً أخاه إبراهيم آغا[9]..

---

[12] كذا يكتبها المؤلف، وهي بلدة (بدرة)، القريبة من الحدود العراقية– الإيرانية، في محافظة واسط، وقد خفف اسمها هذا من اسمها القديم (بادرايا)، التي كانت مركزاً لمقاطعة زراعية (طسوج) باسمها في العصور الإسلامية.

[1] يريد: وقبض.

[2] قارن بما أورده ياسين العمري في كتابيه: غاية المرام ص١٨٧ وزبدة الآثار الجلية ص٢٣٩.

[3] هو سليمان باشا المعروف ببيوك، اي الكبير، تولى بغداد في ١٥ شوال ١١٩٣ وتوفي في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢١٧هـ/١٧٧٩-١٨٠٢م

[4] يريد: أمراء البابانيين.

[5] هنا يذكر المؤلف أن والي بغداد سليمان باشا هو الذي أنشأ السليمانية وسماها باسمه، وأن اتخاذها عاصمة للأسرة البابانية كان باختياره وأمره، بينما يذكر العمري، ولعله المؤلف نفسه كما أوضحنا في المقدمة، أن والي بغداد أمر محمود باشا البابا باني بعمارة السليمانية، مدينة قرب الدربند، فعمرت وسميت بهذا الاسم وتحول إليها محمود باشا (غاية المرام ص١٨٩).. وعن روايات أخرى ينظر محمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص٩٤-٩٦.

[6] الأصح: خمس.

[7] سيترجم له المؤلف فيما يأتي. وانظر عنه مطالع السعود، ص٢٠٤.

[8] قارن بياسين العمري: غرائب الأثر في حوادث القرن الثالث عشر، الموصل ١٩٤٠، ص٢٣-٢٤.

وفي سنة خمسة عشر طلب من الدولة أن يولون تمر باشا الملي مدينة أُرفه، فولّوه عليها، وخرج من بغداد وتوجه إلى أرفه[١].

وفي سنة ستة (ومائتين وألف) عزم تمر باشا الملي وأمير الموالي الجحجاح[٢] على محاربة الحاج سليمان[٣] فأرسل إليهم الحاج سليمان يطلب المصالحة، فأبوا إلاّ القتال، فتوكل على ذو الجلال الحاج سليمان، وقاتلهم، وخانت عسكر تمر باشا، واسر شيخ الموالي الجحجاح، وهرب تمر باشا بعدما قتل أخاه درويش آغا، فعند ذلك استولى الحاج سليمان على أموال تمر باشا، وهي أحمال جمال نقود وذهب عين[٤]، وأطلق أمير موالي وملك سليمان بك الأموال والخيام[٥].

عبد الرحمن باشا الباباني يقود جيشاً

وفي سنة تسعة (ومائتين وألف) بعث والي بغداد جيشاً مع عبد الرحمن باشا البابا إلى حرب الحاج سليمان، فأوسعوا في البر، وعاد العسكر[٦]..

ترجمة تمر باشا الملي

تمر باشا الملي أصله من قبيلة الملية النازلين نواحي ماردين، وكان يدعى بهذا الاسم قبل الحكم لأنه كان أمير القبيلة، وفيه شجاعة. وفي سنة ثمانية وثمانين ومايـة وألف[٧] تقوّى ونهب قرى أرفه، فعين السلطان عبد الحميد[١] لحروبه والي أرفه الوزير

---

[٩] غرائب الأثر، ص٥٥.

[١] في زبدة الآثار الجلية ص١٦٧: الجحجاح بن محمد الخرفان.

[٢] في زبدة الآثار الجلية ص١٣٨ (ويودة ماردين الحاج سليمان)، وسياق الخبرهنا يصرح بأنه الحاج سليمان بك بن عبد الله بك الشاوي، أمير قبيلة العبيد، والمسؤول عن شؤون القبائل العربية في ديوان ولاة بغداد. ينظر عنه العمري: زبدة الآثار الجلية ص١٧٥عبد الرحمن السويدي: تاريخ حوادث بغداد والبصرة، بغداد ١٩٧٨، ص٨٤ ومطالع السعود في مواضع عديدة ودوحة الوزراء ص١٤٢، ١٩٤–١٩٨.

[٣] في غاية المرام ص١٩١ "وأخذ العسكر من الملية نحو عشرة آلاف رأس غنم، ونحو ثلاثة آلاف جمل وبقرة وثور"، ولم يذكر النقود والذهب.

[٤] قارن زبدة الآثار الجلية ص١٦٨.

[٥] غرائب الأثر ص٣٧ وغاية المرام ص١٩٠.

[٦] أولها ١٤ آذار ١٧٧٤م.

محمد باشا، فجمع العساكر، وهرب تمر باشا وجعل يأخذ الغفارة من القوافل. وفي سنة تسع وتسعين عزموا أهل ديار بكر على حربه فلما التقى الجمعان انكسر عسكر ديار بكر، فأمر تمر باشا من معه لا يقتل أحداً بل يسلبهم ففعلوا. واتفق في تلك الواقعة انكسر رمح تمر باشا، فجعل يأخذ من أهل ديار بكر كل سنة عشرة آلاف رومي[2]، وسماها الرماحية. وفي سنة ألف ومائتين وخمسة[3] عين السلطان سليم[4] لحربه والي بغداد الوزير سليمان باشا فقدم إلى الموصل، وسار ومعه محمد باشا الجليلي[5]، فلما قربوا من ماردين هرب تمر باشا، ونهب بعض أغنام وجمال وبيوت الملية، ونصب مكانه أميراً على الملية أخاه إبراهيم آغا[6]. وفي سنة ستة (ومائتين وألف)[7] اتفق تمر باشا مع أمير الموالي على قتال الحاج سليمان بك الشاوي، فأرسل يعتذر منه فأبى إلاّ القتال، ونصر الله الحاج سليمان، وقتل درويش آغا أخو تمر باشا، وانكسرت الملية والموالي، وهرب تمر باشا، واستولى الحاج سليمان بك على أمواله وكانت لا تحصى[8]، ثم تقوى تمر باشا ونهب قافلة وثُلث قرى أرفه، وهرب إلى جبل سنجار سنة سبعة (ومائتين وألف)[9]. وفي سنة ثمانية (ومائتين وألف)[10] خرج من سنجار واجتمعت عليه قبيلة[11]، ثم انحرفوا عنه، فعاد إلى سنجار. وأرسل إلى والي بغداد يطلب العفو فعفى عنه واستدعاه، فسار إلى بغداد، وأكرمه وأقام عنده سبع سنين[12]. وفي سنة خمس عشر(ومائتين وألف)[1] عرض (على) الدولة والي بغداد

---

[٧] هو السلطان عبد الحميد الأول، تولى السلطنة من سنة ١١٨٧ إلى ١٢٠٣هـ/١٧٧٣-١٧٨٨م.

[١] ضرب من القروش.

[٢] أولها ١٠ أيلول ١٧٩٠م.

[٣] هو السلطان سليم الثالث، تولى السلطنة من سنة ١٢٠٣إلى ١٢٢٣هـ/ ١٧٨٨- ١٨٠٨م

[٤] هو محمد باشا بن محمد أمين باشا الجليلي، تولى الموصل من صفر ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م إلى ١٦ جمادى الأولى ١٢٢١هـ/١٨٠٦م

[٥] قارن غاية المرام ص١٩١.

[٦] أولها ٣١ آب ١٧٩١م.

[٧] غاية المرام ص١٩١.

[٨] قارن: غاية المرام ص١٩٢

[٩] أولها ٩ آب ١٧٩٣م

[١٠] لم يذكر أي قبيلة، والراجح أنه يريد: اجتمع عليه قبيله.

[١١] قارن زبدة الآثار الجلية ص٢٤٩.

الوزير سليمان باشا وطلب له حكم مدينة أرفه، فأنعم عليه السلطان سليم وجعله وزيراً وولاه مدينة أرفه، فقدم من بغداد إلى الموصل، ثم سار إلى سنجار وحاصرهم وأخذ منهم أموال وبغال، وتوجه إلى أرفه، فلم يدخلوه، فأقام خارج السور وله متسلم بالبلد[٢]. وفي سنة سبعة عشر[٣] رفعت عنه رتبة الوزارة وعاد إلى ما كان عليه. وفي سنة تسع عشر عين السلطان لحربه والي بغداد علي باشا فقدم بجنوده، وهرب تمر باشا إلى الخابور، وعاد عنه الوزير علي باشا إلى بغداد[٤].

ترجمة سليم بك البابايي

سليم بك بن محمود باشا بن خالد باشا البابا حاكم الكوي. كان شجاعاً فيه حدّة، أمره والى بغداد الوزير سليمان باشا بالمسيرمع الويوده نجم بك سنة ألف ومائتين وعشرة[٥]، فسار في ألف فارس، وتوجه إلى ماردين، وأصلح نجم بك ما فسد فيها من القبائل، وعاد سليم بك[٦]. وفي سنة ستة عشر سار إلى روندوز، وحارب واليها مصطفى بك[٧] فانكسر سليم بك، فأرسل إليه يأمره بالمصالحة، فحقد سليم بك، وبلغه مسير مصطفى إلى بعض مشاغله فتبعه سليم بك وظفر به عند آلطون كبري وقتله، فغضب والي بغداد عليه وعزله، فسار إلى بغداد، فقبضوه وحبسوه مع أخيه عبد الرحمن باشا في الحلة. وفي سنة سبعة عشر وألف ومائتين[٨] هربوا[٩] أخوته وهم خمسة، وقدموا إلى الموصل ومعهم نحو خمسمائة فارس، فأكرمهم والي الموصل الوزير محمد باشا، وأرسل لهم الإقامات، وتشفع بهم عند والي بغداد الوزير سليمان

---

[١٢] أولها ٢٥ أيار ١٨٠٠م.

[١] غاية المرام ص١٩٦.

[٢] أولها ٤ أيار ١٨٠٢م.

[٣] غاية المرام ص٢٠١

[٤] أولها ١٨ تموز ١٧٩٥م.

[٥] غاية المرام ص١٩٣.

[٦] هو مصطفى بك بن أوغز بك بن محمود بك بن علي بك، أمير سوران من ١٢١٨ إلى ١٢٢٩هـ/١٨٠٣–١٨١٣م.، ومركز إمارته بلدة رواندز.

[٧] أولها ٤ أيار ١٨٠٢م.

[٨] أولها ٤ ايار ١٨٠٢م.

باشا، وأقاموا بالموصل. ولما توفي والي بغداد الوزير سليمان باشا تسلم البلد الأمير المحتشم كتخداه علي باشا[1]– وسنذكره إن شاء الله تعالى– فخانوه بعض الأمراء، وتحركت فتنة في بغداد، ونصر الله علي باشا، وممن خان عبد الرحمن باشا وأخوه سليم بك، فقبض علي باشا على عبد الرحمن باشا، وهرب سليم بك إلى الموصل، فتشفع فيه أيضاً والي الموصل الوزير محمد باشا[2]، وولي بغداد الوزير علي باشا، وخرج منها إلى محاربة البلباس، فانتصر عليهم، وصالح عبد الرحمن باشا وأخوته، وقدم بهم إلى جبل سنجار، وتوفي والي السليمانية إبراهيم[3] فولي عليها عبد الرحمن باشا، فأرسل أخاه سليم بك وتسلم البلد، وجرت أمور، وآخرها قتل سليم بك في وقعة زريبار[4] سنة ألف ومائتين وإحدى وعشرين.

الحملة على البلباس وسنجار

الوزير علي باشا.. سنة ألف ومائتين وعشرة خرج من بغداد في شوال[5] وقدم إلى أربيل، واجتمع عنده نحو اثني عشر ألف فارس من السهران والبابا، ونهب البلباص[6]، وأخذ منهم من الغنم خمس وثمانين ألف، ومن البقر والخيل والبغال إحدى عشر ألف، وعفا عنهم، ثم قدم الموصل وتوجه إلى جبل سنجار وحاصرهم وقص أشجارهم وهدم قراياهم وأذلهم بعد طغيانهم وعاد عنهم، وفي الطريق أحس بالخيانة من أولاد الشاوي، فقبض على محمد بك وعبد العزيز بك وخنقهم وهربت أولادهم وأحفادهم، كل هذا كان سنة ألف ومائتين وسبعة عشر[7]..

---

[9] تولى بغداد في ٨ ربيع الآخر ١٢١٧ إلى ٢٤ جمادى الآخر ١٢٢٢هـ/١٨٠٢–١٨٠٧م.

[1] تقدم التعريف به.

[2] تولى إبراهيم باشا الباباني الحكم في إمارة بابان ثلاث مرات، بين ١١٩٧ و١٢١٧هـ/١٧٨٢–١٨٠٢م..

[3] نسبت إلى بحيرة بهذا الاسم، بقرب قرية (كوز كوره). في منطقة (مريوان) ولذلك عرفت بهذا الاسم أيضاً. زكي: تاريخ السليمانية ص١١١.

[4] ساق هذه الحوادث في أخبار سنة ١٢١٠هـ لكنه ختمها بقوله أنها جرت سنة ١٢١٧هـ.

[5] ذكر العمري خبر هذه (الدر المكنون الورقة ٣٢٢ وغرائب الأثر ص٦٢) لكنه لم يشر فيه إلى مشاركة السوران.

[6] قارن غرائب الأثر ص٦٤.

الحملة على عبد الرحمن باشا البابانى ودخول السليمانية

وعاد إلى بغداد سنة عشرين ومائتان وألف[١] وظهر عصيان عبد الرحمن باشا البابا، فأرسل عسكراً أمامه مع خالد بك البابا وعسكر الموصل، فعبروا آلطون كبري، وقدم عسكر عبد الرحمن باشا وفر خالد بك وانكسر عسكر أرويل[٢] والموصل، وغرق منهم أكثر من ألف نفس. ثم قدم علي باشا وحارب البابا وكسرهم، وقتل كثيراً من أمرائهم، وهرب عبد الرحمن باشا إلى العجم[٣]..

وفي سنة إحدى وعشرين (ومائتين وألف)[٤] خرج (علي باشا) من بغداد لمحاربة الشاه (واتفق معه)[٥] بابا خان وعبد الرحمن باشا بعساكر عظيمة ومدافع كثيرة، فلم يقبل الشاه المحاربة، ونزل عبد الرحمن في موضع يسمى بمريوان[٦]، فبعث إليه علي باشا كتخداه سليمان باشا بعساكر، واتفق[٧] خالد باشا، وكان حينئذ والياً في كردستان[٨]، وساروا لمحاربة عبد الرحمن باشا، فلما التقى الجمعان، هرب خالد باشا، وانكسر عسكر بغداد وأسروا سليمان باشا فأرسلوه إلى الطهران، ثم أرسل الشاه والسلطان سليم يأمرون بالمصالحة، فعاد علي باشا إلى بغداد[٩]..

وفي سنة ألف ومائتين وثلاثة وعشرين[١٠] زاد بغي عبد الرحمن باشا البابا وعصيانه، فخرج (سليمان باشا الكبير) من بغداد بالعساكر، وقدم إلى كركوك، وقدمت إليه عساكر الموصل، وتوجه إلى الدربند[١١]، فجعل عبد الرحمن يقاتل

---

[٧] أولها ١ نيسان ١٨٠٥م.

[١] هكذا يرد اسم أربيل في بعض مصادر العصر العثماني، وواضح أنه محرف عنه.

[٢] يقارن بغاية المرام ص٢٠٦.

[٣] وأولها ٢١ آذار ١٨٠٦م.

[٤] سقطت من الأصل، فأضيفت بالخط نفسه في الهامش.

[٥] من أعمال سنه.

[٦] في الأصل: واتفقت.

[٧] تولاها من ١٢٢٠ الى ١٢٢١هـ/١٨٠٥-١٨٠٦م

[٨] قارن دوحة الوزراء ص٢٣٤ - ٢٣٧.

[٩] وأولها ٢٨ شباط ١٨٠٨م.

[١٠] هو دربند بازيان، وكان عبد الرحمن باشا قد أنشأ عليه سوراً منيعاً، ليعيق تقدم قوات والي بغداد إلى السليمانية، وأنشأ على جهتيه حصنين مزودين بالمدفعية. ينظر غرائب الأثر ص٧٨.

بالمدافع ثلاثة أيام، وباب الدربند مغلوق، فتسلقت العساكر الجبل، فهرب عبد الرحمن بمن معه إلى جهة العجم، وحملت العساكر على باب الدربند وكسروه، ودخلت العساكر المنصورة، وساروا إلى السليمانية وهي خالية من عساكر عبد الرحمن باشا، ونادى المنادي بالأمان لأهل البلد، ونصب فيها والياً الأمير سليمان باشا بن إبراهيم باشا[١]، وعاد الوزير إلى بغداد منصوراً..[٢]

حصار العمادية

الحاج حسين باشا بن اسماعيل باشا بن عبد الجليل الموصلي[٣]

.. وفي سنة ثلاث وخمسين (ومائة وألف)[٤] سار بالعساكر وحاصر العمادية، ونهب القرايا، فصالحه بهرام باشا[٥] على مال وعاد وعزل..

دفاع قوج باشا عن الموصل

وولي (الحاج حسين باشا الجليلي) مدينة البصرة[٦]، فسار إليها وعزل عنها سنة أربع وخمسين (ومائة وألف)[٧]، وأعيد إلى حكم الموصل[٨]، واستمر إلى أن قدم السلطان نادرشاه سنة ستة وخمسين (ومائة وألف)[٩]، فعمّر سور الموصل، وحفر الخندق، وكان عنده والي الكوي قوج باشا السهراني، وأظهر منه شجاعة وحمية وجهد حق الجهاد، فرحل الشاه عن الموصل كما مر ذكره، ثم عرض الدولة الحاج

---

[١] غرائب الأثر ص٧٨ و دوحة الوزراء ص٢٤٣

[٢] قارن غاية المرام ص٢٠٧.

[٣] أشهر ولاة الموصل من آل الجليلي، تولى الموصل ثماني مرات عدة بين ١١٤٣ و١١٧٢هـ/١٧٣٠-١٧٥٩م. وأخباره كثيرة في مصادر عصره، وقد ترجم له ياسين العمري في غاية المرام ص٣٢٢-٣٢٣.

[٤] أولها ٢٩ اذار ١٧٤٠م.

[٥] أمير بهدينان من ١١٣٠ إلى ١١٨٢هـ/١٧١٧-١٧٦٨م، وسيترجم له المؤلف فيما يأتي.

[٦] وهي ولايته الثانية فيها، وقد تولاها في أوائل ربيع الاول ١١٥٤هـ/١٧٤١م

[٧] في اواخر رجب ١١٥٤هـ.

[٨] وهي ولايته الخامسة وقد تولاها بين ١١٥٤ و١١٥٩هـ/١٧٤١-١٧٤٦م.

[٩] اولها ٢٥ شباط ١٧٤٣م.

حسين باشا بصداقة قوج باشا وإقدامه، وطلب له رتبة ميرميران، فأنعم عليه السلطان.

غزو أهل سنجار

أمين باشا بن الحاج حسين باشا بن عبد الجليل[1]

وفي سنة تسع وسبعين (ومائة وألف)[2] غزا أهل سنجار وقتل منهم خمس وعشرون نفراً وحملوا رؤسهم إلى الموصل[3]..

ترجمة بهرام باشا أمير العمادية

بهرام باشا صاحب العمادية. كان واسطة عقد ملوك الأكراد، صاحب همَّة وسَداد، معدود من الأجواد، ملك العمادية مدة طويلة، وكان له صحبة مع مفتي الموصل علي أفندي العمري[4]، فجرى يوماً ذكره في العمادية، فقال بهرام باشا: أريد أبعث رسولاً، وكان رجلاً من الأكراد واقف[5]، فتوجه إلى بيته وأخذ له متاع[6] وتوجه إلى الموصل، ودخل على علي أفندي، فسأله : من أين أتيت؟ قال: من العمادية، سمعت بهرام باشا قال: أريد أن أبعث رسولاً فجئت إليك، فأحضر حجر مندرونه يدق فيها الجص، فحملها على ظهره الرجل وعاد إلى العمادية، وألقى الرجل الحجر من ظهره عند بهرام باشا، فقال له: من أين أقبلت؟ قال: من الموصل، أرسل لك هذه علي أفندي! ، فضحك بهرام باشا من حماقته.

واتفق يوماً مر بهرام باشا على عين ماء وفيها رجال أكراد يسبحون، فلما رأوه خرجوا من العين وهم عراة مكشوفين العورة، فقال لهم رجل أو الأمير: كروا عيبا !

---

[1] تقدم التعريف به.

[2] اولها ٢٠ حزيران ١٧٦٥م

[3] قارن زبدة الآثار الجلية ص١٢٤.

[4] هو العلامة علي أفندي بن مراد أفندي العمري، مفتي الموصل، توفي سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م. غاية المرام ص٣٤٠ ومنية الأدباء، تحقيق سعيد الديوه جي، الموصل ١٩٥٥، ص١٧٧.

[5] كذا في الأصل، والصحيح: كان رجل من الأكراد واقفاً.

[6] الصواب: متاعاً.

فقالوا كلهم: أدب خوشا ! فضحك بهرام باشا ولم يسلم عليهم، توفي سنة ألف ومائة واثنتين وثمانين[1]، ودفن في العمادية، وكتبوا على قبره تاريخ وفاته لفظ (غقفب من آل عباس الكرام)[2].

إسماعيل باشا امير العمادية وتمرد أولاد عمه

اسماعيل باشا صاحب العمادية. ملكها بعد ممات أبيه سنة ألف ومائة واثنين (وثمانين) ، فعصاه أحد أولاد عمه بيرم بك بن سلطان بدر الدين، وملك العقره وكندير وما يليهما، فحاربه اسماعيل باشا قرب العمادية، فهرب بيرم بك، ونهبوا من عسكره سبعمائة تفنك ونحو ألف سيف، وقبض على أميرين من الزيبار وقتلهم. وفي سنة أربع وثمانين (ومائة وألف)[3] ظهر من أمير الشيخان مخالفة، فقبضه إسماعيل باشا وحبسه وصادره بأموال كثيرة ثم أطلقه[4].

الحرب على التيارية

وفي سنة إحدى وتسعين (ومائة وألف)[5] عصت قبيلة التيارية، فقاتلهم وقتل منهم سبعين رجل، ونهب ثلثمائة وخمسين بغل.

ثورة المزورية

وفي سنة ثمانية وتسعين (ومائة وألف)[6] تحركت فرقة المزورية، فقبض على الذي حرّضهم على العصيان العلامة ملا أحمد الزيباري وتلميذه ملا شعيب وصلبهم بالعمادية[7].

---

[1] اولها ١٨ ايار ١٧٦٨م.

[2] قارن غاية المرام ص١٠٢، وفيه (غقب) بدل (غقفب) وكلاهما لا يساوي بحساب الجمل تاريخ وفاته.

[3] أولها ٢٧ نيسان ١٧٧٠م.

[4] في غاية المرام: جولو بك واخاه سليمان بك، وأنه قتلهم لا أطلقهم.

[5] أولها ٩ شباط ١٧٧٧م.

[6] أولها ٢٦ تشرين الثاني ١٧٨٣م.

[7] قارن غاية المرام ص١٠٢.

تداعيات تمرد اخوة إسماعيل باشا ثم وفاته

وفي سنة ألف ومائتين وواحدة[1] طرد أخوته من العمادية فتوجهوا إلى زاخو، واجتمع عليهم خلق كثير، وتبعتهم الشيخان، وجرت لهم أمور، ثم صالحهم بعد سنة، وأعطاهم العقرة، ثم بعد سنة أخرى فرق بينهم وبين ابن أخيهم قباد[2] بكل، وطردهم من العقرة، ثم بعد سنة حاصره وطرده من مدينة العقر. وفي سنة ثمانية بعد المائتين والألف طردهم من كندير، فسكنوا الموصل[3]. وفي سنة ثلاثة عشر أعطى قباد بك مدينة زاخو[4]. وفي هذه السنة تمرض إسماعيل باشا ومات في صفر، ومدة ملكه ثلاثين سنة.

بعض أخلاق إسماعيل باشا

وكان على ما قيل بخيلاً ما قصده أحد وأعطاه درهماً، حريصاً على المال.. وروى من الثقاة أن رجلاً من بيت علم وحسب وحشمة أعسر وقته وعنده أطباق فرفور قد استرثها[5] من جدوده، فحملها إلى إسماعيل باشا، فلما قرب من العمادية، وكان هناك رجا(لاً) يمنعون الورّاد عليه، فلما وصل إليهم الرجل منعوه من الصعود إلى العمادية، فتوسل بهم ليستأذنوا له، فاستأذنوا، فلم يأذن له وردَّه خائباً وآيساً..

---

[1] أولها ٢٤ تشرين الأول ١٧٨٦م.

[2] هو قباد بك بن سلطان حسين بن بهرام باشا المذكور. الأسر الحاكمة ص٢١٢.

[3] قارن غاية المرام ص١٠٢.

[4] قارن غرائب الأثر ص٤٧.

[5] يريد: استورثها، والأصح: ورثها.


أربيل في وثائق
القرن السادس عشر

يُقدِّر الباحثون عدد الوثائق العثمانية المحفوظة في آرشيف مجلس الوزراء في استانبول بنحو مائة مليون وثيقة، وهو رقم مذهل فعلاً، يدل على وعي وثائقي عال تحلّى به المسؤولون في هذه الدولة عبر تاريخ امتد من القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر للميلاد) وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ولو افترضنا، مُجرَّد افتراض، أن شؤون كُردستان شَغَلت من ذِهن صاحب القرار في الدولة العثمانية خلال هذه المدة الطويلة من الزمن مقدار ٢ بالمائة من مجموع شؤون الدولة– وهذا الرقم متواضع جداً بالنسبة لما مثّلته كردستان من قضايا عديدة ومهمة عصر ذاك– لبلغ عدد الوثائق الخاصة بهذا الاقليم زهاء مليوني وثيقة في أقل تقدير، أفلا يحق لنا، بعد هذا، أن نقول أن تاريخ كردستان قد كُتب على نحو لا تستحقه هذه البلاد، ومثل هذا العدد الهائل من الوثائق التي تخصها لم يُكشَف، ولم يُدرَس، ولم يُحلل، فضلاً عن أن يُوظّف في دراسات جادة.

وتتضمن مجموعة السجلات العثمانية المحفوظة في ذلك الأرشيف الضخم، المعروفة باسم (دفاتر مُهِمّة) نصوص الأوامر الصادرة عن الباب العالي والموجهة إلى الولايات العثمانية كافة، وفيها وثائق عديدة لها تعلق بأحوال الإمارات الكُردية، والولايات العثمانية التي كانت تشمل أجزاء من كردستان، لاسيما في القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، وتنبعث أهمية هذا القرن من أنه شهد مرحلة تأسيس الإدارة العثمانية في بلاد الشرق، ومن ثم فإن تلك الوثائق تؤرخ لمختلف المشاكل والقضايا التي نجمت عما يصاحب عملية التأسيس عادة، ومنها ما يتعلق بشؤون خطيرة، مثل مشاكل الإدارة الداخلية ونحو ذلك.

ولمدينة أربيل، نصيب في وثائق دفاتر مهمة، المرتقية إلى القرن المذكور، وهو نصيب قليل نسبياً، بسبب أن المدينة لم تكن في ذلك إلاّ (لواءاً) أو (سنجقاً) من ألوية إيالة كبيرة، هي شهرزور، فما يتصل بها هو داخل ضمناً في شؤون إيالة شهرزور، وإن لم يصرح به بصورة منفردة، ولم يكن العُرف الإداري يقر بمخاطبة الدولة للمسؤولين في مدينة حتى لو كانت مركزاً للواء، وإنما تخطاب الإيالة في ذلك، والأخيرة تتولى التنفيذ فيما يتعلق بالألوية (أو السناجق) التابعة لها.



دور قديمة على جانب من قلعة أربيل

ومع ذلك، ففي وسعنا هنا أن نختار عدداً من الوثائق التي تطرقت إلى شؤون أربيل في تلك المرحلة المبكرة من تاريخها في العصر العثماني.

وتكشف وثيقة مؤرخة في غرة جمادى الآخرة من سنة ٩٧٣هـ/١٥٦٥م[١] عن قضية مهمة ضَجّت لها أربيل في ذلك العصر، وتتعلق القضية بإدارة أمير لواء أربيل حينذاك واسمه (بكر)، وخلاصتها إن "إناساً من أهل أربيل" قدّموا إلى السلطان العثماني، وهو هنا سليمان القانوني، عريضة ضد أمير لوائهم (بكر دام عِزُّه) ذكروا فيها "أنه يَظلِم الناس ويعتدي على حقوقهم، ويرتكب أعمالاً مخالفة للشرع الحنيف". وتشير الوثيقة إلى أن قاضي الموصل أرسل في الوقت نفسه، كتاباً آخر إلى السلطان "يذكره بالخير ويُثني عليه"، ويقول أن "الرعايا والبرايا والأعيان في الموصل راضون عنهم وعن رجاله ويشكرون منه ومنهم)، ولذا فإنه ينفي "ما يقوله بعض الناس من ذم وقدح".

ولا توضح الوثيقة هوية هؤلاء الأرابلة الذين قصدوا استانبول، مُتكلّفين متاعب الطريق، لتقديم تلك الشكوى، والأهم أنها لا تُقدِّم تفسيراً لكتابة قاضي الموصل

[١] دفتر ٥ ص٢٢١.

تقريره الذي جاء في صالح أمير أربيل المذكور، وإن كان واضحاً أنه كتب ما كتب بعد أن قَدَّم الأربيليون شكواهم، ومن الراجح إنه كتب تقريره تلبية لطلب السلطان، فهذا ما كانت تقتضيه أصول التحقيق في مثل هذه الشكاوى، وعلى اية حال فإن استناده إلى رأي (أعيان الموصل) يبدو غريباً، فبكر هذا كان أمير أربيل لا الموصل. ويظهر أن الاختلاف الكبير بين محتويات التقريرين هو الذي دفع السلطان إلى الكتابة إلى كل من أمير أمراء بغداد (وهي رتبة أصلها بالتركية مير ميران وتعني أمير مجموعة الألوية التي تتألف منها الإيالة) بوصفه أكبر أمراء العراق بحسب التنظيمات العثمانية، وقاضي بغداد، فضلاً عن قاضي أربيل نفسها، لإجراء تحقيق شامل في أمر أمير أربيل (في كل ما يُقال فيه من مدح وذم)، ثم إعلام استانبول عن نتائج التحقيق.

ويظهر أن هذه القضية أدت إلى تداعيات أخرى، فثمة وثيقة مؤرخة في اليوم نفسه[1] تتضمن أمراً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد وقاضي أربيل، وتتعلق بأشخاص في مدينة أربيل كانوا يترددون على الأمراء والمسؤولين بادعاءات كاذبة يتهمون فيها المسلمين ليلقوا بهم في السجون سعياً وراء الحصول على أموال منهم. وقد نص الأمر على وجوب إجراء تحقيق في شأن هؤلاء، وتنبيههم إلى الإقلاع عن اتهام الناس بالباطل وإيذائهم وإعلام استانبول عن وضعهم وحقيقة أمرهم بعد التحقيق. ولا تشير الوثيقة إلى اسم قاضي أربيل، ولكن إدراجه في الأمر مع أمير أمراء بغداد بشأن إجراء التحقيق يدل على أمرَين، أولهما الصلاحية الممنوحة إلى الأخير في الإشراف على شؤون أربيل في ذلك التاريخ، مع أنها كانت لواءاً تابعاً لإيالة أخرى هي شهرزور[2]. وثانيهما إن قاضي أربيل كان هو المسؤول المباشر عن سير التحقيق في الشكاوى المُقدَّمة من أهلها، بوصفها نوعاً من (المظالم) التي يوكل أمر (رفعها) إلى السلطة القضائية دون غيرها.

---

[1] دفتر ٥ ص٢٢١.

[2] دفتر ٥ ص٢٢١.



وثيقة عثمانية

وتكشف وثيقة سابقة تاريخها ٢ جمادى الأولى سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م[١] أن بكراً هذا تولى منصبه حاكماً على أربيل في وقت سابق لا تُحدِّده، وأنه نقل في التاريخ المذكور ليكون أميراً على لواء شهرزول (شهرزور)، ومركز اللواء كان بلدة كلعنبر (خورمال حالياً)، ويظهر أنه أعيد إلى حكم أربيل في وقت تال، حيث ثارت تلك القضية حوله.

---

[١] دفتر مهمة الرقم٢٥٧.

ونقرأ في وثيقة أخرى مؤرخة في ٢٠ ربيع الأول سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م[1] إشارة ذات شأن إلى مهمة ذات أبعاد عسكرية كُلّف بها أمير أربيل آنذاك، ومضمون الوثيقة يفصح عن أن (حاكم العمادية سلطان حسين بيك دامت معاليه)، وهو أمير بهدينان السلطان حسين بن السلطان حسن (٩٤٠-٩٨١هـ/١٥٣٣-١٥٧٣م)، قد عرض على السلطان أن يقوم بحملة لتأديب "اللصوص والحرامية وقُطاع الطرق" في بلاده، وقد نص الأمر السلطاني على وجوب إلقاء القبض على أمثال هؤلاء من اية طائفة كانت "وإجراء ما يلزم وفق الشرع الشريف". ويظهر أن خطورة هذه القضية واتساع نطاق ما تستدعيه من حركات عسكرية أدَّت إلى أن يتضمن الأمر توجيه حكم مماثل إلى أمير الموصل وأمير أربيل للقيام بحملات لتحقيق الهدف نفسه. ومن المؤسف أن الوثيقة تسكت عن التصريح باسم أمير أربيل هذا.

وتكشف وثائق تالية عن الهلع الذي أصاب أهل أربيل نتيجة حركات الداسْنيَّة المسلحة التي وصلت إلى نواحي لوائهم، والدور الذي اضطلع به أمرائهم في دفع خطر تلك الحركات، ففي الوثيقة ٢٦ جمادى الآخرة ٩٨٠ هـ/١٥٧٢م[2] نقرأ أن "الحكم موجه إلى أمير أمراء شهرزول وقاضيها" يتعلق بالداسنية الذين "يعتدون على الناس ويَسطون على المطاحن في أربيل" ويقول "إذا لم يتم القضاء عليها فسيستفحل أمرها" وقد نص الحكم على "القبض عليهم ومحاكمتهم والحكم عليهم وفق الشرع الشريف وإجراء ما يلزم". ولا نعلم طبيعة ما قام به أمير أربيل من إجراءات في هذا الصدد، إلاّ أن من الواضح أن الخوف من الداسنية ظل يؤرِّق السكان لسنوات أخرى، حيث تذكر الوثيقة المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[3] أن حكماً وجه إلى أمير لواء أربيل "يتعلق بفساد طائفة داسني وشقاوتها" وقد تضمن الحكم تعليمات تنص على إجراء "تحقيق في أمر هذه الطائفة فإن كانت على الفساد والشقاوة وجب القبض على الأشقياء المخربين منهم دون التعرض للأبرياء وإجراء ما يلزم وفق الشرع الشريف".

---

[1] دفتر ٧ الرقم ٢٠٥٣ .

[2] دفتر مهمة ١٩ ص٢٩٤ .

[3] دفتر ٢٩ ص١١٧.

وكانت أربيل تمثل السوق الزراعية التي يجري تزويد الجيوش العثمانية منها بما تحتاجه من مواد غذائية، ففي الوثيقة المؤرخة ٢١ في محرم ٩٧٩ هـ/١٥٧١م[١] ، نجد حكماً "موجهاً إلى قاضي أربيل وجاء فيه أن أمير أمراء شهرزول أحمد –دام اقباله– أرسل كتاباً إلى السلطان يذكر فيه ما تعانيه شهرزول من نقص وضيق في الذخائر، وقد نص الحكم على شراء الذخائر (المواد الغذائية) من أماكن وجودها في لواء أربيل بثمنها الرائج وتليمها إلى من يرسله أمير أمراء شهرزول من رجاله"، ومن الملفت للنظر أن الحكم وضع قيوداً معقولة لعملية الشراء هذه مُراعياً مصلحة السكان أيضاً، فقد جاء فيه أنه "لا يجوز إكراه الناس على إحضار ما ليس عندهم ولا يجوز استخدام دوابهم في حملها دون رضاهم ولا إجبارهم على أمر لا يريدونه وأي شيء وقع من ذلك يستوجب المسؤولية والعقاب".

ومن الصعب، بموجب هذه الوثائق، تحديد النطاق الإداري للواء أربيل، وذلك لأن هذه الحدود كانت تتغير بحسب الأحوال والظرَوف، ففي وثيقة تاريخها ٦ ذي القعدة سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م[٢] ما يدل على أن مقاطعات داخلة في (ولاية بابان) كانت تقع في نطاق (التزامه) . وقد شكى "قدوة الأمراء الكرام إسماعيل دام عزه أمير أمراء لواء أربيل" من تدخل رجال أمير أمراء شهرزول في هذه المقاطعات. ويظهر أن هذه التدخلات كانت هي السبب في انتقال السكان من المقاطعات المذكورة إلى مناطق خارجها تخلصاً من فداحة ما كان يتوجب عليهم دفعه من ضرائب، فالوثيقة المؤرخة في ١٥ شوال ٩٨٤ هـ/١٥٧٦م[٣] تشير إلى صدور حكم إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "أن أمير لواء أربيل محمد بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه أن البعض من الرعايا المُسجَّلين في الدفتر الجديد من مُكلَّفي خواص بابان نقلوا بيوتهم إلى ألوية أمراء كردستان هرباً من تأدية ما عليهم من أموال ميرية"، وقد نص الحكم على "إعادتهم إلى أماكنهم وتحصيل الأموال الميرية عليهم بتمامها".

وكان لأمير أمراء شهرزول حق الإشراف على شؤون أربيل، ويظهر أنه كان يمكن لسكان أربيل استئناف دعاواهم عنده، وله حينذاك أن يأمر بمحاكمة المُتَّهمين، ومن

---

[١] دفتر مهمة ١٤ ص٥٥.

[٢] دفتر ذيل مهمة ٢ ص١١٠.

[٣] دفتر ٢٩ ص٥١.

الأمثلة على هذه الحالة ما نجده في الوثيقة المؤرخة في ٣ شعبان ٩٨٣هـ/١٥٧٥م، وهي تتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "أن أحد اليهود المقيمين في لواء أربيل أسلَم وأخذ اسم مصطفى ثم قام يؤذي اليهود في اللواء، ويتعرض لهم بالسوء، ويتهمهم بأنهم كانوا سبباً في رِكه الديانة اليهودية واضطراره إلى اعتناق الإسلام، ولا يزال يتمادى في شقاوته وشناعته"، ومما يلفت النظر حقاً أن ينص الحكم على وجوب محاكمته، في الوقت الذي يحدد نوع العقاب الذي سيتخذ بحقه، "وهو عقوبة المجداف في سُفُن البصرة وإرساله إليها مُكبَّلاً ومُقيَّداً تحت حراسة شديدة".

وتكشف وثائق أخرى عن جسامة الدور الذي كان يُعهد به إلى قاضي أربيل في النزاعات التي كانت تجري بين العشائر وأهل القرى، وفي الغالب فإنه كان عضواً في لجان تحقيق بشأن تلك النزاعات. فحينما اشتكى أمير لواء (أوشني) أحد ألوية إيالة شهرزور، من هجوم شنَّه أمير لواء (لاجان) على قرى لوائه، بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[١]، صدر أمر سلطاني بتعيين قاضي أربيل عضواً في لجنة ضمت قاض آخر وأمير لواء شهرزور للتحقيق بالأمر (ورَد الحقوق إلى أصحابها، والأمور إلى نِصابها، وفق الشرع الشريف). ومثل هذا ما نقرأه في الوثيقة المؤرخة في ٩ رجب ٩٨٧ هـ/١٥٨٠م ففيها عهد السلطان إلى قاضي أربيل، فضلاً عن أمير أمراء شهرزور، مهمة "اتخاذ جميع التدابير اللازمة" للقبض على عصابة كانت تتخذ من ضفتي نهر خاب (لعله الزاب) مجالاً لنشاطها في قطع الطريق على التجار وأبناء السبيل وقتل الأنفس ونهب الأموال.

ونظراً لأهمية ما كانت تؤديه أربيل من دور في حفظ الأمن والسيطرة على الطرق فقد التمس أمير أمراء شهرزور السابق، ويدعى (غُضَنفَر) من السلطان العثماني زيادة عدد الجنود "المُستحفظين[٢] في قلعة أربيل"، على ما نَصَّت عليه الوثيقة المؤرخة في ٥ شوال ٩٨٤ هـ/ (دفتر ٢٩ ص٩٩). ٨ ذي القعدة هـ[٣] ٩٨٥ إلى أمير لواء أربيل. وفي سنة ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م تمكن أحد أولاد الشيخ حيدر المُكري، جد

---

[١] (دفتر ذيل مهمة دفتر ٣ ص١٨٧)

[٢] ضرب من الجنود الذين كانوا يكلفون بحفظ القلاع.

[٣] دفتر ٣٣ ص٢٣٥

الأسرة البابانية الأخيرة، من إقناع أمير أمراء شهرزور بالتوسط له بمنحه لواء أربيل، فحصلت الموافقة على ذلك، وتم تعيينه بالفعل، بينما نقل أميرها السابق، واسمه محمد، إلى لواء آخر.

وتسجل الوثائق العثمانية ظهور أول نزاع بين أمير أربيل وأمراء من الأسرة السورانية في تلك الحقبة، ففي الوثيقة المؤرخة في غرة ذي الحجة سنة ٩٩٠ هـ/١٥٨١م[١] إشارة إلى أن أمير أربيل كتب تقريراً إلى السلطان العثماني ذكر فيه مساوئ أمير سوراني يدعى (كلابي)، ومنها أنه يأوي إليه عدد كبير من اللصوص وقطاع الطرق، وأن شره بلغ أربيل نفسها. ويظهر أن أمير أربيل كان يرى في إمكانه القضاء على هذا الخصم، لذا فإننا نراه يطلب من السلطان أن يأذن له بـ"السير عليه والقضاء على جمعيته"، والظاهر أن السلطان لم يكن مطمئناً إلى الدوافع الحقيقية وراء كتابة هذا التقرير المتحامل، فإنه رغم موافقته على القبض عليه وعلى أعوانه، نراه ينص على أن يكون التحقيق والمحاكمة "بعيداً عن كل غرض وسوء نية، وأن لا يتخذ ذلك وسيلة للنيل ممن لا دخل له في مثل هذه النشاطات التخريبية".

وتشير الوثيقة المؤرخة في ٢٣ رجب ٩٩١ هـ/١٥٨٢م[٢] إلى أن أمير أمراء إيالة بغداد قد اقترح على السلطات العثمانية جعل منطقة بلنكان، الواقعة على الحدود مع إيران، من توابع إيالة شهرزور (مير ميرانية) مستقلة، وتعيين أمير لواء أربيل أحمد باشا أمير أمراء عليها. ويبدو أن نقل أمير أربيل ليكون أميراً لأمراء هذه الوحدة الإدارية الجديدة، كان بداية لتكوين إيالة جديدة، تتألف من عدد من الألوية الأخرى، دليلنا على ذلك ما نقرأه في الوثيقة المؤرخة في اليوم نفسه، والمتضمنّة أمراً صادراً إلى أمير أمراء بلنكان أحمد باشا، يتعلق بالقوات العسكرية التي سيتم إرسالها من شهرزول إلى إيالته وكذلك الألوية التي سيتم إلحاقها إليه، وقد اشتمل الحكم على تعليمات حول "إجراء اتصالات مع أمير أمراء شهرزول حول تزويد بلنكان بقوات عسكرية من شهرزول وإلحاق بعض الألوية بها"، وتكشف الوثيقة المؤرخة في ٢١

---

[١] دفتر مهمة ٤٨ ص٢٠٧

[٢] دفتر مهمة ٥١ ص٦٣

شوال ٩٩١هـ/١٥٨٢م[1] عن أن تعيين أمير أربيل أميراً لأمراء بلنكان قد جرى "بناءاً على التماسه".

إن ما عرضناه هنا لا يزيد على أن يكون نماذج قليلة تدل على أهمية هذه الوثائق في توضيح كثير من التفصيلات الغامضة في تاريخ أربيل، بل وفي تاريخ كُردستان عامة، وهذه الأهمية تفرض على الباحثين مزيداً من الإهتمام بمكنونات ذلك الأرشيف الثَر، والإفادة منه في إعادة تقويم حلقات ظلت مجهولة من التاريخ.

[1] دفتر مهمة ٥٢ ص١٢٠.


كركوك
في وثائق الأرشيف العثماني

تكشف الوثائق العثمانية، المسماة دفاتر مهمة، والمحفوظة في الأرشيف العثماني في استانبول، عن تفاصيل جديدة عن تاريخ الوحدات الإدارية التي تتألف منها الدولة العثمانية، وهي تكاد تكون المصدر الوحيد الذي لا غنى عنه للباحث لكي يحقق صورة أقرب إلى الدقة لوقائع الحياة الإدارية والاقتصادية والعسكرية التي كانت عليها تلك الولايات، بما تضمّه من مدن وقصبات وقلاع وقرى وقبائل وزعامات محلية، في القرون الأخيرة.

وبحسب هذه الدفاتر فإن كركوك كانت تُعد أحد ألوية (اللواء هو السنجق في المصطلح العثماني) إيالة شهرزور المهمة، ويسمى مسؤول كل لواء بأمير، بينما يسمى رئيس الإيالة أمير الأمراء (مير ميران في المصطلح العثماني). وكان مركز هذه الإيالة في بلدة كُلعَنبَر (خورمال حالياً) التي كانت تسمى باسم الكل، وهو شَهرزول، المحرف عن (شهرزور)، وهو الاسم الشائع لهذه الوحدة الإدارية الكبيرة في الوثائق العثمانية. ويظهر أن وعورة الطريق إلى كلعنبر، ومناخها البارد، قد أدّت إلى أن يتخذ بعض أمراء شهرزول من مدينة كركوك مقراً لحكومتهم بدل كُلعنبر، وأن ينقلوا إليها قواتهم العسكرية أيضاً. ولم يرض هذا الانتقال السلطات العثمانية، نظراً لأهمية موقع كُلعنبر بصفته مركز مراقبة ومخابرات عثمانية لمراقبة ما كان يجري في إيران. وتكشف الوثيقة المؤرخة في ١١ ربيع الآخر سنة ٩٧١هـ/١٥٦٣م[١] عن أن أمراً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزور جاء فيه أن السلطان علم باقامته في لواء كركوك، وإن عليه الإقامة في شهرزور (أي في مركزها بلدة كُلعنبر)، ويأمره بنقل إقامته مع رجاله والطوائف العسكرية (أي صنوف الجيش) إلى هذه البلدة دون إبطاء أو تأخير.

وعلى الرغم من هذا التأكيد فإنه يظهر أن أمراء شهرزول (شهرزور) كانوا يحرِصون على السكن في كركوك ما وَسِعهم ذلك، فبعد نحو عشرين سنة من تاريخ صدور هذا الأمر نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٦ محرم سنة ٩٩١ هـ/١٥٨٢م[٢] أن أمراً صدر إلى أمير أمراء شهرزول "يتعلق بالتماسه من السلطان السماح له بالإقامة في كركوك لسوء المناخ داخل شهرزول أسوة بأمراء الأمراء السابقين"، وقد نص الأمر

---

[١] دفتر مهمة ٧ ص ٨٠١.

[٢] دفتر مهمة ٤٨ ص ٢٨٠.

على إتمام الخدمات العامة اللازمة في شهرزول، وهو هنا يقصد كُلعنبر "ثم يذهب إلى المصيف ليقيم فيه ويتولى الأعمال الإدارية هناك".

ولا شك في أن هذه الرغبة المستمرة في إقامة أمراء شهرزول في كركوك، وقيامهم بأعمالهم الإدارية من هناك، فضلاً عن فقدان كلعنبر أهميتها في المرحلة التالية، كمحطة مخابرات عثمانية متقدمة، هي التي دفعت في الأخير إلى اتخاذ كركوك مركزاً وحيداً لهذه الإيالة الكبيرة في القرون الأخيرة.

ويفهم من الوثيقة المؤرخة في ٢٩ ذي الحجة ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م[١] ان جميع عقارات كركوك كانت قد سُجّلت في دفاتر خاصة، تنقسم إلى نوعين بحسب نوع ملكيتها، فثمة دفاتر تسجل فيها العقارات الرسمية، تسمى (ميري)، وأخرى تسجل فيها العقارات التي للسكان، وتسمى (خاصّة)، وتطلق الوثائق على هذه الدفاتر بـ(الدفتر العتيق)، وهي تسمية تشير إلى أنها ترقى إلى ذلك التسجيل العام، والدقيق إلى حد كبير، الذي أُجري في عهد السلطان سليمان القانوني، وتمييزاً لها – فيما يبدو– عن دفاتر أخرى كُتبت بعد ذلك، فها نحن نقرأ في وثيقة موجهة إلى أمير أمراء بغداد تتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من أمير أمراء شهرزول حسن باشا يذكر فيه "أن في لواء كركوك قصراً جاء تسجيله في بعض الدفاتر للجانب الميري وفي بعضها الآخر للأملاك الخاصة، وهناك قصر آخر في ناحية بلعاصي لم يعثر على قَيدٍ له في الدفتر الخاقاني ولا الميري، ويلتمس صدور حكم شريف في ذلك، وقد نص الحكم على إجراء تحقيق في ذلك وتخصيصه للجانب الميري إن لم يكن مسجلاً على أحد من الناس في الدفتر العتيق أو وقفاً".

وكان لكركوك قاض خاص بها، بوصفها تشكل منطقة قضائية لها استقلالها، وتُنوِّه الوثائق العثمانية من هذا القرن بأهمية موقعه في الحياة العامة، فكثيراً ما كان يُعهد إليه بتمثيل اللواء في اللجان التحقيقية التي تكلف بالنظر في وقائع ذات صفة سياسية أو أمنية. ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٤ شعبان سنة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م[٢] نقرأ أن أمراً صدر إلى أمراء شهرزول وقاضيي الموصل وكركوك يتعلق بصورة سجل تم عرضها للسلطان حول عدم ولاء كل من يزدان قلي، وحيدر، ومحمد، ويونس. وجاء

---

[١] دفتر مهمة ٢٤ ص١٣٦.

[٢] دفتر مهمة ٢٧ ص١٠٨.

فيها أنه تم القبض على قاسم ويزدان قولي وحيدر لثبوت التهمة عليهم، ولكن أُطلق سراحهم لكونهم من قوات الفرسان المسماة (السباهية)، ولكنهم قاموا بعد ذلك "بتشكيل جمعية بينهم". وقد نص الحكم على القبض عليهم وإرسالهم إلى استانبول تحت حراسة مشددة. ومثل هذا ما تشير إليه الوثيقة المؤرخة في ١٢ رمضان سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م[١] حيث جاء فيها أن أمراً صدر إلى السلطان من قاضي كركوك يذكر فيه أسماء أشخاص هم فرج، ونصر الدين بن عبد الحسين، وعلي بن عبد العلي، ورجب بن شهاب، وحسين، ويقول أنهم يقيمون في قرية (عرب كندي)، ومنذ تولي الشاه إسماعيل في إيران، وهم يعقدون اجتماعات مغلقة، ذكورهم وإناثهم، في اختلاط مشبوه، ويلتمس صدور حكم شريف في القضاء عليهم. وقد نص الحكم على إجراء تحقيق شامل في أمرهم على وجه الصحة والدقة، وإعلام استانبول عن النتائج.

ومثل هذا ما نقرأه في الوثيقة المؤرخة في ١٨ رجب ٩٩٠هـ/١٥٨١م[٢] فقد تضمنت أن قاضي كركوك بعث برسالة إلى السلطان يذكر فيها أن المدعو خداوردي من جاويشية (وظيفة عسكرية أمنية) شهرزول مُنحرف العقيدة ومن أهل الفتنة والفساد، وقد نص الحكم على إجراء تحقيق في أمره وحبسه إذا ثبتت التهمة عليه وإعلام نتيجة التحقيق إلى استانبول، والذي نفهمه من هاتين الوثيقتين إن بعض مهام قاضي كركوك كان له صفة أمنية واضحة، وأن له في هذه الحالات أن يخاطب السلطان مباشرة، متخطياً كل المناصب الإدارية، بل حتى القضائية الشرعية.

وتتردد في الوثائق مصطلحات اقطاعية عسكرية، هي (خَواص همايون)، وهي الاقطاعات الكبيرة المخصصة للسلطان العثماني، و(زعامة) في اشارة إلى الاقطاعات الأدنى، وهي المُخصّصة لكبار الضباط العثمانيين، و(تيمار) وهي الاقطاعات الصغيرة التي كانت تُمنح لصغار الضباط ولشيوخ القبائل والمتنفذين المحليين. ويفهم من هذه الوثائق أيضاً، أن أراضي لواء كركوك، كانت قد أُفرزت بحسب نظام الإقطاع العسكري العثماني إلى هذه الأنواع الثلاثة من الإقطاعات. وكان أمير أمراء شهرزور هو المسؤول عن تطبيق هذا النظام، أو المحافظة عليه ومراقبته، نظراً لتعلقه بالجانب العسكري، على اساس أن الضرائب المستحصلة من تلك الإقطاعات

---

[١] دفتر مهمة ٣٣ ص٩١ .

[٢] دفتر مهمة ٤٨ ص٢٥

تمثل رواتب أصحابها من الفرسان المحاربين (السباهية) الذين يُدعَون إلى الخدمة العسكرية في أي وقت يستلزم ذلك. وكانت الاقطاعات المسماة (خَواص همايون) تُعرض للإلتزام على الزعماء المحليين لأنهم أقدر على إدارتها وزراعتها مقابل مبالغ مقطوعة تدفع إلى خزينة شهرزول، ومنها إلى الخزينة العامة للدولة. ومن الزعماء الذين تحدثنا الوثائق عن التزامهم هذا النوع من الاقطاع، زعيم محلي تسميه (سهراني حسين بك)، ومن الواضح أنه أحد أمراء سوران[1] .

وتشير وثيقة مؤرخة في ٢٨ ربيع الآخر سنة ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م (دفتر مهمة ٣١ ص١٧) إلى أن أمراً صدر إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها ودفتردارها (مدير ماليتها) ويتعلق ببعض المزارِع من نوع (خَواص هَمايون) في لواء كركوك كان قد التزمها ذو الفقار لمدة ثلاث سنوات بمائة ألف آقجة في العام، إلاّ أن "أمير لواء كوي السابق حسين دام عزُّه وضع يده عليها، ولم يُمكِّنه من استلامها والتصرف فيها"، وقد نص الحكم على إجراء تحقيق في الأمر وعرض نتائج التحقيق إلى استانبول. ولا ندري على وجه التحديد سبب إحالة التحقيق في هذه القضية إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها، مع أن لواء كركوك كان يعد جزءاً من إيالة شهرزور لا بغداد، ودفاترها من ثم في الأخيرة. وإن جسامة المبلغ التي التزم بها المدعو ذو الفقار تدل على الموارد الجمَّة لهذه المزارِع، وهو السبب الذي دعا بأمير كوي إلى الاستيلاء عليها غير آبه لعقد الالتزام المذكور، ومن المؤسف أننا لا نعلم هُوية هذا الأمير، وما إذا كان زعيماً محلياً، أم ضابطاً عثمانياً، بسبب عدم ورود اسمه في وثائق أخرى.

ولا تشير الوثائق إلى أسماء أمراء لواء كركوك، ولكنها تُنوِّه بمن كان يتولى منصب (آلاي بك)، وهو منصب عسكري بحت ربما كان يعهد إلى صاحبه – أحياناً– بإدارة اللواء. وكان أمير أمراء شهرزور هو الذي يقترح اسم من يتولى هذا المنصب، حيث تشير الوثيقة المؤرخة في ١٥ ذي الحجة سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م[2] إلى أن أمراً يتعلق بكتاب من أمير أمراء شهرزول يذكر فيه وفاة آلاي بك كركوك (بَهرام) ويلتمس توجيه هذا المنصب الشاغر إلى المدعو رمضان سَرحَد في اللواء المذكور، وينص

---

[1] ينظر بحثنا: السورانيون الأوائل في هذا الكتاب.

[2] دفتر مهمة ٣٧ ص٣٧ .

الأمر على إسعاف طلبه. وتنوه الوثيقة المؤرخة في ٦ رجب سنة ٩٩١هـ/١٥٨٢م[١] باسم أحد الضباط الاقطاعيين الذين كانوا يتولون إدارة إقطاع من نوع (زعامة) في كركوك، وهي تذكر أن أمراً قد صدر إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق برسالته الواردة إلى السلطان يلتمس فيها إلحاق حسين بن عبد الله من "زعماء كركوك التابع لشهرزول إلى جاويشية الدَركاه المُعلّى"، وهم ضرب من الضباط التابعين لإحدى الإدارات التابعة للسلطان مباشرة، وذلك "بسبب خدماته الجليلة الواقعة مع إيران"، أي مشاركته في الحروب العثمانية – الإيرانية، وقد نص الأمر على إسعاف طلبه.

ومثل هذا ما نفهمه من الوثيقة المؤرخة في رمضان من سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٤م[٢] وهي تتضمن أمراً قد صدر إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق "بالشؤون الخاصة بالزعامة في كركوك بناء على رسالة من حاكم العمادية إلى السلطان..."، ومن المؤسف أن تلفاً أصاب ما تبقى من الوثيقة فلم تتبين علاقة حاكم العمادية، وهو هنا السلطان سيدي خان بك أحد أمراء بهدينان، بأمر يتعلق بشأن من شؤون كركوك، إلاّ أننا نلاحظ في الوثيقة المؤرخة في رمضان سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٤م[٣] أنها تتضمن أمراً موجهاً إلى قاضي كركوك يقضي بالعمل لدى حاكم العمادية ورد فيه "وجاء الحكم تأييداً للحكم السابق الصادر إليه في الموضوع"، وليس في الوثائق ما يشير إلى ذلك الحكم السابق، ولكن الأمر يوحي بوجود علاقة ما بين أمراء بهدينان وشؤون كركوك، والراجح أنها تدور حول ملكيات بعض الإقطاعات العسكرية.

وكانت كركوك وأربيل تُمثّلان القاعدة الخلفية، أو المركزين الساندين، في إيالة شهرزول، بعد بلدة (كُلعنبر)، ومنهما كانت تُرسَل الإمدادات الغذائية إلى الحامية العسكرية التي ترابط في قلاع تلك الإيالة الحدودية المهمة، ففي الوثيقة المؤرخة في ١٦ رمضان سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م[٤] نقرأ أن أمراً صدر إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه إن "العُنبار الميري" أي مخازن الحكومة، في قلعة (كلفاد) خالية من الذخائر

---

[١] دفتر مهمة ٤٩ ص١٥٤ .

[٢] دفتر مهمة ٥٦ ص٦٩ .

[٣] دفتر مهمة ٥٦ ص٦٦ .

[٤] دفتر مهمة ٤٣ ص٢٩٠ .



جانب من دار قديمة في قلعة كركوك

"وإن العساكر المنصورة في حاجة إليها"، وقد نص الأمر على تأمينها من كل من كركوك وأربيل.

وفي القرن الثامن عشر، تكشف وثائق الأرشيف العثماني، عن ازدياد أهمية كركوك لدى صاحب القرار في الدولة العثمانية، فالمدينة لم تعد ذات صفة ثانوية في ولاية شهرزور، كما بدت في وثائق القرون السابقة، وإنما غَدَت، منذ أوائل القرن الحادي عشر للهجرة (السابع عشر للميلاد) مركز هذه الولاية وقاعدتها العسكرية، ومقر ولاتها المتعاقبين، بعد أن كانت بلدة كُلعنبر الحدودية مركزها السابق، كما أن الصراعات العثمانية الإيرانية المستمرة كشفت، من ناحية أخرى، عن أهمية الموقع الستراتيجي للمدينة بوصفها المحطة الرئيسة المسيطرة على طريق شهرزور التاريخي، والمتحكمة من ثَمّ في مصير أربيل والموصل، وبلاد الجزيرة من بَعد.

ومن هنا تكررت الإشارة إلى كركوك بصفتها العسكرية (قلعة)، وأصبحت مهمة "حراستها" و"تقويتها" هدفاً بل شرطاً يتوجب على الولاة الأخذ به، ففي الوثيقة المؤرخة في أواسط محرم ١١٢٤[1] نقرأ أمراً موجهاً إلى قاضي كركوك ويتعلق "بتعمير المنازل الخاصة الملاصقة بجدران قلعة كركوك وعدم منعهم من ذلك حيث

[1] دفتر مهمة ١١٨ ص٣٣٧.



بقايا قلعة كركوك كما تبدو اليوم

أن تعميرها يزيد جدران القلعة قوة ومتانة، وذلك بناء على طلب تقدم بها أصحاب هذه المنازل إلى السلطان، والوثيقة تُلفت نظر قارئها إلى عدة أمور، أولها الصلاحية الواسعة التي كان يتمتع بها قاضي كركوك، فهو يملك من الإمكانات والوسائل ما يستطيع أن يبني، أو يعيد بناء، عدداً غير محدد من الدور، كما أنها توضح من جهة أخرى استجابة السلطان العثماني المباشرة لطلب أصحاب المنازل المذكورين، مع أن تعمير منازلهم من قبل الدولة يأتي أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، في صالحهم، وأخيراً فإن نص الوثيقة يدل على أن قلعة كركوك ليست إلاّ جزءاً محصناً من المدينة التي تعلو أكمتها التاريخية، وأن دور المدينة كانت تحتشد حولها ملاصقة لأسوارها. وعلى أية حال فإن الوثيقة تدل على حرص السلطات المركزية الشديد على أن تكون القلعة المذكورة منيعة في وجه الأعداء.

ولم يقتصر الاهتمام بكركوك على قلعتها فحسب، وإنما امتد ليشمل ريفها أيضاً، فقد لاحظ المسؤولون في الدولة أن هذا الريف يشكو قلة الأيدي العاملة المستقرة فيه، وهو أمر من شأنه أن يؤثر على أحوالها الاقتصادية، لتعلق هذه الأحوال بإمكانات صمود أهلها ، ولهذا فإننا نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أواسط رمضان ١١٢٦[1] أن أمراً صدر إلى والي بغداد حسن باشا "يتعلق بإسكان بعض العشائر في المنطقة الواقعة بين كركوك وأربيل لحراسة الجسر الذي تم ترميمه مجدداً وهو جسر آلتون صويي (يقصد جسر آلتون كوبري) والاشتغال بالفلاحة والزراعة والمساهمة في عمران المنطقة وازدهارها".

---

[1] دفتر مهمة ١٢٢ ص١٦٠.

ومع صعود نجم نادرخان المعروف بطهماسب قولي خان (أي عبد طهماسب آخر سلاطين الدولة الصفوية، وهو الذي عُرف فيما بعد بنادرشاه) في إيران وتوضح نواياه العسكرية التوسعية في العراق وكُردستان في السنوات التالية، زادت أهمية كركوك العسكرية زيادة كبيرة. وإثر تقدم نادر المذكور بقواته إلى منطقة كرمنشاه سنة ١١٤٥هـ/١٧٣١م واقترابه من ثم من حدود الدولة العثمانية في العراق وكُردستان، كان ثمة ما يبرر مخاوف حقيقية شعر بها المسؤولون العثمانيون من هجوم مرتقب يقوم به باتجاه وسط العراق. وهنا تشير الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الآخرة ١١٤٥[١] إلى أن أمراً صدر إلى والي بغداد و(سَر عسكر) الجيش العثماني في الجبهة الشرقية أحمد باشا "يتعلق باتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لتقوية منطقة كركوك بالعساكر بناء على الأخبار الواردة إلى السلطان، والتي أفادت أن طهماسب قولي خان الإيراني ينوي قضاء فصل الشتاء مع قواته في نواحي كرمانشاه، وقد تقوم قواته بغارات واعتداءات على المنطقة لأن هذا العدو لا تؤمن بوارقه بحال من الأحوال فيجب الوقوف على أهبة الاستعداد والتزام جانب الحذر واليقظة تجاهه".

ومع أن القيادة العامة المقترحة للقوات العثمانية كانت لوالي ديار بكر أو الرقة، إلاّ أن القادة المحليين كانوا جميعاً من أمراء الكُرد، فقد نص الأمر على إمكانية "الاستفادة من متصرف لواء بابان خالد باشا ومتصرف لواء الكوي محمود باشا وحاكم العمادية بهرام باشا في تقوية المنطقة حيث يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم على أن يتم اختيار والي ديار بكر أو والي الرِقّة قائداً على القوات العسكرية العاملة في المنطقة".




معالم قديمة من قلعة كركوك

[١] دفتر مهمة ١٣٩ ص١٠-١١ .

وتحقق توقع القيادة العثمانية، ففي شتاء سنة ١١٤٥هـ/١٧٣٢م دخلت جيوش نادر (طهماسب قولي خان) محور بغداد، حيث حاصر جانب منها هذه المدينة، بينما تقدمت قوة بقيادة القائد الإيراني نَرجس خان باتجاه كركوك فأغار عليها وأتلف محصولاتها، وخرَّب ما حولها من قرى[1]. وتتأكد أهمية هذا الحدث في العدد الجم من الوثائق التي يحتفظ بها الأرشيف العثماني المؤرخة بين أواخر شعبان– أوائل رمضان ١١٤٥هـ[2] وهي تتعلق بمد وتزويد بغداد بقوات عسكرية ومهمات "لفك الحصار عن كركوك".

وتذكر الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان والمرسلة إلى الحكم موجه "إلى الوزراء العظام والأمراء الكرام وسائر الضباط والجنود المحتشدين في الموصل" أن (طهماسب قولي خان) وهو نادر نفسه، "سار على رأس جيش جرّار إلى بغداد وَوَجدها منيعة وعاد منها خائباً وخاسراً وذهب إلى كركوك وحاصرها"، ولا تشير إلى ما أحدثه فيها من خراب، ولكنها تذكر أن أمراً صدر بتعيين والي أرضروم عثمان باشا، وهو الذي تعرفه المصادر المعاصرة بالأعرج، (سر عسكر) أي قائداً أعلى للقوات المحتشدة في الموصل، ويطلب الأمر من هذه القوات "السمع والطاعة لأنه يتمتع بصلاحية تامة في التصرف".


نادرشاه

وقد أدرك العثمانيون أن المعارك التالية سَتُراهن على إمكانات صمود المدن أمام الحصارات المتوقعة، إذ كانت كركوك قد قدمت درساً لما يمكن أن تؤدي إليه الحصارات الخانقة من أذى في حال عدم توفر إمكانات الصمود الاقتصادية، ولذلك فإننا نقرأ في الوثيقة الصادرة بتاريخ أوائل ربيع الأول ١١٤٦هـ/١٧٤٣م[3] أمراً موجه إلى قاضي كركوك، وهو نسخة من أمر موجه أصلاً إلى

---

[1] أولسون: حصار الموصل ص١٧٣ .

[2] دفتر مهمة ١٣٩ ص١١١–١١٧.

[3] دفتر ١٣٦ ص٢٨١ .

والي الموصل الحاج حسين باشا الجليلي وقاضيها، وأمير أمراء شهرزور علي باشا، فضلاً عن "ضباط الطوائف العسكرية فيها وأفراد هذه الطوائف والعلماء والصلحاء والأعيان والأهالي"، يقضي "بتزويد الجيش العثماني في المنطقة بالذخائر والمواد الغذائية بَرّاً ونهراً". ونقرأ في الوثيقة المؤرخة أواسط جمادى الآخرة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[١] أمراً بتجديد ولاية حسين باشا الجليلي في الموصل بشرط هو "جمع الذخائر والمواد الغذائية المرتَّبة لكركوك وبغداد وإيصالها براً ونهراً إلى أماكنها والعمل وفق رأي وتعليمات سَر عسكر جانب الشرق عثمان باشا".

ولم تدر معركة كركوك في كركوك ذاتها، وإنما في منطقة دُجَيل القريبة، حيث انتصر عثمان باشا انتصراً باهراً، وفك الحصار من ثم عن بغداد، التي كان واليها أحمد باشا ينتظر نتائج المعركة ليرى ما سترسم له الأقدار بعدها، إلا أن نادرشاه استطاع أن يعاود الهجوم على عثمان باشا مرة أخرى، بعد أشهر قليلة من المعركة الأولى، فكان النصر حليفه هذه المرة، ومع ان المعركة بين نادر وعثمان باشا لم تدر في كركوك وانما في مضيق بازيان فإن الوثيقة المؤرخة في أواسط رمضان ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[٢] تسميها (وقعة كركوك)، وذلك لأن هدف الحملة كان هو إنقاذ هذه المدينة أصلاً من ويلات الحصار.

ونفهم من الوثيقة المذكورة أن قوات مصرية قد شاركت ببسالة في هذه المعركة، فضلاً عن المعارك الأخرى التي جرت في العراق، وذلك بناءاً على أوامر عثمانية، حيث نقرأ في هذه الوثيقة أمراً موجهاً "إلى سَر عسكر جانب الشرق عبد الله باشا" ويتعلق "بضبط وتحرير أسماء الشهداء والمتوفين من الجنود المصرية خلال الحركات العسكرية والمعارك في العراق في دفتر خاص وإرساله إلى استانبول"، وجاء فيه "أن الجنود المصريين البواسل بذلوا جهداً كبيراً وأبلوا بلاء حسناً في وقعة كركوك خدمة للدين المبين والدولة العلية وبذلك نالوا تقديرات السلطان وتوجهاته". وكان عبد الله باشا هذا قد عين بتعيين قائداً أعلى جديد للجبهة، حيث نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أواخر رجب سنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[٣] الموجهة إلى والي الأناضول وسر عسكر جانب الشرق (أي القائد الأعلى للجبهة الشرقية) عبد الله باشا أمر (بالتوجه حالا وسريعا إلى الموصل وكركوك والعمل هناك ضد المعتدين الإيرانيين).

---

[١] دفتر مهمة ١٣٩ ص٢٧٥ .

[٢] دفتر مهمة ١٣٩ ص٢٦٨ .

[٣] دفتر مهمة ١٣٩ ص٢٦٨ .



قلعة كركوك كما كانت تبدو قبل نقض معظمها

ظلَّ هاجِس ما حدث في كركوك يؤرق القيادة العثمانية العامة، لذا فإننا نجد الوثائق التالية في سنة ١١٤٧هـ/١٢٧٣م تتحدث عن إجراءات عديدة لما يسمى "حراسة كركوك"، ففي الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الآخر ١١٤٧هـ[١] أمر موجه إلى عمر أبو بكر باشا زاده يتعلق "بتعيينه على ولاية شهرزور وبشرط توليه حراسة قلعة كركوك ويأمره بالتوجه إلى مقر عمله الجديد" وفي الوثيقة المؤرخة في شعبان من تلك السنة[٢] أمر آخر موجه إلى سليم باشا "يتعلق بتعيينه والياً على شهرزور بشرط القيام بحراسة قلعة كركوك".

وجاء هجوم نادر شاه المجدد، والمتزامن، على مدن بغداد والبصرة والموصل سنة ١١٥٧هـ/١٧٣٤م ليعيد مآسي ما حدث قبل نحو عقد من الزمن، ففي هذه المرة كانت كركوك مرة أخرى هدفاً لهذا المُحتَل العنيد، بوصفها تمثل محطة لانطلاقه إلى الموصل، لذا تشير الوثيقة المؤرخة في أواخر محرم ١١٥٧[٣] إلى أمر موجه إلى أمير

[١] دفتر مهمة ١٤٠ ص١٥٠ .

[٢] دفتر ١٤٠ ص٢٥٣ .

[٣] دفتر مهمة ١٥٠ ص٢١٢ .

أمراء شهرزور حسين باشا "يتعلق بإقرار السلطان له على منصبه ويأمره بالتوجه إلى حصن كركوك ليتولى بنفسه أمر الدفاع عنه" .

تقدم نادرشاه بقياته البالغة نحو ٢٠٠٠٠٠ جندي في أقل تقدير إلى الموصل، فحاصر وهو في طريقه إلى الأخيرة مدينة كركوك، وتذكر المصادر التاريخية أن حصارها استمر ثمانون يوماً، وأنه أعمل خلال ذلك السيف في اهلها، ثم استولى عليها بعد أن دافع عنها أهلها دفاعاً مستميتاً[١] وهي مقاومة "لم تكن متوقَّعَة" على حد تعبير أولسون[٢] ، واستراح فيها بضعة أيام قبل أن يغادرها بجيوشه إلى الموصل. وتكشف الوثيقة المؤرخة في أواسط صفر من سنة ١١٥٧هـ[٣] عن سرٍ لم يتناوله المؤرخون المعاصرون، وهو أن خيانة قام بها بعض القوات العثمانية (وهي هنا من الإنكشارية) أدت إلى اقتحام نادرشاه للمدينة، ثم لمدينة أربيل بعدها، حيث نقرأ فيها أن أمراً صدر إلى أحمد باشا والي بغداد "يتعلق بتأديب بعض الطوائف العسكرية العاملة في حراسة كل من قلعة كركوك وأربيل وترتيب جزائهم، وذلك لخيانتهم للدين الحنيف والدولة العلية أثناء هجمات قوات نادرشاه على الأقطار العراقية".

ولم نجد بعد هذا ذكراً لكركوك في الوثائق التي تتحدث عن الوقائع التالية، ربما لأن ثِقَل الحوادث انتقل إلى الموصل التي قدر لأهلها الصمود في وجه حصار نادرشاه نحو شهر مرير كامل، بيد أننا نقرأ في وثيقة مؤرخة في أول محرم ١١٦٠[٤] أمراً صادراً إلى "ضابط الجيش الإنكشاري في قلعة كركوك ويتعلق بنقل الجنود الانكشاريين في أربيل إليها" ويشمل الأمرتعليمات خاصة بذلك، ولا يستبعد أن يكون ذلك النقل جاء بسبب ما جرى من نتائج التحقيق في خيانة الجنود في أثناء حصار نادرشاه لكركوك من قبل.

ولبثت كركوك حتى أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد) مركزاً لولاية شهرزور، ولذلك فإن أخبارها تأتي في الوثائق العثمانية تحت اسم هذه الولاية،

---

[١] رسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراءفي وقائع بغداد الزوراء ص٥٠.

[٢] حصار الموصل ص٢٧١ .

[٣] دفتر مهمة ١٥٠ ص٢٢٥ .

[٤] دفتر ١٥٢ ص٣٥٣ .

أما المصادر المحلية فأصبحت تسمي ولاة شهرزور بولاة كركوك[1] . وفي سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م طلب والي بغداد حسن باشا من السلطان إلحاق شهرزور بولاية بغداد لأغراض عسكرية، إلاّ أن السلطان رفض طلبه في أوائل شوال ١١٩٠[2] ولكن يظهر أنه استجاب إلى طلبه بعد هذا التاريخ، لأن شهرزور أُلحقت عملياً بولاة بغداد التالين، وأصبح يتولاها موظفون يُعيّنهم ولاة بغداد باسم (مُتسلّمين) وينوبون عنهم في إدارة شؤونها، ولذا خلت المصادر الرسمية من أسمائهم.

---

[1] عثمان بن سند: مطالع السعود، بتحقيقنا ص١٠٣ .

[2] دفتر مهمة ١٧٤ ص٤-٥ .


حول استيطان الكرد
في بغداد

من غير المتيقن تحديد الزمن الذي بدأ فيه الكُرد استيطان مدينة السلام، ذلك أن المصادر التاريخية المتوفرة بين أيدينا لا تشير إلى محلة، أو عقد، أو مَعلَم، باسمهم في العصور العباسية، وإن لم يكن مُستبعَداً سكنهم فيها منذ عهود مبكرة، فبغداد، وهي حاضرة العالم الإسلامي في ذلك العصر، أصبحت مَقصَداً لأقوام شتى قصدوها لغايات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وثقافية، فسكنوا فيها، وأسهموا في أنشطتها الحضارية، ومنهم من تولى مناصب إدارية مهمة، أو تولى مهمات علمية من تدريس وإقراء للقرآن الكريم وتحديث بالحديث النبوي الشريف، على أن من المرجح أن يكون استيطانهم فيها، بكثافة ملحوظة، قد بدأ في القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر للميلاد)، وذلك يعود لأسباب مختلفة، يختص أغلبها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كُردستان ذاتها، ففي هذا القرن برز عدد من الإمارات الكُردية لتملأ بوجودها ونفوذها الفراغ السياسي والإداري الذي نجم عن انحسار سلطة الخلافة في تلك المناطق، وكان لهذه الإمارات علاقات وصلات مع المدن الإسلامية الكبيرة، فشَجَّعت الأوضاع الجديدة أعداداً كبيرة من الكرد على الانتقال إلى تلك المدن، والعَيش فيها، فكان ثمة كرد في الحلة والموصل وحلب ودمشق والقاهرة، ومن الطبيعي أن تكون ثمة مجموعة كُردية مستقرة في بغداد، وهي مركز الخلافة الإسلامية، والحاضرة الرئيسة في ذلك العصر، التي تموج بأنواع من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المشجعة على الاستقرار الاجتماعي.

وكان صعود نجم الأيوبيين، وتأسيس الدولة الأيوبية وامتدادها في البلدان الإسلامية المجاورة، سبباً رئيساً في أن يحقق الكُرد انتشاراً واسعاً وملحوظاً في دول ومدن عدة. لم يكن لهم وجود فيها من قبل، مثل مصر والحجاز واليمن، فضلاً عن تزايد أعدادهم في المدن التي سبق أن وجدوا فيها، لاسيما مدن الجزيرة وبلاد الشام، وسبب ذلك أن ظروف حروب الجهاد التي خاضها السلطان صلاح الدين وخلفاؤه من بعده، كانت تستدعي على الدوام استقدام مقاتلين من الكُرد لينخرطوا في سلك جيوش الدولة الأيوبية التي توسعت لتصبح امبراطورية حقيقية تشمل أمصاراً عديدة.

وكان اعتراف الأيوبيين ببغداد عاصمة رمزية للدولة الإسلامية التي كانوا هم أبرز المدافعين عنها، سبباً في انفتاح الكُرد على السَكَن في مدن العراق، ولاسيما بغداد،

فترددت منذ القرن الخامس للهجرة وحتى سقوط الخلافة العباسية، في كتب السيَر والتراجم، تراجم العدد الجَم من العلماء والمدرسين والفقهاء والمحدثين والصوفية الكُرد، الذين أغنوا الثقافة الإسلامية بإسهامات علمية وثقافية ذات شأن، على أن المصادر تسكت عن ذكر المحلات والأماكن التي اتخذوها موطناً لهم في مدينة السلام في ذلك العصر[1].

ونعتقد أن أول تجمع للكُرد في بغداد كان في محلة باب الأزج، وهي اليوم محلة باب الشيخ، إحدى أكبر محلات بغداد المكتظة بالسكان آنذاك، فمن المعلوم أنه لما طار صيت السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني (٤٧١-٥٦١هـ) في مجال التصوف والعلم، كان عدد من تلامذته ومريديه من الكُرد، أمثال جاكير الكُردي، والشيخ ماجد الكردي وغيرهم، وقد أسهم هؤلاء في توسعة مدرسته التي اشتهرت فيما بعد بالمدرسة القادرية، نسبة إليه[2]. وكان انتشار طريقة الشيخ عبد القادر بعد مدة وجيزة من عهده، يدين في بعض أسبابه لأولئك الصوفية الكُرد الذين التفوا من حوله، وتأثروا به. ولذلك فليس غريباً أن تجد هذه الطريقة انتشارها الهائل في ربوع

---

[1] ذكر باحث أنه (كان في بغداد في القرن الحادي عشر (الميلادي/الخامس الهجري) حي باسم (محلة الأكراد) ذكرها ابن جوزي (كذا وهو يقصد المؤرخ عبد الرحمن ابن الجوزي) عند البحث عن فيضان جاء على مدينة بغداد أقلع حي الأكراد في ربيع سنة ٤٥٤هـ/١٠٦٢م)، مستنداً فيما ذكره إلى كتاب (المنتظم) لابن الجوزي، فاستنتج أن هذا (الحي) هو نفسه محلة الأكراد التي نشأت قرب جامع الشيخ عبد القادر في القرون التالية (عبد الرقيب يوسف: حدود كردستان الجنوبية تاريخياً وجغرافياً، السليمانية ٢٠٠٥)، ص٢٤٦-٢٤٧) . وإذ كنا لا نعلم حياً في بغداد بهذا الاسم في القرن الخامس للهجرة، فقد رجعنا إلى كتاب المنتظم نفسه، حوادث السنة المذكورة، (ج٩ ص٤٤٣ بتحقيق سهيل زكار) فوجدنا النص كالآتي (وجاء سيل على حلة الأكراد فأقلعها)، وذلك عند حديثه عن السيول التي داهمت عدداً من مناطق الجبال وفارس وسنجار. فالنص يخص مدينة الحلة لا بغداد. وكان قد أشار عند حديثه على تأسيس المنصور بغداد سنة ١٤٥هـ إلى أن (عُمال البناء الأكراد شاركوا في بنائها)، معتمداً على قول المقدسي البشاري (أحسن التقاسيم ص١٢١) أن ممن حَشَرهم المنصور من الصُنّاع والفَعَلَة في هذا العمل من كانوا (من بلاد الجبل)، وقال موضحاً هذا المصطلح (أي البلاد الكردية)، هذا مع أن المقدسي نفسه ذكر في كتابه المذكور ص٣٨٥ أن مصطلح بلاد الجبل كان يشمل، فضلاً عن شهرزور، بلاد أخرى منها أصفهان وقزوين وقم، فمن غير المحدد إذن من أي هذه المناطق المختلفة انحدر هؤلاء الصناع.

[2] كتابنا: مدارس بغداد في العصر العباسي، بغداد ١٩٦٦، ص١٤٠-١٥٤ .

كُردستان وقراها الكثيرة، فيؤسس العديد من التكايا الصوفية فيها، ومن الواضح أن هذا الانتشار لم يكن ليتحقق لو لم يكن ثمة ثقل اجتماعي متميز للكُرد في مركز الطريقة حيث مدرسة الشيخ الكيلاني وتكيته في محلة باب الأزج ببغداد.



جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني حيث نشأ أول حي كردي في بغداد

وفي القرون التالية، نَزَلت بعض العشائر الكُردية، نذكر منها بعض عشائر كلهُر، التي برز منها إبراهيم خان حاكم بغداد (٩٢٠- ٩٣٤هـ/ ١٥١٤-١٥٢٧م)، وابن أخيه ذو الفقار(٩٣٤- ٩٣٥هـ/ ١٥٢٧-١٥٢٨م) الذي استطاع انتزاع الحكم منه وإعلان الولاء للدولة العثمانية، في خبرٍ تردد في كتب التاريخ بتفصيلات مختلفة[1]. ولا نملك معلومات عن مصير هذه العشيرة في العهود التالية، وما إذا كانت قد غادرت بغداد كُلّية، أم وُجد منها من استقر فيها، لا سيما في عهد الدولة العثمانية. ومن المعقول أن تتخذ القبائل مستقرات لها في المدن التي تنزلها لسبب من الأسباب.

[1] ينظر مثلاً: عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص٣٦٢.

لقد ازدادت هجرة الكُرد إلى بغداد في العصر العثماني، وكانت محلة باب الأزَج، التي أصبحت في ذلك العصر تُعرف بمحلة باب الشيخ، تستقبل باستمرار أعداداً من أسرهم، ونحن نعتقد بأن كثيراً من القوى الاجتماعية التي كانت تستند إليها نقابة الأشراف في بغداد، وهي نقابة أصبحت أشبه بمنظمة شعبية، تتمثل بتلك الأسر الكُردية التي اتخذت من تكية الشيخ عبد القادر الكيلاني محوراً لحياتها، ومن مَحَلّته مُستقرّاً لها، بل أصبح جانب من محلة باب الشيخ يسمى بـ(محلة الأكراد) نسبة إليهم، وقد ظلّت هذه التسمية قائمة إلى وقت قريب. وكان نقباء الأشراف، وهم جميعاً من ذرية الشيخ عبد القادر الكيلاني، وزعماء طريقته في الوقت نفسه، يتخذون من جماهير الكُرد في محلتهم قوة ضاغطة على حكومة الولاية، لاسيما في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فلم يستطع ولاة بغداد، وبخاصة في عهد ولاة المماليك (١١٦٢-١٢٤٧هـ/١٧٤٨-١٨٣١م)، أن يتدخلوا في شؤون المحلة، أو في شؤون النقابة، إلاّ باتخاذ القوة المسلحة السافرة.



بغداد كما رسمها سائح في القرن التاسع عشر

وباستثناء محلة باب الشيخ، لم تشهد بغداد تجمعاً كُردياً بارزاً حتى أواخر العصر العثماني، هذا مع أن عدداً من الأسر العلمية الكردية الرفيعة، مثل آل الحيدري، وآل الزهاوي، وآل القره داغي، وآل الزَّند، التي وُليَت مناصب شرعية مهمة في القرن التاسع عشر، لا سيما الإفتاء والتدريس، اختارت بحكم مناصبها الرفيعة، أو علاقتها بالولاة،، أن تتخذ من محلات أخرى قريبة من السراي مستقرات لها، فكانت دورها في محلة (جديد حسن باشا) و(الحيدرخانه) و(القراغول) وغيرها، مثابة يقصدها العلماء وطلبة العلوم، فضلاً عن أعيان المدينة ومثقفيها.

وكانت أُسر كُردية قد اتخذت، في مدةٍ ما سبقت القرن التاسع عشر، أو قَبْلَه بقليل، من عَقد (والعَقد هو الزُقاق) في محلة كانت تعرف باسم (ايلان ديلي) مستقراً لها[1]، فعُرف الزقاق باسم (عقد الكُرد)، ثم اتسعت هذه التسمية لتشمل جانباً كبيراً من تل مرتفع كان يعرف بتبَّة القراغول، نسبة إلى بعض الأقوام التي سكنتها في مفتتح القرن السابع عشر، فعُرفت التبَّة من ثَمّ باسم جديد هو (تبّة الكُرد)، بينما نُسي اسمها السابق مع مرور الزمن وتزايد سكنى الأسر الكُردية هناك.

ويذكر المرحوم عبد الستار القراغولي[2] أن سبب وجود الكُرد في هذا المُستَقر الجديد، هو أن وجيهاً كردياً من وجهائها، يدعى السيد محمد أمين باش إمام، أي رئيس الأئمة، اشترى فيها دوراً كثيرة بلغت أربعة عشر داراً، وقفها على أبنائه، فصار يسكنها الكُرد النازحون من كُردستان إلى بغداد، حتى غلبوا عليها تماماً، وصار لها مختار مستقل من الكُرد، وبذلك وُلد ثاني مستقر للكُرد في بغداد، بعد محلة باب الشيخ. وقد كشف شق شارع الملكة عالية (شارع الجمهورية فالخلفاء فيما بعد) للأطراف الشمالية الغربية من تَبّة الكُرد عن أن ارتفاعها كان نتيجة لتراكم السكن، وبناء الدور فوق أنقاض البيوت المنهارة بسبب تقادم الزمن[3].

وكان ثمة عَقد أو دَربُونة (وهي الدرب الضيق) يتفرع من شارع الفَضْل، الواصل بين شارع الخلفاء ومحلة الفضل، وهو قريب من تبة الكُرد، يعرف بدربونة الجَلالي،

---

[1] ويعني الاسم بالتركية: لغة الأفعى، ويري الأستاذ كنعان المفتي أن من المحتمل أن تكون المحلة قد سميت بهذا الاسم لعدم معرفة مجاوريها من أبناء المحلات الأخرى باللغة الكردية.

[2] تاريخ القراغول، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٥ .

[3] كتابنا: الأصول التاريخية لمحلات بغداد، بغداد ٢٠٠٤، ص٢٣.



جانب من محلة تبة الكرد في بغداد في الستينات

يُنسب إلى الجلالية، من قبائل الكورد القديمة، بيد أنه من غير المحدد تاريخ نزولهم في هذا المكان، وما إذا كان سكنهم في الدربونة المذكورة قد سبق وجود الكُرد في (تَبّة الكُرد) المجاورة، أم تلاه. وكان الرحالة جون أشر قد لاحظ وجود الكرد في بغداد، في أثناء إقامته فيها سنة ١٨٦٤م، لكنه لم يحدد المحلات التي كانوا يسكنونها[١].

وعلى أية حال، فإن سكن الكُرد كان في الجانب الشرقي من بغداد، بينما خلا الجانب الغربي من أي تجمع لهم هناك.

ونحن نعتقد بأن ثمة مجالاً واسعاً للبحث في تاريخ استيطان الكُرد في بغداد في القرون الماضية، ولا شك في أن معلومات مهمة من شأنها أن تفيد الباحث في هذا الشأن ستظهر حينما تجري دراسة سجلات المحكمة الشرعية في بغداد، وهي السجلات التي تغطي في وثائقها، ومنها وثائق مِلكية للدور السكنية وللمحال التجارية، الحقبة الممتدة من آخر القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين.

---

[١] جعفر خياط: مشاهدات جون أشر في العراق، نشر في كتاب رحالة أوربيون في العراق، لندن ٢٠٠٧، ص١٤٨.

حقبة مجهولة
من تاريخ الإمارة اللبنانية
في القرن السادس عشر

يعد البدليسي المصدر الأساس لما نملكه من معلومات عن تاريخ الأُسر البابانية الأولى التي تعاقبت على حكم منطقة بابان قبل تأسيس الأسرة البابانية الأخيرة، على يد فقي أحمد، في مطلع القرن الثامن عشر للميلاد، فهذه المرحلة المبكرة من تاريخ بابان، ظلت بعيدة عن تسجيل المؤرخين، واهتمام الكُتّاب والرحّالين، ولولا ما نقرأه في الشرفنامه لطوى النسيان مرحلة تاريخية تقدر بنحو ثلاثة قرون في أقل تقدير. ويمكن تلخيص ما ذكره هذا المؤرخ الكردي النابه بأن ثمة أربع أسر مختلفة، عرفت باسم واحد، هو (به به)، حكمت منطقة واسعة من شهرزور، فنُسبت المنطقة إليها، واشتهرت من ثَمّ باسمها التاريخي (بابان). ونظراً لاختلاط كثير من تفاصيل حكم هذه الأسر بالأساطير، والذكريات غير المدونة، فقد جاءت معلومات البدليسي خالية من التواريخ التي هي عماد المؤرخ في ضبطه الحوادث والشخوص، هذا فضلا عن سكوته عن ذكر مجريات حقب زمنية، وقفزه على حقب أخرى، لعدم توفر المعلومات التاريخية لديه عنها.

من ذلك أن البدليسي أغفل الحديث عن المدة التي تَلَت وفاة آخر أمراء الإمارة البابانية الرابعة، والتي يفترض أن تكون قد حدثت في ثمانيات القرن العاشر للهجرة (سبعينات القرن السادس عشر للميلاد)، وسبقت ظهور الإمارة البابانية الخامسة وهي الأخيرة، في أوائل القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد)، واكتفى بأن وصف ما آلت إليه البلاد البابانية وصفاً عاماً إذ قال (ثم إن رؤساء القبائل اقتطعوا البلاد البابانية، فتولى كل رئيس إمرة ناحية، ووعدوا أن يدفعوا كل سنة أربعة قناطير من الذهب إلى خزينة شهرزول (إيالة شهرزور كما كانت تسمى)، على أن تضاف ولاية بابان إلى الخواص الهمايونية (أي الاقطاعات الخاصة بالسلطان العثماني)، ولما لم يجد من الحوادث ما يسجله، انتهى إلى القول "والآن، وقد دخل التاريخ الهجري عامه الخامس والألف (١٥٩٦) لا تزال هذه الولاية على هذه الحالة"[١].

وإذ لا تاريخ من غير وثائق، فقد بات متعذراً معرفة ما جرى في هذه البلاد لنحو قرن ونصف القرن من الزمن، وهي مدة طويلة فعلاً، ومهمة، في وقت واحد، ذلك لأنها

---

[١] شرفنامة، ترجمة جميل بندي الروزبياني ص٢٩٦.

مهّدَت لصعود الأسرة البابانية الأخيرة، وهي الأسرة التي اقترن بظهورها كثير من التطورات السياسية والاجتماعية في كُردستان، وفي العراق بوجه عام.

ولما كان الأرشيف العثماني يحتفظ بعدد هائل من الوثائق الخاصة بالولايات التي كانت يوماً ما جزءاً من الدولة العثمانية، وإن لكُردستان حصتها من هذه الوثائق، فإننا وجدنا في هذا الأرشيف مادة جديدة، لم يسبق أن نُشرت، أو وظّفت، في دراسة من قبل، من شأنها أن تلقي الضوء على مجريات هذه الحقبة المجهولة من تاريخ الإمارة البابانية.

وتؤكد هذه الوثائق بشكل عام ما ذكره البدليسي من أن (منطقة بابان) أصبحت تابعة لسلطة (أمير أمراء شهرزول)، أي إلى ما كان يعرف بـ(إيالة شهرزور)، وهي وحدة إدارية– عسكرية كبيرة، كانت تشمل الأراضي الممتدة من كفري جنوباً، وإلى نهر الزاب الأعلى شمالاً، وتتخذ من (كُلعنبر) في خورمال حالياً مركزاً لها، قبل أن ينتقل هذا المركز إلى كركوك. ويظهر أن إنهيار حكم الأسرة البابانية الرابعة، وعدم وجود مركز إداري – عسكري في البلاد، قد أدى إلى شيوع الاضطراب في هذه المنطقة، وهو ما يؤثر على العوائد المالية للحكومة فيها، ومن هنا فقد اقترح أمير أمراء شهرزول إنشاء قلعة حصينة على مضيق نهر دربند بازيان، تقوم بالسيطرة على المنطقة، ولذا فإننا نجد في وثيقة مؤرخة في ١٥ ذي القعدة ٩٧٨هـ/١٥٧٠م[1] موافقة السلطان على هذا المقترح، بعد أن يتولى أمير أمراء بغداد إجراء (دراسة جدوى) بشأن هذه القلعة، والمشاركة في بنائها، ففي هذه الوثيقة نقرأ أن "حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه إن بناء قلعة على مضيق نهر دَربَند بولاية بابان التابعة لشهرزول بات ضرورياً لضبط الأمن في المنطقة، كما لها فوائد مادية للجانب الميري، ويشير إلى تكاليف بنائها ويذكر أنها تبلغ عشرين ألف ذهب إذا تم بناؤها بالأحجار وقد اشتمل الحكم على تعليمات ببنائها بناءً حجرياً" وجاء فيه أن حكماً صدر إلى أمير أمراء بغداد "في إجراء تحقيق في أمرها والإسهام في بنائها فيما إذا وجد ذلك مناسباً ومفيداً للجانب الميري" أي لصالح الدولة.

---

[1] دفتر مهمة ١٢ ص٢٠٠ .

ومن مظاهر فقدان الأمن، أو فقدان سيطرة الدولة على وجه أدق، ما تشير إليه الوثيقة المؤرخة في ١ رجب من سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م[1] ، إذ تتضمن أن "الحكم موجه إلى أمير أمراء شهرزول وقاضيي أربيل وقره طاغ (قره داغ) يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من قاضي بابان مولانا عبد الكريم يذكر فيه الاعتداء الذي تعرض له الأمير عز الدين بك وهو في طريقه إلى بابان لاستلام مهام منصبه الجديد فيه كأمير عليه، حيث ثار عليه بعض القبائل وبينها آكوان وبلباس وحاصروه نهارين وليلة وقتلوا بعض رجاله ونهبوا أمواله وما إلى ذلك"، وقد نص الحكم على "القبض عليهم ومحاكمتهم وفق الشرع الحنيف والحكم عليهم بموجبه وتحصيل جميع الأموال التي اغتصبوها منهم"، ولا ندري إن كان هذا الأمر قد وجد له سبيلاً للتنفيذ في ظل تلك الظروف الصعبة وفقدان الدولة وسائل بسط سلطانها، فإلقاء القبض على الفاعلين، واسترداد المواد المنهوبة، لم يكن أمراً مُيسَّراً في ظل بيئة جغرافية وعرة، لا سيطرة حكومية عليها. وعلى أية حال، فإن الوثيقة تشير إلى وجود قاض خاص بـ(بابان)، له صلاحية مخاطبة السلطان مباشرة، شأنه في شأن القضاة في الألوية الأخرى.

وتوضح الوثيقة المؤرخة في ٢١ رجب ٩٨١هـ/١٥٧٣م[2] الحالة المتردية لـ(لواء بابان) وافتقار المنطقة إلى مراكز حَضَرية، في تلك الحقبة، فنقرأ أن "حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من أمير لواء بابان يذكر فيه إن لواءه متأخر من حيث العمران وليس فيه محل يصلح للإقامة، والعشائر يقفون في وجه كل حركة عمرانية فيه ويفضلون الإقامة في الخيام"، وقد نص الحكم على "إجراء تحقيق في الأمر وعرض نتائجه على استانبول على وجه الصحة". ولا تُصرِّح الوثيقة، كما نرى، باسم أمير لواء بابان، ومن المؤكد أنه لم يكن بابانياً، وربما كان ضابطاً عثمانياً، أما كراهية العشائر للعمران، وتفضيلها السكن في الخيام، فسببه إحساسها بأن العمران، وهو يتمثل هنا بإنشاء المراكز الحضرية حصراً، يعني مزيداً من سلطة الحكومة ونفوذها وضرائبها، بينما هي اعتادت الحرية سبيلاً للحياة. وبالمقابل فإن بناء القلاع ظل في نظر الحكام من (الأمور الهامة) ذات الأولوية في جدول أعمالهم. لنقرأ مثلاً الوثيقة المؤرخة في ١٢ محرم ٩٨٢هـ/١٥٧٤م[3] حيث نجد

---

[1] دفتر مهمة ٢٣ ص٨٧ .

[2] دفتر مهمة ٢٣ ص٢٦٥ .

[3] دفتر مهمة ٢٤ ص١٨٧ .

أن تتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد، جاء فيه "أن أمير أمراء لواء بابان حمزة بك يقوم ببناء قلعة لوائه وهي من الأمور الهامة ويأمره بمساعدته مالياً من خزينة بغداد فيما إذا طلب منه ذلك".

وفي الوثيقة المؤرخة في ١١ رجب ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م[١] ما يؤكد هذا الاهتمام، إذ نقرأ أن حكماً وجه إلى أمير أمراء بغداد "جاء تأكيداً للحكم السابق الصادر إليه في تقديم مساعدة مالية لبناء قلعة بابان في شهرزول من خزينة بغداد". وفي الوثيقة المؤرخة في غرة ذي الحجة ٩٨٤ هـ/١٥٧٦م[٢] ثمة حكم موجه "إلى أمير أمراء شهرزول ويتعلق بترميم قلعة في لواء بابان" ويشتمل على تعليمات خاصة بذلك. ولم تمض إلا بضعة أشهر فقط، حتى نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ١١ جمادى الأولى سنة ٩٨٥ هـ/١٥٧٧م[٣] أن حكماً موجهاً إلى "أمير أمراء بغداد" جاء فيه "أن أمير امراء شهرزول بعث بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه حاجته إلى مال لبناء قلعة بابان وقد نص الحكم على إخراج كمية من المال من خزينة بغداد لصرفها في بناء قلعة بابان". وتقدم وثائق تالية معلومات مهمة عن هذه القلعة، من حيث متانة بنائها، وتكلفة إنشائها، وما إلى ذلك، فتقول الوثيقة المؤرخة في ٨ جمادى الأولى ٩٨٥ هـ/١٥٧٧م[٤] "إن تكاليف البناء لقلعة بابان تقدر بنحو ٢٠ ألف فلوري (عملة ذهبية كانت مستعملة في الدولة العثمانية) فيما إذا تم بناؤها من الحجر، وإن المساعدة المالية من خزينة بغداد لبنائها لم تصل بعد، وقد نص الحكم على منع الطوائف العسكرية من التزام عملٍ آخر غير مهنتهم العسكرية، كما جاء في الحكم إن بناء قلعة بابان إذا تم من تراب وطلي بالجص من الخارج فهل يفي ذلك بالغرض وإن كان وافياً للمطلوب فعليه إعلامه إلى استانبول لتخيص مقدار من المال من خزينة بغداد".

ولا توضح الوثائق موقع هذه القلعة، فهي تسميها تارة (قلعة بابان)، وأخرى (قلعة في لواء بابان)، ونحن نرجح أن تكون قلعة جوالان، تلك القلعة المهمة التي ستصبح مركزاً لحكم الأسرة البابانية الخامسة والأخيرة، قبل أن تؤسس مدينة السليمانية.

---

[١] دفتر مهمة ٢٦ ص٢٨٣ .

[٢] دفتر مهمة ٢٩ ص١٩٠ .

[٣] دفتر مهمة ٣١ ص٨٣ .

[٤] دفتر مهمة ٣١ ص٩١ .



منطقة قلا جوالان

وكان قلعة بابان هذه تأخذ أهميتها في أثناء النزاعات المسلحة بين الدولة العثمانية وإيران، ففي تلك الحالات كان يجري تفقدها وتزويدها بالعتاد اللازم، والمواد الغذائية، كما يتم ترميمها تحسباً لتعرضها إلى حصار أو هجوم متوقع. ففي وثيقة تاريخها ١٩ شعبان ٩٩١ هـ/١٥٨٢م[١] نجد أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد ودفتردارها جاء فيه "أن أمير أمراء شهرزول محمود باشا بعث رسالة إلى السلطان يعرض عليه نائج تفقده القلاع الموجودة في ولايته، ويذكر إنه بيّن أن أكثر هذه القلاع لم تعط مواجبها (مخصصاتها) ولا سيما قلاع مهربان وقزلجة وبابان فإنها في حاجة إلى تعمير وترميم وإلى ذخيرة وخزينة وبارود كما يذكر الخصوصيات الأخرى المتعلقة بالقلاع". وقد نص الحكم على "إجراء اتصال مع أمير أمراء شهرزول لتأمين احتياجات القلاع فيها من خزينة بغداد".

وبينما يصور البدليسي[٢] العلاقات بين "أكثر الأمناء وعُمّال الدولة" وبين السكان على أساس "المعاملة المُرضِية"، وأن السكان "طابت نفوسهم فدفعوا ما

[١] دفتر مهمة ٥١ ص٣٥.

[٢] شرفنامة ص٢٩٦ .

أرادوا من لقاء نفوسهم"، فإن الوثائق العثمانية تقدم صورة أخرى، مختلفة تماماً[1] ، فتشير الوثيقة المؤرخة في ٥ محرم ٩٨٢هـ/١٥٧٤م[2] إلى أن "تمرداً واسعاً" كان يجري في لواء بابان، وأن المتمردين اتخذوا لهم زعيماً من بينهم "يأتمرون بأمره"، فهي إذن ثورة بمعنى من المعاني. وها نحن نقرأ في هذه الوثيقة أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزور جاء فيه "أن أمير لواء مركوه (موكري؟) محمد بك بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه أن البعض من اهل الفساد من الأكراد في لواء بابان تعودوا على التمرد والعصيان يرتكبون المخالفات ويعتدون على أموال الناس وحقوقهم، وقد نَصَبوا المُفسِد الشقي حسين رئيساً لهم يأتمرون بأمره، وقد نص الحكم على القبض عليهم بالوجه الأنسب ومحاكمتهم والحكم عليهم وفق الشرع الشريف". وبالطبع فإن الوثيقة لا توضح سبب هذا (التمرد) الواسع النطاق، وما هي طبيعة (المخالفات) التي يرتكبها المتمردون، كما لا تبين هوية زعيمهم حسين، فيكفي أن تصفه بـ(المُفسِد الشقي) ليكون هذا الوصف هوية له ! أما (الوجه الأنسب) في القبض علي (المتمردين)، فهي عبارة توحي بتفويض الحاكم اختيار (الحيلة) في إجراء تلك العملية، وليس القوة المسلحة بالضرورة، ولا يدل ذلك إلاّ على مبلغ ما وصلته تلك الثورة من قوة واتساع.

وتتخذ قضية جباية الضرائب من السكان بُعداً خطيراً ووحيداً لدى أمراء العثمانيين في بابان، بوصفها (من مُهمّات الأمور)، دليلنا على هذا أن وثيقة تالية، تاريخها في ٢٤ صفر ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م[3] أشارت إلى أن حكماً وجه إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "أن قدوة الأمراء الكرام إسماعيل أمير لواء بابان بعث بكتاب يلتمس فيه تزويده برجال من الطوائف العسكرية بشهرزول لاستخدامهم في تحصيل الأموال الميرية في لوائه، وقد نص الحكم على إسعاف طلبه، كما تم توجيه حكم مماثل إلى أمير أمراء بغداد يأمره بتزويده بعدد كاف من رجاله فيما إذا طلب ذلك منه لإنجاز المهمة المذكورة".

---

[1] المصدر نفسه.

[2] دفتر مهمة ٢٤ ص١٦٧ .

[3] دفتر مهمة ٢٩ ص ٢٤ .

وعلى أية حال فإن تحصيل "الأموال الأميرية"، أي الضرائب إذن كان لا يجري إلاّ باستخدام القوات المسلحة، وهي التي تتخذ من القلاع الحصينة قواعد لها تنطلق منها للقيام بمهمتها الكريهة لدى السكان.

ونقرأ في وثيقة سابقة مؤرخة في ١٨ ربيع الأول ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م[١] حكماً مفاده "إن أمير لواء بابان إسماعيل دام عزه بعث إلى السلطان يعلمه بامتناع بعض المكلفين في لوائه عن دفع ما عليهم من رسوم وأموال ميرية" وقد نص الحكم على "أن تحصيل الأموال الميرية من مهمات الأمور فيجب إحضارهم في مجلس الشرع وتحصيل ما عليهم من هذه الأموال وتأديبهم ليكونوا عبرة للآخرين". ولنا أن نتصور الوصف الرسمي لأولئك الممتنعين عن دفع الضرائب في حالة لجوئهم إلى القوة في مواجهة القوات الرسمية، فهنا يمكن أن يكونوا "عناصر فاسدة"، وتكون أعمالهم ضد السلطة "نشاطات تخريبية"، وهذه هي الوثيقة المؤرخة في ٢٢ جمادى الأولى ٩٨٢هـ/١٥٧٤م[٢] تشير إلى حكم موجه إلى أمير أمراء شهرزول (يشتمل على تعليمات بالقبض على العناصر الفاسدة الي زاول نشاطاتها التخريبية في لواء بابان بالقبض عليهم ومحاكمتهم وفق الشرع الشريف).

وتحتل مسألة إضافة (ولايةٍ بابان إلى الخَواص الهَمايونية) التي أشار إليها البدليسي إشارة سريعة، مكانةً خاصة في الوثائق العثمانية، فالخواص الهمايونية هي الأراضي الزراعية التي تُخصص للسلطان مباشرة، ويكون دخلها يزيد على مائة ألف آقجة (الوحدة النقدية الفضية العثمانية الرئيسة في ذلك العصر). ويظهر ان خصب هذه الأراضي وكثرة خيراتها دفع (بعض الناس) إلى الاستحواذ على (بعض الأراضي) من تلك الاقطاعات الغنية، وبالطبع فإن مثل هذا الأمر كان يثير انزعاج السلطات العثمانية، من ذلك أن الوثيقة المؤرخة في ٢٣ جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م[٣] تضمنت حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول "يتعلق بقيام بعض الناس بوضع أيديهم على بعض الأراضي من خواص همايون في بابان كما جاء ذلك في عرض لأمير لواء أربيل إسماعيل دام عِزُّه"، وقد نص الحكم على "انتزاع هذه

---

[١] دفتر مهمة ٢٦ ص٦٧ .

[٢] دفتر مهمة ٢٦ ص٢٠٩ .

[٣] دفتر مهمة ٢٦ ص٢٥٩ .

الأراضي من أيديهم". وإذ لا تصرح هذه الوثيقة بهوية أولئك الناس الذين "وضعوا أيديهم" على الأراضي "السلطانية" في لواء بابان، فإن الوثيقة المؤرخة في ذي القعدة ٩٨٢ هـ[1] تصرح بأن هؤلاء الناس لم يكونوا ناساً عاديين، وإنما من "رجال أمير الأمراء"، أي من ضباط حاكم شهرزول نفسه. جاء في الوثيقة المذكورة أن حكماً موجهاً "إلى أمير أمراء شهرزول وقاضيي أربيل وبابان" يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان "من قدوة الأمراء الكرام إسماعيل – دام عزُّه– أمير لواء أربيل يشكو فيه من تدخل رجال أمير الأمراء في الشؤون الخاصة بخواص همايون الواقعة في ولاية بابان والتي هي تحت التزامه مخالفاً للقانون والدفتر"، وقد نص الحكم "على عدم التدخل فيها من قبلهم وتنبيههم إلى ذلك". حدث هذا في الوقت الذي كان فيه فلاحو تلك المقاطعات، المُسجلون في الدفاتر الرسمية، ينوءون تحت ثقل ما كان يجبيه أولئك الضباط من ضرائب، وهو الأمر الذي كان يضطرهم إلى ترك قراهم نهائياً والانتقال إلى مناطق أخرى في كُردستان، هرباً من دفع تلك الضرائب الثقيلة. تذكر الوثيقة المؤرخة في ١٥ شوال ٩٨٤ هـ/١٥٧٦م[2] أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "أن أمير لواء أربيل محمد بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه أن البعض من الرعايا المُسجَلين في الدفتر الجديد من مُكلَّفي خواص بابان نقلوا بيوتهم إلى ألوية أمراء كردستان هرباً من تأدية ما عليهم من أموال ميرية"، وقد نص الحكم على "إعادتهم إلى أماكنهم وتحصيل الأموال الميرية عليهم بتمامها".

وكان على "أمير أمراء بابان" واجبات تجاه الدولة، غير جباية الضرائب، يتوجب عليه دفعها بين حين وآخر، منها المشاركة في تقديم المواد الغذائية للقوات العثمانية المسلحة في أثناء عملياتها العسكرية في الجبهة الإيرانية، فمن الوثائق الصادرة في أثناء الحملة العثمانية بقيادة سنان باشا على شمالي إيران ومنطقة القرم[3] وثيقة مؤرخة في ٢٠ ذي القعدة سنة ٩٨٥ هـ/١٥٧٧م[4] نقرأ فيها أن حكماً صدر إلى عدد من المسؤولين منهم أمير لواء بابان قنبر بك وعدد من الأمراء الآخرين "يتعلق بتأمين

---

[1] دفتر ذيل مهمة ٢ ص١٠١ .

[2] دفتر مهمة ٢٩ ص٥١ .

[3] يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية ص٤٠٨ .

[4] دفتر مهمة ٣٢ ص٥٨ .

ذخائر (مواد غذائية) للعساكر المنصورة بقيادة السردار (القائد العام للجيش) الوزير سنان باشا" ويشتمل الحكم على تعليمات خاصة بتلك المهمة.

على أن التكليف لم يكن يقتصر على تقديم ما يحتاجه الجيش من مواد غذائية، وإنما كان يمتد ليشمل المشاركة الفعلية في الحرب نفسها، فها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٤ ذي الحجة ٩٨٦ هـ/١٥٧٨م[١] أن حكماً صدر إلى حاكم العمادية قباد بك "وهو الأمير قباد خان بك الأول بن السلطان حسين بك أمير بهدينان" يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه أنه "بموجب الأمر السامي الصادر إليه اشترك هو وأمير لاجان (لارجان) عمر وأمير أوشني زينل وأمير بابان خضر وأمير كلاس إبراهيم وأمير مكري مصطفى وأمراء بعض العشائر دام عِزُّهم في السير على بلاد الملحد حسين من الأمراء الإيرانيين وقتاله وأحرقوا ودمروا بعض القرى والنواحي وقتلوا عدداً كبيراً من رجاله كما أسروا عدداً كبيراً منهم"، وقد اشتمل الحكم "على تقدير السلطان له وتكريمه إياه بسيف مرصع وخلعة".

وللوثائق أهمية أخرى، فهي تكشف عن أسماء أمراء لواء بابان في هذه الحقبة ممن سكت عنهم المؤرخون، فأسماء إسماعيل بك، قنبر بك، وخضر، هي لأمراء لا نعرف عن هوياتهم شيئاً، على أن من الراجح أنهم لم يكونوا يمتون إلى أي من الأسر البابانية.

ويظهر أن الصعوبة التي كان يواجهها المسؤولون العثمانيون في السيطرة على شؤون لواء بابان دفعت بالسلطات العثمانية بالاعتماد على الأمراء المجاورين، في تحقيق تلك السيطرة المنشودة، بوصفهم الأدرى بتلك الشؤون. ففي الوثيقة المؤرخة في ٣ رمضان ٩٨٦ هـ/١٥٧٨م[٢] نجد أن حكماً وجه إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق برسالة وردت إلى السلطان من أمير لواء أربيل محمد "يلتمس فيها امداده بقوة عسكرية من شهرزول تساعده في تحصيل الأموال الميرية من مقاطعة بابان حيث أن أهل هذه المقاطعة يمتنعون من أداء ما عليهم من رسوم وضرائب حسب القانون". وقد شَجَّع هذا الأمر أمير(لواء) أربيل للمطالبة بمنحه "حق التزام مقاطعة بابان" بصفة رسمية، وهذا يعني أنه يصبح المسؤول عن جباية الضرائب مقابل أخذ نسبة

---

[١] دفتر مهمة ٣٢ ص٣٠٢ .

[٢] دفتر مهمة ٣٥ ص٣٣٨.

محددة منها، ويظهر أن هذه النسبة كانت تستحق ما يتجشمه صاحبها من جُهد عسكري. ففي الوثيقة المؤرخة في ١٩ جمادى الآخرة ٩٨٨ هـ/ ١٥٨٠م[١] أن حكماً وجه إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "إن أمير أربيل بعث رجلاً من طرفه إلى السلطان يعرض عليه أن مقاطعة بابان حت تصرفه بطريق الالتزام وإنه يحتاج إلى مساعدة من أمير أمراء شهرزول في تحصيل بعض الأموال الميرية"، وقد نص الحكم على "تلبية طلبه بالوجه المناسب والأليق". وكانت أربيل عهد ذاك تشكل لواءً (سنجقاً) رئيساً من الألوية التابعة لأمير أمراء (مير ميران) شهرزول، ويتولى شؤونها العسكرية والمالية والإدارية ضابط باسم (أمير).

ويظهر أن ثورة جديدة شبت مرة أخرى في بابان بسبب فداحة الضرائب، مما اضطر أمير أمراء شهرزول إلى الاستعانة، هذه المرة، بأمير سوران، تلك الإمارة الناشئة التي أخذت تفرض كلمتها، وأهميتها، في كُردستان في القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٣ ذي الحجة ٩٩٠ هـ/١٥٨١م[٢] نجد أن حكماً قد وجه إلى أمير أمراء شهرزول والأمير السهراني (السوراني) يتعلق برسالة بَعث بها أمير أمراء بغداد إلى السلطان يذكر فيه "أن أكراد بابان في شهرزول من العُصاة المتمردين يمتنعون عن دفع ما عليهم من رسوم وضرائب، ويقول إن الأمير سهراني قريب منهم ومطلع على أحوالهم، وفي استطاعته أن يؤثر عليهم ويحملهم على دفع رسومهم". وقد نص الحكم "على تكليفه بذلك وتأمين مساعدته في تحصيل الرسوم والضرائب من أكراد بابان".

ويلمع في إحدى وثائق هذه الحقبة اسم سيكون له، أو لأحفاده، شأن في تاريخ بابان في القرون التالية، ذلك هو الشيخ حيدر المُكري، الجد الأعلى لـ(فقي أحمد)، مؤسس الأسرة البابانية الأخيرة، والذي سيستمر حكمها حتى منتصف القرن التاسع عشر للميلاد. ففي الوثيقة المؤرخة في ٨ جمادى الآخرة ٩٨٧ هـ/١٥٧٩م[٣] نقرأ أن حكماً وجه إلى أمير أمراء شهرزول "يتعلق بتوجيه لواء أربيل إلى بوداق بن أحمد بك من أولاد الشيخ حيدر المُكري(في الأصل: البكري) وتعيين محمد – دام عزه –

---

[١] دفتر مهمة ٤٣ ص١٦١ .

[٢] دفتر مهمة ٤٨ ص٢٤٧ .

[٣] دفتر مهمة ٤٠ ص١٥١ .

أمير اللواء المذكور في لواء آخر من الـشواغر". ويمكـن أن يكـون بـوداق هـذا الـوارد اسمه في الوثيقة هو نفسه (بوداق بك بن أمير بك بـن الـشيخ حيـدر المُكـري)، الـذي تشير إليه المصادر الأخرى، بوصفه أبا (بابا مير) الذي يُظن أنه أبـو (فقـي أحمـد) مؤسس الأسرة البابانية الأخيرة على ما ذكرنا من قبل[1] .

وهكذا تكشف الوثائق ما سكت عنه المؤرخون، وتملأ من ثم كـثير مـن الفجـوات التي ما كنا نعرف أعماقها لولا تلك الوثائق المهمة.

---

[1] شرفنامه ص ٢٩٦ وحسين ناظم بك: تاريخ الإمارة البابانية، ترجمة شكور مصطفى ومحمد المـلا عبـد الكريم، ص٥٧ ومحمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص٥٠.

سليمان به به (ببه)
ضوء جديد على نشوء
الإمارة البابانية الأخيرة

يعد سليمان به به، المؤسس الحقيقي للأسرة البابانية الخامسة والأخيرة، فهو على الرغم من أنه لم يكن الأول بين رجال هذه الأسرة، فقد سبقه فيها أبوه فقي أحمد، إلاّ أنه تميز بشخصية عسكرية عنيفة، وقدرة على الزعامة، جعلته يخوض غمار معارك مستمرة استغرقت أكثر من عقد كامل من السنين، استطاع خلالها أن يوسع إمارته لتشمل مناطق واسعة من كُردستان، وأن يُحيي تراث الأُسر البابانية الأربع المتعاقبة التي سبقت أسرته، وبهذا نجح بفضل قوته العسكرية وحدها، والتي تتمثل ببضعة آلاف من المقاتلين الشجعان، أن يضم كركوك إلى إمارته غرباً، وكانت ضمن أراضي الدولة العثمانية، وأن يوسع هذه الإمارة شرقاً لتضم مناطق من إمارة أردلان، التي كانت تُعَد خاضعة للدولة الإيرانية.

وعلى الرغم من قدرته العسكرية الظاهرة، إلاّ أن هذه القدرة لم تقترن بكفاءة سياسية فيما يبدو، لأنه لم يُدرك أن توسعه على حساب الدولتين القويتين المتجاورتين جاء في وقت كانتا تمرّان في حالة من الصُلح والوفاق، وبذلك حُرم من فرصة استعداء إحداهما على الأخرى، كما كان يجري في العهود السابقة، أيام كان الصراع المسلح هو قانون العلاقة بينهما، وهكذا فإن أعماله العسكرية العنيفة لم تلق أي ترحيب من أي من الدولتين المتصالحتين، بل الأمر على الضد من ذلك تماماً، فقد أثارت حفيظة العثمانيين والإيرانيين على حد سواء، وكان ذلك سبباً في اضطراره إلى خوضه المعارك مع كل طرف منهما، مما أضعف موقفه العسكري، وقضى على مشروعه السياسي في تأسيس إمارة مستقلة في ظل تلك الظروف المعقدة، وترك لخلفائه أن يعيدوا تأسيسها على أن تكون واحدة من الإمارات المنضوية تحت ظل السيادة العثمانية، وعلى هذا النحو وحده قُدِّر للإمارة البابانية أن تعيش مدة طويلة تجاوزت قرنين من الزمن.

وعلى الرغم من النهاية المؤسفة لسليمان به به، إذ جرى القضاء عليه من طرف العثمانيين إثر هزيمة قواته في معارك فاصلة، فإنه نجح، في الأقل، في إحياء الإرث السياسي للأسر البابانية التي تعاقبت على حكم هذه البقعة المهمة من شهرزور منذ عدة قرون خلت، فجدد بذلك الذكريات الوطنية المشتركة للقبائل الكُردية حينما كانت منضوية في اتحادات قوية أيام عاشت عهود تلك الأسر، ومن ثم فإنه استعاد الاتحاد القبلي بينها بوصفه الدعامة الأساس لحكم أي أسرة جديدة، ومنح لأسرته

فرصة أن تكون مشروعاً سياسياً لتلك القبائل في المراحل التالية، وهكذا فإنه نجح في أن يجعل من أسرته الحلقة المكملة، والأخيرة، في سلسلة الأسر البابانية المتعاقبة. ومن الجدير بالذكر أن سليمان هذا هو أول من اتخذ من اسم (به به) أو (ببه)، من أسرته، لقباً له، وكان قبل ذلك يطلق على مجموعة القبائل التي تسكن منطقته.

وتقدم المصادر العثمانية، والفارسية إلى حدٍ ما، معلومات مهمة عن سيرة هذا الرجل الذي دَوَّخ جيوش عصره، وخلاصة تلك المعلومات أنه بدأ أعماله العسكرية بالاستيلاء على ريف كركوك، وأنه اصطدم بأمير أمراء شهرزور دلاور باشا فقهر جيشه، وهزمه، ثم قتله، وحينذاك أرسل إليه والي بغداد حسن باشا كتاباً يُنذره ويُهدده، فلم يُعِر له سليمان به به أذناً صاغية، وبذلك جعل من نفسه هدفاً للحملات العثمانية المتكررة، إلاّ أن هذه الحملات فشلت هي الأخرى في خضد شأفته، وفي المرحلة التالية، أخذ بالتوسع شرقاً، فاجتاز الحدود العثمانية- الإيرانية، التي أقرتها معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩م، فاستولى على أراضي إمارة أردلان الكُردية الخاضعة للإيرانيين، مما جرَّ عليه نقمة الأخيرين، وفي الوقت نفسه تقريباً قرر السلطان العثماني أن يقضي عليه، فأمر والي بغداد علي باشا، ثم خَلَفه إسماعيل باشا، بإنفاذ حملة عسكرية قوية ضده، ولما نجح سليمان به به في صدٍّ هذه الحملة، صدرت الأوامر إلى والي بغداد ووالي ديار بكر ووالي حلب بإنفاذ حملة مشتركة عليه، فكان من نتيجة ذلك أن قضت هذه الجيوش على جيشه سنة ١١١١ هـ/١٦٩٩م، واختلفت الروايات بشأن مصيره بعد ذلك، ومن ثَمّ غابت أخباره في مطاوى الزمن[1].

إن معلومات كهذه تبقى قليلة، ومُبتَسَرة، وغير مُطّردة، تجاه سيرة سليمان به به الحافلة بالمعارك والصراعات والملابسات، ولذا فقد عدنا إلى وثائق الأرشيف العثماني علّنا نجد فيها ما يَسد الثغرات التي أوردتها المصادر المعاصرة، فوجدنا في هذا المصدر الثر جملة وافرة من الوثائق الرسمية التي تتحدث عن ثورة سليمان

[1] ينظر: مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا، ترجمة موسى نورس ص٢٩٦، وريج: رحلة، ترجمة بهاء الدين نوري ص٢١٣ ومحمد ثريا: سجل عثماني ج٣ ص٧١ ومستوره ي أردلان: تاريخ الأكراد، ص٨٠-٨٣ وحسين ناظم بك: تاريخ الإمارة البابانية، ترجمة شكور مصطفى ومحمد الملا عبد الكريم ص٦٥-٧٥ ومحمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص٦١- ٦٣ ووسعدي عثمان حسين: كردستان الجنوبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ص٢٤٩-٢٥٣.

المذكور، وعن حركاته العسكرية، وعن مصيره أيضاً، ومن ثم فإنها تلقي ضوءاً جديداً على ظروف تكون الإمارة البابانية الأخيرة، في النصف الأول من القرن الثاني عشر للهجرة (النصف الأخير من القرن السابع عشر للميلاد). ومما يزيد من أهمية هذه الوثائق أن أياً منها لم يُوظّف في دراسة تاريخية حتى الآن.

وأول ما وقفنا عليه في هذا الأرشيف، وثيقة مؤرخة في أوائل جمادي الآخرة ١١٠٢ هـ/١٦٩٠م[١] موجهة إلى والي بغداد، وهو يومذاك أحمد باشا البازركان (حكم من ٢٥ ذي الحجة ١١٠٢ إلى٥ جمادى الأولى ١١٠٥هـ/١٦٩٠-١٦٩٣م)، جاء فيها "أن أمير أمراء شهرزول(= شهرزور) حسين دام إقباله كلف من قبل السلطان بمهمة القبض على ببه (= به به) سليمان وأخيه وأبنائه الذين قتلوا أمير امراء شهرزول السابق دلاور باشا ومعاقبتهم وفق الشرع الحنيف، ويأمره بإرسال قوة عسكرية من طرفه يعين عليها كتخداه (مساعده ونائبه) أو شخصاً يثق به ويعتمد عليه مساهمة منه في إنجاز هذه المهمة فيما إذا دَعَت الحاجة إلى ذلك"، كما تم توجيه حكم مماثل إلى حاكم العمادية، وحاكم الجزيرة.

وتكشف هذه الوثيقة عن جملة من الأمور، فهي تشير إلى حادثة قتل به به سليمان لوالي شهرزور دلاور باشا (حكم من١١٠١-١١٠٢هـ/١٦٨٩-١٦٩٠م)، وهي الحادثة التي أقضت مضاجع السلطات العثمانية يومذاك، وهي لا تتهم سليمان المذكور بالحادثة فحسب، وإنما تصرح باتهام أخيه وأبنائه، ولا تنوه الوثيقة بأي أحد من أخوته، لكننا نعلم أن له أخوين، هما تيمور، وبكر، وسيكون للأخير شأن فيما بعد. وتتوضح خطورة الموقف من إرسال كتاب مماثل، بالمضمون نفسه، إلى كل من حاكم العمادية، وهو يومذاك عثمان خان بك، وحاكم الجزيرة (بوتان)، للمساعدة في تنفيذ مهمة القاء القبض على سليمان به به، وبالطبع فإن هذه المهمة لا يُتَصوَّر القيام بها إلاّ من خلال عمل عسكري كبير.

وتتضمن الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال ١١٠٣هـ/١٦٩١م[٢] شكوى من سكان كركوك، مركز إيالة شهرزور آنذاك، تشتمل على بيان بنوع "الأعمال التخريبية" التي كان يقوم بها سليمان به به وأتباعه، فهي تتراوح بين "قتل النفوس" و"نهب

---

[١] دفتر مهمة ١٠١ ص٤ .

[٢] دفتر مهمة ١٠٤ ص٥٧ .

الأموال" و"الاعتداء على القُرى"، وبعض تلك القرى كان يقع في إيران، ففي الوثيقة " إن الحكم موجه إلى والي بغداد ويتعلق بالشكوى المقدمة إلى السلطان من قبل سكان كركوك ضد الأعمال التخريبية التي يقوم بها ببه سليمان ورجاله وأتباعه من قتل النفوس ونهب الأموال"، وقد نص الحكم على "وجوب القبض عليهم ومحاكمتهم ورد الحقوق إلى اصحابها، وجاء في الحكم أن ببه سليمان ورجاله قاموا باعتداءات على بعض قرى شهرزور والأماكن الإيرانية القريبة من الحدود فيجب محاكمتهم والحكم عليهم وفق جرائمهم بالحبس والإعدام".

ومن المفهوم أن يشكو سكان كركوك وقراها من أعماله في مناطقهم، ولكن من غير المفهوم أن يشكوه بسبب تعرضه لقرى تقع خارج ولايتهم، بل خارج حدود الدولة العثمانية، ولا تفسير لهذا إلاّ بأن الشكوى، أو هذه الإشارة فيها، كانت من وضع السلطات العثمانية نفسها، لأنها تتعلق بقضية تتعلق بالشؤون الخارجية للدولة، ولا علاقة لها بالشؤون الداخلية بأية حال. كما تشير الوثيقة إلى "أن الأوامر صدرت إلى والي الموصل مصطفى باشا وأمير أمراء شهرزور وحاكم العمادية وحاكم الجزيرة بمساعدة والي بغداد في القبض على المجرمين". فأما والي الموصل فهو الذي حكم من ١١٠٣ إلى ١١٠٥هـ/١٦٩١-١٦٩٣م، وأما أمير أمراء شهرزور فهو سياوش باشا، كما سيرد اسمه في الوثائق التالية، وحاكم العمادية وهو عثمان خان بك من أمراء بهدينان، الذي حكم من ١٠٩٣ إلى ١١١١هـ/١٦٨٣-١٦٩٩م، وزَج كل هؤلاء في جهد عسكري واحد يدل، بلا شك، على خطورة حركات به به سليمان في نظر الدولة، وما يمكن أن تفضي إليه، عهد ذاك.

وتتوضح خطورة الموقف من إرسال كتاب مماثل، بالمضمون نفسه، إلى كل من حاكم العمادية، وهو عثمان خان بك، وحاكم الجزيرة (بوتان)، للمساعدة في تنفيذ مهمة القاء القبض على سليمان به به، وبالطبع فإن هذه المهمة لا يتصور القيام بها إلاّ من خلال عمل عسكري كبير. وتكشف الوثيقة المؤرخة في أواخر شوال ١١٠٣هـ/١٦٩١م[١] عن أن حكماً موجهاً إلى والي الموصل مصطفى باشا "يتعلق بالموضوع السابق ويأمره بالعمل تحت قيادة والي بغداد أحمد باشا في القضاء على المتمرد ببه سليمان وأخويه الحسن والخضر وأولاده ورجاله الأشقياء حيث أن

---

[١] دفتر مهمة ١٠٤ ص٥٧ .

شقاوتهم تزيد يوماً بعد يوم، فيجب السير عليهم وتخليص البلاد والعِباد من شرورهم وطغيانهم"، وكالعادة تم توجيه أحكام مماثلة لكل من أمير أمراء شهرزور، وحاكم العمادية، وحاكم الجزيرة بالإسهام في ذلك الجهد العسكري المشترك. وعلى أية حال فإن الوثيقة تكشف عن اسمي أخوين لسليمان لا وجود لهما في مُشجَّرات نَسَب الأسرة، أو في المصادر المعاصرة.

وتنوه وثيقة تالية، مؤرخة في أواسط جمادى الآخرة ١١٠٤هـ/١٦٩٢م[١] بما تسميه (قوة عسكرية) يجب أن توجه للقضاء على "الأعمال التخريبية" لبه به سليمان، وهو تعبير يتساوى فيه بحسب الوثائق العثمانية الثوار، والخارجون عن النظام، وتتضمن الوثيقة حكماً موجهاً "إلى الوزير أحمد باشا والي بغداد يتعلق بالنشاطات التخريبية الي يقوم بها الشقي سليمان من أكراد ببه وعصابته من اعتداءات على بعض المناطق من شهرزور وداخل الحدود الإيرانية رغم معاهدة الصلح بين الدولة العلية وإيران".

وقد نص الحكم على "ضرورة تسيير قوة عسكرية على الشقي ببه سليمان للقضاء عليه وعلى عصابته، ومراعاة شروط الصلح مع إيران، وإن السلطان فَوَّض إليه إنجاز هذه المهمة أيضاً"، كما جاء في الحكم "إن الأوامر صدرت إلى أمير أمراء شهرزور وحاكم العمادية بالإسهام في ذلك"، وأكد الحكم على "أن الحفاظ على الصلح القائم بين الدولة العلية وإيران من أهم المهام الرئيسية للدولة". فهذه الوثيقة تتحدث عن سليمان المذكور بصفته (شقياً)، وهي تطلق على القبائل المنضوية تحت زعامته اسم (أكراد ببه)، ومعنى هذا أن اسم (ببه) أو (به به) لم يختص به سليمان، وإنما كان اسماً شائعاً يطلق على مجموعة القبائل في منطقته على ما ذكرنا، وهو قد نَسَب نفسه إليها، دلالةً على شرعية زعامته لها.

والمهم أن السلطان يصرح في حكمه الذي تتضمنه هذه الوثيقة بأن أعمال سليمان به به أصبحت تهدد "شروط الصلح مع إيران"، وهو صلح كانت الدولة العثمانية حريصة على مراعاته، بالنظر لانشغالها في حروبها في أوربا.

---

[١] دفتر مهمة ١٠٤ ص١٦١ .

وفي الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الآخرة سنة ١١٠٤هـ/١٦٩٢م[1] نقرأ أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزور سياوش باشا، يتعلق بالموضوع السابق، وينص على (أن الوزير أحمد باشا والي بغداد كلف بمهمة القضاء على الشقي ببه سليمان وأعوانه فعليه الإسهام في ذلك حسب ما ترد إليه من تعليمات من الوالي أحمد باشا، كما تم توجيه حكم مماثل إلى حاكم العمادية"، والأخير هو عثمان خان بك المذكور في الوثيقة السابقة.

ولأمر سكتت عنه الوثائق التالية، وجدنا الموقف العثماني يأخذ، بعد نحو ثلاث سنوات، اتجاهاً آخر، من مشكلة به به سليمان، يتمثل باللجوء إلى الحكمة بدل اللجوء إلى القوة، ولذا فإننا نقرأ في الحكم الموجه إلى والي بغداد علي باشا (حكم من ١١٠٦ إلى ١١٠٩هـ/١٦٩٤-١٦٩٧م)، المؤرخ في أوائل ذي القعدة ١١٠٦ هـ[2] تعليمات وتوجيهات حول تقرير الأمن وضبط النظام في الولاية "ومراعاة شروط الصلح والصلاح مع شاه إيران والعمل من أجل تسوية الأمور مع ببه سليمان بالإنذار والنصح واللجوء إلى الأساليب الحكيمة"، ولا تقدم المصادر التاريخية المتوفرة إجابة تُفسِّر هذا التغير في الموقف العثماني من الثائر الكُردي على هذا النحو السريع نسبياً، فضلاً عن سكوتها عن ذكر حوادث السنين الثلاث بين التاريخين. وتأكيد الوثيقة على مراعاة شروط الصلح مع إيران لا يمكن أن يكون متغيراً يفسر ذلك الموقف الجديد.

والظاهر أن العلاقات بين الدولة العثمانية وسليمان به به شهدت تَحَسُناً ملحوظاً في السنة التالية، ولاشك في أن لاتباع (الأساليب الحكيمة) دوره في هذا التحسن، حتى وجدنا السلطات العثمانية تكلفه، مع أمراء مناطق أخرى، سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م بإسناد حملة عسكرية كبيرة، لضرب حركة عسكرية كان يتولاها أمير المنتفق الشيخ مانع في نواحي البصرة. ففي الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الآخر ١١٠٧هـ/١٦٩٥م[3] نقرأ أن حكماً موجهاً إلى والي بغداد، وهو علي باشا نفسه، يتعلق "بسيطرة الشيخ مانع شيخ منتفق وأحد شيوخ العربان.. وإن أوامر السلطان صدرت إلى كل من أمير

---

[1] دفتر مهمة ١٠٤ ص١٦٢ .

[2] دفتر مهمة ١٠٦ ص١٦١ .

[3] دفتر مهمة١٠٦ ص٣٢٣ .

أمراء الموصل وأمير أمراء شهرزور وأمراء الألوية فيهما وأمير ببه سليمان بمد بغداد بقوات عسكرية ومهمات فيما إذا طلب والي بغداد ذلك منهم.."، ونلاحظ أن الوثيقة تخلع على به به سليمان اسم (أمير)، وهو أمر مثير للإنتباه فعلاً، لأنه يعني إنها عدت بابان لواءاً قائماً بذاته، وأنها اعترفت به أميراً شرعياً له.

وتشير وثيقة صدرت عن السلطان العثماني بعد أسبوعين فقط من صدور سابقتها، (مؤرخة في أواسط ربيع الآخر ١١٠٧هـ/١٦٩٥م)[١]، إلى شروط إعلان الدولة العثمانية اعترافها ببه به سليمان أميراً على إمارته، وهي إعادته لما استولى عليه من نواحي شهرزور إلى أمير أمرائها (مير ميران)، وتشمل عدداً من (الألوية) ومنها قلعة تُسمّى (جرخ)، وهي فيما يظهر مناطق واسعة من شهرزور. ففي هذه الوثيقة نقرأ أن "الحكم موجه إلى أمير ببه سليمان دام عزُّه"، وجاء فيه "إن رسالته وصلت إلى السلطان واطلع على ما جاء فيها من امتثاله بأمر السلطان وقيامه بتسليم ما استولى عليه من قلعة جرخ والألوية والقرى التابعة لشهرزور إلى علي باشا أمير أمراء شهرزور".

كما أشار الحكم إلى "المباحثات الجارية بين الدولة العلية وإيران حول المسائل الحدودية بينهما وأمره بالإسهام في إنجاح هذه المباحثات وتعيين الحدود بوضعها القديم منذ عهد السلطان مراد خان عليه الرحمة والغفران ومراعاة شروط المعاهدة عملاً بقوله تعالى: وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً.. " وهي إشارة إلى الحدود التي أقرتها معاهدة زهاب التي جرى عقدها بين الدولتين سنة ١٦٣٨م. ولنا أن نلاحظ أن السلطان يخاطب سليمان به به بـ(دام عِزُّه) مما يدل على رضا الدولة العثمانية الكامل عنه.

وفي الأرشيف العثماني وثيقة أخرى مؤرخة في التاريخ نفسه، أي في أواسط ربيع الآخر من السنة المذكورة[٢] تفصيلات لما أجملته الوثيقة السابقة، حيث تضمنت أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزور علي باشا جاء فيه "ان التحريرات المرسلة إلى استانبول وصلت، واطلع عليها السلطان، وعَلم منها أن أمير ببه السابق سليمان أظهر الطاعة والإنقياد لمضمون الأمر السامي الصادر إليه، وقام بتسليم ما استولى

---

[١] دفتر مهمة ١٠٦ ص٣٢٢ .

[٢] دفتر مهمة ١٠٦ ص٣٢١ .

عليه من قلعة وألوية وقرى إلى علي باشا بمعرفة الشرع، وأقلع عن عصيانه وتمرده، وإن المبعوث الإيراني صالح قَدِم إلى شهرزور لإجراء مباحثات حول المسائل الحدودية بين الدولتين وإيجاد حلول لها وتعيين الحدود القائمة بينهما منذ عهد السلطان مراد خان أفاض الله عليه سِجال الرحمة والغفران، تشييداً لعلاقات الصلح والصلاح وقواعد الفوز والفلاح بين الطرفين...

كما جاء في الحكم أن الضباط الإيرانيين قاموا بحركات على حدود البلدين ولكن تمت تسوية الأمور بطرق سلمية فيجب مراعاة حق الجوار والابتعاد عن كل ما يخل بشروط المعاهدة". ومما يلفت النظر في هذه الوثيقة أن الحكم الصادر عن السلطان يطلق على سليمان به به (أمير به به السابق)، مع أن الوثيقة السابقة، المؤرخة في التاريخ نفسه، لا تشير إلى ذلك، وليس في المصادر التاريخية أية إشارة إلى توليه هذه الإمارة ثم عزله عنها ثم إعادته إليها ليوصف بذلك الوصف.

وعلى أية حال فإن الدولة كانت تنتظر من الرجل دوراً قوياً ومستمراً في حربها العسيرة ضد ثورة أمير المنتفق الشيخ مانع في نواحي البصرة، ففي الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الأولى من السنة نفسها[1] نقرأ أن حكماً موجهاً إلى علي باشا والي بغداد تضمن بياناً مفصلاً للقوات العسكرية المخصصة لبغداد للعمل تحت قيادة واليها المذكور من مختلف الولايات والألوية، منها قوات "سليمان به به مع القبائل والعشائر التابعة له"، وهذه العبارة تشير إلى التحالف القَبَلي الذي كان يتزعمه، والذي كان قادراً على زَجِّه في معارك تجري بعيداً عن مواطن القبائل المُكَوِّنة له، وفي الوثيقة إشارة إلى توجيه نسخة من الحكم نفسه إلى "أمير لواء ببه" ليجري تنفيذه.

أفاد سليمان به به من رضا الدولة العثمانية عنه، فعزز قواه القبلية، وزاد من مكانته بين أمراء الكُرد الآخرين، وقد شجعه هذا الوضع الجديد على تنفيذ مشروعه الأول في توسعة حدود إمارته، فبعد نحو سنتين فقط، شرع بالهجوم على بعض الألوية التابعة لأمير أمراء شهرزور، ثم تجاوز الأمر ذلك، فاجتاز الحدود العثمانية الإيرانية مرة أخرى، وهو ما كان يُنذر بتأزم العلاقات السياسية بين الدولتين.

ولا تتحدث الوثائق المتوفرة عن المناطق التي انتزعها، والمعارك التي خاضها من أجل ذلك التوسع المنشود، إلاّ أنه يفهم منها خطورة حركات سليمان به به

---

[1] دفتر مهمة ١٠٦ ص١-١٣ .

الجديدة. فمما تضمنته الوثيقة المؤرخة في أوائل ذي القعدة ١١٠٩هـ[1] حكم من السلطان العثماني بأن "الشقي المتمرد ببه سليمان يزاول نشاطاته التخريبية واعتداءاته منذ عدة أعوام على رأس عصابته من الأكراد وقد تمكن من الاستيلاء على بعض ملحقات شهرزور، كما قام باعتداءات على بعض الجوانب من الممالك الإيرانية خلافاً للعهد والميثاق بين الدولة العلية وشاه إيران".

وقد نص الحكم على "وجوب القضاء عليه وعلى عصابته بأي شكل، وإن ذلك يقع على عاتق والي بغداد، واشتمل الحكم على بيان مفصل للقوات العسكرية المرتبة لبغداد من مختلف الولايات والألوية للعمل تحت قيادة واليها، كما أشار الحكم إلى أن استمرار النشاطات التخريبية للشقي المتمرد ببه سليمان حتى الآن إنما كان بسبب تهاون وتساهل ولاة بغداد السابقين في هذا الشأن فعلى الوالي الجديد الاهتمام بالأمر دون تسويف".

ومما يلفت النظر في هذه الوثيقة أنها تتحدث عن "نشاطات تخريبية" لسليمان به به، واستيلائه على "بعض مُلحقات شهرزور" منذ عدة أعوام، هذا مع أن الوثائق السابقة، ولم يمض على صدورها إلاّ وقت قصير نسبياً، صرحت بإقرار الدولة له بوصفه أمير شرعي للواء به به كما رأينا، وفي الواقع فإن الأمر ينطوي على شيء من التناقض الذي تسكت عنه كل المصادر المعاصرة، وحتى لو افترضنا أن الدولة أجَّلَت عقابها له لحين الفراغ من قضائها على أمير المنتفق، فإن الوثيقة نفسها توضح بأن الأعمال العسكرية ضد هذا الأمير لم تزل مستمرة، ومن ناحية أخرى فإن من غير المتصور أن يوسع سليمان به به ممتلكات إمارته دون أن يصل أخبار ذلك التوسع إلى أسماع الدولة العثمانية فور بدئه بحركاته العسكرية.

وبينما تشير الروايات التارخية إلى حملة إيرانية كبيرة، قُدِّرت بأربعين ألف مقاتل، تعرَّضت لـ(به به سليمان)، وحققت نصراً عليه[2] توضح الوثائق العثمانية أن سليمان المذكور كان يحتفظ بكل عنفوانه العسكري قوياً مسيطراً على مناطق واسعة من شهرزور وغيرها، وهو ما يُفَسِّر تصميم الدولة على القضاء على الزعيم الكُردي تصميماً حاسماً، مستعينة بأمرائها وولاتها المجاورين له، ففي الوثيقة

---

[1] دفتر مهمة ١١٠ ص٤١٧–٤١٨ .

[2] مستوره ي أردلان: تاريخ الأكراد ص٨١ .

المؤرخة في أواسط ذي القعدة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م[1] حكم "موجه إلى حاكم العمادية عثمان –دام عُلوه– ويتعلق بالموضوع السابق، وجاء فيه أن الشقي سليمان من قبيلة ببه اختار طريق الشقاوة والظلم والطغيان وشق عصا الطاعة على السلطان واعتدى على بعض مُلحَقات شهرزور، واستولى عليها، كما استولى على بعض الجوانب من الممالك الإيرانية مخالفاً للعهد والميثاق القائمين بين الدولة العلية وإيران منذ أمد بعيد، مُغتنماً انشغال الدولة العلية بمحاربة المِلَل الكافرة التي تعمل متحدة ومتفقة للإستيلاء على البلاد الإسلامية، وقد صدرت إليه تنبيهات وتحذيرات وإنذارات متعددة لعله يثوب إلى رشده ويعود إلى طريق الصواب، ولكنه أصر على فساده وطغيانه فَوَجَب قتاله".

وواضح أن الوثيقة تشير هنا إلى الحرب التي اندلعت في تلك السنين بين الدولة العثمانية من جهة وبين كل من الأمراء المَجَريين والألمان والأساطيل البندقية والبابوية والتوسكانية من جهة أخرى، وانتهت بالحملتين العثمانيتين، الأولى والثانية، على ألمانيا سنتي١١٠٧ و١١٠٨هـ/١٦٩٥–١٦٩٦م[2]. وجاء في الأمر نفسه أن والي بغداد إسماعيل باشا (حكم من ١١٠٩ إلى ١١١١هـ/١٦٩٧–١٦٩٩م) كُلِّف "بمهمة القضاء عليه على رأس جيش مؤلف من القوات العسكرية لمختلف الولايات والألوية".

ويعطي الأمر السلطاني لأمير بهدينان دوراً أكبر في مهمة القضاء على سليمان به به، فيقول "وحاكم العمادية عثمان الذي امتاز برجاحة عقله وسَداد رأيه وتدبيره بين حكام كردستان جميعهم وهو مجاور للمنطقة التي يسيطر عليها الشقي ببه سليمان وواقف على الأوضاع والأحوال السائدة فيها وربما تمكن من إلقاء القبض عليه بوجه من الوجوه فلا تبق حاجة إلى تسيير الجيوش وإصابة الناس بأضرار وخسائر كبيرة من جرّائها، وإن استطاع أن يفعل ذلك فيُسلِّمه إلى والي بغداد ليلقى جزاء فعلته ويتم نصب أخيه أو أحد أبناء أخيه في محله، وتُرد المحلات التي تولى عليها من شهرزور وإيران إلى أصحابها وتعود الحدود السابقة للواء ببه ويتعهد من يتم تعيينه على اللواء بعدم الاعتداء على أي من الطرفين، ولكن إذا اقتضى الأمر إلى

---

[1] دفتر مهمة ١١٠ ص٤١٨ .

[2] يلماز اوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية ج١ ص٥٦٤–٥٧٥.

تسيير الجيوش عليه فعلى حاكم العمادية الالتحاق بوالي بغداد على رأس قوة عسكرية من رجاله للعمل تحت قيادته ضد الشقي المتمرد ببه سليمان".

وللقارئ أن يلاحظ هنا إن السلطان، على الرغم من نقمته على سليمان المذكور، اقترح ترشيح أخيه، أو أحد أبناء أخيه، ليتولى الإمارة بدله، وهذا يعني اعترافه الضمني بأهمية استمرار الأسرة في حكم الإمارة، وهي مسألة جديرة بالتقدير. أما أنه لم يقترح تولية أحد أبنائه، فربما لأنهم لم يكونوا مؤهلين لحكم الإمارة، ونلاحظ أن مُشَجَّرات السُلالة خَلَت من ذكر أبناء له أصلاً[1] ، بينما تشير الوثائق التالية، إلى وجود ابنين له في الأقل.

ولم تمض إلاّ شهور حتى اكتشف السلطان أن أوامره في القضاء على سليمان به به لم تنفذ، وأن الرجل ما زال طليقاً يقود حركاته العسكرية ضد الدولة، وسرعان ما اتضح له أن سبب ذلك يكمن في عدم قيام مبعوثه لهذا الغرض، واسمه عبد الرحمن، بمهمته على ما يقتضي الحال، وهو ما استحق منه عقابه. وها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أوائل رجب ١١١٠هـ/١٦٩٨م[2] حكماً موجها إلى والي بغداد إسماعيل باشا جاء فيه "أن عبد الرحمن المُكلّف بتبليغ أوامر السلطان وأحكامه الصادرة إلى الوزراء والأمراء المُكلّفين بمهمة القضاء على الشقي المتمرد ببه سليمان وعصابته قد ارتكب ما يخل بمهمته فيجب عقابه بالحبس وقد أمر السلطان بحبسه في قلعة بغداد وعدم إطلاق سراحه حتى يرد إلى والي بغداد حكم آخر بشأنه".

وتتصاعد حدة عبارات الوثائق التالية بشأن سليمان به به، مما يدل على استمراره في تحدي السلطان، وعدم امتثاله لأي من الرسائل الموجهة إليه، وهكذا فإن والي بغداد إسماعيل باشا تسلم تهديداً قاسياً بالإعدام في حالة فشله في القبض على الزعيم الكردي المذكور، وهو ما تضمنته الوثيقة المؤرخة في أواخر ذي الحجة ١١١٠هـ[3] ، وقد اشتملت على (تعليمات وأوامر مشددة ومؤكدة تتعلق بالقبض على الشقي ببه سليمان بأي شكل حياً أو ميتاً وإرساله مقيداً ومكبلاً أو رأسه المقطوع إلى استانبول).

---

[1] ينظر محمد أمين زكي: تاريخ السليمانية مقابل ص١٧٣.

[2] دفتر مهمة ١١٠ ص٥٤٥ .

[3] دفتر مهمة ١١١ ص٢١ .

وجاء في الحكم "إن تعيينه والياً على بغداد إنما كان من أجل العمل للقضاء على الشقي المذكور ببه سليمان، وقد صدرت إليه أوامر متعددة، ولكنه فضَّل المكوث في بغداد والقعود فيها وترك الشقي المذكور يزاول نشاطاته التخريبية هنا وهناك، وقد أقسم السلطان بأرواح أجداده السلاطين العظام على أن والي بغداد إذا أخفق في إلقاء القبض عليه فسيعرض نفسه لغضب السلطان والقتل ولن ينجو منه"، ولابد من القول هنا أن هذه الصيغة من القَسَم لا تُطلَق، في المحررات السلطانية، إلاّ في أكثر الأمور جسامة وخطورة.

وتوضح الوثيقة التالية، التي صَدَرت بعد سابقتها بأيام معدودة، (أوائل ذي القعدة ١١١٠هـ)[1]، أسباب توعد السلطان لوالي بغداد بالعقاب الشديد، وذلك لتهاونه في القضاء على "الشقي المتمرد سليمان به به الذي يزال يزاول نشاطاته التخريبية التي تمس الدولة العلية وجارتها إيران في وقت واحد"، كما تضمنت الوثيقة "تعليمات وتوجيهات قاطعة وشديدة في إعداد حملة عسكرية من القوات المرتبة لبغداد من مختلف الولايات والألوية وتعيين من يراه مناسباً قائداً عليها، وعليه أن يضع خاتمة لهذه الغائلة التي تستمر منذ سنوات عديدة وتخليص البلاد من شرور هذه الشرذمة والفئة الطاغية".

وواضح أن وصف السلطان لقوات سليمان به به بـ(بالشرذمة) و(الفئة) لم يكن دقيقاً بأية حال، لأنه لا يتفق وحجم الجيوش التي بدأ الإعداد لها للقضاء عليها، والمساحة الكبيرة التي جُمعَت منها تلك الجيوش، وهي تبدأ بولاية بغداد وتنتهي بولاية ديار بكر، وأسلوب التهديد والوعيد ونَفاد الصبر الذي غلب على لغة الوثائق نفسها. فالوثيقة المؤرخة في أواخر محرم ١١١١هـ/١٦٩٩م[2] تتضمن حكماً من السلطان موجهاً إلى والي بغداد إسماعيل باشا يعلمه بتثبيت يوسف باشا والي ديار بكر باشبوغاً (قائداً) على القوات العسكرية المكلفة بالقضاء على "الشقي المتمرد ببه سليمان وأشياعه وأعوانه". وجاء في الحكم "إن المطلوب هو القضاء على الشقي المذكور بأي وجه وتخليص المنطقة من فساده وطغيانه، ولكن إذا أخفقت

---

[1] دفتر مهمة ١١٠ ص٦٨١.

[2] دفتر مهمة ١١١ ص٦٠ .

المساعي المبذولة في سبيل ذلك فالمسؤولية تقع على عاتق والي بغداد إسماعيل باشا وحده ولن يُنجيه شيء من هذه المسؤولية".

وتقدم الوثائق التالية تفصيلات مهمة عن مَجريات الصراع المسلح بين الجيوش العثمانية وقوات سليمان به به، فالوثيقة المؤرخة في أواسط ربيع الآخر ١١١١هـ/١٦٩٩م[1] تتحدث عن معركة جرت بين والي ديار بكر القائد العام للقوات العثمانية وبين سليمان المذكور، وتكشف عن انكسار الأخير، واضطراره إلى الانسحاب بما تبقى من قواته إلى إمارة بهدينان، ولكنها تسكت عن موقف أميرها منه. نقرأ في هذه الوثيقة أن حكماً وجه إلى والي بغداد "يتعلق بالشقي المتمرد ببه سليمان"، وجاء فيه "أن الشقي المذكور اصطدم بالقوات العثمانية التي يقودها والي ديار بكر يوسف باشا وانكسر أمامها وهرب مع عدد من رجاله إلى ضواحي العمادية"، وقد نص الحكم على "ضرورة القبض عليه حياً وإرساله إلى استانبول لمحاكمته عن البلابل والاضطرابات التي أحدثها وما تسبب إليه من غوائل وشواغل كثيرة، كما تم إصدار أحكام بهذا الخصوص إلى الولاة والحكام المعنيين، إلاّ أن السلطان جعل والي بغداد إسماعيل باشا المسؤول الأول عن القبض عليه حياً وإرساله إلى استانبول)، ويمكننا هنا أن نلاحظ تغيراً مهماً في أمر السلطان المتعلق بتحديد مصير سليمان به به، فبعد أن كان يطالب بإرساله حياً أو بإرسال رأسه المقطوعة إلى استانبول، نجده الآن يطالب بإرساله حياً فحسب.

وتكشف وثيقة تالية مؤرخة في أواسط صفر ١١١١هـ[2] عن استمرار العمليات العسكرية بين الطرفين، وإن ذهاب سليمان به به إلى نواحي العمادية لم يكن (فراراً) أو (هَرَباً) كما وصفته الوثيقة السابقة، وإنما كان انسحاباً تكتيكياً، وإعادة تنظيم قواته، والإعداد لساحات قتال جديدة، وذلك لأن الوثيقة تتحدث عن زَج قوات جديدة في المعارك، تتمثل بقوات والي شهرزور، وتكليفها بحرب طويلة، تستغرق سنة كاملة في الأقل، ضد سليمان. فبموجب هذه الوثيقة يأمر السلطان هذا يوسف باشا والي شهرزور "بالإلتحاق على رأس قواته العسكرية بوالي ديار بكر يوسف باشا المكلف بالقضاء على الشقي المتمرد ببه سليمان وأشياعه وأتباعه"، وقد اشتمل الحكم

---

[1] دفتر مهمة ١١١ ص١٢٨ .

[2] دفتر مهمة ١١١ ص٨٢ .

"على تعليمات شديدة وصارمة حول العمل الجاد من أجل القضاء على الشقي المذكور مهما استغرق ذلك من وقت، حتى لو أدى الأمر إلى قضاء فصل الشتاء وحتى الصيف وراءه".

على أن زج قوات ولاية شهرزور في العمليات العسكرية الواسعة التي كانت تخوضها الدولة ضد سليمان به به لم يكن كافياً لتحقيق النصر على قواته، التي ظلت الوثائق تُصر على وصفها بأنها (عصابة)، ولذلك فإن السلطان أصدر في أواسط صفر ١١١١ هـ/١٦٩٩هـ[١] ، أمره إلى والي الموصل علي باشا (حكم من ١١٠٩ إلى ١١١١هـ)، وإلى سَميِّه علي باشا والي وان (بالعمل مع والي ديار بكر يوسف باشا في العمليات العسكرية الرامية إلى القضاء على الشقي المتمرد ببه سليمان وعصابته".

ولا شك في أن تكليف والي وان بالمشاركة في العمليات العسكرية تدل على اتساع ملحوظ في نطاق تلك العمليات، وشمولها مناطق مهمة من الأناضول في كُردستان الشمالية أيضاً، وهو ما يُنذِر، في حال انتصار يُحرزه سليمان به به، بتداعٍ خطير في الموقف العسكري العثماني لأن من شأنه أن يهدد القسم الشرقي من الأناضول كله، وهذا ما سكتت عنه المصادر العثمانية المعاصرة، أو تلك التي استقت معلوماتها منها.



بقايا قبور أمراء بابان الأوائل في قلا جوالان

---

[١] (دفتر مهمة ١١١ ص٨٣)

وتؤكد هذا الأمر وثيقة صادرة في التاريخ نفسه (أواسط صفر ١١١١، ١٦٩٩م)[1] موجهة إلى "كل من يوسف باشا والي ديار بكر وباشبوغ (قائد) القوات العسكرية المكلفة بمهمة القضاء على الشقي المتمرد ببه سليمان، وإلى علي باشا والي وان، وعلي باشا أيضاً والي الموصل، وويس باشا والي شهرزور، وحسن باشا والي حلب، وعلي متصرف لواء الكوي، وحمد العباس أمير لواء دير رحبه والسليمية، وإلى أمراء الحكومات والألوية وأمراء الآلاي ورؤساء الجنود العاملين هناك"، وجاء فيها أن ببه سليمان "رفع راية الشقاوة والعدوان في تلك المنطقة منذ مدة مديدة يثير الفتن والقلاقل فيها، الأمر الذي يجعل القضاء عليه واجباً محتماً، فعلى الجميع الثبات والمثابرة في مطاردته ولو استغرق ذلك وقتاً طويلاً ولا يجوز الرجوع خطوة واحدة إلى الوراء قبل إتمام هذه المهمة!".

وتتحدث وثيقة مؤرخة في أواخر شوال من السنة نفسها[2] عن وجود ابنين لسليمان به به مُعتقلَين في بغداد بصفة رهائن، ولا ندري الكيفية التي جرى فيها اعتقالهما، ولا يبعد أن يكونا قد سقطا أسيرين في بعض المعارك، أو أن يكون سليمان به به نفسه قد رضي بوجودهما في بغداد، في أثناء تحسن علاقته بها، تأكيداً على حسن نواياه، وهو ما كان يجري عادة في حالات مشابهة. وتتضمن الوثيقة حكماً موجهاً إلى والي بغداد الجديد مصطفى باشا (وهو المعروف بمصطفى باشا دالطبان وقد تولى بغداد من ١١١١ إلى ١١١٤هـ/١٦٩٩-١٧٠٢م) يقضي بأن "سلفه والي بغداد السابق إسماعيل باشا كان لديه ابنان لِبَبَه سليمان، فعليه أن يطلبهما منه ويحبسهما في قلعة بغداد وإعلام ذلك إلى استانبول". وقد ذكرنا من قبل أن مُشجَّرات الأسرة البابانية تخلو من أية إشارة إلى وجود أبناء لسليمان.

وفي الوقت الذي تتحدث في المصادر التاريخية عن أسر سليمان به به، أو استسلامه في سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م، ومن ثم تختلف في مصيره بعد ذلك، بين إعدامه، أو إرساله مخفوراً إلى استانبول[3] ، لا تشير الوثائق العثمانية إلى أي شيء من ذلك

---

[1] دفتر مهمة ١١١ ص٨١ .

[2] دفتر مُهمَّة ١١١ ص٢٦٩ .

[3] محمد ثريا: سجل عثماني ج٣ ص٧١ وتاريخ جودت ج١ ص٢٧٣ ومستوري أردلان ص٨٢ وحسين ناظم بك ص٧٥.

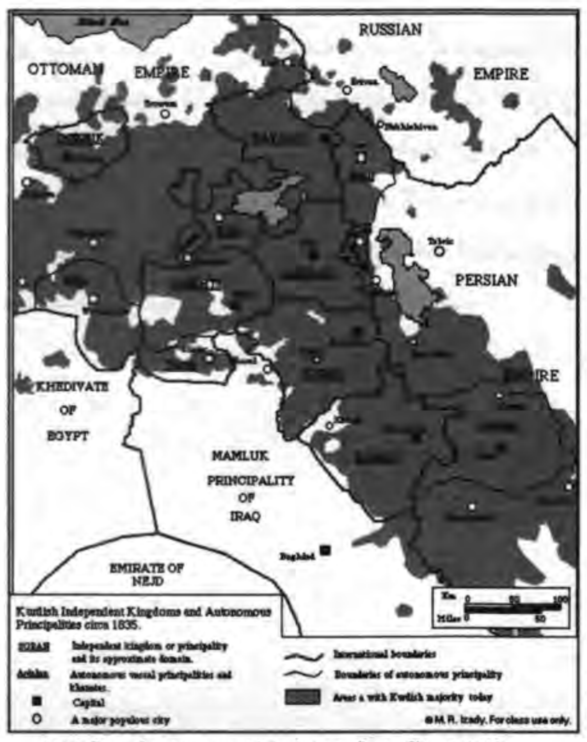
كله، وإنما تكتفي وثيقة صدرت عن السلطان العثماني في آخر تلك السنة، بالحديث عن "هزيمته" فحسب، وتسكت عن أي معلومة يُستَدل منها عن مصيره بعد ذلك الهزيمة، بل أن الوثيقة تتحدث عن استمرار أتباعه، التي تسميهم (أشقياء ببه) في أعمالهم العسكرية، ولا يظهر أن هذه الأعمال كانت هَيِّنة بحال، لأن لغة التهديد والوعيد بشديد العقاب لمن يتهاون من ولاته في تنفيذ أوامره، التي لا يزال يستعملها السلطان تدل على تقديره لخطورة الموقف.

وتتضمن هذه الوثيقة، وهي مؤرخة في أواسط ذي القعدة ١١١١هـ (دفتر مهمة ١١١ ص٢٨٣) حكماً موجهاً إلى والي شهرزور يوسف باشا، جاء فيه "إن التحريرات الواردة من طرفه إلى استانبول اطّلع عليها السلطان وأحاط بها علماً، وكانت الأخبار الواردة قبل ذلك تفيد هزيمة ببه سليمان وانعدام آثار فساده عن البلاد والاستيلاء على جميع القلاع والبقاع التي كانت في يده والقضاء على جميع الأسباب التي كانت مادة اختلالات واضطرابات في المنطقة، ولكن التحريرات الواردة مؤخراً أفادت وجود بقايا فساد وعناصر شقاوة هنا وهناك، وقد نَصَّ الحكم على أن ذلك من سوء تدبيره وتساهله في أمر القضاء على عناصر الفساد جميعاً، واشتمل الحكم على إزالة جميع آثار الفساد لأشقياء ببه عن ولايته في أقرب وقت ممكن، وتقرير الأمن والنظام فيها، وإن هذا مطلوب السلطان وما ينتظره منه على وجه التأكيد، وإن بدا منه في هذه المهمة أي نوع من تكاسل أو تهاون أو تساهل فلايلومن إلاّ نفسه، ولن يقبل له عذر، ولن يجد لنفسه خلاصاً من غضب السلطان وعذابه".

ويظهر من وثيقة مؤرخة في التاريخ نفسه (أواسط ذي القعدة ١١١١هـ[1] وهي موجهة إلى والي الموصل يوسف باشا (وهو يوسف باشا الحلبي وقد حكم من ١١١١ إلى ١١١٢هـ/١٦٩٩-١٧٠٠م) إن الأعمال العسكرية لأتباع سليمان به به كانت تشمل أنحاء مختلفة من ولاية شهرزور، وليس لواء بابان منها فحسب، حيث نقرأ فيها "إن بقايا السيوف من أشقياء ببه يقومون بنشاطات تخريبية في بعض الأجزاء من ولاية شهرزور كما ورد في تحريرات والي شهرزور يوسف باشا ويأمره بالتوجه إلى شهرزور لمساعدة واليها في مهمة القضاء على البقية الباقية من آثار الفساد والشقاوة في تلك الولاية".

---

[1] دفتر مهمة ١١١ ص٢٨٤ .



الإمارات الكردية، ومنها بابان وسوران، في سنة ١٨٣٥

عن الموقع www.kakm.com

وعلى أية حال فإننا لا نجد بين أيدينا من الوثائق ما يدل على أحوال قبائل البـه بعد هذا التاريخ، ولكن من المؤكد أن السلطان كان حريصاً على استمرار الحكم في أسرته، لأننا نعلم أن أخويه تيمور خان، وبكر خان، تعاقبا على حكم لواء بابان من بعده[١]. وعلى الرغم من توفر بعض المعلومات عن حكم الأخير ومصيره المؤسف بالقتل سنة ١١٢٦هـ/١٧١٤م[٢] إلاّ أن وثيقة مؤرخة في أواسط جمادى الأولى ١١٢١هـ/١٧٠٩م[٣] توضح أنه أدى دوراً عسكرياً في القضاء على حركة المُنتَفِقِيين، بقيادة الشيخ مغامس، في نواحي البصرة، في تلك السنة، والوثيقة تتضمن حكماً إلى

---

[١] مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس ص ٣٢٨ ورحلة ريج، ترجمة بهاء الدين نوري ص٣١٥ .

[٢] كلشن خلفا ص ٣٢٨ وتاريخ السليمانية ص٦٤ .

[٣] دفتر مهمة ١١٦ ص١٧٨.

متصرف لواء كوي يأمره بالتوجه مع أتباعه ورجال عشيرته للعمل تحت قيادة واليها حسن باشا (حكم من ١١١٦ إلى ١١٢٦هـ/١٧٠٤- ١٧١٤م) في قتال مغامس المذكور، وهي تصرح بـ"توجيه حكم مماثل إلى بكر أمير لواء ببه".

توضح وثائق الأرشيف العثماني إذن تفصيلات كثيرة عن هذا الثائر الباباني سكتت عنها المصادر المعاصرة، وقدمت من ثم مادة ثرَّة جديرة أن تعيد نظر الباحثين في هذه الحقبة المبكرة من تأسيس الإمارة البابانية.

موقف ولاة المماليك في بغداد
من إمارة بابان
بحسب الوثائق العثمانية

كان تولي حسن باشا (١١١٦-١١٣٦هـ/١٧٠٤-١٧٢٣م) وابنه أحمد باشا(١١٣٦-١١٦٠هـ/١٧٢٣-١٧٤٧م) مقاليد الأمور في بغداد بداية لمرحلة مهمة وجديدة في تاريخ العراق وكردستان، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أمور عدة، أهمها تقوية الداخل بإنشاء (ملاكات) جديدة قادرة على إدارة الشؤون الإدارية والعسكرية بكفاءة لم تكن تتوفر من قبل، وتتألف هذه الملاكات من مئات من المماليك الجيورجيين الذين استجلبوا إلى بغداد صغاراً، وتدريبهم تدريباً عسكرياً عالياً، وتعليمهم شؤون الإدارة، ليتولوا شؤون الإدارة والجيش. وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها في عهدهما وفي العقود التالية على حد سواء، إذ تمكن أولئك المماليك، وقد أصبحوا ضباطاً وموظفين كباراً، أن يمسكوا بمقاليد السلطة بيد قوية نحو ثمانية عقود من السنين، محققين نوعاً متزايداً من الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية، أما في الداخل، فقد نهج حسن باشا وأحمد باشا سياسة جديدة، تمثلت في توليهما الولايتين الأخريين في العراق، وهما ولاية البصرة وولاية شهرزور، ثم مد نفوذهما الإداري إلى الإمارات الوراثية في كردستان، لا سيما إمارة بهدينان، وإمارة بابان، وقد اتبع ولاة المماليك، الذين أعقبوا أحمد باشا، هذه السياسة بحذافيرها، وبذا غدت بغداد محوراً لما سمته الإدارة العثمانية بـ(الخطة العراقية)، وتشمل جميع الولايات والكيانات الأسرية في العراق، باستثناء ولاية الموصل، التي احتفظت بوضعها الخاص حتى سقوط الأسرة الجليلية الحاكمة فيها بعيد سقوط نظام المماليك نفسه.

وكانت تبعية ولاية شهرزور لولاة بغداد، بعد أن كانت تابعة للباب العالي مباشرة، قد أدخل شؤون الألوية العديدة التي تتألف منها في نطاق اشرافهم وتدخلهم، لا سيما وأن موقع هذه الولاية المحادد لإيران كان يفرض عليهم الاهتمام المستمر بضمان ولاء الإدارات المحلية فيها، وأكثرها قبلي، للدولة العثمانية.

ولقد اقترن هذا العهد، لا سيما منذ ولاية أحمد باشا بن حسن باشا، وحتى نهاية حكم المماليك، بصعود الأسرة البابانية الأخيرة إلى موقع الزعامة في أكثر ألوية شهرزور، فصار لزاماً على ولاة المماليك في بغداد التعامل مع هذه الأسرة بوصفها الزعامة الفعلية المسيطرة على تلك المناطق المهمة، أما البابانيون فإنهم بعد أن انقضى عهد محاولتهم الأولى في الاستقلال، بزعامة سليمان به به، قنعوا بتوليهم إمارة وراثية مستقرة، ضمن الإمارات الكردية التي كانت تعترف بها ولاية بغداد

العثمانية، وبذا أصبح عليهم، بالمقابل، التأثير على ولاة الأخيرة بما يحفظ نفوذهم واستقرار حكمهم. وهذا نشأت ونمت علاقة ثنائية معقدة بين السلطتين، زاد من تعقيدها كثرة الصراعات الأسرية بين البابانيين، ومحاولة استثمارها من قبل ولاة بغداد بما يضمن استمرار سيطرتهم على الإمارة، وحرمان السلطات الإيرانية من اتخاذها سبباً للتدخل في شؤونها من الجهة المقابلة.

إن ربط شؤون الإمارة، بل ولاية شهرزور كلها، بولاة بغداد، جعل المراسلات الرسمية تجري بين سراي بغداد وأمراء بابان على نحو مباشر، فلم تعد الإدارة العثمانية المركزية معنية بشؤون البابانيين إلاّ من خلال ولاية بغداد، وفي الحالات المهمة التي تتعلق بالشؤون العسكرية، كان والي بغداد يكتب تقاريره إلى تلك الإدارة طالباً الموافقة على مقترحاته، فيأتي الأمر مستجيباً لتلك المقترحات غالباً. ومع ذلك فإن شيئاً لم يكن يمنع الباب العالي من مخاطبة أحد الأمراء البابانيين مباشرة، أو أرسال نسخة من الأوامر التي تتعلق بهم إليهم. وهكذا فإن أكثر الوثائق المتبادلة بين بغداد والبابانيين كان يحتفظ به في آرشيف الإدارتين، عدا الوثائق الصادرة عن الإدارة العثمانية المركزية فهي تحفظ في آرشيف تلك الإدارة في استانبول. ومن المؤسف فقدان آرشيف المماليك في بغداد في أثناء الاحداث العنيفة التي رافقت زوال حكمهم سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، ومنها مداهمة الغرق مباني السراي حيث كانت تودع في بعضها تلك الوثائق، وبذلك ضاعت وثائق مهمة تتعلق بتاريخ الإمارة البابانية خلال مدة تزيد على قرن كامل من الزمن تقريباً، فلم يتبق بين أيدينا إلاّ نسخاً من الرسائل التي كانت الدولة ترسل بها إلى ولاة بغداد، وفيها بعض شؤون البابانيين المهمة، ورسائل أخرى موجهة إلى أمراء البابانيين أنفسهم، ومنها ما هو موجه إلى أمراء بهدينان، وإلى ولاة آخرين لهم صلة بالحوادث الدائرة عهد ذاك. وتوجد هذه الوثائق ضمن مجموعة الوثائق الرسمية المسماة (دفاتر مهمة) وهي محفوظة في الآرشيف العثماني التابع لمجلس الوزراء في استانبول.

إن أول أمير باباني، تشير إليه الوثائق العثمانية، بعد سليمان به به بن أحمد الفقي، هو ابنه فرهاد بك، وبينما تذكر المصادر المحلية اسمه ضمن أبناء سليمان الثلاثة، فإنها تسكت عن توليه الحكم. ومما يلفت نظرنا هنا أن السلطات العثمانية

تخاطبه بوصفه أميراً للواء بابان، على نحو مباشر، وليس من خلال أمير أمراء شهرزور، كما جرت العادة في مخاطبة الأمراء الكرد المحليين.

وواضح أن للتداعيات التي كانت تمر بها الجبهة الشرقية للدولة العثمانية دور في الوضع الجديد، إذ كانت السلطات العسكرية العثمانية تعمد إلى تحشيد قوى الإمارات الكردية، فضلاً عن الولايات العثمانية، تحت قيادة والي بغداد، والقائد العام (سر عسكر) الجبهة الشرقية، لمواجهة حركات طهماسب قولي خان (نادر شاه فيما بعد) التي باتت تهدد كل ما أنجزه العثمانيون من انتصارات عسكرية في إيران عهد ذاك، فالوثيقة المؤرخة في أوائل جمادى الآخرة سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٦م[1] تتضمن حكماً " موجهاً إلى أمير لواء بابان فرهاد ويأمره بتجهيز قوة عسكرية من رجال قبائله وعشائره واللحوق بها إلى والي بغداد وسر عسكر جانب همدان وأصفهان أحمد باشا للعمل تحت قيادته ويشمل على تعليمات وتوجيهات خاصة بذلك". وواضح من الأمر أن هذا اللواء كان مستقلاً إدارياً عن لواء كوي ولواء حرير، وهما اللواءان اللذان صارا يتبعان لواء بابان، مشكلين وإياه إمارة بابان في عهدها الأخير، أي في عهد أسرة فقي أحمد. ويؤكد ذلك الاستقلال ما نقرأه في الأمر الصادر في التاريخ نفسه (أوائل جمادى الآخرة ١١٣٩هـ/١٧٢٦)[2]، حيث جاء فيه أن حكماً وجه " إلى حاكم العمادية ويأمره بتجهيز جيش من رجال قبائله وعشائره والإلتحاق بوالي بغداد وسر عسكر جانب همدان وأصفهان أحمد باشا، وقد شمل الحكم على تعليمات وتوجيهات خاصة بذلك، كما تم توجيهات مماثلة لعدد من المسؤولين بينهم أمير لواء كوي حسين وأمير لواء الحرير مصطفى". ومن الراجح أن كل من حسين ومصطفى لم يكونا من الأسرة البابانية لخلو شجرة نسبها منهما، والغالب أنها كان زعيمين محليين منحا زعامة اللوائين المذكورين، دليلنا على ذلك أن اسماهما جاءا مجردين من لقب (بك) الذي تمنحه الدولة لأمرائها اللذين يولون إمرة ألويتها بحسب نظام التيمار العسكري الإقطاعي العثماني، فهما من خارج هذا النظام إذن، ولا يبعد أن يكون أحدهما زعيماً لعشيرة بابانية انضمت فيما بعد إلى زعامة أسرة فقي أحمد، بينما كان الآخر زعيماً لعشيرة زنكنة التي انضوت فيما بعد إلى الزعامة المذكورة،

---

[1] دفتر ١٣٢ ص٤٣٩

[2] دفتر ١٣٣ ص٤٣٨

دليلنا على ذلك أن وثيقة سابقة مؤرخة في أواخر محرم ١١٣٨هـ/أيلول ١٧٢٦م[١] تضمنت حكماً موجهاً "إلى محافظ همدان مصطفى باشا ويتعلق بتزويد والي بغداد وسر عسكر جانب لورستان أحمد باشا بقوة عسكرية من رجال عشيرتي بابان وزنكنه المعروفتين بالشجاعة والإقدام في ميادين القتال والنضال"، وقد شمل الحكم على تعليمات خاصة بذلك.

وفي أثناء تجدد الحركات العسكرية لنادرشاه ضد العراق وكردستان، برزت أهمية الإمارة البابانية، من وجهة نظر الإدارة العثمانية، بوصفها إحدى أهم القوى الكردية الأمامية الساندة للجبهة الشرقية العثمانية، ففي الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الأخرة ١١٤٥هـ/١٧٣٢م[٢] نقرأ حكماً صادراً إلى والي بغداد أحمد باشا، بوصفه سر عسكر للجبهة " يتعلق باتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لتقوية منطقة كركوك بالعساكر والمهمات بناء على الأخبار الواردة إلى السلطان، والتي أفادت أن طهماسب قولي خان الإيراني ينوي قضاء فصل الشتاء مع قواته العسكرية في نواحي كرمانشاهان، وقد تقوم قواته بغارات واعتداءات على المنطقة، لأن هذا العدو لا تؤمن بوارقه بحال من الأحوال". وقد نص الحكم "على إمكان الاستفادة من متصرف لواء بابان خالد باشا ومتصرف لواء الكوي محمود باشا وحاكم العمادية بهرام باشا في تقوية المنطقة حيث يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم". ونلاحظ في هذه الوثيقة أن الأمر يخاطب خالد باشا بوصفه (متصرفاً) للواء كوي فحسب، بينما يخاطب (حاكم) كوي على نحو مباشر، لا من خلال متصرف لواء بابان، ولا تشير المصادر المحلية إلى هوية حاكم كوي، بينما توضح الوثيقة أنه محمود باشا، وعند الرجوع إلى شجرة البابانيين نجد أن أقرب أمير يمكن يكون قد شغل حكومة هذا اللواء، هو محمود باشا بن سليمان به به، أي العم المباشر لخالد باشا المذكور، فهل كان توليه (كوي) ترضية له بسبب منح (بابان)، وهو قلب الإمارة، لخالد ابن اخيه.

---

[١] دفتر مهمة ١٣٢ ص٣٧٩

[٢] دفتر مهمة ١٣٩ ص١٠-١١

وفي وثيقة مؤرخة في التاريخ نفسه[1] حكم "موجه إلى خالد باشا متصرف لواء بابان ويتعلق بالموضوع السابق ويأمره بالعمل وفق الأوامر الصادرة إليه من والي بغداد وسر عسكر أحمد باشا" وفي الوثيقة إشارة إلى أنه "تم توجيه أحكام مماثلة إلى كل من متصرف لواء الكوي محمود باشا وحاكم العمادية بهرام باشا"، فحاكم لواء كوي هنا يسمى متصرفاً كما هو الحال مع حاكم لواء بابان.

والملاحظ في هذه المخاطبات أنها كانت تساوي في المكانة بين أميري بابان من جهة، وبين حاكم العمادية، وهو أمر يدل على ارتفاع شأن إمارة بابان عند صاحب القرار العثماني، إذ لم تكن السلطات تخاطب قبلاً إلاّ حاكم العمادية بوصفه ممثلاً للأمراء الكرد الآخرين، وأمير أمراء شهرزور، بوصفه المسؤول الأول في هذه الإيالة، التي تعد ألوية بابان الثلاثة، قلا جولان (وهو لواء بابان نفسه) وكوي وحرير تابعة لها.

وتكشف الوثيقة المؤرخة في أوائل شعبان سنة ١١٤٥هـ/١٧٣٢م عن ظهور مصطلح جديد أخذ يظهر في الوثائق العثمانية، هو (الخطة العراقية)، ويشمل المناطق التي وضعت تحت إدارة والي بغداد والبصرة، وتشمل مناطق بابان وبهدينان أيضاً. فالوثيقة تتضمن أمراً موجها " إلى بهرام باشا حاكم العمادية يشتمل على تعليمات حول مساهمته مساهمة فعالة في الدفاع عن المنطقة العراقية" .. وقد نص الحكم على دعوة بهرام باشا إلى "الاتفاق والتعاون مع متصرف بابان ومتصرف الكوي وغيرهما من الباشاوات العاملين في الخطة العراقية". ويتكرر مثل هذا المفهوم في وثائق تالية، ففي الوثيقة المؤرخة في أواخر جمادى الأولى سنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[2] حكم "موجه إلى بهرام باشا حاكم العمادية ويشمل على تقدير السلطان له على خدماته الجليلة في رد العدوان الإيراني الذي قاده طهماسب قوليخان.. كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى كل من خالد باشا متصرف لواء بابان ومنصور حاكم الجزيرة ومحمود باشا متصرف لواء الكوي"، وتنظر وثائق أخرى بالمعنى نفسه[3].

---

[1] دفتر مهمة ١٣٩ ص١٥.

[2] دفتر ١٣٩ ص٢٧٢-٢٧٣.

[3] دفتر ١٣٩ ص٢٧٢ في أوائل جمادى الأولى ١١٤٦ ودفتر ١٣٩ ص٢٩١ أوائل شعبان ١١٤٦.

ويبدو أن الدور الذي أداه أمراء بابان في الحرب العثمانية– الإيرانية، كان سبباً في امتداد سيطرتهم على العشائر الكردية الساكنة في مناطقهم، أو أنه زاد من ثقلهم في شؤونها، إلى الحد الذي دفع بالسلطات العثمانية بالتدخل بالأمر. وها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أوائل شعبان سنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[1] حكماً موجهاً إلى والي شهرزور "يتعلق بعشيرة بلباس من العشائر الكردية القاطنة منذ القديم في لواء الكوي"، وقد شمل الحكم على "تعليمات مؤكدة حول عدم التدخل في شؤونهم وإعلام هذا الأمر لكل الأطراف المعنية، وقد تم توجيه نسخة من الحكم إلى متصرف لواء الكوي محمود باشا وإلى رئيس العشيرة المذكورة".

وتوضح الوثائق العثمانية أن قوة أمراء بابان المتصاعدة، لم تعد تعبر عن نفسها بالسيطرة على شؤون العشائر الداخلة في نطاق حكمها فحسب، وإنما أخذت بعداً جديداً تمثل في إظهار نزعة استقلالية عن إدارة ولاة بغداد أنفسهم، وأن هذه النزعة بلغت حد التدخل في شؤون مهمة، كعزل المسؤولين ونصبهم، ففي الوثيقة المؤرخة في أوائل ذي الحجة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م[2] نقرأ أن حكما موجها إلى متصرف لواء بابان خالد باشا، "جاء فيه أن نصب الأمراء والمتصرفين وعزلهم في جميع الألوية الواقعة في كل من بغداد وشهرزور والموصل مفوض إلى والي بغداد كما كان سابقاً، فعليهم العمل برأيه والامتثال للأوامر الصادرة منه إليهم"، كما تم توجيه "أحكام مماثلة إلى أمير لواء الكوي عثمان ومتصرف لواء الحرير علي رضا باشا". وعثمان هذا الذي تشير إليه الوثيقة، هو أخو محمود باشا البابانى، المتصرف السابق لكوي، ونلاحظ هنا أن الأمر العثماني يسمي أمير لواء كوي " أميراً"، بينما يسمي أمير لواء حرير "متصرفاً"، مع أن كلا اللوائين كان يعد من توابع أمراء بابان، ولا تفسير لهذا الأمر إلاّ بالقول أن حاكم اللواء الأخير لم يكن في هذا التاريخ بابانياً، إذ لم نجد بين البابانيين المعاصرين من اسمه (علي رضا) على ما تدل عليه مشجرات أنسابهم.

ومع تجدد الحرب العثمانية– الإيرانية، إثر قيام نادرشاه بالتحرك لاسترداد ما استولى عليه العثمانيون، والاستعداد لغزو الأراضي العثمانية سنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م، أصدرت الدولة العثمانية في أواسط جمادى الآخر سنة ١١٥٦هـ عدداً من الوثائق

---

[1] دفتر ١٣٩ ص٢٧٢ في أوائل جمادى الأولى ١١٤٦ ودفتر ١٣٩ ص٢٩١ أوائل شعبان ١١٤٦.

[2] دفتر مهمة ١٤٠ ص٣٧.

الموجهة إلى المسؤولين في الجبهة الشرقية العثمانية، تضمنها الدفتر ذي العدد ١٥٠ ص٧٥-٨٦ وهي "تتعلق بالاستعدادات العسكرية الرامية إلى أي اعتداء قد يقع على البلاد المحروسة العثمانية من جانب إيران"، وكان من بين أولئك المسؤولين "متصرف لواء كوي قوجه باشا، ومتصرف لواء ببه خالد باشا". وقوجه هذا هو أخو عثمان باشا الذي تقدمت الإشارة إليه في الوثائق السابقة.



نادرشاه

ويذكر مصدر محلي واسع الاطلاع[1] أن نادرشاه سعى إلى تحقيق غرضه في السيطرة على كردستان وفصلها "عن محور السياسة العراقية" من خلال إثارة الصراعات بين أفراد البيت البابانى الحاكم، ومن ثم فإنه استطاع كسب ولاء سليم بك بن بكر بك، وهو ابن عم خالد باشا، بعد أن أبدى هذا الأخير بعض المقاومة غير المجدية، وضمه إلى صفه ضد والي بغداد أحمد باشا، ثم تعيينه أميراً على بابان مكان خالد باشا الذي اضطر إلى التخلي عن الحكم ومغادرة البلاد إلى استانبول. وهكذا أصبحت البلاد البابانية "في صورة واحدة من الممتلكات الإيرانية"، واستمر سليم بك في ولائه للإيرانيين حتى بعد مصرع نادرشاه، إذ شرع في تأليب عثمان باشا متصرف كوي وحرير على التعرض إلى بعض مضافات بغداد. وهكذا صار عليه أن يواجه وحده حملة كبيرة خرجت من بغداد يقودها أحمد باشا بنفسه، لتحاصره في قلعة (سروجك)، ونظراً لعدم التكافؤ بينه وبين والي بغداد، فإنه اضطر إلى التسليم إلى الأخير الذي اصطحبه معه إلى بغداد، ليمكث فيها سجيناً، وفي عهد والي

[1] حسين ناظم: تاريخ الإمارة البابانية، ترجمة شكور مصطفى ومحمد الملا عبد الكريم، أربيل ٢٠٠١، ص ٩٤-٩٥، ١٠٣

بغداد سليمان باشا أبو ليلة، صهره، جرى اعدامه شنقاً عقوبة له على مواقفه السابقة[1].

هذا ملخص ما ذكرته المصادر، ورددته المراجع فيما بعد، أما الوثائق العثمانية فتقدم تفصيلات جديدة لم تكن معروفة، فالوثيقة المؤرخة في أواخر رمضان سنة ١١٦٠هـ/١٧٤٧م[2] تتضمن حكماً موجهاً " إلى أحمد باشا والي بغداد والبصرة يتعلق بعملية عسكرية يديرها بنفسه ضد المتمرد سليم باشا المتصرف السابق لبابان تهدف إلى القضاء عليه وعلى أعوانه وإرسال رأسه المقطوع إلى استانبول، وجاء في الحكم أن المتمرد سليم باشا زاد تمرداً وضلالاً بعد أن سمع بمقتل نادرشاه في إيران حيث بات القضاء عليه محتماً لمصلحة البلاد والعباد، كما جاء في الحكم عدم إيقاع أي ضرر في العشائر والقبائل الكردية في المنطقة أثناء القيام بهذه العملية العسكرية"

وتقدم وثيقة صدرت بعد نحو شهر[3] تفصيلات جديدة، فهي تتضمن أمراً يمثل، في فحواه، تراجعاً واضحاً عن الأمر السابق، فلا إشارة فيه إلى تكليف أحمد باشا بقيادة الحملة بنفسه، ولا إلى إعدامه وإرسال رأسه، وإنما إلى البقاء في بغداد تحسباً لما ستأتي به الحوادث بعد اغتيال نادرشاه وتقويض نظام حكمه في إيران. ينص الحكم على ما يأتي "على الوالي أن يكون في مقر حكومته في بغداد نظراً للظروف الخاصة التي تجتاحها البلاد من جراء انقلاب في إيران وتمرد بعض الباشوات، فإن كان قد خرج بنفسه ليقود العمليات العسكرية الهادفة إلى القضاء على المتمرد سليم فعليه العودة إلى بغداد بعد وصول هذا الأمر، وإن لم يخرج بعد، فيعدل عن الخروج ولا يترك مقر حكومته، وعليه أيضاً بث الجواسيس في المنطقة لاستقصاء الأخبار وإعلام ذلك إلى استانبول بصورة منتظمة مع التقيد التام بمراعاة شروط المصالحة المعقودة مع إيران وعدم السماح لأحد كائناً من كان بإخلال شرط منها".

---

[1] رسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء في وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت بدون تاريخ، ص٩٤ محمد أمين زكي: تاريخ السليمانية، ترجمة جميل بندي روزبياني، بغداد ١٩٥١، ص٧٥.

[2] دفتر مهمة ١٥٣ ص١٢٣.

[3] أواخر شوال ١١٦٠، دفتر مهمة ١٥٣ ص١٤٢.

إن المقارنة بين فحوى الوثيقتين المذكورتين وما أورته المصادر المحلية يكشف لنا بجلاء أن إسراع أحمد باشا بقيادة حملته لضرب سليم باشا، ثم اعتقاله، كان قد تم تنفيذاً لرغبته، ودون غطاء قانوني من السلطان العثماني. ولا أدل على ذلك من صدور وثيقة مؤرخة في أواخر رجب من سنة ١١٦١هـ/١٧٤٨م[1] تضمنت أمراً إلى "متصرف لواء بابان السابق سليم خان سليم خان ويتعلق بالعفو والصفح عنه ويأمره بالتوجه إلى بغداد والإقامة فيها لدى الوالي الحاج أحمد باشا ريثما يتم تعيينه في منصب مناسب له"، وجاء في الحكم "أن والي بغداد المتوفى أحمد باشا هو الذي أغرى السلطان عليه، ولما تسلم الحاج أحمد باشا مقاليد الأمور في بغداد كتب إلى السلطان يشرح له حقيقة أمره وما يتمتع به من صداقة وإخلاص للدولة العلية". وواضح أن السلطان العثماني كان لا يعلم حتى تاريخ الوثيقة باعتقال سليم باشا، وأنه – على العكس من ذلك– كان ينوي توجيه "منصب مناسب له" إظهاراً لثقته به. والحاج أحمد باشا الذي تشير إليه الوثيقة هو الذي تولى بغداد بعد سلفه منذ أول سنة ١١٦١ إلى ١١ ذي الحجة سنة ١١٦١هـ/١٧٤٨م[2]

وفي وثيقة صادرة في أواسط ذي القعدة سنة ١١٦١هـ[3] حكم موجه إلى "متصرف لواء بابان سليمان باشا" يشتمل على "تعليمات إدارية" وسليمان باشا هذا هو ابن خالد باشا البابانی، كما في مشجرة البابانيين[4]، وقد بدأ حكمه في لوائه سنة ١١٦٠هـ/١٧٤٧م على ما أكدته المصادر المحلية والعثمانية[5]. وتفيد الوثيقة نفسها أن نسخة أخرى من الحكم صدرت إلى "متصرف لواء كوي عثمان باشا". فلواء كوي ظل مستقلاً من الناحية الإدارية عن لواء بابان وإن كان اللواءان يحكمهما أميران بابانيان من أسرة واحدة. وكان تعيين سليمان باشا متصرفاً للواء بابان قد

[1] دفتر مهمة ١٥٣ ص٢٨٩.

[2] كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العهود المتأخرة، بغداد ١٩٩٢، ص٦٣.

[3] دفتر مهمة ١٥٣ ص٣٥٨.

[4] أياد بابان: أسرة بابان الكردية، شجرتها التاريخية وتسلسل أجيالها، دمشق ٢٠٠٨. ص٨٢–٨٣.

[5] رحلة ريج، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد ١٩٥١ ص٣١٥، ومحمد ثريا: سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانية، استانبول ١٣١٣هـ ج٢ ص٢٢٦.

جرى بأمر من والي بغداد الجديد سليمان باشا أبو ليلة، والأخير هو زوج عادلة خاتون بنت الوالي السابق أحمد باشا، والحاكمة الفعلية للعراق عهد ذاك.

وعلى أية حال فإن سليم باشا تمكن من الإنضمام إلى حلفائه سنة ١١٦٤هـ/١٧٥٠م وتختلف معطيات الوثائق هنا مرة أخرى عما تقدمه المصادر المحلية، فيذكر حسين ناظم أنه ظل سنتين يطرق الأبواب في إيران للحصول على عون يسنده في مآربه السياسية، حتى وجد ضالته في كريم خان الزند، حاكم إيران الجديد، الذي أرسله على رأس قوة عسكرية قدرت بإثني عشر مقاتل، لمهاجمة الأراضي العثمانية، وأن سليمان باشا والي بغداد خرج إليه بحملة عسكرية، مما أدى إلى هزيمة سليم باشا، فاضطر إلى الاستسلام إلى سليمان باشا والي بغداد الذي أمر بإعدامه سراً[1]. أما الوثيقة المؤرخة في أواسط شوال من سنة ١١٦٤هـ[2] فتذكر سبباً آخر، مختلف تماماً، لخروج والي بغداد في حملته ضده، وما أصابه من مصير من جرائها. تتضمن الوثيقة أمراً "إلى سليمان باشا والي بغداد والبصرة ويتعلق بتمرد سليم باشا متصرف لواء بابان وعثمان باشا متصرف لواء كوي وتعديهما على الحدود الإيرانية رغم الأوامر المشددة والمؤكدة حول عدم الاعتداء على الأراضي الإيرانية والتسبب لها بأي ضرر من قبل أي واحد مهما كانت صفته بموجب شرط معاهدة الصلح المعقودة مع إيران، وقد نص الحكم على تأديب كل من سليم باشا وعثمان باشا وترتيب جزائهما، كما جاء فيه أن والي الموصل عبد الجليل زاده باشا كان يؤيدهما ظاهراً وباطناً ولذلك تم عزله من ولاية الموصل وتعيينه على سيواس بناء على طلب من والي بغداد، وجاء فيه أيضاً أنه تم تعيين شهسوار زاده السيد مصطفى باشا والياً على الموصل".

فالوثيقة هنا تكشف عن أن جريرة سليم باشا هي في " التعدي على الحدود الإيرانية"، مخالفاً في ذلك شروط المعاهدة المعقودة بين الجانبين العثماني والإيراني في سنة ١١٦٠هـ، وهي التي نصت على ضرورة وضع حد للتعديات على أراضي كل من الجانبين المتعاهدين[3]. وليس قيادة حملة عسكرية إيرانية للتعدي على الحدود

---

[1] رحلة ريج ص ٣١٥ وينظر دوحة الوزراء ص١٣٥ وياسين العمري: الدر المكنون، الورقة ٢٢٩

[2] دفتر مهمة ١٥٥ ص١١٣.

[3] شاكر صابر الضابط: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد ١٩٦٦، ص٤٣.

العثمانيـة، ومـن ناحيـة أخـرى فـإن الأمـر لا يتحـدث عـن إعـدام سـليم باشـا، وإنمـا "تأديبه" فحسب.و من ناحية أخرى فإن تأييد الحـاج حـسين باشـا الجليلـي، والـي الموصل، لسليم باشا، أمر لا يدل على سوء فعال الأخير بأية حال، فالوالي الجليلي لم يعرف قط بالتآمر على المصالح العثمانية، وإنما كان محط تقدير السلطان الـدائم، ويكفي أن نتذكر أنه هـو الـذي قـاد صـمود الموصـل في حـصار نادرشـاه لهـا سـنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م، واستبـسل في الـدفاع عنهـا، حتـى نـال تكـريم الـسلطان العثمـاني بمنحه قرية قره قوش، فلا يعقل أن يؤيد مـن كـان هـذا موقفـه رجـلاً عدتـه تقـارير أحمد باشا متآمراً وخائناً للدولة العثمانية، أما عزل الوالي الجليلي عن ولايتـه ونقلـه إلى ولاية سيواس، فهو صدى لصراع قديم بينه وبين والي بغداد أحمد باشا، واستمر في عهد خلفه، وصهره، سليمان باشا أبو ليلة. والظاهر أن الأخير ربـط بـين خـصمه الجديد سليم باشا وخصمه القـديم الحـاج حـسين باشـا الجليلـي في تقريـر واحـد، أو تقارير عدة، ليتخلص من كليهما معاً.

وتكشف الوثيقة المؤرخة في أواسط ذي القعـدة مـن سـنة ١١٧٥هـ/١٧٦١م[1] عـن سر ما جرى بشأن مـصير سـليم باشـا البابـاني، وهـو مـا يتفـق مـع سـياق تحليلنـا للوثائق السابقة، إذ تظهر الوثيقة أن اتفاقاً جرى بين متصرف لـوائي بابـان وكـوي، الأمير سليمان باشا البابانى، وسليمان باشا والي بغـداد، مفـاده أن يـدفع أولهـا إلى والي بغداد مبلغاً ضخماً مقابل إعدام سليم باشا، وتعيينه متصرفاً بدله مع ضم لواء كوي إليه، وأن نصف هذا المبلغ قد دفع فعلاً، وأن النصف الآخـر ظـل بذمـة الأمـير البابانى. وبما أن المنية قد أدركت سليمان باشا أبو ليلـة أيـضاً (تـوفي في أول سـنة ١١٧٥هـ/١٦٧١م)، فأصبح لزاماً على سليمان باشا البابانى أن يدفع النـصف الآخـر من المبلغ إلى الدولة العثمانية. جاء في الوثيقة المذكورة أن حكماً وجه "إلى متصرف لوائي بابان وكوي سليمان باشا ويتعلق بدفع مبلـغ علـى ذمتـه، وجـاء في الحكـم أن والي بغداد والبصرة المتوفى سـليمان باشـا كـان قـد عينـه متـصرفاً علـى اللـوائين المذكورين بعد أن أعدم متصرفهما السابق سليم باشا بشرط أن يـدفع خمـسة آلاف كيس رومي آقجة. وقد نص الحكم على أن المتصرف سليمان باشا أدى نـصف هـذا المبلغ للمتوفى سليمان باشا وبقي النصف الآخر في ذمتـه، فعليـه أن يدفعـه أيـضاً

[1] دفتر مهمة ١٦٢ ص٢٩٣.

مقابل دين على ذمة المتوفى سليمان باشا للجانب الميري". إذن فالمبلغ المتبقي كان جزءاً من صفقة عقدها الحاكمان المتوفيان، وكان يمكن أن يسقط بوفاتهما، لولا أن والي بغداد التالي علي باشا عده من حصة "الجانب الميري"، أي من استحقاق خزينته. وواضح أنه ادعى، محلياً، أن المبلغ لا يزيد عن أن يكون "ضرائب سنوية تراكمت لمدة إثنتي عشرة سنة"[1] وكان علي باشا هذا "رجلاً نفعياً" على ما ذكر ناظم.

وتشير المصادر المحلية إلى أن نزاعاً حول هذه الأموال قد أدى إلى نشوب صراع مسلح بين الطرفين، وأن سليمان باشا البابان تقدم بجيشه إلى بغداد، وأن معركة عنيفة دارت بينه وبين جيش علي باشا أدت إلى إندحاره وفراره هو إلى إيران ملتجئاً إلى حاكمها المترصد كريم خان الزندي[2] مما دفع بعلي باشا إلى اختيار أحمد بك شقيق سليمان باشا البابان الصغير أميراً على لواء بابان، وتيمور بك بن عثمان باشا متصرفاً على لوائي كوي وحرير. وتقدم الوثيقة المؤرخة في أواسط رجب سنة ١١٦٧هـ/١٧٥٣م[3] بعض التفصيلات عن المعركة التي جرت بين الطرفين وما نجم عنها من نتائج، فالحكم الذي تتضمنه موجه إلى علي باشا والي بغداد والبصرة " ويتعلق بتوجيه خلعة سنية وخنجر مرصع له مكافأة على النصر الذي أحرزه ضد المتمرد كرد سليمان باشا متصرف لواء بابان حيث سار عليه على رأس قواته ودارت بين الطرفين معركة شديدة أسفرت عن مقتل ثلاثة آلاف من أتباع كرد سليمان باشا وأسر الآخرين، أما هو فقد تمكن من الهرب إلى نواحي كرمانشاه. وجاء في الحكم أنه تم نصب أحمد باشا شقيق المتمرد كرد سليمان باشا حاكماً على لواء بابان، كما شمل الحكم على تعليمات وتوجيهات حول اقتفاء أثر كرد سليمان باشا والقضاء عليه". وهنا نلاحظ أن الوثيقة لا تنسب سليمان باشا البابان إلى أسرته كما جرت عليه الوثائق السابقة، وإنما تنسبه إلى قوميته، فتسميه (كرد سليمان باشا) وهو أمر غريب، لا نجد تفسيراً واضحاً له، والمعركة

---

[1] ناظم ص١١٢ وتاريخ السليمانية ص٧٨.

[2] ياسين العمري: زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، بتحقيقنا، النجف ١٩٧٤، ص١٢١ وناظم ص١١٥.

[3] دفتر ١٦٣ ص٥٤.

العنيفة التي تشير إليها الوثيقة فهي التي جرت حوالي قلعة سروجك وانتهت باقتحامها وفرار سليمان باشا البابانيٍ[1] أما ملاحقته في إيران فلا نملك دليلاً على أنها أثمرت شيئاً، إذ ظل في إيران يسعى إلى العودة إلى بلاده حتى مصرع علي باشا نفسه على يد مساعديه في اواسط سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م، وتعيين عمر باشا مكانه[2].

والغريب أنه بينما يعد حسين ناظم عمر باشا صديقاً ودوداً لسليمان باشا البابانيٍ، نجد في الوثيقة المؤرخة في أواسط شعبان من سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م[3] حكماً موجهاً إلى " إلى عمر باشا والي بغداد والبصرة ويتعلق بتوجيه خلعة سنية وخنجر مرصع مكافأة على خدماته الجليلة في القضاء على عناصر الشر والفساد ودفع مضراتها عن البلاد والعباد من عشيرة خزاعل، والشيخ سلمان شيخ عشيرة كعب في البصرة، ومتصرف بابان سليمان باشا، وقد نص الحكم على تقدير وتحسين السلطان لأعماله، ولكنه وجه إليه تعليمات وتوجيهات حول العمل بالاستعطاف والإستمالة واستخدام الطرق والوسائل الحكيمة في فرض النظام وتقرير الأمن وجلب العشائر والقبائل إلى دائرة الطاعة والإنقياد"

والأكثر مثاراً للاستغراب، أن المصادر المحلية تشير إلى أن سليمان باشا البابانيٍ لقي مصرعه في غرفته إثر طعنة نجلاء من رجل اسمه (فقي إبراهيم) بسبب أن الأمير لم يستجب لطلبه بشأن إنصاف إمرأة[4] بينما نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الأول سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م[5] حكماً موجهاً إلى عمر باشا والي بغداد والبصرة "يتعلق بتقدير السلطان له على خدماته الجليلة في تأديب أفراد عشيرة خزاعل القاطنة في حسكة المعروفة بالرافضية بالسير عليها على رأس جيش كبير وتأديب الشيخ سلمان شيخ عشيرة كعب في نواحي البصرة،... وكذلك مقتل سليمان باشا متصرف بابان داخل غرفته في حصن جولان وتوجيه، حكومة بابان إلى شقيقه محمد بك، حيث أدت الأعمال العسكرية للوالي عمر باشا إلى فرض النظام وتقرير

---

[1] عبد الله السويدي: حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٢، ص٥٩٠–٥٩٤.

[2] دوحة الوزراء ص١٣٢.

[3] دفتر ١٦٤ ص٣٨٤.

[4] حسين ناظم ص١١٧ وتاريخ السليمانية ص٨٠.

[5] دفتر مهمة ١٦٤ ص٣٨٤.



كريم خان الزند

الأمن في المنطقة. وجاء في الحكم أن على الوالي عمر باشا أن يعمل بأسلوب حكيم وبالملاطفة واللين من أجل فرض النظام على العربان والأكراد وردهم إلى طريق الرشد والطاعة"، فهل كان مقتل سليمان باشا بتدبير من عمر باشا حتى يكون مقتله سبباً لشكره من قبل السلطان، ذلك ما يكشف عن سر لم يذكره أحد.

عين عمر باشا محمد باشا البابانيٍ، وهو شقيق خلفه سليمان باشا، متصرفاً للواء بابان، أما لواء كوي فإنه ولاه لأحمد باشا بن خانه بك الباباني، فأثار بذلك روح المنافسة بين الأميرين، وأدرك محمد باشا نوايا عمر باشا، فسارع بالانظمام إلى كريم خان الزند حاكم أيران. وهنا اضطر عمر باشا إلى عزله وتعيين محمود بك (باشا) بن سليمان باشا الباباني أميراً مكانه، وإذ فضل الأخير السلامة على مقاتلة أبناء عمومته قصد بغداد إلى ولي نعمته عمر باشا، بينما تقاسم أحمد باشا ومحمد باشا البابانيان السلطة في الإمارة، فصار اولهما متصرفاً لكوي، وثانيهما متصرفاً للواء بابان، ولأسباب غير واضحة انحاز محمد باشا إلى عمر باشا والي بغداد، فما كان من كريم خان إلاّ أن أرسل حملة عسكرية بقيادة علي مراد خان لعزله[1]. وتكشف الوثيقة المؤرخة في أواسط ذي الحجة سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م[2] عن دعم كريم خان لمحمد باشا ومحاولته إعادته إلى منصبه السابق، ففي هذه الوثيقة نقرأ أن "الحكم موجه إلى عمر باشا والي بغداد والبصرة ويتعلق بالتحريرات الواردة منه إلى السلطان، والتي جاء فيها أن موقف زند كريم خان وكيل الشاه في إيران من الدولة العثمانية قد تغير منذ قيام الحرب مع روسيا، ورغم جميع المحاولات التي قام بها الوالي عمر باشا من أجل المحافظة على السلم والسلام بين الدولتين فإن زند كريم خان يستمر في أعماله الاستفزازية وفي إغراء وإضلال عشيرة كعب وتسليطها على

---

[1] دوحة الوزراء ١٤٤–١٥٠ وزبدة الآثار الجلية ص١٣٨.

[2] دفتر مهمة ١٦٦ ص٣٦٣–٣٦٤.

البصرة، والعمل من إرجاع متصرف بابان السابق محمد بك إلى منصبه الذي عزل منه بمده بقوة عسكرية وافرة على رأسها أحد أقاربه وهو علي مراد خان لمساعدته في إسترداد منصبه، الأمر الذي أدى إلى إنهزام القوات الإيرانية ووقوع علي مراد خان في الأسر، إلاّ أنه تم الإفراج عنه وإعادته إلى بلاده معززاً ومكرماً بقصد الحفاظ على العلاقات الطيبة مع إيران أيضاً ، ولكن زند كريم خان يتابع استعداداته الحربية كما أفادته التقارير السرية من الجواسيس المرسلين إلى إيران من قبل عمر باشا والي بغداد والبصرة، وبالإضافة فإن لإيران أطماعا في الأقطار العراقية لما فيها من مراقد الأئمة من أهل البيت، وقد انتهزت إيران نقص القوات العسكرية في العراق بسبب كثرة الوباء التي وقعت فيها من جهة، وإنشغال الدولة العلية بالحروب مع روسيا من جهة أخرى".

وتوضح المصادر المحلية أن السلطات العثمانية أدركت خطورة ما يمكن أن يؤدي إليه تفاقم الأوضاع في كردستان والعراق، نتيجة المشاكل بين أفراد الأسرة البابانية، التي لا يستفيد منها إلاّ الحكام الإيرانيون، مما حدث في أيام نادرشاه، ويحدث في عهد كريم خان الزند، ومن هنا كلفت حسن باشا والي شهرزور بمعالجة الأمر، والقضاء على التمرد، ومما زاد الأمر خطورة قيام تحالف عسكري بين عجم محمد، الطامع بالحكم في بغداد، وقائد قوات اللوند، شبه النظامية، وقيامهما بتحركات واسعة في منطقة حمرين ومندلي[1]. وهنا تكشف الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م[2] عن أن غاية حسن باشا لم تكن مجرد مجرد إقرار النظام في كردستان، والقضاء على المتمردين، وإنما تتجاوز ذلك إلى اتخاذ الإمارة البابانية قاعدة حشد عسكرية يجري التوغل بعدها إلى داخل الأراضي الإيرانية. وفي الوثيقة تفصيلات عن مشاركة أحمد باشا الباباني بالحملة المذكورة، وأن عدد قواته بلغت نحو خمسة عشر ألفاً من المقاتلين، أي ما يقرب من نصف عدد الحملة كلها. وتتضمن الوثيقة حكماً موجهاً "إلى حسن باشا والي شهرزور ويتعلق بالتحريرات الواردة منه إلى السلطان حول جمعه ما يقارب ٢٠ ألف جندي من المشاة والفرسان وخروجه بهم من ماردين في غرة شعبان المعظم إلى كركوك، وبعد إقامة عدة أيام فيها

---

[1] عثمان بن سند: مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، بتحقيقنا، ص١٢٢.

[2] دفتر مهمة ١٧٣ ص٢٦٦.

توجه إلى قلعة جولان للدخول منها إلى الأراضي الإيرانية حيث التحق إليه أحمد باشا حاكم بابان وأمراء كردستان وبلغت قوته العسكرية حوالي ٣٥ ألف جندي"، وجاء في الحكم أن السلطان أصدر أمراً إلى والي الموصل سليمان باشا بتزويده بقوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف جندي من خيرة الجنود تحت قيادة كتخدا، أو شقيقه مير ميران محمد. ومثل هذه المعلومات لا نجد لها أثراً في المصادر التاريخية المعاصرة. ومثل هذا ما نقرأه في الوثيقة المؤرخة في أواسط شوال ١١٩٠هـ/١٧٧٦م حيث أشارت إلى أن حكماً موجهاً إلى علي باشا والي ديار بكر "يتعلق بالتحريرات الواردة إلى استانبول من والي شهرزور حسن باشا والتي أفادت أن الإيرانيين استولوا على قلعة تعد مقراً لحكام لواء بابان واقتربوا من بغداد إلى مسافة ١٥-٢٠ ساعة، وأن عليه القيام بحركة عسكرية لوقف تقدمهم، وقد أمر السلطان لوالي ديار بكر بإفراز فرقة من الجيوش المرتبة لمهمة بغداد وتوجيهها إلى شهرزور حالاً وسريعاً وقد شمل الحكم على تعليمات خاصة بالموضوع". والراجح أن القلعة التي استولى عليها الإيرانيون هي (قلا جولان)، فهي مقر حكم البابانيين، إلاّ أن المصادر المحلية تسكت عن ذكر ذلك.

وعلى الرغم من أهمية إنشاء البابانيين مدينة السليمانية سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م واتخاذهم إياها عاصمة لهم، بعد عاصمتهم القديمة في قلا جولان، فإننا لا نجد فيما وقفنا عليه من وثائق ما يوثق هذا الحدث الفاصل في تاريخ الإمارة، هذا بينما تعد المدد التي تولى فيها عبد الرحمن الباباني الحكم في مدينة السليمانية، حافلة بالحوادث الجسام، نظراً للدور السياسي والعسكري الذي أداه هذا الأمير في الحركات العسكرية التي قادها والي بغداد علي باشا (١٢١٧- ١٢٢٢هـ/١٨٠٢-١٨٠٧م) للقضاء على زعماء الحركة الوهابية في الاحساء، وضد زعماء القبائل التي أظهرت مناوءتها له[١]، وحينما تغير موقف علي باشا منه، وعزله، دفع به ذلك إلى الانضمام إلى جانب إيران، وطلب العون من فتح علي شاه القاجاري لإعادته إلى منصبه وحكومته[٢] ولا تشير الوثائق المحلية إلى ارتكاب عبد الرحمن باشا جرائم من نوع

---

[١] مطالع السعود ص٢٥٤.

[٢] ناظم ص٢١٢.

القتل ونهب الأموال، إلاّ أن الوثيقة المؤرخة في أوائل شوال من سنة ١٢٢٠هـ[١] تشير إلى أن حكماً موجهاً إلى" علي باشا والي بغداد والبصرة وشهرزور يتعلق بالقيام بحملة عسكرية ضد عبد الرحمن باشا متصرف لواء بابان الخارج عن الطاعة والمتهم بقتل النفوس واغتصاب الأموال". ويظهر أن إلحاق مثل هذه التهم بهذا الأمير أو ذاك كان أمراً يراد به إيجاد مبرر لملاحقته واعتقاله أو خضد شوكته في الأقل، وإلاّ فإن المصادر المحلية لا تشير إلى ارتكابه جرائم من النوع الذي تتحدث عنه الوثيقة.

وفي عهد إمارة عبد الرحمن باشا الرابعة، وهي التي امتدت من ١٢٢٣ إلى ١٢٢٦هـ/١٨٠٨-١٨١١م، نجد حكماً موجهاً إليه في أوائل جمادى الأولى ١٢٢٦هـ[٢] يتعلق" يتعلق بالحفاظ على العلاقات السلمية والودية مع إيران وعدم تكديرها بأي شكل، وتفسير هذا الحكم أن الدولة العثمانية كانت تخشى، في تلك الأيام، تدهور الأوضاع على الجبهة الشرقية، وكانت ترى في الاجراءات التي اتخذها عبد الرحمن باشا بإنفاذ قوة مسلحة بقيادة أخيه سليم بك إلى منطقة باجلان، التي كان متصرفها عبد الفتاح باشا واقعاً تحت تأثير الشاهزاده علي ميرزا، سبباً في إثارة مشاكل هي في غنى عنها مع جارتها آنذاك[٣]. وتؤكد وثيقة أخرى، مؤرخة في أواسط جمادى الأولى من تلك السنة[٤] هذه المخاوف، فإنها تتضمن المعنى نفسه. والمهم أن هذه الوثائق تضبط سياق الحوادث بدقة، وهو ما تسكت عنه المصادر المحلية.

ولدينا ثلاث وثائق تتعلق بمدة حكومة عبد الرحمن باشا الأخيرة (١٢٢٧-١٢٢٨هـ/١٨١٢ - ١٨١٣م)، وقد اتسمت هذه المدة بالصراعات العنيفة بينه وبين والي بغداد عبد الله باشا، لا سيما وأن الأخير هو الذي عين منافسه خالد باشا الباباني متصرفاً على لواء بابان، وهو الأمر الذي دفعه للانحياز إلى الإيرانيين، أعدائه بالأمس، الذين كانوا ينتظرون نشوب أي صراع بين أفراد البيت الباباني، أو بين البابانيين من جهة وبين حكومة بغداد من جهة أخرى، للتدخل في شؤون كردستان، وأخضاعها إلى نفوذهم. وتحمل هذه الوثائق تاريخاً واحداً هو أوائل ذي

---

[١] دفتر مهمة ٢٢٣ ص٧٠.

[٢] دفتر مهمة ٢٢٣ ص٣٦.

[٣] ناظم ص٢٦٠-٢٦١.

[٤] دفتر مهمة ٢٢٣ ص٣٦.

القعدة من سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، وهي جميعاً تتحدث عن احتمال أن يؤدي موقف عبد الرحمن باشا إلى تدخل عسكري في الأراضي العراقية. فالوثيقة الأولى[١] تتضمن حكماً موجهاً إلى عبد الله باشا والي بغداد "يتعلق بالتجاء عبد الرحمن باشا الكردي البابـاني إلى إيـران واحتمـال قيامـه بمساعدة الإيـرانيين في الاعتـداء علـى الأراضـي العثمانية، ويأمر باتخاذ جميع التدابير العسكرية لصد أي عدوان يقع من طرفهم". ولا تختلف الوثيقتان الثانية والثالثة[٢] عن مضمون الوثيقة المتقدمة، فكلاهما موجه إلى والي بغداد عبد الله باشا، وكلاهما يتضمن تعليمات عسكرية لمجابهة الموقف الخطر. أما الوثيقة الرابعة[٣] فتتضمن حكماً مماثلاً موجهاً إلى والي ديار بكر إبراهيم باشا و"يتعلق بالوضع الناجم عن التجاء عبد الرحمن باشا الكردي البابانى إلى إيران واحتمال قيامه باعتداء على مناطق الحدود للدولـة العثمانيـة بمساندة الإيـرانيين لـه ويأمر بالوقوف إلى جانـب عبـد الله باشـا والـي بغـداد لـصد أي عـدوان قـد يقـع مـن طرفهم". وأما الوثيقة الخامسة[٤] فتدل على تفاقم مخاوف العثمـانيين مـن تـداعيات لجوء عبد الرحمن باشا إلى إيران، وتوقع أن تتخذ حكومة القاجاريين من ذلك اللجوء سبباً للعدوان علـى كردسـتان والعـراق، وربمـا منـاطق أخـرى مـن الدولـة العثمانيـة. فالحكم هنا لم يوجه إلى والي بغداد، أو والي ديار بكر فحسب، وإنمـا إلى ثمانيـة مـن الولاة والمتصرفين الـتي تقـع أكثـر ولايـاتهم ومتـصرفياتهم في منـاطق غـير محاددة للجبهة، بمعنى أن الجهـد العـسكري العثمـاني تجـاوز المنـاطق المحـاددة لإيـران، إلى المناطق الداخلية الساندة لهـا. تتـضمن الوثيقـة علـى حكـم "موجـه إلى والـي الرقـة ووالي سيواس ومتصرف بايزيد ومتصرف موش ومحـافظ وان درويـش محمـد باشـا ومحافظ قرص عبد الله باشا ووالي أرضروم محمد أمين باشا وأمـير أمـراء الموصـل أحمد باشا ابن سليمان باشا، ويتعلق بالوضع الناجم عن التجاء عبـد الـرحمن باشـا

[١] دفتر مهمة ٢٣٤ ص١٨٦-١٨٧.

[٢] دفتر مهمة ٢٣٤ ص١٩١ و١٩٣.

[٣] دفتر مهمة ٢٣٤ ص١٨٨-١٨٩.

[٤] دفتر مهمة ٢٣٤ ص١٩٠-١٩١.

الكردي الباباني إلى إيران ويشمل على تعليمات عسكرية. وثمة وثيقة إلى أمير أمراء الموصل[1] بالمعنى نفسه.

استمرت مشكلة التجاء عبد الرحمن باشا إلى الجانب الإيراني عدة أشهر أخرى قبل أن تنتهي بوفاته، ففي الوثيقة المؤرخة في أوائل شعبان ١٢٢٧هـ/١٨١٢م[2] ثمة حكم " موجه إلى عبد الله باشا والي بغداد ويتعلق باعتداء عبد الرحمن باشا متصرف لواء بابان على منطقة داخل الحدود الإيرانية واغتصابه الأموال منها وقيام الأمير الإيراني محمد علي ميرزا المقيم بكرمانشاه كرد فعل لذلك بتخطي الحدود العثمانية واعتدائه على منطقة واغتصابه الأموال منها، ويأمر بإجراء تحقيق في كلتا الحادثتين والأموال المغصوبة فيهما من كلا الطرفين وإعلام ذلك إلى استانبول"

وفي الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م[3] نجد حكماً موجهاً إلى إبراهيم باشا والي ديار بكر " ويتعلق بالتحركات العدائية للأمير الإيراني محمد علي ميرزا المقيم بكرمانشاه ضد حدود الدولة العثمانية وقيامه بأعمال الغصب والنهب بسبب عبد الرحمن باشا الكردي الباباني ويأمر بتقوية الحدود لرد اعتداءاته"[4].

وكانت وفاة والي بغداد عبد الله باشا تمثل، من جهة أخرى، تغيراً كبيراً في موقف ولاية بغداد من أسرة عبد الرحمن باشا الباباني، فقد وافق الوالي التالي سعيد باشا (١٢٢٨-١٢٣١هـ/١٨١٣-١٨١٦م) على مطلب السكان باختيار ابنه محمود باشا متصرفاً لألوية بابان وكوي وحرير، وبحسب التقليد الإداري استحصل موافقة السلطات العثمانية على ذلك الاختيار، فجاءت الوثيقة المؤرخة في أواخر شعبان سنة ١٢٢٨هـ[5] لتتضمن حكماً موجها " إلى محمد سعيد باشا والي بغداد ويتعلق بتعيين محمود بك الابن الكبير لعبد الرحمن باشا المتوفى متصرفاً على ألوية بابان وكوي وحرير" ويشمل الحكم على تعليمات وتوجيهات خاصة.

---

[1] دفتر مهمة ٢٣٤ ص٩٩٥ .

[2] دفتر مهمة ٢٣٤ ص٦٦-٧٦.

[3] دفتر مهمة ٢٣٤ ص٤٣١.

[4] دفتر مهمة ٢٣٤ ص٦٦-٧٦.

[5] دفتر مهمة ٢٣٤ ص٣٤١.

تولى محمود باشا إمارة بابان، كلاً أو جزءاً، ست مرات، في السنوات ١٢٢٨-١٢٤٧هـ/١٨١٣-١٨٣١م، اتسمت سياسته خلالها بتقلب الولاء بين العثمانيين والإيرانيين، ولدينا ثلاث وثائق تتعلقه بمدة حكمه الأولى، الأولى مؤرخة في أواخر ذي الحجة سنة ١٢٣٥[١] وتتضمن حكماً موجهاً "إلى محمود متصرف لواء بابان من ألوية بغداد وإلى أمراء كردستان ويتعلق أيضاً باعتداءات الأكراد الإيرانيين على مناطق الحدود الشرقية ويأمر باتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة والكفيلة بوقف هذه الاعتداءات"، والوثيقة الثانية مؤرخة في أواسط محرم ١٢٣٧هـ/١٨٢١م[٢] وتتضمن حكماً موجهاً "إلى متصرف لواء بابان من الألوية التابعة لبغداد وإلى أمراء كردستان ويتعلق أيضاً باعتداءات وهجمات الأكراد الإيرانيين على مناطق الحدود الشرقية للغصب والنهب ويشمل على تعليمات قاطعة لصد عدوانهم". أما الوثيقة الثالثة فمؤرخة في أواخر صفر سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م[٣] وهي موجهة إلى محمود متصرف لواء بابان، و"يتعلق أيضاً بالاعتداءات الإيرانية على مناطق الحدود الشرقية ويشمل على تعليمات عسكرية".

---

[١] دفتر مهمة ٢٣٩ ص٢٦٥-٢٦٦.

[٢] دفتر مهمة ٢٣٩ ص٢٨٠.

[٣] دفتر مهمة ٢٣٩ ص٣٠١.


الشجرة الزيتونية

مقدمة

تحتل إمارة بهدينان أهمية فائقة في تاريخ كردستان العراق، وفي تاريخ العراق عامة، بل وفي تاريخ المناطق الشرقية من الدولة العثمانية، وذلك لسيطرتها على منطقة واسعة تمتد من ضفاف نهر الزاب الأعلى شرقاً، حتى نهر الكومل غرباً، ولوجود عدد كبير من القلاع الحصينة فيها التي شكلت مرتكزات حكومتها، هذا فضلاً عن تمتعها ببيئة زراعية ورَعَوية خصبة، وطرق مواصلات حسنة تصلها بالمناطق الأخرى، ووجود القبائل المسلحة التي شكلت قوى ساندة لنظام حكمها من جهة، وقادرة أن تؤدي دوراً عسكريا يتجاوز حدود الإمارة من جهة أخرى. وقد أثبتت قوات هذه الإمارة قدرتها على مساندة جيش السلطان سليمان القانوني منذ أول وصوله إلى كردستان، وفي خوض معارك صعبة في البصرة، وفي أهوار العراق، ومعارك بحرية طويلة في شرقي البحر المتوسط انتهت بفتح قبرص وانتزاعها من يد القوى الصليبية الأوربية، وغير ذلك.

على أن أهمية هذا الدور الذي أدّته الإمارة، منذ تأسيسها في القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر للميلاد) وحتى سقوطها في القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد)، لم يكن يتناسب مع ما يملكه الباحث المعاصر اليوم من معلومات موثقة تتعلق بتاريخها، لاسيما تلك التي تتناول ظروف تأسيسها، ونَسَب أمرائها، والمناطق التي تحدَّروا منها، والصراعات التي خاضها مؤسسوها في سبيل توطيد حكمها، وعلاقاتها بالقوى المحلية التي كانت قائمة في أثناء مرحلة التأسيس.

وكان كتاب (شرفنامه) لمؤلفه شرف خان البدليسي (فرغ منه سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م) يُعد المصدر الأساس التي طالما استمد منه الباحثون المحدثون معلوماتهم عن ظروف نشأة الإمارة، وأسماء مؤسسيها الأوائل. ونظراً لانفراده في تناوله هذه الشؤون، فقد اضطر هؤلاء المؤرخين إلى الأخذ برواياته او بمعظمها حاملين إياها على محمل التصديق، بوصفها روايات منزهة عن دواعي الشك، هذا مع أن البدليسي نفسه لم يخف ولاءه السافر للدولة العثمانية، ومن ثم فلا ننتظر منه أن يكشف عن أي تفصيل يتناقض مع ذلك الولاء، كما أنه أغفل ذكر مصادر معلوماته عن الحقب التي سبقت ظهور العثمانيين على المسرح السياسي للمنطقة، واكتفى بإشارات غير ذات دلالة إلى (الصادحين) و(القصّاصين) و(بعض المؤرخين

القدماء) و(نَقَلة الأخبار) و(الرواة) و(الفصحاء من المؤرخين) و(أهل الأدب والتحرير) و(العارفين بالنكات التاريخية)[1]. وهكذا فقد أضحى من المستحيل نقد هذه المصادر نقداً داخلياً، يتعلق بهوية قائليها ومواقفهم من حوادث عصرهم، ومدى نزاهتهم في تسجيل ما يعرفون.

وكان من حسن حظ الباحثين اكتشافهم أهمية المصادر المصرية في دراسة أحوال هذه الإمارة، مثل ما كتبه القلقشندي في (صبح الأعشى)، وابن فضل الله العمري في (مسالك الأبصار)، وفي (التعريف بالمصطلح الشريف)، وابن ناظر الجيش في (التثقيف) وغيرهم، إلاّ أن هذه المصادر لم تكن معنية بالشؤون الداخلية للإمارة، وإنما تقتصر على إشارات تخص الجانب البروتوكولي في مخاطبة الدولة المصرية للأمراء الكرد لا أكثر، وربما وردت في ضمن هذه المخاطبات إشارة إلى اسم هذا الأمير أو ذاك، إلاّ أنها اشارات مبتسرة، لا غنى فيها غالباً، ومثل هذا القول يصح على المصادر الفارسية، فعلى الرغم من القرب الجغرافي، فإن المؤرخين الإيرانيين لم يكونوا يُعنَون بتاريخ إمارات الكرد، في الحقبة التي سبقت تأسيس الدولة الصفوية. ومع أن بعضهم، أمثال الشامي في (ظفرنامه) واليزدي في (ظفرنامه) وخواندمير في (حبيب السير) تحدثوا عن بعض وقائع تيمور في حملاته على كردستان، ومقاومة الكرد لقواته، إلاّ أن نصيب الأسر الحاكمة في الإمارات الكردية، وبخاصة إمارة بهدينان، من اهتماماتهم كان معدوماً.

وإذا كانت الوثائق العثمانية المحفوظة في مجلس الوزراء في تركيا، والمعروفة باسم (دفاتر مهمة) تقدم بيانات لا بأس بها، ومطردة أحياناً، عن هذا التاريخ، من خلال الفرمانات التي كان يبعث بها السلاطين العثمانيون إلى أمراء بهدينان، إلاّ أنها لا تغطي إلاّ الحقبة التي تلت مجيئ العثمانيين للمنطقة، وانضواء الإمارة تحت السيادة العثمانية في مواجهة الدولة الصفوية الناشئة، بمعنى أنها لا تقدم أية معلومات عن الخلفية التاريخية للإمارة، وتسكت حتى عن ذكر أسماء أمرائها في الحقبة التي سبقت انضواءها تحت الحكم العثماني في مفتتح القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد). وفي الواقع فإن الصيغة التي جرى بموجبها انضمام إمارة

---

[1] تنظر مثلاً الإشارات الواردة في الصفحات ١٢٣،١٣٥ و١٦٩،٢٣١ و٢٧٧ و٢٩٣ و٣٠٦ و٣٠٣ من ترجمة محمد علي عوني، ط٢، دمشق ٢٠٠٧.

بهدينان، وسائر الإمارات الأخرى، إلى الجانب العثماني كانت مسؤولة عن ضعف اهتمام العثمانيين بشؤون الإمارة الداخلية، فقد أكدت هذه الصيغة على مبدأ احترام السلطة المركزية لهذه الشؤون، وترك تصريفها للأسرة الحاكمة فيها، مع التوقف عن التدخل في مسألة توريث الحكم، والاكتفاء بالمصادقة على نتائجه فحسب.

ومع أن الشؤون العليا للإمارة رُبطت بولاة بغداد منذ عهد الوالي أحمد باشا (١١٣٦- ١١٤٧هـ/ ١٧٢٣- ١٧٣٤م) في مطلع الثاني عشر للهجرة (القرن الثامن عشر)، حين صار أمر مخاطبة أمرائها من صلاحية أولئك الولاة بصفتهم ممثلين عن السلطة العثمانية المركزية، إلاّ أن شؤون الأسرة الحاكمة ظلت خارج تلك الصلاحيات، وحتى لو افترضنا وجود معلومات عن هذه الشؤون، تغطي الحقب السابقة من تاريخها، فإن الدمار الذي أصاب آرشيف حكومة المماليك في بغداد في نهاية حكمهم سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، وعدم وصول أي شيء منه إلينا، جعل من غير المجدي الاستفادة من مُعطَيات علاقة دامت بين بغداد وأمراء بهدينان أكثر من قرن كامل.

وكانت حكومة الجليليين في الموصل (١١٣٩- ١٢٤٩هـ/١٧٢٦- ١٨٤٣م) أكثر الحكومات قرباً من إمارة بهدينان، بحكم التقارب الشديد بين اقليميهما، والتداخل بين مناطق النفوذ فيهما، وما ينجم عنه من مشاكل سياسية وحدودية أحياناً، بيد أن ما ينطبق على آرشيف حكومة المماليك في بغداد ينطبق أيضاً على آرشيف ولاة الجليليين في الموصل أيضاً، إذ لا نملك من هذا الأرشيف، الذي لا شك أنه كان غنياً، شيئاً في الوقت الحاضر، وهكذا ضاعت وثائق مهمة كان يمكن أن تفيد الباحث في تاريخ هذه الإمارة، وربما ألقى بعضها ضوءاً عن تاريخ الأسرة الحاكمة فيها. وعلى أية حال فقد عُني المؤرخون الموصليون المعاصرون، أمثال الأخوين محمد أمين وياسين العمريين، بتتبع شؤون الإمارة السياسية بحكم جوارها لولايتهم وللعلاقات التي كانت تربط أمراءها بولاتهم، فضلاً عن أثر تلك العلاقات على المصالح التجارية بين بهدينان والموصل في ذلك العهد، وبهذا فإنهم قدموا بيانات لا بأس بها عن أولئك الأمراء، ومدة حكم كل منهم، ولمحات عن الصراعات الداخلية بين أفراد أسرتهم، بحكم تأثير تلك الصراعات على الحياة الاقتصادية وطرق التجارة، فكانت كتاباتهم -

من ثَم– المصدر الوحيد لمعلوماتنا عن جوانب مهمة من تاريخ بهدينان، بيد أن من المهم القول هنا أن سمة التوتر التي وَسَمت علاقات ولاة الجليليين بأمراء بهدينان، كانت تُلقي ظلها على كتابات المؤرخين الموصليين، ولذا فإن هذه الكتابات كانت متأثرة بوجهة نظر مُسبقة عن تلك الإمارة المجاورة، لا سيما عن أسرتها الحاكمة، فلم تذكر عنها إلاّ ما كانت تأتي به القوافل من معلومات عن هذا الأمير أو ذاك، دون أن يمتد الأمر إلى الرغبة في كتابة تاريخ للأسرة الحاكمة نفسها، بل أن المعلومات التي قدّمها ياسين العمري عن علاقات أمراء بهدينان بالسلطة العثمانية في الحقبة المبكرة من تاريخ التوسع العثماني في المنطقة تدل على جهله بمجريات الحوادث في تلك الحقبة.

ومن المؤسف أنه على الرغم من كثرة المدارس في مدن الإمارة وقصباتها وقراها، والنشاط الذي شهدته هذه المدارس في تخريج أعداد كبيرة من العلماء، وتشجيع الأمراء للحركة العلمية، فإننا لا نجد من بين أولئك العلماء من عُني بتدوين تاريخ إمارته، وتسجيل ما مرَّ عليها من حوادث، منذ تأسيسها وحتى سقوطها سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م. ولا شك في أن عدم وجود مؤرخين محليين، خلال هذة المدة الطويلة، ضيع على الباحث المعاصر فرصة ملء مساحات خالية متسعة من تاريخ الإمارة، مما أغفلته المصادر الخارجية التي نوّهنا بها فيما تقدم، كما حرمه من التعرف على (وجهة نظر وطنية) مما سجلته أحياناً.

ليس أمام الباحث إذن، أمام انعدام التواريخ المحلية، إلاّ أن يتلمّس طريقه بصعوبة، معتمداً على إشارة هنا وإشارة هناك، باذلاً مزيداً من الجهد في البحث عن أي نص أو وثيقة قد تلقي ضوءاً على مرحلة من مراحل تاريخ بهدينان، لا سيما في مراحل تكونها الأولى.

وكان كل من المرحوم أنور المائي، والسيد محفوظ عمر العباسي، قد لاحظ– منذ ستينات القرن العشرين– وجود وثيقة نَسَبية قديمة لدى أسرة علمية في قرية صغيرة من قرى بهدينان تدعى (زيْوكه)، توضح نَسَب أمراء بهدينان، وأصل أسرتهم، كما توضح بعض التفاصيل عن تاريخهم المبكّر، فضلاً عن تتبعها لصلاتهم النَسَبية ببعض الأسر العلمية في إمارتهم، وإذ لم يكن لهذه الوثيقة عنوان، كأغلب وثائق النَسَب، فقد أطلقا عليها اسم (الكتاب الزِّيوَ كي) و(المخطوطة الزيوكية)،

واعتمداها في كتاباتهما، بل نشر السيد محفوظ قطَعاً منها، إلاّ أن ذلك النشر لم يكن كاملاً، أو علمياً، مما أثار رغبة الباحثين المحدثين في الاطلاع على أصلها ودراستها على وفق منهج البحث التاريخي.

وكنا قد سَعَينا منذ سبعينات القرن الماضي للوقوف على هذه الوثيقة، فلم نستطع للظروف المعروفة، ثم علمنا في السنين الأخيرة بوجود نسخة مصورة منها في المكتبة المركزية لجامعة دهوك، وقد أفادنا الدكتور زرار صدِّيق، التدريسي في الجامعة المذكورة، بأن هذه النسخة أهداها إلى المكتبة الأستاذ عبد الرحمن مزوري، المهتم بتاريخ بهدينان[1]، وكان قد حصل عليها من طه مظهر المائي. وكان الدكتور صلاح هَروري، التدريسي في الجامعة نفسها، قد أخبرنا، في صيف ٢٠٠٧ بأنه يحتفظ بنسخة مصورة منها، ولما تفضل بها علينا، تبين أنها نفسها نسخة المكتبة المركزية. ولدى الرجوع إلى كتاب أنور المائي، الآتي، وجدناه يذكر ما يأتي"هذه الشجرة هي الآن عند أحد أفراد هذه الأسرة (يريد: الأسرة الزيبوكية) يُدعى شيخ محيي الدين[2]، وبالرغم من أنها شجرة أنساب عائلتهم، غير أن فيها أبحاثاً تاريخية قيمة، لا يستغني عنها الباحث المتتبع"[3]

ولما قابلنا هذه النسخة على القطَع المصورة التي نشرها منها السيد محفوظ العباسي في كتابه (إمارة بهدينان العباسية) تبين لنا على الفور بأنها من نفس الوثيقة، وبذا تأكدنا من عدم وجود نسخة أخرى منها، لحد الآن في الأقل، فعكفنا على دراستها وتحقيقها على النحو الذي يراه القارئ الكريم.

---

[1] ذكر الدكتور عبد الله العلياوي أنه قد بحث عن هذه الوثيقة، واتصل من أجل ذلك بالأستاذين سعيد الديوجي ومحفوظ العباسي، ولكن بعد محاولات تبين له "بعدم بقائها" . كتابه: كوردستان في عهد المغول، السليمانية ٢٠٠٠، ص١٣٤. وقد وقف السيد كاوه فريق أحمد شاوه لي ئاميدي على هذه النسخة، فنوه بأهميتها على أساس أنها "دونت في عهد الإمارة، ومنها كتب الأشخاص قريبي العهد بالإمارة (كذا، لعله يريد: ومنها ما كتبه أشخاص قريبو العهد)، ولكنها لم تطبع لحد الآن، فهي حاوية لمعلومات قيمة عن الإمارة البادينانية"، كتابه إمارة بادينان ١٧٠٠-١٨٤٢، دهوك ٢٠٠٠، ص٢٢.

[2] هو الشيخ محيي الدين بن مصطفى بن محيي الدين بن عبد الجليل بن عمر بن عبد الله الدرويش بن حسين، المذكور في السطر ١٦٧ من هذه الوثيقة.

[3] الأكراد في بهدينان، الموصل ١٩٦١ص ١١٧.

وأخيراً لابد لي هنا من أتقدم بالشكر الوافر إلى الأصدقاء الدكتور زرار صدِّيق والدكتور صلاح هروري والأستاذ إحسان مجيد عبد الرحمن مدير المكتبة المركزية لجامعة دهوك على ما بذلوه من جهود في مجال تهيئة النسخ المصورة التي اعتمدتها في الدراسة والتحقيق.

الوصف الخارجي :

إن حالة الوثيقة كما تكشف مصورتها جيدة بشكل عام، فهي كاملة، تبتدئ بالبسملة، وتنتهي بأختام الموقعين على صحتها، وليس فيها خروم أو تكسُّر أو آثار تلف، باستثناء وجود تكسّر في الجهة اليمنى من أعلاها أضاع عدداً قليلاً من كلمات المقدمة، ولم يؤثر هذا الضياع على مضمون الوثيقة بشيء.

تتألف الوثيقة من لُفافة طويلة، كُتبت بخط نسخ جيد، مشكول كله، ومعظم سطور الوثيقة بحجم واحد تقريباً، باستثناء سطور قليلة كتبت بخط أدق دون أن يكون ثمة مبرر فني أو موضوعي لذلك، ويبلغ عدد سطور الوثيقة ٢٣٣ سطراً، ويتألف كل سطر من نحو ٢٠– ٢٢ كلمة، وقد كتب في وسط حقل خاص به، أي بين خطين متوازيين، وقد أحيطت هذه السطور من الجانبين بإطار يتألف من ثلاثة خطوط متقاربة، تمتد لتشمل الوثيقة كلها.

وثمة تعليقات كتبت بخطوط دقيقة فوق بعض كلماتها، أو تحتها، وتتفاوت غايات هذه التعليقات، بين شروح تاريخية، أو نَسَبية، أو إضافة لأسماء ذرِّية بعض من وردت أسماؤهم في عمود النسب، أو إضافة عبارات موضحة للمتن، أو مكملة لسياقه، وواضح أن هذه العبارات تعود لغير كاتب واحد، بل وفي غير عهد بعينه، كما وجدت تعليقات مطولة نوعاً ما على هامش مقدمة الوثيقة، أي خارج إطارها، بيد أن هذه التعليقات لا تزيد على أن تكون مجموعة من الأحاديث والأقوال التي تتعلق بمكانة آل البيت النبوي الشريف، ويبدو أن كاتبها، أو كاتبيها، كما يفهم من تنوع خطها، أراد أن يعزز مضمون المقدمة بهذه الزيادات.

تاريخ الوثيقة:

وواضح أن الوثيقة جُددت غير مرة، فهي من نوع الوثائق النَسَبية التي يضطر أصحابها إلى تجديدها مرة بعد مرة كلما تكاثرت ذرِّية بعض أسرها المنبثقة من

عمود النسب، على أنها باستثناء ما أشرنا إليه من عبارات وألفاظ مضافة، كتبت كلها مرة واحدة، أي أنها تخلو من أوراق ملصقة بها كما وجدنا في كثير من الوثائق النسبية المشابهة.

أما تاريخ كتابة الوثيقة فهو مذكور في آخرها على نحو صريح، حيث جاء فيها " تمت في شهر الله المبارك ربيع الأول في ثالث عشر منها سنة ١٢١٠"، وقد ذكر كاتبها اسمه كاملاً، على النحو الآتي" نقلتها من الأصل الصحيح الذي هو الشجرة الكاملة لحكامنا، أنا الحقير الفقير الغريق في بحر الذنوب، مُسحق مثل الدقيق (!)، طه بن ملا عُزَير بن ملا محمود بن ملا حسين بن شيخ هفند الشمديني مِلّة والنافجلي قرية والقادري طريقة". ثم أنه ذكر بأنه حررها في زمن حكومة الأمير اسماعيل خان بن بهرام خان، وقد حكم هذا الأمير من سنة ١١٨٢ إلى سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٦٨– ١٧٩٧م، وأنه فرغ من " تحريرها" في "مسجد زيوكا، يوم الأربعاء، وقت الضحى (ولم يذكر هنا ضحى أي يوم من أيام الشهر) وواضح أنه اليوم الذي ذكره آنفاً من شهر شوال.

ويصرح مُجدد الوثيقة، بأنها نقلها من "الشجرة المُجدّدة المكتوبة بيد ملا محمد الباليساني المنسوب العالم الفاضل، وكان في حالة الكتابة في قرية المسمى بسبندار تحت جبل زنكل قريب العمادية بشهادة الشهود"، ومن المؤسف أننا لم نعثر على ترجمة محمد الباليساني هذا، لنتعرف على التاريخ التقريبي للتجديد الذي قام به.

وقد وصف لنا الملا محمد الباليساني طريقة عمله في تجديد الوثيقة فقال " كتبتُ هذه الشجرة من أفواه الشهود، وحكمت بشهادتهم على العَدْل، وشهدوا عندنا بأنا قرأنا شجرتهم إلى إبلاغهم عبد الله بن عباس، وبعد شهادتهم الإجمالية طلبت منهم تعداد آبائهم بحسب طاقتهم، فعدوا لنا ما يحفظون ويذكرون بالتحقيق"، فهذا العمل هو ما يفعله النسّابون عادة حينما يفتقدون الوثائق المكتوبة، إذ يطلبون ذكر الآباء على التتابع من عدد من الشهود، ثم يقابلون بين الروايات المُتحصّلة، وبذا يعيدون كتابة النسب في وثيقة جديدة، فهل هذا ما فعله محمد الباليساني فحسب، إننا نراه هنا يشير إلى وجود وثيقة قديمة مكتوبة، سماها "الشجرة العتيقة"، وأن هذه الشجرة كانت الأصل الذي اعتمده حكام حكاري في كتابة الشجرة الخاصة بهم، وما قام به هؤلاء الشهود هو أنهم رددوا ما يحفظونه من تلك الشجرة، أباً بعد أب، حتى تحقق دقة حفظهم لها، فكتب ما كتب على ضوء ما استقر لديه من قناعة، وهذا

الأمر معقول كما نرى، إذ من غير المتصور أن يحفظ أي شاهد ما يزيد على عشرة آباء إلاّ نادراً، واتصال اولئك الآباء بعبد الله بن العباس، لا يمكن إلاّ بوجود وثيقة قديمة مكتوبة معتمدة. وليس أدلّ على وجودها، وموثوقيتها، أن حكام حكارى اعتمودها في مُشجَّرتهم كما ذكرنا من قبل. ويقول الباليساني أن هذه "الشجرة العتيقة لم يكن لحكامنا شجرة سِواها"، وإنه إنما اضطر إلى تجديدها بسبب فقدانها على يد الشيخ أحمد بن الشيخ زين العابدين، الذي هو من أعمام حكام بهدينان، حينما ذهب بها إلى الشام ومكة، لسبب لم يذكره، وربما كان لمصادقة شرفاء مكة عليها كما جرت عادة كثير من أصحاب المُشجَّرات ممن اطلعنا عليها، ولم تفلح محاولات أولئك الحكام في استعادتها، كما نص هو في وثيقته، ولذا فإنه اضطر إلى اعتماد شهادة الشهود العدول الذين قرأوا النسب في مشجرة حكام حكاري على ما تقدم، والذي أشهد عليهم الشهود الآخرين على النحو الذي وصفه بدقة ملحوظة.

محتوى الوثيقة:

وعلى الرغم من أهمية الوثيقة، فإننا لا نستطيع تصنيفها بوصفها كتاباً، وإنما هي من نوع الوثائق النسبية التي تنشأ أصلاً لتدوين نسب أسرة بذاتها، أو سُلالة محددة من السلالات المهمة، المتحدِّرة من أحد البيوت الشريفة، فهي لا تنقسم إلى فصول، أو مباحث، كما جرت عادة المؤلفين، ولكننا نستطيع، بعد إمعان النظر فيها، أن نجدها مؤلفة من أقسام، هي:

المقدمة (السطور ١-٥٠)

تضم بعد البسملة عدداً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وَرَدت في فضل آل البيت، ووجوب محبتهم، وهي تؤكد على أن العباس بن عبد المطلب هو واحد من أركان هذا البيت بوصفه عم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني (السطور ٥١-٩٨)

يتناول انتقال (الولاية) إلى بني أمية، ثم إلى بني العباس، لتلبث في بيتهم أكثر من خمسمائة سنة، حتى خروجها من أيديهم بمقتل آخر خلفائهم، وهو المستعصم بالله،

على يد هولاكو سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، وانتقال ابن للمستعصم هو محمد إلى مصر، ثم رجوع حفيد له، اسمه سراج الدين، إلى العراق بعد اعتناق السلطان المغولي غازان الإسلام، وأن الأخير منح الأمير العباسي مدن (شُشتَر) و(حُوَيْزة) و(دزَفول) على سبيل الاعتذار عما فعله المغول بجده المستعصم، ثم ينتقل كاتب هذا الجزء إلى الحديث عن ابن لسراج الدين، اسمه عز الدين، جاء هو الآخر إلى غازان، فمنحه هذا مدن (دَقوق) و(كركوك) و(قلعة خِفتيان) و(شَهَرْبازار) و(بِشْدَر) و(كَلاس) وصولاً إلى تخوم آذربيجان. ويستطرد الكاتب إلى ذكر وفاة غازان ومكان دفنه، ثم يستأنف الكلام على عز الدين، فيذكر أنه اتخذ من (كركوك) قاعدة لحكمه، ولكنه انتقل بعد ذلك إلى نهاوند وروكرد حيث تزعم (اللُر) وأن نسله لبث هناك حيث عرفوا بـ(السراج لري)، ثم يعود فيذكر أنه كان حاكماً لـ(خِفتيان)، وأنه أعقب أربعة أولاد ذكور، هم عماد الدين، وقد تزعم عشائر عرفت باسم (شنبو)، لسبب ذكره، وملك محمود، وملك أحمد، وقد انتقل هذان إلى (ولاية عماد الدين)، أما الابن الرابع، فهو ملك خليل، الذي توجه إلى العمادية، وفي الطريق إليها، بايعته بعض قبائل الكرد، فدخل العمادية، وكان يحكمها آنذاك حاكم يدعى (ملك تازي)، وبهذا ينتهي القسم الأول من الوثيقة. والملاحظة المهمة على هذا القسم من الوثيقة أن الكاتب ربط بين ذرية محمد بن المبارك (الذي يسميه محمد ابن البركة) وبين ذرية المستنصر العباسي التي هاجرت إلى مصر واستقرت فيها، مع أن لا صلة بين النسبين إلاّ باجتماعهم في البيت العباسي، لأن محمد بن المبارك لم يغادر العراق بعد استشهاد أبيه المستعصم بالله على خلاف عمه الذي لقب بالمستنصر، وابن عمه الذي لقب بالحاكم، فهما قد هاجرا إلى مصر في خبر طويل معروف، على ما سيأتي.

القسم الثالث (السطور ٩٩-١٢٣):

يكرر كاتب هذا القسم بعض ما ورد في القسم السابق دونما مبرر مفهوم، مما جعلنا نعده قسماً قائماً بذاته، فهو يتحدث عن انتقال الخلافة إلى الخلفاء الراشدين، ومنهم إلى بني العباس، جاعلاً سبب ذلك الانتقال هو دعاء النبي (ص) للعباس، ثم ينتقل فجأة للحديث عن تأسيس الخليفة أبي جعفر المنصور مدينة بغداد، ليتكلم بعدها عن قتل هولاكو للخليفة المستعصم، مكرراً قصة عودة سراج الدين ومنح

غازان له ششتر وحويزة ودزفول، ثم منح ابنه عز الدين دقوق وكركوك، وهذا كله يطابق من حيث العموم ما ورد في القسم الثاني، إلاّ أن هذا القسم يختلف بعد ذلك عما ورد في القسم المذكور، فيسوق معلومات تاريخية مضطربة، فذكر أن آل عباس قدّموا آثار النبوة التي يحتفظون بها إلى آل عثمان، ثم يعود فيذكر أن السلطان الأعظم جاء من القسطنطينية، وهو هنا يعني السلطان سليمان القانوني، فأرسل إلى ملك خليل وأخوته، حيث ولاهم حكارى بناء على طلبهم، ثم أن ملك خليل حكم العمادية، بينما حكم أخوه عماد الدين[1] جولمرك، وهذا يعني أن ملك خليل كان حياً في القرن العاشر للهجرة، لمعاصرته سليمان القانوني، وهذا يخالف ما ورد في القسم السابق، فخليل هناك هو ابن عز الدين المعاصر للسلطان غازان المغولي، أي أنه من أهل القرن الثامن للهجرة، وهو ما ينسجم مع حساب الأجيال، فبين خليل والمستعصم أربعة أجيال فحسب، أي ما يتراوح بين ١٢٠ أو ١٥٠ سنة بحسب تقدير النسّابين. ويظهر أن الكاتب هنا خلط بين خبر حصول السلطان سليم الأول، أبي سليمان القانوني، على شارات النبوة من آخر خليفة عباسي حكم في القاهرة، وهو المتوكل على الله، سنة ٩٢٧هـ/١٥٢٠م، وبين مجيء السلطان سليمان إلى بغداد فاتحاً سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م، وتولي الملك خليل العمادية، وكل ذلك لتصوره بأن الأخير قدم إلى حكارى من مصر، حيث لبثت الخلافة العباسية هناك مستمرة، ولو اسمياً، حتى انتهائها باستيلاء سليم الأول على مصر. ثم أن كاتب هذا القسم استمر في سَرده أخبار ذرية ملك خليل فذكر أن من أولاده الأمير سيف الدين، وواضح أنه لا يقصد بذلك أن يكون الأخير ابناً مباشراً لملك خليل، وإنما يريد أنه من ذريته، وتؤكد هذه المسألة سلسلة نسب أمراء بهدينان التي وردت في تعليقة مهمة في آخر

---

[1] تشير بعض المصادر المعاصرة (تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق، بيروت ١٩٣٦، ج٩ ص٣٦١) إلى أن الملك عماد الدين، ملك الأكراد، أطاع تيمورلنك سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٤م، بينما يشير البدليسي (الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، دمشق ٢٠٠٦، ج١ ص١٣٦) إلى أن صاحب العمادية في عهد تيمور هو الأمير زين الدين، ينظر د. زرار صديق: كردستان في القرن الثامن الهجري، أربيل ٢٠٠١، ص١٤٠، وهو يرجح أن يكون الأخير قد ورث الأول في حكم العمادية. ولا وجود لعماد الدين بن إسماعيل حاكماً على العمادية في الوثيقة الزيوه كية، وإنما تذكر عماد الدين، حاكم جولمرك، بن ملك عز الدين بن ملك سراج الدين بن محمد الملقب بابن البركة، والأخير هو المبارك بن المستعصم بالله على ما تقدم.

الوثيقة، فهي تجعل سيف الدين حفيداً للملك خليل، فهو ابن محمد بن بهاء الدين بن مُجَلّي بن علاء الدين بن الملك خليل المذكور. وقد أنجب سيف الدين الأخير ولدين، هما شمس الدين وبهاء الدين، فكان حكماء (لعله يقصد حكام) شمس الدينان (شمدينان) من نسل أمير شمس الدين، وحكام العمادية من نسل بهاء الدين. أما أمراء قلعة نيروه فمن نسل ملك عز الدين بن السلطان نورالدين، ووزراء الزيبار من نسل أخيه الكبير عز الدين. ونور الدين هذا هو السلطان محمود الزنكي لإشارته إلى أنه "هو الذي بنى الجامع المسمى بجامع الكبير"، يريد الجامع النوري المنسوب إليه وكانت الموصل داخلة ضمن حكمه، ولا صلة له بالطبع بالنسب العباسي، ولا صلة لذرية ولديه عماد الدين وعز الدين بأسرة شمس الدين التي حكمت إمارة شمدينان، واسرة بهاء الدين التي حكمت بهدينان، فعماد الدين زنكي هذا ليس هو عماد الدين بن عز الدين بن سراج الدين بن محمد بن المبارك، أخو الملك خليل حاكم العمادية. ونعتقد أن هذا القسم من الوثيقة يمثل الأصل الأول لها، قبل أن تُكمَّل معلوماتها في عهد السلطان حسين (٩٤٠-٩٨١هـ/١٥٣٣-١٥٧٣م).

القسم الرابع (السطور ١٣٤-١٨٧)

كتب هذا القسم في عهد السلطان حسين بن السلطان حسن أمير العمادية، فقد رُسم في أول سطوره صورة (ختم) دائري للسلطان المذكور، يحمل اسمه (الواثق بالملك الناس سلطان حسين بن حسن العباس)، ولذا فإنه يتناول من المعلومات ما يختص بذرية ملك خليل، أمير العمادية، المذكور في القسمين السابقين. ومع أنه من المفروض أن يبتدئ كاتب هذا القسم معلوماته بذكر أسماء أبناء الأمير المذكور مباشرة، فإنه بدأ بذكر فرع آخر يتصل به، مما رجح لنا أن الكاتب لم يقصد أن يوجه الوثيقة لأمراء العمادية وإنما لأبناء هذا الفرع بالذات، ممن كان قد استقر في قرية (زيوه كه)، حيث ذكر بعد ادراجه اسم السلطان حسين اسم (شيخه الشريف الشيخ بير محمود الزيوكي وطناً والعباسي نسباً)، ونظراً لأهمية هذا الشيخ الدينية، فقد أفرد له الكاتب مساحة واسعة من وثيقته، شغلت السطور(١٣٣- ١٥٩)، وتشبه أن تكون هذه المساحة استطراداً من سياق شجرة نسب أمراء العمادية، فقد تناول فيها الكاتب صلة الشيخ بالسلطان حسين، وبحفيده سيِّد خان بيك (وقد حكم هذا

مـن سـنة ٩٩٢ إلى سـنة ١٠٢٩هـ/١٥٨٤-١٦١٩م)، وروى شـيئاً مـن كراماتـه الـتي اشتهرت في عصره، وصرّح برغبةٍ له في تأليف كتاب مستقل عنه، وأكد على صحة نَسَبه العباسي، وأنه من ذرية الملك خليل العباسي، ثم أنه ساق نسب ذريته صعوداً من آخر حفيد له، وهو شيخ حسين بن عبد الرحمن الفقيـه، إليـه، فبلـغ عـدد الآبـاء بينهما على التتابع عشرة، وبحساب الأجيال الذي يتعارفه النسّابون، فإن عمـر هـذه الأجيال يصل إلى نحو ثلاثة قرون، أو أقل قليلاً، وهـذا التـاريخ يتفـق وزمـن تجديـد الوثيقة الأخير في سنة ١٢١٠هـ، لأن بين عهد السلطان حسين وهذا التاريخ نحو هـذه المدة تقريباً.

القسم الخامس (السطور ١٨٨-٢٠٥)

ويتصل هذا القسم بسابقه، إلاّ أن الكاتب ينتقل فيـه مـن الكـلام علـى ذريـة بـير محمود، إلى آباء الملك خليل، فيذكر أنه ابن ملك سـراج الـدين (المـذكور سـابقاً) بـن محمد المبارك (ويسميه بابن بركة) بن الخليفة المستعصم بالله، وهذا ما يتفق ونسبه فيما تقدم من الوثيقة، ثم أنه تتبع آباء المستعصم، من الخلفاء العباسـيين، وصـولاً إلى أجداد النبـي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم إلى آدم عليه السلام. وعرضه لنسب المستعصم يوافق ما ذكرته المصادر التاريخية تماماً.

القسم السادس (السطور ٢٠٦-٢٣٣)

يعود الكاتب في هذا القسم فيتناول طرفاً من سيرة بير محمـود، الـذي كُتبـت مـن أجل ذريته في زيوكه هذه الشجرة، فيذكر أن مشايخ زيـوكى (زيوكـه) ينتـسبون إلى ملك خليل، وان جدهم استوطن أولاً في قرية بير سيدا، ومنها انتقـل إلى عـين الـسنج، ثم إلى زيوكه، في رأس العمادية، فإلى جبل زنكل، قبل أن يستقروا في زيوكـه، بـسبب زواج بير محمود من ابنة أحد مشايخ الطريقة القادرية فيها، وسَكَنه هناك، وقد كتـب فيها محمد الباليساني هذه الوثيقة لأجل أحفاده فيها، مؤكـداً أن أصـله مـن البيـت العباسي، ناقلاً ذلك من شهادة الشهود الذين سَبَق لهم أن اطلعوا علـى شـجرة حكـام الحكاريين، المستمدة من الشجرة العتيقة لأمراء بهدينان.

وثمة أهمية خاصة في آخر هذا القسم من الوثيقة، فإن كاتبها ذكر أنه نقلها في زمن "حاكمنا إسماعيل خان بن بهرام خان يسَّر الله لهم ما يشاء"، ويوجد بعد هذا النص، إضافة، تبدو أنها بخط الكاتب نفسه، ولكن بحرف أصغر، تضمنت أسماء آباء بهرام المذكور وصولاً إلى السلطان حسين العباسي، ومنه إلى الخليفة المستعصم بالله، والحلقات الأخيرة من هذا النسب بالغة الأهمية لأنها تكمل ما ورد في الأقسام السابقة، من أسماء الأمراء الذين تلوا الملك خليل، وحتى السلطان حسن، أبي السلطان حسين المذكور، وهي في مدة تقرب من قرنين. وبحسب هذه الإضافة، فإن إسماعيل هو ابن بهرام بن زبير بيك بن سلطان سعيد بيك بن سيّد خان (وتكتبه الوثيقة مُدمجاً: سيدخانبيك) بن قباد خان بيك بن سلطان حسين بن حسن بيك بن أمير بهاء الدين بن أمير سيف الدين بن أمير مُجَلّي بن ملك علاء الدين بن ملك خليل بن ملك عز الدين بن ملك سراج الدين بن محمد الملقب بابن بركة "الذي هو ابن خليفة بغداد المستعصم بالله عبد الله الذي قتله هلاكو خان". فهذه الإضافة تتطابق، في مضمونها، مع حلقات النسب المذكور في الأقسام السابقة من الوثيقة تماماً، وتُكمِّل ما لم يَرِد فيها من الأسماء على ما ذكرنا من قبل.

التصديقات:

توجد في آخر الوثيقة مجموعة من التعليقات التي صادق فيها أصحابها على صحة النسب، وواضح أنهم جميعاً كانوا من علماء كردستان البارزين في عهدهم، ومنهم من ينتسب إلى بعض فروع الشجرة، وقد وضع كل مُصدِّق ختمه إلى جانب تعليقته، ومما يلفت نظر الباحث أن أحد هذه التعليقات هي لمن يدعى عُزير، وهذا هو أحد أحفاد بير محمود العباسي الوارد اسمه وكراماته في الوثيقة، وقد أورد نسبه على النحو الآتي[1] :

(أنا عُزَيْر بن شيخ مصطفى بن الشيخ عُزَير بن الشيخ حسين بن الشيخ زين العابدين ابن الشيخ محمد بن الشيخ زين العابدين ابن الشيخ خضر ابن الشيخ بير محمود ابن الشيخ خضر ابن الشيخ يحيى ابن الشيخ أبو بكر ابن الشيخ أحمد ابن

---

[1] سقطت هذه الفقرة من النسخة المصورة التي في المكتبة المركزية لجامعة دهوك، فأثبتناها من النسخة المصورة التي قدمها لنا الدكتور صلاح هروري مشكوراً.

الشيخ محمود ابن الشيخ خضر ابن الشيخ زهيد ابن الشيخ أحمد بن ملك خليل صاحب الكرامات. وكان ملك خليل حاكم العمادية، وكان له ابنان : شيخ أحمد وملك علاء الدين، وفوض الحكومة إلى ابنه الصغير أعني ملك علاء الدين، وكان له ابن اسماه سيف الدين، أنتم من نسله، ونحن من نسل شيخ أحمد بن ملك خليل ابن ملك سراج الدين ابن ملك عز الدين).

وهذا النسب الطويل مفيد في مطابقته على محتويات الوثيقة، وفي إكمال بعض فروعها أيضاً، فسيف الدين هنا هو ابن علاء الدين بن ملك خليل، بينما هو في الإضافة المدونة في آخر الوثيقة ابن أمير مجلي بن ملك علاء الدين بن ملك خليل المذكور، وسراج الدين هنا هو ابن عز الدين، بينما وجدنا في الإضافة الواردة هناك أن سراج الدين هو أبو عز الدين لا ابنه. أما شيخ أحمد بن بير محمود فهو غير مذكور فيما تقدم من الوثيقة (القسم الثالث). على أن هذين الأمرين لا يقللان من أهمية الوثيقة التاريخية والنَسَبية بحال، وذلك للأسباب الآتية:

أهمية الوثيقة:

إن الوثيقة هي إحدى نصَّين فريدين يذكران سلسلة نسب أمراء بهدينان حتى اتصالها بالخليفة المستعصم بالله آخر خلفاء بين العباس في بغداد (المقتول سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م)، ومع أنها ليست النص الأقدم كما سنرى، إلاّ أنها تقدم بيانات تاريخية معزِّزة لهذا الاتصال، أو تصلح أن تكون موضوعاً لدرس المؤرخين.

إن الوثيقة تنفرد، إلى حد الآن، بذكر الوسائط النَسَبية التي يتصل بها عدد من الأسر الحاكمة، والأسر العلمية، بعمود هذا النسب، من غير أمراء بهدينان.

أنها لم تُكتب لأجل أحد أمراء بهدينان أو غيرهم، وإنما كتبت من قبل علماء أسرة علمية سكنت بعض القرى، ومن ثم لا يمكن أن توصف بأن غاية كتابتها إرضاء هذا الأمير أو ذاك.

قدَّمت بيانات جديدة عن بعض ظروف نشأة إمارة بهدينان، وأمرائها الأوائل، في حِقبة تكاد تكون غير معروفة بسبب نُدرة المصادر.

أنها حظيت بمصادقة عددٍ وافر من أجلاّء علماء كردستان وأتقيائها في كل عصر، لا سيما أولئك الذين صادقوا على تجديدها الأخير، وشَهِدوا، وأشهَدوا، على صحَّتها، ووضعوا أختامهم عليها تأكيداً لتلك المصادقة.

أنها تقدم فوائد لا يُستهان بها عن سير علماء وأولياء وصالحين، عاشوا في قرى كردستان، ونالوا التقدير العالي من أهلها، إلاّ أن مصادر عصرهم سكتت عن الترجمة لهم .

حددت الوثيقة اسماء عدد من القرى في كردستان مما شهد ازدهار حياة ثقافية أو روحية من خلال الأسر النبيلة التي نزلت فيها وتوارثت احترام الناس لها لمدد طويلة.

ملاحظات:

يمكن القول بأن المائي هو أول من أشار إلى هذه الوثيقة واعتمدها في تأليفه (الأكراد في بهدينان) المطبوع في مطبعة الحصَّان في الموصل سنة ١٩٦٠، حيث أثنى على أهميتها في تاريخ بهدينان، فوصفها بقوله "كتاب مخطوط مشهور بشجر أزيوكيا (الشجرة الزيوكية)، ويستحق هذا الكتاب أن يُسمّى تاريخ إمارة بادينا عند ذكر أصل أمراء العمادية المنسوبين إلى سيدنا العباس رضي الله عنه"، ووصفه بأنه "كتاب مشهور" غير دقيق تماماً، لأنه ليس كتاباً، ولم يكن مشهوراً في عهده، إذ لم يسبق أن اشار إليه أحد من قبل. والغريب أن المائي ساق معلومات، تتضمن أعلاماً ومواقع، قال أنه لخّصها من الوثيقة المذكورة، ولدى اطلاعنا على هذه الوثيقة، لم نجد شيئاً مما ادعى أنه نقله منها موجوداً فيها ! ، ففي الوقت الذي تذكر الوثيقة صراحة أن شجرة أمراء بهدينان، و الأسرة الزيوكية المتفرعة منها، ينتسبون إلى الملك خليل بن سراج الدين بن عز الدين بن سراج الدين بن محمد بن المستعصم بالله، نجد أن المائي ينسب إلى الوثيقة نفسها نَسَباً آخر، حيث ادعى أنهم ينتسبون إلى مبارزالدين كاك، أمير الإمارة المازنجانية، (ومركزها في نيروه)، أحد أمراء الخلافة في الدولة العباسية، وفي مطلع عهد الدولة المغولية. وليس في الوثيقة أية إشارة إلى هذا الأمير، أو إلى ذرية له، البته ! ثم أنه تكلم عن حفيد مبارز الدين هذا، واسمه الأمير نجم الدين بن خضر، وقال أن له أربعة أبناء، هم ١- شيخ موسى سور، جد

"عائلتنا الزيوكية"، و٢- الشيخ شمس الدين، وله ولدان هما بهاء الدين، الذي أصبح أول أمير على العمادية، وشمس الدين، و٣- زاهد شير، وقد استوطن في بلاد حكارى، و٤- آقا منتشا، الذي أصبح أميراً على منتشا. ثم أنه ساق كلاماً في الثناء على بهاء الدين والسمعة العلمية والروحية التي حققها في العمادية وهي التي أدت إلى اختيار أهلها له أميراً عليها[1] ، وكل هذا الكلام لا وجود له في نص الوثيقة التي بين أيدينا، بل أنها لا تشير إلى بهاء الدين بصفته أميراً على العمادية، وإنما تؤكد، في غير موضع، على أن ملك خليل كان أول أمرائها. وبحسب الوثيقة فإن بهاء الدين هو الحفيد الخامس بعد ملك خليل، ومن ثم يجب أن يكون متأخراً عنه بنحو قرن ونصف تقريباً.

واستناداً إلى ما افترض المائي أنه موجود في الوثيقة، ترجم لبهاء الدين، وعدّه أصبح أميراً على العمادية حوالي سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠م، ولم يذكر على أي شيء استند في هذا التحديد، ثم أنه ذكر أن الأمير بهاء الدين عاصر اجتياح عساكر التتر الذين قصدوا كردستان لمطاردة السلطان الخوارزمي الجائر، يريد السلطان جلال الدين منكوبرتي بن علاء الدين، آخر سلاطين دولة الخوارزميين، هذا مع أن السلطان المذكور هُزم على يد جنكيز خان واغتيل سنة ٦٢٨هـ/١٢٣١م، أي قبل التاريخ المفترض لإمارة بهاء الدين بنحو ثلاثة عقود من السنين، ويظهر أن المائي أدرك استحالة هذه المعاصرة، فذكر أن"استيلاء التتر على كردستان كان قبل بهاء الدين بدون شك"، ومن ثم يكون ذلك الاجتياح "هو موجة تاريخية تترية أخرى". والمهم أنه نَسَب الإشارة إلى التتر إلى من سماه " مُنشيء الكتاب الزيوكي"، مع أن الوثيقة لم تشر إلى معاصرة بهاء الدين لغزو هذه الأقوام، وإنما إلى معاصرة المستعصم وابنه المبارك فحسب!

ويقع المائي، فيما يزعم أنه ينقله من (الكتاب الزيوكي) بخطأ آخر، لأنه يذكر أن بعد بهاء الدين تولى الحكم في العمادية ابنه الأمير زين الدين، مع أنه لا وجود لأمير بهذا الاسم في الوثيقة الزيوكية مطلقاً، وقال أن الأمير زين الدين هذا كان معاصراً لتيمور لنك، وبين تيمور والغزو المغولي، الذي عاصره بهاء الدين على قوله، نحو قرن ونصف، وهي مدة طويلة لا يمكن أن تجمع بين الأمير وابنه، والأغرب من هذا

---

[1] الأكراد في بهدينان ص١١٦- ١١٧.

أنه نقل من الكتاب (الزيوكي) عن زين الدين هذا قوله " إنه كان عالماً متضلعاً في كافة العلوم السائدة في عصرئذ، لا سيما في الفقه والنجوم، وكان يعاشر العلماء ويحترمهم، وكان مهتماً بأمور الدين والدولة والرعية، وتوفي عن عمر يناهز السبعين، وقيل تسعين سنة، وأحدث موته ألماً عميقاً في قلوب الرعية وأعقب ولداً واحداً هو الأمير سيف الدين"، وهذا الكلام كله لا وجود له في الوثيقة الزيوكية، فضلاً عن تناقض الإشارة الأخيرة مع ما ورد فيها، فأبو الأمير سيف الدين هو محمد بن بهاء الدين بن مُجلّي بن علاء الدين بن الملك خليل، كما في حاشيتها الأخيرة، على ما تقدم بنا. وهكذا فإن المائي بعدما تصرَّف بمضمون الوثيقة، فقطع اتصالها بالملك خليل، اختصر أسماء السلالة التي كان منها أمراء العمادية في المدة بين الاحتلال المغولي، في القرن السابع للهجرة، وعهد السلطان حسن، في القرن العاشر للهجرة، بثلاثة آباء متعاقبين بالبنوة فحسب، وهذا مستحيل لأنه يجعل مدة حكم كل أمير قرن كامل!

وفي سنة ١٩٦٤ شرع السيد محفوظ عمر العباسي، وهو من فروع الشجرة المذكورة، بكتابة كتابه (إمارة بهدينان العباسية) فبعث برسالة إلى الشيخ شمس الدين بن محيي الدين الزيوكي صاحب هذه الوثيقة، طالباً الاطلاع عليها، فجاء الأخير وحل ضيفاً عليه بضعة أيام، وفي أثناء ذلك تمكن السيد محفوظ من استنساخها بيده، وقد أكد له الشيخ محيي الدين بأنه لم يطلع عليها في الآونة الأخيرة سوى الملك فيصل الأول بناء على طلبه الذي وجهه إليه بواسطة متصرف لواء الموصل، عن طريق قائممقام العمادية، فأخذها الموما إليه في حينه وذهب بها إلى بغداد حيث اطلع عليها الملك ثم عاد بها[1] .

---

[1] كان القس (المطران فيما بعد) سليمان الصائغ الموصلي قد أشار في مصادره إلى (حاشية عن تاريخ العمادية وهو كتاب خطي في اللغة العربية محفوظ عند أحد أشراف قرية زيروا من قرى العمادية) وذكر أنه اطلع على شيء منه نقله له صديق الدملوجي. تاريخ الموصل، القاهرة ١٩٢٣، ص٣١١، وظن بعضهم أن هذا الكتاب هو الوثيقة الزيوكية نفسها (ينظر: محفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص ٣٠) مع أن المعلومات التي نقلها الصائغ عن هذه المخطوطة تتناول السنة الأخيرة من تاريخ الإمارة، وهي سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، وواضح أن الوثيقة الزيوكية لا تتناول إلاّ الحقبة المبكرة من تاريخها، كما أن (زيروا) ليست (زيوكان)، فهي إذن مخطوطة غيرها.

اعتمد السيد محفوظ على هذه الوثيقة بشكل أساس في تأليف كتابه المذكور، فنشر الأقسام التاريخية منها، وتشكل معظمها، على أنه أصلح بعض أخطائها اللغوية والتاريخية، وذكر في الهامش أنه نقلها (بتصرّف)، وبذا فإنه أدمج بعض فقراتها المتكررة، وحذف أخرى وجد أنها تخل بسياق الأحداث، وأثبت جميع ما عليها من شهادات وتصديقات. وقد شغل نص هذه الأقسام من كتابه الصفحات ٣١-٥٢. وفضلاً عن ذلك، فإنه نشر بالتصوير ثلاث قطع منها، هي أول الوثيقة، وتشمل جزءً من مقدمتها، والثانية تمثل الجزء الذي يتضمن نسب الخلفاء العباسيين، من المستعصم بالله إلى العباس بن عبد المطلب، والثالثة للجزء الأخير من الوثيقة، وفيها بعض تصديقات الشهود عليها. والقطعتان الأوليان تتطابقان تماماً مع ما يقابلهما من الوثيقة التي بين أيدينا، إلاّ أن القطعة الأخيرة الخاصة بإكمال ما تبقى من الشهود لا توجد فيها، ولا تفسير لهذا إلاّ بأنها صورت من الأصل قبل أن تسقط منه فيما بعد. ومما يؤكد أن الوثيقة الأصل تعرضت إلى ظروف حفظ غير مؤاتية، وجود تكسرّات في أولها، بينما وجدناها فيما صوره السيد محفوظ منها كاملة.

ذكرنا أن كتابة الأقسام الأربعة الأولى من الوثيقة ترقى إلى عهد السلطان حسين، أي إلى القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، فهي بذلك سابقة على التاريخ الذي كتب فيه المؤرخ شرفخان البدليسي كتابه (شرفنامه) بنحو ربع قرن في أقل تقدير، وعليه فإنها تمثل أول نص مكتوب يوثق نسب أمراء بهدينان منذ نشوء الإمارة وحتى أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد). وكان البدليسي قد أشار إلى نسب أولئك الأمراء اشارتين توحيان بعدم تأكده من صحته، فقال في إحدى هاتين الإشارتين" الصادحون في جنّات ورود غرائب الأخبار، القصّاصون في قصور بساتين عجائب الآثار، يروون أن نسب حكام العمادية– على زعمهم– ينتهي إلى الخلفاء العباسية"، وفي إشارة أخرى، قال" وعلى رواية بعض نقلة الأخبار المتقدمين، أنه ينتهي إلى شخص يدعى عباس كان من مشاهير الأعيان في عصره"[1] وفي كلتا الإشارتين لا يذكر البدليسي مصدره، ومن ثم لا نعلم من هؤلاء " الصادحين" و" القصاصين" الذين اعتمد رواياتهم، في الواقع فإنه لا يوجد في

---

[1] شرفنامة، ترجمة محمد علي عوني، بيروت ٢٠٠٦، ج١ ص١٣٥.

تـاريخ المنطقـة كلـها رجـل اسمـه عبـاس ينطبـق عليـه وصـف الـشهرة والوجاهـة والمعرفة، مما يبقي السؤال مطروحاً: أي عباس، أو عباسـيين، قـصدهم البدليـسي، إن لم يكونوا أفراد هذه الأسرة العباسية التي فصلت الوثيقة الزيوكية في نسبهم.

ولقد بحثنا عن وثيقة سـابقة علـى البدليـسي، وعلـى الوثيقـة الزيوكيـة المتقدمـة عليها، تتعرض إلى هذا النسب، فوجدنا ضالتنا في مخطوطة (بحر الأنـساب) تـأليف نقيب نقبـاء الموصـل الحـسن ركـن الـدين المتـوفى سـنة ٨٨٣ هـ/١٤٧٨م[١] ، فهـذا النقيب، الذي عرف بدقته وإتقانه علم النسب، ومـسؤليته عنـه بحكـم توليـه موقعـه نقيباً لنقباء الأشراف في الموصـل ونـواحي الجزيـرة، يـشير إلى أن النـسب العباسـي لأمـراء بهـدينان كـالآتي: سـيِّد بـن الأمـير محمـد بـن الأمـير المبـارك بـن الخليفـة المستعصم بالله، فيكون سيِّد هذا الجيل الثالث من ابنه المبارك، أي أن يكـون حيـاً في النصف الأول من القرن الثامن للهجرة، وهـذا مـا يتقـارب مـع تـاريخ نـشوء إمـارة بهدينان، والظاهر أن سيد هذا كان مهماً بحيث ورد اسمه في بحر الأنساب، وهو اسـم سـيتكرر في أمـراء بهـدينان في وقـت تـال (سـيّد خـان بـك وقـد حكـم مـن ٩٩٢ إلى ١٠٢٩هـ/١٥٨٤-١٦١٩م). وهنـا ينبغـي علينـا أن نتـساءل عـن الـسبب الـذي دفـع بالبدليسي إلى أن يدرج عبارتيه الملغزتين بشأن هذا النـسب، وأظـن أن الجـواب لـن يكون عسيراً، فالنسب العباسي كان مصدراً للشرعية، لا سيما بعد سقوط الخلافة في بغداد، واعترافه بنسب أمراء العمادية يعني وجوب اتباعه لهم حـصراً، بوصـفهم مـن نسل الخلفاء الشرعيين في العالم الإسلامي حتى عهد قريـب، وهـذا الأمـر يتقـاطع مـع ولائه المطلق للسلطان العثمـاني منـذ أن أعلـن مولانـا أدريـس البدليـسي انـضمامه للدولة العثمانية في أوائل القرن العاشر للهجرة. ثم أن وجود خلافة عباسـية رمزيـة في

---

[١] اطلعنا على نسخة مصورة منها لدى المرحوم المحامي حازم المفتي في داره في الوزيرية ببغداد، وتوجـد نسخة مصورة أخرى منها لدى السيد وليد قاسم النقيب الأعرجي، من ذرية الحسن ركن الدين المذكور، في داره في العامرية ببغداد، وقد صورها لنا مشكوراً، ونسخ أخرى في الموصل. وللحسن ركن الدين هـذا كتاب مخطوط آخر عنوانه (المبسوط في نسب فاطمة البتول) توجد نسخة مصورة منه لدى السيد وليد النقيب أيضاً، وقد اطلعنا على الجزء الخاص بأنساب العباسيين منه، فإذا بخط المستعـصم يمتـد فيـه إلى ابنه المبارك ومنه إلى محمد المذكور. وأطلعني السيد وليد النقيب على وثيقة لبعض الأسر العباسية في الموصل، يمتد فيها نسب المستعصم بالله على النحو الآتي: المبـارك– محمـد – الملـك عـز الـدين– الملك خليل– بهاء الدين – الأمير سيف الدين– سلطان حسن– سلطان حسين.

القاهرة كان من شأنه أن يقلل من الأهمية السياسية لأولئك الأمراء المنعزلين بإمارتهم في الجبال القاصية من كردستان.

إن قول البدليسي بأن المؤرخين أوردوا أن "نَسَب حكام العمادية كما يزعمون هم أنفسهم، ينتهي إلى الخلفاء العباسيين"، أمر طبيعي، فالناس هم المؤتمنون على أنسابهم، وعلى أية حال فإن كثيرين كانوا يعرفون هذا النسب فهو من الذيوع بمكان، وقد سبق ان ذكرنا وروده في بحر أنساب نقباء أشراف الموصل، وهم حسينيون لا عباسيون. وكانت شهرة أمراء بهدينان بالنسب العباسي معروفة تماماً في مدينة الموصل، على الرغم من خصومة ولاتها من آل عبد الجليل، لأمراء بهدينان، فيذكر المؤرخ الموصلي ياسين بن خير الله العمري (المتوفى بعد ١٢٣٢هـ/١٨١٦م) في كتابه (غاية المرام) أنه في سنة ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م ألف كتاباً في أنساب أمراء الإمارة العباسية وبعث به إلى الأمير مراد خان باشا حاكم عقره من قبل أبيه إسماعيل باشا العباسي، فأخذ الأمير الكتاب ولكن لم يدفع ثمنه، وبعد توسط والي الموصل الجليلي بالأمر، أعاد هذه النسخة وهي موجودة في المكتبة العباسية في أورفه[١] فمن أين لياسين تفاصيل هذا النسب لو لم يكن معروفاً له حفظته ووثائقه؟.

ثم أن البدليسي ذكر عند حديثه على حكام جولمرك " إن نسب حكام هذه الولاية الجليلة ينتهي إلى الخلفاء العباسيين، ولكن أحداً لم يذكر لنا إلى أي خليفة من هؤلاء الخلفاء العظام ينتهي نسبهم"[٢] ، وحكام جولمرك، بحسب الوثيقة الزيوكية من نسل عماد الدين أخي الملك خليل حاكم العمادية. فإذا صح أن حكام جولمرك عباسيون، كما صرح البدليسي هنا، فإن حكام أولاد عمومتهم في العمادية هم مثلهم نسباً بداهة[٣].

---

[١] غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، بغداد ١٩٦٨، ص١٠٣-١٠٤ و خضر العباسي: صفحات خالدة في الأدب والتاريخ العراقي، بغداد١٩٥٤، ص٣٤-٣٥.

[٢] الشرفنامه ج١ ص١٢٣.

[٣] نشرت شجرة نسب أمراء جولمرك مؤخراً فتأكدت صحة هذه العلاقة النسبية بينهم وبين أمراء بهدينان، ينظر ميرزا محمدي يازجي: مختصر أحوال الأمراء، بالفارسية، ترجمها إلى الكردية نزار أيوب كولي، ومراجعة تحسين ابراهيم دوسكي، دهوك ٢٠١٠، المشجرات ص١٦٧-١٧١.

وأثـارت عبـارة سـاقها البدليـسي شـكوكاً حـول نـشوء الأمـارة البهدينانيـة في العمادية، وهي أن ذرية بهاء الدين، مؤسس الإمارة، تقلدوا شؤون الحكومة منـذ نحـو أربعماية سنة، وبما أنه فرغ من تأليف كتابـه سـنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦-١٥٩٧م فيكـون تأسيس الإمارة قـد جـرى في مفتـتح القـرن الـسابع، وعلـى الـرغم مـن أن هـذا الأمـر تاريخي لا نَـسَبي، أي أنـه لا يتعلـق بقـضية نـسب الأمـراء، وإنمـا بتـاريخ تأسـيس إمارتهم، فإنه يلقي ظله على قـضية النـسب ولـو بـشكل غـير مباشـر، لأنـه إذا كـان مؤسس الإمارة قد عاش في سنة ٦٠٥هـ/١٢٠٨م، فكيف يكون مؤسسها بهاء الـدين، بحسب رواية البدليسي، حفيداً للخليفة المستعصم الذي قتـل سـنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، إن هـذه المـسألة لا تـدفعنا إلى الـشك بمعطيـات الوثيقـة الزيوكيـة، وإنمـا بروايـة البدليسي المتأخر عنها كما مر بنا، لأن الزيوكية تـذكر أن الـذي أسـس الإمـارة هـو ملك خليل، لا بهاء الدين، وملك خليل هذا، هو الحفيد الخامس للمستعصم بالله، ومن المعقول- بحساب الأجيـال- أنـه عـاش في منتـصف القـرن الثـامن للـهجرة، وهـذا التاريخ تُعضّده قرائن أخرى عن تاريخ نشوء الإمارة.

وكان بعض الباحثين قد عثر على ورقة من مخطوط، محفوظـة في إحـدى مـدارس العمادية[1]، كُتب عليها أسماء من تولى العمادية علـى الترتيـب، وتختلـف بعـض هـذه الأسماء عما هو وارد في الوثيقـة الزيوكيـة، وتتفـق معهـا في أكثـر الأسمـاء الأخـرى. وواضح أن هذه الورقة كتبت بعبارة مضطربة، لأن بعض ألفاظهـا تحتمـل أكثـر مـن احتمال واحد، ولذا فإن من الواجب التعامل معها بعناية ودقة وحُسن تأمـل. تبتـدئ الورقة فجأة، أي دون مقدمات، بالقول أن " أمير هاجي وأمـير اسماعيـل كانـا ابـني مُجلّي ابن علاء الدين"، واسـم هـاجي، المحـرف عـن حـاجي، ورد في صـبح الأعـشى للقلقشندي[2]، وفي مخطوطة (تثقيف التعريف)[3] لابن ناظر الجيش، باسم: الحاجي بـن عمر، وأنه كان صاحب العمادية سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، لكنه في الورقـة المـذكوره ابـن اسماعيل بن الأمير علاء الدين، لا ابن عمر، مما يبعـث في الـنفس شـكاً في دقتهـا، إلاّ

---

[1] محمد أمين الدوسكي: وثيقة تاريخية هامة يكشف عنها النقاب لأول مرة، مجلة مه تين، عدد٢، ١٩٩٦، ص١٤٦ .

[2] ج٧ ص٢٨٦.

[3] نقلاً عن زرار صديق: كردستان في القرن الثامن الهجري ص١٣٣.

أن يكون علاء الدين كنية لعمر نفسه، كما جرت عادة الأمراء بالتكني بمثل هذه الكنى المنسوبة للدين. ومن ناحية أخرى فإن مجلي بن أمير علاء الدين الذي تذكره الورقة أباً للأمير هاجي، مذكور في الزيوكية، بوصفه ابن علاء الدين بن ملك خليل، أول من ملك العمادية، كما في الزيوكية نفسها، وأبا للأمير بهاء الدين، جد الأمير حسن بك، الذي حكم بين سنتي ٨٧٥-٩٤٠هـ/١٤٧٠-١٥٣٣م[1]، وبحساب الأجيال يكون قد عاش في منتصف القرن الثامن وهو ما يتفق مع رواية ابن ناظر الجيش تماماً، وهذا ما يحملنا على ثقة أكبر بمعطيات الوثيقة الزيوكية. بيد أن الورقة تستمر فتقدم معلومة جديدة، وهذا نصها " والذي أخذ العمادية من ملك الطاوي هو أمير هاجي وتولى الإمارة بها". وملك طاوي هذا هو نفسه ملك تازي الذي تذكره الوثيقة، وربما لا يزيد الأمر عن أن يكون تصحيفاً قد جرى بين حرفي الزاي والواو لتشابههما. على أن الأمرلا يخلو من اختلاف عما أورده صاحب الزيوكية، الذي جعل من ملك خليل هو أول من دخل العمادية وتولى الإمارة فيها. وتزيد الورقة بأن تجعل لحاجي أخاً هو إسماعيل، تولى الحكم بعد حاجي، وبعد إسماعيل تولى الإمارة أمير بهاء الدين، ولكنها لا تعنى بالجانب النَسَبي، وإنما بالجانب التاريخي، المتعلق بترتيب الأمراء بحسب تعاقب حكمهم للإمارة، ومن ثم فلا تذكر اسم أبي بهاء الدين، مع أن الزيوكية تذكره، وهو ملك خليل نفسه. ومن الراجح أن بهاء هذا الذي تذكره الورقة ومن قبلها الزيوكية هو الذي ذكره صاحب الشرفنامه، بوصفه مؤسس الإمارة البهدينانية، والأمر مقبول تماماً لولا عبارة البدليسي التي يفهم منها أن تأسيس الإمارة جرى قبله بأربعة قرون، أي في نحو ٦٠٥ على ما ذكرنا. ولا يمكن أن نقدر مدة حكمه بحساب الأجيال، لأن الورقة لا تشير إلى ما إذا كان قد حكم بضعة أشهر أو عدداً غير محدد من السنين، فها نحن مضطرون إلى أن نشك بتقدير البدليسي عمر

---

[1] ادى اتخاذ الكنى بدلاً من الأسماء الصريحة في أحيان كثيرة، إلى حدوث ارتباك والتباس بين أسماء أولئك الأمراء غالباً، فالأسماء (زين الدين) و(بهاء الدين) و(عماد الدين) و(شمس الدين) مثلاً ليست إلاّ كنى فحسب، فإذا ذكر أمير ما بكنيته مرة وباسمه مرة أخرى، بدا كأنه غيره، ويزيد الأمر إشكالاً التكرار الشديد في التسمي بالأسماء والكنى المشهورة، بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين أفراد الأسر الأخرى، فأسماء مثل عز الدين شير ومجلي وملك خليل وسيدي وحاجي وأسد ومنتشا، وكنى مثل عماد الدين وعز الدين وبهاء الدين إلخ كانت أسماء وكنى لعدد من الأمراء، ينتمون إلى أسر متعددة وفي خلال أجيال متعاقبة.

الإمارة، ويؤكد هذا الشك أن صاحب مسالك الأبصار[1] ذكر اسم أمير كان يحكم العمادية، في أواخر العهد المغولي الإيلخاني، هو (محمد بن أبي بكر)، ولا صلة لهذا بالأسرة العباسية، التي حكمت العمادية، بدليل أن كلا من البدليسي وكاتب الزيوكية لا يشير إلى اسمه في جداول حكامها.

وتعود الورقة فتذكر أن الحكم انتقل بعد الأمير بهاء الدين إلى أمير محمد ثم إلى أمير زين الدين ثم إلى أمير بهاء الدين، وهنا اختلاف في تسلسل الأسماء نفسها عما هو وارد في الزيوكية، حيث تذكر الأخيرة أن الحكم انتقل بعد الأمير بهاء الدين إلى أمير محمد ومنه إلى أمير سيف الدين، أي بتقديم بعض الأحفاد وتاخير آبائهم، فتجعل سيف الدين مكان زين الدين، ثم تذكر الورقة أن الحكم انتقل إلى " سيف الدين، ثم إلى ابنه حسن بك (الذي حكم أو عاش) سبعون سنة، ثم إلى أخيه سلطان حسين"، فإذا كان الضمير في أخيه متصل بسيف الدين يصبح سلطان حسين أخاً لسيف الدين، وإذا كان متصلاً بحسن بك، يصبح سلطان حسين أخاً لحسن، وكلا الوجهين غير مقبول، لأننا نعلم في ضوء معطيات تاريخية وأثرية أن حسن بك هو ابن سيف الدين[2]، وأنه والد السلطان حسين. وهو ما يتطابق مرة أخرى مع الوثيقة الزيوكية.

---

[1] ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ج٣ ص١٣٣.

[2] وصلتنا صورة ختم الأمير حسن في رسالة كتبها إلى السلطات العثمانية مؤرخة في ٢ شعبان سنة ٩٢٢هـ/٣١ آب ١٥١٦ بشأن أوضاع إيران، والختم لوزي الشكل يشبه ختم ابنه السلطان حسين، حفرت في طرفه العلوي عبارة (الواثق بالملك المعين) وعلى الرغم من عدم وضوح الكلمات الأخرى، فإن الافتراض المطروح من قبل الباحثين هو أن تكون العبارة التالية (حسن بن سيف الدين). وتوجد هذه الرسالة في متحف طوب قابي سراي باستانبول تحت العدد E.8318 ينظر د. عبد الله محمد الحداد: رسالة حسن بك أمير العمادية، مجلة زاكروس الثقافية، العدد ٣ أيلول ١٩٩٧،



شاهد قبر الأمير حسن بن سيف الدين

في المقبرة السلطانية في العمادية

وتتابع الورقة مشكلة انتقال السلطة في الإمارة في حياة السلطان حسين، فتذكر أنها انتقلت بعده، لمدة شهرين، إلى ابنه إبراهيم، ثم عادت إلى حسن بك، ثم إلى ابنه السلطان حسين مرة أخرى، ثم انتقلت إلى ابنه قباد بك، ثم إلى ابنه سيد خان بك، ثم إلى ابنه مراد خان بك شهراً، ثم إلى أخيه سلطان حسين، ثم إلى أخيه عبدلا (عبد الله) خان ثم إلى أخيه حسن بيك، ثم إلى أخيه سلطان مسيد (وواضح أنه سيد) ثم إلى ابنه سلطان حسين، ثم إلى أخيه قباد بيك، ثم إلى أخيه عثمان بك، ثم إلى ابن أخيه بهرام بك"، ولاشك في أن للقارئ أن يلحظ التكرار المستمر لذكر بعض هذه الأسماء، وهو تكرار حمل بعض الباحثين إلى تصور أن هذه الأسماء لأمراء مختلفين، وهكذا فإنه ذهب إلى وجود من سماه السلطان حسين بك الأول، والسلطان حسين بك الثاني، والسلطان حسين بك الثالث، والسلطان حسين الرابع، مع أن

جميعهم ليسوا إلاّ شخصاً واحداً، هو السلطان حسين المشهور بالولي، الذي تذكره الزيوكية ابناً للأمير حسن لا أخاً له، وهكذا الأمر مع الأمير حسن بك بن سيف الدين، الذي جعله الباحث شخصين مختلفين، هما حسن بك الأول بن سيف الدين، وحسن بك الثاني بن السلطان سيد خان بك، مع أن كلاً من الاسمين لأمير واحد، والظاهر أن تكرار ورود الضمير في (ابنه) و(أخيه)، دون تحديد وجه الاتصال فيه، هو الذي ساهم في اضطراب النص، أصلاً من كاتبه، وفهماً من ناشره. هذا بينما تأتي الأسماء في الوثيقة الزيوكية مرتبة بحسب تسلسلها في النسب، ومتطابقة مع المصادر التاريخية، لاسيما بعد عهد الأمير حسن بن سيف الدين، ومعطيات الوثائق العثمانية.



شاهد قبر الأمير سيف الدين بن محمد في المقبرة السلطانية

وذكرت الشرفنامه[1] أن الأمير منتشا، وهو أخو الأمير بهاء الدين، كان قد عاصر ملوك بني أيوب في الشام ومصر، وأنه بعد ثلاثة أجيال من أبنائه، انقرضت دولة بني أيوب في الشام، وبذا يكون الجيل الثالث موجوداً في سنة انقراض هذه الدولة سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠م، وهذا يعني أن الأمير منتشا كان حاكماً قبل نحو قرن من هذا التاريخ، أي في منتصف القرن السادس للهجرة، وهذا لا يصح، لأنه لا يتوافق وتاريخ

[1] ج١ ص٢٢٤.

تأسيس الإمارة البهدينانية في العمادية، وهو أمر يبعث فينا الشك مرة أخرى بروايات البدليسي لا سيما بتقديره لأعمار الدول على ما لاحظنا من قبل.

ونعود هنا إلى ما ذكرته الزيوكية حول أوضاع الأسرة العباسية في المدة التي تلت استشهاد المستعصم، فتذكر (السطر ٦١-٦٢) أنه لما قتل هذا الخليفة "هرب ابنه محمد وأخوه إلى مصر، وجمعوا عساكر الشام والمصر ورجعوا إلى بغداد من طريق الأنبار فتقابلوا واقتتلوا قتالاً شديداً، فاستشهد أخ المستعصم، وهزم سائر الجنود، ورجع محمد بن المستعصم إلى مصر، فزاد الله تعالى النيل في ذلك السنة، وأعطاهم البركة الكثيرة، فرحبوه وأكرموه وسموه ابن البركة، وزوجوه وتناسل منه أولاده"، ومثله ما ذكره في السطر ١٠٨-١٠٩ بقوله " انهزم ابن المستعصم محمد الملقب بابن البركة مع أعمامه وأخيه إلى مصر، وبقيت ذرية المزيور بمصر، فلما سمع سراج الدين باسلام أحفاد هلاكو فتوجه سراج الدين إلى غازان من مصر إلى بغداد" (السطر ١٠٨-١٠٩) ، ونرى أن كاتب الوثيقة وقع هنا تحت تصور أن جميع من بقي من الأسرة العباسية انتقل إلى مصر، مع أننا نعلم بأن المبارك، وهو الولد الأصغر، من أولاد المستعصم الثلاثة، لم ينتقل إليها أصلاً، وإنما الذي انتقل إليها هو عمه المباشر: أبو القاسم أحمد بن الظاهر بأمر الله محمد بن الناصر لدين الله، وقد لقب في مصر بالمستنصر، والمستنصر هذا هو الذي توجه بجيشه إلى العراق، حيث دارت معركة الأنبار، واستشهد فيها، وانتقل إليها أيضاً أحد أبناء أعمام أبيه: أبو العباس أحمد بن الأمير علي القُبي بن الأمير علي بن الأمير أبي بكر ابن الخليفة المسترشد بالله، وهو الذي ولي الخلافة العباسية في القاهرة، وتولاها أحفاده من بعده، حتى دخول السلطان سليم الأول مصر. أما المبارك فقد لبث يعيش في أماكن مختلفة من العراق وأذربيجان[1]، قبل أن يتوصل أحفاده إلى السلطة من جديد،.وقول كاتب الوثيقة أن ابن المستعصم عرف بابن البركة، إيماناً من الناس ببركته، لا نجد ما يشبهه إلاّ رواية ساقها المؤرخ عبد الله الغياث البغدادي، الذي كان حياً في سنة ٨٩١هـ/١٤٨٦م، ونصها "وقتل الخليفة المستعصم، وبقي منه ولد هرب إلى مصر مع أخي الخليفة، فأما الأخ، استنجد وجمع وحشد عساكر الشام ومصر، وجاؤا على

---

[1] ذكر صاحب الحوادث أنه لم يقتل وإنما أسر (الحوادث المسمى بالحوادث الجامعة، بتحقيقنا بالمشاركة ،بيروت ١٩٩٧، ص٣٥٧).

طريق الأنبار، وقتلوهم إلى آخرهم، وقتلوا أخا الخليفة، وبقي الابن في مصر، سموه ابن البركة، وإلى الآن من نسله في مصر، ولا يجلس السلطان بمصر إلا باذنهم وبيعتهم"[1]. فهذا النص ونص الزيوكية يكادان يتطابقان لفظاً ومعنى. ونرى أن سبب هذا القول هو تشابه اسم أخي المبارك، أبي العباس أحمد، وكان ولي عهد الخلافة العباسية، مع اسم ابن عم أبيه أبو العباس أحمد بن الأمير علي القبي، مع أن الأول قتل صبراً بعيد دخول المغول بغداد. أما ابن البركة، فهو المبارك نفسه، وربما كانت هذه تسمية شعبية له شاعت في ذلك العصر، لتفاؤل الناس به.

وعلى الرغم مما أصاب الأسرة العباسية من مصير مؤلم، على يد هولاكو، فإن المبارك، عاش مكرماً في بلاط هولاكو مدة ما من حياته المبكرة، ولا يمكن التكهن بأسباب هذا الموقف منه، إن كان شفقة على طفولته، أو غير ذلك. وعلى أية حال فإنه وجد فرصة للتعلم، بعد أن حفظ شيئاً من الحديث عن أبيه صبياً، ويظهر أنه بلغ مبلغاً عالياً من العلم، حتى وجدنا المؤرخ البغدادي عبد الرزاق ابن الفوطي يروي عنه. وأنه عاش الشطر الأكبرمن حياته في مراغة، من بلاد آذربيجان، لأنه توفي بها، وذلك سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م، وكان عمره حين وفاته سبعاً وثلاثين سنة، فيكون قد ولد سنة ٦٤٠هـ/١٢٤٢م، ويكون عمره يوم استُشهد أبوه ست عشرة سنة، وولد له ثلاثة أولاد، هم : محمد، وعبد الله، ويوسف[2] ، ومحمد هذا هو نفسه الذي تذكره الزيوكية بوصفه أباً لسراج الدين، الذي عاصر محمود غازان (حكم من ٦٩٤ وتوفي سنة ٧٠٣هـ/١٢٩٤-١٣٠٣م)، والذي يعد مبدأ سلالة أمراء بهدينان والأسر المتصلة بها[3].

---

[1] التاريخ الغياثي، تحقيق طارق الحمداني، بغداد ١٩٧٥، ص٤٣

[2] الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت ٢٠٠٠، ص٥١، والذهبي تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت ٢٠٠٣، حوادث ووفيات ٦٧١-٦٨١، ص ٢٧٧، وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ، بغداد ١٩٣٥، ص١٨١

[3] نشرنا هذه الدراسة في مقدمة نشرتنا للشجرة الزيوكية وصدرت عن دار التفسير، أربيل ٢٠٠٩، مرفقة بأصل الشجرة مصورة، على أننا أضفنا إليها هنا تعليقات ومقارنات وتصويبات،

أضواء جديدة
على تاريخ الإمارة البهدينانية
في القرنين ١٦ و١٧
دراسة في الوثائق العثمانية

ارتبطت إمارة بهدينان، منذ أن دخلت في نطاق الإمارات التابعة للدولة العثمانية في بدايات القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد) وحتى بدايات القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد)، بالإدارة العثمانية المركزية في استانبول، فكانت المخاطبات الرسمية تجري بين السلطان العثماني وبين الأمير البهديناني على نحو مباشر، ولم يكن الأخير يرى أي حَرَج في أن يخاطب السلطان العثماني في أي شأن تفصيلي من شؤون إمارته الداخلية أو الخارجية، كما لم يكن السلطان يتردد في مخاطبه الأمير البهديناني في شؤون المنطقة مضفياً عليه من الألقاب التشريفية ما يدل على مكانته الخاصة بين الأمراء الآخرين، مثل (دامت معاليه) و(دام عِزُّه) ونحوهما.

وعلى الرغم من الأهمية السياسية والعسكرية التي نالتها هذه الإمارة، خلال عمرها الطويل، فإن معلوماتنا عنها ظلت قليلة، مُبتسرة، إلى حد كبير، ولولا ما كتبه المؤرخ الكُردي العظيم شرف خان البدليسي في أوائل القرن العاشر للهجرة (أواخر القرن السادس عشر للميلاد) لَظلّت الحِقَب الأولى من تاريخ الإمارة مجهولة، ولذا فقد كان لابد من البحث عن مصادر جديدة توضح ما خفي من تلك الجوانب، وتُجلي من ثَم صفحات من تاريخ الإمارة التي طاولت الدهر مدة تقرب من سبعة قرون عدداً.



مدينة العمادية

وتعد الوثائق الرسمية العثمانية مصدراً جديداً ومهماً عن تلك الحقبة التي أشرنا إليها بوصفها تُورد نصوص الرسائل المتبادلة بين أمراء بهدينان وسلاطين آل عثمان، وذلك قبل أن تربط شؤون الإمارة الخارجية بولاة بغداد في مقتبل القرن الثامن عشر (الثاني عشر للميلاد). وتكشف هذه الرسائل عن جوانب مهمة من تاريخ إمارة بهدينان في خلال القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر للميلاد)، تناولت المشاكل الداخلية للإمارة، والصراعات بين أفراد البيت الحاكم، وعلاقاتها بالقبائل الكُردية الساندة لها، أو المتحالفة معها، أو التي كانت تخوض صراعاً ضدها، فضلاً عن أمور أخرى لها صلة بدور الإمارة في الصراع العثماني الإيراني، وبالشؤون العسكرية والأمنية.

وتُغطي هذه الوثائق الحقبة التي تولى الحكم فيها من أمراء بهدينان:

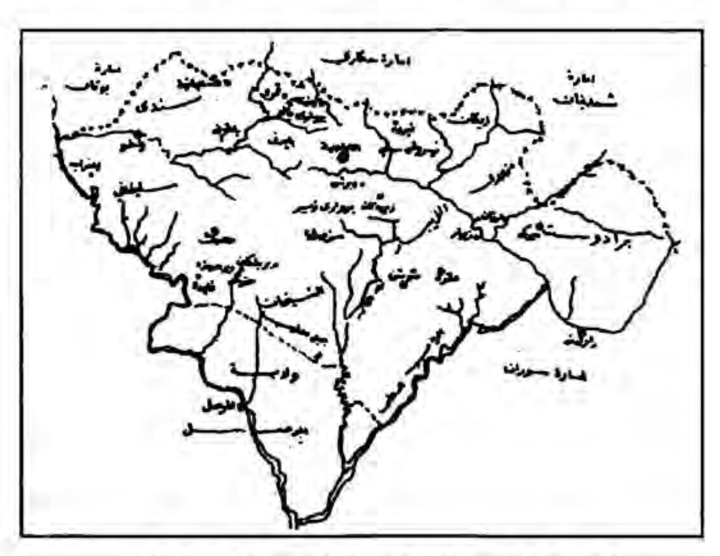
السلطان حسين بن السلطان حسن (٩٤٠-٩٨١هـ/١٥٣٣-١٥٧٣م)

السلطان قباد خان بك (٩٨١- ٩٩١هـ/١٥٧٣-١٥٨٣م)

السلطان سيدي خان بك (٩٩٢- ١٠٢٩هـ/١٥٨٤-١٦١٩م)

السلطان يوسف خان بك (١٠٤١-١٠٤٨هـ/١٦٣١-١٦٣٨م)

السلطان عثمان خان بك ١٠٩٣-١١١١هـ/ ١٦٨٢-١٦٩٩م)



أراضي إمارة بهدينان وتبدو فيها أهم معاقلها وقبائلها

السلطان حسين بن السلطان حسن

ومع أن علاقة الأمراء البهدينانيين بالعثمانيين بدأت في عهد السلطان العثماني سليم الأول، ومعاصره البهديناني الأمير حسن بن سيف الدين (كان حاكماً سنة ٨٧٥ هـ/ ١٤٧٠م وانتهى حكمه بوفاته سنة ٩٤٠هـ/١٥٣٣م) إلاّ أننا لم نقف على وثائق تتعلق بهذا الحقبة، على أهميتها بوصفها تمثل مرحلة انعطاف بارزة في تاريخ الإمارة البهدينانية، وأول ما وقفنا عليه منها وثائق تتعلق بالسلطان حسين المعروف بالولي، الذي تمثل مدة عهده العصر الذهبي للإمارة بدون منازع، ففي هذه المدة شهدت الإمارة تشييد أكبر قدر من المنشآت المدنية والثقافية والعسكرية، وحارب جيشها مع الجيش العثماني في الحروب العثمانية الإيرانية، وحقق انتصارات باهرة في إيران وفي أذربيجان.

وأول وثيقة لها تعلق بهذا الأمير تاريخها ٢٢ صفر ٩٧٦هـ/١٥٦٨م[١] ، أي بعد ثلاثة عقود على توليه الحكم، وهي تسميه بالسلطان، كما هو الحال في جميع الوثائق العثمانية التالية، دلالة على احترام السلطان العثماني للقبه المَوروث، فضلاً عن إضفاء لقب (بك) عليه، إشارة إلى كونه أميراً من أمراء الدولة، وهذه الوثيقة تتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء (بالاصطلاح العثماني: مير ميران) بغداد "يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من حاكم العمادية سلطان حسين بك دام معاليه يتعرض فيه إلى ما كان ينسب إلى "طائفة اليزيدية" من "فساد وشقاوة" و"إن أكثرهم لصوص وحرامية وقُطّاع طُرق"، ويلتمس من السلطان اصدار "حكم شريف بتهجيرهم من القرية التي يسكنونها في الموصل إلى جهة أخرى دفعاً لشرورهم ومضراتهم عن العباد وإصلاحاً لهم"، وقد نص الحكم على إسعاف طلبه.

ولا تكشف الوثيقة عن الأسباب الحقيقية وراء طلب السلطان حسين هذا، ومن الواضح أن أسباب الصراع كما يوضحها طلب الأمير البهديناني لم تكن دينية، وإنما كانت تتعلق بما تذكره عن تهديدهم للأمن في المنطقة، ولاسيما طرق المواصلات التي كان أمنها الشاغل الرئيس للتجار في ذلك العصر، لاسيما وأن أتباع هذه الطائفة كانوا يسيطرون عهد ذاك على مناطق عديدة في أمارتي بهدينان وسوران، بل أن أحد

---

[١] دفتر مهمة ٧ ص٧٠٦ .

أمـرائهم كـان قـد تـولى في عهـد الـسلطان العثمـاني سـليمان القـانوني حكـم أربيـل والموصل وما يرتبط بهما من نواح.

ويظهر أن الصراع بين الجانبين لم ينتـه إلاّ بعـد سـنوات عديـدة، إذ تقـدم وثيقـة تاليـة، تاريخهـا ٢٠ ربيـع الأول ٩٧٦هــ/١٥٦٨م[١] حكمـاً موجهـاً إلى حـاكم العماديـة "سلطان حسين بك دامت معاليـه" يتعلـق بكتـاب ورد منـه إلى الـسلطان يـذكر فيـه "فساد وشقاوة طائفة داسني"، وهذا الاسم يشير إلى سكان القـرى الواقعـة في سـفوح جبل داسني، الذي يمتد من جنوب مدينة دهوك ويتجه شرقا حتى يصل قرب مدينـة عين سفني في قضاء الشيخان.

وواضح من هذه الوثيقـة، هـي الأخـرى، أنهـا لا تتحـدث عـن خلافـات دينيـة أو عقائدية، وإنما عن مشاكل أمنية بحتة، على نحـو مـا جـاء في الوثيقـة الـسابقة، وقـد نص الحكم "على القبض على اللصوص والحرامية من أيـة طائفـة كـانوا وإجـراء مـا يلزم وفق الشرع الشريف كمـا تم توجيـه حكـم مماثـل إلى كـل مـن أمـيري الموصـل وأربيل"، والعبارة "من أية طائفة كانوا" يؤكد أنه لا يجوز معاقبة النـاس علـى وفـق عقيدتهم، وإنما بسبب ما يرتكبونه من أعمال تهـدد صـفو الأمـن، دونمـا التفـات إلى هويتهم الدينية أو الطائفية، إن كانوا من الداسنية أو من المسلمين أنفسهم.

ولا ندري على وجه اليقين ماهية الإجراءات التي اتخذها أولئك الحكام ازاء مشكلة الداسنيين، وواضح أن هذه المشكلة ظلت قائمة، بدلالة أن أمير العمادية حـسين بـك ظل يكتب الشكاوى بشأنهم إلى السلطان العثماني، فمن تلـك الـشكاوى مـا تـضمنته الوثيقة المؤرخة في ٢٥ محرم ٩٧٩ هـ/١٥٧١م[٢] حيث جاء فيها أن حكماً موجهاً "إلى حاكم العمادية سلطان حسين بك يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه فـساد طائفتي داسني وشيخان وشقاوتهما في كل من الجزيرة والموصل والعمادية وأربيل ولا يمكن القبض على أهل الفساد والشناعة منهم إلاّ بالتعاون بـين أمـراء هـذه الألويـة" وجاء فيه أنه "تم توجيه أحكـام شـريفة إلى أمـراء الألويـة المـذكورة بـالقبض علـى المفسدين منهم وتسليمهم إليه لمحاكمتهم وإجراء ما يلزم وفـق الـشرع الحنيـف كمـا نص الحكم على عدم التعرض للأبرياء من هاتين الطائفتين".

---

[١] دفتر مهمة ٧ ص٧٤٩ .

[٢] دفتر مهمة ١٧ ص٢ .

بيد أن تفاقم المشكلة الأمنية هذه، وتهدد طرق المواصلات بسببها، وكثرة الهجمات المسلحة على القرى الآمنة، دفع بالسلطة الحاكمة في الإمارة إلى البحث عن مبررات أخرى للقضاء على قوى الداسنية، بل والسعي من أجل تهجيرهم من بعض قراهم، ويبرز العامل الديني جلياً في الوثيقة المؤرخة في ١٦ ربيع الأول ٩٨٠هـ/١٥٧٢م[١] فهي تتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه "أنه وصلت إلى السلطان رسائل من حاكم العمادية سلطان حسين بك وأمير أمراء شهرزول السابق أحمد دام إقباله وقاضي آمد مولانا حسين دام فضله) تشير إلى اختلاف طائفتي داسني وشيخان في عقائدهم وممارساتهم الدينية عن سائر المسلمين

والذي نراه أن هذه الإضافة الخطيرة جاءت في رسالة قاضي آمد، وهي اليوم مدينة ديار بكر، "مولانا حسين" تحديداً، وذلك لخلو رسائل الأمير البهديناني السابقة من أية إشارة إلى هذا الأمر، واقتصارها على الجانب الأمني من المشكلة، وكون حسين هذا قاضياً يفسر إثارته للجانب الديني منها. وتتضمن الوثيقة معلومة مهمة عن حدوث اشتباكات مع ما تسميهم "عصابة المفسد عز الدين" ونرى أن المقصود به الشيخ عز الدين الذي أعلن تمرده في قرية باقران على ما سيأتي ذكره في الوثائق التالية.

وإشارة الوثيقة إلى قدوم أتباع هذه الطائفة "من الداسنيين والشيخان" من نواحي الجزيرة والشام وحلب وأربيل، تدل على سعة انتشار أتباعها في تلك البلاد في ذلك العصر، أعني القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، ومن المهم القول أن الوثيقة تكشف، ولأول مرة، عن قيام السلطات العثمانية بتدمير قبر الشيخ عادي "وإزالة جميع آثاره" في وقت سبق تحرير الوثيقة، بناء على فتوى أصدرها جمع من العلماء.

وقد اشتهر السلطان حسين بك أمير بهدينان بحبه الشديد للعمران، حتى أُثرت عنه أعمال عمرانية كثيرة، في عاصمته العمادية وفي نواح كثيرة في إمارته، ويظهر أن هذا الأمر هو الذي دعى بالسلطان العثماني إلى تكليفه ببناء، أو المساعدة على بناء، بعض المنشآت العسكرية في مناطق تقع في مناطق خارج نطاق بهدينان، من

---

[١] دفتر مهمة ١٩ ص٢١٥ .

ذلك أننها نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٢٨ ربيع الآخر ٩٧٦هـ/١٥٦٨م[١] أن حاكم العمادية سلطان حسين بك ساعد في بناء قلعة في منطقة شهرزور "لضبط الأمور وتقرير النظام والسكون فيها".

وثمة وثيقة مؤرخة في ٢ ذي القعدة ٩٧٨هـ[٢] تشير إلى أن السلطان حسين بك طلب من السلطان العثماني الموافقة على عزل كتخداه (نائبه ومساعده) واسمه (يونس) ومحاكمته، بوصفه "من أهل التلبيس والتزوير"، وهو أمر ملفت للنظر حقاً، لإننا نعلم أن أمير بهدينان كان مستقلاً في شؤون إمارته الداخلية، ومنها تعيين أو عزل مسؤولي الأمارة وموظفيها، فلا يتطلب الأمر إذن استئذان السلطان العثماني، وعلى أي حال فإن حكم السلطان نص "على إجراء تحقيق شامل في حقه وإعلام النتائج إلى استانبول لصدور حكم شريف فيه على ضوئها". ولا يمكن تفسير هذا الأمر إلاّ بأحد أمرين، أما أن السلطان حسين بك البهديناني أراد التقرب بهذا الأمر إلى السلطان العثماني وإشعاره بتبعيته له، وأما أن ذلك (الكتخدا) كان من غير موظفي الإمارة، وإنما هو من أتباع السلطان، اختاره الأخير ليلي منصبه هذا لأمر ما.

ومن ناحية أخرى، فإننا نجد أن السلطان حسين كتب تقريراً مفصلاً إلى السلطان العثماني عن أحوال كُردستان وأوضاعها العامة، تناول فيه بعض المشاكل القائمة بين الأمراء الكُرد، وأهمها نزاع كان حاصلاً بين الأميرين عمر وزينل من عشيرة زازا على زعامة لواء لاجان، أحد الألوية المهمة المحاددة لإيران. وقد جاء في التقرير، وهو المؤرخ في ١٨ محرم سنة ٩٧٩هـ/١٥٧١م[٣] أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد (وهو حسين باشا) جاء فيه (أن حاكم العمادية حسين –دامت معاليه– أرسل كتاباً إلى السلطان يعرض فيه أحوال وأوضاع كُردستان، وبصورة خاصة النزاع القديم والعداوة المستحكمة بين أميري طائفة زازا عمر وزينل –دام عزهما– تمتد جذورها إلى الآباء والأجداد، حيث كان لواء لاجان قد وجه إلى يوسف والد الأمير زَيْنَل فسار عليه ابن أخيه مع عدد من رجاله وهو في طريقه إلى لواءه فقتله ونهب جميع ماله

---

[١] دفتر مهمة ٧ ص٨٤٠ .

[٢] دفتر مهمة ١٢ ص١٥٣ .

[٣] دفتر مهمة ١٤ ص١٠٨٢ .

ومتاعه) وقد نص الحكم (على ضرورة إصلاح ذات بينهما باستخدام جميع الوسائل الممكنة وإزالة النزاع والشقاق) وفي وثيقة أخرى تاريخها سلخ محرم من العام نفسه[1] نجد أمراً (يقضي بقيام أمير أمراء بغداد بدعوتهما إلى الحضور عنده والعمل من أجل التوفيق والإصلاح بينهما).

ومثل هذا ما نقرأه في الوثيقة المؤرخة في ١٦ ربيع الأول ٩٨٠ هـ/١٥٧٢م[2] (دفتر مهمة ١٩ ص٢١٢)، من أن حكماً وجه إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه (أن سلطان حسين حاكم العمادية أرسل كتاباً إلى السلطان يذكر فيه أن الشقي المعروف بالشيخ عز الدين وابنه بركات كانا مقيمين في قرية باقران التي هي في تصرف ابنه بهرام دام عزه فتم اخراجهما من القرية المذكورة بناء على شقاوتهما وفسادهما فأقاما في قرية أخرى غير تابعة له وظلا يتابعان أعمالهما التخريبية من الاعتداء على الناس بقتل الأنفس ونهب الأموال) وقد نص الحكم على (العمل الجاد والتعاون المثمر من أجل القضاء على المفسد المزبور وإراحة البلاد والعباد من شروره ومفاسده)، ولم نجد بين أيدينا ما يوضح هوية الشيخين عز الدين وابنه بركات، إلاّ أن الوثيقة المؤرخة في ١٠ جمادى الأولى ٩٨٢هـ/١٥٧٤م (دفتر مهمة ٢٦ ص١٩٣)، تشير إلى أنهما من زعماء اليزيدية في تلك الأنحاء.



القبة التي على قبر السلطان حسين في المقبرة السلطانية في العمادية

[1] دفتر مهمة رقم ١٧ ص١٢.

[2] دفتر مهمة رقم ١٩ ص٢١٢.



باب قبة السلطان حسين في العمادية



قطعة من كتابة تذكارية حول باب قبة السلطان حسين في العمادية

تؤرخ لوفاته سنة ٩٨١هـ



مدينة العمادية كما تبدو اليوم

السلطان قباد خان

تعد الحقبة التي حكم فيها السلطان قباد بك بن السلطان حسين بك البهديناني مرحلة تحول في تاريخ إمارة بهدينان، بدأ فيها حكم الإمارة يتجه نحو الضعف، فبعد أن استطاع أمراء بهدينان السابقون أن يقيموا حكمهم على أسس قوية قوامها ما عرفوا به من ورع وعدل من جهة، وقدرة على تأليف تحالفات قبلية ساندة من جهة أخرى، فإن حكم قباد بك اتسم بالتفريط الواضح من الجهتين، فهو وإن كان ابناً لأعظم أمراء الإمارة شأناً، وأكثرهم حنكة سياسية، فإنه لم يرث عن أبيه شيئاً من هذا كله، فإدارته لشؤون الإمارة الداخلية كانت تتسم بالإضطراب وعدم التفريق بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، وهكذا فإنه كثيراً ما كان يتوقف عن حسم الأمور المهمة، كالجرائم الكبرى والخيانات، بينما يمضي في التنكيل بأصحاب المخالفات الصغيرة[1]. فأفقده هذا احترام العشائر الساندة.

والظاهر أن السلطات العثمانية لاحظت هذا الضعف ورصدته، فإننا نجد في الوثيقة المؤرخة في ١٦ ربيع الأول ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م[2] يشير إلى أن أمراً قد صدر إلى حاكم العمادية وقاضيها (يتعلق بالقبض على بعض المفسدين المخربين فيها، ومنهم محمود بن شكر الله وأحمد وأبو بكر زبير وتاج الدين وذلك لاعتداءاتهم على الناس

---

[1] أنور المائي: الأكراد في بهدينان ص١٣١ ومحفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص٥٨.

[2] دفتر مهمة ٢٦ ص٧٣.

وارتكابهم جرائم القتل والنهب) وجاء فيه (أن حكماً سابقاً صدر إليه في الموضوع ولكن القضاء عليهم لم يتحقق حتى الان) وقد نص الحكم على (إجراء ما يلزم وفق الشرع الحنيف). ومن المؤسف أن المصادر المتوفرة لا توضح هوية أولئك (المفسدين المخربين) ونوع ما كانوا يتسببون فيه من مشاكل تناهي خبرها إلى السلطان العثماني نفسه.

ومن ناحية أخرى فإن صراعه المستمر مع أخيه الأكبر بهرام بك على حكم الإمارة، أضر بهيبة أسرته بين تلك العشائر، إلى الحد الذي جعلها تنشطر في ولائها بين الأخوين المتنافسين، وهو أمر خطير يعني تفكك التحالف العشائري الذي كان سبباً في الإستقرار السياسي للإمارة لقرون عدة. وكانت أولى القوى العشائرية التي انتهزت ضعف الإمارة، إمارة الداسنية، التي ما زالت ذكرى صراعاتها مع جيرانها الأقوياء حية ماثلة في أذهان أتباعها، ففي الوثيقة المؤرخة في ١٠ جمادى الأولى ٩٨٢هـ/١٥٧٤م[1] ثمة معلومات مهمة عن تحركات قامت بها العشائر المنضوية تحت زعامتها، حيث تضمنت هذه الوثيقة أمراً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه (أن حاكم العمادية قباد بك أرسل كتاباً إلى السلطان ذكر فيه أن جماعتي داسني ويزيدية من أهل الشقاوة والفساد وقد مردتا (لعلها: دأبتا أو تعودتا) على خلق الفتن وارتكاب جرائم القتل والنهب والسرقة، وبينهم الشيخ عز الدين وابنه الشيخ بركات وأتباعه، وكان قد صدر حكم شريف في القضاء عليهم فتم بموجبه قتالهم وقتل بعضهم وتمكن الآخرون من الهرب، ولا يزال الشيخ بركات يمارس أعماله التخريبية بمن لديه من الأشقياء اللصوص في نواحي الموصل وأربيل، كما التمس حاكم العمادية في كتابه من السلطان عدم توجيه مقاطعة لأحد منهم كما نص على مطاردة المجرمين منهم والقبض عليهم وإجراء ما يلزم في حقهم وفق الشرع الحنيف دون التعرض للأبرياء). وهنا لابد من القول بإن قباد بك ورث هذه المشكلة من عهد أبيه السلطان حسين أمير بهدينان السابق.

ونفهم من عدد من الرسائل التي كان أمير أمراء بغداد يبعث بها إلى السلطان العثماني مدى ما كان تحظى به مشاكل الداسنية من اهتمام المسؤولين في بغداد بوصفها تمثل تهديداً لطرق التجارة بين الموصل وبغداد. ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٠

---

[1] دفتر مهمة ٢٦ ص١٩٣.

صفر ٩٨٢ [١] نقرأ أن حكماً موجهاً إلى حاكم العمادية جاء فيه "أن أمير أمراء بغداد علي- دام إقباله- أرسل كتاباً إلى السلطان ذكر فيه أن الناس القادمين إلى بغداد من الموصل يتعرضون لاعتداء الأشقياء وقُطاع الطريق عليهم ولدى التحقيق تبين أن هؤلاء الأشقياء من أكراد الجزيرة ومن طائفة داسني في العمادية، وقد نص الحكم على مطاردتهم والقبض عليهم ومعاقبتهم وفق الشرع الشريف تأميناً لسلامة الناس وأمن الطريق كما نص الحكم على أنه سيكون مسؤولاً ومعاتباً إذا استمرت هذه النشاطات التخريبية للأشقياء من إيالته".

وتكشف الوثيقة المؤرخة في١٠ جمادى الآخرة ٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م عن ظهور بوادر النزاعات القبلية التي ستتفاقم في عهود الأمراء التالين، ونشوب أول تمرد على الأسرة الحاكمة قامت به عشيرتا السندي والسليماني (السليفاني) التي طالما كانتا أهم دعائم التحالف العشائري للإمارة. فها نحن نقرأ في هذه الوثيقة حكماً موجهاً إلى أمير أمراء (مير ميران) بغداد يتعلق بكتاب (ورد إلى السلطان من حاكم العمادية قُباد بك دامت معاليه، يذكر فيه أن عشيرة سيدي (كذا والصحيح: سندي) (و) سليماني (سليفاني) في اللواء الذي تم توجيهه إلى أخيه بهرام -دام عِزُّه- مردت (ربما يقصد: دأبت) على التمرد والفساد، وإن الذي يُحرِّضها على التمرد ويساعدها في ذلك هو بدر بك، وأن هذه العشيرة منعت أخاه بهرام من الدخول في لوائه" وقد نص الحكم على "قيام أمير أمراء بغداد بإجراء تحقيق في الأمر ويأمره بإرسال كتاب ورجل من طَرَفه إلى بدر بك المذكور يدعوه بصورة مؤكدة إلى فرض الطاعة والنظام على عشيرته ومنعها من المخالفة للأوامر الشريفة والقبض على المفسدين المعاندين".

ولا توضح الوثيقة هوية بدر بك المذكور، والراجح من لقبه (بك) أنه أمير لواء في المنطقة، ولكن تصريح الوثيقة بضرورة فرضه النظام "على عشيرته" يدل على أنه كان رئيساً لعشيرة أيضاً، فضلاً عن كونه قد أنيطت به إمارة لواء في الوقت نفسه، بيد أن المعلومات المتوفرة عن إدارة كُردستان في العهد العثماني لا تفيد بوجود لواء بهذا الاسم. ويظهر أن المشكلة ظلت قائمة حتى العام التالي، إذ نجد في الوثيقة

---

[١] دفتر مهمة ٢١ ص٥٠.

المؤرخة في ١٤ محرم ٩٨٣هـ/١٥٧٥م[1] حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد، بالمضمون السابق نفسه، إلاّ باستثناء واحد، وهو جعل المُحرِّض على الفساد في العشيرتين (شيخ أمير) لا (بدر بك)، فلا ندري ما إذا كان الاسمان لرجل واحد، أم أنهما رجلان مختلفان. ففي هذه الوثيقة نقرأ أن كتاباً ورد إلى السلطان من حاكم العمادية قباد بك يذكر فيه "فساد وشناعة طائفتي السندي والسليماني، وإن المدعو شيخ أمير هو المحرض على الفساد، وهو رأس الأشقياء فألقى القبض عليه ووضعه في السجن، وقد نص الحكم على احضار الشيخ المشار إليه إلى مجلس الشرع ومحاكمه في مواجهة خصومه فإن ثبت فساده وشناعه ثبوتاً شرعياً وَجَب إجراء ما يلزم في حَقّه وفق الشرع الحنيف"، ولا توضح الوثيقة سبب تحريض شيخ أمير على (الفساد) الذي تشير إليه.

وفي ٢ رجب ٩٨٣هـ/١٥٧٥م[2] نقرأ حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد(وهو يومذاك علي باشا الوَند زاده) يتعلق بكتاب ورد منه، التزم بوجهة نظر الأمير البهديناني من مشكلة أخيه بهرام، حيث ذكر " إن البعض من أقرباء قباد بك وزعماء العشائر في العمادية يسلكون طريق الطغيان والعصيان ويعتدون على الناس"، وقد نص الحكم على "إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وفق الشرع الحنيف لرد الأمور إلى نصابها والحقوق إلى أصحابها".

وكان أمير أمراء بغداد هذا قد دأب على تزكية قباد بك والثناء عليه امام السلطان العثماني، فالوثيقة المؤرخة في التاريخ نفسه[3] تتضمن حكماً موجهاً إلى حاكم العمادية قباد بك جاء فيه "أن أمير أمراء بغداد بعث بكتاب إلى السلطان أثنى فيه على حاكم العمادية وذكر أنه معروف بعدالته في الحكم ووقاره وحُسن قيامه بشؤون الرعايا والبرايا وإجرائه مراسيم الدين المبين وترويجه سُنَن سيد المرسلين وعدم ادخار جهد في سبيل الدولة العلية".

---

[1] دفتر ذيل مهمة ٢ ص٢٤٠.

[2] دفتر مهمة ٢٧ ص٥٣.

[3] دفتر مهمة ٢٧ ص٩٨٣.

وثمة وثيقتان تحملان التاريخ نفسه، وهو ١٥ شوال سنة ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م[١] تتضمن الأولى أمراً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول(= شهرزور) جاء فيه "أن حاكم العمادية قباد بك أرسل كتاباً إلى السلطان يذكر فيه فساد أخيه بهرام أمير لواء في البصرة وشناعته" وقد نص الحكم على "القبض عليه وحبسه" بينما احتوت الوثيقة الأخرى عرضاً لطريقة ماكرة للإيقاع ببهرام بك، وهو في أثناء وجوده في أحد ألوية شهرزور، حيث تضمنت حكماً موجهاً "إلى حاكم العمادية يتعلق بالموضوع السابق" وجاء فيه "أن حكماً شريفاً صدر إلى أمير أمراء شهرزول بالقبض على أخيه بهرام واستخدام السياسة في ذلك حيث يدعوه إلى الحضور في وليمة عنده ويلقي القبض عليه ويحبسه".

ولنا أن نلاحظ هنا أن قباد بك يصف أخاه بأمير أمراء البصرة، وبالطبع فإنه لم يكن قد وصلها، لأنه لو فعل ذلك، لما أمكن لأمير أمراء شهرزور أن يدعوه إلى تلك الوليمة الفخ، ولعل الخطة بُيتت على أساس دعوته إليها في أثناء مروره بشهرزور في طريقه لتسلم منصبه في البصرة. وعلى أية حال فإن موانع غير واضحة لنا حالت دون وصوله إلى البصرة استغرقت بضعة شهور أخرى، وتكشف الوثائق التالية عن أن بهرام لم يتول منصب (أمير أمراء البصرة) وإنما منصب أمير أحد ألويتها فحسب، فها نحن نجد أن الوثيقة المؤرخة في ٢٠ ربيع الأول ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[٢] تشير إلى أمر "جاء فيه إنه تم توجيه لواء في البصرة إلى قدوة الأمراء الكرام بهرام دام عزه ابن حاكم العمادية سلطان حسين بك".

ويظهر أن بهرام أدرك الهدف من وراء تعيينه في البصرة، حيث تذكر الوثيقة نفسها "ولكنه لم يصل حتى الآن إلى محل عمله ولم يتسلم مهام منصبه، وقد نص الحكم على إرسال رجل من طرفه إليه من أجل تعجيل وصوله إلى مقر عمله". وهكذا فالرجل لم يذهب إلى البصرة أصلاً، ومن ثم لم يمر بشهرزور ليقع فيما نصب إليه من كمين هناك، ولبث متحصناً بالعشائر التي تحالفت معه في لواء الجزرة (حيث إمارة بوتان الكُردية) ريثما يعد العدة للاستيلاء على إمارة آبائه في بهدينان القريبة.

---

[١] دفتر مهمة ٢٧ ص٢٠٢.

[٢] دفتر ذيل مهمة ٣ ص٢١١.

ونقرأ في الوثيقة المؤرخة في ١٩ جمادى الأولى ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[١] حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق "بكتاب ورد من قاضي الموصل يذكر فيه أن بهرام من أولاد المتوفى حسين بك حاكم العمادية السابق كان قد تم توجيه لواء قورنه إليه في البصرة ولكنه لم يذهب إلى اللواء المذكور وبقي داخل عشيرته في الجزرة (بوتان) وجمع حوله عدداً كبيراً من الأشقياء ثم انتقل إلى عشيرة زيباري في العمادية ويطالب ببعض النواحي والقلاع في العمادية على أن يتم توجيهها إليه بطريق اللواء".

وذكر القاضي في كتابه هذا "أن بهرام هذا سلك طريق الشقاوة والفساد وجمع حوله رجالاً من عشيرة زيباري أيضاً استعداداً للهجوم على حاكم العمادية بالفعل قباد بك دام عزه، ويقطع الطريق على التجار بين العمادية والموصل، وأدى ذلك إلى توقف الحركة التجارية بينهما، وقد نص الحكم على السير عليه بقوة عسكرية والقضاء على فساده ونشاطاته التخريبية، كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى أمير لواء الموصل وحاكم الجزرة".

وتكشف هذه الوثيقة المهمة عن عدة أمور، أولها أن بهرام تنازل عن مطالبته بحكم إمارة أبيه، رضوخاً للأمر الواقع فيما يبدو، واكتفى بالمطالبة بحكم بعض القلاع والنواحي من أعمال العمادية فحسب، ومعنى أن يحكمها بصفتها لواءً، أنه رضي بأن يكون حكمه فيها على أساس أنه معين من الدولة العثمانية، وليس على أساس الإمارة الوراثية كما هو الشأن فيمن يتولى هذه الإمارة في ذلك العهد. وكون الوثيقة تستند أصلاً إلى شكوى رفعها قاضي الموصل، يشير إلى تحريك الشكوى كان بمساع بذلها قباد بك لدى هذا القاضي ليأخذ الأمر شكلاً (شرعيا)، ولا يبعد أن يكون من قبل أمير أمراء الموصل، بهدف انتزاع بعض القلاع والنواحي من إمارة بهدينان، لإضعافها إزاء إيالة الموصل المنافسة. ومما يلف النظر أيضاً أن الوثيقة تشير إلى أن عشيرة الزيبار وضعت ثقلها إلى جانب الأمير المنافس بهرام بك، وإذ علمنا أن موقف هذه العشيرة القوية كان مناصراً للإمارة البهدينانية منذ أول نشوئها، بل أنها كانت تمثل أحد دعائم هذه الإمارة[٢] ، فلا بد هنا أن نتساءل عن الأسباب التي دعت بها إلى الوقوف ضد الأمير البهديناني الشرعي وهو قباد بك، ولا

---

[١] دفتر مهمة ٢٨ ص٥-٦.

[٢] شرفنامه ص ١٣٩.

جواب على هذا السؤال إلاّ بافتراض أنها كانت ترى الشرعية تتمثل ببهرام بك، بوصفه الابن الأكبر للسلطان حسين بك، وليس في قباد وإن كان الأخير هو الجالس على كرسي أبيه في العمادية. ومعنى هذا أن الصراع بين الأخوين أدى إلى غياب صورة شرعية الحكم في أعين القوى الساندة للإمارة.

وبلغت الخلافات بين الأخوين المتنازعين حداً أقلق السلطات العثمانية المركزية في استانبول، فسعت عن طريق الأمراء المجاورين إلى التوفيق بينهما بكل سبيل، فها نحن نقرأ في وثيقة مؤرخة في التاريخ نفسه، وهو اليوم ٢٠ من ربيع الأول[1] حكماً موجهاً إلى حاكم الجزيرة (حيث إمارة بوتان) يتعلق "بالخلافات الواقعة بين حاكم العمادية قباد بك وأخيه بهرام بك"، ويبدو من فحوي الوثيقة أن قباد كان مستمراً في الشكوى من أخيه، حيث جاء في الوثيقة أنه أرسل كتاباً إلى السلطان يذكر فيه أن أخاه بهرام سلك طريق الغي والفساد واتفق مع المفسدين واتحد معهم في خلق بلبلة واضطراب في البلاد وإيقاع أضرار بالناس"، وقد نص الحكم "على قيامه بالنصيحة للأخوين وتنبيههما إلى نبذ الخلافات بينهما والعيش في مودة ووئام وأمن وسلام". ويظهر أن سياسة "نبذ الخلافات" لم تجد نفعاً أمام الشكاوى المستمرة لقباد بك، مما دفع بالسلطان العثماني إلى توجيه أمر إليه في جمادى الآخرة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[2] يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان "يذكر فيه أن أخاه بهرام خارج عن دائرة الطاعة والانقياد وسالك طريق الشقاوة والفساد"، وقد نص الحكم على "القاء القبض عليه وارساله إلى استانبول مكبلاً ومقيداً تحت حراسة شديدة من رجاله الأقوياء".

وعلى الرغم مما انطوت عليه هذه الشكاوى من اتهامات خطيرة، من مثل "الاتفاق مع المفسدين" "وسلوك طريق الشقاوة" وغيرها، فإن قباد لم يتردد بعد بضعة أشهر (وبالتحديد في ١٥ شوال سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م)[3] من أن يتقدم بالتماس للسلطان العثماني بتوجيه لواء في ديار بكر إلى أخيه بهرام، وهو أمر يفهم منه أن تلك الاتهامات كانت محض ادعاءات لا صحة لها، وأن الهدف من ورائها لم يكن إلاّ القضاء على منافسة أخيه على حكم العمادية وأعمالها دون غيرها. والظاهر أن

---

[1] دفتر ذيل مهمة ج٣ ص٣٢٢.

[2] دفتر مهمة ٢٨ ص١٥٤.

[3] دفتر مهمة ٢٩ ص٥٥.

السلطات العثمانية كانت تدرك حقيقة تلك الدوافع، وإلاّ لما "نص الحكم على إسعاف طلبه عند وجود لواء شاغر فيها"[1].

ولم تُنه محاولة قباد في السعي إلى إشغال أخيه عن مطالبته بحكم بهدينان بتوليه بعض ألوية ديار بكر، حُمّى الصراع الدائر بينهما، فقد وجدنا في الوثائق ما يدل على أنه استمر في كتابة الشكاوى عنه إلى السلطان العثماني، على النحو الذي جعل من الأخير يغير موقفه من بهرام، ليقرر معاقبته هذه المرة. فالوثيقة المؤرخة في ٩ ذي القعدة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[2] تضمنت حكماً موجهاً إلى عدد من الولاة الأمراء "وهم أمير امراء شهرزول وبغداد وديار بكر وحاكم الجزرة (جزيرة بوتان) محمد(وهو الأمير محمد بن بدر بن شاه علي) وسهراني سليمان بك (أمير سوران) وحاكم العمادية قباد بك ويتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من الأخير يذكر فيه أن أخاه بهرام وعدداً من الأشقياء المفسدين وبينهم علي وحمزة يرتكبون المخالفات ولا ينفكون عن إضلال الناس وتحريضهم على التمرد، وقد نص الحكم على القبض عليهم ومعاقبتهم وفق الشرع بالاتفاق والاتحاد بينهم"، وواضح من عدد أولئك (الولاة والأمراء) المكلفين بتنفيذ الحكم أن الأمر أصبح يشبه أن يكون قضاء على ثورة حقيقية تشمل مناطق واسعة من كُردستان الشمالية والجنوبية، فضلاً عن أمير أمراء بغداد.

ومن الغريب أن تعتمد الدولة شكوى قباد بك على هذا النحو، إذ لم يكن هناك ما يبررها، فهل استطاع بهرام، وقد آيس من تولي حكم إمارة أبيه، أن يقود ثورة كبيرة بهذه السعة يحتاج أمر القضاء عليها جهود أولئك الأمراء والولاة جميعاً، ذلك ما لا توضحه الوثائق، ولكن لنا أن نفترض أن مبررات القيام بالثورة كانت قائمة فعلاً، فالدولة لم تكن جادة في إرضاء بهرام، لأنها أجلت منحه لواء في ديار بكر "إلى حين توفر الشاغر"، وهو أمر غير محدد، كما أن تأييد عشيرة الزيبار له، على ما تذكر الوثيقة العثمانية المتقدمة، وعشيرة مزوري، و"هي من أهم العشائر في تلك المنطقة" كما تشير الشرفنامه[3] ، دل على قوة التحالفات العشائرية التي استطاع بهرام أن

---

[1] الوثيقة نفسها.

[2] دفتر مهمة ٢٩ ص١١٤،

[3] ص١٤٣.

يعقدها في تلك النواحي، وهو ما شجعه على تحول مطالبته بالحكم إلى حركة واسعة أصبحت تقلق السلطات العثمانية أشد القلق.

يؤكد ذلك ما قرأناه في الوثيقة المؤرخة في ٣ رمضان ٩٨٦ هـ/١٥٧٨م[١] حيث تضمنت حكماً موجهاً "إلى حاكم العمادية قباد بك ويتعلق بالنشاطات التخريبية لطائفة الأكراد العمادية في الموصل ونواحيها كما عرض ذلك على السلطان قاضي الموصل"، وقد نص الحكم على "وجوب القبض على الأكراد الأشقياء في بلده والقضاء على نشاطاتهم التخريبية باتخاذ جميع التدابير اللازمة". وواضح أن المقصود بهذه (الطائفة) العشائر الكُردية التي وضعت ثقلها إلى جانب بهرام بك، في مطالبته المسلحة بحكم الإمارة البهدينانية، ووصفهم بالشقاوة ووسم حركتهم "بالنشاطات التخريبية" لم يكن إلاّ موافقاً لشكاوى أخيه قباد وحلفائه، وتعبيراً عما وصله الصراع بين الأخوين من حدة وعنف.

ولم يقتصر الأمر على تمرد بهرام بك فحسب، وإنما امتد ليشمل أطرافاً أخرى من الأسرة البهدينانية، ففي الوثيقة المؤرخة في يوم ٢٢ من الشهر نفسه[٢] نقرأ أن "الحكم موجه إلى حاكم العمادية قباد بك ويتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه أن البعض من أقربائه وأتباعه على تمرد وعصيان ومنهم السيد قاسم وشاه رستم، ويلتمس من السلطان اصدار حكم شريف في القضاء عليهم"، وقد نص الحكم "على إلقاء القبض على كل من ظهر عصيانه للأوامر السنية وتمرده عليها وحبسهم وإعلام استانبول عن أحوالهم بالتفصيل"، فإذا علمنا أن السيد قاسم هو ابن السلطان حسن أمير بهدينان، وأن شاه رستم، هو ابن سليمان بك بن السلطان حسن نفسه، لاحت لنا على الفور خطورة التصدع الذي أصاب البيت الحاكم. وتوضح الوثيقة المؤرخة في ٤ شعبان ٩٨٣ هـ/ ١٥٧٥م[٣] أن لهؤلاء الأفراد مخصصات مالية بوصفهم من البيت الحاكم، إلاّ أنهم لم يقتنعوا بها. كما تبين الوثيقة، وهي تتضمن أمراً صدر من السلطان العثماني مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/١٥٧٤- ١٥٩٤م) "أن حكماً شريفاً كان قد صدر في القبض عليهم

---

[١] دفتر مهمة ٣٥.

[٢] دفتر ذيل مهمة ٣ ص٢٦٢.

[٣] دفتر مهمة ٢٧ ص٧٣.

ومعاقبتهم في عهد جده السلطان سليمان (القانوني) عليه الرحمة والغفران ويأمره بإجراء مضمون هذا الحكم بمنعهم من ظلم الناس والاعتداء على حقوقهم".

وإذ أدت هذه الصراعات إلى إضعاف قوة الإمارة والإضرار بهيبتها بين الإمارات والقوى المجاورة، فإن قباد بك سعى إلى إيجاد حلفاء له من القوى التي ظلت بعيدة نسبياً عن الدخول في أتون تلك الصراعات. ومن هنا فإنه ساند أمير لواء لاجان (لارجان) على تخوم إمارته الشرقية، حينما أراد أمير شهرزول عزله. وها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ١٠ ربيع الآخر ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[١] أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول، جاء فيه أنه "بموجب كتابه السابق إلى السلطان تم عزل أمير لواء لاجان عمر –دام عزه– عن منصبه بسبب ظلم أخوانه ورجاله للناس واعتدائهم على حقوقهم، وتوجيه لواء لاجان إلى أمير لواء كوي حسين دام عزه وتعيين الأمير السابق محمد دام عزه في لواء كوي، إلاّ أن حاكم العمادية قباد بك دامت معاليه بعث بكتاب إلى السلطان يزكي فيه الأمير عمر دام عزه، ويقول: إن غيره لا يقدر على ضبط الأمور وإدارة الشؤون في لواء لاجان، وإن إبقاءه في منصبه أولى وأنسب من تعيين آخر فيه"، وقد نص الحكم على "إعادته إلى لوائه من جديد، فيعود الأمير حسين دام عزه إلى لواء كوي، كما كان سابقاً، أما الأمير محمد فيتم تأمين لواء مناسب له في تلك الجوانب).

ومما يتصل بهذا الشأن تساهل قباد بك في أمر بيع بعض عشائر إمارته الخيول والدواب إلى الإيرانيين، بوصفه يمثل مصدراً اقتصادياً لتلك العشائر. ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٤ رجب ٩٨٤ هـ/١٥٧٦م (دفتر مهمة ٢٨ ص٢٧٠) نقرأ أن حكماً موجهاً إلى (حاكم العمادية قباد بك) وجاء فيه أنه "اتصل بمسامع السلطان أن إيالته تبيع الأفراس والبغال للإيرانيين مع أن بيع هذه الدواب لهم متوقف على إذن خاص من السلطان ويأمره باستئذان السلطان في ذلك قبل الإقدام على بيع شيء من هذه الدواب لهم".

وعلى الرغم من هذه التفصيلات التي تقدمها الوثائق العثمانية عن إمارة بهدينان، مما لا نجده في المصادر المعاصرة الأخرى، فإننا لا نجد فيما هو متيسر لنا منها ما يوضح ظروف انتهاء الصراع بين الأخوين، ونهاية حكم قباد بك، وربما أفادنا

---

[١] دفتر ذيل مهمة ص٢٩١.

البدليسي[1] في تقديم لمحة تاريخية عما حدث بعد ذلك، وخلاصة ما ذكره أن بهرام اضطر إلى اللجوء إلى إيران، وهناك "حظي بزيارة الشاه اسماعيل وفاز منه بمواعيد جليلة"، ولكن البدليسي نفسه، يذكر بعد سطور أن قباد كان سجيناً في سجن الشاه محمد، ولم يوضح الكيفية التي تحول فيها الضيف إلى سجين، وماهية تلك المواعيد الإيرانية التي قطعها الشاه الإيراني، والتي لم تثمر في الحقيقة إلاّ السجن في قلعة نائية من إيران.

وعلى أية حال فإن بهرام استطاع الحصول على دعم عسكري من حاكم حكاري زينل بك، الذي استطاع تحريره من سجنه بعد دفع مبلغ ضخم، والتوجه من جديد إلى العمادية للمطالبة بحكومته الوراثية، ويظهر أن متغيرات ذات شأن دفعت بقباد إلى ترك مدينته والفرار إلى الموصل ومنها إلى ديار بكر، فاستانبول حيث حصل على وعد بمساعدته على حكم العمادية ، بيد أنه اصطدم هذه المرة بمنافس جديد من أسرته، هو سليمان بن بايرك بن سيف الدين ، الذي كان يتزعم عشيرة مزوري، فحاصروه في قلعة دهوك مدة حتى تمكنوا من قتله وأحد أبنائه وعدد من أعوانه، وبهذا انتهى حكمه في بهدينان، وخلا الجو لأخيه اللدود بهرام لتولي حكم الإمارة من بعده.

السلطان سيدي خان

أدت ظروف الصراع العنيف بين الأخوين قباد بك أمير بهدينان، ومنافسه بهرام بك، في أواخر القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد) إلى إضعاف هيبة الأسرة الحاكمة ليس بين العشائر الكردية التي يقوم على تحالفها حكم الأسرة، وإنما لدى الأوساط الحاكمة في استانبول، ولذا فقد شهد حكم بهرام بك- الذي وصل إلى حكم إمارته بعد مقتل قباد بك على يد منافس ثالث في قلعة دهوك نحو سنة ٩٨٨هـ/١٥٧٩م- مشاكل سياسية جدية، أبرزها تآمر سيدي خان بك ابن قباد بك عليه باقناعه السلطان العثماني مراد الثالث (٩٨٢- ١٠٠٣هـ/١٥٧٤- ١٥٩٤م) بأنه الأحق بحكم بهدينان من عمه بهرام.

---

[1] شرفنامه ص١٤٣.



مئذنة الجامع الكبير في العمادية

ولم يبد الأخير من الذكاء السياسي من يمكنه من اكتشاف خيوط المؤامرة التي كانت تحاك ضده، فرضي بالامتثال لأمر السلطان بالمشاركة في الحملة العثمانية الكبرى على جبهة جورجيا، في نفس الوقت الذي صدرت فيه الأوامر إلى "أمير أمراء بغداد وأمير أمراء شهرزول وسائر أمراء كردستان وحكامها" بالعمل على مساعدة سيدي خان على دخول العمادية، عاصمة الإمارة، وتولي الحكم فيها، وقد تولاها بالفعل في أواسط ذي الحجة سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٤م[١] . أما بهرام نفسه فقد اعتقله فرهاد باشا، القائد العثماني في جبهة جورجيا، وسلمه هذا إلى سيدي خان الذي قتله ثأراً لأبيه[٢] ، وهكذا بدأ حكم الأخير ليؤشر مرحلة جديدة من مراحل تاريخ علاقات الإمارة البهدينانية بالسلطة العثمانية المركزية، وهي مرحلة تتسم بمزيد من تدخل السلطة المذكورة في الشؤون الداخلية للإمارة.

وتتناول الوثائق العثمانية، التي ترتقي إلى القرن المذكور، بعض جوانب حكم سيدي خان، مما لا نجد مثله في المصادر المعاصرة، وأول تلك الوثائق يرقى إلى ٢٨ شعبان سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م[٣]، وتتضمن الوثيقة المذكورة أمراً من السلطان العثماني صادراً "إلى حاكم العمادية سيد خان وقاضيي العمادية والموصل يتعلق بكتاب ورد

---

[١] عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص٢٥٥.

[٢] شرفنامه ص١٤٥.

[٣] دفتر ذيل مهمة ٥ ص١٤٣.

إلى السلطان من أمير أمراء الموصل ملك أحمد دام إقباله يذكر فيه أن ثمانية عشر شقياً من طائفة داسني أغاروا على ابن الأمير فرهاد وهو في طريقه إلى داره مع عدد من رجاله من العمادية فقتلوه وقتلوا أربعة من رجاله وأخذوا ما عندهم من أموال.. وقد نص الحكم على إلقاء القبض على المجرمين ومحاكمتهم والحكم عليهم وفق الشرع الحنيف". ولا توضح الوثيقة هوية ابن فرهاد هذا، وسبب قتل الداسنية إياه.

وتشير وثيقة أخرى، تاريخها ١٠ شوال من سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م[1]، إلى أن حكماً صادراً إليه، وإلى عدد من الأمراء، منهم أمير أمراء شهرزول، وأمير أمراء الموصل، وأمير سوران، وأمير قره داغ، وأمير الأمراء السابق حسن، وإلى أمراء بعض الألوية الآخرين، يأمرهم بالقضاء على طائفة (داسني) القاطنة في موضع بين الموصل وأربيل، على ضفة نهر هناك معروف باسم زايده (كذا، ولعله محرف عن زابده وهو نهر الزاب).

وثمة وثيقة مؤرخة في محرم ١٠٠١هـ/١٥٩١م[2] تضمنت أمراً موجهاً إلى حاكم العمادية، ولا تسمه، مع أنه سيدي خان نفسه، لصدور الوثيقة في عهده، ويكلف الأمر الأمير المذكور بالاستعداد للمشاركة في الحملة العسكرية التي يقودها أمير أمراء بغداد خضر بك على "المفسد مبارك"، يعني به السيد مبارك المشعشعي حاكم دسفول والحويزة في بلاد الأحواز، وأن "عليه الحضور إليه مع رجاله وأتباعه وعشائره والعمل تحت قيادته وبذل المساعي والجهود في إنجاز خدما مبرورة في سبيل الدولة العلية".

ويظهر أن موقف عشيرة الزيبار المؤيد لبهرام بك، ضد زعامة قباد بك، أبي سيدي خان، لم يكن قد أسدل عليه الستار بعد، وأن الأحقاد التي أثارتها مساندة العشيرة لذلك الأمير، لم تمحها تولية ابنه سيدي الحكم في الإمارة، ففي الوثيقة المؤرخة في شوال ١٠٠١هـ/١٥٩٢م[3] نقرأ حكماً موجهاً "يتعلق بالقبض على أغا عشيرة زيباري المدعو حمزة لخروجه عن الطاعة وتمرده على حاكم العمادية، وجاء فيه أن أحكاماً شريفة وأوامر سامية صدرت إلى كل من أمير أمراء الموصل وديار

---

[1] دفتر ذيل مهمة ٥ ص٩٨.

[2] دفتر ذيل مهمة ٦ ص٦٠.

[3] دفتر مهمة ٧١ ص٣٦٥.

بكر وحاكم الجزرة (بوتان) وحكاري وبتليس وغيرهم للقضاء على الشقي المذكور ورجاله وأعوانه إن لم يعودوا إلى دائرة الطاعة والإنقياد طوع أنفسهم، كما نص الحكم على توجيه حاكم العمادية دعوة إليه لنبذ الشقاق والتزام جانب الطاعة، أما إذا لم يفعل فيبعث برسائل إلى الأمراء والحكام المذكورين ويدعوهم إلى السير عليه لاستئصال جذور بغيه وفساده".

وواضح من فحوى الوثيقة أن ثورة الزيبار هذه تجاوزت مواطنها الأصلية في إمارة بهدينان، لتشمل مناطق أخرى بعيدة عن تلك المواطن، منها ديار بكر، وبوتان، وحكاري، وبتليس، في كُردستان الشمالية. ولا تفسير لسرعة هذا الانتشار الذي حققته ثورتهم، إلاّ بنجاحهم في عقد محالفات جديدة مع عشائر تلك المناطق، وأن أسباباً مشتركة، غير واضحة المعالم الآن، أدت إلى اشعال لهيب الثورة على السلطات العثمانية هناك. ونعتقد أن ثورة الزيبار هذه تستحق وقفة من الباحثين، حين تتوفر المصادر عنها، بوصفها تنخرط في سلك الانتفاضات الكثيرة التي قام بها الكُرد في العصر العثماني، والتي سكتت عنها مصادر العصر، أو عتمت عليها لسبب ما.

وكان على الأمير سيدي خان أن يقدم الدعم العسكري لحملة عثمانية، تقدمت بقيادة والي ديار بكر نصوح باشا سنة ١٠١٢هـ/١٦٠٣م إلى بغداد للقضاء على حركة استقلالية قام بها أحد قادتها العسكريين، ويدعى (محمد بن أحمد الطويل)، وبالفعل شارك الأمير في تلك الحملة، بيد أنه كان يبيت أمراً آخر، فقد كان يتعاون سراً مع ابن الطويل، مما أدى إلى هزيمة العثمانيين وجرح نصوح باشا نفسه، ثم انسحابه من بغداد. وقد عثر نصوح باشا على رسالة أرسلها سيدي خان سراً إلى ابن الطويل تدينه بتهمة التعاون مع عدوه، ومع ذلك فإننا لا نجد في الوقائع التاريخية ما يشير إلى أن سيدي خان تعرض إلى عقاب جراء موقفه هذا، والدليل على ذلك أن الدولة العثمانية اعتمدت عليه مرة أخرى في الحملة الكبرى التي جهزتها بقيادة أمير أمراء ديار بكر حافظ أحمد باشا للقضاء على تمرد بكر صوباشي في بغداد سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م، بل كلفته بتسليم رسالة من الأخير إلى المتمرد لإقناعه بالتخلي عن تمرده وإغرائه بتوليته بغداد[١] .

---

[١] عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص١٧٣.

وعلى الرغم من سكوت المصادر عن مصير سيدي خان بعد أن أفضى تمرد الصوباشي إلى احتلال إيراني جديد لبغداد، فإن من المؤكد أنه انسحب مع القوات العثمانية المنسحبة إلى عاصمة إمارته في العمادية، حيث جرى تكليفه بدعم الجبهة العثمانية في كُردستان، وبخاصة أمراء ألوية الحدود التي يتوقع أن تعرض ألويتهم إلى خطر هجومات إيرانية محتملة. ويدل على ذلك ما ورد في وثيقة مؤرخة في ٢٣ ذي القعدة ١٠١٩هـ/١٦١٠م[١] بأن "الحكم موجه إلى سيد خان دام علوه حاكم العمادية وجاء فيه أن كلالي دام عزه أمير أمراء لاجان بعث برسالة إلى السلطان يذكر فيها أن لواءه واقع على الحدود وقد تم توجيه هذا اللواء إليه مقابل خدماته للدولة العلية وأنه قريب من العدو وقد يتعرض لاعتداء عليه من قبله فيحتاج إلى دعم ومساعدة لرده وقد نص الحكم على إسعاف طلبه عند الحاجة".

السلطان يوسف خان بك

وتتضمن الوثيقة المؤرخة في ١٥ شعبان ١٠٤٦هـ/١٦٣٦م[٢] أمراً موجهاً إلى حكام كل من مهران، والعمادية، وبابان، والطاوس، يتعلق بوجوب اضطلاع الكُرد بدور بارز في المجهود الحربي "يتعلق بالأمور الدفاعية عن الموصل وكركوك" كذا مع أن المدينتين كانتا خارج السيطرة العثمانية، ويشتمل على تعليمات حول "العمل الموحد والتعاون الوثيق بينهم في ذلك". ولا تصرح الوثيقة باسم حاكم العمادية، وتدل القرائن التاريخية أنه السلطان يوسف خان بك بن السلطان سيدي المذكور، وقد تولى الإمارة من سنة ١٠٤١هـ/١٦٢١م إلى سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م، ولا تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات عنه إلاّ بأنه كان عادلاً وأباً رحيماً للطلاب والفقراء[٣].

وكان أوليا جلبي قد ذكر في كتاب رحلته (أوليا جلبي سياحتنامه سي) رواية مفادها أن يوسف خان هذا (وتصفه بأنه أمير المزورية ربما لأن هذه العشيرة كانت تعد أكبر العشائر المنضوية تحت زعامته) لم يحضر إلى بغداد (للتشرف) بمقابلة مراد الرابع إثر استرجاعه العراق من أيدي الإيرانيين، مما أثار غضب السلطان إلى

---

[١] دفتر مهمة ٧٩ ص٤٧٧.

[٢] دفتر مهمة ٨٦ ص٨١.

[٣] أنور المائي: الأكراد في بهدينان ص ١٤٠.

حد أن أمر بقتله. فهذه الوثيقة إذن تكشف عن دور عسكري لا تنوه به مصادر عصره. ولابد لنا هنا أن نشير بأن تكليف السلطان لأمير بهدينان بهذا الدور، يفضح عدم دقة ما أشارت إليه بعض المصادر المتأخرة (ياسين العمري: غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، ص ٩٣) من أن السلطان مراد الرابع لم يكن قد تعرف على الإمارة البهدينانية إلا حينما نزل في (جول نصيبين) حيث قدم إليه أميرها قباد خان بك الثاني سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م مراسم الطاعة، فمنحه السلطان حكم الإمارة

على سبيل الوراثة، فالوثائق العثمانية إذن تقطع بأن معرفة السلطنه العثمانية بإمارة بهدينان وإمكاناتها العسكرية كان سابقاً على هذا التاريخ بمدة طويلة.



شعار الإمارة على بوابة قصر الإمارة في العمادية بعد نقضه

السلطان عثمان بك

عرفت الباب الشرقية لمدينة العمادية حتى وقت قريب بباب الزيبار، نسبة للقبيلة الكُردية القوية التي كانت تعد الحليف الأول لأمراء بهدينان، حكام العمادية وتوابعها منذ القرن الثامن للهجرة (١٤م) وحتى منتصف القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)، وكانت ثمة عبارة على هذه الباب نصها "رمم هذا الباب السلطان عثمان بك" فمن هو عثمان هذا؟ ومتى تولى حكم إمارته؟

وفي الواقع فإن الباحث يفتقر في تاريخ إمارة بهدينان إلى الوثائق اللازمة للكشف عن مراحل مهمة من تاريخها لفها النسيان بسبب سكوت المصادر، أو عدم توفرها أصلاً، ومن هنا فإن معلوماتنا عن المدة التي حكم في خلالها عثمان بك تعد قليلة جداً وغير كافية لا تزيد عن أنه بدأ حياته السياسية أميراً على بلدة العقر (عقرة) إحدى أهم مراكز إمارة بهدينان، ثم تولى الحكم أميراً لبهدينان كلها وسط اضطرابات عامة شملت معظم أنحاء إمارته، كانت قد انتهت بمقتل سلفه وأخيه الأمير السابق سعيد خان بك الثاني سنة ١١١١هـ/١٧٠٠م، وكان حكمه هو يتسم "بالأخلاق الفاضلة بسبب تضلعه بالفقه والدين" ثم أنه تنازل عنه طواعية، بعد مدة قليلة، من توليه إياه إثر صدور فرمان عثماني بتولية ابن أخيه زبير بك الحكم مكانه[١].

---

[١] أنور المائي: الأكراد في بهدينان ص١٤٨ ومحفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص٧٣. وقدم كاتب كلداني غير معروف في حاشية على مخطوط معلومات جديدة عن عهد الأمير عثمان، منها أنه كان أخاً لزبير بك وليس عماً له، وأن صراعاً مريراً دب بين الرجلين، مما أدى إلى الاضطراب والفوضى في الإمارة، وأن عثمان بك لم يبد رغبة في معالجة لهذه العلل، وإنما فرض ضرائب فادحة جديدة، وكان من سوء الطالع، أن سادت البلاد كوارث، وعلم زبير بك بما آلت إليه أوضاع البلاد، فسارع إلى لقاء أخيه، ليلومه على تقاعسه، وقال له " يا أيها الأمير الكبير، ليس حسناً أن تظل كذلك في اهمال فادح، وترك رعاياك يتصرفون كما يحلو لهم، وتدمير البلد بالكامل"، أجابه شقيقه بخبث : الإمارة لك أنت فاعمل ما تريد. ولم تكن تلك الكلمات القاسية إلا خديعة من عثمان بك. عاد زبير بك إلى زاخو مغضباً، وفي أثناء ذلك أظهر عثمان بك العداوة فجمع جيشه ونزل في دهوك، وخرج زبير بك ونزل في سميل، لكن أي منهم لم يجرؤ على لقاء الآخر، وأخيراً أرسل عثمان خيالة إلى أخيه، يقول له " تعال معي إلى العمادية وهناك نعقد السلام كما تشاء"، ووثق زبير بك بوعود أخيه وأقواله، وذهب معه إلى العمادية، يرافقه ابن عمهم حسين بك، ودبر الأخ الكبير مؤامرة لذبح زبير بك، ناداه في الليل ولم يدع أحداً يدخل معه، ولم يكن ثمة أحد، ابن أخ أو ابن أخت، وفور وصولهم والقاء السلام على عثمان بك أرسل إلى ابنه سعيد خان الذي كان في زاخو، يأمره بقتل أولاد عمه زبير بك، وعمل الولد بأمر أبيه، فلم ينجو من



الباب الشرقية (المندثرة حالياً)

التي رممها الأمير عثمان بك أمير بهدينان

وكان من آثاره المعمارية أنه رمم تلك الباب الأثرية، وقد أزيلت الباب سنة ١٩٣٨م حينما شق طريق تصل عليه السيارات إلى البلدة.

لذلك كله، كان لابد لنا من الرجوع إلى الأرشيف العثماني لنتبين من مكنونات هذا الأرشيف الثر ما يلقي الضوء على تفاصيل غير معروفة عن حكم هذا الأمير.

إن أول وثيقة تشير إلى اسمه صراحة ترقى إلى أواسط جمادى الآخرة سنة ١١١٨هـ/١٧٠٦م[١] وهي تتضمن أمراً موجهاً إلى والي الموصل الوزير يوسف باشا يتعلق بالأحداث الدامية والمنازعات المسلحة التي كانت قد جرت بين عشيرتي مزوري وزيباري واليزيديين من الشيخان، وإن بين الطائفتين عداوة قديمة، وإن اليزيديين اضطروا إلى ترك أموالهم وأرزاقهم أمام هجوم العشيرتين المذكورتين،

يده إلا ابن واحد لزبير بك، اسمه بهرام، هرب إلى كركوك، حيث استقبله حاكمها بمحبة ووعده بالعون، وفي الحقيقة فإنه كتب إلى الحاكم العام في بغداد بأمر مشكلة بهرام، فاستقبله هذا بالمحبة وقال له " سوف أدبر أمورك وأدخل السرور على قلبك، إذهب الآن وصالح عمك، أخبره أن يرجع مكانك" أرسله ومعه المال وفرمان ومراسيم، فما كان من الثعلب القديم إلاّ أن هرب خشية من عودة بهرام، فقدم وجهاء بهدينان لاستقبال بهرام بسرور بالغ منذ وصوله الزاب الأعلى، وسمى أميراً وصحبوه حتى جسر العمادية الكبير. أدي شير:Episodes de I, Histoire de Kurdistan **(وقائع من تاريخ كردستان) نشرها في المجلة الآسيوية** Journal Asiatique **الصادرة في باريس سنة ١٩١٠** ترجمة د. نرمين علي، دراسة وتعليق عماد عبد السلام رؤوف، بحث غير منشور.

[١] دفتر مهمة ١١٥ ص١٢٥.

اللتين لم تكتفيا بذلك وإنما "اعتدوا على بعض قرى الزعامة والتيمار في الموصل مثل باعشيقة وباخران ونهبوا الأموال والأرزاق وقتلوا ٦٠ شخصاً من الرجال والنساء وأحرقوا القريتين المذكورتين وست قرى مجاورة لهما"، ولم توضح الوثيقة الأسباب التي أدت أو دفعت إلى شن ذلك الهجوم، وهو ما أدى إلى إثارة حفيظة والي الموصل، بوصف القرى المذكورة كانت داخلة في نطاق ولاية الموصل. أما الزعامة والتيمار فهي أنواع من الإقطاعات العسكرية لفرسان من ضباط القوات المسلحة العثمانية عهد ذاك.

وعلى أية حال فإن الوثيقة تضمنت أيضاً أوامر من السلطان إلى "إلى عثمان حاكم العمادية وأخيه زبير بالقبض على حسن زيباري ومن معه من رؤوس الفتنة وتسليمهم إلى والي الموصل"، وقد نص الحكم "على وجوب السير عليهم بقوة عسكرية إذا لم يتمكن حاكم العمادية من إلقاء القبض عليهم وتسليمهم). ومما يلفت النظر هنا أن الوثيقة تصف زبير بأنه أخو عثمان، مع أن المصادر الأخرى تذكر أنه ابن أخيه، ولا يبعد أن تكون الوثيقة غير دقيقة في ملاحظتها العلاقة النسبية داخل الأسرة الحاكمة، وهي لا تشير إلى هوية حسن الزيباري الذي تطالب باعتقاله، في حين أن بعض المصادر تشير إلى أن تحالفاً قوياً ربط بين عثمان بك وبين الزيبار، في وقت قريب من توليه الحكم، حيث قدم المذكور دعماً عسكرياً قوياً إلى زعيمهم عمر الزيباري، فانتصر به، في معركة مشهورة جرت على قمة جبل (كاينرك)، على هجوم قامت به قوات أمير حكاري محمد بك، سنة ١١١٣هـ/١٧٠١م[1].



لوح رخامي يظهر فيه اسم السلطان عثمان

[1] المائي ص٢٢٩ ومحفوظ ٧٧.

ولسنا نعلم الصلة النَسَبية بين عمر هذا وحسن الذي تشير إليه الوثيقة، والظاهر أنهما كانا زعيمين متنافسين من العشيرة الواحدة، توجب على الأمير البهديناني إسناد أحدهما ضد الآخر، على نحو ما كان يجري في حالات مماثلة كثيرة في ذلك العصر.

وفي وثيقة صادرة في التاريخ نفسه (أواسط جمادى الآخرة ١١١٨هـ/١٧٠٦م)[١] تأكيد على الموضوع المذكور، حيث نقرأ أن حكماً موجهاً "إلى عثمان– دام مجده– حاكم العمادية وأخيه زبير ويتعلق بالموضوع السابق ويشمل على تعليمات حول القبض على رؤوس الفتنة من أكراد العمادية وتسليمهم إلى والي الموصل". ويبدو أن أمير بهدينان لم ينفذ ما صدر إليه من أمر، لأسباب لا نستطيع تحديدها، ربما لصلته القوية بهاتين العشيرتين اللتين تمثلان أهم القوى الساندة للإمارة.

وتكشف وثيقة أخرى، صادرة في أواسط شعبان ١١١٨ هـ/١٧٠٦م[٢] عن مدى إصرار السلطان العثماني على ملاحقة زعماء عشيرتي المزوري والزيبار بسبب هجومهما على يزيدية الشيخان، فالأمر لم يعد موجهاً إلى أمير بهدينان، وإنما إلى أمير أمراء شهرزور ، ومتصرف لواء كوي (وهو من ألوية شهرزور) يكلفهما (بالعمل مع والي الموصل في حملة عسكرية ضد عشيرتي موزري (مزوري) وزيبار من أكراد العمادية لاسترداد الأموال التي نهبوها من يزيديي شيخان وتحصيل ديات النفوس التي قتلوها منهم في قتال نشب بين الطرفين".

إن وثائق الأرشيف العثماني من شأنها أن تملأ فراغات مهمة في تاريخ الإمارات الكُردية، لم تجد سبيلاً لمدونات المؤرخين المعاصرين، ومن ثم فإن معطياتها تجيب عن كثير من الأسئلة التي ظلت من دون أجوبة كافية توضح مجريات تاريخ الكُرد الحديث.

---

[١] دفتر مهمة ١١٥ ص١٢٦.

[٢] دفتر مهمة ١١٥ ص١٦٣.



بين العمادية والبصرة
دراسة في وثائق جديدة

على الرغم من الغموض الذي يحيط بالحقبة الأولى من تاريخ إمارة بهدينان، فإن من المؤكد أن هذه الإمارة استطاعت، خلال وقت قصير نسبيا، يبلغ مدة قرن واحد، أن تشكل إحدى القوى السياسية والعسكرية المهمة في المنطقة، فمناعة جبالها، والموقع الفريد لعاصمتها العمادية، وقوة التحالفات القبلية الساندة لها، والحكمة السياسية التي تحلى بها أمراؤها الأوائل، جعلتها تحوز احترام الدول المجاورة، فحافظت من ثم على استقلالها، على الرغم من وجودها بين قوى سياسية وعسكرية قوية. وليس أدل على هذا الاستقلال من اتخاذ أمرائها لقب (سلطان)، وهو لقب سياسي له مدلولاته التاريخية التي ترقى إلى عهد استخدامه أول مرة في الدولة السلجوقية، وكان ضرب النقود باسم هؤلاء السلاطين يمثل رمزاً آخر لسيادتهم.

وفي القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد) بلغت الإمارة أقصى اتساعها وقوتها، ففي عهد السلطان حسن، وابنه السلطان حسين، تم بسط سيادة الإمارة على مجموعة القلاع المنيعة في إقليمها، ومن أبرزها عقره والشوش ودهوك وزاخو، وأنهي حكم الأسر الصغيرة الحاكمة في تلك القلاع، وتولاها أمراء من البيت البهديناني الحاكم، ودعم استقلال الإمارة بجيش قوي قوامه تحالف قَبَلي متين.



قصر الإمارة في العمادية

وكان انضمام الإمارة إلى الدولة العثمانية يقوم على أساس أن تحتفظ بكل ما حققته من انجازات سياسية، مع تقديم الدعم العسكري للجانب العثماني في صراعه مع خصومه، وهو ما يشبه أن يكون تحالفاً بين كيانين سياسيين أكثر منه أن يكون مجرد اندماج، أو ذوبان، في الكيان الجديد. ولقد اعتمد العثمانيون على قوة الإمارة في ترتيب أوضاع العراق، بعد أن فرضوا هيمنتهم عليه، ومن ثم كان دورهم في السياسة العثمانية في العراق دوراً بارزاً ومؤثراً.

وكان العراق، على الرغم من دخوله في نطاق السيطرة العثمانية في عصر السلطان سليمان القانوني، يعيش في مرحلة انتقال حرجة من عهد تسوده الفوضى إلى عهد الإدارة المنظمة، وكانت المدن، حيث تستقر السلطة ومؤسساتها، غير قادرة في ظل تلك الظروف على أن تؤدي دورها في السيطرة على مناطقها، وظلت القبائل تشكل الخطر الأكبر في محاصرتها، وقطع طرقها، والسيطرة على مقدراتها.

ويحفل الأرشيف العثماني بوثائق مهمة تكشف عن جسامة المتغيرات التي كانت تمر بالعراق في ذلك العهد. ولقد وقفنا على وثائق من هذا الأرشيف الثر تكشف عن الدور العسكري الذي أداه أمراء بهدينان في توطيد الأمور المضطربة في البصرة. وفي الواقع فإن هذه الوثائق مهمة من جانبين، فهي توضح ما كان يجري في البصرة من حوادث لا نجد بين أيدينا من المصادر الأخرى ما يشير إليها، فضلاً عن أن يقدم تفصيلات عنها، وهي من ناحية أخرى تلقي ضوءاً فريداً على دور إمارة بهدينان في هذه الحوادث. وتوجد هذه الوثائق في الدفاتر المسماة (دفاتر مهمة)، وهي سجلات كانت تدون فيها نصوص الأوامر الرسمية الصادرة إلى المسؤولين في الولايات العثمانية، فالوثيقة المؤرخة في ١٣ ذي القعدة سنة ٩٧٢هـ/١٥٦٤م[١]، تشير إلى كتاب من أمير أمراء بغداد (مير ميران بالاصطلاح العثماني) إلى السلطان جاء فيه أن اتفاقاً قد جرى بين الأعراب المحاصرين لقلعة البصرة والفرنك، وإن عساكر بغداد تسهم في الدفاع عنها، وإنه لا مجال لإرسال قوات عسكرية أخرى إليها، وحركات الأعراب هذه هي المعروفة في تاريخ العراق بثورة ابن عليّان، وكان يتخذ من منطقة الأهوار قاعدة لعملياته.

---

[١] الدفتر ٦ الرقم ١٢٦٩.

وتفاجئنا الوثيقة المؤرخة في ١٣ ذي القعدة، وهو تاريخ الوثيقة السابقة[١] بأول ظهور لقوات أمير بهدينان في هذه الحوادث السريعة، فهي تتضمن أمراً سلطانياً إلى من تسميه "حاكم العمادية سلطان حسين بك"، فضلاً عن أمير أمراء كل من ديار بكر وشهرزول (وهي تسمية أخرى لشهرزور، وكانت إيالة عثمانية عهد ذاك) بتزويد البصرة بالعساكر والعتاد من خيرة قواتهم لرد "عدوان الأعراب المتمردين عنها". وحسين هذا هو السلطان حسين بن السلطان حسن أمير بهدينان (٩٤٠-٩٨١هـ/١٥٣٣- ١٥٧٣م) التي بلغت الإمارة في عهده ذروة قوتها واتساعها وحضارتها. وإضفاء لقب (السلطان) عليه تدل على اعتراف السلطان العثماني بوجودٍ سلطان آخر في دولته، وهو أمر لم يحدث لغير السلطان حسين البهديناني مطلقاً.

وإمارة بهدينان هي الإمارة الوحيدة ذات الاستقلال الذاتي التي كانت تكلف بمثل هذا الأمر العسكري، ففي الوثيقة المؤرخة في غرة ذي الحجة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م[٢] نقرأ أن أمراً قد صدر إلى "حاكم العمادية سلطان حسين بك" يطلب منه أن يتوجه بنفسه مع رجاله إلى شهرزول، ليكون في حراستها والدفاع عنها وتدوير شؤونها ريثما يعود إليها أميرها الموجود في البصرة، وهكذا صار على الإمارة أن تحرك قواتها باتجاهين معاً، فجيش يتجه إلى البصرة للحرب هناك، وجيش آخر يتقدم إلى مركز إيالة شهرزور "وهو في هذا العصر كلعنبر، كما أشرنا إلى هذا غير مرة" ليسيطر عليها.

وكانت الوثيقة المؤرخة في ١٥ محرم سنة ٩٧٣هـ[٣] قد أوضحت جانباً من مشاكل البصرة في ذلك الظرف الدقيق الذي قدر لها أن تعيشه، فهي- كما تصرح الوثيقة- تعاني من مظالم سابقة للولاة العثمانيين الذين تولوها في الحقبة المبكرة من عهد الدولة العثمانية فيها، فالأمر الذي تتضمنه الوثيقة، الموجه إلى أمير أمراء البصرة، يشير إلى أن الأمراء في الإيالة قبله ظلموا الناس واعتدوا على حقوقهم، ومن أجل ذلك أشرفت الولاية على الخراب والدمار، ومن ثم فإن على الجميع الاهتمام بأعمالهم، وإزالة جميع البدع المستحدثة في حصيل الرسوم والضرائب التي تنطوي

---

[١] دفتر ٦ الرقم ١٢٧٠.

[٢] الدفتر ٥ الرقم ١٩٦٧.

[٣] الدفتر رقم ٥ الرقم ٢٦.

على الظلم والاعتداء.

ويظهر أن تدهور أحوال البصرة، كما تعترف به الوثيقة، هو الذي أدى إلى هجوم قبائل من منطقة الجزائر (الأهوار)[1] عليها، ومحاصرتهم إياها. وجاءت الوثيقة المؤرخة في ١٩ محرم سنة ٩٧٣هـ لتتضمن معلومات جديدة مصدرها تقرير رفعه بعض الرجال المكلفين باستطلاع الأمور (وهم رجال الاستخبارات في يومنا هذا) يفيد "بهزيمة الأعراب وتراجعهم[2] عن البصرة، واندفع بذلك الخوف والخطر". وبعد يوم واحد فقط، ينوه الأمر الصادر في ٢٠ محرم من السنة نفسها بمحاولة فاشلة سعى إلى فرضها على البصرة "الأعراب المتمردون"، ويدعو أمير أمراء بغداد هذه المرة، وأمير أمراء البصرة وشهرزول (شهرزور) إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على تمردهم.

وتشير الوثيقة المؤرخة في محرم ٩٧٣ هـ/١٥٦٥م، ولا تاريخ لليوم عليها، إلى أن كتاباً صدر من أمير أمراء شهرزور إلى السلطان يفيد بأنه توجه إلى البصرة، وأرسل بعض رجاله للاستطلاع فعادوا ليخبروا بهزيمة الأعراب وتراجعهم عن البصرة، وتتضمن الوثيقة أمر السلطان بوجوب اتخاذ الحيطة والحذر من العدو "لئلا تؤخذ الممالك المحروسة على حين غفلة". ويظهر أن الدولة العثمانية كانت تخشى من تعاون الموظفين والجنود العرب في البصرة مع قوى القبائل التي سبق لها الاستيلاء عليها.



جانب من دور قديمة في البصرة

---

[1] هي المسطحات المائية التي عرفت في العصور الإسلامية ببطائح البصرة، أو البطائح مطلقاً، وسميت في العهود المتأخرة بالجزائر نسبة لطبيعة السكن فيها، حيث كان الناس يقيمون على جزر نشأت، أو أنشئت، جراء تكديس حزم القصب هناك.

[2] دفتر رقم ٥ الرقم ٢٥.

ويحذِّر الأمر الصادر في التاريخ نفسه من مغبَّة (بيع الحديد والرصاص وآلات الحرب والذخائر لجزائر العراق والبارود الخارجة من البصرة"، وواضح أن سبب هذا التغيير هو الحيلولة دون إفادة القبائل هناك من تلك الذخائر في سعيها للاستيلاء على المدينة المتعبة. وفي الوثيقة المؤرخة في ١٩ ربيع الأول من السنة نفسها تفصيلات جديدة، فهي تتضمن معلومات من أمير أمراء البصرة يفيد بأن ألد أعداء الدولة العلية (العثمانية) هم "طائفة مغاوير من أعراب جزائر العراق" وإنه "لا يتم الاعتداء على البصرة إلاّ بهم وبمساعدتهم". وتقرر الوثيقة صعوبة العمل على التخلص من خطرهم بسبب أن بلادهم "محاصرة بالماء من كل جانب". ويبلغ من خطورة الوضع في البصرة أننا نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٢٦ ربيع الأول من السنة نفسها، أن السلطان وجه أمره بإنشاء السفن في (بيره جك) في أعلى الفرات، من أجل استخدامها في الحرب على أعراب الجزائر.

وينص الأمر المؤرخ في ٢٨ جمادى الآخرة من سنة ٩٧٣هـ/١٥٦٥م[١] على تلبية بعض طلبات أمير أمراء البصرة بشأن "تزويد البصرة بالعساكر والمهمات"، ومن المتيقن أنه يشير إلى أولئك الجنود الذين كان أغلبهم من شهرزور، ومنهم جنود "كردستانيون" كما تسميهم الوثيقة السابقة.

وواضح أن مشكلة البصرة استمرت قائمة لعدة اشهر من تلك السنة، فالوثيقة المؤرخة في ١٩ رجب[٢] تتضمن تقريراً من أمير أمراء البصرة يشير إلى أن الأعراب "يعدون العدة للاعتداء على البصرة"، ولذا فإن أمراً صدر إلى "أمير أمراء شهرزول" بدعمه. وفي ٢٨ رجب صدر أمر سلطاني[٣] يطلب فيه أمير أمراء بغداد "باتخاذ التدابير العسكرية الواجب اتباعها" لرد هجوم الأعراب على البصرة. وهنا يبرز دور قوات إمارة بهدينان مرة أخرى في القضاء على هذه الاضطرابات، فنحن نقرأ في وثيقة أخرى مؤرخة في اليوم نفسه، أعني يوم ٢٨ من رجب[٤] أن أمراً صدر إلى كل من أمير أمراء شهرزول وديار بكر والبصرة و"سلطان حسين بك حاكم العمادية"

---

[١] دفتر رقم ٥ الرقم ٨٣١.

[٢] دفتر مهمة ٥ الرقم ٣٤٨.

[٣] دفتر ٥ الرقم ١٠٢٤.

[٤] دفتر مهمة ٥ الرقم ١٠٢٥.

يقضي "باتخاذ التدابير العسكرية" لرد "عدوان أعراب الجزائر"، مما يؤكد أن دور أمير بهدينان لم يعد يقتصر على المحافظة على إيالة شهرزور في مدة غياب أمير أمرائها بقواته للمشاركة في العمليات العسكرية في البصرة، وإنما أصبح أكثر اقتراباً وأشد فاعلية في الحوادث، فهو هنا في البصرة نفسها، وصار يتوجب عليها أن تفرض ثقلها في الدفاع عن المدينة مباشرة.

وتشير الوثيقة المؤرخة في رمضان من السنة نفسها[1] إلى أن تقريراً من البصرة ينوه بمن سماهم "فِتيان الكُرد" بوصفهم من القوات الموجودة في البصرة آنذاك. ويشير الأمر الذي تتضمنه تلك الوثيقة إلى ضرورة "متابعة الجهود والمساعي من أجل إعمار البلاد وترفيه العباد".

ويظهر أن قوات إمارة بهدينان اكتسبت من الخبرة في حروب الأهوار في جنوب العراق، ما دفع السلطان العثماني إلى الاعتماد عليها مرة أخرى في حرب مماثلة في المنطقة نفسها، ففي سنة ١٠٠١هـ/١٥٩٢م جمع حاكم (دسفول) و(الحويزة) السيد مبارك، وهو أحد أمراء المشعشعيين هنـاك، عدداً ممن تسميهم الوثيقة المؤرخة في



من أنهار في البصرة

[1] دفتر مهمة ٥ الرقم ١٣٦١.

الأول من محرم من تلك السنة[1] "الأشقياء وقطاع الطرق" بهدف "لاعتداء على التجار وأبناء السبيل في طرق بغداد والبصرة". وتتضمن الوثيقة طلباً إلى "حاكم العمادية" بـ"الاشتراك في الحملة العسكرية على المفسد مبارك" التي كان يعدها أمير أمراء بغداد، وإن عليه "الحضور إليه مع رجاله وأتباعه وعشائره" والعمل تحت قيادته في القضاء على مبارك المذكور. ولا تسمي الوثيقة حاكم العمادية هذا، ولا شك في أنه سعيد خان بك بن يوسف خان بك (١٠٩٣- ١١١١هـ/١٦٨٢-١٦٩٩م)، ولابد لنا أن نتصور صعوبة مشاركة قوات أكثرها فرسان مدربون على حروب جبلية، وفي جو بارد جاف غالباً، في حروب تجري في منطقة أهوار ومستنقعات، حيث يكثر القصب، وترتفع درجة الحرارة، وتزداد نسبة الرطوبة إلى حد كبير، ولا شك في أن تلك القوات كانت قد اكتسبت من حروب البصرة التي أشرنا إليها خبرات قتالية جعلتها تتمكن من التكيف مع البيئة الجديدة المختلفة عن بيئتها طبيعة ومناخاً.

وهكذا تكشف الوثائق العثمانية عن جوانب مهمة من تاريخ الإمارات الكُردية، وتفصيلات جديدة عن العلاقات التي وصلت بينها وبين مختلف القوى في العراق، مما بدأت تنسج خيوطها ظروف ذلك العصر ومستجداته.

---

[1] الدفتر ٨ الرقم ٦٠.


كرد في أهوار العراق

تُعد حروب الأهوار والمستنقعات من أكثر الحروب ضراوة وصعوبة بين أنواع الحروب الأخرى، وذلك لأن المحاربين فيها يضطرون إلى الخوض في مياه ضحلة، والدوس في أرض موحلة، تجعل حركتهم أمراً شاقاً، وتحركهم بطيئاً، وتعترضهم غالباً نباتات كثيفة مرتفعة، وأدغال ملتفة، قد تحجب رؤيتهم لأعدائهم، بل ربما تخفي وراءها كمائن مهلكة، ومن شأن هذه الحروب أنها تضطر المحاربين إلى اتخاذ تكتيكات تختلف عن تلك المتبعة في حروب السهول المكشوفة، أو حتى الجبال المرتفعة، وهي تكتيكات تضطر المحاربين إلى خوض ما يشبه حرب عصابات، أو حرب أنصار، منها إلى حرب عادية.

ومن نافلة القول أن أرض كُردستان لا أهوار فيها، وهي خالية من مواطن مياه ضحلة، كالتي توجد في المستنقعات عادة، وهكذا فقد كان من المتصور أن الكُرد لم يعرفوا في تاريخهم كله معارك تجري في مثل هذه البيئة الصعبة، ذات الخصائص غير الموجودة في بيئتهم الجبلية الجافة. على أن للوثائق حديث آخر، يختلف عما استقر في الأذهان، ففي سِجلات الأرشيف العثماني عشرات الوثائق التي تكشف عن مشاركة فعالة للمقاتلين الكُرد في حرب أهوار حقيقية، سجلوا فيها انصارات باهرة استحقت



أهوار في جنوب العراق

من السلطان العثماني نفسه كل تكريم، فأما الزمن التي دارت فيه هذه الحرب، فهو القرن السادس عشر، وبالطبع لم يكن يتوفر في هذا القرن أي نوع من التقنيات التي تتوائم وطبيعة هذه الحرب، باستثناء الزوارق الخفيفة، وأما المكان الذي دارت فيه، فهو أهوار جنوب العراق، وبالتحديد أهوار البصرة والحويزة، حيث تكثر المياه السطحية، متفاوتة عمقاً وارتفاعاً، وتلتف الأحراش المائية، لاسيما نبات القصب، على نحو يجعل المرور من خلالها عسيراً على غير العارفين بها من أهلها.

ففي سنة ٩٥٦هـ/١٥٤٩م اندلعت في منطقة الأهوار المحيطة بالبصرة ثورة عارمة على السلطة العثمانية، التي كان حديثة عهد بها، وتولى قيادة الثورة رجل من أهل المنطقة عرفته المصادر المعاصرة بـ(علي ابن عليّان)، وسرعان ما امتدت الثورة لتشمل جميع الأهوار والمستنقعات المجاورة، واتخذت من (المُدَينة) أهم بلدات الأهوار قاعدة لها، حتى باتت قواته تحاصر البصرة عملياً، بل تفرض هيمنتها عليها، وبذلك انقطعت الطرق بينها وبين سائر أنحاء العراق، وأصبح موقف الدولة فيها حرجاً للغاية، مما استدعى منها التدخل لإنقاذ الموقف، لا سيما وأن إسناد الدولة الصفوية لهذه الثورة كان أمراً محتملاً تماماً، وهو أمر كان من شأنه أن ينذر بتداعيات خطيرة على المستوى الإقليمي والدولي.



مقاتلون من صنوف مختلفة في العصر العثماني

وقد فشلت محاولات الدولة العثمانية المتكررة في القضاء على الثورة، حتى بات ابن عليان يمثل مشكلة حقيقية، وشوكة نابتة في خاصرة الدولة، وأصبحت سلطته على جنوبي العراق تبدو أكثر قوة وبأساً، وتهدد بالتوسع في كل حين. وهنا يذكر مؤرخ موصلي، هو ياسين العمري، أخبار هذا التداعي بقوله "ظهر من أحد أمراء البصرة العصيان، وخرج على السلطان، ويقال له ابن عليان، فاشتد ضرره على المسلمين، وقطع الطريق، ونهب القوافل، وتملك البصرة وما يليها"[1].

وامتد (تمرد ابن عليان) عقدين من السنين، حتى عزمت الدولة على تصفيته نهائياً، فأمرت والي بغداد اسكندر باشا بالخروج على رأس حملة عسكرية كبيرة للقضاء عليه، كما أمرت قوى عسكرية مجاورة بإنفاذ حملات أخرى للمهمة نفسها، ويذكر العمري في إشارة سريعة إلى أن كلفت كل من (أمير شهرزور وأمير الأكراد) بالتقدم بقواتهما لهذا الغرض، ولكنه يسكت عن تحديد هويتيهما، فما هو حجم الدور الكُردي في هذه الحركات العسكرية التي جرت بعيدة عن كُردستان ؟ وما هي النتائج التي تحققت على على يد القادة الكُرد وهم يخوضون في مياه الأهوار الموحلة؟

لا يجد الباحث بين يديه من مصادر تبين هذا الدور المهم، وتوضح طبيعة العمليات العسكرية التي اضطلع بالتخطيط لها وتنفيذها قادة الكُرد في تلك الظروف العسيرة، ولذا اضطررنا إلى استقراء وثائق الأرشيف العثماني المتضمن الرسائل التي كان السلطان يرسلها إلى ولاته وقادة حملاته يوماً بيوم، وفي الواقع فإن هذا الأرشيف الثر يكشف عن كثير مما أغفله المؤرخون المعاصرون، وسكت عنه رواة الأخبار من بعدهم. وأول ما توضحه هذه الوثائق هوية "أمير الأكراد" الذي تشير إليه المصادر، فهو أمير بهدينان الشهير السلطان حسين بك الولي الذي حكم إمارته من سنة ٩٤٠ إلى سنة ٩٨١هـ/ ١٥٣٣-١٥٧٣م، وبلغت بلاده في عهده ذروة مجدها العسكري والسياسي والحضاري، أما شهرزور "وكانت تكتبها وثائق الحقبة بشهرزول" فهي إيالة، تشمل مجموعة من الألوية (السناجق) يحكمها ضابط باسم (أمير أمراء) أو (مير ميران) بينما يتولى ألويتها أمراء أكثرهم محليون، من زعماء العشائر الكوردية النازلة في تلك المناطق، ومعنى هذا أن قوات شهرزول كان كُردية أيضاً. وثمة وثائق تشير إلى مشاركة قوات من ديار بكر أيضاً.

---

[1] زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، بتحقيقنا، النجف ١٩٧٤، ص١٩٩.

وأول وثيقة وقفنا عليها في هذا الصدد، هي المؤرخة في غرة ذي الحجة ٩٧٢ هـ/١٥٦٤م[١] وتتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء (مير ميران) بغداد "يتعلق بمحاصرة الأعراب قلعة البصرة والإمدادات العسكرية لها من كل من بغداد وشهرزول ودياربكر". فالأعراب هنا هم القبائل المنضوية تحت زعامة ابن عليان، والذين يذكر العمري أنهم بنو لام وقشعم والمنتفق وكعب وغيرهم[٢] وقلعة البصرة هي مدينة البصرة ذاتها، بحسب المصطلح العثماني السائد في ذلك العصر، أما الإمدادات العسكرية فتشمل الجنود والمعدات العسكرية كما تدل الوثائق الآتية. وتوضح الوثيقة المؤرخة في ١٣ ذي القعدة ٩٧٢ هـ[٣] أن اتفاقاً جرى بين ابن عليان ومن تسميهم الوثيقة (الفرنك)، وهم البرتغاليون الذين كانوا يتخذون من الخليج العربي مسرحاً لنشاطاتهم في ذلك الوقت، هدفه الاستيلاء على البصرة. هذا في الوقت الذي سبق أن أرسلت إليها من بغداد تدافع عنها.

وتذكر الوثيقة أن الأوامر صدرت إلى "كل من أمير أمراء شهرزول وديار بكر بمد البصرة بقوات عسكرية، وإذا وصل هذه القوات إلى بغداد في طريقها إلى البصرة فعليه توجيهها إلى هدفها دون استبطاء أو تأخير". وفي اليوم الذي صدرت فيه هذه الوثيقة نفسه، وهو ١٣ ذي القعدة سنة ٩٧٢هـ/١٥٦٤م[٤] كتب السلطان العثماني أمراً آخر إلى "إلى أمير أمراء كل من ديار بكر وشهرزول وإلى حاكم العمادية سلطان حسين ويتعلق بتزويد البصرة بالعساكر والعتاد من خيرة قواتهم لرد عدوان الأعراب المتمردين عنها".

ونتيجة لتوافد هذه القوات على البصرة فقد جرى فك الحصار عنها، حيث تذكر الوثيقة المؤرخة سلخ محرم ٩٧٣هـ/١٥٦٥م[٥] أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزورل "يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه إنه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة بموجب الحكم الشريف الصادر إليه للتوجه إلى البصرة والعمل من أجل رد

---

[١] دفتر مهمة ٦ ص٥٩٩.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] دفتر مهمة ٦ ص٥٧٨.

[٤] دفتر ٦ ص٥٧٨–٥٨٠.

[٥] دفتر مهمة ٥ ص٦٥.

العدوان، وكان قد أرسل بعض رجاله لها لاستطلاع الأخبار عنها، فعاد رجاله وأخبروه بهزيمة الأعراب وتراجعهم عن البصرة، واندفع بذلك الخوف والخطر، ولم ير حاجة في التوجه إليها. وقد نص الحكم على التزام جانب اليقظة والانتباه تجاه العدو حتى لا تؤخذ الممالك على حين غفلة، وأمره بالاستمرار في الوقوف على أهبة الاستعداد ومتابعة التطورات في تلك النواحي وإيران واستقصاء المعلومات عنها وإعلامها إلى استانبول في حينها وعلى وجه الصحة والدقة".

والإشارة إلى تطورات الأوضاع في إيران توضح مخاوف العثمانيين من احتمالات مساندة الدولة الصفوية لحركة ابن عليان، وهو ما قد ينذر بسقوط البصرة بأيديهم. وتكمل الوثيقة المؤرخة في ٢٠ محرم ٩٧٣ هـ[1] صورة ما كان يجري في البصره، ودور القوات القادمة لتخليصها من حصار قوات ابن عليان، ومن بينها تلك القوات الكُردية التي أرسلها أمير شهرزور، فتقول "إن العساكر المنصورة في كل من البصرة وبغداد وشهرزول ردت المهاجمين عن البصرة فعادوا يجرون ذيول الخيبة والخذلان". وفي ٢٨ صفر من السنة[2] خص السلطان أمير أمراء شهرزور بتعليمات تفصيلية حول الموضوع نفسه، مما دل على حجم القوات التي كانت تحت قيادته.

ولم يمض إلا أقل من شهر واحد، حتى كتب أمير أمراء البصرة إلى السلطان يخبره بما جرى في البصرة، نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ١٩ ربيع الأول سنة ٩٧٣ هـ[3] أن حكماً موجهاً "إلى أمير أمراء بغداد اسكندر باشا دام إقباله ويتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من أمير أمراء البصرة يذكر فيه أن ألد أعداء الدولة العلية هم طائفة مغاوير أعراب جزائر(العراق) ولا يتم الاعداء على البصرة إلاّ بهم وبمساعدتهم، وهؤلاء لا يمكن الاعتماد على عهدهم بالطاعة للدولة العلية والتزامهم جانب الانقياد لها لأنهم لا يترددون في شق عصا الطاعة عليها في أول فرصة سانحة كما أن فتح بلادهم وتسخيرها أمر غير متيسر لأنها محاطة بالماء من كل جانب كما يذكر فيه الخطوات الواجب اتخاذها لوقفهم عند حدهم"، وواضح أن ما جرى لم يكن هيناً كما صورته الوثيقة السابقة، حين تحدثت عن "اندفاع الخوف والخطر"، وإنما هو

---

[1] دفتر مهمة ٥ ص٥٣.

[2] دفتر مهمة ٥ ص٩٣.

[3] دفتر مهمة ٥ ص١٥٠.

أمر يبعث على القلق، إذ تحدث عن عدم الاعتماد على عهد الأعراب، مما كشف عن أنهم نقضوا تحالفاً، أو اتفاقاً، جرى مع الجانب العثماني، وأن هذا التحالف أبرم بسبب أن فتح "بلادهم أمر غير متيسر"، ذلك أنها تقع في جزائر العراق، أي أهواره، وأنها – من ثم– محاطة بالمياه من كل جانب، وأن إمداد القوات بما تسميه الوثائق (المهمات والعتاد) كان صعباً هو أيضاً، لأنه من غير المتصور إمكان استخدام المدافع في مثل هذه الحروب، نظراً لإستحالة جرها في مناطق مغطاة بالمياه، أو تنعدم فيها الرؤية بسبب ما ينبت فيها من أحراش.

ولاشك في أن هذا الوضع المتعسر هو الذي دفع بالسلطان العثماني إلى إصدار أوامره إلى ولاته للعمل على إنهاء المشكلة بأي ثمن. فها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٢٨ رجب ٩٧٣هـ[1] حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد يتعلق "بالتدابير العسكرية الواجب اتخاذها لرد عدوان الأعراب عن البصرة"، وفي وثيقة مؤرخة في اليوم نفسه[2]، نقرأ أحكاماً صدرت عن السلطان العثماني "إلى كل من أمير أمراء شهرزول وديار بكر والبصرة وحلب وسلطان حسين حاكم العمادية وإلى غيرهم من الأمراء" وكلها يتعلق باتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لرد أي عدوان على البصرة و"مدّها بالعساكر والمهمّات"، فباستثناء قوات أمير البصرة، فإن أكثر القوات القادمة لإنقاذ الموقف هي قوات كردية، قد تجمعت من جيوش إيالة شهرزور وإمارة بهدينان وإيالة ديار بكر.

ولم ينته دور هذه القوات في ذلك التاريخ الذي تحمله الوثيقة، وإنما استمر دورها لسنتين تاليتين، انتهاء بسنة ٩٧٥، وهو تاريخ القضاء المبرم على حركة ابن عليان المسلحة، وهذا أمر مثير للإنتباه، لأنه يعني إقامة القوات في منطقة الأهوار طيلة هذه المدة، وهي مدة طويلة لم يكن من المعتاد أن يقضيها جنود قادمون من مناطق بعيدة في ذلك العصر، لا سيما وأن هذه المناطق تتمتع ببيئة مختلفة كلياً عن بيئة الأهوار المائية الرطبة الحارة كما هو معلوم.

وفي سنة ٩٧٥ هـ/ ١٦٧٦م تقرر إرسال قوات جديدة إلى الأهوار لتنفيذ الصفحة الأخيرة من معارك القضاء على حركة ابن عليان، فتم تجهيز أسطول نهري كامل لهذا

---

[1] دفتر مهمة ٥ ص٢٨٦.

[2] دفتر مهمة ٥ ص٢٨٧–٢٨٩.

الغرض، وأسند بقوة برية كبيرة، وتذكر الوثيقة المؤرخة في ٨ ربيع الآخر من تلك السنة[1] أنه قد "تقرر اشتراك قوات ديار بكر وشهرزول وسائر أمراء كُردستان في هذا السَفَر (أي الحرب) على أن تجتمع هذه القوات في بغداد ثم تسير تحت قيادة أمير أمرائها".

وتحققت مخاوف العثمانيين في وجود اتصالات سرية بين ابن عليان وإيران، فزاد هذا الأمر خطورة، وباتت مهمة تلك القوات أكثر دقة وحرجاً، خشية أن تتخلى إيران عن أحكام صلح معقود بين الطرفين. تقول الوثيقة المؤرخة في اليوم نفسه، والموجهة إلى أمير أمراء بغداد، أن "أن المعلومات الواردة إلى السلطان أفادت أن ابن عليان بعث رجلاً من طرفه إلى إيران يخبرهم أنه كان قديماً من أتباع إيران، ويطلب مساعدتهم له للتصدي للقوات العسكرية التي رسلها الدولة العلية ولكن الجانب الإيراني أعرب عن عدم إمكان ذلك نظراً للصلح القائم بين البلدين إلاّ أنهم لم يعطوه الجواب النهائي" وقد نص الحكم على متابعة تفقد أحواله وأطواره ومراقبة اتصالاته وإعلام استانبول بذلك وعن كل ما يتصل "بالأعراب المتمردين في جزائر العراق".

وتوضح وثيقة أخرى، تاريخها ٢١ رجب ٩٧٥هـ/١٥٧٦م[2] أن أمير أمراء بغداد وسر عسكر (القائد العام) إسكندر باشا (تولى بغداد من ٩٧٤ إلى ٩٧٥هـ/ ١٥٦٦–١٥٧٦م) أرسل كتاباً "إلى السلطان يذكر فيه الخدمات التي قام بها أمير أمراء شهرزور مع قواته في محاربة المتاريس وبناء القلاع وقد اشتمل الحكم على تقدير السلطان له وتوجهاته السَنية وأمره بمتابعة الجهود والمساعي الحميدة في سبيل الدولة العلية"، كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى كل من أمراء البصرة "وحاكم العمادية سلطان حسين بك"، والأخير هو أمير بهدينان المُنوّه به آنفاً. وتشير هذه الوثيقة إلى جملة من الأمور، منها أنها تصرح، لأول مرة، بنوع الخطط التكتيكية التي اتبعتها هذه القوات في تقدمها نحو معاقل ابن عليان المحاطة بالأهوار، وهي تتمثل ببناء سلسلة من المتاريس والقلاع حول تلك المعاقل، تمنع حركته على مياه الأهوار، وتحول بينه وبين التسلل إلى حيث مواقعها هي، فضلاً عن حرمانه من كل أنواع المناورة التي عرف بها، وبخاصة إمكان التفافه على قواعدها الخلفية. وينوه

---

[1] دفتر مهمة ٧ ص١٢٥.

[2] دفتر مهمة ٧ ص٢٦٤.

المؤرخ البغدادي مرتضى نظمي زاده بهذه القلاع إذ يقول "وبنوا لهم قلاعاً وحصوناً بالقرب من الجزائر والإسكندرية، وقرَّ رأيهم على أن يعسكروا هناك"[1] . ولابد لنا من القول بأن بناء مثل هذه القلاع والمتاريس كان يقصد به محاصرة الخصم، وتضييق مسرح عملياته، وإجباره على التخلي عن مساحات واسعة من الأرض، وحرمانه- من ثم- من مصادر بشرية قادرة على تقديم قوات عسكرية جديدة، وتجنب التعرض عليه في معركة حاسمة، ثم إجباره على الإنسحاب المستمر، وتثبيط همته بتكبيده أقصى ما يمكن من خسائر، ويذكرنا هذا التكتيك بما اتبعته القيادة العباسية في دحر ثورة الزنج التي اندلعت وتوسعت في نفس تلك المناطق من جنوب العراق قبل ذلك التاريخ بسبعة قرون تقريباً.

وإزاء كل هذا اضطر ابن عليان إلى الاندفاع بقواته للإصطدام بالقوات التي تحكم سيطرتها على هذا المسرح في معركة يائسة يظهر أنه لم يكن مستعداً لها، ولابد لنا أن نتصور مدى ما أبداه هؤلاء الجنود، الذين لم يتعودوا على مثل هذه الحروب قط، من ضروب الشجاعة الفردية، والثقة العالية بالنفس، وهم يخوضون في مياه وأوحال ما عرفوا مثلها في بيآتهم الجبلية، وبنائهم القلاع والمتاريس في وسط الأهوار، أو على أطرافها، بمواد بناء محلية لم يتعودوا البناء بها، وإبدائهم الخبرة في معرفة طرق المرور والإمداد المتشابهة بين حزم القصب العالية، وتحملهم مشاق الحياة في مناخ تغلب عليه الرطوبة الخانقة، والحرارة العالية.

ويصف العمري هذه المعركة وصفاً أدبياً مُعبِّراً إذ يقول " فتلقاهم الباغي الخارجي ابن عليان، فالتقى الفريقان، ووقع المَصاف، وحَمي القتال، وعظم النزال، وكثرت الأهوال، فانكسرت العرب- يقصد قوات ابن عليان- وكان الغالب من أجله اقترب، وتفرقوا في المِهاد، وتشتتوا في البلاد، ولم يجتمع لهم بعد ذلك شمل بين العباد"[2].

وتقدم لنا الوثائق العثمانية تفاصيل أكثر سعة عن هذه المعركة الحاسمة، إذ نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٢١ رجب ٩٧٥ هـ (دفتر مهمة ٧ ص٢٦٤) أمراً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد (يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه أن العساكر

[1] كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد ١٩٧٢، ص١٩٩.

[2] زبدة الآثار الجلية، بتحقيقنا، ص١٩٩.

المنصورة في السَفَر(= الحرب) المعلن على ابن عليان أحرزت نجاحاً كبيراً، وقامت بواجباتها خير القيام، وفي صفوفها أمير أمراء كل من شهرزول والبصرة وسلطان حسين بك حاكم العمادية دامت معاليه وجانبولاد دام عزه وسائر الأمراء والجنود كما يذكر فيه المعركة التي وقعت ليلاً وأسفرت عن مقتل ١٧٠ رجلاً و٤٠ شيخاً من الأعراب المتمردين، وأدت إلى انكسار قوتهم وإنهيار معنوياتهم فجنح أكثر الشيوخ الكبار لجزائر العراق للسلم والصلح ونبذ التمرد والعصيان وكذلك العلماء التابعون لابن عليان يميلون للسلم وحقن الدماء"، وقد نص الحكم على أن السلطان "فوض إليه أمور تلك الديار فعليه تقرير ما يجب عمله بالاتحاد والاتفاق مع أمراء الأمراء العاملين معه". وتتطابق معلومات الوثيقة مع النصوص التاريخية المتوفرة عن الصراع الدائر بين الطرفين آنذاك، حيث يذكر كاتب جلبي في كتابه (تحفة الكبار في اسفار البحار) أن ممن جاء من العلماء لإتمام الصلح، المفتي هناك، ويدعى (محمد الحارث)، فضلاً عن ابن أخي ابن عليان نفسه[1].

ومن المؤسف أن الوثائق لا تصرح بأسماء أولئك القادة الميدانيين الذين كان لهم الفضل في هذا النصر الكاسح، باستثناء إشارتها إلى أمير أمراء شهرزور، وأمير بهدينان، وأمير كُردي آخر، هو جانبولاد بك، متصرف قلعة (كلس). وعلى أية حال، فإن جسامة ما حقق من نصر يكشف، لوحده، أهمية أولئك القادة فيما خططوا ونفذوا.

ويظهر أن ابن عليان لم يفكر بعد هذه الهزيمة التي مني بها في مواصلة حركاته العسكرية، بل أنه فضل إعلان التزامه (جانب الطاعة والانقياد) بحسب الوثيقة المؤرخة في ٢٢ ذي القعدة ٩٧٥ هـ[2] ملتمساً (منح ما في تصرفه من بقاع وأملاك له على وجه الإيالة)، بل أنه، تأكيداً لطاعته الجديدة، أصبح عوناً للدولة على قادة حركته العسكرية أنفسهم، الذين لم يعلنوا طاعتهم مثله. وفي هذا تذكر الوثيقة المؤرخة في ٥ ذي الحجة ٩٧٥ هـ[3] أن ابن عليان أعلم استانبول عن "وجود عناصر العصيان والطغيان من طائفة الأعراب في تلك الديار يجب القضاء عليهم". وهذا يدل

---

[1] عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص١٠٨.

[2] دفتر ٧ ص٤٩٣.

[3] دفتر ٧ ص٥٠٤.

على أن القوات المهاجمة نجحت في تحقيق أحد أبرز أهداف تقدمها، وهو ضياع التنظيم الداخلي لعدوها، واضطراب السير الطبيعي لكل أجزاء هذا التنظيم.

أما أمير بهدينان السلطان حسين بك، فقد استحق لدوره وشجاعته تكريم الدولة العثمانية، ففي الوثيقة المؤرخة في سلخ ذي الحجة ٩٧٥ هـ[1] حكماً موجهاً "إلى حاكم العمادية سلطان حسين بك دامت معاليه، ويتعلق بموجبه خلعة فاخرة له من السلطان تكريماً لخدماته في سفر ابن عليان مع أمير أمراء بغداد والآخرين من الأمراء الكرام" وقد اشتمل الحكم "على تعليمات باستمرار في بذل الجهود والمساعي الحميدة في ضبط البلاد وصيانتها وحمايتها وتقرير الأمن للعباد وتأمين الراحة والرفاهة لهم".

إن الحكمة العسكرية، والشجاعة الفردية، والصبر على مكاره الحروب، هي التي دفعت بالسلطات العثمانية إلى الاستعانة بالقوات الكردية في حروب مشابهة، ففي سنة ١٠٠١هـ/١٥٩٢م، استعانت الدولة العثمانية بأمير بهدينان مرة أخرى، وكان يومذاك السلطان سيدي بك ، في المشاركة في حملة عسكرية كبيرة جرى تجهيزها ضد إمارة المشعشعيين في منطقة الأحواز، حيث تقع عاصمتها (الحويزة) في موقع محادد لمنطقة أهوار العمارة (قرب الحدود العراقية الإيرانية اليوم) وهي منطقة مليئة بالأهوار والمستنقعات، وكان أمير هذه الإمارة قد أعلن تمرده على الدولة العثمانية حتى بات "الطريق بين بغداد والبصرة مسدود بسبب اعتدائه على المارين ونهب ما لديهم من مال. وإن فساده أصبح يهدد الممالك المحروسة"[2] مما يدل على مدى ثقة الدولة العثمانية بكفاءة هذا الأمير، والمقدرة التي تحلت بها قواته في الحروب السابقة، التي جرت في بيئات مشابهة.

ولم تمض إلاّ سنتان، حتى أعلن الشيخ مانع أمير المنتفق، وهو اتحاد قبلي قوي قوامه عدد من العشائر العربية هناك، الذين تسميهم الوثائق العثمانية "أشقياء العربان"، ثورة واسعة حاصروا فيها البصرة، وقطعوا الطريق بينها وبين القورنة، فصدرت الأوامر إلى كل من والي شهرزور ووالي ديار بكر ووالي الموصل للعمل تحت قيادة والي بغداد "بما لديهم من قوات عسكرية عند الحاجة[3].

---

[1] دفتر مهمة ٧ ص٥١٥.

[2] دفتر ذيل مهمة ٦ ص٦٣، محرم ١٠٠١هـ/

[3] وثيقة مؤرخة في أواخر شوال ١١٠٣هـ/1691 دفتر مهمة ١٠٤ ص٥٧.

والظاهر أن الحاجة كانت تقتضي دوماً مزيداً من القوات، ففي سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، شاركت قوات مسلحة من شهرزور، مع قوات ولايات أخرى، من أجل القضاء على الحركة العسكرية التي كان يقودها الشيخ مانع أمير المنتفق، ولكان مانعاً نجح في الاستيلاء على البصرة مما أثار الهلع لدى السلطات العثمانية في بغداد[1]. وتشير وثيقة صدرت في أوائل ربيع الآخر من سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م إلى أن أوامر السلطان قد صدرت إلى أمير أمراء شهرزور، وأمير به (لواء بابان) سليمان، وأمير الموصل، بمد بغداد بقوات عسكرية للقضاء "على الاختلالات والاضطرابات التي تسبب بها الشيخ مانع، أما بتسيير الجيوش عليه، أو بوجه آخر".

وتأتي الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الآخرة من سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م[2] لتشير إلى أن مانعاً المذكور "خرج عن دائرة الطاعة والانقياد" وقد تضمنت تعليمات مشددة للقضاء عليه، وبياناً مفصلاً بالقوات المشاركة في تحقيق هذا الهدف، فكان من بينها "أمير أمراء شهرزور علي، وسليمان به (البابانى) مع القبائل والعشائر التابعة له"، فضلاً عن والي ديار بكر، ووالي الرقة، وغيرهم.

وشاءت ظروف البصرة أن يعلن مغامس، أمير المنتفق التالي، الثورة على حكومتها سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م ، وتصرح الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الأولى من تلك السنة، أن هذا الثائر "لجأ إلى بعض العربان وشكل منهم عصابة واعتدى بها على نواحي بغداد واستولى على محصولاتها الزراعية"، مما اضطر السلطان إلى أن يأمر بتشكيل جيش قوي "من عساكر الولايات القريبة من بغداد، كشهرزور والموصل وديار بكر لقتاله" وقد توجب على والي ديار بكر تجهير خمسمائة فارس "من خيرة فرسانه" لهذا الغرض، وكان ثمة أمر مشابه قد صدر إلى والي شهرزور لتجهيز مثل هذا العدد من الفرسان، وهكذا كان على الكُرد، مرة أخرى، تقديم قواتهم من أجل خوض حرب بعيدة كل البعد عن بلادهم، دور بين أطراف البصرة وأهوارها.

إن مشاركة الكُرد في حروب الأهوار، مثلها مثل مشاركاتهم في حروب أخرى جرت في أنحاء مختلفة من العراق، تكشف بجلاء أن موقفهم مما كان يجري في العراق لم يكن موقف المتفرج، وإنما كان موقف المشارك، والمتفاعل، مع الشأن العراقي،

---

[1] مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا ص٢٠٧.

[2] دفتر مهمة ١٠٨ ص١.

متجاوبين معه، تجاوباً أصيلاً، وعلى نحو متميز، أكثر من تجاوبهم مع أي من شؤون البلاد الأخرى. وإذا أضفنا إلى هذه الملاحظة ما أدوه من أدوار في الشام ومصر واليمن والحجاز في أثناء الحروب الصليبية يصبح واضحاً تفاعلهم الحي مع شؤون البلاد العربية والهموم الإسلامية في كل عصر.

السودانيون الأوائل
دراسة في الوثائق العثمانية

يحتل تاريخ إمارة سوران موقعاً مهماً في تاريخ الكُرد منذ أن قامت هذه الإمارة على يد مؤسسها كالوس في أواخر القرن التاسع للهجرة (الخامس عشر للميلاد) وحتى سقوطها في منتصف القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد)، وذلك بما حققته هذه الإمارة، على يد أمرائها الوراثيين من أحفاد مؤسسها المذكور، من توطيد للسلطة في منطقة واسعة من هذه البلاد، والدفاع عنها ضد الإمارات المجاورة، وضد القوى الخارجية، على حد سواء، هذا فضلاً عن تمكنها في بعض العهود من التوسع المدهش في أراضٍ تقع خارج نطاق إقليمها، تشكيلها إحدى القوى الرئيسة التي أدت دوراً مهماً في التوازنات السياسية والعسكرية المهمة في المشرق الإسلامي.

وإذا كنا نملك بعض المعلومات عن الإمارة في عهدها الأخير، وبخاصة في عهد أميرها الطموح محمد باشا ميري كوره، فإننا نشعر بنقصٍ فادح في معلوماتنا عن عهود الإمارة السابقة. وعلى الرغم مما أورده المؤرخ الكُردي شرفخان البدليسي من نبذة تاريخية عن ظروف تأسيس الإمارة، والعقود الأولى من تاريخها، حتى آخر القرن العاشر للهجرة، فإن ثمة تفصيلات كثيرة في تاريخها في تلك المرحلة المهمة من مراحل نشوئها لما تزل بحاجة إلى توضيح، وإن نقصاً فادحاً في حوادثها، وعلاقاتها، بل حتى أسماء أمرائها، لا نجد من المعلومات ما يكمله، وهكذا لبثت تلك المرحلة، في كثير من جوانبها، مجهولة حتى على المؤرخين المحدثين الذين حاولوا كتابة تاريخها بما لملموه من نصوص متفرقة، ووثائق محلية، وقفوا عليها هنا وهناك.

ويمثل الأرشيف العثماني كنزاً مخفياً يتضمن الكثير من الوثائق الرسمية التي من شأنها أن تلقي أضواء جديدة على ما هو مجهول من ذلك التاريخ المبكر للإمارة السورانية، وأكثر هذه الوثائق يتعلق بعلاقاتها بالإمارات المجاورة، وبخاصة إمارتي بهدينان في العمادية، والبابانيين في داره شمانه (في منطقة قلعة دِزَه) وحرير وغيرهما، ومنها ما يُلقي ضوءاً كاشفاً على هوية أمرائها وأعمالهم وامتيازاتهم المالية، وثمة وثائق أخرى تكشف عن أدوار أولئك الأمراء العسكرية في الحروب العثمانية الإيرانية، وعلاقاتهم بالدولة العثمانية، وبولاة بغداد، وغير ذلك من الشؤون المهمة.

ومن الملاحظ أن الوثائق العثمانية لا تطلق على السلطة التي أقامها أحفاد كالوس اسم (الإمارة السورانية) أو (إمارة سوران) كما هي تسمي الإمارات الكردية الأخرى بأسمائها، مثل (حاكم العمادية) و(حكومة بابان)، وإنما نجدها تسمي كل واحد من أمرائها باسم (سوراني فلان)، إشارة إلى نَسَبه لا إلى إمارته، وهو أمر لافت

للنظر فعلاً، ولا يدل ذلك على صغر مكانة الإمارة بحال من الأحوال، لأن الوثائق نفسها تشير إلى جسامة ما كان يُناط بها من مسؤوليات دفاعية ومالية، فضلاً عن الجانب البروتوكولي الذي مخاطبة السلطان العثماني لأمرائها.

وكان البدليسي[1] قد أشار في حوادث حرب السلطان سليمان القانوني ضد الدولة الصفوية سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م إلى أن السلطان "أمر بقتل حاكم السهران (سوران) عقوبة له لاتحاده مع القزلباش"، يعني الدولة الصفوية. بيد أنه لم يُصرح باسم هذا الأمير، ومن الراجح أنه يقصد سليمان بك بن عز الدين شير، الذي استولى على منطقة سوران، منتزعاً إياها من حسين الداسني الذي عينه السلطان سليمان القانوني أميراً عليها، وكان قد دعي إلى السلطان ليقره على إمارة سوران، فما كان من الأخير إلا أن أمر بقتله فقتل عقوبة له على ما فعله، وواضح أن سبب قتله لم يكن، بحسب هذه الرواية، له صلة بتهمة (الاتحاد مع القزلباش) التي يذكرها البدليسي[2].



فارس كردي عن هنري بنديه: رحلة إلى كردستان ١٨٨٥

[1] الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، ج٢ ص١٣٧.

[2] ينظر عباس العزاوي: اربل في مختلف العصور، بغداد ٢٠٠١، ص١١٧.

وتكشف إشارة أوردها الرحالة التركي أوليا جلبي (في منتصف القرن العاشر للهجرة/السادس عشر للميلاد) عن قوة إمارة سوران في ذلك العهد، فيقول، وهو يصف الإمارات الكُردية، إن منها "حكومة صوران التي تملك عشرين ألف رجل من الجند" و"أن حكومة حاكم حرير التي تملك خمسة عشر ألفاً من حملة البنادق". ينظر أوليا جلبي: سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني ص٩١.

وأقدم وثيقة تنوه بأمير سوران، وقفنا عليها في ذلك الأرشيف الثر، ترقى إلى سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م إي إلى ما بعد قرن تقريباً من التاريخ المفترض لنشوء الإمارة، وهي إذ تخاطب الجيل السادس من أحفاد مؤسس الإمارة كالوس، فإن لنا أن نزيد قرناً آخر على ما هو مفترض من تاريخ تأسيس الإمارة. وكان سبب ذلك التنويه بها، تلك النزاعات التي نشبت بين أميرها إذ ذاك سليمان بك وبعض الأمراء العثمانيين، أو التي عيَّنتهم الدولة العثمانية أمراء باسمها ليحكموا ألوية (سناجق) تابعة لإيالة شهرزور، بحسب النظام الإقطاعي العسكري العثماني المعروف باسم (تيمار).

ففي الوثيقة المؤرخة في ٣ جمادى الأولى سنة ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م[1] نقرأ أن حكماً وجه إلى أمير أمراء شهرزول (شهرزور) يتعلق "بالخلافات والنزاعات القائمة بين سهراني سليمان وأمير لواء أونين زينل وأمير أمراء لاجان عمر"، وقد نص الحكم على (ضرورة العمل من أجل إزالة أسباب الخلاف والنزاع ولا سيما في مثل هذا الوقت الذي تخوض فيه الدولة العلية حرباً مع إيران".

ولم نجد في أسماء أمراء سوران في هذا التاريخ إلاّ الأمير سليمان بك بن الأمير قُلي بك بن سليمان بك بن سيدي بك بن علي بك بن عيسى بن كالوس، وهو أمر من شأنه أن نعيد النظر فيما ذكره المؤرخ محمد أمين زكي من أنه تولى بعد وفاة أبيه سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م، وبعيد أن يكون المقصود به هو جَدُّه سلمان بك لأن هذا حكم قبل سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م وهو ما لا يتفق مع معاصرته كما ستذكر الوثائق لقباد بك أمير بهدينان الذي بدأ حكمه سنة ٩٨٤هـ/١٥٧٦م على ما سيأتي.

ومن الواضح أنه بلغ مبلغاً من القوة والبأس ما دفع الدولة إلى السكوت عن نزاعاته المستمرة مع أمرائها المعينين ريثما تنتهي من حربها على إيران، وكانت

---

[1] دفتر مهمة ٣٥ ص٦١.

الدولة العثمانية تعد آنذاك لحرب شاملة في إيران، ولا سيما في مناطق آذربيجان[1].

وتوضح الوثيقة المؤرخة في ١٥ شوال ٩٨٤هـ[2] بعض مُلابسات الخلاف بين أمير سوران وأمير لواء لاجان، فهي تتضمن أمراً موجهاً إلى (الأمير سهراني سليمان) جاء فيه أن أمير لاجان عمر يحمل في يده حجة شرعية أعطيت له من قبل السلطان سليمان خان تنص على توجيه لاجان إليه بطريق الإيالة على أن تنتقل بعده إلى أولاده وأحفاده نسلاً بعد نسل، فلا يحق له التدخل في أي جزء من أجزائها، وإن كان له جواب فعليه إعلامه إلى استانبول. وواضح أن سليمان المذكور كان يسعى في تدخله في ذلك اللواء إلى توسيع إمارته النامية، مستفيداً من ظروف الصراع العثماني – الإيراني عهد ذاك.

وتشير الوثيقة المؤرخة في ٩ ذي القعدة ٩٨٤ هـ/١٥٧٦م إلى أن حكماً صدر إلى عدد من الولاة والأمراء وهم أمير أمراء شهرزول وبغداد وديار بكر وحاكم الجَزْرة محمد وسهراني سليمان بك وحاكم العمادية قباد بك، ويتعلق الحكم بكتاب ورد إلى السلطان من الأخير يذكر فيه أن أخاه بهرام و"عدداً من الأشقياء المفسدين وبينهم علي وحمزة يرتكبون المخالفات ولا ينفكون عن إضلال الناس وتحريضهم على التمرد، وقد نص الحكم على القبض عليهم ومعاقبتهم وفق الشرع بالاتفاق والاتحاد بينهم"، فهنا نجد سلمان بك يعد من (الأمراء)، وتضعه الوثيقة في تسلسل أولئك الأمراء بعد ولاة الدولة العثمانية المعينين، وقبل أمير بهدينان نفسه، مع أن الأخير هو محرر الكتاب الذي اقتضى إصدار الحكم المذكور، وكل ذلك يدل على الأهمية التي أخذ يحتلها السورانيون عهد ذاك،

والملفت للنظر أيضاً أن مخاطبة السلطان العثماني للأمير السوراني جاءت على نحو مباشر، اسوة بمخاطبته للولاة الآخرين، وليس من خلال مرجع وسيط كما يحدث في كثير من الحالات. وكان يعهد إلى الأمير السوراني مَهام ذات صفة أمنية عسكرية، تتمثل في ملاحقة الخارجين عن القانون، مثل التصدي "للأعمال والنشاطات التخريبة التي يقوم بها اللصوص والأشقياء.. وقطع الطرق التجارية"

---

[1] يلماز اوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية ج٢ ص٣٩٨.

[2] دفتر مهمة ٢٩ ص٥٨.

كما تصرح الوثيقة المؤرخة في ٢٧ رجب ٩٨٦ هـ/ ١٥٧٨م[1]، ولا شك في أن مثل هذا الدور من شأنه تعزيز مكانة الإمارة لدى الدولة العثمانية، ويزيد من سعة نشاطاتها العسكرية في كُردستان.

وتكشف الوثيقة المؤرخة في سلخ ربيع الأول ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[2] عن بعض أوجه ثروة الأمراء السورانيين الأوائل، وتتمثل في التزامهم جباية ضرائب المزارع من الإقطاعات المسماة (خواص همايون) في كركوك، وضرائب هذه الاقطاعات مخصصة بحسب نظام الاقطاع العسكري الإقطاعي العثماني، للسلطان نفسه، ومن ثم فإنها كان تمثل مبلغاً كبيراً يزيد على مائة ألف آقجة (عملة فضية عثمانية) في السنة، وهو مبلغ ضخم قياساً إلى ما يُجبى من الأنواع اخرى من الإقطاع. ففي هذه الوثيقة نقرأ أن حكماً قد صدر إلى أمير أمراء شهرزور"يتعلق بتحصيل الأموال الميرية في ذمة سهراني حسين بك، وقد نص الحكم على تحصيلها بتمامها وانهاء التزامه لبعض المزارع من خواص همايون في لواء كركوك".

وكان لإمارة سوران كما تحدثنا الوثائق دور بارز في الحرب العثمانية الإيرانية، وهو الدور الذي ساعد ولا شك في توطيد مكانتها واستقلالها في شؤونها الداخلية لدى صانع القرار العثماني، نلمح هذا الدور في مساهمة الإمارة في توفير الذخائر (وهي هنا الطعام) للجيوش العثمانية المحاربة في إيران، وكانت آنذاك بقيادة السردار (القائد العام) سنان باشا الذي كلف بإتمام السيطرة على شمالي إيران سيطرة تامة. ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة ٩٨٥ هـ/ ١٥٧٧م[3] نجد أن حكماً وجه إلى "عدد من المسؤولين ومنهم أمير لواء أربيل وحاكم العمادية قباد بك وأمير أمراء بغداد وأمير لواء الموصل وأمير أسكي موصل وسهراني سليمان وأمير لواء بابان قنبر بك وسهراني حسين بك وغيرهم ويتعلق بتأمين ذخائر للعساكر المنصورة بقيادة السردار الوزير سنان باشا" ويشتمل على تعليمات خاصة بذلك.

ونستطيع هنا أن نلاحظ بأن الأمر لم يخاطب سهراني سليمان بك فحسب، كما جرى الأمر من قبل، وإنما شمل أيضاً، وبالمستوى نفسه، أمير سوراني آخر، هو

---

[1] دفتر ٣٥ ص٥٣.

[2] دفتر ذيل مهمة ٣ ص٢٨٢ .

[3] دفتر مهمة ٣٢ ص٥٨.

سهراني حسين بك، ولا توضح أية من الوثائق العثمانية هوية حسين هذا، وعلاقته بالنسب السوراني، والذي نراه أنه الأمير حسين بك بن بير بوداق بن شاه علي بك بن عيسى بن كالوس، وقد أشارت الشرفنامه إليه إشارة عابرة، حينما ذكرت أنه كان يحكم قسماً من إمارة أبيه، بعد أن عهد أبوه بذلك القسم إليه في حياته[1] ولم تزد على ذلك شيئاً. هذا بينما يفهم من الوثيقة المذكورة أنه بلغ من الأهمية حداً أن أصبح واحداً ممن يخاطبهم السلطان العثماني على مستوى النِّدِّية مع الأمراء والولاة الآخرين، ومنهم الأمير السوراني نفسه.

ولم يقتصر دور أمراء سوران على تقديم الأقوات للجيش العثماني فحسب، وإنما امتد ليشمل المشاركة الفعلية في الحرب، من ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة في ٢٧ ذي الحجة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م[2] أن أمراً صدر إلى أمير أمراء بغداد يتحدث عن خرق شاه إيران لمعاهدة الصلح المعقودة معه عقب الحرب السابقة، واشتمل على تعليمات لأمير أمراء بغداد بتبليغ مضمون هذا الحكم إلى جميع أمراء الألوية في ولايته ليكونوا في حالة استعداد وتأهب، كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى كل من أمير أمراء شهرزول وأويس بك وسهراني سليمان وأمير لاجان ومُكري"، فهكذا كان على أمير سوران أن يحارب مع الأمراء الكُرد الآخرين، متناسياً، أو مؤجلاً خصوماته السابقة مع بعضهم، من أجل قضية الحرب المشتركة.

وأبهر الدور العسكري الذي أداه الأمير سليمان بك السوراني القادة العثمانيين، فها نحن نقرأ في الوثيقة المؤرخة في ٢١ جمادي الآخرة ٩٨٦هـ/١٥٧٧م[3] أمراً موجهاً إلى "سهراني سليمان دام عزه" يفيد بأنه بناء على توصية أمير أمراء شهرزول محمود باشا، ونظراً لاشتراكه "في معركة دارت مع الملاحدة المقهورين (الإيرانيين) في القرب من قلعة قزلجة" وكونه (أبلى فيها البلاء الحسن وقد لقي عدد كبير من الملحدين حتفهم على يديه) فإن الأمر نص "على أن خدماته هذه استوجبت مزيد عناية السلطان ورعايته له وتم إرسال خلعة فاخرة له تكريماً لخدماته الجليلة للدين الحنيف والدولة العلية".

---

[1] شرفنامه ص٢٧٥.

[2] دفتر مهمة ٣٣ ص٣٥٢.

[3] دفتر مهمة ٣٥ ص١٧٣.

وباتساع العمليات العسكرية العثمانية في إيران، قُسِّمت جبهة المواجهة العسكرية إلى قسمين، شمالية بقيادة لالا باشا، وجنوبية بقيادة سنان باشا، ومقره بغداد[1]، وصدرت الأوامر إلى أمير سوران بالالتحاق بالقيادة العامة الجنوبية في بغداد، ففي الصفحتين ٢ و٣ من دفتر مهمة ٣٨ ثمة قائمة مؤرخة في ٢٠ محرم- ٢ صفر ٩٨٧هـ/١٥٧٩م تتضمن أسماء الولاة وأمراء الألوية المكلفين بالحضور إلى بغداد للعمل تحت قيادة أمير أمرائها مع مقدار معين من رجالهم وقواتهم، وهم: أمير شهرزول محمود باشا، وأمير أمراء ذو القدرية مصطفى باشا، وأمير امراء حلب أحمد باشا، وحاكم العمادية قباد بك، وسهراني سليمان بك، وغيرهم من أمراء بعض الألوية الآخرين. ونظراً لموقع الإمارة الجغرافي وعلاقاتها بولاة شهرزور فقد صدر أمر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ٩٨٧[2] يأمره فيه (بالعمل مع أمير أمراء شهرزول وملازمته في حِلِّه وترحاله حسبما يراه ويرتأيه".

ولم تكن علاقات الإمارة السورانية بالإمارات المجاورة تمضي على وتيرة واحدة، وإنما كانت تتأرجح بين القوة والضعف بحسب قوة الإمارة نفسها وضعفها، ومن الواضح أن أحد أسباب التوتر يكمن في رغبة السورانيين في توسيع إمارتهم على حساب الأمراء المجاورين، لاسيما أمير لاجان الذي سبق أن مرَّ بنا أنه كان يحكم منطقته، على سبيل الوراثة، بتفويض من السلطان سليمان القانوني. ولم يكن اصطفاف الأمراء في جبهة عسكرية واحدة كافٍ للقضاء على تلك النزاعات، وإنما كان الصراع يبرز إلى السطح بين حين وآخر. ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة ٩٨٧[3]. نقرأ أن حكماً وجه إلى حاكم العمادية، وهو يومذاك قباد بك، يتعلق برسالة كان الأخير قد وجهها إلى السلطان للشكوى من الأمير سهراني سليمان بك، ومَفاد تلك الشكوى، أنه بينما كان حاكم لاجان عمر يستعد لمقابلته، "وإذا بسهراني سليمان بك ينقلب عليه بعداوته القديمة له ويباغته بهجوم مفاجئ على رأس رجاله وأتباعه من قبائله وعشائره ويقتل زهاء مائة من رجاله وينهب ماله من أموال ودواب فيجب فصل النزاع بينهما". وجاء في الحكم "أنه يجب قبل ذلك تصفية

---

[1] يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية ج١ ص٣٩٩.

[2] دفتر مهمة ٣٨ ص١٨٥.

[3] دفتر مهمة ٢٩ ص٢٢٥.

الأمور مع الإيرانيين وانتهاء السفر الهمايوني (الحرب) المعلن عليهم وبعد ذلك يصار إلى محاكمة أهل الفساد والشناعة والحكم عليهم بما يستحقون".

ويظهر أن ما تضمنته الوثيقة من وعيد لم يكن إلاّ لترضية أمير لاجان، وربما أمير بهدينان أيضاً، إذ لم نقف في الوثائق الصادرة فيما بعد على إشارة إلى توجيه عقوبة إلى أمير سوران، من أي نوع.

وكان تقسيم الأمراء السورانيين إمارتهم بين أولادهم قد أدى إلى حدوث نزاعات بين أولئك الأولاد عند توليهم السلطة، ولاسيما عند توريث أحد الأولاد حكمه إلى أبنائه. وكثيراً ما تناهت أخبار هذه النزاعات إلى أسماع الأمراء والولاة المجاورين، ومن ثم إلى السلطان العثماني. من ذلك أن الوثيقة المؤرخة في غرة ذي الحجة ٩٨٨ هـ/١٥٨٠م[١] تشير إلى وقوع نزاع بين أمير لواء كوي قباد بك، وأمير سابق لهذا اللواء وهو مير سيف الدين.

والظاهر أن مقدم التقرير حول هذا النزاع كان أمير العمادية، الذي سبق أن رفع صوته شاكياً من قبل، ولا يبعد أنه رأى في هذا النزاع فرصة للتدخل، أو ممارسة النفوذ، على البيت السوراني الحاكم. وتفيد الوثيقة المذكورة أن حكماً وجه إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه "أنه وقع نزاع بين قباد أمير لواء الكوي ومير سيف الدين أمير اللواء المذكور سابقاً، وقد وجه السلطان حكماً إلى كل من أمير أمراء شهرزول وحاكم العمادية حول إجراء تحقيق في أمر كل منهما بالسؤال عنهما سراً وعلانية لتعيين الأصلح منهما للأميرية وعرض ذلك على السلطان، وقد نص الحكم على تعاونه معهما في إنجاز هذه المهمة".

ولا توضح الوثيقة هوية كل من الأميرين المتنازعين، وبحسب الشرفنامة فإن قباد المذكور هو أحد أبناء عمومة سليمان بك أمير سوران، وأنه كان يتقلد الحكم على سنجق (والصحيح كما رأينا: كوي سنجق) وقد قام بمخالفات كثيرة حتى طمع في حكومة سهران– سوران، واعتزم معاداة سليمان بك، وظل على حاله هذه حتى شهور سنة ٩٩٤هـ(١٥٨٥م)، وعندها قام الأخير بالانقضاض عليه وقتله.

---

[١] دفتر ٤٣ ص٣١٢.

وأما مير سيف الدين، فهو الأمير سيف الدين بن حسين بن بير بوداق بن شاه علي بك، وكان قد اضطلع بأعباء الحكم بعد والده، وعني بتوسيع إمارته[1]، ولا تعرف نتيجة التحقيق الذي يفترض أن قام به أمير العمادية وأمير أمراء شهرزور حول تسمية من كان يستحق حكم كوي من الأميرين، إلاّ أن من الراجح أن امر حسم لصالح سيف الدين، لأن الوثيقة التالية، المؤرخة في غرة ذي الحجة سنة ٩٩٠ هـ[2] تشير إليه بصفته أميراً لكوي، بينما لم يكن نصيب قباد غير القتل.

وتشير هذه الوثيقة إلى أن حكماً صدر "إلى أمير أمراء شهرزول ويتعلق برسالة بعث بها إلى السلطان أمير أمراء أربيل أحمد دام عزه، يذكر فيها أن أمير الكوي سهراني سيف الدين دام عزه له أخ اسمه كلابي وهو سالك طريق الشقاوة والفساد وله خمس نساء تحت نكاحه وعنده عدد كبير من اللصوص والحرامية وقطاع الطرق ولا ينفك عن الاعتداء على أرواح الناس وأموالهم في أربيل وكوي وغيرهما، ويلتمس صدور أمر سام من السلطان للسير عليه والقضاء على جمعيته، وقد نص الحكم على القبض عليه وعلى أعوانه باي وجه أمكن، ومحاكمتهم والحكم عليهم وفق الشرع الشريف، وما يثبت عليهم من جنايات"، كما نص الحكم على إجراء "التحقيق والمحاكمة على وجه الدقة والصحة بعيداً عن كل غرض وسوء نية، وأن لا يتخذ ذلك وسيلة للنيل ممن لا دخل له في مثل هذه النشاطات التخريبية".

ولم تؤثر تلك الشكاوى والأنباء على ثقة الدولة العثمانية بأمير سوران، فها نحن نجدها تكلفه، بعد عدة أسابيع فقط، بمهمة تحصيل الرسوم والضرائب من (أكراد بابان) المجاورين. وفي هذا تشير الوثيقة المؤرخة في ٢٣ ذي الحجة سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م[3] إلى أن أمراً صدر إلى أمير أمراء شهرزول وأمير سوران يتعلق "يتعلق برسالة بعث بها أمير أمراء بغداد إلى السلطان يذكر فيها أن أكراد بابان في شهرزول من العصاة المتمردين يمتنعون عن دفع ما عليهم من رسوم وضرائب، ويقول أن الأمير سهراني قريب منهم ومطلع على أحوالهم وفي استطاعته أن يؤثر عليهم

---

[1] شرفنامه ص٢٧٦.

[2] دفتر مهمة ٤٨ ص٢٠٧.

[3] دفتر مهمة ٤٨ ص٢٤٧.

ويحملهم على دفع رسومهم"، وقد نص الحكم على تكليفه بذلك و"تـأمين مـساعدته في تحصيل الرسوم والضرائب من أكراد بابان".

وحاول أمير بهدينان قباد بك أن يجعل من نزاعه مع أخيه بهرام بك سبباً لتحقيق هدفين معاً، أولهما القضاء على بهرام نفسه، والثاني القضاء على خصمه أمير سوران، بوصفه متعاوناً مع أخيه المذكور. فنقرأ في الوثيقة المؤرخة في شوال سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م[١] أن حاكم العمادية قباد بك أرسل رسالة إلى السلطان "يذكر فيها أن أخاه بهرام قام بغارة على العمادية منتهزاً فرصة غيابه عنها بسبب اشتراكه في عمليات عسكرية ضد إيران، ومستعيناً بطائفة من الأشقياء قطاع الطرق"، كما يذكر فيها "تلقيه الدعم والتأييد من المتمردين زينل بك في حكاري وسهراني سليمان بك ويلتمس المساعدة له بالسير على هؤلاء الأشقياء للقضاء عليهم لأن تأجيل ذلك قد يؤدي إلى تمرد جميع أكراد المنطقة وخروجهم عن الطاعة والانقياد إلى الدولة العلية". ومع ذلك فإن السلطان، الذي كان منشغلاً بحربه في إيران، لم يشأ أن يبادر إلى ما أراده أمير بهدينان، ومن ثم فقد "نص الحكم أن الوقت وقت حرب وقتال مع العدو الخارجي والقضاء على الأشقياء أمر مُيسَّر في كل وقت فيجب تأجيله إلى ما بعد الحرب".

ومرة أخرى لا نلمح في الوثائق ما يدل على أن السلطان كان جاداً في تصريحه هذا بالقضاء على من سماهم (الأشقياء)، بل الأمر على الضد من ذلك تماماً، لأننا وجدناه، بعد بضعة أشهر فقط من هذا الأمر، يعتمد على أمير سوران، مع كل من أمير أمراء شهرزور، وحاكم بانه (وكانت جزءاً من كُردستان العثمانية)، في عملية عسكرية شاركت فيها قوات من بغداد ضد تمرد تيمور خان حاكم ديلاور، وكان هذا قد دخل في طاعة الدولة العثمانية ثم نكل فتمرد عليها. جاء في الوثيقة المؤرخة في ربيع الآخر سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٥م[٢] أن أحكاماً شريفة صدرت إلى أمير أمراء شهرزول وأمرائها وحاكم بانه وسهراني سليمان بك حول ما يجب اتخاذه من موقف تجاه تيمور خان وإنه إذا أقلع عن طغيانه وتمرده وسلم قلعته إلى أمير أمراء شهرزول يجب إرساله معززاً ومكرماً إلى جانب الوزير الأعظم، أما في حالة إصراره على طغيانه

---

[١] دفتر مهمة ٥٢ ص٨٣ .

[٢] دفتر ٥٣ ص٢٩٠.

فعليهم أن يعملوا من أجل القضاء عليه بالتعاون والاتفاق بينهم"، وقد نص الحكم على إرسال قوات عسكرية من بغداد إلى أمير أمراء شهرزول "للعمل تحت قيادته في حملة عسكرية تهدف إلى القضاء على تيمور خان".

وكان أمر قد صدر أمر إلى (سهراني سليمان بك) في ١٠ رمضان سنة ٩٩١هـ/١٥٨٢م[1] جاء فيه (أن أمير أمراء بغداد علي دام إقباله إذا بعث إليه رسالة أو رجلاً من طرفه يدعوه إلى العمل معه في إنجاز بعض الخدمات الهامة فعليه تلبية طلبه حالاً وسريعاً والالتحاق به مع رجاله وأتباعه والعمل معه بحسن الإتفاق واتحاد الكلمة"، كما تم توجيه أحكام مماثلة إلى "كل من حاكم العمادية قباد وأمير زاخو بيرام بك".

وجاءت حوادث ما سمي بفتنة بكر صوباشي في بغداد سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م لتؤكد دور إمارة سوران في العمليات العسكرية الكبيرة التي قامت بها الدولة العثمانية للقضاء على هذا المتمرد الذي وصل إلى حكم بغداد بصورة غير شرعية وبات وجوده ينذر بخطر التدخل الإيراني، ففي هذه السنة تقدم مصطفى بك أمير سوران بجيشه إلى كركوك، لينظم إلى القوات العثمانية الأخرى المتقدمة نحو بغداد، وهناك وضعت القيادة العثمانية قوات والي شهرزور تحت قيادته المباشرة، فاختار هو نائباً عنه في قيادته أبدال بن عز الدين شير السوراني، فتقدم الأخير بها إلى بغداد، حيث دارت معركة مع الصوباشي في ضواحي المدينة، ولم تنسحب هذه القوات عائدة إلى مواطنها إلاّ بعد أن قبلت الدولة بتعيين الصوباشي والياً على بغداد، لتبدأ فصول أخرى من تاريخ هذا التمرد الذي عَصَف ببغداد وغيرها من المدن العراقية حتى إعادة السلطان مراد الرابع فتحها سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م[2] .

وتكشف الوثائق العثمانية في القرن العاشر للهجرة (١٦م) عن متغير مهم في الجانب البروتوكولي من جوانب علاقة الدولة العثمانية بإمارة سوران، فهي لم تعد تقتصر في خطابها على (الأمير السوراني) فحسب، وإنما أصبحت تخاطب ما سمته (حكومة سوران) أو (حاكم سوران) في أقل تقدير. فمما يتعلق بالمشاكل المالية الناجمة عن الهجرة الموسمية لعشائر سوران إلى المناطق المجاورة، تذكر الوثيقة

---

[1] دفتر مهمة ص٥٢ ص٣٨.

[2] حسين حزني موكرياني: موجز تاريخ أمراء سوران، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ص١٦.

المؤرخة في ٣ رجب سنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م[١] أن أمراً صدر إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه أن حاكم سهران أحمد (من المؤسف أنه لا تعرف هويته) بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه ما يعرض رعاياه من اعتداء عليهم بسبب مطالبتهم بدفع رسوم لأمراء ألوية أربيل وشمامك وباجوان وآلتون كوبري حيث إنهم يقضون فصل الشتاء في أراضيهم". وقد نص الحكم على إجراء "ما كان العمل عليه سابقاً".

وكان قاضي حرير (إحدى مراكز الإمارة السورانية) مولانا حسن، قد كتب في اليوم نفسه، من تلك السنة، إلى السلطان يذكر فيه "الاعتداءات التي قام بها الأمير صاريلو حيدر على رعايا حكومة سهران بقتل الأنفس ونهب الأموال والأرزاق حيث قتل نَفَرَين منهم من خيرة رجالهم واستولى على ثلاثة آلاف رأس غنم) وقد نص الحكم على "إجراء التحقيقات اللازمة في ذلك وإجراء ما يلزم وفق الشرع الحنيف" وإعلام استانبول عن نتائج التحقيق على وجه الصحة.

لقد كشفت الوثائق العثمانية عن تفصيلات مهمة، وغير معروفة، من تاريخ إمارة سوران، سكتت عنها المصادر المعاصرة.



رواندوز آخر معاقل إمارة سوران

[١] دفتر مهمة ١٠ ص٥٤ .

مشروع إمارة سوران لاستقلال العراق
عن الحكم العثماني سنة ١٨٣٢
دراسة في وثائق مصرية

تعد فترة حكم محمد باشا المعروف بـ(ميره كَوْرَه) لإمارة سوران في رواندوز(١٢٢٩-١٢٥٤هـ/١٨١٣-١٨٣٨م) أكثر الحقب التي مرت على هذه الإمارة الكردية خصباً وعنفواناً وحفولاً بالحوادث الجسام، ففي هذه الفترة التي لم تستغرق غير ثلث قرن من الزمن استطاعت إمارة سوران أن تستعيد عاصمتها القديمة حرير بعد أن كان البابانيون قد ضموها إلى إمارتهم في السليمانية، ووسعت نطاق سيطرتها لتشمل أربيل، كما شملت كوي سنجق، وسهل الموصل، وعقرة، وزاخو، ودهوك، والعمادية، ونصيبين، وماردين، وسنجار، منتزعة هذه المناطق من الإمارات والولايات المجاورة، وهكذا تحولت الإمارة الصغيرة إلى دولة عسكرية توسعية نامية[١].

وكان المؤرخ حسين حزني الموكرياني قد ذكر أنه اطلع بنفسه على رسائل كانت قد تبودلت بين محمد باشا ميري كوره وبين محمد علي باشا والي مصر القوي يتبين من أجوبتها أنه بعد أن أتم الأمير فتح زاخو والعمادية وسنجار عقد اتفاقا مع محمد علي باشا يقدم كل منهما بموجبه مساعدته للآخر على أن يأتي محمد علي باشا بجنوده إلى سوريا ويتوجه إلى أطنه (أدنة) ويتوجه الأمير السوراني نحو ماردين ودياربكر، ويذكر أن هذه المراسلات جرت في تشرين (كذا دون تحديد) من سنة ١٨٣٢. وقد احتل الأمير في مايس من تلك السنة تلك المناطق، واطلع هو ومحمد علي باشا كل منهما على وضع الآخر، ولما وصل إبراهيم باشا بن محمد علي إلى حمص في تموز سنة ١٨٣٢ أرسل رسالة إلى الأمير وقد وصلته وهو خارج الموصل[٢].



حسين حزني موكرياني

---

[١] كتابنا: الأسر الحاكمة في العراق في القرون المتأخرة، بغداد ١٩٩٢، ص٢٢٥-٢٣١.

[٢] موجز تاريخ أمراء سوران، ص٥٤.



ابراهيم باشا بن محمد على باشا

ولقد أثارت هذه المعلومات اهتمام عدد من المؤرخين، فمنهم من شكّك بصحة وجود مثل هكذا مراسلات أصلاً، ومنهم من وجد فيها ما يمكن أن يكون صحيحاً، نظراً للتوافق الزمني بين توسعي محمد علي ومحمد مير كوره، وهو توافق يصعب أن يُعزى إلى الصدفة وحدها، كما أن ثمة اتهام لمحمد علي بأنه يقف وراء الثورات الكردية، وأن تقدمه العسكري قد قدم فرصة مفيدة لمحمد باشا مير كور وأمراء الكرد الآخرين للقيام بالثورة ضد العثمانيين[1].

وبما أن جميع هذه التصورات لا يقوم إلاّ على القرائن والظنون التي لا تغني عن النصوص الثابتة شيئاً، فقد استفدت من إقامتي في القاهرة سنة ١٩٧٢ للتفتيش في آرشيف محمد علي الشخصي الكائن في دار الوثائق القومية التاريخية في قلعة محمد علي آنذاك، للبحث عن أية وثائق تتعلق بهذا الأمر المهم، أو أي أمر آخر له صلة بإمارة سوران وأميرها محمد باشا ميري كوره.

وبعد مدة استغرقت سنة كاملة قضيتها في قاعة المطالعة في دار الوثائق، والتي كانت يوماً ما غرفة النوم الخاصة بمحمد علي نفسه ! تأكد لي أن لا وجود لأصول تلك الرسائل التي يشير إليها موكرياني في ذلك الأرشيف، إلا أني عثرت على وثائق أخرى تعرضت إلى سياسة الأمير السوراني لم يشر إليها أحد من قبل. وواضح من تلك الوثائق أن شؤون إمارة سوران كانت داخلة في اهتمامات محمد علي، وأن رجال مخابراته كانوا يوصلون إليه أخبارها في تقاريرهم الدورية، عن طريق الإدارة المصرية في بلاد الشام، وهي التي كان يتولاها ابنه إبراهيم باشا، ويكشف بعض تلك الوثائق عن أن المشروع السياسي السوراني كان يتجاوز حدود السيطرة على كُردستان الجنوبية، وتوحيدها في ظل أميرها الطموح، إلى ضرب السيطرة العثمانية المباشرة في بغداد وتوابعها (وبضمنها البصرة)، وهو الأمر الذي كان يسعى إليه محمد علي على نحو سافر.

---

[1] جمال نه به ز: الأمير الكردي مير محمد مير كور ص١٨١.

وتفصيل هذا الأمر أن الدولة العثمانية نجحت في سنة ١٨٣١، أي قبل سنة واحدة من التاريخ المفترض لقيام أول صلة بين الإمارة السورانية ومصر، في ضرب قيادة المماليك في بغداد وانهاء حكمهم الذي شمل بغداد وتوابعها لمدة ثمانين سنة، وكانت هذه الزعامة قد تمكنت، من الناحية السياسية، من إنشاء نظام حكم شبه مستقل عن الحكم العثماني، كما استطاعت من الناحية الاقتصادية من أن ترعى النمو الذاتي للإقتصاد العراقي عهد ذاك، بينما تمكنت من الناحية العسكرية من إنشاء جيش قوي كبير حسن التسليح، وعليه فإن إعادة الحكم العثماني المباشر، كان يعني وأد كل ما نجح المماليك في تحقيقه خلال ثمانية عقود من السنين دفعة واحدة.

وزاد من الأمر سوءاً تلك المظالم الفادحة التي ارتكبها المُقرَّبون من علي رضا باشا قائد الحملة العثمانية المكلفة بدخول بغداد والقضاء على بقايا المماليك، وهي مظالم تراوحت بين المصادرة، وفرض الضرائب المجحفة على السكان، واضطهاد الأسر النبيلة التي سبق أن تعاونت مع المماليك.

وإزاء هذه الأحوال المتردية، وما رافقها من فوضى واضطراب، اضطرت بعض القيادات المملوكية والبغدادية إلى مغادرة بغداد إلى مناطق أخرى من العراق، وهنا تأتي وثائق محمد علي لتكشف لأول مرة عن أن هذه القيادات فضلت اللجوء في تلك الظروف الصعبة إلى حِمى إمارة سوران في رواندوز، ليس لمحض اللجوء السياسي فحسب، وإنما لتشكيل قوة عسكرية موحدة من البغداديين وجيش الإمارة لتنفيذ مشروع طموح وخطير، هو ضرب الوجود العثماني المباشر في بغداد، وإعادة النظام السابق إليها وإلى توابعها.



رواندوز عاصمة محمد باشا ميره كوره

جاء في التقرير المؤرخ في يوم الإثنين ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨هـ(١٨٣٢م) "إن أكراد بكرئدروس (كذا وردت وهو يقصد: رواندوز) القاطنين على الحدود بين البلاد العجم وبغداد قد ثاروا واستولوا على كركوك وأربيل والسليمانية والقنطرة (يقصد بلدة آلتون كوبري)، وإنهم طالبوا الموصل بشيء كثير من المال فأخذوه". ويضيف التقرير، بعد هذا الخبر، عبارة خطيرة تقول "وإن الخبر القائل إنهم يريدون الاستيلاء على بغداد صحيح"[1]، فمن الواضح أنه كانت توارد أخبار قبل ذلك، من جهات قريبة من محمد مير كور، تشير إلى وجود مشروع سوراني لدخول بغداد والسيطرة عى الأوضاع فيها، وإن هذا التقرير أكد صحة تلك الأخبار. ويوضح التقرير نفسه أن ثورة كانت قد نشبت في بغداد في الوقت نفسه، كانت تتخذ من محلة الشيخ عبد القادر الكيلاني قاعدة ومنطلقاً لها، وأن الثوّار نجحوا في السيطرة على نصف المدينة. ويذكر التقرير إن ""كل البلاد الواقعة بين بغداد وحلب منتظرون قدوم العساكر المصرية المنصورين".

وكانت وثيقة سابقة مؤرخة في محرم من السنة نفسها قد أشارت إلى علاقة مماليك داود باشا، وهو آخر المماليك وصاحب مشروع الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، وزعماء القبائل العراقية، بالمشروع السوراني، بما يوضح أن المشروع كان مشتركاً وأن غاياته كانت تقضي بخروج العراق كله من قبضة الدولة العثمانية، وتشكيل نظام آخر بدله، نظام قد يكون امتداداً لنظام المماليك، وربما كان نظاماً حديداً قوامه تحالف القبائل العربية، مع الزعامة السورانية، والقيادة المملوكية التي كانت تبحث عن فرصة لها. وبالطبع، فإن منطق الأشياء كان يحتم على هذا النظام أن يتحالف مع القيادة المصرية في الشام، وهي القيادة التي كانت تشاركه في التصدي للمشروع العثماني القاضي بضرب كل هذه القوى وإعادة الحكم المباشر إلى العراق وكردستان.

جاء في الوثيقة أنه ورد من بغداد بعض كتب إلى بعض التجار في الشام "يتضمن أخباراً عن اتفاق مماليك داود باشا مع بعض القبائل واجتماع عدد كثير منهم يبلغ نحو ثلاثين ألف رجل، واستيلاؤهم على أردبيل (كذا والصحيح أربيل) وكركوت (وهو اسم آخر لكركوك) وبلاد أخرى كثيرة، وزحفهم على موصل، وأمر واليه (أي

---

[1] الوثيقة رقم ٦٨ من المحفظة رقم ٢٣٨ عابدين.

والي الموصل، وكان يحكم الموصل آنذاك متسلم، أي نائب الوالي، هو محمد سعيد آل ياسين المفتي) بنسف الكوبري (وهو جسر الموصل) منعاً لوصولهم". ثم تمضي الوثيقة لتكشف عن اتساع نطاق هذا المشروع وجسامته وشموله العراق كله، فهي تقول "ويظهر أنهم يريدون الاستيلاء على بغداد والبصرة وسائر العراق بعد استيلائهم على موصل، وإن هذه الحركة ليست بحركة جزئية وإنما هي حركة واسعة النطاق يحتاج القضاء عليها على وصول الجيش السلطاني".

وهكذا فإن لنا أن نتصور أن جيشاً يقدر عدده بـ ٣٠٠٠٠ مقاتل لم يكن بالقوة الهينة بحسابات جيوش ذلك الزمان، والقول بأن القضاء عليه يستدعي الجيش الرئيس للدولة المركزية العثمانية، يوضح مبلغ قوة هذا الجيش وحسن تدريبه وتسليحه، ولابد لنا هنا أن نذكر أن إمارة سوران قد حققت في هذه الحقبة تقدماً مذهلاً في قواها العسكرية، ونجحت بإمكانات محلية محضة في تصنيع أعداد كبيرة من المدفعية الثقيلة، فإذا ما تحالفت هذه الإمارة مع المماليك الذين يمثلون خبرات عسكرية متراكمة ودراية في حروب الفضاءات المفتوحة، ومع قوى القبائل العربية المسلحة، لاح لنا مدى ما كانت تمثله هذه القوات المتحالفة من بأس وخطورة.

ولم نجد في الأرشيف المذكور وثائق أخرى توضح مصير هذا المشروع الكبير، إلا أننا نعلم، وفقاً للمصادر التاريخية، أن المشروع لم يبلغ غايته لأسباب مختلفة، محلية وإقليمية، فمن الناحية الأولى استطاع علي رضا باشا والي بغداد أن يقضي على ثورة البغداديين بقسوة استخدم فيها المدفعية، وبذلك جرى دك معاقل الثوار الذين كان يمكن أن يكونوا رأس جسر لقوات التحالف القادم، ومن ناحية أخرى استطاعت الدولة العثمانية أن تعزل متسلم الموصل الضعيف وأن تولي بدله أحد دهاة ولاتها وأكثرهم قوة وهو محمد إينجة بيرقدار، وقد استطاع هذا أن يحكم سيطرته على مناطق من الجزيرة قاطعاً بذلك السبيل لأي توسع سوراني باتجاه الغرب، ومن ناحية ثالثة، وهي الأخطر شأناً، تمكنت الدولة العثمانية من إسقاط حكم محمد باشا مير كور، مستعينة بدهائها السياسي، وليس بقواها العسكرية، ثم أنها عززت قواها العسكرية في أربل، حيث ورد في وثيقة مؤرخة في ٧ ربيع الآخر من السنة نفسها أن "صادق باشا (وهو قائد عثماني) مقيم بإربل مع نحو آلاف من الجنود غير النظاميين"، وبذلك تفكك التحالف الذي كان مقدراً له أن يقود عجلة التغيير في العراق، وأحبط المشروع الكردي- العربي- المملوكي لإقامة نظام حكم جديد.


عشائر كردية
في وثائق عثمانية

في الوقت الذي عُني فيه المؤرخون بتسجيل مختلف الشؤون السياسية والحضارية في المدن، فإنهم سكتوا إلاّ نادراً عن ذكر ما كان يجري في خارج هذه المدن، ولذلك لم يُعنوا بتسجيل حوادث التاريخ في الريف الزراعي، وفي البراري والمراعي، إلاّ حينما يضطرون إلى متابعة حملة قادها هذا الأمير أو ذلك الوالي لـ(تأديب) عشيرة امتنعت عن دفع ما فرض عليها من ضرائب، أو (تمَرَّدت) بسبب ظلم ما تعرضت له، وهكذا بات من العسير على المؤرخ اليوم أن يتعرف على تاريخ ما هو خارج عن أسوار المدينة، من قرى كثيرة، وقبائل منتشرة، وأمراء ريفيين، وزعامات محلية، على الرغم من أهمية كل هذه القوى والكيانات في توجيه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، للمدينة نفسها، فالريف كان هو الذي يزود المدينة بنتاجاته الاقتصادية، وبحسب ما كان يصلها منه كانت تعيش حياتها ازدهاراً أو اضمحلالاً، والقبائل هي التي كانت تحمي طرق التجارة وهي التي تقطعها أيضاً، وبحسب هذا أو ذاك تزدهر التجارة ومن يتعامل بها من التجار والحرفيين أو تخبو فتقل الموارد المالية التي تدخل المدينة بسبب ذلك النشاط. والريف الزراعي المستقر هو الذي كان يرفد المدينة بالوافدين لطلب الرزق أو طلب العلم على حد سواء، ومن ثم فأنه يمثل المورد الأساس الذي به تجدد المدينة دماءها، وتتنوع العناصر التي تدخل في تركيبها الاجتماعي.

وتاريخ العشائر الكردية يمثل أنموذجاً لما تعانيه دراساتنا المعاصرة من نقص فادح في مثل هذا المجال المهم من مجالات كتابة التاريخ، فأكثر معلوماتنا في العصر الوسيط عنها مستمد من مصادر تاريخية كتبها مؤرخون مصريون أو شاميون، وأغلب ما نملكه من معلومات عنها في العصر الحديث كتبه مؤرخون إيرانيون أو عثمانيون، وباستثناء نفر قليل من المؤرخين الكُرد، أمثال شرفخان البدليسي في كتابه الشهير (شَرَفنامه) وحسين ناظم في تاريخه للأمراء البابانيين، والموكرياني في تاريخه للأمراء السورانيين، فإننا لا نجد بين أيدينا ما يعول عليه كثيراً في كتابة تاريخ هذه العشائر على الرغم من جسامة الأدوار السياسية والاجتماعية والعسكرية التي أدتها في إسناد الكيانات السياسية الكُردية، وفي إسقاطها أيضاً.

وإذا كان الباحث لا يجد في المصادر التاريخية والأدبية إلاّ القليل من الإشارات التي يمكن أن تملأ هذه الثغرة الخطيرة في معلوماته، فإنه مضطر إلى تقصي مصادر

جديدة لم تستنفذ معطياتها إلى الآن، يمكن أن تكمل له صورة الحياة خارج مدن العصر الذي يدرسه، وتبرز الوثائق الرسمية العثمانية بوصفها أكثر تلك المصادر أهمية في هذا الصدد، وذلك للأسباب الآتية:

إن هذه الوثائق،على الرغم من مخاطبتها الولاة والمسؤولين الرسميين في المدن، إلاّ أنها استندت في معلوماتها غالباً على تقارير كان يرسلها إلى السلطة العثمانية المركزية زعماء ريفيون، ورؤساء قبليون، ومن ثم فإنها تحكي مشاكل حقيقية كانت تعاني منها عشائرهم.

إنها تمثل طريقة تعامل السلطة المركزية مع المشاكل القبلية، من فض نزاعات، وتوطين، ودفع ضرائب، وغزو مسلح، ومشاكل ملكية.. الخ، وفي ذلك ما يلقي ضوءاً على العلاقات بين المدينة والعشائر من جهة، والعلاقات بين العشائر والعشائر من جهة أخرى.

إنها توضح موقف العشائر من الصراع العثماني الإيراني في كُردستان، تأييداً لهذا الجانب، أو دفعاً لذاك، وإفادتها في الحالين في تأكيد نزوعها السياسي والاجتماعي نحو تأكيد ذاتها المستقلة.

والأرشيف العثماني حافل بالوثائق التي تتناول واقع عددٍ من تلك العشائر الكُردية في القرون الأربعة الأخيرة التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى، إلاّ أننا سنحاول هنا أن نقدم نماذج من وثائق إحدى مجموعات ذلك الأرشيف الضخم، وهي المجموعة المسماة (دفاتر مهمة)، وهي تضم نسخاً من الأوامر التي كانت تصدر باسم السلطان العثماني إلى المسؤولين في أرجاء الدولة، ممن هم بدرجة أمراء أمراء (ميران ميران)، ويحكمون عادة مراكز الولايات، مثل بغداد والموصل وشهرزور، وإلى القضاة في المدن الرئيسة، مثل قضاة بغداد والموصل وأربيل والعمادية وكركوك، وإلى قادة الجيوش المحاربة في هذه المناطق حينما تكون البلاد في حالة حرب، وفي الغالب فإن هذه المخاطبات الرسمية تطلق على العشيرة اسم (طائفة)، كما أنها لا تميز بين ما هو ثورة أو تمرد أو أعمال فوضى، لذا فإننا كثيراً ما نجدها تصف زعماء حركات عشائرية بأوصاف تمثل وجهة النظر الرسمية في حينها مثل (متمردين) و(مخربين) و(مفسدين) و(عصاة)، ثم تعود لتصفهم، إذا ما تغيرت وجهة النظر هذه، إلى (مؤيدين لجانب الدولة العلية) و(مُجدِّين) و(شجعان) وما إلى ذلك.

ولابد لنا هنا أن نشير إلى موقف الدولة العثمانية من مسألة توطين العشائر، لما لها من أهمية في تحديد تابعيتها إلى هذه الوحدة الإدارية أو تلك، وفي الواقع فإن الدولة اتبعت سياسة توطين العشائر في المناطق الريفية التماساً لهدفين في الأقل، أولهما أن سكنى عشيرة ما في أرض لها موارد طبيعية كافية أمر من شأنه أن يحولها إلى أرض زراعية منتجة، وهذا يعني أنها ستدفع عنها ضرائب ورسوم تزيد من دخل الحكومة (الجانب الميري بحسب مصطلح الإدارة المالية)، وثانيهما أن شغل العشائر لأرض خالية، أو قليلة السكن، يجعلها تمثل حاجزاً بشرياً أمام أي غزو خارجي محتمل، أو حركات تقوم بها فئات ضد القانون.

وكانت الطريقة المتبعة في منح الأرض لعشيرة ما هي أن تمنح الأخيرة حق زراعتها والرعي فيها والانتفاع منها بكل وجه، ودفع حصة الحكومة (الميري) من ضرائبها، مقابل أن تلتزم العشيرة بالدفاع عنها، أو بأداء ما عليها من واجبات عسكرية، على وفق نظام الإقطاع العسكري العثماني المعروف باسم (التيمار). من ذلك أننا نقرأ في الوثيقة المؤرخة ٢٠ جمادى الآخرة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م[١] حكماً صادراً إلى أمير أمراء شهرزور يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان "يذكر فيه أن في ولايته بعض الأراضي هي خالية وخَرِبة وقد أصبحت مأوى اللصوص والأشقياء ويلتمس توجيهها إلى أصحاب العشائر من المُجِدّين بطريق التيمار للحصول على دخل جديد للجانب الميري من جهة ومنع اللصوص والحرامية من اللجوء إليها من جة أخرى، وقد نص الحكم على القيام بذلك إن لم تكن هذه الأراضي الخالية الخَرِبة ملكاً لأحد أو وقفاً وكان في توجيهها بطريق التيمار إلى من يعمرها نفع للجانب الميري".

ومثل هذا الأمر نجده في وثائق أخرى منها الوثيقة المؤرخة ٧ ذي القعدة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م[٢] باستثناء أنه يذكر لواء قره طاغ (قره داغ)، ومثله الوثيقة المؤرخة في ٨ ذي القعدة ٩٨٥ هـ/١٥٧٧م[٣] إلى أمير لواء أربيل. كما نجد في الوثيقة المؤرخة في ٢٥ ذي الحجة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م[٤] حكماً صادراً إلى أمير أمراء شهرزول (كذا

---

[١] دفتر مهمة ٣٥ ص١٧١.

[٢] دفتر ٣٣ ص٢٢٨.

[٣] دفتر ٣٣ ص٢٣٥

[٤] دفتر مهمة ٤٢ ص١٧٢.

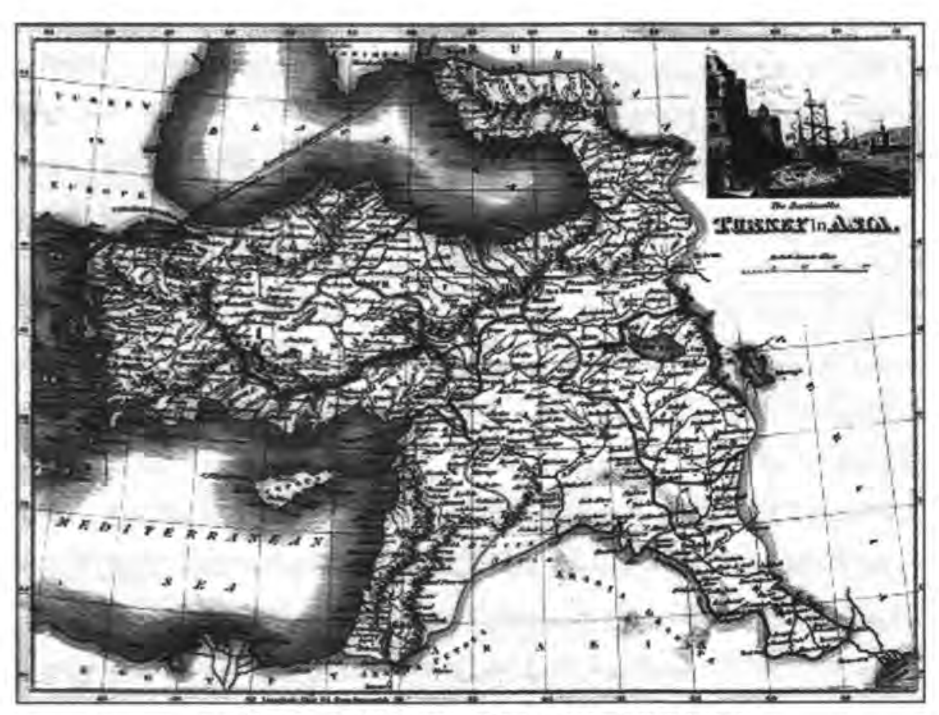
تكتبها وثائق ذلك العصر) يتعلق "بمنح بعض الأماكن الخالية والخربة لأصحاب العشائر على وجه التيمار فيما إذا كان في ذلك نفع للجانب الميري وللناس والرعية بشرط أن لا تكون هذه الأماكن الخالية الخربة ملكاً لأحد أو وقفاً". وكأنموذج على سياسة التوطين هذه، ما نجده في الوثيقة المؤرخة في أواسط رمضان سنة ١١٢٦هـ/١٧١٤م[١] جرى بشأن إسكان بعض العشائر(لم يذكر اسمها) في المنطقة الواقعة بين كركوك وأربيل، وذلك لغرض "حراسة الجسر الذي تم ترميمه مجدداً، وهو جسر آلتون كوبري، الاشتغال بالفلاحة والزراعة والمساهمة في عمران المنطقة وازدهارها".



كردستان العراق كما تبدو في خارطة رسمت سنة ١٨٥٦

[١] دفتر مهمة رقم ١٢٢ ص١٥٩.

وقد جرى العُرف أن تسجل تبعية كل عشيرة في سجل، يودع في (الخزانة العامرة)، حيث يراجع هذا السجل كلما اقتضى الأمر ذلك، لاسيما في الشؤون المالية والضرائب (وثيقة مؤرخة في غرة جمادى الأولى ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م)، وكان يطلب من الولاة إعداد دفاتر بأسماء عشائر الزعماء المحليين الذين تعهد إليهم وحدات إدارية أو عسكرية، فالوثيقة المؤرخة في ٩ ذي القعدة سنة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م تتضمن أمراً إلى والي شهرزل، وعدد من الولاة الآخرين، بتنظيم دفاتر بأسماء رؤساء تلك الوحدات، تتضمن أسماء عشائرهم، وإرسال هذه الدفاتر إلى استانبول. وأنه يجب على مقدمي العرائض والطلبات إلى السلطان تقديم بيانات عن عشائرهم، وختمها بختمهم الخاص "حتى لا يقع اشتباه في أماكنهم".



آسيا العثمانية وتظهر فيها كردستان بمعالمها ومدنها وأنهارها

فمما نوهت به هذه الدفاتر مثلاً، بعض أخبار عشائر السّندي والبلباس ومُكري والزيبار وآكوان وزازا وشقاقي ومللو وصارلو وباجلان والجاف وسماقلو وغيرها.
وسنتناول في يأتي هذه العشائر بحسب ورودها في هذا الأرشيف:

زيبـــار

عشيرة قديمة في منطقة عقرة ونواحيها، كانت أولى العشائر التي ساندت أمراء بهدينان في الوصول الحكم في العمادية ونواحيها، حتى سميت في وثائق هذا البيت (وزراء الزيبار)، وأشير إلى هذه العشيرة في الوثائق العثمانية باسم (زيباري)، بوصفها من العشائر المهمة في إمارة بهدينان، وكان لها دور في حوادث الصراعات بين أمراء هذه الإمارة. ففي الوثيقة المؤرخة في ١٩ جمادى الأولى ٩٨٤هـ/١٥٧٦م[1] نقرأ أن حكماً قد صدر إلى أمير أمراء شهرزورل (= شهرزور) يتعلق برفض بهرام بك بن السلطان حسين بك الولي منصب أمير لواء القورنة (القرنة في البصرة) مفضلاً البقاء في عشيرته، ومطالباً ببعض النواحي والقلاع من إمارة أبيه، وكان الحكم قد انتقل إلى أخيه قباد بك (٩٨١- ٩٩١هـ/١٥٧٣-١٥٨٣م) وقد لجأ بهرام المذكور إلى عشيرة الزيبار، إحدى أهم القوى التي ساندت حكم أمراء بهدينان منذ لحظة وصولهم إلى السلطة في العمادية.

وتقول الوثيقة أن كتاباً "ورد من قاضي الموصل يذكر فيه أن بهرام من أولاد المتوفى حسين بك حاكم العمادية السابق كان قد تم توجيه لواء القورنة إليه في البصرة ولكنه لم يذهب إلى اللواء المذكور وبقي داخل عشيرته في الجَزرة، وجمع حوله عدداً كبيراً من الأشقياء، ثم انتقل إلى عشيرة زيباري في العمادية، ويطالب ببعض النواحي والقلاع في العمادية على أن يتم توجيهها إليه بطريق اللواء، كما ذكر القاضي في كتابه أن بهرام هذا سلك طريق الشقاوة والفساد وجمع حوله رجالاً من عشيرة زيباري أيضاً استعداداً للهجوم على حاكم العمادية بالفعل قباد بك دام عزه، ويقطع الطريق على التجار بين العمادية والموصل وأدى ذلك إلى وقوف الحركة التجارية بينهما). وتكشف وثيقة تالية، مؤرخة في ١٩ ذي الحجة ٩٨٥هـ/١٥٧٧م[2] عن

---

[1] دفتر مهمة رقم ٣٨ ص٥-٦.
[2] دفتر مهمة رقم ٣٢ ص٣٢٧.

أسماء بعض زعماء عشيرة الزيبار، ممن ساندوا بهرام المذكور- فيما يظهر- حيث تتضمن حكماً موجهاً إلى حاكم العمادية، وهو هنا قباد بك نفسه، يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان "يلتمس فيه تأجيل أمر القضاء على بعض المفسدين المخربين وبينهم زعيم عشيرة بيارى (زيباري) علي وأخوه حمزة وبعض أقاربه لإفساح المجال إلى تحقيق شامل في حقهم"، ومن الراجح أنه إنما فعل ذلك لكي لا يضع ثقل هذه العشيرة المهمة في صالح معسكر أخيه الثائر. وقد نص الحكم على إسعاف طلبه وأمره بعرض النتائج إلى استانبول.

سندي

تحرَّف اسمها في الوثيقة المؤرخة في ١٠ جمادى الآخرة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م[١] إلى (سيدي)، وجاء اسمها مُدمجاً، بدون واو العطف، مع اسم عشيرة أخرى، هي السليماني (السليفاني)، والعشيرتان كانتا من أهم العشائر في إمارة بهدينان، ولهما الدور البارز في الحياة السياسية الدائرة فيها عهد ذاك، ومحور تلك الحياة الصراعات التي كانت تنشب بين أمراء البيت المالك.

ونقرأ في هذه الوثيقة أن حكماً صدر إلى أمير أمراء بغداد "يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من حاكم العمادية قباد بك دامت معاليه يذكر فيه أن عشيرة سيدي (سندي) (و) سليماني في اللواء الذي تم توجيهه إلى أخيه بهرام دام عزه عشيرة دأبت على التمرد والفساد، وإن الذي يحرضها على التمرد ويساعدها في ذلك هو بدر بك، وإن هذه العشيرة منعت أخاه بهرام من الدخول في لوائه"، وقد نص الحكم على قيام أمير أمراء بغداد (بإجراء تحقيق في الأمر) ولا توضح الوثيقة هوية بدر بك المذكور، وما طبيعة تأثيره على العشيرة الكُردية (سندي) و(سليماني) حتى ينسب إليها منعها بهرام بك من الوصول إلى اللواء الذي منح له، وما هي وجه مصلحتها في ذلك.

---

[١] دفتر مهمة رقم ٢٦ ص٢٢٦.

سليماني

وتسمى السليفاني أيضاً، عشيرة كبيرة مؤلفة من بطون وفروع عديدة، ترددت الإشارات إليها منذ العصر الجلائري، حين أقامت زعامة قبلية بقلاعها، كانت تعد من الكيانات المحلية القوية في ديار بكر[1]. ووردت أخبارها بصفتها مدمجة أومتحالفة مع قبيلة السليماني (سليفاني) في وثيقة مؤرخة في ١٠ جمادى الآخرة ٩٨٣ هـ/١٥٧٥م[2]، ويفهم من هذه الوثيقة أنها كانت قد أعلنت تمردها على أمير بهدينان قباد بك، ومنعت أخاه بهرام بك من الوصول إلى لوائه.

بلباس

عشيرة كُردية كانت تقيم على حدود الدولة العثمانية، تصرح الوثائق العثمانية بأنها "من عشائر شهرزول" ولكنها لا تحدد منازلها بأكثر من ذلك، وتشير الوثيقة المؤرخة في ٩ صفر ٩٨٢هـ/١٥٧٤[3] إلى امتناع هذه العشيرة عن دفع ما تسميه (رسوم وحقوق) للسلطات العثمانية، وإن رفضها هذا أدى بأمير أمراء شهرزول، وهو بمثابة واليها، أن يرسل إليها جباته مع فرقة من الجنود الإنكشارية، إلاّ أن الجنود فوجئوا بمقاومة شديدة أبداها رجال العشيرة، الذين تقدر عددهم بنحو ثمانمائة فارس، وتذكر هذه الوثيقة أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزول "يتعلق بكتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه تمرد وعصيان عشيرتي بلباس وآكوان من عشائر شهرزول من تأدية ما عليهم من رسوم وحقوق وواجبات ميرية فذهب إليهم الأمناء والعمال ترافقهم فرقة من الإنكشاريين لتحصيل الأموال الميرية عليهم فقابلوهم بالعناد وعِتاد الحرب والقتال وكان عددهم نحو ٨٠٠ فارس فرجعوا ولم يحصلوا شيئاً منهم".

---

[1] زرار صديق توفيق: القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط، ص١١٢.

[2] دفتر مهمة رقم ٢٦ ص٢٢٦ .

[3] دفتر مهمة رقم ٢٤ ص٦٧٥.



كرديان قبليان عن بانديه سنة ١٨٩٥

رحلة إلى كردستان

ويظهر أن مقاومة البلباس امتدت لتتحول إلى ثورة حقيقية على أدوات الحكم العثماني، ففي الوثيقة المؤرخة في ٦ رجب سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م[١] معلومات مهمة عن ثورة عدد من القبائل الكُردية، في مقدمتها عشيرتا البلباس وآكوان، على من تسميه (الأمير عز الدين بك)، ومنعه من الوصول إلى لواء بابان حيث مقر عمله بوصفه أميراً عليه، فتقول أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزول وقاضي أربيل وقره طاغ "يتعلق بكتاب ورد إلى السلطان من قاضي بابان مولانا عبد الكريم يذكر فيه الاعتداء الذي تعرض له الأمير عز الدين بك وهو في طريقه إلى بابان لاستلام مهام منصبه الجديد فيه كأمير عليه فثار عليه بعض القبائل وبينها آكوان وبلباس وحاصروه نهارين وليلة وقتلوا بعض رجاله ونهبوا أمواله وما على ذلك، وقد نص الحكم على القبض عليهم ومحاكمتهم وفق الشرع الحنيف والحكم عليهم بموجبه وتحصيل جميع الأموال التي اغتصبوها منهم)، ولا توضح الوثيقة سبب استهداف هذه العشائر للأمير المذكور، وإصرارها على منعه من تولي منصبه الجديد.

---

[١] دفتر مهمة رقم ٢٣ ص١٧٩.

وبعد هذا الحادث لم نعد نسمع بالبلباس بوصفها قوة عسكرية ثائرة، والظاهر أنها خلدت بعده إلى العمل الزراعي المستقر، مما جعلها أكثر ارتباطاً بالأرض، وأشد ميلاً للهدوء والسكينة، فهذا ما تؤكده الوثيقة المؤرخة في أوائل شعبان سنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م (دفتر مهمة رقم ١٣٩ص ٣٩٩–٤٠٠) حيث جاء فيها أن حكماً صدر إلى والي شهرزور(يتعلق بعشيرة بلباس من العشائر الكردية القاطنة من القديم في لواء الكوي التابعة للولاية المذكورة في نواحي قلعة تبلة)، وجاء في الحكم أن "المحل المذكور كان خاصاً بهذه العشيرة الكردية وكان أفرادها يعملون في الزراعة والحراثة فيه صيفاً وشتاء، ويؤدون ما عليهم من أعشار من محصولاتهم الزراعية، ولم يقع منهم حالة توجب التدخل في شؤونهم".

وتنوه الوثيقة باعتداء وقع على هذه العشيرة سلب منها ممتلكاتها من الأرض التي تقوم بزراعتها، ولكنها لا تصرح بهُوية من قام بذلك، فهي تقول ومع ذلك تم انتزاع الأراضي من ايديهم دون مبرر وظلماً وغدراً، كما جاء فيه إن والي سيواس محمد باشا الموجود حالياً في محافظة وحراسة كركوك طلب من السلطان منحهم أمراً سامياً حول تخصيص هذا المحل لهم"، وقد نص الحكم "على إسعاف هذا الطلب وتخصيص المحل المذكور لهذه العشيرة الكردية لأنها سنيّة ومشهورة بالشجاعة والبسالة ولها خدمات مشكورة في عهود السلاطين العثمانيين، كما شمل الحكم على تعليمات مؤكدة على عدم التدخل في شؤونهم وإعلام هذا الأمر لكل الأطراف المعنية"، وقد تم توجيه نسخة من الحكم إلى متصرف لواء الكوي محمود باشا (البابانى) وإلى رئيس العشيرة المذكورة.

وفي الوثيقة المؤرخة في أواخر ذي القعدة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م[١] حكم موجه إلى رؤساء عشائر بلباس وأكو ورجالها ويتعلق بالموضوع السابق ويشمل "موافقة السلطان على منح وتمليك المناطق التي استولوا عليها من إيران بقوة سواعدهم". ووصف مارك سايكس[٢] هذه العشيرة بأنها (كُرد بابانيون) إشارة إلى ولائها للإمارة البابانية، لكن الوثائق العثمانية لا تشير إلى طبيعة ارتباطها بهذه الإمارة، كما لم تحدد في أي عهد بدأ ارتباطها بها.

---

[١] دفتر مهمة رقم ١٥١ ص٤٥.

[٢] القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية ص٤٢.

آكــو

عشيرة كُردية تقيم في مناطق الحدود العثمانية الإيرانيـة، لا سـيما في مدينـة رانيـة وحواليها[1] استطاعت أن تفيد من ظروف انسحاب نادرشاه، شاه إيـران، مـن العـراق إلى بلاده، عقب فـشله في احـتلال مدنـه، فغـزت بعـض الأراضـي الإيرانيـة واسـتولت عليها، ولم تكن معاهدة الصلح قـد جـرى إبرامهـا بـين الـدولتين. وهنـا نجـد الوثيقـة المؤرخة في أواخر ذي القعدة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م[2] تتضمن أمراً موجهاً إلى رؤساء عشائر بلباس وأكو يشمل "موافقة السلطان على منح وتمليك المناطق التي اسـتولوا عليهـا من إيران بقوة سواعدهم".

زازا[3]

عشيرة كُردية في منطقة ديار بكر نهر الفرات ويمكن ان يكون لها فـروع في أواسـط وجنـوب كُردسـتان، فقـد أشـير إلى زعـيمين متنـازعين مـن زعمائهـا كانـا ينـزلان بعشائرهما في هذه الأنحاء، ففي وثيقة مؤرخة في سلخ محرم ٩٧٩هـ/١٥٧١م[4] نقـرأ أن أمراً صدر إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه أن "حاكم العماديـة سـلطان حـسين بـك دامت معاليه" وهو السلطان حسين بن السلطان حسن أمير بهدينان، أرسل كتاباً إلى السلطان يشرح فيه "أحوال كُردستان وأوضاعها"، وتناول فيه "النزاع القـائم بـين الأميرين عمر وزينل من أمراء طائفة زازا وعداوتهما المـستحكمة القديمـة" وقـد نـص الحكم على قيام أمـير أمـراء بغـداد بـدعوتهما إلى الحـضور عنـده والعمـل مـن أجـل التوفيق والإصلاح بينهما. وورد اسم العشيرة مرة أخرى في وثيقة مؤرخـة في غـرة ذي الحجـة ٩٨٨هـ/١٥٨٠م[5] تتـضمن أمـراً موجهـاً إلى أمـير أمـراء شـهرزول وإلى حـاكم

---

[1] ايغلتون: القبائل الكُردية، أربيل ٢٠٠٦، ص١٠١.

[2] دفتر مهمة رقم ١٥١ ص٤٥.

[3] كذا ورد اسمها في الوثيقتين المعتمدتين في متن المادة، ويرى الصديق الدكتور زرار صديق ان هذا الاسـم يمكن ان يكون محرفا عن (زرزا) القبيلة الكردية المعروفة في نواحي سوران، اما قبيلة (زازا) فموطنها في جنوب تركيا بعيدة عن تلك النواحي التي جرت فيها الحوادث الواردة في سياق المادة.

[4] دفتر مهمة رقم ١٧ ص١٣.

[5] دفتر مهمة رقم ٤٢ ص٣١٣.

العمادية، جاء فيه أن أمير سهران (سوران) الذي تسميه الوثيقة (الأمير سيف الدين بن سهراني حسين) كان "يتسبب في وقوع فتنة وفساد بين عشيرتي سهراني وزازا".

برازي

عشيرة كُردية ذكر مارك سايكس أنها تمثل اتحاداً عشائرياً، وأنها هاجرت في وقت غير محدد من بحيرة وان إلى الشطر الشمالي من بلاد ما بين النهرين[1] وأشير إليها في وثيقة مؤرخة في ٧ ذي القعدة سنة ٩٧٥هـ/١٥٦٧م[2] بوصفها ضمن القوات الكُردية التي شاركت في المعارك الدائرة ضد ثورة ابن عليان في منطقة الأهوار في جنوبي العراق، وتسميها (جزائر العراق)، ويظهر أن هذه العشيرة، وعشائر كردية أخرى، هي رنده لي، ورشيدي، قد أُلزمت بدفع أموال كبيرة مشاركة منها في نفقات الحملة، فضلاً عما قدمته من جنود، مما حدا زعماؤها إلى تقديم شكواهم إلى السلطان العثماني يوضحون له ما "تعرضوا له من ظلم ابان السفر المعلن على جزائر العراق حيث ألزموا بدفع أموال كبيرة واخراج عدد كبير من الغزاة"، وقد نص الأمر الذي تضمنته الوثيقة المذكورة على إجراء تحقيق في موضوع شكواهم وإعلام استانبول بالنتائج.

رنده لي

عشيرة أشير إليها مع عشيرة برازي في الوثيقة المؤرخة في ٧ ذي القعدة سنة ٩٧٥هـ/١٥٦٧م[3] بوصفها ضمن القوات الكُردية التي شاركت في المعارك الدائرة ضد ثورة ابن عليان في منطقة الأهوار في جنوبي العراق.

---

[1] القبائل الكردية ص٨٣.

[2] دفتر مهمة رقم ٧ ص٤٧١.

[3] دفتر مهمة رقم ٧ ص٤٧١.

رشيدي

عشيرة كوردية أشارت إليها في الوثيقة السابقة بوصفها ضمن القوات الكُردية التي كان لها دور في معارك الأهوار قرب البصرة ضد ثورة ابن عليان سنة ٩٧٥هـ/١٥٦٧م.

شقاقي

عشيرة كردية ضخمة، تسكن في قلب شمال غربي أذربيجان، إلى الشمال الغربي من بحيرة أورمية[١] ، واسمها القديم شاه كاك[٢] ، وأشارت إليها الوثيقة المؤرخة في أوائل ربيع الأول ١١٣٥هـ/١٧٢٢م[٣] الموجهة إلى مصطفى باشا والي الموصل وتتعلق "بالخصومة الواقعة بين أكراد شقاقي وطائفة مللو، ويأمره باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من طرفه لإنهاء الخصومة والخلاف ومنع الاعتداءات والغارات من كلا الطرفين على بعضهما ومعاقبة المذنبين".



مقاتلان من منطقة هاورمان

---

[١] ينظر إيغلتون: القبائل الكردية، أربيل ٢٠٠٦، ص٨٦ .

[٢] إيزادي: الكرد، ضمن : عشائر كردستان، أربيل ٢٠٠٢ ص١٩٣ .

[٣] دفتر ١٣١ ص٢١ .

باجلان

عشيرة كُردية كانت تقيم في منطقة الحدود العثمانية الإيرانية، ضمن ولاية بغداد، أيام كانت حدود هذه الولاية تمتد إلى ما وراء قصر شيرين. وتشير الوثيقة المؤرخة في أواسط ذي القعدة ١١٢٩هـ/١٧١٦م[١] إلى أنها كانت تقيم آنذاك في منطقة قصر شيرين. وقد أشارت إليها الوثيقة المؤرخة في أواسط جمادى الأولى ١١٣٤هـ[٢] بوصفها قد تخطت هذه الحدود وغزت سكان كرمانشاه ونهبت أموالهم، ففي هذه الوثيقة نقرأ أن حكماً موجهاً إلى والي بغداد حسن باشا(١١١٦-١١٣٦هـ/١٧٠٤-١٧٢٣م) جاء فيه أن "جماعة باجلان القاطنة في نواحي بغداد تخطت الحدود الإيرانية واعتدت على سكان كرمانشاهان (كرمانشاه) من الممالك الإيرانية بالنهب والغارة، وقد نص الحكم على منافاة ذلك مع المودة والموالاة القائمة بين الدولة العلية وشاه إيران، كما أمر برد الأموال المنهوبة والمغتصبة إلى أصحابها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها وفق أحكام الشرع الشريف"..

الجاف

عشائر كُردية كثيرة العدد، كبيرة الأهمية، وهي من أكبر القبائل الكُردية بكردستان الجنوبية والشرقية وأكثرها بطوناً وفروعاً، ويظهر أنها لم تكن معروفة باسمها هذا خلال العهود التي سبقت ضم هذه البلاد إلى الدولة العثمانية، فقد خلت المصادر التاريخية المرتقية إلى تلك العهود من الإشارة إليهم[٣].

ويرى باحثون أن هذه القبيلة دخلت إلى المنطقة في القرن الثامن عشر[٤] بينما تلقي الوثيقة المؤرخة في أواسط ذي القعدة ١١٢٩هـ/١٧١٦م[٥] ضوءاً على مواطنها الأولى إذ تصرح بأنها "في الأصل من عشائر مضافات بغداد"، هذا في وقت كانت فيه حدود ولاية بغداد تشمل مناطق أكثر سعة مما استقرت عليه في القرون التالية.

---

[١] دفتر ١٢٦ص١٦٥-١٦٦ .

[٢] دفتر ١٣٠ ص٣٠٩ .

[٣] زرار صديق توفيق: القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط ص٥١.

[٤] إيغلتون: القبائل الكُردية، ص٩٩ .

[٥] دفتر مهمة ١٢٦ ص١٦٥-١٦٦ .



مقاتل من الجاف مسلح ببندقية (عن ريج سنة ١٨٢٠)

وتشير الوثيقة نفسها إلى ان عشيرة الجاف هاجرت "منذ سنين" قبل تاريخ صدور الوثيقة ، إلى إيران، حيث قتل رجالها أمير قصر شيرين (وكانت عند ذاك جزءاً من ولاية بغداد) وعدداً من عشيرة باجلان النازلة هناك، بتحريض من حاكم (سنه) الإيراني. وتفصل الوثيقة في ملابسات هذه القضية فتذكر أن أمراً وجه إلى والي بغداد حسن باشا (١١١٦-١١٣٦هـ/١٧٠٤-١٧٢٣م) يأمره بعقد "مجلس شرعي برآسة قاضي بغداد في مكان مناسب قرب الحدود الإيرانية للتحقيق في مقتل عثمان بك أمير قصر شيرين من مضافات بغداد وعدد كبير من أفراد عشيرة باجلان من قبل عشيرة جاف التي هي من عشائر بغداد في الأصل، ولكنها بسبب شقاوتها وطغيانها نزحت إلى إيران وتوطنت هناك منذ سنين".

وجاء في الحكم أن رجال عشيرة جاف هذه قاموا بهذا الاعتداء بدعم من خان (سنه) الإيراني في السادس والعشرين من شهر شعبان المعظم للعام الحالي، وقتلوا عثمان بك مع أكثر من مائتي شخص من أفراد عشيرته بينهم مائة من النساء والأطفال ظلماً وعدواناً، وأسرّوا أكثر من مائتي أسرة وذهبوا بهم وبالرأس المقطوع لعثمان بك إلى خان سنه الإيراني مع الأموال التي نهبوها واغتصبوها من المعتدى

عليهم، وقد نص الحكم على توجيه دعوة إلى خان سنه حول إرسال المسؤولين عن حادث الاعتداء إلى هذا المجلس الشرعي للنظر في القضية المقامة ضدهم وإحقاق الحق عملاً بشرائط المصالحة المعقودة بين الدولة العلية وإيران منذ أمد بعيد، وفي حالة قبوله الدعوة وإرساله المسؤولين يتولى المجلس الشرعي النظر في الدعوى وفصلها ورد الحقوق إلى أصحابها بالقصاص أو الدية ورد الأموال المغتصبة، أما إذا رفض الإجابة للدعوة الموجهة إليه، فعلى الوالي حسن باشا إعلام ذلك بجميع تفاصيله إلى استانبول لتعيين ما يجب عمله في المرحلة الثانية).

مكري (موكري)

اتحاد عشائري يوجد بين بحيرة أورمية ومهاباد ديوان دره[1]. وكان ثمة لواء باسم مكري من ألوية شهرزور العثمانية، في القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، وقد أبلى رجال هذا اللواء، وهم من أبناء مكري، في الحروب العثمانية– الإيرانية بلاءً حسناً، وقدموا "خدمات كثيرة للدين وللدولة العلية " كما تنص الوثيقة المؤرخة في ذي الحجة ٩٩١هـ/١٥٨٣م[2]

وتذكر وثيقة مؤرخة في أوائل محرم سنة ١١٦٠هـ/١٧٧٣م[3] أن عشيرة مكري تركت مواطنها الأولى في كردستان إيران وتوجهت إلى أراضي كردستان العثمانية في عهد غير محدد، كما تذكر أن "أمراً سامياً كان قد صدر إلى والي الموصل عبد الجليل زاده حسين باشا (حسين باشا الجليلي والي الموصل) في أواخر عام ١١٥٨ هـ/١٧٧١م حول إسكانها في الموصل والاهتمام بها دون إفراط أو تفريط، كما جاء فيه أن ممثلين من العشيرة المذكورة تقدما بطلب إلى السلطان باسم عشيرتهما يطلبان فيه إسكانهم في أرض صالحة للزراعة والفلاحة، وقد نص الحكم أيضاً على صدور أمر سام إلى والي الموصل الحالي سليم باشا يتعلق بإسكانهم في أماكن مناسبة مع تخصيص تعيينات لهم من الجانب الميري، أما إذا لم يمكن توطينهم في أماكن مناسبة في الموصل فيصار إلى إسكانهم في بغداد بمعرفة واليها الحاج أحمد باشا".

---

[1] إيزادي: الكُرد، ضمن كتاب: عشائر كردستان، ص١٧٨.

[2] دفتر مهمة رقم ٥٢ ص١٧٢.

[3] دفتر مهمة رقم ١٥٢ ص٣٥٥.

مللـــو

عشيرة كُردية تقيم في نواحي الجزيـرة، ويتركـز وجودهـا بـين مـاردين وأورفـه[1] ، وتكررت الإشارة إليها في وثـائق القـرن الثـاني عـشر للـهجرة (الثـامن عـشر للمـيلاد) بسبب ما كان يقوم بها زعيمها تيمور (تيمور باشـا فيمـا بعـد) مـن أعمـال عـسكرية تهدد طرق المواصلات في تلك المنـاطق. ففـي الوثيقـة المؤرخـة في أواسـط جمـادى الأولى ١١٨٢هـ/١٧٦٧م[2] نقـرأ أمـراً صـادراً إلى عـدد مـن الـولاة، مـنهم والـي بغـداد والبـصرة عمـر باشـا (١١٧٧–١١٨٩هـ/١٧٦٣– ١٧٥٥م) يتعلـق "بـالقبض علـى المتمرد تيمور من عشيرة مللو وعـصابته وتـأديبهم وفـق الـشرع الـشريف والقـضاء التام على تمردهم وعصيانهم".

وسرعان ما تغير الموقف العثماني من هذه العشيرة بعـد أن هـاجم حـاكم إيـران كريم خان الزند مدينة البصرة واحتلها في ٢٨ صـفر ١١٩٠هـ/١٧٥٦م، حيـث شـعرت الدولة العثمانية بأهمية ما يمكن أن تجمعه هذه العشيرة من قوى في حربها مـن أجـل دفع الإيرانيين عن العراق، وهكذا نقرأ في الوثيقة المؤرخة في أواسـط شـوال ١١٩٠هـ[3] حكماً موجهاً إلى والي شهرزور حسن باشا يتضمن "العفو والصفح عن جـرائم تيمـور السابقة بناء على طلب الوالي المذكور والوالي عبـد الله باشـا والـي بغـداد والبـصرة، على أن يجمع ألف فارس من قبيلته مللو ومـن الطوائـف الأخـرى ويـشترك معهـم في الدفاع عن الأقطار العراقية ضـد التهديـد الإيرانـي"، كمـا نـص الحكـم علـى تعيينـه (إسكان باشي) على قبيلـة مللـو. والوظيفـة الأخـيرة هـي لمـن يتـولى مهمـة إسـكان عشيرته في منطقة ما على ما يظهر.

وعلى أية حال فإن المصادر التاريخية تشير إلى مواقف تيمور باشا تأرجحـت في السنين التالية بين الولاء للدولة العثمانية، والثورة عليها، حتى وفاته[4].

---

[1] ينظر أحمد عثمان أبو بكر: أكراد الملي وإبراهيم باشا، ضمن كتاب عشائر كردستان المذكور آنفاً.

[2] دفتر مهمة رقم ١٦٦ ص٦٥–٦٦ .

[3] دفتر مهمة رقم ١٧٤ ص٢٠ .

[4] أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ص٢٢١.

قره أولوس

عشيرة قيل أنها تشكل إتحاداً عشائرياً، تقطن بين مندلي وسومار[1]، وقد ألقت الوثيقة المؤرخة في غرة جمادى الأولى سنة ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م ضوءاً مهماً على أوضاع هذه العشيرة وتبعيتها في ذلك العهد. تذكر هذه الوثيقة أن حكماً وجه إلى الوزير حسين باشا في محافظة بغداد، وإلى أمير أمراء كل من شهرزول (شهرزور) والموصل، جاء فيه "أن الأمير علي، أمير عشيرة قره أولوس، التابعة لبغداد، أتى إلى السلطان، وعرض عليه أن الكثيرين من أفراد عشيرته نزحوا عنها وتفرقوا في الأمصار، وأن الباقين منهم في بغداد يلزمون بدفع الرسوم عن الراحلين عنها، وذلك ظلم لهم وإجحاف، والتمس من السلطان إصدار أمر سام في رفع هذا الظلم والإجحاف عنهم" ويذكر الحكم أيضاً "أنه تبين من مراجعة الدفاتر المحفوظة في الخزانة العامرة أن رعايا قره أولوس تابعون لبغداد، فيجب إعادة النازحين منهم إلى أماكنهم السابقة فيها".

صاريلو

عشيرة كُردية أشارت إليها الوثائق العثمانية في أواخر القرن العاشر للهجرة (السادس عشر للميلاد) بوصفها تابعة للواء قره طاغ (قره داغ) من ألوية شهرزول، ويظهر أن السلطات العثمانية فوَّضت الإقطاعيين المحليين (وتسميهم الوثائق بالزعماء والسباهية، والأخيرون هم الفرسان الأقطاعيون) حق الإشراف على شؤون هذه العشيرة، مما أثار نزاعاً مستمراً بينها وبين أمير اللواء، وصل أمره إلى السلطان العثماني، حيث نقرأ في هذه الوثيقة المؤرخة في ٢ شوال ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م[2] "أن أمير أمراء لواء قره طاغ بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه أنه قضى على النشاطات التخريبية "للصوص والحرامية في لوائه وفي الأيام الأخيرة ظهر بعض اللصوص وأهل الفساد من بين طائفة صاريلو، وكلما قام بمحاولة القبض عليهم وتأديبهم وقف الزعماء والسباهية وأصحاب العشائر في وجهه مدعين أن أمير اللواء لا يحق له التدخل في أمر هذه الطائفة وإن في أيديهم أحكاماً شريفة بذلك تخولهم أمر

---

[1] إيزادي: الكُرد، أربيل ٢٠٠٢ ص١٨٤.

[2] دفتر مهمة رقم ٣٣ ص١٣٢.

هذه الجماعة وقد نص الحكم على قيام أمير أمراء شهرزول بتحقيق الوضع هناك ومنع الزعماء وأصحاب العشائر من حماية اللصوص وأهل الفساد".

وإزاء هذه الشكوى، فإن رؤساء العشيرة تمكنوا من رفع شكوى مقابلة إلى السلطان ذكروا فيها ما يتعرضون إليه من اعتداءات أمير لواء قره طاغ، فتشير الوثيقة المؤرخة في ١٧ شوال ٩٨٩هـ/١٥٨١م[١] إلى أن حكماً صدر إلى أمير أمراء شهرزول وقاضي قره طاغ جاء فيه (أن جماعة صاريلو التابعة للواء قره طاغ أرسلت من طرفها رجلاً إلى السلطان تعلمه أن أمير اللواء المذكور موسى يعتدي عليهم على رأس رجاله البالغ عددهم نحو ١٥٠ فارساً باغتصاب أموالهم وأرزاقهم ولا ينفكون عن ارتكاب المظالم والمفاسد، وقد نص الحكم على ضرورة عقد مجلس الشرع واحضاره فيه في مواجهة خصومه واجراء محاكمته وفق الشرع الشريف"

برادوس (بِرادوست)

عشيرة كردية اتخذت اسمها من نهر برادوست كما يذكر مارك سايكس[٢] وأشير إليها في وثيقة مؤرخة في ١٨ رمضان ٩٧٩هـ/١٥٧١م[٣] حيث جاء فيها "أن أمير أمراء وان أرسل كتاباً إلى السلطان يذكر فيه أن رجال الأمير عمر من أمراء شهرزول أغاروا مع بعض أهل الفساد من عشيرة برادوس على إحدى العشائر من الجانب الإيراني واغتصبوا منها أموالاً كثيرة"، وكان هذا الهجوم قد حدث في وقت تحكم العلاقة فيه بين الجانبين العثماني والإيراني معاهدة سلم، ولم تكن الدولة العثمانية لتضحي بهذه المعاهدة من أجل حوادث كهذه، لذا فقد جاء الحكم لينص على "أن السلطان لا يجيز أبداً الإخلال بشرائط الصلح القائم بين إيران والدولة العلية بوجه من الوجوه" ومن ثم فإنه يأمر أمير أمراء شهرزول "بإجراء التحقيقات اللازمة في الأمر وإلقاء القبض على المجرمين المفسدين وتسليمهم إلى أمير أمراء وان مع الأموال التي اغتصبوها وإجراء محاكمتهم وإجراء ما يلزم لرد الأمور إلى نصابها الحقوق إلى أصحابها".

---

[١] دفتر مهمة رقم ٤٦ ص١٩٢.

[٢] القبائل الكردية في الامبراطورية العثمانية ص٤٥ .

[٣] دفتر مهمة رقم ١٨ ص٦٥ .

وهكذا تقدم لنا مكنونات دفاتر الآرشيف العثماني معلومات مهمة، ذات صفة تاريخية وليست إحصائية فحسب، عن أحوال عدد من العشائر الكُردية، في عصر نفتقد فيه جهود المؤرخين. وإذا كان ثمة ملاحظة هنا، فإن ما اطلعنا عليه من هذه الوثائق لا يشير إلى جميع تلك العشائر، ولا إلى أهمها، وأن عشائر عديدة لم نجد لها ذكراً فيها، وسبب ذلك يكمن في أن كاتبي التقارير التي هي مادة الوثائق لم يكونوا يتعرضون إلى عشيرة ما إلاّ في حالة أن تكون ثمة مشكلة تخصها تستلزم حلاً، عسكرياً أو سياسياً، وبذا فقد خلت تلك التقارير من الإشارة إلى كثير من العشائر التي لم يقترن وجودها بما يستحق التسجيل من تلك المشاكل.


عشائر كُردية
في مخطوطة عربية

جرجيس حمدي كاتب قريب من الوسط القبلي، لا نعرف عنه شيئاً سوى أنه كان يسكن في أعالي بلاد النهرين، وربما كان في الموصل كما يوحي اسمه، وتدل معلوماته، وأنه عاش في تضاعيف القرن التاسع عشرٍ، وقد ربطت الصداقة بينه وبين دبلوماسي فرنسي، اسمه (جيوفري) كان يعمل نائباً للقنصل الفرنسي في أنطاكية،، فطلب إليه الأخير أن يكتب له رسالة تتضمن وصفاً للقبائل الساكنة في بلاد ما بين النهرين، وما كان منه إلاّ أن صدع بالطلب، فألف رسالة صغيرة بالعربية في إثنتي عشرة صفحة، وضع لها عنواناً هو (نبذة عن العشائرالعربية في بلاد ما بين النهرين)، وبعث بها إليه مرفقة برسالة يقول فيها " كنت قد أمرتني لتحرير نبذة عن تاريخ العرب المتفرقين الآن في الجزيرة ما بين أورفه وبغداد وأطراف الشامية، وإن أوجاعي وأسقامي واشتغال أفكاري كانت قد منعتني عن ذلك، وبهذا الحين قد من الله علي بالشفاء من الأسقام، فأخليت فكري مما فيه، وطلبت المساعدة على ذلك من بعض الإخوان، وحررت هذه النبذة على قدر الإمكان، باللغة العربية الدارجة ليسهل فهمها على أيٍ من كان، فالمرجو العفو عن التأخير، فإن العبد لا زال عند خضم كرمكم، غارقاً في بحار التقصير، أفندم.

شوال ٢١ سنة ١٢٨١ ومارت ١٤ غربي سنة ١٨٦٥م. السيد جرجيس حمدي".

وشاء القدر أن تنتقل هذه الرسالة المخطوطة إلى حوزة السيد ألف كي Alph Guy ، القنصل الفرنسي في دمشق، وهناك وقف المستشرق الفرنسي كليمان هوار Clement Huartعليها، فأثارت إنتباهه، ويظهر أنه التمس من القنصل المذكور الحصول عليها، فما كان من الأخير إلاّ أن قدمها إليه، أو سمح له بنسخ نسخة منها لنفسه، فعكف هذا على ترجمة صفحات منها إلى الفرنسية، ونشرها في المجلة الجغرافية الفرنسية لشهر آذار– أيار سنة ١٨٧٩ بعنوان

LES TRIBUS ARABES LA MESOPOTAMIE

ومع أنه وعد بنشر نصها العربي في المجلة ذاتها إلاّ أنه لم يفعل لسبب غير معلوم.

بحث المؤلف في ٢٩ عشيرة، تسكن في المناطق التي حددها، أو طلب منه الدبلوماسي الفرنسي أن يتناولها، منها شمر وطي والجبور والدليم وبنو لام والعزة والبوحمدان والبو دولة والبيات والخزرج والجحيش والعبيد والزكاريط والبكارة والعقيدات وغيرها.

ومع أن طلب الدبلوماسي الفرنسي كان يقتصر على تقديم نبذة عن العشائر العربية فحسب، إلاّ أن المؤلف قدم – مع ذلك– عرضاً لبعض العشائر الكردية الساكنة في تلك المنطقة، وفي مناطق أخرى، في نواحي أربيل، وكركوك، هي قبائل الكيكية والملية والبرازية والرشوان والكردية والدزدية (الدزه ئية).

ومنهج المؤلف يتحدد في تقديم معلومات وصفية عامة عن مواطن تلك القبائل، وما إذا كانت مستقرة أم رحالة، وطبيعة نشاطها الاقتصادي، إن كان رعوياً أو زراعياً، وعدد بيوتها (أو خيمها) على وجه التقريب، ونوع صلتها بالسلطة المحلية، وأسماء زعمائها في عهده. ومن ثم فإنه لا يهتم بتتبع أنسابها، وعلاقتها بالقبائل الأخرى، وتاريخ نزوحها إلى مواطنها، وما إلى ذلك من شؤون. ولا نستبعد أنه فعل ذلك بناء على توجيه من الدبلوماسي الفرنسي وطلبه.

وكنا قد عزمنا، كاتب هذا البحث والدكتور قحطان الحمداني، على نشر هذه الرسالة، أو ما ترجمه هوار منها، ثم حالت الشواغل دون ذلك، وها أنذا أعرض هنا ما له تعلق بالعشائر الكردية لأهميته عسى أن يفيد منها الباحثون في مثل هذه الشؤون.

عشيرة الكيكية

عشيرة كردية كبيرة رحالة تتوزع بين تركيا وسوريا، وذكر المؤلف أنها "تسكن في أطراف ماردين"، ووصفها بقوله "هذه عشيرة كبيرة، تمتلك قرى، وفي الربيع تسكن خيم الوبر، دون أن تبتعد عن قراها، بسبب مواشيهم ودوابهم، والكيكيون هم مزارعون، وموزعون على ١٥ ضيعة، والتي تشكل حوالي ٤٠٠ دار، وشيخهم المسمى (شامدين) عين من قبل مشير ديار بكر، الذي يدفع له أيضاً راتباً، وهم من صنف الرجال الأقوياء والفرسان الممتازين".

عشيرة الملية

عشيرة كردية شهيرة لها ذكر كثير في مصادر العصر العثماني، لا سيما في عهد أميرها إبراهيم باشا، الذي ناوأ السلطات العثمانية في القرن الثامن عشر، ذكر المؤلف "أنهم يسكنون في أطراف ماردين"، وقال "وهؤلاء يشبهون الكيكية في طريقة عيشهم وسكنهم، ويقدر عددهم بالكاد (٢٠٠) خيمة، ويدعى شيخهم أحمد، وهو يستلم راتباً، ومعين وتحت إمرة حكومة ديار بكر. إن هذا الشيخ، مثله مثل الآخرين الذين تكلمنا

عنهم سابقاً، يعيش من الراتب الذي يستلمه من السلطة، ومن واردات الأراضي المزروعة والحيوانات، كما أن كل شيخ على رأس قبيلة زراعية مستقرة في أرضها يعيش على واردات الزراعة ومنتجات المواشي وليس على حساب أتباعه من العرب، أو على قطع الطرق، لأن هذه القبائل تسكن تحت سقوف ثابتة (دامات)، وتسكن في بيوت، وتطيع السلطات التركية، ويدفعون لها ضرائب (تكاليف)".

عشيرة الكركرية

ذكر أنها "عشيرة صغيرة، تقدر عددها بنحو ١٠٠ خيمة، ورئيسها المعترف به من الحكومة، وإن لم يستلم راتباً، هو الشيخ سعدون الكركري، وأنهم يعتاشون على منتوجات قطعان الماشية، وعلى ما يحصلون عليه من مال جراء تأجير حيواناتهم ودوابهم، فضلاً عما يقومون به من أعمال في القرى، كما أنهم يزرعون الأراضي المحاذية للنهر، وثمة منهم سراق وقطاع طرق".

والمهم أن المؤلف عد هذه العشيرة من العشائر العربية، فقال "هؤلاء العرب يعيشون في خيم على طول ضفاف نهر دجلة بين الموصل والجزيرة(جزيرة ابن عمر)"، ولكنه استدرك في الهامش بقوله أن هناك عشيرة كردية تحمل الاسم نفسه تعيش في أطراف نصيبين. ويفسر الدكتور قحطان الحمداني، وقد عاش بين ظهرانيهم مدة، هذه المسألة بأن العشيرة المذكورة تتكلم الكردية، ولكنها ترتدي الملابس العربية، مما أدى إلى هذا اللبس.

عشيرة الرشوان

أشار إلى أنها تسكن في (أطراف أربيل)، وقال" هذه العشيرة محترمة جداً، تمتلك خيماً من الشعر، وبيوتاً على ضفاف دجلة، وتعتاش على الزراعة، يبلغ عدد خيمهم إلى حوالي ٥٠٠ خيمة، شيخ هذه العشيرة سعيد حسن الرشواني، يخضع لحكومة أربيل، بدون راتب". قلنا: ولم نجد في التاريخ خبراً لقبيلة بهذا الاسم في نواحي أربيل، ولكن أشارت المصادر إلى قبيلة رشوان كانت تسكن في جنوبي الأناضول وفي أطراف حلب، فلعل فرعاً منها قد نزل إلى أطراف أربيل في عهده، أو أنه أخطأ في تحديد مرابع هذه القبيلة.

عشيرة الكردية

من أهم عشائر أربيل، وقد وصفها المؤلف بقوله "تشبه هذه العشيرة سابقتها، شيخهم محمد الكردي، يمتلكون (٤٠٠) بيت، مزارعون، ويخضعون لسلطات أربيل".

عشيرة الدزدي

كذا سماها، وهي عشيرة دزه ئي المشهورة النازلة في سهل أربيل، حدد مواطنها وعدد بيوتها وزعمائها، فقال" إنهم قرويون مزارعون أيضاً، قراهم تمتد من أربيل إلى القنطرة (آلتون كوبري) وتتألف من ٨٠٠ بيت، وشيخهم فارس الدزداوي، ولديهم شيخ آخر يدعى (كاويز آغا). ورغم تبعيتهم لحكومة كركوك إلاّ أنهم مقتدرون جداً".

عشيرة البرازية

عشيرة تستقر في جنوبي غربي أورفه، وقد أشار المؤلف إلى أنها تسكن أطراف أورفه. وقال"وهي أيضاً تمتلك القرى، وتمتهن الزراعة، وتسكن هذه القبيلة في الربيع تحت خيم الوبر، إنها قبيلة متمكنة تقدر بحوالي ٦٠٠ خيمة، وتتكلم الكردية والعربية لأنها قبيلة مختلطة (ملخمة)، وشيخهم المعين من قبل السلطة يدعى خوشو لا يستلم راتباً. تعتمد هذه القبيلة على حكومة أورفه ويبدو أنها من أصل كردي، أو حسب ترجمة أخرى أنها قد اختلطت بالدم الكردي عنوة، ولكن التفسير الأول هو الأكثر احتمالاً".

وعلى الرغم من أن رسالة جرجس حمدي جاءت مبتسرة إلى حد كبير، فلم تتطرق إلى العديد من العشائر الكردية الأخرى، كما اقتصرت على معلومات قليلة، إلاّ أنها تبقى مهمة لكونها تمثل وجهة نظر عربية محلية إلى ذلك الوجود الكردي في تلك الأنحاء.


دور الكرد
في فتح قبرص

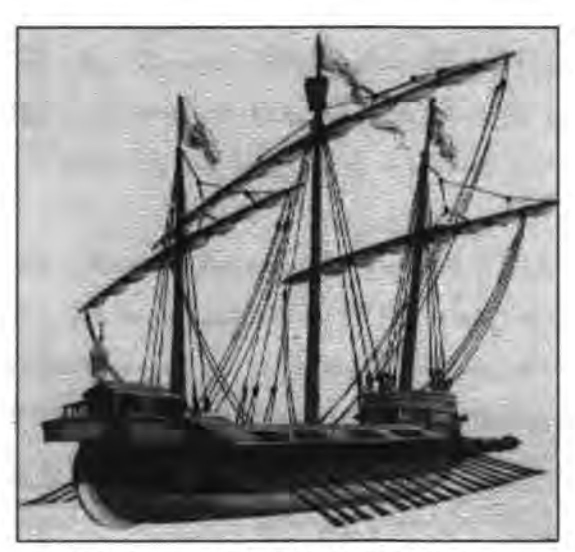
لم يكن غريباً أن يُظهر الكُرد عبر التاريخ براعة فائقة في فنون القتال البري، فرساناً ومشاة، فهذا ما قدرته طبيعة بلادهم البرية وقررته جبالها وشعابها، لكن أن يركب الكُرد البحر، مقاتلين، في بحار لم يروها، بل لم يسمعوا بها، فهذا هو العجب بعينه.

وقصة هذا الخبر الغريب تكشفها وثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني في استانبول، مؤرخة في ٢٨ شعبان سنة ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م[١] ، وهي موجهة إلى من تسميه (حاكم العمادية سلطان حسين بك دامت عليه" وتتضمن هذه الوثيقة "دعوة السلطان أمراء الأكراد إلى الاشتراك في الأسطول الهمايوني المقرر قيامه بغزو بلاد الكفرة الخاسرين في أول الربيع القادم، وقد استمل الحكم على تقدير السلطان للبطولات التي يسجلها الأمراء الأكراد في الحروب والمعارك الدائرة مع الكفرة، كما جاء فيه أن أكراد ديار بكر سيشتركون في هذه الحركات البحرية".



سفينة من الأسطول في مخطوطة عثمانية

[١] دفتر مهمة رقم ١٠ ص١١١-١١٢ .



سفينة عثمانية شاركت في فتح قبرص سنة ١٥٧١

والوثيقة هذه تكشف عدة أمور، فالسلطان العثماني الذي صدرت عنه هو سليم الثاني (٩٧٤- ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦-١٥٧٤م) بن السلطان سليمان القانوني، وحاكم العمادية الموجهة إليه هو السلطان حسين بن حسن أمير بهدينان، وقد تولى الحكم في إمارته من سنة ٩٤٠ إلى ٩٨١هـ/١٥٣٣-١٥٧٣م، وتعد مدة حكمه العصر الذهبي للإمارة، ففيها توطدت صلته بالدولة العثمانية، وشهدت الإمارة أكبر كم من الإصلاحات الإدارية والثقافية. واختيار السلطان لأمير بهدينان سبيلاً لدعوة الأمراد الكُرد تدل على مكانة هذا الأمير وكونه المرجع الأعلى لغيره من الأمراء، ولو لم تكن للأمير البهديناني الكلمة العليا بينهم لما كانت للدعوة معنى.

ولا ريب أن لبهدينان الحصة الأبرز في هذه المشاركة الحربية، فرجالها عرفوا ببأسهم، وقد سبق للسلطان سليمان القانوني أن استعان بقوة محدودة منهم في أثناء تقدمه باتجاه إيران سنة ٩٤١هـ/١٥٣٨م، وصف أفرادها مرافق السلطان نفسه بأنهم "من أبطال الخيالة المُلمِّين بأساليب القتال وألعاب الحرب، والمتميزين في استخدام الأسلحة والمجيدين في رمي الرماح لدرجة الإجادة والإبداع، الذين كان يشار إليهم بالبنان لدى الأمثال والأقران"[١] فكانت لهذه القوة تأثيرها الواضح على

[١] رحلة مطراقي زاده، بتحقيقنا، أبو ظبي ٢٠٠٣، ص١٤٥.


السلطان سليم الثاني

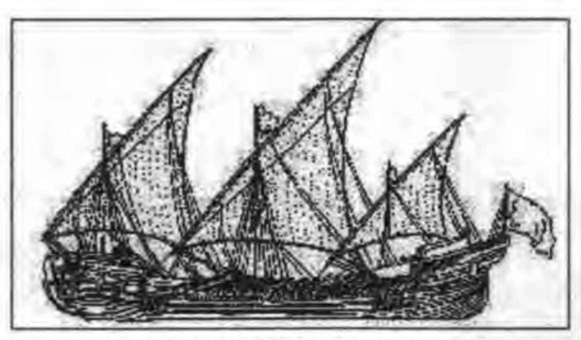
مجريات المعارك. وأما أن يكون مَفاد الرسالة هو دعوة الأمراء الكُرد للمشاركة (في الأسطول الهمايوني)، وهو الأسطول العثماني، فهذا هو موطن العجب بعينه، لأنه لم يعرف عن الكُرد أنهم شاركوا في أية حروب بحرية من قبل، فبلادهم برية جبلية تماماً، ولم يُؤثَر عن أمرائهم ركوب البحر أصلاً، ومع أن الرسالة تحدد (الربيع القادم) موعداً لتحرك الأسطول العثماني، إلاّ أن تقدير السلطان "للبطولات التي يسجلها الأمراء الأكراد في الحروب والمعارك الدائرة مع الكفرة" تشير بوضوح إلى أن قوات كُردية كانت تشارك بجدية وبحجم مؤثر في معارك كانت تجري فعلاً في وقت كتابة الرسالة.

فأي المعارك هي التي خاضها الأمراء الكُرد في تلك المدة التي شَغَلت سنتي ١٥٧٠– ١٥٧١م؟

إن التاريخ العثماني يخبرنا بأن هذا التاريخ شهد القيام بإحدى أكبر العمليات البحرية العثمانية عصر ذاك، وهي العمليات التي انتهت باستيلاء العثمانيين على جزيرة قبرص، وضمها إلى بلاد المسلمين كما كانت في عهد الأمويين وبداية عهد العباسيين، وكان البيزنطيون فالصليبيون قد استولوا عليها وحولوها إلى مستعمرة أوربية تهدد طرق التجارة الإسلامية في شرقي البحر المتوسط، وبات وجودها يشكل خطراً مباشراً على الدولة العثمانية أكبر الدول الإسلامية في ذلك الحين.

وجاءت الاستعدادات العثمانية على مستوى الهدف الكبير المراد تحقيقه، فقد أُعد أكبر أسطول عرفه التاريخ حتى ذلك العصر، بلغ عدد سفنه نحو أربعمائة سفينة مسلحة، تحمل ١٠٠٠٠٠ شخص، بينهم ٦٠٠٠٠ من المشاة، والبقية بحرية وجدافون، وتذكر المصادر العثمانية أنه كان ضمن قادة هذا الأسطول والي شهرزور السابق مصطفى باشا، هذا بينما جمعت القوى الأوربية المضادة أسطولاً يتألف من ٢٠٤ سفينة.[١]

[١] محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٩٧٧، ص١١١ ويلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، استانبول ١٩٨٨، ج٢ ص ٢٧٠.



سفينة عثمانية من النوع الذي شارك في فتح قبرص

وفي ٤ تموز وصل الأسطول العثماني ميناء لارْنَقا، وبعد أسبوع واحد بدأت القوات الزاحفة بمحاصرة مركز جزيرة قبرص (لفكوشه)، حيث كانت حامية تتألف من ١٠٠٠٠ جندي تدافع عنها، وبعد عدة هجومات تم فتح المدينة، ثم جرى استسلام مدن الجزيرة الأخرى، وأهمها باف وليماسول ولارنقه، وعين والي شهرزور مصطفى باشا والياً على قبرص، فاتخذ من لفكوشه مقراً له، مع ٢٠٠٠ جندي، بينما تحركت القوات الأخرى باتجاه ماغوسا، ففتحتها في الأول من آب سنة ١٥٧١م، وبذلك تم فتح قبرص كلها في غضون ١٣ شهراً، وغادرت الحملة الجزيرة في منتصف أيلول من سنة ١٥٧١، تاركة وراءها ولاية جديدة أضيفت إلى ولايات الدولة العثمانية[١].

إن وجود والي شهرزور بين أكبر قادة هذه الحملة يدل على أن الأمراء الكُرد ومقاتليهم كانوا يعملون تحت إمرته، وأنهم كانوا مركز الثقل الرئيس ليس في فتح الجزيرة، وإنما في المحافظة عليها حينما أصبح والياً عليها دون سائر القادة الآخرين. وصحيح أن الجنود حاربوا على بر الجزيرة بوصفهم مشاة، إلاّ أن ركوبهم البحر على ظهور سفن حربية لم يكونوا قد ألفوا ركوبها، بل لم يعرفوها أصلاً، يدل على قدرة فائقة في التكيف على طبيعة العمل في الأساطيل، وهو أمر يتطلب خبرة مسبقة، وقدرة في التغلب على مصاعب الانتقال على ظهورها، وأولها دَوار البحر الذي يعاني منه أشد المعاناة من يركب السفن لأول مرة في حياته، هذا فضلاً عن احتمال نشوب المعارك البحرية عند الاصطدام بأي أسطول معاد.

---

[١] يلماز أوزتونا ج٢ ص ٣٧٠ وwww.flickr.com.



والي شهرزور وفاتح قبرص
لالا مصطفى باشا

ولا شك في أن إعلان السلطان عن تقديره "لبطولات الأمراء الأكراد" في هذه المعارك يكشف عن شدة بأس أولئك الجند ونجاحهم المطلق فيما أنيطت بهم من مهام عسكرية متنوعة في مجال الحروب البحرية والبرية على حد سواء.

ويفسر بعض المؤرخين اختيار الدولة قادة وقوات برية في حروب بحرية، بوجود نفور لدى القادة الأعلون في الدولة من القوات البحرية، إلاّ أنه يصبح من خطل الرأي أن يجري اختيار قوات كُردية لتتولى هذه الحروب دون أن يكون ثمة اطمئنان كاف لبسالة هذه القوات وصبرها على هذا النوع من الحروب الصعبة.

لقد غيَّرت هذه العمليات مجرى الحوادث التالية، فالجزيرة التي طالما هدد قراصنتها التجارة الإسلامية، وشكّل مقاتلوها الخطر الرئيسي الذي كانت تعاني منه السفن المدنية والحربية في هذا الجزء من البحر المتوسط ، أصبحت بعد هذا الفتح قاعدة إسلامية متقدمة تحمي التجارة، وتسيطر على طرق الإبحار بين الدولة العثمانية وممتلكاتها في بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب العربي، بل أصبحت القاعدة الخلفية المهمة للحملات البحرية التي أخذت تشنها على السواحل الأوربية بعد هذا التاريخ مباشرة.

ولا نملك معلومات عن مصير القوات الكُردية بعد هذه الحملة، بيد أن من المؤكد أنها لم تَعُد إلى كُردستان إلاّ بعد انتهاء صيف سنة ١٥٧١م في أقل تقدير، وذلك لأن المصادر العثمانية تشير إلى أن العمليات البحرية للأسطول العثماني استمرت بعد فتح الجزيرة، بل وفي أثناء فتحها، دون انقطاع أو أوبة إلى مراسيها، فقد انطلق هذا الأسطول بمن عليه من قوات إلى جزيرة صقلية، حيث جرى إنزال القوات هناك، بينما انتشر باقي الأسطول في المياه المقابلة للسواحل الإيطالية، باحثاً عن الأسطول الصليبي التي أبلغت عن وجوده في هذه المياه المخابرات العثمانية في البندقية وروما، لكنه لم يقف له على أثر!.





جامع لالا مصطفى باشا
في فماكوستا في قبرص

وهكذا انتهت مهمة هذه الحملة الكبرى بعد أن حققت أهدافها كاملة، وكان للأمراء الكُرد، والمقاتلين الكُرد، كما تصرح الوثيقة العثمانية، الدور البارز في كل مراحلها، بما جعلهم يستحقون تقدير السلطان العثماني وثناءه على ما مر بنا.

وهنا لابد لنا أن نتساءل: كم من الأسرار كان يمكن أن يضيع في أعماق الماضي، لو لم تكشف عنه هذه الوثيقة، أو تلك، مما ظل قابعاً في أكداس من الوثائق المودعة في أكياس في حجرات مقفلة يملأ جوها عبق ذلك الماضي الحافل.

مدارس العمادية
في عهد إمارة بهدينان

تميزت مدينة العمادية في خلال القرون الستة الأخيرة بنشاط علمي بارز، تمثل بكثرة ما أنشئ فيها من مدارس وخزائن كتب، ومرافق أخرى ذات طابع ثقافي، كما تَجلّى أيضاً في الجَم الوافر من المخطوطات التي أُلِّفت، أو شُرِحت، أوحُشّيت، أو نُسخت فيها، على أيدي علماء نابهين من أهلها، أو من الوافدين إليها طلباً للعلم أوالإفادة.

ولا نشك في أن تأسيس بيت الإمارة البهدينانية فيها، في وقت ما من القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر للميلاد) كان سبباً رئيساً في الازدهار العلمي الذي عاشته هذه المدينة وأعمالها في القرون التالية، فهذا البيت المثقف أنجب عدداً كبيراً من الأمراء الذين عنوا برعاية العلم والثقافة في بلادهم، بما أنشأوه من مدارس، ووقفوه من كتب، وأغدقوا من المال على العلماء والطلبة، وبعضهم كان نفسه مؤلفاً أديباً، هذا فضلاً عن أن ازدياد أهمية الإمارة من النواحي السياسية والعسكرية، استتبعه ازدهار حضاري واضح، سببه قوة الإمارة وقدرتها على استتباب الأمن والاستقرار في ربوعها، وهو استقرار كان مشجعاً على قيام ازدهار ثقافي موازٍ.



بوابة العمادية الغربية المسماة باب الموصل



مدينة العمادية في القرن العاشر
للهجرة كما رسمها البدليسي

ويمكننا القول هنا إن تشجيع الإمارة للحركة الثقافية كان له مردوداته، بالمقابل، على خلق قيم اجتماعية مستقرة، ومفاهيم سياسية جديدة، قوامها احترام النظام الاجتماعي بديلاً للفوضى، وإقرار بالنظام السياسي بديلاً للإضطراب. وسنحاول، فيما يأتي، أن نستعرض أهم المدارس التي أنشئت في هذه المدينة في خلال عهد الإمارة البهدينانية.

إن أقدم المدارس فيها، مما وصلتنا أخباره، المدرسة المسماة بالعتيقة، وقيل أنها كانت تعرف في عهد نشوء الإمارة بالزاهدية، نسبة إلى مؤسستها الأميرة زاهدة

العباسية (ت٧٢٩هـ/١٣٢٨م)[١] ، ولم نجد دليلاً على هذا، وتقع داخل أسوار المدينة . وذهب باحثون إلى أنها نفسها مدرسة سيدي خان التي نسبت إليه، وقد جددها أمير بهدينان سيدي خان بك (٩٩٢-١٠٢٩هـ/١٥٨٤-١٦١٩م) وذلك في سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٤م، فعُرفت بالمدرسة الجديدة[٢].

ومنها المدرسة الجديدة، وقد أنشأها أمير بهدينان سيدي خان بك (٩٩٢-١٠٢٩هـ/١٥٨٤-١٦١٩م) وذلك في سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٤م، فعُرفت بالمدرسة الجديدة[٣]. ووردت تسمية هذه المدرسة بـ(المدرسة (الجديدية السلطانية) في مخطوطة نسخت فيها سنة ١٠٩٩هـ[٤] . وقيل أنها جددت في عهد إسماعيل باشا بن بهرام باشا (١١٨٢-١٢١٣هـ/١٧٦٨-١٧٩٨م) فعرفت بالجديدة[٥].

---

[١] ذكر الرحالة ابن بطوطة في رحلته أنه التقى في أثناء وجوده في الموصل سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٨م بأميرة عباسية وصفها بأنها (إمرأة صالحة عابدة تسمى بالست زاهدة، وهي من ذرية الخلفاء، حجَّت مراراً، وهي ملازمة الصوم، سلَّمتُ عليها، وكنت في جوارها، ومعها جملة من الفقراء (يقصد الصوفية) يخدمونها، وفي هذه الوجهة توفيت رحمة الله عليها، وكانت وفاتها بزرود (قرب الكوفة) ودفنت هناك). ينظر رحلة ابن بطوطة، تحقيق عبد الهادي التازي، الرباط ١٩٩٧، ج٢ ص٨٨. وجاء في وثيقة نَسَبية قديمة، عرفت بالمخطوطة الزيوه كية نسبة إلى قرية زيوه كان، أن أم الملك خليل، مؤسس الإمارة البهدينانية في أوائل القرن الثامن للهجرة لرابع عشر للميلاد)، تسمى زاهدة، وهي ابنة عبد الله بن المبارك، التي تقول الوثيقة أن الأخير هو الإبن الأصغر للخليفة العباسي الأخير المستعصم بالله، ووصفتها الوثيقة بأنها (ست الملوك، الشيخة الزاهدة العابدة المرشدة التقية النقية الطاهرة الورعة). ينظر اقتباسات من هذه الوثيقة في محفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية، الموصل ١٩٦٩، ص٣٥، ولم نجد هذه الاشارة في نص الوثيقة المذكورة هذا بينما ذكر خضر العباسي، نقلاً عن مخطوطة لدى أسرته، ألفها جده أحمد بك، أنها ابنة محمد بن المبارك (صفحات خالدة ص٦)، وقال ولدت سنة ٦٧٨هـ، وإنها تزوجت ابن عمها عماد الدين بن الأمير عز الدين سنة ٦٩٥هـ، فولد لها أربعة أبناء هم: عبد الله، وزاهد، وإسماعيل، وبنت اسمها زينب، و(كانت دارها مأوى العلماء وندوة الشعراء).

[٢] خضر العباسي: صفحات خالدة في الأدب والتاريخ العراقي، بغداد١٩٥٤، ص٦ نقلاً عن مخطوطة من تأليف جده أحمد بك العباسي، ومحفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص١٥٦.

[٣] خضر العباسي: صفحات خالدة في الأدب والتاريخ العراقي، بغداد١٩٥٤، ص٦ .

[٤] محمد علي قره داغي: ميَژووى زانايانى ج١ ص٩٩ ، ومحفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص١٥٦.

[٥] مسعود كتاني: المساجد والمدارس ص٣٦.

ومما وصلنا من آثارهذه المدرسة العلمية كتاب (حقائق الدقائق) بخط طه بن السيد موسى بن الشيخ عبيد الكليرماني، كتبه في المدرسة الجديدة في العمادية سنة ١١٥٨هـ/١٧٤١م، وهو اليوم في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد[1] وعرفت في عهد متأخر بمدرسة ملا يحيى المَزوري، نِسبة إلى هذا العالم الذي ذاع صيته في القرن الثالث عشر للهجرة، بكثرة مؤلفاته وطلبته، وتدخله في شؤون سياسة عصره، وكان قد تولى التدريس فيها حيناً من الدهر، وقد تخرَّج على يديه عدد كبير من طلبة العلوم الدينية، واستمر التدريس فيها من بعده، وأشهر من تولاه من المتأخرين العالم محمود أفندي العِمادي (ت١٣٢٣هـ/١٩٠٣م) وكان (مَقصَداً لأذكياء الطلاب والفضلاء في التعليم والدراسة لحين وفاته)، والملا سليم، وهو من أحفاد العلامة يحيى المزوري[2]. وقد اندثرت هذه المدرسة، وتفرقت مخطوطاتها، وقيل أنها رميت من قبل عساكر الليفي من التيارية من أعلى العمادية، حيث المدرسة، إلى واديها، ثم أن طلبة المدرسة جمعوها وأكملوها وأعادوا تجليدها وأودعوها في المدرسة المراد خانية[3]. شغلت هذه المدرسة مساحة تقدر بـ ٤٥×٣٠ متراً، وكانت تقع في شمالي العمادية، مطلة على سورها من جهة السولاف، بالقرب من بيت كتاني، وقد تحولت في العهود الأخيرة إلى مدرسة ابتدائية، ثم هدمت وأعيد بناؤها بمواد جديدة، وتسكنها اليوم أسرة سعيد مصطفى من أحفاد العلامة يحيى المزوري، ولم يبق منها غير بوابتها الرئيسة. وكانت تتألف من مدخل، وأربعة أروقة خصت بسكنى الطلبة والمدرسين، تحيط بفناء واسع، فيه بئر، وعدد من الحجرات المعقودة، والأواوين، ومسجد يتكون من قاعة طويلة، ومخزن. وقيل أن المدرسة هي نفسها المدرسة الزاهدية التي زعموا أنها من إنشاء الأميرة زاهدة (المتوفاة سنة ٧٢٩هـ)، ولا دليل على ذلك[4].

ومنها المدرسة البيضاء، وقد تحرف اسمها في بعض المخطوطات إلى مدرسة

---

[1] قره داغي: المصدر السابق ج٣ ص٣٣٦.

[2] أنور المائي: الفردوس المجهول ، مخطوط في المكتبة المركزية في جامعة دهوك، الورقة ٣١.

[3] كتاني: مدرسة قوبا– قبهان ص ٢١٤.

[4] مسعود كتاني: حه مكي توفي، أربيل ٢٠٠١، ص٣١٥–٣١٧ والمساجد والمدارس ص٢٠ و٣٤–٣٩.

القضاء، وردت الإشارة إليها في آخر مخطوطة (التحفة) المحفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد، حيث ذكر ناسخها أنه فرغ منها في تلك المدرسة سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م. ولا ندري لأي سبب نُسبت هذه المدرسة، والأقرب أن يكون اسمها من لون أحجارها التي بنيت بها، وفي وقفية الأمير قباد خان بك لكتاب (الفتاوى) على مدرسة قبهان، شهادة لمدرس كان مدرساً بـ(مدرسة بيضاء) . نسخة في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد.[1]

ومن مدارسها الشهيرة مدرسة قبهان، وتعد من أقدم مدارس المنطقة، ويُرجع أنور المائي تاريخها إلى العصر العباسي، دون أن تكون ثمة أدلة في الترجيح يُركَن إليها، وذكر أن ابن الحاجب النحوي قد تحصَّل، أي حَصَّل العلم، في هذه المدرسة حيناً من الدهر، وابن الحاجب هذا ولد في مصر وتوفي في سنة ٦٤٦هـ[2] ، على أنها كانت موجودة منذ أوائل القرن الثامن للهجرة (١٤م) فقد تردد اسمها هذا في مخطوطات عدة من السنوات ٧١٥ و٧٧٧ و٨٩٥هـ/١٣٧٥،١٣١٥، ١٤٨٩م. وواضح من عمارتها، أن إضافات كثيرة أضيفت إليها، وتغييرات أجريت عليها، في عهود مختلفة، ولا يبعد أن تكون قد احتلت مؤسسة قديمة، لأنها لم تنشأ على وفق اتجاه القبلة، وإنما على وفق الاتجاهات الأربعة الأصلية. كما هو الحال في المعابد اليهودية والكنائس المسيحية. وتقع المدرسة في أدنى الوادي الذي تطل عليه العمادية، يقصدها الطلبة والعلماء من العمادية ومن القرى التي تقع في منطقتها. وجددها السلطان حسين أمير بهدينان، وقيل أنه سماها باسم ابنه قباد خان، ثم تحرَّف الاسم إلى قُبَّهان، بينما وجد الاسم قبل عصر السلطان حسين الولي بمدة. وذهب بعض الفضلاء[3] إلى أن اسمها مشتق من لفظ (قُبّة) لاحتوائها على قِباب، ولا وجه في هذا الرأي، فجميع المباني الدينية والعلمية والمدنية كانت تضم قباباً. وتعد هذه المدرسة أنموذجاً للمدارس المتكاملة في خدماتها، حيث كانت تضم فِناءً واسعاً، في قِبليه مسجد واسع، له قبة، يتقدمه رواق ومصلى صيفي، وإيوان يطل على الفِناء، وحجرات مختلفة الأبعاد خصصت لسَكنى المدرسين، وغرف لسكنى الطلبة، ومسجد له

---

[1] ينظر : بوژانەوەی مێژووی زانایانی کورد، ط١، ج١، ص٥٢ و٥٤.

[2] المائي: الأكراد في بهدينان ص١٦١ والفردوس المجهول، الورقة ٣٤.

[3] عواد، كوركيس: خزائن الكتب القديمة في العراق، بغداد ١٩٤٨، ص١٧٤-١٧٦



مئذنة، ومخزن، وحماماً، وإسطبل، وطاحونة، ووصفها بعض من عاصر أواخر عهد التدريس فيها بأنها "كانت على الرغم مما طرأ عليها من عاديات الزمن محتفظة بوقارها وجلالها وشيء كثير من جمالها، وكانت كأنها قطعة من الجبل..صيغت صَوغاً في قالب"[1] . وكانت فيها خزانة كتب حافلة بالآلاف من المجلدات في مختلف العلوم، قدر بخمسة آلاف كتاب، نحو ألفين منها من وقف السلطان حسين المذكور[2]، وقد خُتمت هذه الكتب بختم فيه عبارة تقول (الواثق بالملك الناسي حسين بن السلطان حسن العباسي).

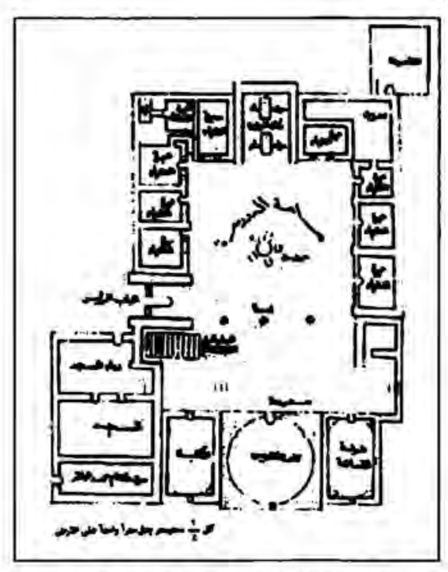
وعلى الرغم مما أصاب هذه الخزانة من كوارث، إلاّ أنه بقي منها عدد من مخطوطاتها، ومنها ما يحمل نص وقفية تاريخها سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م. ومن الكتب التي صنفت فيها مخطوطة (الرسالة الكريمية) في شرح كتاب الروزنامه، للحاج عبد الكريم بن محمود الواني سنة ١١٣٥هـ/١٧٢٢م وهي محفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد (قره داغي ج٣ ص٩٧) ، ومخطوطة لإبراهيم العمادي، كتبها في (مدرسة قبهان) في عهد السلطان بهرام بن سعيد باشا (حكم من ١١٣٠ إلى ١١٨٢هـ/١٧١٧-١٧٦٨م). سنة ١١٧٣هـ/١٧٥٩م وهي محفوظة في المركز الوطني

[1] الفردوس المجهول، الورقة٣٣.

[2] داود الجلبي: مخطوطات الموصل، الموصل ١٩٢٤، ص٢٥١- ٢٥٤.

أيضاً[1]، و(المفصل في صناعة الإعراب) للزمخشري، نسخها علي بن سيد طه سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م. ومنها أيضاً تفسير سورة الفاتحة الذي ألفه مفتيها ملا محمود الكردي (ت ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م)، ويقع في مجلد متوسط، كل حروفه مهملة غير منقوطة[2]. ومن مخطوطاتها النفيسة التي كانت فيها إلى عهد قريب (تفسير الرازي) في مجلد واحد "يعتبر آية في الحسن والجمال"، وكتاب (الإبانة) في الفقه نسخ سنة ٦١٣هـ، ومسودة (شرح نور الدين) في الفقه "وقد بعث به مؤلفها من مصر لعرضها على علماء مدرسة قبهان"، ومصحف كريم "بخط هو أحد آيات الفن الكتابي"[3].

وقيل أنه كانت لهذه المدرسة علاقات علمية بالجامع الأزهر في القاهرة، وأن واردتها المالية التي كانت تصل إليها من إيران فحسب تقدر بحقة من الذهب وحقتين من الفضة، فضلاً عن مائة حمل من الدقيق سنوياً، تنفق على طلبتها الذين بلغ عددهم نحو مائة طالب[4].



مخطط الطابق الأرضي لمدرسة قبهان

---

[1] قره داغي ج٣ ص٩٧ وج٣ ص٢٣٣.

[2] الأكراد في بهدينان ص١٩١ ومحمد زكي: إسهام علماء كوردستان في الثقافة الإسلامية ص١٥٣.

[3] الماشي: الفردوس المجهول ص٣٠.

[4] المصدر نفسه ص٣٤.

وقد أحاط مسعود مصطفى الكتاني بتاريخ هذه المدرسة وتراثها الثقافي في كتابه (مدرسة قوبا– قبهان)، دهوك ٢٠٠٩.

ومن مدارسها أيضاً مدرسة مراد خان، وقد أنشأها الأمير مراد خان بك بن الأمير حسن بك بدلالة العثور على قبره في فنائها، مقابل قصره، وكانت تقع في محلة (السردبكية) عند باب الزيبار، وتضم حجرات للطلبة والمدرسين وأماكن للتدريس، ومسجد، وفناء، ومقبرة صغيرة فيها قبر مؤسسها وقبور أخرى لأمراء من البيت الحاكم، واحتوت على خزانة حافلة وقفها مراد المذكور، وكان ثمة ختم على كُتبها، نصه (الواثق بالله المنان عبده مراد خان) على ما ذكره محفوظ العباسي[1] ، وهذا الختم هو الذي عثر عليه سليمان أحمد كتاني في بيته. ويظهر أن الأمير مراد خان الثاني بن يوسف بك بن بهرام بك جدد هذه المدرسة في القرن الحادي عشر للهجرة (١٧م) ووقف عليها الكتب، لأننا وجدنا بعض كتبها التي وقفها الأمير المذكور في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد[2] ومن أشهر من تولى التدريس فيها العالم أحمد الصدِّيقي، وكان أمير العمادية قد طلب منه الانتقال إلى هذه المدرسة، وهناك قصده طلبة العلوم. و"زبدة الفقهاء ملا علي أرطوشي" المدرس في (مراد خانية) وهو اسم آخر للمدرسة، وقد ورد اسمه شاهداً على وقفية الأمير قباد خان بك لكتاب (الفتاوى) على مدرسة قبهان سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م. وآخر مدرسيها العلامة شكري أفندي العمادي مفتي العمادية. وقد أهمل شأن المدرسة سنة ١٩٣٢م، ثم تَهدَّم مبناها وظلّت أطلالها موجودة إلى ستينات القرن العشرين، ثم زالت ولم يبق لها من أثر.[3]

ومنها أيضاً مدرسة الإمام قاسم، وقد أنشأها الأمير غياث الدين قاسم بن بهاء الدين سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م، وجعل فيها خزانة كتب أيضاً، وقد أخنى الدهر بكَلكَله على هذه المدرسة فاندثرت. وتوارث المدرسة أحفاد مؤسسها الأول ومنهم حالياً في العمادية أسرة عناية، وكانت بيوتهم مجاورة لأرض المدرسة، ثم صادرت السلطات

---

[1] امارة بهدينان العباسية ص٢١٩.

[2] ميْژووى زانايانى كورد، ج١، ص٥٢.

[3] مسعود كتاني: حه مكي توفي، أربيل ٢٠٠١، ص٣٢١–٣٢٢ والمساجد والمدارس ص٢٨وص٤٦–٤٧.

الرسمية هذه الأرض، ربما بسبب انهيار بعض مباني المدرسة، ووزعت قطعاً سكنية على الأهالي، فلم يبق من أثر. وذكر كتاني أنها قد تكون مدرسة ممكان نفسها[1].

ومنها مدرسة الجامع الكبير، وكانت تحتل جناحاً في ذلك الجامع، الذي يرقى تأسيسه إلى سنة ٥٣٧هـ والراجح أن هذه المدرسة ترقى إلى عهد توسيع الجامع على يد السلطان حسين العباسي، في منتصف القرن العاشر للهجرة (١٦م)، وكانت تقع على يسار الداخل إلى بيت الصلاة، مقابل المئذنة، وتشغل عددا من الحجرات المخصصة للدرس وإقامة المدرسين، وبعد انقطاع التدريس في هذه المدرسة تحولت إلى (كتاب) لتحفيظ القرآن الكريم، وما زال هذا جناح المدرسة قائماً إلا أن وظيفته تغيرت[2].

ومنها مدرسة الميدان، التي خلط بعض الفضلاء بينها وبين مدرسة الميدان الواقعة في مدينة جولمرك، وهي التي تولى التدريس فيها ياسين خاني(ت١٣٣٧هـ/١٩١٨م) الذي قبل أنه من ذرية الشاعر أحمد خاني.

ومنها أيضاً مدرسة سردبكية، وتقع في المحلة المسماة بهذا الاسم من محلات العمادية، وإليها نسبت، وهي مدرسة تنقصنا معلومات عن مؤسسها وتاريخ تأسيسها، إذ لم تصلنا منها مخطوطات تذكر[3]. والراجح أنها نفسها مدرسة مراد خان بك الأول بن الأمير حسن، والمسماة أيضاً بمدرسة المرادخانية.

---

[1] المساجد والمدارس ص٤ وينظر داود الجلبي: مخطوطات الموصل ص٢٥١ وإمارة بهدينان العباسية ص١٥٧ ومحمد ناجي وطارق الباشا: ئاميدي (العمادية) ص١٤.

[2] مسعود كتاني: حه مكي توني، ص٣١٥ والمساجد والمدارس ص ٤٠ ومحمد عبد الله ئاميدي: موقع كوردستان ئاميدي www.amedye.com

[3] مخطوطات الموصل ص٢٥١ .



رواق الجامع الكبير في العمادية

ولم تقتصر مدارس العمادية على تدريس العلوم اللغوية والشرعية والأدبية، وإنما وجدت فيها مدارس متخصصة في العلوم البحتة، من ذلك أن المؤرخ الكُردي شرف خان البدليسي (توفي بعد ١٠٠٥هـ/١٥٩٧م)، أورد في كتابه الشهير (الشرفنامة)[١] صورة بالغة الأهمية رسمها بريشته وفرشاته، لما سماه (مدرسة الطب والاستشفاء في العمادية) ظهر فيها شيخ بعمامة بيضاء، يجلس على سجادة مزخرفة، وضعت على أرضية زرقاء، ربما كانت سجادة كبيرة، ويجلس أمامه تلميذ شاب، بعمامة بيضاء أيضاً، وهو يرتدي (الطَيلَسان) الذي كان يعد زي العلماء في العصور الإسلامية، وبيده قرطاس يقرأ فيه.

ويظهر في الصورة جانب من المدرسة، ويتضمن باب معقودة من الأعلى، على هيئة العقود العباسية، وللباب من أدناها دكّة عالية زُخرف قسمها العلوي بزخارف ملونة، كما يبدو في أدنى المدرسة رأسان أولهما لعالم ملتحي يضع على رأسه عمامة ذهبية اللون، والأخرى لشاب بعمامة حمراء. وفي زاوية من المدرسة يظهر رجلان يطلان من شرفة أو كوة، وهما يصغيان إلى الدرس. وتوضح الصورة أن موقع مدرسة الطب هذه كانت عند السور الخارجي لمدينة العمادية مباشرة، فهي تطل على وادي العمادية حيث تبدو أشجار الوادي وفرسان في حال الصيد. وإشارة

[١] ج٢ ترجمة محمد علي عوني.

البدليسي إلى المدرسة على أنها (للطب والاستشفاء) تكشف عن أنها كانت مُلحَقة بمستشفى تعليمي على نحو ما معهود في دراسة الطب في أيامنا هذه، حيث يتزود الطلبة بملاحظات سريرية من واقع معاينتهم للمرضى الراقدين فيه.

وعلى أية حال فإن هذه الصورة، وصورة أخرى رسمها البدليسي لجانب من مدينة العمادية، تظهر فيها إحدى بواباتها، تلقيان الضوء على فخامة المدينة بأسوارها وأبوابها وعقودها وزيناتها البنائية، وهي حال تختلف تماماً عن الحال الرثة التي رآها عليها بعض الرحالين في أواخر القرن التاسع عشر.



مدرسة الطب ودار الاستشفاء في العمادية كما رسمها البدليسي

على أن هذه المدارس لم تكن هي الوحيدة التي احتجنت حركة العلم والتأليف والنسخ في العمادية، فقد وصلنا من آثارها العلمية ما كتب في مواضع عدة لم تحدد هوياتها، منها (المختصر) وهو قد نُسخ سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٤م، ويوجد في مكتبة ملا محمد سعيد ياسين البريفكاني في دهوك[١]. ومنها مثلاً (منهاج العابدين) للغزالي، كتبه أبو بكر بن داود في بلدة عمادية سنة ٩٩٦هـ/١٥٨٧م، وكتاب (الإعلال) في التصريف، الذي ألفه عبد الله بن إلياس الكلكوري "في قلعة عمادية المحمية بحكومة سلالة آل سيّد خان عثمان بيك بن سعيد خان" سنة ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م، و(حاشية على شرح الشمسية) للسيد الشريف الجرجاني، كتبه عبيد الله بن صبغة الله الحيدري سنة١١٦٢هـ/١٧٤٨م(بقلعة العمادية)، و(حاشية يوسف الأصم الكردي على حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية) كتبه عبيد الله المذكور (بقلعة العمادية) سنة ١١٦٣هـ/١٧٤٩م، وهو محفوظ اليوم في المكتبة المركزية لجامعة صلاح الدين في أربيل[٢] ، و(حاشية داود على حاشية السيد على تحرير القواعد المنطقية) كتبه الناسخ المذكور سنة ١١٦١هـ/١٧٤٧م، (في رأس القلعة بالعمادية)، وهي في المكتبة نفسها[٣]، والمختصر، الذي نسخه عبد اللطيف بن الشيخ يونس الشوشي سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م، لأجل مفتيها أسعد أفندي المفتي، و(الصواعِق المحرِقة) لابن حجر الهيتمي، الذي نسخ في سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م

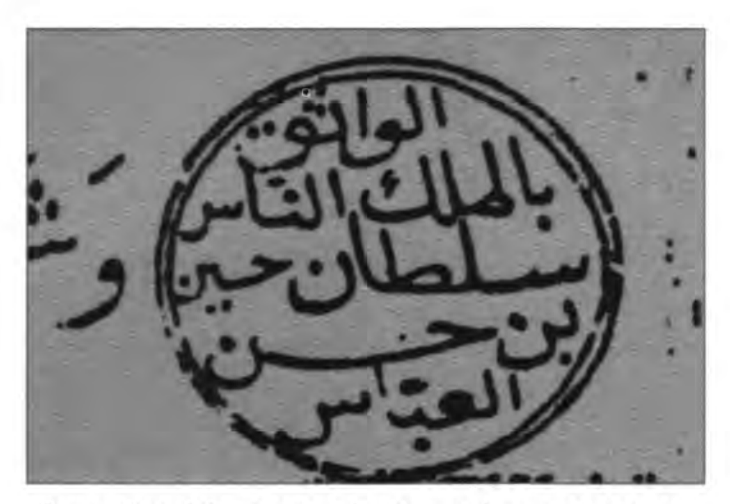
وهكذا، يمكننا القول، بأن تتبع معالم الحياة العلمية في العمادية، في خلال تلك القرون، بما تمثله من حركة ثقافية ناشطة، وإقبال على العلم، وتفرغ له، من شأنه أن يغير صورة الحياة السياسية والعسكرية للمدينة، بما شهدته من صراعات، ونزاعات بين أفراد البيت الحاكم، وبينها وبين الإمارات المجاورة، وهي الصورة الناقصة التي رسمتها مصادر ذلك العصر نفسه.

---

[١] كتابه: فضلاء بهدينان ص١٨.

[٢] فهرس المخطوطات في المكتبة ص٣٧٢.

[٣] الفهرس نفسه ص ٥٢٤.



ختم السلطان حسين العباسي على مخطوطات مدرسة قبهان في العمادية



إيوان مدرسة قبهان في وادي العمادية

لمحات عن
الحياة العقلية في كردستان
في العصر العثماني

يتصل تاريخ كردستان بالتاريخ العثماني منذ الحقبة المبكرة من تأسيس الدولة العثمانية، ذلك أن الاكتشافات الجديدة حول تاريخ الإمارة العثمانية الأولى، أثبتت أن هذه هذه الإمارة لم تنشأ كما روت المصادر العثمانية التقليدية فجأة في غربي الإناضول، وإنما هي نشأت في شرقي الأناضول، حيث كردستان تركيا حالياً، فبعد انتصار السلاجقة على البيزنطيين في معركة ملازكرد سنة ١٠٧١م، انساحت قبيلة قايي، من جوار مرو، حيث استقرت مؤقتا هناك، إلى المراعي المجاورة لمدينة أخلاط (خه لات) على ساحل بحيرة وان، فقد وجدت أحجار وقبور كثيرة لأجداد بني عثمان الذين هم أمراء (بكات) هذه القبيلة. وحتى بعد أن تحركت هذه القبيلة من مواطنها هذه نحو سنة ١٢٢٩ فإنها اتجهت إلى ماردين، لأسباب عسكرية، ولم تنتقل إلى غرب الأناضول إلاّ سنة ١٢٣١ حيث وضعت اسس الإمارة العثمانية على ما تذكره الروايات العثمانية التقليدية، ويعني هذا أن أسلاف عثمان عاشوا في بيئة كردية، أو غالبها كردي، مدة قرن ونصف قرن تقريباً، أي نحواً من خمسة أجيال كاملة، وهي مدة تكفي لأن تتأثر تلك القبيلة الرعوية- العسكرية بالبيئة التي استقرت فيها.

إن فرضية حدوث هذا التأثر لا تتأكد إلاّ بمعرفة المستوى الثقافي والحضاري عامة التي كانت عليه تلك البيئة. يقدم لنا الرحالون الذين مرو بمدن خلاط وماردين ووان وديار بكر وغيرها من مدن شرقي الأناضول، التي تضم نسبة عالية من الكرد، صورة مهمة عن المستوى الحضاري المتقدم لهذه المناطق، تتمثل عناصرها في وفرة المدارس والربط وخزائن الكتب، وكثرة المدرسين والعلماء، هذا فضلاً عن ازدهار العمارة ونشاط الاقتصاد بوجه عام.، ولا شك في أن وجود قبيلة قايي في وسط كهذا يسر لها السبل لكي تتأثر بالجو الثقافي الذي كان يسود تلك الحواضر المهمة، تأثرالعثمانيون الأوائل، كأسلافهم، بالمناخ الصوفي العام الذي ساد المشرق الإسلامي بعد انهيار المؤسسات الإسلامية التقليدية في القرن السابع للهجرة، وكان ذلك المناخ يؤكد على نوع من التسامح القائم على أساس المحبة في الله، والوحدة الاجتماعية المتمثلة بالمشاركة في حلقات الذكر، وتقاليد الأصناف الحرفية المبنية على أخلاقيات الفتوة الإسلامية، لكنه بالمقابل كان متخففاً من الحصانة الفكرية إزاء الانحرافات التي أخذت تهدد المجتمعات الإسلامية، والتي وجدت طريقها إلى بعض الطرق الصوفية مثل القلندرية والبكتاشية وغيرها.

وإذا كان ظهور الدولة الصفوية من رحم الطريقة الصفوية التي وجدت انتشاراً في إيران، سبباً في تنبه العثمانيين، في أوائل القرن السادس عشر، إلى ضرورة الوقوف في وجه المؤثرات الجديدة القادمة من إيران، فإن طريقة التعبير عن هذا التنبه كان عسكرياً بالدرجة الأولى، ومهما قيل عن دور البدليسي في انضمام الكرد إلى العثمانيين في هذا الصراع فإنه كان يعبرعن معطيات المشاركة الكردية الواسعة في المشروع العثماني يوم كان هذا المشروع، في مراحله الأولى، شعبياً يقوم على فكرة الجهاد، وهكذا أصبحت كردستان، كما سجل الرحالة التركي أوليا جلبي في منتصف القرن السابع عشر، بمثابة السد الذي يحجز بلاد العثمانيين عن التحديات الصفوية[1]، ومع أن الدور العسكري للإمارات الكردية كان فعالاً وحاسماً في كثير من المواقف، إلاّ أن الدور الفكري الذي أدته مدن كردستان وقراها كانت الحاجز الأقوى الذي وقف في وجه تلك التحديات، وقد ساعدت عوامل متعددة في توجيه الحياة الفكرية في مدن كردستان وقراها على هذا النحو، أهمها هجرة العلماء الكرد من بلاد المشرق الإسلامي، ومنها كردستان الشرقية إلى الأناضول الشرقي (كردستان تركيا) إثر تعرضهم إلى الاضطهادات الصفوية منذ أوائل القرن السادس عشر، وانتقال الحياة الثقافية من المدن الرئيسة في وسط العراق وجنوبه إلى قرى جبال كردستان المنيعة، بعد تعرض تلك المناطق إلى الأخطار الناجمة عن تعاقب الغزاة، كما أن الازدهار الذي شهدته بلاد الجزيرة وكردستان في عهد الدولة الأيوبية ووفرة من ظهر منها من العلماء أدى دوره أيضاً في ذلك التوجيه الفكري.

لقد قدر لكردستان أن تعيش إذن في وسط تتدافعه تحديات انعكست على الحياة الثقافية فيها، وأبرز مظاهر هذا التحدي الحفاظ على تقاليد التعليم الإسلامية لتكون الإطار الذي يتخرج فيه العلماء، من المدرسين والفقهاء والمفتين، فكان أن انتشرت المدارس في أصغر القرى وأقصاها عن المدن وطرق المواصلات، واحتضن المجتمع، حتى في القرى التي تقوم على النشاط الزراعي البحت، النشاط العلمي فيها، فأمد طلبة العلم والمدرسين بما يمكنهم من العيش بمستوى مقبول، بينما شجع الأمراء الكرد الحياة الثقافية بما أنشأوه من المدارس والمساجد وخزائن الكتب، وما وقفوه عليها من أوقاف كثيرة تدر على مدرسيها وطلبتها وموظفيها ما يكفيهم من مال.

---

[1] أوليا جلبي: سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة، ص٩٢.

ويكفي أن نذكر هنا ما وصفه لنا أوليا جلبي من مظاهر الحياة العلمية العالية لمدينة بدليس التي يعدها "من قلاع كردستان"، فهذه المدينة كانت تضم سبعين مدرسة، وفيها رجال دين"لا مثيل لهم في عصرهم"، وأطباء وجراحون جيدون، وشعراء ممن لهم دواوين شعرية، أما أميرها عبدال خان فيصفه بأنه "ذو ألف فن"، خبير في الفلسفة والعلوم العجيبة والكيمياء والسيمياء والطب والبيطرة وطب العيون وتجليد الكتب والرسم والخط والموسيقى وأنواع من الصناعات الدقيقة، وبلغ من علمه أنه كان يصنع الساعات اليومية والشهرية والسنوية، والساعات التي توضع فوق الأبراج، والساعات ذات الأرقام الذهبية، والساعات المنبهة. وتحدث عن المهن والحرف لأهل بدليس فذكر أنهم بلغوا من المهارة حد أن حداديها يصنعون السيوف التي لا وجود لمثلها في أية مدينة أخرى، ومثلهم الخياطون، وبعض منتوجاتها كانت تصدر إلى أوربا "فهي مرغوبة جداً لديهم هناك". وحينما صادر الجيش العثماني مكتبته كان فيها صناديق كل منها يحوي عشرة من الكتب الثمينة والقديمة، كتبت من قبل أشهر الخطاطين وزينت على نحو جعل كل كتاب أثر لا نظير له، ومن محتويات هذه المكتبة النفيسة ١٧ مصحفاً كتبها أعاظم الخطاطين في العصر العباسي وما بعده، و١٣٠٠ مجلد من كتب التفسير، و١٣٠٠ مجلد في الحديث النبوي، وألف مجلد في فنون متنوعة، و٢٠ مجلداً من الشاهنامة، وعدد من احمال الجمال تضم كتباً ثمينة في التاريخ والفقه و٢٠٠ مجلد من الأطالس، وكتب الفلك والحكمة، وعلم الطب والتشريح، ورسوم لفنانين مشهورين عالميين، وآلاف من الأعمال الفنية الرائعة، وغير ذلك كثير[١].

ونجد في ثنايا الشرفنامه، ذلك الكتاب المهم الذي ألفه المؤرخ الكردي شرفخان البدليسي في أواخر القرن العاشر للهجرة (١٦م)، إشارات ذات شأن عن حياة ثقافية وعلمية مزدهرة، تجد تشجيعاً واضحاً من لدن أمراء الإمارات الكردية، ففي حديثه عن العمادية، أشار إلى أن حكامها أنشأوا فيها "عدداً من المدارس والمساجد يؤمها العلماء والفضلاء، يفيدون ويستفيدون بتحصيل العلوم الدينية وتكميل المعارف اليقينية"[٢]، وكان السلطان حسين، أميرها قد أنشأ واحدة من كبريات المدارس في

---

[١] رحلة أوليا جلبي في كوردستان، ترجمة رشيد فندي، دهوك ٢٠٠٨، ص٣١٠-٣١٨.

[٢] شرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، دمشق ٢٠٠٦، ص١٣٥.

ذلك العهد، عرفت باسم (قبهان)، وأضاف إليها خزانة كتب ضمت عدة آلاف من الكتب التي وقفها بنفسه على مدرسيها وطلبتها، وكانت لها صلاتها بالجامع الأزهر[1]. كما أنشأ مدرسة أخرى في جامع المدينة الكبير، وأنشأ أمير من اسرته، هو مراد خان، مدرسة وقف عليها خزانة كتب حافلة[2]، بينما أنشأ آخرون من الأمراء وغيرهم مدارس أخرى كان لها دور مهم في تخريج العلماء في ذلك العصر. ولم يقتصر الأمر على المدارس الدينية ، وإن لم تقتصر على العلوم الدينية فحسب، وإنما كان ثمة اهتمام مواز بالعلم البحتة، فقد رسم البدليسي صورة لمدرسة سماها (مدرسة الطب والاستشفاء في العمادية)، يظهر أنها كانت ملحقة بمستشفى تعليمي على ما هو معهود في دراسة الطب، حيث يتزود الطلبة بملاحظات سريرية من واقع معاينتهم للمرضى الراقدين فيه. وبلغ من العناية بهذا العلم، أن ألف طبيب من قرية قمري، وهي قلعة نائية كانت مركزاً لإمارة كردية صغيرة، كتاباً مهماً في (المصطلحات الطبية)[3]، وهو أمر يحملنا على التساؤل عن جدوى مثل هذا الكتاب لو لم تكن ثمة دراسة إكاديمية للطب في ذلك المكان، ويظهر أن الاهتمام استمر حتى العصور التالية، فإن أحد أمراء هذه القلعة كان عالماً بالطب هو أيضاً، وأضاف إلى علمه به علماً بالفيزياء والهندسة، فقد اخترع أول براشوت في العالم واستخدمه عملياً، فضلاً عن اختراعات مهمة أخرى.

انتشرت المدارس في كردستان انتشاراً ملفتاً للنظر، فلم تكن ثمة قرية إلاّ ووجدت فيها مدرسة في الأقل، وبعض تلك القرى كان في غاية الصغر، وكثير منها لم يزد عدد سكانه على عشرين أو ثلاثين بيتاً، وربما أقل من ذلك[4]. ولنا أن نلاحظ أن أكثر تلك القرى كان يقوم في اقتصاده على الانتاج الزراعي والرعوي، وهو أمر من شأنه أن يغير الفكرة القائلة بأن النشاط الثقافي لا ينهض إلاّ في وسط يعتمد على التجارة اساساً له.

---

[1] أنور المائي: الفردوس المجهول، الورقة ٣٠-٣١.

[2] محفوظ عمر العباسي: إمارة بهدينان العباسية، ص٢١٩.

[3] أنور المائي: الأكراد في بهدينان ص١٨٩

[4] محمد القزلجي: التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها الدينية، بغداد ١٩٢٨، ص٤

وكانت الثقافة العالية للأمراء سبباً في تفهمهم طبيعة النشاطات العلمية التي تتخذ من قرى إماراتهم مراكز لها، فمنهم من كان يحضر الدروس بنفسه، ويشجع هذا العالم أو ذاك على تأليف كتاب، أو شرح رسالة، بل مضى بعضهم إلى أن يصبح مدرساً– تبركاً بالعلم– إلى جانب توليه مهام الإمارة، مثال ذلك ما فعله عبد الرحمن باشا البابانى (حكم على نحو متقطع بين ١٢٠٤-١٢٢٨هـ/١٧٨٩-١٨٢٢م) حينما قام بالتدريس مدة طويلة من حياته[١]. وأكثرهم كان يقف الأوقاف على المدارس لتدر عليها من المال ما يكفي لاستمرارها. وتدل (التمليكات) التي على النسخ الخطية مما ألف أو نسخ في كردستان، أن أكثر خزائن الكتب في المدن والقصبات الرئيسة التي ازدهرت في القرن الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (١٨ و١٩م) مثل العمادية وقلعة جوالان والسليمانية وأربيل وكركوك، استمد كتبه من قرى صغيرة في أعماق الريف، وهذا يعني أن القرى المذكورة ظلت تغذي المدن بمصادر ثقافتها من الكتب، ومن العلماء والنساخ أيضاً. ولا ريب في أن ملاحظة كهذه من شأنها إعادة النظر في دو الريف الثقافي، وتغير الفكرة القائلة بأن الحياة الثقافية كانت حكراً– في أغلب العصور– على المدن الرئيسة فحسب.

إن تتبع ألقاب العلماء الكثيرين الذين نبغوا في كردستان إبان القرون المتأخرة، يدل على مناشئهم القروية المحضة، فأكثرهم نسب إلى القرى التي نشأوا فيها، ونالوا في أفيائها المراحل الأولى من الدرس على يد علماء ومعلمين من أهلها. وتشير تراجم أولئك العلماء إلى أن معظمهم، إن لم يكونوا كلهم، لم يغادر اقليمه، وإنما حاز على ثقافته وواصل دراسته العليا في مدارس معروفة، اشتهرت بها بعض قرى ذلك الإقليم، مثل ماوران، وبرزنجه، وبياره، وحلبجة، وشيخ المارين، وبنجوين، وكثير منهم كان يأقوم، بعد أن ينال المرحلة الأولى من تعليمه، بجولة في قرى المنطقة يأخذ فيها عن علمائها. وكان تنقل الطالب بين العلماء في عدد من القرى المتباعدة، يتيح له فرصة العيش في بيئات مختلفة، والتعامل مع أهلها، كما أنه يعلم الطالب تقليداً يقول بأن العالم يقصد إلى حيث هو، وليس العكس، وإن العلم يستحق أن يتجشم طالبه مشقات الابتعاد عن الأهل، والارتحال المستمر لمدة من حياته، ، وهو

---

[١] محمود أحمد محمد: شاعر باباني أشاد بالأعمال الجليلة للأمراء البابانيين، مجلة كاروان، أربيل، العدد ٣، ١٩٨٢، ص١٥٠.

من ناحية أخرى يترك للطالب فرصة اختيار العلماء الذين سيدرس على أيديهم، وبالطبع فإن شهرة العالم وسمعته العلمية هي المعتمدة في تفضيله على الآخرين، وهذا يدفع العلماء إلى العناية بصورتهم في مجتمعاتهم، والتنافس في المزايا العلمية والروحية أيضاً[1].

واختلفت أبنية المدارس في هذه القرى من حيث عمارتها وزينتها، والمفهوم أن أغلبها كانت تغلب عليه صفة البساطة لبساطة القرى التي احتضنتها، ولأنها أنشئت بجهود شعبية بحتة، على أن هذا لم يمنع من إنشاء مدارس كبيرة تميزت بسعة مرافقها، كما في مدارس العمادية وبدليس وساوجبلاغ مثلاً.

ولابد لنا من القول أن توزع تلك القرى في مناطق متباعدة وبعيدة عن مراكز المدن، جعلها بعيدة عن السلطة القائمة عهدذاك، (إلاّ من تقديم الدعم المادي المتمثل بموارد الأوقاف، وهي مستقلة من حيث إدارتها)، وليس أدل على ذلك من أن جانباً من تلك القرى غدا واقعاً– بموجب معاهدات الحدود المتتالية بين الدولتين العثمانية وإيرانية– في أراضي الأخيرة، ومع ذلك لم نجد ثمة اختلاف في طبيعة المواد التي كانت تدرس في كلا الجانبين، ولا في الكتب المنهجية المتخذة للدراسة، أو في الاتجاهات الفكرية العامة، بل كان مألوفاً تماماً أن يتجول طلبة العلوم في قرى الجانبين، العثماني والإيراني، آخذين العلم عن عالم هنا، وعالم هناك، ومنخرطين في سلك مدرسة في هذه القرية، أو حلقة علمية في تلك، لاسيما في منطقة أردلان وقراها، بوصفها الامتداد الطبيعي لإقليم شهرزور التاريخي. وفي الواقع فإن وحدة الثقافة بين كردستان الشرقية وكردستان الجنوبي ظلت قوية وذات نسيج متماسك على الرغم من التجزؤ السياسي الذي نتج عن تقاسم الدولتين لإقليميهما[2].

إن الحرية التي تمتع بها الطالب الكردي، المتمثلة، بحسب تقاليد الدرس في بلاده، باختياره في أن يسلك سبيل العلم، وفي اختياره من يدرس على أيديهم، وفي نوع العلوم التي يرغب في درسها، والمستوى العلمي الذي يود أن يصل إليه، طبعت الحياة الثقافية بشيء من الحرية، وهذه الحرية كانت المجال المناسب غالباً لكل

---

[1] كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، ط٢، أربيل ٢٠٠٨، ص٩.

[2] المصدر نفسه ص١٧.

نزوع عقلاني، وهو النزوع الذي أدى إلى أثمر تقديراً خاصاً لمزايا (العقل السليم) على حد تعبير العمادي كما مر بنا.

وعلى النقيض من المناخ الثقافي الذي يجعل من التصوف أساساً له، وهو الذي ساد العالم الإيراني في القرون التي أعقبت الغزو المغولي، فإن الكرد حافظوا على توازن فريد في دراسة مجموعة كبيرة من العلوم، على أكثر من مرحلة، ففي المرحلة الأولى يدرس الطالب، إثني عشر علماً، هي ١- النحو ٢-الصرف٣-البيان٤-البديع٥- المعاني٦-الآداب(آداب البحث والمناظرة)٧ -المنطق٨-الكلام(العقائد) ٩-الهيئة والفلك١٠-أصول الفقه وفروعه١١-التفسير١٢- الحديث الشريف، فلا يتخرج طالب ما لم يتقن هذه العلوم، فإذا ما فعل ذلك، صار في وسعه دراسة علوم أخرى، هي١- علم المنطق والميزان والفلسفة٢-علم الحكمة والطبيعيات٣-علم العناصر٤- علم الإلهيات٥-علم الهندسة والمقياس٦-علم الحساب والجبر٧-علم الرياضيات والأفلاك٨- علم العروض٩-علم الخط والإنشاء١٠- علم معرفة الميقات والأوقات وفصول السنة١١-علم الكف والرمل والأكاسير(الكيمياء) ١٢- علم القيافة والفراسة والتشريح١٣-علم الطب[١]. ويمكننا أن نلاحظ هنا أن المجموعة الأولى من العلوم كانت تقدم مقدمات عامة لا تخصص فيها، أما المجموعة التالية فهي تختص بعلوم عقلية وتطبيقية محضة، وهذا يعني أن الأرجحية في التخصص هي لما عرف في ذلك العصر والعصور التالية بالعلوم العقلية مقابل ما سمي بالعلوم النقلية، وهي العلوم التقليدية التي يتلقاها طالب العلم في المرحلة الأولى التي ذكرناها.

لقد وجد العلماء الكرد في التاكيد على التوازن بين هذه العلوم، ضرورة يقتضيها ظروف التحدي الفكري ضد النزعات الصوفية المنفلتة من جهة، وضد النزعات التقليدية المحافظة على كل ما هو قديم، من جهة أخرى. وهكذا فقد وازنوا من قوة تلك المؤثرات إلى حد كبير، فالمدارس الدينية كانت تقف ازاء التكايا والخانقاهات، وحلقات الدرس كانت تعد رديفاً، أو بديلاً، لحلقات الذكر، والعلماء أصبحوا يزاحمون الصوفية في التأثير على وجدان الناس، وطلبة العلم غدوا ينافسون المريدين في الاستئثار باهتمام المجتمع. وعلى الرغم من قلة معلوماتنا عن ظروف ذلك التفاعل الثقافي الذي جرى في القرن الثامن والتاسع للهجرة (١٤ و١٥م) في مدن الأناضول

---

[١] محه مد عه لياوي: زياني فه قيياتي له كوردستان ص٩١

الشرقية، إلاّ أن نتائجه بدت واضحة في الحقب التالية، حين اتجه العثمانيون نحو تشجيع الدراسات الفقهية في المدارس التي أنشأوها في مناطقهم الجديدة في غربي الأناضول، وتبارى السلاطين والأمراء بإنشاء المدارس، واختيار العلماء الأكفاء للتدريس بها.

ومع أن آثار المرحلة الأولى للثقافة العثمانية المتأثرة بالتصوف الإيراني ظلت قوية في الحياة العامة، متمثلة بالطرق الصوفية، وقيمها ومظاهرها الفكرية والشكلية، إلاّ أن ازدياد أهمية المؤسسة الدينية متمثلة بشيخ الإسلام وبالقضاة والمفتين والمدرسين والأئمة والخطباء وغيرهم، كانت بازدياد مستمر، وكان أبلغ مظاهر هذه الأهمية إشراف المؤسسة المذكورة بصفة مطلقة على شؤون التعليم بكافة مراحله. وليس أدل على دور العلماء الكرد في التأثير على تحول الدولة العثمانية، في القرن السادس عشر، إلى دولة تقوم على اسس عقلانية وقانونية من تولي مواقع التأثير الثقافي فيها علماء كرد ذوي ثقافة واسعة، أهمهم العلامة ادريس البدليسي، الذي أصبح مستشاراً حقيقياً للسلطان سليم الأول، وواضع الكثير من سياساته في المنطقة، والعلامة أبو السعود العمادي، الذي صار شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وصار الموجه الفعلي للسلطان سليمان في وضع قواعد قانونية للدولة، فعرف السلطان نفسه بالقانوني نسبة إليها. وتفسيره للقرآن الكريم الذي عنونه بعنوان فريد يحمل دلالة فكرية جديدة، هو (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم)، فالعقل السليم هنا هو مصدر المعرفة وتوجيهه هو واجب العقلاء. وقد تولى علماء من ذرية العمادي مناصب فكرية ذات تأثير في الدولة.

ونظراً لأهمية علم العقائد، أو علم الكلام، في الدفاع عن الشريعة بأسلوب عقلاني، فقد وجد فيه العلماء الكرد مجالاً كبيراً للدرس والبحث، وكان هذا العلم الذي وضع أسسه الغزالي منذ القرن السادس للهجرة، قد تطور ونما على يد علماء كبار أمثال، الإيجي والأسفرائيني ، إلاّ أن التخصص فيه، ونشره، بإدخاله في ضمن نطاق ما يدرس من علوم، لم يجر إلاّ على يد علماء من الكرد، مثل آل الحيدري الذين اختصوا بهذا العلم وتوارثوه، ونشروه بما ألفوا فيه من مؤلفات وما شرحوه من متون السابقين، فصار لزاماً على من يود اكمال دراسته بالتخصص في هذا العلم أن يقصد (ماوران) تلك القرية الصغيرة التي عاشوا فيها قرب أربيل، منذ القرن العاشر للهجرة

(١٦م) ليدرسوا متونه في ضوء ما ألفوه هم من حواش وشروح عديدة[١]، وذلك "لصعوبتها ودقتها وعلو مطلبها"[٢]، وحينما طارت شهرتهم، استدعى والي بغداد أحد كبار علمائهم إلى بغداد في منتصف القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م) فبدأ به اهتمام العراقيين بهذا العلم، حتى ذكر أحد الكتاب المتأخرين منهم أنه "إليهم انتهت إجازات أهل العراق"[٣]، وإلى هذه الأسرة الكردية يرجع الفضل في إدخال ما سمي بالعلوم العقلية إلى مفردات المنهجية للطلبة في العراق، بعد أن لم تكن تشمل هذه المفردات قبلهم سوى العلوم النقلية وهي العلوم الشرعية واللغوية وحدها.

ظلت آثار المرحلة الأولى للثقافة العثمانية المتأثرة بالتصوف الإيراني ظلت قوية في الحياة العامة، متمثلة بالطرق الصوفية، وقيمها ومظاهرها الفكرية والشكلية، إلا أن الكرد استطاعوا، منذ مطلع القرن الثالث عشر للهجرة، إحداث (ثورة تصحيحية) داخل التصوف كما انتهت مظاهره في ذلك العصر، حينما نجح عالم كردي من شهرزور، هو مولانا خالد النقشبندي، في إعادة وصل ما قطعته القرون من صلة بين العلم والتصوف، بتاكيده على وجوب أن يكون الصوفي عالماً حقيقياً، قبل أن يكون صوفياً، وبذا تحولت الخانقاهات النقشبندية إلى مراكز ثقافية يلتقي بها العلماء، وتلقى المحاضرات، وتضم خزائن للكتب، ولا شك في إن ذلك كان يمثل نزوعاً إلى تغليب العلم على الممارسات الصوفية ومحاولة لإصلاح التصوف من داخله عن طريق تغليب ذلك النزوع العقلي على الجانب الشكلي له.

وشهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر انتشاراً محدوداً للتعليم الرسمي العثماني، الذي عد وجهاً مهماً من أوجه الإصلاح الذي التزمت به الدولة عهد ذاك، وقد وجد هذا النوع من التعليم طريقه إلى المدن الرئيسة في كردستان، قبل أن تعرفه القرى، وقيل أن أول مدرسة من هذا النوع أنشئت في مدينة السليمانية سنة ١٨٦٨،

---

[١] محمد سعيد الراوي: تاريخ الأسر العلمية في بغداد، بتحقيقنا، بغداد ١٩٩٧، ص١٣٥ ومراكز ثقافية مغمورة ص١٥٦-١٥٩.

[٢] إبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد ص١٢٤.

[٣] المصدر نفسه ص١٢٩.

باسم (مكتبي ملكي)[1] أي المدرسة المدنية، ثم تبعتها مدارس أخرى، على وفق النظم العثمانية الحديثة، أولية (ابتدائية)، ورشدية (متوسطة) وإعدادية (ثانوية)، كما أنشئت مدارس رشدية عسكرية، منها المدرسة التي انشئت في السليمانية سنة ١٨٩٣، أما في أربيل، فتشير السالنامات العثمانية إلى وجود مدرسة رشدية سنة ١٨٧٥، وأن عدد المدارس ازداد في سنة ١٨٩٠ إلى خمس، منها واحدة رشدية، والأخرى أولية. وعرفت بلدة عقره أولى المدارس الرسمية سنة ١٨٧٣، وقد زاد عدد المدارس في كوردستان بسرعة، ففي سنة ١٩١٢ أصبح عدد المدارس الرشدية في لوائي كركوك والسليمانية وأقضيتهما التسعة، وبضمنها رواندوز، وكويسنجق، ورانية، وأربيل، وكفري، وحلبجة، وقلعة دزه، وبازيان، وشهربازار، تسع مدارس رشدية، وست عشرة أولية[2]. وبهذا أصبح ثمة نوعان متوازيان من التعليم، الأول رسمي يوجد في المدن، ويتخذ من المدارس الجديدة التي أنشأتها الدولة موئلاً له، وتشرف على كل تفاصيله نظارة المعارف العثمانية، وآخر تقليدي شعبي، يجد انتشاره في المدارس الدينية الكثيرة الملحقة بالمساجد، أو المستقلة، التي توجد في معظم القرى والأرياف في كردستان. وفي الواقع فإنه ثمة اختلافات مهمة بين نوعي المدارس هذين، فمن ناحية كانت المدارس الرسمية علمانية تماماً، فهي لا تعنى بالعلوم الدينية، وإنما بالعلوم الطبيعية والإنسانية على وفق ما بلغته في عصرها[3]، هذا بينما كانت المدارس التقليدية تعنى بالتعليم الديني بالدرجة الأولى، وإن درس بعضها علوماً ومعارف متنوعة أخرى. ويمتد التعليم إلى مجال اللغة أيضاً، فالمدارس الرسمية كانت تدرس باللغة التركية، فضلاً عن بعض اللغات الأوربية، بينما كانت المدارس التقليدية تدرس بالعربية والكردية، فضلاً عن الفارسية. وعلى أية حال وجد

---

[1] ينظر د. محمد عبد الله كاكه سور: كه شه كردني خويندني فرمي له ليواكان كوردستاني عيراق ١٩٢١-١٩٥٣، هولير ٢٠٠٤، ص١٢ وئه كره مي سالحه بره شه: سليماني، بغداد ١٩٨٧، ص٤٤٦.

[2] كاكه سور: المصدر السابق ص١١- ١٩ وغازي حسن: خويندره واري رنكه يه كي سه خت ودريرله كوردستاندا، هه ولير ٢٠٠٨، ص١٣.

[3] وتشمل اللغات الفرنسية والعربية والتركية والفارسية، والقانون، والاقتصاد، والتاريخ، والجغرافيا، والحساب والجبر والمقادير، والميكانيك، والأحياء، والفلسفة، والمنطق، والخط، والرسم والنحت، والعلوم الطبية والزراعية، فضلاً عن العلوم الدينية والأخلاقية. ينظر كاكه سور: المصدر السابق ص١٣.

عدد من متعلمي المدن في هذه المدارس الجديدة الفرصة في الانفتاح على ما عرف بالعلوم العصرية، وعلى شغل الوظائف في المؤسسات الحكومية الحديثة، التي هي ثمرة حركة الاصلاحات، على حد سواء، بل أن الكثير من خريجيها صار في وسعهم مواصلة سبل التعلم في المدارس العليا، أو الكليات، المدنية والعسكرية، في العاصمة استانبول، فكان منهم القضاة والقانونيون والمدرسون والصحفيون والضباط وغيرهم، وهي الفئات التي مثلت النخبة المتنورة الجديدة التي قدر لها أن تتولى مساندة حركة النضال الوطني في القرن العشرين، على أن هذا لم يمنع من أن تتولى فئات ريفية تلقت تعليمها التقليدي في مدارس المساجد قيادة هذه الحركة، لا سيما في المجال العسكري، في حقبة ما بين الحربين العالميتين.


صورة الكرد
في ألف ليلة وليلة

تمثل قصص ألف ليلة وليلة مرآة العصور التي كتبت فيها بأجلى مظاهر التمثيل، فهي تعكس صور الحياة المختلفة في كل عصر، من أدق تفاصيل الحياة الخاصة، مما كان يجري في القصور والدور والغرف المقفلة بل حتى غُرَف النوم، إلى رصدها مظاهر الحياة العامة، من شؤون الحكم ودسائس المُلك، ومن طِباع التجار وأهل الحِرَف. وهي لا تقتصر، في اختياراتها، على مستوى أخلاقي واجتماعي محدد لفئات من الناس أسهموا في حوادث قصصها، وإنما تتنوع بين مستويات مختلفة، ففيها نماذج لأخلاق الملوك والعلماء والصالحين والجواري والعبيد، بل وحتى اللصوص وقطاع الطرق.

ولا تنتمي ألف ليلة وليلة إلى بلدٍ مُعيَّن، وإن كانت تَدين لبغداد بكثيرٍ من رموزها وشُخوصها، ولذا فإنها لم تقتصر في رسم حوادثها على شعب بذاته، وإنما شاركت فيها شعوب عدة في العالم الإسلامي وخارجه أيضاً. وبالطبع فإن حكايات ألف ليلة وليلة لا تقدم لقارئها صوراً علمية لتلك الشعوب، بل تقدم ما استقر في أذهان الناس عنها عبر العصور.

وللكُرد في ألف ليلة وليلة نصيب في عدد من لياليها الممتعة، ففي الليلة الرابعة بعد الثلاثمائة تروي شهرزاد لملكها شهريار قصةً بطلها رجل كُردي، وهي تنسب هذه القصة إلى راوٍ اسمه (علي العجمي) اختاره الوزير جعفر البرمكي ليُسلّي بها الخليفة هارون الرشيد في ليلة مؤرقة.

وعلى الرغم من وصف العجمي هذا الكُردي بالظلم، فإنه لم يذكر سبب هذا الوصف، بل أن ما ساقه من تفاصيل القصة يشهد لهذا الكُردي بأنه كان على خلاف ما ذكره كما سنرى. وخلاصة القصة التي رواها علي العجمي، ونقلتها عنه شهرزاد، إنه خرج ذات يوم من بغداد، ومعه غلام من أتباعه، يحمل جرابه، وإذا بذلك الكُردي يهجم على الجراب، مدعياً أنه جرابه، وحينما اعترض صاحب الجراب على ذلك، لم يلجأ الكُردي إلى القوة كما يفترضه سياق القصة، ولم يتمسك بالجراب عنوة، وإنما رضي بالذهاب إلى القاضي بنية القبول بما سيصدره من حُكم حول مِلكية الجراب، معتمداً بالطبع على قوة حُجَّته، وما سيقدمه بين يدي القاضي من أدلة تثبت تلك المِلكية.

وهناك تجري مرافعة بالغة الطرافة بين علي العجمي والكُردي حول أيهما له الحق في ذلك الجراب، فحينما سأل القاضي كلا منهما عن محتويات الجراب ليتأكد من أن الجراب هو له فعلاً، فصّل الرجلان ما وضعاه فيه، وهنا تنبعث في الحكاية روح الدعابة، فقد وصف كل واحد منهما ما في الجراب من أشياء لا يمكن أن يسعها أي مكان، فهي إذاً محتويات وهمية تبعث على العجب لا على التصديق. ومع أن المفترض بالرجل الكُردي أن يكون رجلاً بسيطاً يعيش خارج المدينة، فإن ما رواه يدل على مفردات حضارية ملفتة للنظر، فهو يفتتح مرافعته بالدعاء للقاضي بالتأييد، ثم ينطلق مبيناً ما ينطوي عليه جرابه من محتويات مزعومة، فيقول:

في جرابي هذا مِروَدان (المِروَد: ميل الكُحل) من لُجَين (أي من الفضة)، وفيه أكحال لعين، ومنديل لليدين، ووضعت فيه شرابتين (الشرابة: آنية يشرب منها الماء) مُذهبتين، وشمعدانين، وهو مشتمل على بيتين وطبقتين، ومعلقتين، ومخدة ونَطْعَين (النَطع: المفرش يوضع تحت الطعام)، وإبريقين وصينية وطشتين، وقدر وزِلعتين (الزِلعة: البستوقة من الفخار كما يعرفها البغداديون)، ومغرفة وسَلّة ومِزوَدين (المِزود: ما يوضع فيه العَلَف للماشية)، وهِرّة وكلبتين، وقصعة وقعيدتين (ما يُقعَد عليه عند تناول الطعام)، وجُبّة وفروتين، وبقرة وعجلين، وعنزاً وشاتين، ونعجة وسَخلين، وصيوانين (ما توضع فيه الملابس) أخضرين، وجَمَلاً وناقتين، وجاموسة وثورين، ولَبوة وسبعين، ودُبّة وثعلبين، ومَرتَبة وسريرين، وقصراً وقاعتين، ورواقاً ومَقعدين، ومطبخاً ببابين، وجماعة من الكُرد يشهدون أن الجِراب جِرابي!.



والغريب أن القاضي استمع إلى كل هذه القائمة المدهشة دون أن يقاطعه بشيء، ومع أن المفترض بحسب السياق أن يكون العجمي هو صاحب الجراب الحقيقي، ومن ثم فهو يكفيه أن يصف محتوياته الحقيقية ليثبت للقاضي صدق دعواه، إلاّ أننا نجده يماثل الكُردي في تقديم تفصيلات وهمية أشد غرابة مما ذكر، وهنا يضطر الكُردي إلى تأكيد ما ساقه أولاً بمزيد من التفصيل، فيقول: يا مولانا القاضي، إن جرابي هذا معروف، وكل ما فيه موصوف!، في جرابي هذا حصون وقلاع، وكراكي وسباع، ورجال يلعبون الشطرنج والرِقاع، في جِرابي هذا حجرة ومهران، وفجل وحصان، ورِمحان طويلان، وهو مشتمل على سبع وأرنبتين، ومدينة وقريتين، وأعمى وبصيرين، وأعرج ومُكسحَين، وقَس وشماسين، وبطريق وراهبين، وقاض وشاهدين، وهم يشهدون أن الجراب جرابي!.

وبعد أخذ ورَد، وبيان مزيدٍ من المستحيلات، تنتهي الحكاية بخاتمة مخيبة للآمال، فقد أمر القاضي بفتح الجراب، فإذا به خبز وليمون وجبن وزيتون!.

وعلى الرغم من الحبكة المرحة التي انطوت عليها هذه الحكاية، والقدرة على جمع كل المستحيلات في جراب مزعوم، فإن نظرة إلى ما ادعاه الرجل الكُردي تدل على أنه قدم غالباً مفردات مما كانت تضمه بيئته الكُردية في ذلك العصر، فالحيوانات الضارية، مثل السبع والدُب، كانت تكثر في الجبال، والحيوانات المُستأنسة مثل البقرة والعِجل والثور، هي مما يعد من ضرورات القرية في الريف، والكراكي هي من الطيور التي تشاهد بكثرة في البيئة الكُردية، ويكمل ذلك وجود الحصون والقلاع، التي كانت تعد مرتكزات حكم الأمراء في تلك البيئة الجبلية الوعرة، ومع ذلك فإن في روايته ما يدل على أن مستواه الاجتماعي لم يكن يتناسب مع ما وصفه به راوي الحكاية العجمي، فهو يتضمن مفردات حضرية كثيرة مما كانت تحتويه بيوت الخاصة من القوم، مثل الشرابات (أو المَشربيّات) المُذّهبة، والشمعدانات، والطُشوت، والقدور، والجِرار، والمغارِف، والمَراتب (جمع مَرتَبة وهي الفراش)، والمفارش، والمناديل، والصيوانات التي تستخدم في حفظ الملابس في بيوت الكبراء، وأدوات الشطرنج ورِقاع اللعب، التي اختصت بها فئة عالية من السكان عهد ذاك، فضلاً عن تصويرها الدور نفسها، فهي بطبقتين، ولها رواقات (أي ممرات، أو طارمات)، وقاعات، ومطابخ لها أكثر من باب. ويمكننا أن نتصور هنا أن

الرجل كان يصف دواخل بعض القلاع والحصون التي أشار إليها. أما إشارته إلى القسيس والشمّاسين والبطريق (أي البطريرك) والرُّهبان، فهي تصف بيئة مسيحية لم تكن بعيدة عن بيئته، ولذا فإنه يعرفها جيداً.

وهكذا فإن حكاية (جِراب الكُردي) هذه، صورت، على الرغم مما اختزنته من روح دعابة، بيئات كُردية ريفية ومتحضرة في ذلك العصر.

وفي الليالي ٣١٩– ٣٣٨ تروي شهرزاد حكاية طويلة أحد أبطالها رجل كُردي، له اسم كُردي صريح، هو (جُوان الكُردي)، وهو كما وصف نفسه في الحكاية :"أنا الشاطر جوان الكُردي! من جماعة أحمد الدنف (وهو زعيم كبير من زعماء الشُّطّار)، ونحن أربعون شاطراً". فجوان هذا كان زعيماً لمجموعة من الرجال الشجعان أمثاله، ولا شك في أن البيئة التي تتحدث عنها الحكاية جبلية تماماً، فهي تتضمن إشارة إلى غار كبير خارج البلد يسع سبعاً وأربعين نفساً، ولجُوان أم يحرص على أن يجعلها في مكان آمن، فلا يجد غير الغار مكاناً آمناً، فيذهب إليه ويدعها فيه، وهناك يجد جندياً راقداً في مدخل الغار فيقتله، ويجد طريقه إلى المدينة، وهناك يشاء حظه العاثر أن تتعرف عليه، بطريقة سحرية، امرأة تدعى (زُمُرُّد)، كانت قد تظاهرت بأنها رجل، وصارت تحكم المدينة بهذه الصفة، فتأمر بقتله على نحو بالغ البشاعة.

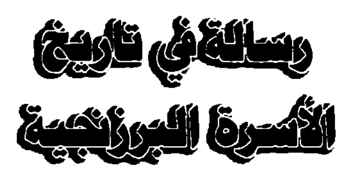
وعلى هذا النحو تصور الحكاية نهاية جوان، وكأنها عقاب لما صنعه بالجندي، مع أن الحكاية نفسها لم تنوه بهوية ذلك الجندي، ولم تفصح عن سبب وجوده في هذه المنطقة الجبلية البعيدة، وبالطبع فإنه لم يكن كُردياً، وإنما من قوم آخرين سكتت عن الإشارة إليهم.



وفي الليالي ١٢٨- ١٤٤ حكاية طويلة تتحدث فيها شهرزاد عن شخصية هائلة تسمى (كهرداش)، ولا تصرح راوية الحكاية بهوية هذا الرجل، إلاّ أن اسمه يمكن أن يكون تركياً، ومع ذلك فإن في الحكاية نفسها قرائن عدة ربما تشير إلى أنه كان كُردياً، فبيئة المكان الجغرافية التي عاش فيها كانت تفصلها عن بغداد (أودية وقفار)، وتبعد عنها بثلاثة ايام، وفي اليوم الرابع يُشرف المسافر إليها على (أرض معشَوشَبة الفَلَوات، مليحة النبات، اخضرت رُباها، وطاب فلاها)، وهذه الأرض تطل على نهر يؤدي إلى دجلة، فهو إذاً أحد روافد هذا النهر، وربما كان أحد الزابين الأعلى أو الأسفل، وفي موطنه رواب (وواد غزير الأنهار، كثير الأشجار) ، وهو ما يتفق وتلك البيئة إلى حد كبير.

وتشير الحكاية إلى قوم كهرداش، بأنهم (قبائل من الأكراد والأتراك). وكهرداش هذا كما تصوره الحكاية كان (الأسد البطّاش) فارساً مغواراً، و(من تحته مائة فارس، مثل الليوث العوابس). ومع قوته وهيبته فإن الحكاية تأبى إلاّ أن تصفه بـ"كَمال الفروسية، بديع المحاسن"، وكعادة الفرسان في العصور الوسطى فإن له (معشوقة) جَمَعت بين الجمال الباهر، والمهارة في ركوب الخيل واستعمال السلاح الباتر، وعلى الرغم من أن الرواية تنتهي بكهرداش إلى أن يلقى مصرعه بطعنة من رمح وهو يقاتل أحد أبناء الملوك يدعى (كان ما كان!)، فإن الحكاية نفسها تستمر لتضع مقتله بداية لتداعٍ في حوادث آتية، وهي تصور خوف ملك بغداد من نتائج مصرعه، بقوله أنه سيكون "سبباً لانقلاعنا عن هذه الأوطان،.. وأمرنا معه آيل إلى الهلاك، وأكثر خوفنا من أقاربه".

وهكذا تقدم لنا ألف ليلة وليلة صوراً خلابة لنماذج مختارة من شخصيات متخيلة تبعث في نفس السامع والقارئ، أثراً مشوقاً، إلاّ أنه لا يبعد أن تكون صدى لشخصيات حقيقية، عاشت حياتها، وأدت أدواراً مختلفة بين الناس في تلك العصور.


رسالة في تاريخ
الأسرة البرزنجية

مقدمة

قد يستغرب القارئ اليوم لإقدامنا على نشر رسالة فيها كل هذا الكم من الكرامات التي تقرب أن تكون من بواهر المعجزات، وفيها ما يَصعُب على هذا القارئ الأخذ بـه بسبب طبيعة مفاهيم العصر الذي يعيشه واختلافها عن مفاهيم العصر الذي عاش فيه شخوص من ترجَمَت لهم هذه الرسالة، على أننا وجدنا في نشرها وتحقيقها فوائد جُلّى تستحق عناء العمل العلمي الذي اضطلعنا بـه. وأول هذه الفوائد أن الرسالة كشفت عن تاريخ بقعة مهمة من كُردستان هي بَرَزنجة[1]، تلك القرية التي قُدِّر لها أن تشتهر في الأوساط العلمية والصوفية ليس في كُردستان وحدها، وإنما في العالم الإسلامي بمن خرَّجتهم من كبار العلماء والمتصوفين والصالحين. ومن فوائدها أنها حكَت قصة نشوء واحدة من أكثر الأُسر عراقة ونُبلاً في كُردستان، نُسبت إلى القرية المذكورة، وانتشرت ذراريها في مختلف البلاد الإسلامية، وكثيرٌ منهم شَغَل موقعاً مؤثراً في مجتمعه، مؤلفاً أو مُدرِّساً أو زعيماً روحياً أو غير ذلك.

وهي من ناحية أخرى تلقي ضوءاً على الحياة العلمية في كردستان في قرون طالماً افتقرنا إلى نصوص توضح طبيعتها وعلاقاتها، وذلك بذكرها عنوانات المؤلفات التي كان يجري اعتمادها في مجالات التدريس، وأسماء المدرسين والصوفية الذين تكشف نسبتُهم عن أسماء القرى التي انحدروا منها، وهو أمرٌ من شأنه أن يُضيف تلك القرى إلى قائمة المراكز الثقافية المغمورة التي طالما رَفدت الحياة الثقافية والعلمية في كُردستان بنتاجات مهمة. وحتى تلك الكرامات والخوارق التي حفلت بها الرسالة بكثرة فإنها تبين على نحو بالغ الوضوح طبيعة الذهنية الشعبية السائدة عهد ذاك، وهي ما يمكن أن تؤدي إلى تكوين رأي جَمْعي عام حول أمر ما، وهذا يُفسِّر صعود بعض الزعامات إلى مواقع التأثير الروحي والاجتماعي، بل والسياسي أيضاً، بسبب الهالة التي تضفيها عليها الكرامات والخوارق المتواترة. وفي الرسالة– فضلاً عما تقدم– اشارات إلى الإمارة الأردلانية التي كان لها حُكمٌ في منطقة برزنجة قبل ظهور الإمارة البابانية الأخيرة، وأسماء بعض أمرائها، مما له فائدة في دراسة التاريخ السياسي لكردستان في بداية عهد سيطرة الدولة العثمانية على مقدراتها.

---

[1] تقع برزنجة في الطريق المتجه إلى حلبجة في السفح الجنوبي لجبل (كروكجاو) في محافظة السليمانية، وتبعد عن مدينة السليمانية بنحو ٦٠ كم، وهي مركز ناحية سروجك التابعة لقضاء شهربازار.

ولعل أهم ما توثقه هذه الرسالة هو تحديد عهد انتشار الطريقة القادرية في كردستان، فعلى وفق حساب الأجيال، الذي تعارف عليه النسّابون، يكون مجيئ أسلاف المؤلف إلى كردستان الجنوبية، وتأسيسهم برزنجة (التي ستصبح فيما بعد مركزاً مهماً لنشر الطريقة)، قد حدث في النصف الأول من القرن التاسع للهجرة (١٥م)، ويقارب هذا التاريخ انتشار الطريقة القادرية في بهدينان على يد بير محمود بن بير خضر الزيوكي القادري، ثم إنشاء التكية القادرية في العمادية، أولى تكايا هذه الطريقة في بهدينان، على يد شمس الدين قطب بن السيد عبد الكريم الأخلاطي القادري، في القرن العاشر للهجرة (١٦م)، ودعم أمراء بهدينان لشيوخها في العهود التالية[١]، وبالتأكيد فان هذه المقاربة لم تكن وليدة صدفة، وإنما نتيجة لتطور المجتمع الكردي في تلك العهود، وتفصيل هذا الأمر أن الاستقرار النسبي الذي مرّ به هذا المجتمع عهد ذاك، قد نجم عنه نشوء أعداد مضطردة من القرى المستجدة، أو نمواً في القرى القديمة، وكانت الطريقة القادرية أكثر استجابة لهذا التطور، لتأكيدها على الجانب الروحي– الاجتماعي، فحلقات الذِكر الكبيرة، التي تجمع أبناء القرية على اختلاف فئاتهم وأعمارهم، والجهر بالذكر وفق ايقاعات محددة، وعلى نقر الدفوف، كان من شأنه أن يعبر عن روح تلك المجتمعات القروية، ويزيد من لُحمة نسيجها الاجتماعي، بينما كانت الطرق السابقة، وأهمها الطريقة الخُلوَتية[٢]، التي وجدت انتشاراً في كردستان في الحقبة السابقة، تُعنى بالجانب الفردي، وتتخذ من

---

[١] ينظر كتابنا: المعجم التاريخي لإمارة بهدينان، اربيل ٢٠١١ ص٩٩ و١٠٢.

[٢] تستمد الطريقة الخلوتية أصولها من الطريقة السهروردية (المنسوبة إلى أبي النجيب السهروردي المتوفى ببغداد سنة ٥٦٣هـ) ، وأول من عرف بالخلوتي من أقطابها محمد بن نور الدين الخلوتي المتوفى سنة ٦٦٦هـ، وقد نشر الصوفية الكرد هذه الطريقة في مصر. ينظر محمد زاهد الكوثري: البحوث السنية عن بعض أسانيد الطريقة الخلوتية، القاهرة ١٣٦٢هـ. وتشير رواية متأخرة أوردها محمود بن عبد العزيز الشوره جي البرزنجي (توفي سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م) في كتابه (الرسالة الأشرافية في أنساب سادات البرزنجية وأحوالهم وحياتهم) الورقة ٦١ إلى اتباع الشيخين السيدين عيسى وموسى البرزنجيين الطريقة النوربخشية،، وتنتسب هذه الطريقة إلى محمد بن عبدالله الملقب بـ(نوربخش) " أي : واهب الأنوار ، هاجر أبوه من الإحساء ، وسكن بلدة (قاين) وانتسب إلى الطريقة الهمدانية، وسعى إلى التوفيق بين التصوف والتشيع ثم ادعى المهدوية، وتوفي سنة ٨٦٩هـ/، وهذا التاريخ متأخر عن عهد السيدين المذكورين فضلا عن أسلافهما.

العُزلة عن البيئة، وسيلة للتقرب إلى الله تعالى، وفي الواقع فان انتشار الطريقة الخُلوتيّة كان استجابة لطبيعة الحياة الاجتماعية في كردستان يوم كان قِوامُ تلك الحياة قلاع منفردة، وتجمعات سكانية محدودة حولها، فلم يكن غريباً إذن أن تنحسر هذه الطرق، بعد أن تدشين عصر القرية الكردية، في القرن العاشر للهجرة، لتفسح المجال أمام الطريقة القادرية بوصفها المعبرة عن طبيعة هذا العصر وخصائصه.

ومعلوماتنا عن مؤلف هذه الرسالة المهمة لا بأس بها، فقد ترجم له بعض مؤرخي عصره، واشتهر هو بكثرة مؤلفاته التي لقي بعضها انتشاراً واسعاً لدى القراء في العصور التالية، وغاية ما يُستخلص ممن ترجموا له، ومما ذكره هو في هذه الرسالة، أنه العلامة السيد محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد البرزنجي الحسيني الشافعي الشهرزوري المدني، وأنه قد ولد في قرية آبائه برزنجة سنة ١١٤٠هـ/١٦٣٠م، وتلقى مبادئ العلوم، لاسيما حفظ القرآن وتجويده، على يدي والده موضوع الرسالة التي ألفها باسمه (المتوفى سنة ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٦م)، وكان هذا صوفياً مشهوراً نَقَل عنه كرامات كثيرة سَجَّل بعضها في رسالته هذه، كما أنه أخذ العلم عن عدد من علماء بلدته وناحيته، منهم الملا زيرك، والعلامة الملا محمد شريف بن يوسف الصديقي الكوراني (المتوفى سنة ١٠٧٨هـ/١٦٦٧م)، ثم قام برحلات علمية عدة فزار مدينة همذان، ثم بغداد، وماردين، وحلب، ودمشق، معلماً ومتعلماً، وقصد القسطنطينية مرتين، حيث حظي لدى السلطان ابراهيم الأول (١٠٤٩-١٠٥٨هـ/١٦٤٠-١٦٤٨م)، وأخذ عنه العلم بعض الوزراء العثمانيين، وأقام بمصر مدة، وقيل أنه عُرِض عليه فيها قضاء مصر فأبى، وأخذ في كل مكان نزله عن علمائه الكبار، ففي بغداد أخذ عن الشيخ مِدلج، مفتيها وأحد كبار مدرسيها، وفي ماردين أخذ عن الشيخ أحمد السِّلاحي، وفي حلب عن الشيخين أبي الوفاء محمد بن عمر العرضي (المتوفى سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م) ومحمد بن حسن الكواكبي (المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/، وفي دمشق أخذ عن شيخ الحنابلة فيها عبد الباقي بن عبدالقادر البعلي الحنبلي (توفي سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م والشيخ عبد القادر بن مصطفى الصفوري(توفي سنة ١٠٨٠هـ/١٦٧٠م)، وفي مصر أخذ العلم على محمد البابلي وعلي بن علي الشبراملسي الأزهري (المتوفى سنة ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م) وسلطان المزاحي (المتوفى سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م) ومحمد العناني وأحمد العجمي، وفي الحرمين

الشرفين على الوافدين إليها منهم اسحاق بن جعمان الزبيدي وعلي الربيعي وعلي العقيبي النفري وعيسى الجعفري وعبد الملك السجلماسي وغيرهم، ثم توطن المدينة المنورة، حيث صحب الإمام العلامة المجدّد إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري (المتوفى سنة ١١٠٣هـ/١١٨٩م)، والعلامة الشيخ أحمد القشاشي (المتوفى سنة ١٠٧١هـ/١٦٦١م)، وتأثر بهما وبمنهجهما في العلم والتصوف، وتصدر للتدريس في المسجد النبوي، وتفرغ للتأليف حتى وفاته فيها في غرة محرم سنة ١١٠٣هـ/١٦٩١م، ودفن بمقبرة البقيع قرب قبور من سبقه من السادة البرزنجيين إليها، بين قبر العباس بن عبد المطلب، وقبور آل البيت[١].

ألف البرزنجي عدداً كبيراً من الكتب والرسائل والمنظومات بلغ نحو ٩٠ مؤلفاً، ذاع قسم منها في أقطار العالم الإسلامي، بينما فقد أكثرها. وعلى الرغم من الخلفية الصوفية للمؤلف، وصحبته الطويلة لبعض أعلام التصوف في عصره، إلاّ أن جُلَّ مؤلفاته جاء في الفقه ثم التفسير فالحديث، ومن مؤلفاته ما اختص بالترجمة للأعلام وهي رسالته هذه، ورسالته (القول المختصر في ترجمة الحافظ ابن حجر)، أو اتصل بالتاريخ ككتابه (الإشاعة في أشراط الساعة)، أو صُبَّ في قالب الشرح، كشرحه منظومة مشهورة في السيرة النبوية .

ويمكن أن نعد كتابه (الإشاعة) أكثر مؤلفاته رواجاً وانتشاراً، فقد تحدّث فيه عن مقدمات يوم القيامة، من اضطراب الأحوال، وفساد الدول، وكثرة الكوارث، وتنوع المصائب التي حاقت بالمسلمين منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى عهد تأليفه كتابه. ومن الواضح أن موضوع الكتاب جاء موافقاً لروح الاحباط التي عمَّت

---

[١] تنظر ترجمته في: محمد خليل المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ج٤ ص٦٥ ومقدمة كتابه (الإشاعة) بتحقيق أحمد محمد اللمكاني، ومحمد بن عبد الرحمن ابن الغزي: ديوان الإسلام، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت ١٩٩٠، ج١ ص٣٢٥-٣٢٧ وعبدالكريم المدرس: علماؤنا في خدمة العلم والدين، بغداد ١٩٨٣، ص٤٩ ٣-٤٩٤ والزركلي: الأعلام، دمشق ١٩٥٤، ج٧ ص٧٥ ومحمد أمين زكي: مشاهير الكرد وكردستان، دمشق ٢٠٠٦، ج٢ ص٣٨١، وكتابه: تاريخ السليمانية، بغداد ١٩٥١ ص٢٧٧، وعبد القادر البرزنجي: سادات البرزنجه، كركوك ١٩٥٦ (نشره محمد علي القرداغي في كتابه: في رحاب أقلام وشخصيات كردية، السليمانية ٢٠٠٨، ص٥٧-٧٤) وقد اختلطت ترجمته في الكتاب الأخير بترجمة السيد محمد شريف المدني البرزنجي، ونبّه الناشر إلى ذلك، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، بيروت ج٣ ص٣٠٨.

العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية، وظهور بوادر كثيرة للإنحطاط في عصر المؤلف، فلم يكن غريباً إذاً أن يجد قراء ذلك العصر فيه تفسيراً لما كانوا يعيشونه من ظروف صعبة بأنه بوادر متتابعة لقيام الساعة. وقد وَجَد الكتاب انتشاراً تمثل بكثرة نسخه الخطية في مكتبات العالم المختلفة، وطبعه غير مرة[1].

ومن مؤلفاته التي وجدت قبولاً أيضاً، شرحه لمنظومة (ذات الشفا في سيرة المصطفى ومن بعده من الخُلفا) لشمس الدين محمد بن محمد بن علي ابن الجَزَري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، وكانت هذه المنظومة قد اشتملت على سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وسِيَر الخلفاء الراشدين من بعده، فوجد البرزنجي في شرحها فرصة لكي يؤرخ للإسلام في عهد الرسول وخلفائه الراشدين[2]، وكان بعض العلماء الكُرد قد فعلوا مثله في شرحها[3]، ولا شك في أنه لو صَبَّ كتابه في قالب التأليف المُستقل لا الشرح للمنظومة المذكورة لعَدَّه هذا الكتاب وحده في صف المؤرخين المرموقين.

وتتناول رسائله الأخرى، عدا ما ذكرنا، موضوعات متنوعة أكثرها جاء إجابة لأسئلة كانت توجه إليه من طلبته، أو من علماء معاصرين له، أو من واقع مناقشات كانت تدور في أروقة المسجد النبوي حيث كان يلقي محاضراته، أو ترسل إليه من أقطار العالم الإسلامي. ومن الواضح– كما تدل عنواناتها– أن أكثرها كان قصيراً إذ يكتفي بالجواب على المسألة المطروحة والخروج بنتيجة مُقنعة للسائل. قال المرادي "كانت له قوة اقتدار على الأجوبة عن المسائل المُشكلة في أسرع وقتٍ وأعذب لفظ وأسهله وأوْجَزه وأكمله، وبالجملة فقد كان من أفراد العالَم علماً وعملاً"، فمن تلك المؤلفات[4]:

---

[1] طبع بتحقيق أحمد محمد اللمكاني، المدينة المنورة، وبتحقيق موفق فوزي الجبر، بيروت ١٩٩٣ ودمشق ١٩٩٥م.

[2] كتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، ط:٢، لندن ٢٠٠٩ ص ١٣٠.

[3] وأبرزهم محمد بن حسن الشهرزوري، المعروف بابن الحاج (توفي سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م) في كتابه (رفع الخفا عن ذات الشفا)، وحامد بن علي البيساراني البياري (توفي سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م) في كتابه شرح منظومة ذات الشفا.

[4] ينظر المرادي: سلك الدرر، ج٤ ص٦٥ و والبغدادي: هدية العارفين ٢/٢٠٢–٢٠٣، وكتابه: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ج١ ص٥٩، ٨٦،٩٤، ٩٩، ١٠٦، ١٤٨، ١٥٩، ٢٢٠، ٢٣١،

إرشاد الأوّاه إلى معنى حديث من قرأ حرفاً من كتاب الله

إضاءة النبراس لإزاحة الوسواس الخنّاس.

الأعجوبة في الأعمال المكتوبة.

الإغارة المُصبِحة على مانعي الإشارة بالمسبحة.

إلهام الصواب لأولي الألباب.

أنهار السلسبيل لرياض أنوار التنزيل ومزاج الزنجبيل الحياض.

أسرار التأويل للبيضاوي.

الاهتداء في الجمع بين أحاديث الابتداء.

إيقاظ ذوي الانتباه لفهم الاشتباه الواقع لابن نجيم في الأشباه.

بُغية الطالب لايمان أبي طالب.

التأييد والعَول.

التحرير الجدير لجناب القاضي مير.

تحصيل الآمال بتعريف العُمّال مصرف بيوت الأموال.

الترجيح التصحيح لصلوة التسبيح.

الترغيم والترخيم لمنكر التعظيم والتفهيم.

تصقيل لوح الإيمان بتنزيه عرش الرحمن.

خالص التلخيص مختصر تلخيص المفتاح.

٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٣، ٤٢٦، ٤٧٤، ٥٤٩، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ج٢ص٢٩، ٣٦، ٤٤، ٦٢، ٧٣، ٧٥، ٩١، ١٠٣، ١٠٨، ١٣١، ١٦٠، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٤٦٨، ٥٣٨، ٥٦٥، ٦١٩، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٢٠، وابن الغزي: ديوان الإسلام ج١ ص٣٢٦-٣٢٧ وعبد الكريم المدرس: علماؤنا ص ٤٩١-٤٩٥ ومحمد علي قرداغي: بوو زاندنه وه ي ميزووي زانياني كورد، أربيل، ج٦ ص٦٩. ولم يزد عدد الرسائل التي ذكر مترجموه أسماءها عن ٦٤ رسالة، وهي ما أدرجناه هنا، وأضفنا إليها الرسائل الثلاث الأخيرة حيث وقفنا عليها في المكتبة القادرية في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني. بحثنا: الآثار الكردية في المكتبة القادرية، مجلة الأكاديمي، أربيل ٢٠٠٩، العدد ١٠، ص٢٥٣-٢٥٤.

و .Brockelmann, G.II,S.520

دفع التعويل على نفع التأويل.
رجل الطاوس في شرح القاموس للفيروز آبادي.
رفع الاشتباه عن كلام الاشباه.
رفع الأصر عن معنى مكونه صلعم أمياً لم ينطق بالشعر.
رفع اللبس عن ترك مسح الرأس من أحد الوضوآت الخمس.
سَداد الدين في إثبات النجاة والدرجات للوالدين.
السَّنا والسنوت في أحكام القنوت.
السبيل في إعراب حسبُنا الله ونعم الوكيل.
السيف الصقيل في أذكار القول الثقيل.
السيف المسلول على القاضي رسول
شرحان على ألفية المصطلح.
شرح الخارق وجرح المارق.
الصارم الهاشم لدماغ محمد هاشم.
الصافي عن الكدر في أحاديث القضاء والقدر.
الضاوي على صُبح فاتحة البيضاوي.
ضوء الوهّاج في قصة الإسراء والمعراج.
طم السَّيل على حاطب ليل.
العافية في شرح الشافية.
العُقاب الهاوي في البحث مع الشاوي.
عين التسنيم في حكم التَصلية والتسليم.
غاية الاعتذار في الجمع في الحضر لذوي الأعذار
غاية الاهتمام بتفسير (لو أن ما في الأرض من شجرة أقلام)
فتح البر بشرح المحرر للرافعي.
فلق الصُبح في الحُسن والقُبح.
الفوز والظفر بفهم آيتي الوصية في السفر.
قدح الزند في رد جهالات أهل سرهند
القسط الميزاني في بيان إحصان الزاني.

قضية العابد في مختصر هداية الراشد.
القول السديد في جواب رسم الإمام والتجويد.
القول المختار في تجاجت الجنة والنار.
القول المُرضي في الفرق بين الصلاة والسلام والترضّي.
القول المُعَوَّل فيمن هو بمسجد المدينة هو الراتب الأول.
الكواكب المُضيّة في شرح بعض أبيات الجَزَرية.
مختصر النواقض على الروافض لميرزا مخدوم.
مرقاة الصعود في التقسيم أوائل العقود.
المقامة السنية في توضيح اعتراض الجامي على الخمرية.
المنباك في دخان التنباك
النبراس لأزاحه الوسواس الخناس.
نشر اللواء في نصر الأولياء.
نِصاب الصغار.
نفي الريب فيما ورد من ندب الاكتحال وكراهة نتف الشيب.
هداية الراشد إلى كفاية العابد.
هدية المريد في التصوف. لم يكمل.
رسالة في الجهر بالبسملة.
فوائد في التصوف.
التأييد والنصر والعون للقائل بكفر أبي جهل وفرعون.
فوائد في الحساب.

وتعد هذه الرسالة التي نقدمها للقارئ اليوم، واحدة من مؤلفاته التي لم تشهد انتشاراً كبيراً، ويعود السبب في ذلك إلى أن عنوانها يوحي بأنها تناولت موضوعاً محدوداً، هو ترجمة أبيه أو ذكر مناقبه، ولم يكن علم التاريخ يلقى رواجاً لدى علماء ذلك العصر بمثل ما كانت تلقاه العلوم الشرعية مثل علوم القرآن والحديث والفقه والعقائد وما يتصل بها، أو العلوم الأدبية واللغوية التي تستهدف دراستها معرفة العلوم الأولى وفهم معانيها على وجة الدقة[1]. هذا مع أنها ضَمّت – كما قدمنا– فوائد

---

[1] كتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني ص٨.

جمّة لدارس التاريخ، لا سيما تاريخ كردستان الثقافي والروحي في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (١٦ و١٧م).

واتبع المؤلف في تأليفها منهجاً مُلفتاً للنظر، فهو لم يشأ أن يقتصر على الجوانب التي اعتاد المؤلفون إبرازها في سير الشخصيات العلمية أو الصوفية، من إظهار للزهد، والانقطاع عن الدنيا، والقنوط بها، وذكر أسماء المشايخ وربما إدراج الكرامات، وإنما نجده يبدأ بالجوانب المادية من السيرة لا الروحية، ففصَّل القول في الوصف الخارجي لصاحب الترجمة، طوله، ولونه، وضخامة جثته، وطريقة مَشيَته، بل بلغ به الأمر إلى حد وصف بياض أسنانه، وطول حواجبه ! ونعتقد أنه افتتح رسالته بوصف هذه الجانب تأسيّاً بما دَرَج عليه كتاب السيرة في وصف (شمائل النبي) حتى نجده ينقل عبارات كاملة في وصفه مما ورد في (الشمائل) للترمذي، وذلك على أساس أنه كان "شبيهاً " به، صلى الله عليه وسلم. ومع هذا التفصيل فإنه لم يكتب غير سطر واحد في العلوم التي اختص بها، وهي (الفقه) و(النحو) و(الحديث) و(الصرف) و(شعر بالفارسية) و(التوحيد والسلوك). وهو لم يكتفِ بوصفه المادي فحسب، وإنما تناول في فصل تال قوته البدنية الخارقة، وقدرته على الرمي بالقوس، وصيد الخنازير، والطيور، وفروسيته، ومعرفته بالخيل وأجناسها. ثم أنه انتقل بعد هذا الوصف المادي إلى وصف الجانب الروحي المتمثل بكراماته العجيبة، ولنا أن نلاحظ هنا أن أكثر تلك الكرامات يتمثل في قدرته في اظهار خوارق تستهدف تخليص فقراء بلدته من ظلم الحكام، وإشفاء المرضى الذين كانوا يقصدونه لهذا الغرض، وفي دفع وباء الطاعون عن قريته، وفي دفعه تعديّات بعض الزعماء العسكريين، فهذه الأخطار الطبيعية والبشرية هي ما كان يتهدد حياة مواطنيه في بلاده في ذلك العصر.

كما تناول أيضاً اسماء مشايخه في قراءة القرآن الكريم، وفي العلوم الأخرى، وما دَرَسه على أيديهم من مؤلفات، وأسماء الصوفية والصالحين الذين التقى بهم وأخذ عنهم الطريقة، والراجح أنها الطريقة القادرية التي اختصت أسرته بها منذ عهد بعيد، ثم أنه لم يكتفِ بسيرة أبيه فحسب، وإنما تطرّق إلى الترجمة لآبائه، صعوداً إلى السيدين عيسى وموسى اللذين يَنسب إليهما تأسيس قرية برزنجة في أواخر العصر العباسي، وتناول قصة تأسيسها هذه القرية، وما حَفَّ بذلك من كرامات روحية، ثم

عرَّج بعد ذلك إلى ذكر ذرية أسلافه من الذكور والإناث نزولاً إلى ذرية أبيه وذريته هو، وفي كل ما ذكره فوائد تاريخية جمة، وأسماء لعلماء وصوفية ما كنا لنسمع بهم لولا اشاراته إليهم، منهم محمد الأنجيراني، ونورالله بن شكر الله بن نعمة الله الخالدي، وموسى الباني التوكلي، وعبد الكريم بن الشيخ عبد الغفار العثماني الكُوراني، وشمس الدين الشُوشي الكبير، وابنه الشيخ عز الدين، والشيخ شمس الدين الشُوشي الصغير، والشيخ أحمد بن عبد الرحمن القصيري الخلوتي. كما لم يقتصر في اشارته إلى آبائه وذراريهم على أسماء الرجال فحسب، كما جرت عادة أكثر أهل الأنساب، وإنما ذكر أسماء النساء منهم، منهن فاطمة بنت شكرالله الخالدي، وسُلطانة بنت السيد خليل بن عبد السيد بن عيسى البرزنجي، وعائشة بنت ملا محمد النائب، وفاطمة بنت عزالدين الشُوشي، وغيرهن، فبَيَّن بذلك العلاقات الاجتماعية التي وصلت الأسرة بغيرها من الأسر النبيلة في كردستان.[1]

من الرسالة نسخة في مكتبة الأوقاف بالسليمانية برقم (ت/ مجاميع ٣٠٧٧-٣٠٨٢) وتقع في ٧ أوراق، في كل منها ٣٠ سطراً، وقد كُتبت بخط النسخ المعتاد، ومُيِّزت عنوانات فصولها بأن كتبت بحرف أكبر، وأرّخ ناسخها تاريخ فراغه من نسخها في "صبيحة يوم الثلاثاء المبارك في شهر جمادى الأولى سنة ألف ومائة وسبع وخمسين". ويلي نص الرسالة تذييل يتضمن نبذة في نسب السيد عيسى البرزنجي

---

[1] يحسن هنا أن ننوّه برسائل أخرى، غير هذه الرسالة، تناول مؤلفوها نسب الأسرة البرزنجية وتراجم رجالها، إذ كتب معروف بن مصطفى النودهي البرزنجي (توفي سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م) منظومة في نسب أسرته بعنوان (ايضاح المحجة وإقامة الحجة على الطاعن في نسب سادات برزنجة) وقد فقدت، وألف محمود بن عبد العزيز الشوره جي البرزنجي (توفي سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م) رسالة في أنساب الأسرة البرزنجية بعنوان (الرسالة الأشرافية في أنساب سادات البرزنجية وأحوالهم وحياتهم)، وكتب جعفر بن اسماعيل البرزنجي المدني رسالة في انساب هذه الأسرة سماها (الشجرة الأترجية في سلالة السادة البرزنجية). ووصف الشيخ معروف النودهي البرزنجي في رسالة له إلى والي بغداد داود باشا حالة العلم والتدريس في برزنجة في عهده بقوله "فسادة برزنجة لهم في مملكة بابان منذ قرون أكثر من خمسمائة عام قرى كثيرة متوطنين بها في أرغد عيش وأهنأ حال، متمكنين من اقامة امورهم على ما أمر به الشرع.. كان بمدرستنا اكثر من سبعين طالباً". ينظر محمد الخال: معروف النودهي البرزنجي ص٩٦-٧٩ وعبد القادر البرزنجي: سادات برزنجة، كركوك ١٩٥٦، وكاميران الدوسكي:كردستان في العهد العثماني، بيروت ٢٠٠٦، ملحق، ص٢٥١

وكراماته نقلها كاتبها من كتاب سماه (روضات الجنان) ونَسَبَه إلى العلامة أبي السُعود العِمادي المفتي بالدولة العثمانية، وفي آخر هذا النص المنقول أربعة أبيات دالية في وصف كرامة رافقت بناء مسجد برزنجة نظمها "الفقير المذنب محمود بن السيد معروف بن السيد حسن الكَلَه زَرْدي البرزنجي الحسيني يوم السبت عشري محرم الحرام سنة ١٢٣٤[1] ببيته بسُليمانية المحمية حرسها رب البرية"، تليها أرجوزة في ١٨ بيتاً تناولت مراحل تاريخ الأسرة البرزنجية حتى بناء قرية برزنجة، وفي آخرها ما يأتي "حرره أحمد البرزنجي الكله زردي النودهي أعزه الله تعالى عند مجيئه الوالي فائق باشا[2] جعل الله قدومه لي خيراً كما أشا، آمين في ٣ صفر الخير سنة ١٣٠٦"[3].

ونظراً لأهمية هذه الرسالة، ومكانة مؤلفها، فقد أقدمنا على تحقيقها معتمدين النسخة المذكورة، وعلقنا على ما رأيناه يحتاج منها إلى توضيح أو تعريف، إلاّ أننا أبقينا على عبارتها وأسلوبها دون أن نغير فيها شيئاً، بوصفها تمثل لغة عصرها وإنشائه. والله من وراء القصد.

[1] ويوافق ١٠ تشرين الثاني سنة ١٨١٨م.

[2] لم نقف على هوية هذا الوالي، إذ تخلو قوائم الولاة في بغداد وشهرزور من وال بهذا الاسم.

[3] ويوافق ١٠ تشرين الاول سنة ١٨٨٨م.

كتاب الفُصول

في مناقب السيد عبد الرسول

تصنيف

السيد السَند، العارف بالله تعالى، العلامة المُحَقق، الكبريت الأحمر، والمسْك الأذفر، صاحب التصانيف المفيدة، والتآليف العديدة، أوْحَدي دهره، ومُجَدِّد عصره، السيد محمد بن السيد عبد الرسول البَرْزَنجي المَدَني، تغمَّده الله بغفرانه، وأسكنه أعلى غُرَف جَنابه، آمين، بجاه جَدِّه محمد الأمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثِقتي

(الورقة ٢ أ) الحمد لله الذي خلق الناس من ذكر وأنثى، وكلّفهم العبادة إذا بلغوا الحِلم وأتوا حِنثاً[١]، وجعلهم شعوباً وقبائل وبثّهم بَثّاً، يتعارفوا فيصلوا أرحامهم لا ليفتخروا فخر الجاهلية ويذكروا أيامهم، ورَفَعَهم من حضيض الجهل إلى ذروة العلم وأرقاهم، وأخبرهم بان أكرمهم عند الله أتقاهم. والصلاة على أفضلهم ومصطفاهم، الخيار من خيار، محمد المبعوث بالرحمة التامة، والدعوة العامة إلى دار القرار، وعلى آله المختصين بقرابته المبشرين بشفاعته، وأصحابه الذين أسسوا الدين، وحفظوا علينا سنته ونسبته، رضي الله عنهم أجمعين.

وبعدُ، فهذه نبذةٌ من ترجمة والدي رحمه الله تعالى، أحببت أن أبيِّنها تبصِرةً للمُحبين، ومعذرةً للمبغضين، فأقول:

هو أبو عبد الصمد الضياء عبد الرسول بن عبد السيد بن عبد الرسول بن قلندر بن عبد السيد بن عيسى بن الحسين بن بايزيد بن عبد الكريم بن عيسى بن علي بن يوسف بن منصور بن عبد العزيز بن عبد الله بن إسماعيل المحدث بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي السجاد بن الحسين بن علي المرتضى. وفاطمة الزهراء بنت النبي الأمي العربي محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ولد سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة[٢]، كما وجدته بخطه –رحمه الله– قال رَحَمه الله: ظهر الشيْب في لحيتي سنة ألف وثماني عشر[٣]، وكنت حينئذ ابن ثلاث وثلثين

---

١ حنثاً: مذنبين

٢ أولها ١٢ نيسان ١٥٧٥م

٣ اولها ٦ نيسان ١٦٠٩م

سنة، وذلك لأني ولدت سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة[1]، وذلك بعد وفاة والدي المرحوم المغفور له بخمس سنين فإنه توفي سنة ألف وثلاث عشرة[2]، انتهى. وتوفي رحمه الله يوم السبت في النصف الثاني – فيما أظن– من شهر ذي القعدة سنة ست وخمسين بعد الألف[3] عن ثلاث وسبعين سنة في العمر، ودُفن في شمال مقبرة آبائه ببرزنجة من نواحي شهرزور، وإليها ينتسبون السادة البرزنجيون.

فصل في حليته

كان – رحمه الله– شبيهاً برسول الله صلى الله عليه وسلم، ربعة، بارناً[4]، متماسكاً، غير سمين، عريضُ ما بين المنكبين، ضخم الكراديس[5]، شثن[6] الكفين والقدمين، غليظ الأصابع، ناعم البشرة، بين كتفيه مثل خاتم النبوة، وبين حاجبه وأذنه اليمنى شامة سوداء قدر حمصة، (الورقة ٢أ) أبيض الأسنان والقدمين والساقين، إذا مشى تكفأ كانما ينحدر في صَبَب، وإذا التفت التفت جميعاً، أبيض مُشرَّباً بحُمرة، أسود الشعر، واسع الجبهة، أدعج العينين[7]، أزج الحاجبين[8] طويلهما، أفرَقهما، أسيل الخدَّين، ضليع الفم[9]، تام اللحية، مستو الصدر والبطن والنطق، حسَن النظر، ذا هيبة ووَقار، ورأي وأناة[10]، وعفة وشجاعة، فائقاً أقرانه في الفقه، مشاركاً في النحو والحديث والصَرْف، له شعر بالفارسية وغيرها في التوحيد والسلوك، وله خط حسن.

---

١ أولها ١٣ نيسان ١٥٧٥م. والأصح أنه كان ابن خمس وثلاثين، أو أن ظهور الشيب كان سنة ١٠١٦هـ

٢ اولها ٣٠ ايار ١٦٠٤م (١٨)

٣ اول ذي القعدة = ٢٦ كانون الأول ١٦٤٦م

٤ كذا في الأصل.

٥ في الهامش: جمع كردوس، أي عظيم رؤوس العظام.

٦ في الهامش: بفتح المعجمتين، قيل بمثناة فوقية ساكنة، وهو مطلقاً الغليظ، ومضافاً إلى الكفين والقدمين عبارة عن غلظ الأصابع. دقايق الدرر.

٧ في الهامش: أي شديد سوادهما.

٨ في الهامش: أي مقوس الحاجبين مع كثرة شعرهما.

٩ في الهامش: أي واسع الفم وهو دليل على الفصاحة. دقائق الدرر.

١٠ في الأصل: أناءة.

فصل في أخلاقه

كان – رحمه الله– زاهداً فيما هو في أيدي الحكام، ناصحاً لهم، لا يخاف في الله لومة لائم، شكوراً، صَبوراً، غَيوراً، وقوراً، وَصولاً، حَمولاً، سخياً، وجيهاً، حبيباً. حدثني مشافهة قال: كنتُ يوماً في مزرعةٍ لي، فلما أمسيتُ رجعتُ، فأدركني المغرب في الطريق، وخشيت وأنا وحدي، فبينما أنا أمشي وإذا بسهم في سَواد الليل مَرّ من جهة أذني فوقفت لأنظر، وإذا بثانٍ، فتبعت الصوت، وإذا بثالث، فلما دَنوتُ فإذا بعض أولاد عَمّي، وكانوا يُعادونني حَسَداً، فأخذته ووضعته في الأرض وقعدتُ على صدره، فلما رآني تمكنت منه قال: كن خيراً! فأطلقته وعفوت عنه. قال: ولم أخبر به أحداً إلى يومي هذا. وكان يسمع بأذنيه أذاه ويتغافل عنه كأنه لم يسمع.

فصل في قوّته وبسالته

كان –رحمه الله– ذا قوة باسلاً بطلاً. أخبرني مشافهة قال: وقع في أيام شبابي ثور في حفرة ضيقة حتى عجزوا عن إخراجه، ولم يتمكنوا من ذبحه، فأرادوا أن يطعنوه بمُذفف[1]، فجئت ومَدَدت يدي إلى قرنيَه فوصلتا وتمكنت منهما، وقلت: بسم الله، فأخرجته ورميته فوق كتفي، وانشقت فردتا السرموزة[2] من الجانبين. وقطع مرة حبلاً غليظاً مضفوراً[3] من الشعر. وكان يُمسك قوْسَين مُثنيين ونزعهما بخُنصُره. وأخبرني خاصة خادم والده الصوفي محمد الأنجيراني، وكان من الصَّوامين القوَّامين: إنهم كانوا مرّة في سَفر فرجعوا، وإذا بسَيل قد قطع الطريق، قال: وكان معهم دَوابٌ مُحَمَّلة، فأمرنا فحططنا إلى أن أكلنا شيئاً وصَلينا، قال: فذهب السيد ساعة، وإذا هو حامل شجرة (الورقة ٢ ب) بعروقها وأغصانها على كتفيه، فلا أدري أهو قلعَها أم السَّيل. قال: فمدّها على السَيل كالجسر، وأخذ يحمل الحُمُول ويُعدِّيها، ثم ربط الحبل في رقبة الدواب واحداً بعد واحد، فعدَّاها وأخذ بأيدينا فعدَّانا واحداً واحداً.

---

١ المذفف: الرمح.

٢ كتب في الهامش: أي كفش. والسرموزة كلمة فارسية بمعنى النعال الضعيف.

٣ في الأصل: مزفوراً.

فصل في رَميه

كان – رحمه الله– رامياً حَسَن الرَّمي، لا يُخطئ، ولا يزيد على سهم ولو كان أكبر شيء، حَسن النَزع. أخبرني – رحمه الله– قال: كنت في بعض مزارعي يوماً وبيدي قوس ومعي ستة سهام، فبينما أنا أمشي وإذا بجماعة خنازير، فاتّفيت[1] شجرة عنهم إلى أن مرّ أولها فرَمَيتُ خمسة سهام، وقتلتُ بكل سهم خنزيراً، وبقي سهمٌ وقد بَعُدَت، فرَميتُ وراءها، فأصاب دُبْر واحدٍ منها قطع أحشاءه ومات من ساعته. وأخبرني أيضاً رحمه الله: أنه رمى طيراً واقفاً على شجرة نائماً بسهم ليس فيه نصل، فنفذ اليه، ولم ينتبه الطير، حتى ظننا أنه لم يُصبه، فلما وقع السهم على الأرض رأينا أثر الدم به، فلما مضت هذه المدة كلها جُرح الطير فوقع ميتاً. وأخبرني أيضاً (أنه) رمى ليلة في الظلام بسهمين إلى سَوادين فلما أصبحوا لقوا خنزيرين أحدهما قد مات في محلهما، والآخر كُسِرت يده، وقتلوه بعد أيام.

فصل في فروسيته وركوبه

كان – رحمه الله– فارساً حسن التعليم للخيل، ويَرمي بالسهم إلى الخاتم وهو راكب فيصيبه. وأخبرني مشافهة أنه طرد خنزيراً، فلما وصل إلى نهر ماء، فضربه بالسيف فقدّه نصفين، ووقع رأسه ونصفه الأولى إلى ذلك الجانب من النهر، ونصفه الثاني في النهر، ولم تزل أيدي الفرس عن محلها. وكانت له معرفة تامة بالخيل وأجناسها، جيّدها ورديِّها، ولا يخلو بابه عن الخيل الجياد دائماً.

فصل في كراماته

كان – رحمه الله– ذا كرامات ظاهرة، وحالات باهرة، وخوارق عجيبة، وحكايات غريبة، فمن جملتها أنه كان بينه وبين بعض الحكام منافرة، وكان ذلك الرجل فاسقاً سفاكاً ظالماً ذا شدة وشَرَه، فأرسل بعض أعوانه لقتل السيد فجاء يَعسّه، وكان السيد يخرج غالب الليالي ويقف على حجرة تجاه مراقد أجداده، ويدعو لهم، فجاء الرجل ولقيه خارجاً من الحجرة المذكورة (الورقة ٣ أ) فكمن له حتى إذا وقف يدعو، فقصد أن يرميه فيَعمَى، ثم تاب وعُوفي، فقال في نفسه: كيف أرجع إلى الأمير

---

[1] لعلها: فتفيأت، أي اتخذت من فيء الشجرة ستراً .

وهو كما أعرفه من السفك للدماء؟ لابد من قتل السيد فلما صَحّ (عزمه) عَمي وشُلَّ، فتاب فعُوفي، وأُقعد بين يديه، فتاب توبة خالصة، فعُوفي ولم يُظهر نفسه للسيد، وكل هذا والسيد واقف يدعو، فلما رجع للأمير، وأخبره بما صار، استكتمه. وما مضى إلاّ مدة على ذلك الأمير إلاّ وسلط الله عليه من أخذه وحبسه، وأرسله لشاه العجم، وحُبس بشيراز إلى أن مات[1]، وحُبس ولده بعده، وأرسله إلى عنده ومات كذلك وقطع الله دابرهم.

ورأيت رجلاً شتمه، فجاء من الغد وقد تحَوّل وجهه إلى قفاه، فرمى بنفسه إلى الأعتاب يبكي ويستغفر إلى أن خرج له، فمسح وجهه بسُرمُوزته وتفلَ عليه، فرجع لحاله الأول. وكانوا يأتون إليه من الأقطار بالمصروعين والكلبيين[2] وأرباب المعاقاة، فيتعافون ويبرأون بإذن الله تعالى ويرجعون سالمين. وأخبرني أنه أتى له مرة بواحد كالنعش وهم في الرحيل، فقالوا: يا مولانا عَجِّل لنا الشفاء، لعلنا نلحق الرُّفقة، فضحكت وقلت: الشفاء من عند الله، وقرأت عليه، فكأنما نشط من عِقال، وقام يمشي مع أصحابه حتى لحقوا أهلهم.

ووقع سنة خمس أو ست وأربعين[3] طاعون عظيم، حتى أباد أهل بيوت كثيرة، فرأى في المنام أن علموه شكلاً مخطوطاً أو مكتوباً فيه قوله تعالى ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ﴾[4] وأشياء أُخر، فكتبتها ولم يدخل الطاعون بيتنا بحمد الله تعالى، ولم يمت أحد منا مع اختلاطنا بهم.

وأخبرني مشافهة أن في سنة تسع وثلاثين بعد الألف[5]، لما ذهب الوزير الكبير خسرو باشا على بغداد، وجاء قبله إلى شهرزور[6]، قال: وكنت مع جماعة على حصاد

---

١ سيذكر المؤلف أنه محمد خان بن تيمور خان الأردلاني، وأن ابنه الآتي هو مصطفى بك.

٢ يريد: المصابين بداء الكلب.

٣ ويقابل سنة ١٧٢٢ و١٧٢٣م وتشير حاشية تاريخية إلى أن طاعوناً داهم بهدينان، وربما غيرها من البلاد، في سنة ١١٤٤هـ. كتابنا: المعجم التاريخي لامارة بهدينان ص٢٢١.

٤ الأعراف ١٤٦

٥ ويقابل اولها ٢٩اب ١٧٢٦م

٦ احتل الصفويون بغداد، للمرة الثانية، على يد الشاه عباس سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م مما دعى بالسلطان مراد الرابع أن يرسل حملة كبرى بقيادة الصدر الأعظم السردار خسرو باشا البوسنوي لفتحها واعادتها للعثمانيين، تحركت الحملة من استانبول في ١٨ شوال ١٠٣٨هـ/١٠ حزيران ١٦٢٩م ووصلت

زرع، فما راعنا إلاّ العسكر، وكان عندي فرَس غير مُسرَج، فلم ألحق أن أُسْرِجه، فألجمته وركبته عرياناً، وقد تفرقت الجماعة بين الزرع، فأخذوهم وقتلوهم إلا واحداً منهم، قال: وتبعني جماعة فيهم راكب قد برز وسَبَق الكُل وبيده رُمح، فلحقني ومَدّ رمحه يطعنني ومعي سَيف، فجئت لأضربه، ثم قلت في نفسي: إن هذا صائل فما دام يمكن الخلاص منه بالهرب لا يَحِلّ لي ضربه، فركَضت الفرس جهده وأنا منتظر متى يلحقني سِنان رمحه، فلم أرَ شيئاً، فالتفتُ ووقفت، وإذا الراكب ظهر من بعيد مادا رمحه كهيئة ما رأيته كأن أمامه أحد ليطعنه، فلما رآني بعيداً عنه أرخى رمحه، وأخذ يركض ويشتد، فلحقته موضعاً ليس فيه مسلك لا للراكب ولا للماشي، فنزلت وأردت أن أخلي الفرس، ثم قلت: لأجُرَّنه ورائي هلك أو خَلّص، فأخذتُ أجُرَّه ويتردى من حجر إلى حجر إلى أن نزلتُ السهل فلم يَمُت ولم يُجرح، فركبته وسرت، فجاء العدو ووصلوا إلى ذلك الموضع، فلم يقدروا على النزول، فرجعوا خائبين، فلما كان (الورقة ٣ ب) بعد يوم أو يومين ذهبت إلى الوزير فتعدّيت إلى باب خيمة وإذا فيها صاحبي بالأمس، وقد عرفته، فسمعته يقول لي: إني رأيت بالأمس شخصاً لا أدري أبشر هو أم ملك، وحكى قصته معي بالأمس انه حين أراد أن يطعنني نزلت على عينيه غشاوة وما زالت عنه إلاّ وقد بعدت عنه، فقيل له: إن هذا رجل شريف من حاله ونعته كذا وكذا، فجعل يتأسف من عدم قدرته على قتلي، ويقول: إني لم أرزق هذا الغزو، فسألته عنه: من هذا؟ قالوا: هذا تاج الدين أمير اليزيدية[1] الذين يعبدون الشيطان الداسنية، فتأسفت على عدم قتله أيضاً. وكراماته مشهورة يطول ذكرها.

الموصل في غرة جمادى الأولى وعبرت الزاب في ٢٥ منه، ثم تقدمت إلى شهرزور في ٢٨ رجب، مجتازة قلعة (زلم) و(كُلعنبر) ومن هناك تقدمت إلى دركزين قرب همذان ثم مضت إلى بغداد، عن طريق قصر شيرين، فوصلتها في أوائل محرم سنة ١٠٤٠هـ/١٠ آب ١٦٣٠م وفرضت عليها حصاراً خانقاً ثم شنت هجومات عدة لم تنجح فاضطرت إلى الانسحاب في ٢٧ صفر سنة ١٠٤٠هـ/٤ تشرين الأول ١٦٣٠ اوليا جلبي : أوليا جلبي سياحتنامه سي، ترجم الجزء الخاص ببغداد محمد جميل روزبياني، بعنوان: بغداد الجنة العامرة، بغداد ١٩٩٨، ص٣٤-٣٦ وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص٢٠٠-٢٠١

١ ليس لتاج الدين هذا ذكر في جدول امراء اليزيدية في الشيخان. ينظر خدر سليمان وسعد الله شيخاني: الشيخان وعشيرة الشيخان بكي، بغداد، بالكردية، ١٩٨٨

ومنها أنه كان يقرأون عنده الجان، وصار في حكمه وإطاعته ستة آلاف بيت من الجن إلى يومنا هذا، وكل من جُنَّ من الناس أو يصيبه شيء من تلك البيوت يذكرون عنده أسماء السادة البرزنجيين فيصيح ويبكي، فيذهبون به إلى برزنجه، فيأكل من أكلهم ويشرب من مائهم، ويكتب له نسخة يُسرّى عنه ذلك الجنون، ومن يصيبه الجنون من غير هؤلاء يحتاجون إلى الحبس والخلوة، وربما يضربونه ثم لابد من شفائه في بيوتهم المباركة.

فصل في مشايخه في القراءة

قرأ – رحمه الله– على جماعة، منهم العالم العارف الكامل ذو العلوم المفيدة والكرامات العديدة، نور الله بن شكر الله بن نعمة الله محمد الخالدي، قرأ عليه مصابيح البَغوي[1] مع شروحه، ومعالم التنزيل له، وكتباً في الفقه. وتلقن الذِّكر عن الشيخ محمود ظاهراً، وعن الخضر باطناً.

حدثتني والدتي فاطمة بنت شكر الله بن نور الله فقالت: كنت جالسة عنده وأنا صغيرة حَذقة، فسألته امرأته: من شيخك؟ فقال لها مالك ولهذا؟ فقالت: أما إني لست مخبرة أحداً بذلك، فقال: في الظاهر الشيخ محمود، وفي الباطن الخضر عليه السلام، قالت: ومتى اجتمعت به؟ قال: عَميت وداواني الأطباء فما نفع، فذهبت إلى زيارة سيدنا الحسين الشهيد بكربلاء، فلما دخلت الحظيرة[2] أخذ رجل بيدي، فقلت: من أنت رحمك الله؟ قال: صديق، قلت: أخبرني عن اسمك ونسبك، فقال الخضر، فأدخلني الحظيرة، فنظرت نوراً طلع إلى عنان السماء، فرد الله علي بصري، ورجعت ولا زال يربّيني.

وكان كثيراً ما يطلع النور من عمامته فيحسبون أنها اشتعلت ناراً، فيجيئ واحدٌ من أهل البيت ليطفئها، وربما ضَرَب عمامته بكفيه، فيقول: دعها يا حيوان. وكانت هذه كلمته إذا أغلظ بأحد القول. وكان – رحمه الله– مات مرتين، وعاش، فمرضت بنت ولده عائشة بنت نعمة الله بن نور الله فاحتضرت، فقالت: يا جدي لا تخلني[3] أموت. وقال: اللهم: خذ الشائب ورد الشابة، فتعافت ومرض هو ومات.

---

١ هو كتاب (مصابيح السنة) تأليف الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٣١٧هـ.

٢ لعله يريد: الحضرة.

٣ عامية، يريد: لا تتركني.

ومناقبه كثيرة، وإنما تعرّضتُ لبعض مناقبه لأنه من أخص مشايخه، وعليه تخرج علماً وعملاً، وكان يذكره كثيراً ويترحم عليه.

وقرأ على العالم الجامع أبي بكر بن هداية الله الحسيني (الورقة ٤ أ) الشاهوي[١] صاحب (المحرَّر). وقرأ على العالم التقي ملا موسى الباني التوكلي وغير هؤلاء من الأجلة، وإنما ترجمنا الأول اختصاراً لأنه أخص مشايخه.

فصل في مشايخه في الطريقة

أخذ – رحمه الله– عن أبيه وعن آبائه بالترتيب الى السيد عيسى الكوراني، وقد مر أنه أخذ الطريقة عن الشيخ نور الدين. وأخذ أيضاً عن شيخ العصر المرشد الأوحدي الشيخ عبد الكريم بن عبد الغفار العثماني الكوراني، خال والدتي فاطمة بنت شكر الله بن نور الله المذكور.

وكان عبد الكريم هذا ذا مقام عال وكرامات وخوارق. حدثني الثقة عن الصوفي محمود حاضن والدي خادم جدي عبد الستار انه قال: ذهبتُ أنا وسيدي، يعني عبد السيد، إلى زيارة الشيخ عبد الكريم، فوجدناه جالساً في خلوة وحده، فجلسا يتذكران، وكان في يد الشيخ أوراق فوضعها تحت السجادة، وخرج يجدد الوضوء، فأخذ السيد الأوراق ونظر فيها ساعة، ثم حمد الله ووضعها تحت السجادة، فلما أن خرجنا من عنده قلت لسيدي: رأيتك حين نظرت الأوراق حمدت الله تعالى، فقال: مالك ولهذا، فنشدته بالله، فاستمكنني فقال: إن الشيخ كتب أنه نزل مقام القُطبية منذ سبع سنين. وأخبرني غير واحد أن الشيخ كانت له مزرعة فدخلها بعض رعاة

---

١ هو العلامة حسن بن هداية الله المعروف بأبي بكر المصنف، الشهرزوري الكوراني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ/١٦٠٥م، ولد في قرية من أعمال سنندج، وارتحل لطلب العلم على علماء القرى الكردية، ثم سافر إلى مصر والحجاز، وأقام في المدينة المنورة مدة، ثم عاد إلى بلاده، حيث عمل مدرساً في بعض مدارسها نحو ثماني عشرة سنة، وله مؤلفات في الأخلاق والتصوف والطبقات. كتابه (طبقات الشافعية) مقدمة المحقق، وعبد الكريم المدرس: علماؤنا في خدمة العلم والدين ص١٥٠–١٥٩ وواثق الغلامي: طبقات الفقهاء الشافعية، مجلة دراسات اسلامية، بيت الحكمة، العدد٢، السنة ١، بغداد ٢٠٠٠، ومحمد علي القرداغي، العلامة السيد حسن بن هداية الله ابو بكر المصنف، مجلة المشكاة، العدد١، بغداد ٢٠٠٤، ص١٠٨–١١٨. وينظر: محمود بن عبد العزيز الشوره جي البرزنجي التحفة الأشرافية، الورقة ٧٤.

الغنم، فقيل له: إن هذا زَرْع الشيخ، فقال: سهم الشيخ بين كتفي، فرأى الشيخ في مسجده وبينه وبين الزرع أكثر من ثلاث فراسخ أو أربع، فأشار بيده، أو قال لبعض مُريديه: إرْمه، فأشار المريد، فاشتكى كتفه وانتفخ، فجاء أخوه إلى الشيخ لما سمع، فلما وصل قال له الشيخ: لولا أنه قد مات كنا شفعنا له، فعلموا أن تلك الإشارة كانت لذلك.

وهو أخذ عن والده الشيخ عبد الغفار، وهو أخذ عن الشيخ شمس الدين الشُوشي[1]، وهو أخذ عن الشيخ أحمد القصيري الخُلوَتي[2]، عن والده الشيخ عبد الرحمن، عن الشيخ علي الأنطاكي. وأخذ الشيخ عبد الكريم عن بعض أولاد الشيخ شمس الدين الشوشي عنه، عن الشيخ أحمد القصَيري.

وأخذ والدي أيضاً عن الشيخ عز الدين بن شمس الدين بن أحمد الشوشي عن والده، عن والده شمس الدين، عن الشيخ أحمد القُصيري به. وأخذ أيضاً عن الشيخ شمس الدين الصغير الشوشي عن أبيه ، عن جده شمس الدين الكبير، عن الشيخ أحمد القُصَيري به. وأخذ عن جماعة آخرين لا أحفظهم.

فصل في بعض مناقب آبائه رضي الله عنهم

انحصر فيه نَسَب والده فإنه لم يعقب من الذكور غيره، وخلّف بنتين: خديجة وسلطانة. وكان والده عبد السيد وَرِعاً زاهداً متوطناً عند مزار آبائه ببرزنجة. وكان يأكل من كسبه وحَرْثه، ولا يأخذ شيئاً من الحُكّام. وله أخ يُسمّى عبد الصمد عَم والدي، وكان زاهداً عابداً ورعاً بارعاً، حج حجّتين أو ثلاثاً، وجاور بمكة، وأخذ عن المشايخ بها. وأدرك الشيخ ابن حجر[3] وكتب شرحه الصغير للإرشاد بخطه[4]، وكتب

---

١ هو العارف بالله الشيخ شمس الدين الشوشي، وقد ألف حفيد له هو اسلام بن عبد الرحمن الشوشي كتاباً انتخبه من كلامه سماه (راحة الفوائد) فرغ منه سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م ما زال مخطوطاً.

٢ نسبة إلى الطريقة الخلوتية التي تقدمت الإشارة إليها في مقدمتنا. والشيخ شمس الدين الشوشي هذا عُدّ من أقطاب عصره. ينظر التحفة الأشرافية الورقة ٧٤- ٧٥.

٣ هو أحمد بن محمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة ٩٧٤هـ/١٥٦٦م.

٤ كتاب (ارشاد الغاوي في مسالك الحاوي) تأليف اسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله اليمني الحسيني المقري المتوفى سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٣م، ولابن حجر الهيتمي كتابان في شرحه، الأول موسع سماه (فتح الجواد بشرح الإرشاد)، والآخر مختصر سماه (الامداد بشرح الإرشاد).

الأنوار والمنهاج والإيجاز وشرح المغني للجاربردي[1]، وشرح الكافية للخبيصي[2]، وكتباً أُخر. وهذه كلها موجودة في خزانة برزنجة. توفي عبد الصمد هذا بالبصرة بكراً ولم يتزوج، وكانت والدتهما الشريفة سلطانة بنت عم أبيهما السيد عبد الرسول لأن عبد الرسول بن قلندر بن عبد السيد بن عيسى بن الحسين، وهي سلطانة بنت السيد خليل بن عبد السيد بن عيسى بن الحسين. وكان عبد الرسول هذا زاهداً ورعاً مجتهداً في الرياضيات (الورقة ٤ ب).

وأخبرني والدي وقد أدركه فقال: أخبرني إسماعيل أنه سمعه يقول: إنما سمُّوه عبد الرسول بعد وفاة جده[3]، وإنما كان اسمه أما أحمد وأما عبد الله، هكذا أخبرني ببرزنجة سنة خمس وسبعين[4]. قال جدي عبد الرسول: كان له بيتان أحدهما ببرزنجة والآخر بقلرخ مزرعة بينهما مقدار فرسخ أو أقل أو أكثر، فإذا أتى إلى بيته ببرزنجه فقدموا له الطعام، فقال: لا اشتهي، فيَحسِبون أنه أكل ببرزنجة، فيمضي عليه الأربعون يوماً لا يأكل ولا يشعرون به.

وكان أبوه[5] السيد قلندر جميلاً وجيهاً مهاباً، ذا فخر فاخر، وجمال باهر، وكمال باطن وظاهر، كان على زاوية أجداده ببرزنجة. أخبرني أخ السيد اسماعيل قال: سمعت والدي السيد عبد الرسول قال: كان أمير البلاد[6] مُحباً للسيد، معتقداً فيه، مريداً له، وكان يدعو السيد إلى بيته أحياناً ويأتيه إلى بيته أخرى ببرزنجة، وكان الأمير جميلاً جداً، وكانت له إمرأة في غاية الحسن، فأخذ الأمير وقال لأمرأته يوماً: هل أجمل مني رجلاً رأيتِ؟ فقالت له : لا، قال: أقسمت عليك إلاّ أن صَدَقتني،

---

١ هو الشرح الذي ألفه محمد بن عبد الرحيم العمري المتوفى سنة ٨١١ هـ/١٤٠٨م لكتاب (المغني) في النحو تأليف أحمد بن الحسين الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م.

٢ يريد كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، تأليف محمد بن أبي بكر الخبيصي المتوفى سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠م.

٣ أي عبد الرسول بن قلندر.

٤ يوافق أولها ٢٥ تموز ١٦٦٤م.

٥ أي أبو عبد الرسول. وقد توفي في سنة ٩٥٠هـ/ ١٥٤٣م. وله ترجمة موسعة في التحفة الأشرافية، الورقة ٧٣.

٦ في الهامش التعليقة الآتية : هذا الأمير المحب كان اسمه علياً صاحب قلعة سروجك. التحفة الأشرافية، الورقة ٧٤ وفيه: الأمير علي بك كاكائي رئيس قلعة سروجك.

قالت: أما إذا أبيت فالسيد قلندر أجمل منك، قال: فغضب الأمير وقال: حرامٌ علي صحبتك إلاّ أن آتيك برأسه وأضعه في حِجرك، فلما كان من الغد ركب صُورياً بأنه ذاهب إلى الصيد، ونادى في العسكر، فركبوا واشتغلوا بالاصطياد بالجوارح إلى وقت الظهر، فلما اشتد الحر قال: اذهبوا بنا إلى السيد ننزل عنده ونزوره، فتوجهوا إلى برزنجة، فلما قربوا إليها جاءه الخبر بأن طائفة الأمير الفلاني[1] أغاروا على البلاد ونهبوها، ولم يكن أحد بالبلد يقاومهم، فرجع الأمير في طلب العدو، وكان شجاعاً، وكان عنده فرس لا يُسبَق ولا يُدرَك، فَسَبَق العسكر ولحق العدو وحده، واستنكف أن لا يبارزهم، فأجمعوا عليه وأخذوه، وجاء العسكر فقاتلوا قتالاً شديداً، فخافوا أن يستنقذوه منهم فقتلوه فذهبوا برأسه ورموا جثته، فرجعوا خائبين خاسرين وردُّوا جسده، وأُخبر السيد بذلك، فركب وجاء في جماعة من مريديه، فاسترد النَهيبة والرأس ووضعه في حِجرها، فلما رأت ذلك ضحكت ضحكاً شديداً، فتعجبوا من بكائها وضحكها في آن واحد، فأخبرتهم الخبر وبما نَواه الأمير، وإن الذي نواه انقلب عليه عليهم دائرة السوء (وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَيِّئُ إلا بِأَهْلِه) فعند ذلك انكب الناس على يد السيد ورجليه واستغفروه، وزادوا فيه إرادة ومحبة، ولما انقضت عدّة المرأة تزوجها السيد . وكان أبو قلندر هذا عبد السيد على السجادة في الزاوية ببرزنجة، وأبوه السيد عيسى ويُلقب بالأحدب، لأنه عاش إلى أن انحنى، وكانت حواجبه قد نزلت على عيونه، فكان يرفع حواجبه بشيء حتى ينظر. وأبوه السيد حسين وأبوه السيد أبا يزيد لا أحفظ شيئاً من أحوالهما[2].

---

١ في الهامش تتمة للتعليقة السابقة: والأمير المغير كان اسمه علياً أيضاً وكان صاحب قلعة أبي عبيدة. قاله السيد محيي الدين. قال محقق هذه الرسالة: وأبو عبيدة قرية صغيرة من أعمال حلبجة، قريبة منها، اختصت بسكنى العلماء من ذرية السيد حيدر بن رسول البرزنجي، وأسر علمية أخرى، وكان فيها جامع أنشأه الأمير سليم باشا بن بكر بك الباباني (١١٥٦–١١٦٠هـ/١٧٤٣– ١٧٤٨م)، ومدرسة تعاقب على التدريس فيها علماء أجلاء. كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، ط٢، أربيل ٢٠٠٨، ص١٩–٢٠.

٢ توفي حسين في سنة ٩٣٢هـ/١٥٢٥م وعلى وفق حساب الأجيال، يكون بايزيد قد عاش في النصف الأخير من القرن التاسع للهجرة

وكان أبو بايزيد السيد عبد الكريم[1] شيخاً مرشداً على سجادة أبيه، وكان يُربّي الثقلين أي الجن والإنس، وكان نهارُه لتربية الإنس وليله لتربية الجن، وكان إذا صلى العشاء الأخيرة في المسجد خَرَج، وكان يقف في الطريق ويكلمهم ومن معه من الخُدّام لا يَرَون شيئاً، فكان قد يصل إلى البيت نصف الليل أو ثلثه أو ربعه، وقد يصل آخر الليل، فيتوضأ ويرجع إلى المسجد، وقد يؤذن الصبح وهو في الطريق (الورقة ٥ أ) فيرجع إلى المسجد. ثم لما طال الأمر كذلك طلب مُريدوه من الجن أن يتزوج منهم فأبى، فألحّوا عليه، ولا يزالون يكررون عليه إلى أن أجابهم إلى ذلك، فأتى يوماً أصحابه فقال: إني داعٍ بدعوة فأمِّنوا عليها لعل الله يستجبها، ففعلوه، فدعا ساعة، ثم أنه تهلل وجهه فرحاً وحمد الله تعالى وقال: قد استجيبت!، فهابوا أن يسألوه، فلما رأى ذلك قال: هل ترون ما سبب الدعاء؟ قالوا: لا، قال: إن أخوالكم من الجن سألوني المصاهرة، وإني لم أجد بُدّاً من ذلك، سألت الله أن لا يرزقني منها الأولاد مخافة أن يَضرّوا أولادي من غيرها، فأجاب الله دعائي. قال: فأراد الشيخ بعد ذلك أن يُظهر صدقه فذبح بقراً كما قال الفاضل الورع المفتي بديار الروم أبو السعود أفندي في كتابه روضات الجنان[2]، وأدخله البيت وأغلق الباب، فرأوا يداً تُخرج الصحون مملوءة من الطعام واللحم المطبوخ وما في البيت آدمي أصلاً.

وأبو السيد عبد الكريم هذا هو القطب الأعظم السيد عيسى – قدس سره– الكوراني، هو أول من سكن بلاد الأكراد، وعَمَّر برزنجة، وكان هو وأخوه الأكبر منه السيد موسى – قدس سره– في سياحتهما نزلاً تحت شجرة كانت بموضع قبرهما الآن فناما، ورأى السيد عيسى وهو أصغرهما النبي – صلى الله عليه وسلم– في المنام، ومسح بيده الشريفة ناصيته، وأمره بالإقامة هناك، وقال لهما: إن قبركما في هذا المحل، وابنوا المسجد في هذا المحل، وهو الذي الآن يصلون فيه، وما في برزنجة مسجد غيره، وأشار إليه وخط دائرته بعصاه، وقال: احفروا من هنا، واشار

---

١ عاش عبد الكريم في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع للهجرة.

٢ يقصد العلامة المفسر شيخ الإسلام في الدولة العثمانية محمد بن محمد ابو السعود العمادي الحنفي، ولد في أسكليب قرب القسطنطينية سنة ٨٩٦هـ/١٤٩٠م وتوفى سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م ، له مؤلفات أشهرها (ارشاد العقل السليم في تفسير القرآن العظيم)، وليس بين مؤلفاته المعروفة كتاب باسم (روضات الجنان).

إليه كذلك فإنه يَخرُج منه الماء، وعلمه من الأسرار ما لا يعلمه إلاّ هو، ثم استيقظ، بل كان مستيقظاً ويُعبِّره بالنوم، فأخبر أخاه بذلك وكشف ناصيته فإذا النور يخطف أبصار الناظرين كما ذكره الفاضل أبو السعود أفندي في روضات الجنان. ثم اجتمع إليهما جماعة من الفقراء كانوا قريباً من تلك الشجرة التي نام السيدان تحتهما، وحفروا لهم عيناً، وبنوا العُشش هناك، واسم العشش بلسانهم زنج، فقالوا: اين نبني القرية؟ فقالا: بَرَزَنجة! معناه أمام العشش، فمن هناك سميت برزنجه، فقالوا: أول ما نبدأ ببناء بيت ربنا– يعني المسجد– فبنوا مسجداً في ذلك الموضع المذكور، والذي اشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وقصَر عليهما جذع، فأخذ أحدهما رأسه والآخر الرأس الثاني، قالا: بسم الله، فطال الجذع بحيث خرج ذراعان من ذا الجانب ومثله من ذا الجانب، فاشتهر وعظم أمرهما، وظهر منهما كرامات كثيرة وخوارق خطيرة، وذلك المسجد إلى يومنا هذا معمور، وذلك الجذع باق يتبركون به من سائر الأقطار، ويأخذون منه تبركاً.



قرية برزنجة كما تبدو اليوم



برزنجة كما تبدو بين حقولها



بساتين في برزنجة



القبة التي على مرقد السيد عيسى البرزنجي في برزنجة



ضريح السيد عيسى البرزنجي في برزنجة

ثم توفي أحدهما السيد الكبير السيد موسى ولم يعقب، وانحصر النسب في السيد عيسى وتقطب، ووُلد له أولاد كثيرة، والمشهور انهم إثنا عشر كلهم أصحاب كرامات باهرة، وتزار قبورهم، ولا يُزارُون بنيّة، اي نيّة كانت، إلاّ حصلت وتيسّرت بإذن الله تعالى وبركاتهم وأسرارهم.

فصل في أزواجه وأولاده وأحفاده على سبيل الإيجاز

تزوج – رحمه الله – خمساً توفيت في حياته واحدة وهي عائشة بنت ملا محمد النائب، ولدت له بنتاً تسمى مريم (الورقة ٥ ب) توفيت أيضاً بكراً، وخلف أربعاً:

فاطمة بنت عز الدين بن شمس الدين الشوشي العباسي خليفة الشيخ أحمد القصيري، ولد له منها :عبد الصمد، وهو أكبر أولادها، ثم عبد الكريم، ثم عائشة، ثم عبد السيد، ثم علي[١]، ثم آسية، ثم إسماعيل، ثم إسحاق وسارة في بطن واحد، فهؤلاء ستة ذكور وأربع إناث من فاطمة بنت عز الدين.

وفاطمة بنت شكر الله بن نور الله الخالدي، ولد منها: حسن[٢] وحسين وزليخا وهاجر ويوسف وأحمد ومحمد مؤلف هذه الأحرف، ورابعة وحفصة وإبراهيم ومريم وإبراهيم، هؤلاء سبعة ذكور وخمس إناث من فاطمة بنت شكر الله بن نور الله وذريته ولد منها حيدر فقط.

وإيصاف، ولد منها: ذو النون.

ومجموع أولاده سبعة وعشرون، سبعة عشر ذكراً وعشر إناث، مات منهم في حياته مريم بكراً، وعبد الكريم مزوّجاً، وخلف ولداً سماه عبد الكريم، وخلف عبد الكريم ابناً سماه عبد الله مات أيضاً وانقرض بموته، ورابعة وحسين وإبراهيم ويوسف وأحمد الأول، هؤلاء ماتوا صغاراً.

وخلف عبد الصمد وعبد السيد وعلياً وإسماعيل وحسناً وإسحاق وحيدر وإبراهيم ومحمداً وذو النون وبلقيس وآسية وساره وزليخا وهاجرة وحفصة ومريم.

فأما عبد الصمد فأولاده شمس الدين ومصطفى وعبد الله ومحمد، مات محمد وخلف ثلاثة أولاد: جامي وإسماعيل وإبراهيم وبنتاً اسمها خديجة. مات جامي رحمه

---

١ هو الجد الأعلى لسادات قلعة شيروانه وصلاحية وديالى.

٢ هو الجد الأعلى لسادات كاك سوري وسادات بير حسن. (٥٨)

الله وخلف أولاداً: محمداً وأبا يزيد وعلياً وإبراهيم، وبنتين: سارة والأخرى لا أعرف اسمها. ومات إبراهيم أخو جامي بكراً، ومات إسماعيل وخلف عدة أولاد يأتي ذكرهم. وشمس الدين ومصطفى وعبد الله، هؤلاء لهم أولاد من ذكور وإناث، ومات أولاد كثيرة. ومريم وشيرين وليلى ورابعة ورحيمة، عشن وتزوجن، وحليمة وبنت أخرى ماتتا صغيرتين، هؤلاء من أم واحدة.

والحاصل: خلف عبد الصمد محمداً وشمس الدين ومصطفى وعبد الله، لهم أولاد كما ذكر[1]. ومات محمد.

وخلف عليٌّ أولاداً كثيرة، منهم مُرَبِّي الثقلين محمد الساكن بنَوده[2]، وعبد الرسول وعيسى وأبا يزيد وحسين ماتوا جميعاً ولهم أولاد ذكور وإناث[3]. وزين العابدين[4] مات ولم يعقب. ولهم أولاد كثيرة أيضاً.

وعبد السيد كذلك له أحفاد: محمود ومحمد وأحمد.

وإسماعيل له أولاد: السيد عيسى والسيد أبا يزيد ولهما أولاد[5].

---

١ إن سادات سركلو (سه ركه لوو) هم من أحفاد السيد عبد الصمد هذا. ينظر التحفة الأشرافية الورقة ٧٨ وعبد القادر البرزنجي، مصدر سابق ص٦٠.

٢ نوده، نودى: قرية في نواحي هاورمان. ولمحمد (توفي سنة ١١٢٦ه/١٧١٤م) خمسة أبناء هم: الشيخ اسماعيل الولياني (جد سادات قازنقايه وكزنزان وخاوى وكوب تبه وقره جيوار ودليزه وكاني خاكي)، والشيخ حسن كله زرده (جد سادات كله زرده وكاني سبيكه ودار آغا وتيمار وقوله وقره حسن وعمر كده وشوان وسه رزه ل وشوريجه وكركوك وكويسنجق) ، والشيخ أحمد غزائي، (ومن أبنائه الشيخ أحمد غزائي جد الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد) والشيخ علي دولبه موئي (وأبناؤه هم سادات دولبه مو وبانه ومريوان) والسيد محمد. التحفة الأشرافية الورقة ٨٠– ٨٣ وعبدالقادر البرزنجي، مصدر سابق ص٦٠–٦٢)

٣ ومن أحفاد السيد علي المذكور سادات مركه. التحفة البرزنجية الورقة ٨٣

٤ لم يذكر اسم أبي زين العابدين هذا فيما تقدم. وهو عبد الرسول على ما ذكر عبد القادر البرزنجي ص٦٠.

٥ ولاسماعيل هذا ذرية صالحة منهم السيد أحمد خانقاه المشهور في كركوك وقسم من السادة البرزنجية في السليمانية، التحفة الأشرافية الورقة ٨٥–٨٧ وذكر عبدالقادر البرزنجي أبا يزيد بوصفاً ابناً لعبد الرسول مع أنه بحسب مؤلف المخطوطة ابن اسماعيل بن عبد الصمد بن عبد الرسول المذكور. ومن أولاد بايزيد الشيخ حسين الألمعي، وكان قد جمع بين العلم والشعر والتصوف، وله عدة رسائل، وتوفي في قرية (خيوه ته) من ناحية بازيان. عبد القادر، مصدر سابق ص ٦٠ و٧٤.

والسيد حيدر له أربعة أولاد: عبد الله وقاسم وعبد الكريم وعبد الرحيم[1]، ومات عبد الله وخلف حيدراً وبنتاً، ولهم أولاد أيضاً إلاّ السيد عبد الرحيم ما تزوج حالاً.

والسيد محمد البرزنجي مؤلف هذه الأحرف له أولاد وأحفاد في المدينة المنورة[2]، وتركنا تزوِّج أولاده وبناته الذين هم ماتوا ولم يعقبوا، وما كانوا في الحياة في سنة ١١١٣[3] إلاّ بنته مريم تزوجت علي القطب الرباني ملا حيدر العافاني، هي في الحياة سنة ١١٠٢[4] ولها ابنان: إبراهيم ومحمد شريف.

فصل في وفاته رحمه الله

مات – رحمه الله– شهيداً من ضَرْب الجن، وكان سبب وفاته أنه ذهب إلى مزرعة له فرجع مريضاً يشتكي كتفه الأيمن، وكان رأى ابنه عبد السيد في المنام كأن نفراً أتوا إليه، ومنهم رجل طويل، فجاء وأخرج جذعاً من البيت وضَرَب به كتف السيد فوقع على وجهه، فلما طال به المرض أخبر أن بعض أطغياء الجن تخاصم إليَّ، وكان الحق لخصمه، فأخذ في عداوتي، وكان يصيبني كل سنة بسوء ولا يَضرَّني، وأما في هذه السنة فضربني في كتفي فكان كتفه قد اسْوَد ويسمع منه صوت العظام المكسورة إذا تحرَّكت، ولا أرى نفسي إلاّ ميتاً (الورقة ٦ أ) فلما اشتد به الوجع أرسل أخي السيد حسناً إلى مقبرة الأجداد، وقال: سَلِّم مني على القطب الأكبر[5]، وقل له: أبي يقول لك: تعاهدنا أنه متى ضاق بي، ولست راغباً في الحياة وإنما استمهِل إلى أن أزوِّج أولادي الذين لم يتزوجوا من البنين والبنات، فذهب ورجع،

---

١ استقر حيدر هذا في قرية أبي عبيدة (عبابيل) قرب حلبجة، واليها نسب أحفاده فعرفوا بالسادة العبابيليين.

٢ لقد هاجر بعض أبناء السيد الشيخ بابا رسول الكبير إلى المدينة، ومنهم مؤلف هذه الرسالة، ولا تزال محلة قائمة باسمهم الى اليوم. ينظر موقع منتدى السادة الأشراف ، مجلة السادة الأشراف، العدد ١–٢

٣ هكذا في الأصل، وهذا التاريخ يتجاوز حياة المؤلف التي انتهت سنة ١١٠٣.

٤ هكذا في الأصل، وهذا التاريخ يتجاوز حياة المؤلف أيضاً. وقد كتب الرقم في الهامش كتابة (سنة ألف ومائة وثلاث) ومن غير الواضح أن كان المقصود به التاريخ الأول أم الأخير.

٥ في الهامش: أي السيد موسى.

وقال: بمَ أجابوك؟ قال: يا أبت لم أسمع شيئاً، قال: ارجع إلى القطب الأصغر[1]! فرجع إلى المقبرة ثم رجع، قال: لم أسمع شيئاً، فقال: الظاهر أنه لم يبقَ من عمري شيء وإلاّ كانوا أجابوك، فوصّى ابنه إسماعيل بأولاده الصغار خيراً ولم يستخلف، وقال: خليفتي من بعدي هو الله تعالى! فعاده أمير البلد مصطفى بيك بن محمد خان بن تيمور خان الأردلاني، فقال أوُصي واستخلف، فقال: أما الوصية فأوصيك بالمرحمة بالرعية وتقوى الله، وأوصيك بالرعية خيراً، وأما الاستخلاف فالله خليفتي من بعدي استودعه أولادي وذرّيتي، فلما توفي سعى إلى ذلك الأمير بعض المفسدين، فأذى فقراء القرية وأخذ بعض أموالهم فرأى بعض مريديه في المنام كأنه يقول للأمير: يا مصطفى آذيت أولادي وفقرائي ولم تعمل بوصيتي، لأرمينك إلى حيث لا ترجع مدة حياتك! فما مضى إلاّ أيام قلائل حتى انهزم الأمير من غير عدوٍ ولا محاصرة وترك أملاكه وأهله ذهب إلى شاه العجم، فلم يكرمه ولم يعطه شيئاً، وابتلى بشرب الخمور والفواحش وسَب الصحابة، ومات على أسوء حال والعياذ بالله من سوء الخاتمة. ومصطفى هذا هو ابن الأمير الذي أراد قتله كما سبقت الإشارة إليه. وكان لمحمد هذا ابن اسمه مراد، الأكبر من مصطفى، تعرض أيضاً لأذى السيد، فحبس هو وأبوه (و) أُرسِل بهما إلى شاه العجم وماتا في الحبس، فقطع دابر القوم الذين ظلموا، والحمد لله رب العالمين[2].

---

١ في الهامش: اي السيد عيسى.

٢ لم يشر البدليسي إلى مصطفى بك هذا، ولا إلى أبيه محمد خان، ولكنه ذكر أن سروجك (حيث تقع قرية برزنجه) كانت ضمن حصة الأمير الأردلاني محمد بك بن مأمون بك، وانه لما توفي انتقل الحكم إلى ابنه تيمور خان، والأخير هو أبو محمد خان المذكور، أبي مصطفى بك، ولكنه لا يشير إلى أن أياً منهما تولى الحكم بعد تيمور، وإنما انتقل بعد مقتله سنة ٩٩٨هـ/١٥٨٩م إلى أخيه هلو خان، والظاهر أن حكم الإمارة قد تجزأ بين أمراء من الأسرة، فكان نصيب سروجك لمحمد خان وابنه مصطفى المذكور. وعلى أية حال فإن مؤلف هذه الرسالة كشف عن المصير المؤسف لهذين الأميرين، بانضمامهما إلى الشاه اسماعيل الثاني، وبعد مقتل تيمور تمكن هلو خان من الانحياز إلى الدولة العثمانية، وإن حافظ على علاقات دبلوماسية طيبة مع الصفويين. الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، ج١ ص١٢١، دمشق ٢٠٠٦.

خاتمة في نبذة من مناقب الشيخ الكبير السيد عيسى وأخيه الأكبر السيد موسى قدس الله أسرارهما ورضي الله عنهما[1].

قد مَرَّ سبب سُكناهما في شهرزور وعمارتهما برزنجة وبنائهما المسجد، (فـ)ـعُظم أمرهما واجتمع إليهما خلق كثير، وكان قريباً من برزنجة شيخ يسمى الشيخ السيد خالداً، ويُنسَب إلى أخي تاج العارفين أبي الوفاء الكردي الفوشاني، وفوشان مُعرَب بوشين، هي قرية بالقرب من برزنجة. وكان الشيخ خالد هذا على قدم عظيم، ذا كرامات مشهورة، منها أن الذئب رعى غنمه سبع سنين، فطلب السيد موسى الأخ الأكبر مصاهرته، وخطب بنته مريم، فأرسل الشيخ السيد خالد أن بيني وبين أزواجه علامة، فأرسل السيد بخاتمه، فلما رآه أجابه، فسئل عن ذلك، فقال: في معراجي حضرت مع الأولياء حين قُسِّمَت المعارف، فلم أرَ هذا الرجل فيهم فأبيت أن أزوِّج من لم أرَه في محفل الأولياء، وكان من هناك ستر، منه تخرج يد قد يتناول كلاً قسمه، فلما رأيت الخاتم عرفته أنه خاتم تلك اليد، فعرفت أنه كان في المخدع، ثم عقدوا عليه، وجاء السيدان مع جماعة من الفقراء فمروا على رجل جالس على سطح يضرب الطنبور (الورقة ٦ ب) فقال بعض القوم الأبدال: اكسروا طنبوره! فقال السيد: دَعوه أصلحه الله وهداه، فما مشوا خطوات إلاّ والرجل كسر الطنبور ولحق السيد وتاب عليه وصار من أخص مريديه. ثم أنه لم يمضي كثيراً إلا وطائفة من الزنادقة سعوا بالسيد إلى أمير لهم وحرّضوه على قتله، فاجتمعوا عليه وجعلوا كل ما رموه بسهم أو طعنوه برمح لم يَضرَّه، فقال السيد: إن أصبتم هذا الموضع! فأراهم موضعاً في جسده قد اسْوَد، فسألوه عن ذلك، فقال: إنه موضع نظر أجنبية نظرت إليه، فهو لا يدفع عن نفسه بخلاف بقية الجسد، فرموه في ذلك الموضع فمات رضي الله عنه، فلما رأوا ذلك ندموا على ما فعلوا، وأرادوا أن يذهبوا بجسده إلى عندهم ويدفنوه ليُزار على أن يتوب الله عليهم مما فعلوا. وكان السيد قد أخبر أصحابه بأنهم يريدون ذلك، فإذا ذهبوا قامت جنازتي ومَشَت، فإذا مشت فامشوا معها حيث ما نزلت، فذلك المدفن فاحفروا لي هناك، فجاء القوم واجتمعوا عليه بأجمعهم فلا يقدرون إن يحركوه من مكانه، فقالوا: غضبان عليكم فلا تزيدوا ذنباً

---

[1] يظهر أن هذه النبذة ليست لمؤلف الرسالة، محمد بن عبد الرسول، لقول مصنفها في آخرها أنه فرغ منها سنة ١١٥٧هـ.

على ذنب فاتركوه ! فرجعوا وارتفعت الجنازة وسارت نحو برزنجة إلى أن نزلت حيث كان أقاما تحت الشجرة، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فنزلت في الأرض ودفنوه هناك.

ولم يُخلّف ولداً، فبايعوا السيد عيسى، وتزوج بأمرأة أخيه السيد موسى[1] – قدس سرهما– وولدت له أولاداً كثيرة، والمشهور انه كان للسيد عيسى اثنا عشر ولداً كلهم أولياء صاحب كرامات، وورثوا المقامات، وقبورهم معلومة تزار، وكل من قصد واحداً منهم بنيّة، أي نيّة كانت، تحَصَل بإذن الله تعالى. ثم أن السيد تقطب مدة حياته، وكانت أهل تلك البلاد قبيلة كوران من الأكراد، فتعلم لسانهم، واشتهر بالكُوراني.

ومن كراماته أنه أراد تأديب بعض تلامذته وتربيته، فأمره بالحج، فتعسّر عليه الرجوع، كلما أراد أن يرجع عاقه عائق، فبقي بمكة سبع سنين، فاستوحش واغترب وأيَس من الرجوع، وكان يبكي على حرمانه من خدمة الشيخ وبُعده من الوطن، فمَرَّ عليه ذات يوم رجلٌ وسأله عن حاله وبكائه، فأخبره الخبر، فقال: تُحب أن أدلك على ما يردك إلى شيخك؟ قال: وكيف لا أحب، فقال: أقعد في الباب الفلاني، فإذا صلى الناس الجمعة وانصرفوا انتظر من حليته كذا وصفته كذا، فإذا مَرَّ بك فانكب على رجليه، وابكي وتضرّع، فإنه يردك، قال: ففعل كما قال، فإذا هو شيخه ! فبكى واسترضاه، فقال: ضَع قدمك على قدمي وغمّض عينيك، ففعل، فإذا هو ببيوت برزنجة قد بانت، فقال له: اجلس هنا وامش على محلك، فإن الناس ينتظرونني لصلاة الجمعة، واكتم على الحال. فذهب الشيخ فصلى بالناس الجمعة، فلما كان بعد ساعة وإذا المريد قد قدم ولم يخبر به إلاّ بعد موت السيد.

وكان السيد – رحمه الله– من عادته أن يصلي الجمعة بمكة، ثم يرجع فيعيدها ببرزنجة، فأصحابه وكرامتهم كثيرة مشهورة لا تعد ولا تحصى، نفعنا الله بعلومهم وأسرارهم ورزقنا الاقتباس من انوارهم والاقتداء بآثارهم، ولم أقف على أنهم في أي تاريخ كانوا، غير أنهم كانوا أواخر دولة بني العباس[2]، وهكذا ذكره الفاضل العامل

---

١ هي مريم خاتون كما في التحفة الأشرافية الورقة ٦٧.

٢ تحدد رواية تاريخ نزول الشقيقين عيسى وموسى في برزنجه وتأسيسهما المسجد فيها بسنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م ينظر منتدى السادة الأشراف، مجلة السادة الأشراف، العددان ١–٢. وبحساب الأجيال (الجيل ٣٠ سنة) يكون الشقيقان قد عاشا في النصف الأخير من القرن الثامن وأوائل التاسع للهجرة.

أبو السعود أفندي مؤلف روضات الجنان في مناقبهما، وهذا ما انتهى إلينا ويسّره الله تعالى لنا.

قال المصنف رحمه الله (الورقة ٧ أ).

تمت النبذة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وكان الفراغ منها صبيحة يوم الثلاثاء المبارك في شهر جمادى الأولى سنة ألف ومائة وسبع وخمسين[1]، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(ذيل للرسالة هذا نصه)[2]:

البرزنجي نسبة إلى برزنجة، وهي قرية من أعمال شهرزور من سَواد العراق، أول من عَمَّرها القطب الأعظم السيد عيسى الكوراني، قال الإمام المحقق الشيخ أبو السعود مفتي الديار الرومية في كتابه المسمى بروضات الجنان في ترجمة السيد عيسى المذكور:

هو أبو عبد الكريم عيسى بن بابا علي الهمذاني بن يوسف بن منصور بن عبد العزيز بن عبد الله بن إسماعيل المُحدِّث بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الامام زين العابدين بن الإمام الشهيد الحسين السِّبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه– البرزنجي الكُوراني، أبو عبد الكريم عيسى، هو أول من أقام ببرزنجة من نواحي شهرزور وعمَّرها بإشارة من النبي – صلى الله عليه وسلم– في المنام، هو وأخوه الأكبر السيد موسى، ومسح – صلى الله عليه وسلم– ناصيته بيده، فكان يسطع منها النور فيُرخي العمامة عليها، ثم أقاما هناك واجتمع إليهما خلق كثير، وبنوا العشش فسُمِّيت القرية برزنجة، فقالا: أول ما نبدأ بعمارته بيت الله المسجد، فبنوا مسجداً، فقصرَ عليها جذع فقالا: نَمدّه على بركة الله، فأخذ كل منهما أحد طرفيه، وقالا: بسم الله، فامتد الجذع بحيث خرج من كل جانب قدر ذراعين! . وهذا المسجد باق إلى يومنا هذا يتبرك به ويُزار، وذلك الجذع باق منه بقايا.

---

[1] ويوافق ١٨ حزيران ١٧٤٤م.

[2] هذا الذيل للشيخ محمود بن معروف الكله زردي البرزنجي، من أحفاد المؤلف، والعنوان بين معقوفين من عندنا .

ثم اشتهر أمرُهُما وصار أهل تلك البلدة مُريدين لهما ومعتقدين فيهما، ثم توفي الأخ الأكبر، واستخلف السيد عيسى وتقطّب[1] وظهر له كرامات، وانتشر صيته، وعَظُم أمره، ورَزقه الله عدة أولاد كلهم صاحب كرامات، وتوفي – رحمه الله – ودفن عند قبر أخيه موسى بالموضع الذي رأى فيه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، وكل من زار قبرَهما بأي نيّة كانت تحصل بإذن الله تعالى، وكل من كان اليوم من السادة البرزنجيين فإنما يُنسبون إلى السيد عيسى – قُدُّس سرُّه– دون أخيه السيد موسى – قدس سره– فإنه لم يُعقِب، وكان – رحمه الله– في آخر دولة بني العباس، وله عَقبٌ ونَسْلٌ منتشرٌ بتلك (الورقة ٧ ب) النواحي مَدار عمارتها وسكان وأهلها والله أعلم. انتهى كلام روضات الجنان بلفظه، وفي امتداد الجذع المذكور يقول المُصنِّف لهذه الرسالة هذين البيتين:

جِذعان فخري يشهدان بمَجدي　　جذعٌ هنا قد كان حَنَّ لجدي
ثانٍ ببرزنجَ بمسـجدها الذي　　عيسى وموسى اسساه بجِدِ
جَدّي وعمّي امتد في ايديهما　　أعظِم بخارق جذعنا الممتد
من لم يُصدِّق فليسأل مَن ههنا[2]　　من اهل بلدتنا فيكسب ودِّي

وقد ترجم مصنف هذه الرسالة جملة من الفضلاء منهم الذهبي في النفحات، والحموي في النتائج[3] و..........[4] كتبه الفقير المذنب محمود بن السيد معروف ابن السيد حسن الكله زَرْدي البرزنجي الحسيني[5]، يوم السبت عشري محرم الحرام سنة

---

١ أي يصبح قطباً، وهي مرتبة رفيعة في التصوف.

٢ وفي رواية أخرى: فليس من أهلنا. منتدى السادة الأشراف، مجلة السادة الأشراف، العددان ١–٢.

٣ لم نقف على هذين الكتابين ولم تتوضح لنا هويتي مؤلفيهما.

٤ بياض في الأصل.

٥ كله زَرْدَه (كله زه رده) قرية في ناحية شهرزور، في قضاء حلبجة، التابع لمحافظة السليمانية، كانت لها حياة علمية في القرن الثاني عشر للهجرة، اقترنت بوجود أسرة علمية نبيلة عرفت بسادات كله زرده، ومن أعلامها الكبار الشيخ حسن بن محمد بن علي بن بابا رسول الكله زردي البرزنجي (المتوفى فيها سنة ١١٧٥هـ/١٧٦١م) وكان عالماً أضاف إلى علمه الواسع بالعلوم الشرعية تخصصه في علم الفلك، وقد ابتكر ساعة شمسية تعمل على وفق تقويم دقيق ابتكره أيضاً، وكانت له مؤلفات مهمة في هذا العلم وغيره. وناسخ هذه الرسالة هو الحفيد المباشر لذلك العالم الفذ. ينظر كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، ط٢، أربيل ٢٠٠٨، ص١٣٨–١٣٩

١٢٣٤[1] بيته بسليمانية المحمية حرسها رب البرية. اللهم اغفر له وارحمه .

لعمي السيد حسين القاضي[2] رحمه الله:

قد كان مدينـة السـلام　　مثوى لجدودنا الكرام

من قبل بطيبـة أقامـوا　　يبكون بقية البتــول

يشفى بدعائهم سُــقامُ　　يُستسق بوجهه غَمام

يَدعُون بروضة الرسولِ　　يبكون بقيـة البتــولِ

ثم أخرَجَهم بنـو اميـة　　ذو الظلم صفاتهم جلية

بالظُلم تفاخروا وباهوا　　في الحَشر جزاهم الإلهُ

والظلم لحزبهم وليـدُ　　في القبر عذابهم يزيدُ

ثم انتشـروا بكل وادي　　آواهم بعـد البـــلادِ

بعضٌ دخلـوا بلاد هندِ　　بعضٌ دخلوا سَواد سِندِ

ثم نشـــــرا بكل قومِ　　حتى دخلوا بلاد روم

آوى همذان حزب جَدِّي　　بالعزِّ تفاخروا ومجـدِ

لما علموا ظهورَ رفضِ　　ثم دخلوا قبيل خفـض

ثم دخلوا قبيل طــردِ　　حتى دخلوا بلاد كُـردِ

جَدّي شرف الزمان عيسى　　أضحى لمشايخِ رئيسا

غوث الثقلين قطب وقته　　منح الكبراء بعد موته

لو زرتَ رواقه المنيــر　　شاهدتَ خوارق كثير

إذ طول جذعة قصيرة　　ما بين جماعة وفيرة

ذا الجذع بأهل ذا الرُواق　　اليوم قليلهـــا الباقي

قد عَمَّر قريــــة تُسمَى　　ببرزنجـة إذ بها المَى

---

[1] ويوافق ٩ تشرين الثاني سنة ١٨١٨م .

[2] هو السيد حسين القاضي بن السيد محمود النقيب (المتوفى سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م) ولـد في السليمانية سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م وكان عالماً في الفقه، تولى القضاء في السليمانية.وتوفي سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م. عبد القادر البرزنجي: مصدر سابق ص٧٠ ومراكز ثقافية ص١٣٩.

حرره أحمد البرزنجي الكَله زَرْدي النودَهي[1] -أعزّه الله تعالى- عند مجيء الوالي فائق باشا، جعل الله قدومه خيراً كما أشاء، آمين، في ٣ صفر الخير سنة ١٣٠٦[2].



المخطوطة - صفحة العنوان

١ هو أحمد فائز بن السيد محمود بن أحمد بن عبد الصمد بن حسن الكه له زردي، من مشاهير سادات البرزنجيين، ولد في قريه (كله زه رده) سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م وتلقى العلم في السليمانية على والده، وعلى خاله السيد كاك أحمد الشيخ، وولي القضاء في عدد من الألوية، ثم في ولاية قسطوني، وولاية الموصل، واختير عضواً في مجلس المعارف العام، وتوفي سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩١٨م، وله مؤلفات مهمة في العقائد والنحو واللغة، كان يتقن التركية والعربية والفارسية والفرنسية والروسية فضلاً عن لغته الأم. اسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين ج١ ص١٩٣ ومحمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص٢٢٦-٢٣٩ و رضا كحالة: معجم المؤلفين ج٢ ص٤٢.

٢ يوافق ٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي خلق الناس من ذكر وانثى، وكلفهم العبادة اذا بلغوا الحلم واتوا حنثا
وجعلهم شعوبا وقبائل وبثهم بثا، ليتعارفوا فيصلوا ارحامهم لا ليفتخروا بفخر الجاهلية
ويذكروا ايامهم، ويرفعهم من حضيض الجهل الى ذروة العلم وارتقائهم، واخبرهم بان اكرمهم عند
الله اتقاهم، والصلاة على افضلهم ومصطفاهم المختار من خيار، محمد المبعوث
بالرحمة التامة، والدعوة العامة الى دار القرار، وعلى آله المختصين بقرابته
المبشرين بشفاعته، واصحابه الذين اسسوا الدين، وحفظوا علينا سنته و
نسبته، رضي الله عنهم اجمعين، وبعد فهذه نبذة من ترجمة والدي
رحمه الله تعالى احببت ان ابينها تبصرة للمحبين، ومعذرة للمبغضين فاقول
هو ابو محمد الضياء عبد الرسول بن عبد السيد بن عبد الرسول بن
قلندر بن عبد السيد بن عيسى بن الحسين بن بابزيد بن عبد الكريم بن عيسى
ابن علي بن يوسف بن منصور بن عبد العزيز بن عبد الله بن اسماعيل المحدث
ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي السجاد بن الحسين
ابن علي المرتضى وفاطمة الزهراء بنت النبي الامي العربي محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم
ولد سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة كما وجد من خطه رحمه الله قال رحمه الله
ظهر الشيخ الحبشي سنة الف وثماني عشرة وكنت حينئذ ابن ثلاث وثلاثين سنة
وذلك لاني ولدت سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة وذلك بعد وفاة
والدي المرحوم المغفور له بخمس سنين فانه توفي سنة الف وثلاث عشرة
انتهى وتوفي رحمه الله يوم السبت في النصف الثاني فيما اظن من شهر
ذي القعدة سنة ست وخمسين بعد الالف عن ثلاث وسبعين سنة في العمر
ودفن شمال مقبرة ابائه ببرزنجة من نواحي شهرزور واليها ينتسبون
السادة البرزنجيون فصل في حليته كان رحمه الله شبيها برسول الله
صلى الله عليه وسلم ربعة بادنا متماسكا غير سمين عريض ما بين المنكبين ضخم
الكراديس شثن الكفين والقدمين غليظ الاصابع ناعم البشرة بين كتفيه
مثل خاتم النبوة وبين حاجبه واذنه اليمنى شامة سوداء قدر حمصة

ابيض

المخطوط – الصفحة الأولى

النواحي مداد عمارتها وسكان اهلها والله اعلم انتهى كلام روضات الجنان
وفي امتداد الجذع المذكور يقول المصنف لهذه الرسالة هذين البيتين

جِذعانِ فخري ليشهدانِ بمجدي ... جِذعٌ هنا قد كانَ حقَّ لِجدِّي
ثانٍ ببرزنجٍ بمسجدِها الذي ... عيسى وموسى اسَّساهُ بِجِدِّ
جَدِّي وعمّي امتدَّ في ايديهما ... اعظِم بخارقِ جِذعِنا الممتدِّ
مَن لم يُصدِّق فليسَل مَن ههُنا ... مِن اهلِ بلدتِنا فيكسِب ودّي

وقد ترجم مصنف هذه الرسالة جملة من الفضلاء منهم الذهبي في النفحات
والحموي في النتايج و ... كتبه الفقير المذنب محمود بن السعدي المعروف
ابن السيد حسن الكلهر وزدي البرزنجي الحسيني يوم السبت عشرين محرم الحرام في
بيتنا بسلمانية المحمية حرسها رب البرية اللهم اغفر له ولوالديه ولاباءه واجداده

ومن السيد حسين الفاضي رحمه الله

قد كان مدينة السلام
يشغ بدعائهم سقام | مثوى مجد ودنا الكرام | من قبل مطيبة اقاموا | كم كان لهم بها مقام
ثم اخرجهم بنو امية | يستتبن بوجهم غام | يدعون بروحشا الرسول | يبكون بقية البتول
والظلم بحزبهم وليد | ذو الظلم صفاتهم جلية | بالظلم تفاخروا وما فهوا | في الحشر جزاءهم الالآه
بعض دخلوا بلاد هند | في القبر عذابهم يزيد | ثم انتشروا بكل وادي | آواهم ابعد البلاد
ه آوى همدان حزبك | بعض دخلوا سواد سند | ثم نشروا بكل قوم | حتى دخلوا بلاد روم
ثم دخلوا قبيل طرم | بالعز تفاخروا ومجد | لما علموا ظهور رفض | ثم دخلوا قبيل خضض
عزت الثقلين قطب وقمر | حتى دخلوا بلاد كرد | جك شرف الزما عليه | اضحى لنا فخر رئيسا
اذ طول جذعه قصير | منحى الكبرياء بعد موتر | لو زرت رواقه المنيره | شاهدت خوارقا كثيره
قد عمر قرية لتسمى | ما بين جماعة وفيره | ذا الجذع باهل ذا الرواق | اليوم قليلها لباقي
برزنجة اذ بها المنى

حرره لعبد الكريم اخي الكلهر زادي البرزنجي
اعزه الله تعالى عند مجلس الوالي ... باشا
جعل الله قلعته خيرا كما اشاء
آمين ...
٣

المخطوط – الصفحة الأخيرة


بدء صناعة المدفعية
في كردستان

إذا كان أكثر الاختراعات تأثيراً على تاريخ البشرية، هو اختراع البارود، فإن استعمال هذا الاختراع لم يكن مؤثراً، بل ممكناً، إلاّ باختراع الوسائل القادرة على إطلاقه، وكان المدفع هو الابتكار الأكثر سهولة، إذا ما قيس بالبندقية، في مجال الاستفادة القصوى مما يُحدثه البارود من انفجار قادر على دفع قذائف ثقيلة من شأنها التأثير على سير القتال. وقد أصبح من المتفق عليه تقريباً أن استخدام المدفع قد جرى في العقود الأولى من القرن الرابع عشر، وأن استخدامه جرى في أوربا في نفس الوقت الذي جرى فيه استخدامه في الشرق[١].

على أن من المؤكد أن التطويرات الأكثر خطورة الذي شهدها هذا الاختراع، هي الذي قام بها العثمانيون في القرون ١٤-١٦، والتي جعلتهم سادة هذا النوع من السلاح في أوربا والشرق حيناً من الدهر. ولعل أهم تطوير في هذا المجال، هو الذي قام به السلطان محمد الفاتح حينما أمر بصب مدافع ثقيلة بأقطار لم تكن معروفة من قبل، فكان لها الدور الفعال في فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣. ولم يمهر العثمانيون قي تحسين مستوى أداء المدافع فحسب، وإنما في القدرة على استخدامها تعبوياً في معارك ميدانية، بعد أن كان استخدامها المعروف لا يزيد على أن تكون وسيلة لدَك الحصون تمهيداً لاجتياحها ، وهكذا فقد كان للمدفعية الأثر الفعال في انتصار السلطان محمد الفاتح في حربه على دول البلقان سنة ١٤٥٦ و١٤٥٨ و١٤٥٩، وعلى جنوب البحر الأسود ٤٦١- ١٤٦٣، وفي حرب البوسنة سنة ١٤٦٣- ١٤٧٣ التي خاضها ضد حلف أوربي ضم خمس وعشرين دولة، وفي انتصارات السلطان سليم الأول على الصفويين في معركة جالديران سنة١٥١٤ وعلى دولة المماليك في مصر والشام في معركة مَرج دابِق سنة ١٥١٦ وفي معركة الريدانية التي مهدت لاقتحام القاهرة سنة ١٧٠٣[٢] .

---

[١] ينظر إحسان هندي: العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع، دمشق ١٩٩٦، وسهيل زكار: المدفعية عند العرب، دمشق ١٩٨٣.

[٢] ينظر: يلماز أوزوتا: تاريخ الدولة العثمانية، : ترجمة عدنان محمود سليمان، استانبول ج٢ ص١٣٢ و١٥٠ و٢٢٢ و٢ ص٤٠٣-٤٠٧.



قوات عثمانية مزودة بمدفعية ثقيلة

ولم تكن كُردستان تقف بعيدة عن العمليات العسكرية العثمانية، ففي شعابها الشمالية سار سليم الأول بحملته المذكورة إلى جالديران (شرقي تبريز)، وحيث انضم أمراء الكُرد إليه في حربه على الصفويين، أصبح في مستطاعهم أن يتعرفوا في هذه المعركة وما تلاها من أعمال حربية على فاعلية هذا الاختراع الجديد، المدفع. وفي الواقع فإن المدافع التي استعملها السلطان سليم في هذه المعركة كان لها من التأثير ما لم يغير نتائجها فحسب وإنما في رسم خارطة الصراع في المنطقة إبان العصر التالي أيضاً. هنا شاهد الأمراء الكُرد، لأول مرة، كيف استطاعت فرقة من الانكشارية مع مدفعيتها أن تدمر الجيش المعادي وتُرغم الشاه إلى ترك معسكره والفرار من الميدان، بعد امتلأت ساحته بعشرات الألوف من جثث القتلى .

وجاءت حملة السلطان سليمان القانوني لإكمال ما بدأه سلفه، وفتحه العراق، بعد أن انضمت إليه رسمياً الإمارات والزعامات الكُردية، لتمثل التجربة الثانية، والأكثر أهمية، في استعمال المدافع الثقيلة، وكان سليمان قد أرسل قبله جيشاً مزوداً بالمدفعية بقيادة الوزير الأعظم داماد إبراهيم باشا سنة ١٥٣٣ استطاع أن يفتح ديار بكر، وأخلاط، وعادل جواز، وأرجش، ووان، وصولاً إلى مدينة (بيازيد) وحكارى، من كُردستان الشمالية، وبهذا رأى أمراء هذه المناطق بأم أعينهم الإمكانات المدهشة لهذا السلاح الجديد في معارك الميدان وفي اقتحام القلاع والمدن الحصينة على حد سواء، وفي السنة التالية تحرك السلطان نفسه بجيش أعاد به دخول أخلاط وديار بكر[١] ثم دخل بفرقه العسكرية، وبضمنها مدفعيته الثقيلة، إلى كُردستان الجنوبية، حيث قام بعمليات عسكرية لضم إمارة أردلان إلى سائر الإمارات الكُردية التي دخلت في نطاق دولته.

ومن غير الواضح عدد المدافع التي استخدمها السلطان في هذه الحروب الجبلية، فوقائع حملته هذه التي دونها مرافقه نصوح أفندي المطراقي زاده لا توحي باستعمال عدد كبير منها[٢] ، ومع ذلك فإن مجرد استعمالها في مناطق جبلية وعرة، فضلاً عن جرّها في طرق غير ممهدة، كان يمثل تجربة فريدة وغير مسبوقة للأمراء الكُرد في هذه المناطق للتعرف على طرق استخدام المدافع الثقيلة. وكان تحول الصراع العثماني — العثماني إلى حرب ثابتة في العهود التالية، قد أدى إلى انشاء الطرفين القلاع على مناطق الحدود بين الطرفين، وكان أكثر تلك القلاع قد زود بالمدافع للرد على أي هجوم مقابل، وقد أنشأ العثمانيون عدداً منها في إيالة شهرزور، بوصفها الإيالة المحاددة للأراضي الإيرانية، وكان تفقّد هذه القلاع دَورياً يعد من أهم واجبات أمير أمراء هذه الإيالة، بوصفها قواعد عسكرية متقدمة للدولة، وبالطبع فإن من ضمن ذلك الواجبات متابعة شؤون مدافعها، وتجهيزها بالاطلاقات الكافية، وبالمدفعيين من ذوي الكفاءة.

وكان تزويد هذه القواعد بالمدافع الثقيلة يقتضي جلبها من أماكن بعيدة في الدولة، وفي الغالب من العاصمة استانبول، حيث أنشأ السلطان سليمان القانوني

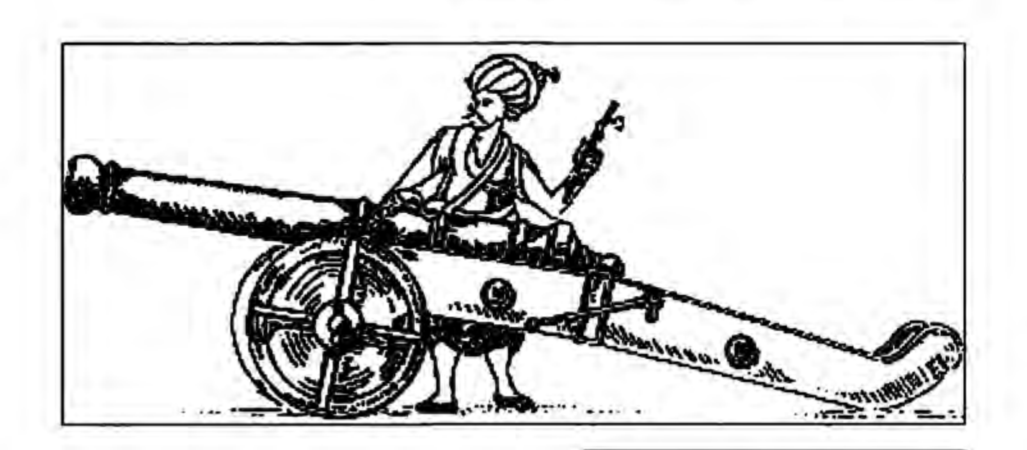
---

[١] أوزتونا ص٣٤٦.

[٢] رحلة المطراقي زاده، بتحقيقنا، أبو ظبي ٢٠٠٣، ص١٠٤،

(١٥٢٠- ١٥٦٦م) أكبر مصنع لإنتاجها عرفه العالم عهد ذاك، وقد عُرف بـ (الطوبخانه العامرة)[1]. ولاحظ المسؤولون، الذين عاصروا حملات السلاطين والقادة الكبار الفاتحين، أن جلب هذه المدافع إلى جبال كُردستان وشعابها أمر في غاية المشقة، فالمدافع هي أثقل معدات الجيوش وأكثرها بطئاً عند نقلها من مكان إلى آخر، ذلك أن نقلها يكون بجرها بواسطة الثيران غالباً، وإصعادها إلى حيث مواضعها في القلاع العالية، والحصون المرتفعة، يكون أكثر مشقة بل ربما يكون متعذراً في بعض الأحيان، ومن هنا رأى هؤلاء المسؤولين ضرورة أن يجري تصنيع هذه المدافع الثقيلة في مواضع قريبة من الجبهة نفسها، وهكذا عرفت كُردستان لأول مرة هذه الصناعة العسكرية المهمة.

وكانت قلعة زَلَم، الرابضة في جبال (هاورَمان)، بوصفها في مقدمة قلاع الدولة وأكثرها قرباً من تخوم الحدود العثمانية – الإيرانية، قد اتخذت أول مركز لإيالة شهرزور، بعد ضمها إلى الدولة العثمانية، ومن ثم أصبحت المقر الرسمي لأمير أمرائها (مير ميران) وثكنة للقوات المكلفة بحمايتها، ولهذا السبب اتخذت هذه القلعة موضعاً لإنشاء أول مصنع (طوبخانه) لانتاج المدافع في كردستان، إذ تفيدنا وثيقة عثمانية مؤرخة في ٢١ محرم ٩٧٩ هـ/١٥٧١م[2] بوجود طوبخانه في هذه القلعة منذ عهد سابق لم تحدده، وأنها تقع ضمن مسؤولية أمير أمراء شهرزور.



[1] ينظر: يلماز أوزتونا ج٢ ص٣٩٨)

[2] دفتر مهمة ١٤ ص٥٤.

وتوضح الوثيقة أنواع الصنوف العسكرية الممثلة في هذه القلعة، وهي (المتطوعون)، وهم جنود يتقدمون للخدمة العسكرية بالأجرة في حرب واحدة، و(الإنكشارية) وهم الجنود النظاميون، و(العزب)، ويقصد بهم صنف من المشاة الخفيفة، و(طوائف) أو صنوف أخرى، وبحسب النظم العسكرية العثمانية فإن منتسبي هذه الصنوف كانوا يُستقدمون إليها مركزياً، وعليه فإن علينا أن لا نتصور أن صناعة المدافع قد حققت، في هذه الحقبة، وجودها بوصفها صناعة تجري محلياً، لاسيما وأن السلطات العثمانية كانت تحتكر السلاح الناري، بكل أنواعه، وبضمنها السلاح الخفيف، وتسعى لمنع انتشاره بين أفراد من غير منتسبيها.

ويظهر أن ظروفاً معينة قضت بأن تفقد قلعة (زَلَم) مكانتها العسكرية، ومن ثم فقد جرى نقل مقر أمير أمراء شهرزور منها، والقوات التي ذكرناها، إلى بلدة قريبة أخرى، هي (كُلعنبر) الواقعة قرب (حلبجة)، أما سكانها فقد انتقلوا هم أيضاً إلى تلك البلدة الجديدة، وها نحن نقرأ في هذه الوثيقة حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق (برفع طوبخانه الكائنة في قلعة ظالم (هكذا تكتبها الوثائق والمصادر العثمانية) ونصبها في قلعة كُلعنبر بناء على التماس من أمير أمراء شهرزول حيث أن قلعة ظالم غير آهلة بالسكان وأن أمير الأمراء والمتطوعين والإنكشارية والعزب وسائر الطوائف العسكرية قطعوا صلتهم بها وأصبحوا يقيمون في قلعة كُلعنبر". وتؤكد الوثيقة المؤرخة في غرة صفر ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م[1] على هذا الأمر، إذ تشير إلى أن "الحكم موجه إلى أمير أمراء شهرزول ويتعلق بنقل طوبخانه من قلعة ظالم إلى قلعة كلعنبر بناء على التماسه ذلك من السلطان".

ولما كانت صناعة المدافع تحتاج إلى خبرات فنية عالية، تتعلق باستخراج خامات المعادن المستخدمة من البيئة المحلية، وتنقيتها وصهرها بنسب دقيقة، وبواسطة أفران محكمة عالية الحرارة، فقد كان ذلك المصنع في حاجة إلى رجال ذوي خبرة فنية عالية في مثل هذه الصناعة، وتلافياً لهذه المسألة طلبت السلطات العثمانية من أمير أمراء بغداد إيفاد كبير المدفعيين في بغداد، مع عشرة من معاونيه، إلى شهرزور للقيام بعملية صب المدافع في الطوبخانه. جاء في الوثيقة المؤرخة في ١٠ صفر

---

[1] دفتر مهمة ١٠ ص٦٨.

٩٧٩هـ/١٥٧١م[1] أن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد ويتعلق "بصب المدافع في شهرزول ويأمره بإرسال طوبجي باشي (رئيس المدفعيين) في بغداد مع عشرة من رجاله إلى شهرزول لإنجاز هذه المهمة".

وكان استخدام المدافع يحتاج بالطبع إلى كميات من البارود، لذا فقد اقترح أمير أمراء بغداد على السلطات العثمانية أن يجري تخصيص أربع درجات وظيفية (كدكات في المصطلح العثماني) لأربعة من أهل الخبرة من أهل شهرزور وإيفادهم إلى بغداد للإطلاع على طرق صناعة البارود في مصنع البارود فيها (البارودخانه)، وكان هذا المصنع يقوم بانتاج كميات كبيرة من هذه المادة وتصديرها إلى القواعد العسكرية المنتشرة في مناطق واسعة من شرقي البلاد العثمانية. جاء في الوثيقة المؤرخة في ٧ ربيع الأول ٩٧٨هـ/١٥٧٠م[2] أن حكماً موجهاً إلى إلى أمير أمراء شهرزول جاء فيه "أن أمير أمراء بغداد مراد– دام إقباله– بعث بكتاب إلى السلطان يذكر فيه أنه تم توجيه كدكات (وظائف) في شهرزول لأربعة من أهل الخبرة والوقوف في صناعة البارود ببغداد، إلاّ أن أمير أمراء شهرزول لم يمكنهم من التصرف في كدكاتهم قائلاً بأن كدكات شهرزول لا يتم توجيهها إلاّ بمعرفته، وقد نص الحكم على تمكينهم من التصرف في كدكاتهم أما بعد هذا فلا يتم توجيه كدكات في شهرزول إلاّ بمعرفته" فاعتراض أمير أمراء شهرزور لم يكن على الفكرة نفسها، وإنما على أن يكون صاحبها أمير أمراء بغداد، حتى لو كان الأخير قد كَتَب بها إلى السلطان نفسه.

وعلى اية حال فإن تشغيل مصنع بارود بغداد كان يستلزم كميات كبيرة من الحطب، ولما كان جانباً من هذه المادة يؤتى به من لواء باجوان، أحد ألوية إيالة شهرزور، فقد اتخذ أمير أمراء بغداد هذا الأمر سبباً، أو ذريعة، لضم هذا اللواء إلى إيالته. فالوثيقة المؤرخة في سلخ جمادى الأولى ٩٧٨هـ/١٥٧٠م[3] تتضمن حكماً موجهاً إلى أمير أمراء شهرزول يتعلق "بإلحاق لواء باجوان ببغداد بناء على التماس من أمير أمرائها" وجاء في الحكم "إن صناعة البارود في بغداد تحتاج إلى حطب،

---

[1] دفتر مهمة ١٤ ص٧٢.

[2] دفتر مهمة ١٤ ص٣١٧.

[3] دفتر مهمة ١٤ ص٥٨١.

والحطب يؤتى به من لواء باجوان وكونه من توابع شهرزول سبب بعض المتاعب لبغداد في الحصول على الحطب اللازم".

ولا تتوفر في الوقت الحاضر معلومات عن نوع المدافع التي كانت تُصب في كُردستان في ذلك العهد، على أننا نعلم، بناء على ما ذكره الرحالة التركي أوليا جلبي في رحلته[1] ما كان يوجد في بغداد من أنواع المدافع، في أثناء إقامته فيها في منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (السادس عشر للميلاد)، ولما كان جانباً من هذه المدافع يصب في بغداد، وأن خبراء هذه المدينة هم الذين كان يُستعان بهم في صب مدافع شهرزور، فإن في وسعنا أن نقول بأن بعض هذه الأنواع هي نفسها التي عُرفت في قلاع شهرزور، وهذه المدافع هي: باليمز، قولومبورنه، شاهي، صاجمة، هاون، شايقة، ضربزن. ويقول أوليا جلبي أن هذه المدافع لم يكن لها مثيل في تخوم البلاد وثغورها، باستثناء العاصمة بعض المدن الكبيرة والمواقع المهمة.

ومن نافلة القول بأن خامات تلك المدافع كان يجري استخراجها من البيئة الكُردية رأساً، فقد ذكر الرحالة جاكسون، وهو يصف صناعات الموصل، المجاورة لإمارة بهدينان، بأن (لديهم العديد من مصانع النحاس والحديد، وهناك كميات كبيرة من مختلف المواد التي تصنع من هذه المعادن يتم إرسالها عبر نهر دجلة نحو الجنوب حتى البصرة"[2]. ويتصل بهذا ما ذكره الرحالة كارستن نيبور في حديثه عن أمير بهدينان، أن "لديه مناجم عديدة للرصاص والحديد"[3].

ونتيجة للضعف الذي طرأ على فرَق الانكشارية في المرحلة التالية، وبخاصة في القرن الثامن عشر، وتوقف إمدادها بالجنود الجدد، فقد انعكس ذلك الضعف على صنف المدفعية، والطواقم الخاصة بصناعتها وتشغيلها، واضطرت الدولة، لملء الفراغ العسكري الناجم عن تدهور تلك الأحوال، إلى أن تزيد من اعتمادها على قوى الأسر الحاكمة في الإمارات الكُردية للدفاع عن حدودها، لا سيما إمارتي سوران وبابان المحاددتين لايران، وقد أدّى هذا الوضع الجديد إلى انتشار الأسلحة النارية، والمدفعية في مقدمتها، في عدد من القلاع الجبلية الكُردية المنيعة. ومن ناحية أخرى،

---

[1] سياحتنامه ج٤ ص٣٩٩.

[2] جاكسون: مشاهدات بريطاني عن العراق، ترجمة سليم طه التكريتي، ص١٠٥.

[3] رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة محمود الأمين، ص٧٦.

فإن ما شهدته كُردستان من حملات نادرشاه على مدنها الرئيسة في سنة ١١٤٤هـ/١٧٣١ م وسنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م، لاسيما أربيل وكركوك، أدى إلى أن يتعرف الكُرد، أمراؤهم وجنودهم، على أنواع من الأسلحة المتطورة بحسب ذلك العصر، لا سيما مدافع (الزُنبَرَك) الخفيفة، التي كانت تُنقل على ظهور الدواب، فضلاً عن مدافع الهاون، والمدافع شاه يوالباليمز الثقيلة، وليس ببعيد أن تسرَّب بعض من معدات الجيوش المتقابلة إلى القوى الكُردية المحلية[1]

وكان شاعر بغدادي، هو عبد الرحمن السويدي، قد وصف قلعة (قَمجُوغة) إحدى قلاع إمارة بابان، في أثناء حصار والي بغداد لها في أعقاب انهاء حركات نادرشاه، بأنها:

كأنها البُرج إذ حفَّت بها شُهُبٌ ترمى بذي ذَنَبٍ كالقصر في المَثَلِ

وليس (ذي الذَنَب) هنا غير إطلاقات المدافع، وهي التي سماها في كتابه (حديقة الزوراء في سيرة الوزراء)[2]، بـ(البوارق المفلقة)، مع أننا نعلم أن إطلاقات المدافع القديمة كانت من كُرات صمّاء من الحجر أو المعدن فلا انفلاق فيها. ولم ينتصر أحمد باشا على المعتصمين بهذه القلعة إلاّ بسبب استخدامه المدفعية التي جلبها معه من بغداد، والتي نوه بها هذا الشاعر بقوله (والطوب أمسى وهو في زَجَل)[3].

وأظن أن ليس ببعيد عن المتتبعين، فضلاً عن الباحثين منهم، ذلك المصنع الكبير الذي أنشأه أمير سوران القوي محمد باشا المعروف بميره كَوره في عاصمة إمارته رواندوز، لصب المدافع الثقيلة، وكان الأمير قد افتتح مصنعه في سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م معتمداً على خبرة محلية تمثلت بمهندس اسمه (أسطه رجب)، وبخبير أسلحه استقدمه من مدينة أورميه في ذلك التاريخ يدعى (خان كلدي)[4].

---

[1] ينظر عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٥ ص٢٢٦-٢٢٧.

[2] بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٢، ص٥٩٣.

[3] ديوان عبد الرحمن السويدي، تحقيقنا ووليد الأعظمي، بغداد ٢٠٠٠، ص٦٦.

[4] ومه ولود بيخالي وتاويق جامباز: ره واندز، السليمانية ٢٠٠٦، ص٣٤-٣٨.



الامير محمد باشا ميري كوره

وفي هذا الصدد روي لي الأستاذ كنعان رشاد المفتي أنه سمع من والده، نقلاً عن عبد الله مخلص بك، وهو حفيد رسول بك أخـي محمـد باشـا الروانـدوزي، أن الأمـير المذكور أوفد مجموعة من ذوي الخبرة، منهم الأسطه رجب إلى النمسا، لمعرفة طريقة صهر وصب قوالب المدافع، وأن مكان هذا المصنع ما زال موجـوداً في (إيـج قـلا) أو (أيست قلا) في منطقة رواندوز، كما ذكر بأنه حينمـا انهـارت الإمـارة السـورانية جـرى إلقاء أكثر من خمسين مدفعاً في (ثاوي كلي). وبعد نحـو سـنة مـن افتتـاح المـصنع، أخذ بانتاج المدافع تباعاً، حتى نجح في صنع نحو مائتي مدفع، وقيـل ٢٢٢ مـدفعا، بين سنة ١٢٣١- ١٨١٥م، وحتى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م في أقـل تقـدير، بينمـا يفهـم ممـا ذكـره موكريـاني أن صَـب هـذه المـدافع جـرى دفعـة واحـدة، وذلـك سـنة ١٢٣٣هـ/١٨١٢م، وهو ما نستبعده، وهو يذكر أيضاً أن مكان صنعها كان في محلـة كاولوكان في رواندوز[1]. وذكر جمال نبز أن هذه المحلة تحولت إلى أطلال وخرائب، ثم ذكر أن كاولوكان هذه هي قرية فيها قلعة تسمى أصقلاس، أو أسقرا[2]، وواضح أنها إيست قلا نفسها. وما زالت بعض هذه المدافع موجودة حتى هذا اليوم.

---

[1] حسين حزني موكرياني: موجز تاريخ أمـراء سـوران، ص٤٠-٤٤، ومـه ولـود بيخـالي وتـاريق جامبـاز: رهواندوز، ص٣٤-٣٨.

[2] الأمير الكودي محمد باشا الرواندوزي، ترجمة فخري سلاحشور، أربيل ٢٠٠٣، ص٢٣٥.

وكانت هذه المدافع، كما تدل الثلاثة المتبقية الآن، متفاوتة الأثقال، والأعيار (العِيار: القُطر الداخلي لماسورة أو سَبَطانة المدفع)، فبحسب ما كُتب عليها كان وزن أحدها قِنطاران، وقد صُنع في سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، ووزن الآخر أربعة قناطير وقد صنع سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، بينما يرتفع وزن الثالث إلى سنة قناطير، صُنع سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م، (ينظر: موجز تاريخ إمارة سوران، ص٤٤ و٥٠ والأمير الكردي مير محمد الرواندزي ص٧٥–٧٧).

يظهر من هذا أن ثمة تطوراً ملحوظاً قد جرى في هذه الصناعة خلال سنوات انتاج المصنع المذكور، وذلك من حيث التقدم في إنتاج مدافع أكثر ثقلاً، ومن ثم قدرة على تحقيق مستوى أداء أعلى، مع ترقي الخبرة من سنة إلى أخرى. وبلغ من اعتزاز الأمير الرواندوزي بهذا الانجاز الكبير أنه سجَّل على كل مدفع اسمه (مير محمد رواندزي الأمير المنصور)، واسم صانعه، أو مدير المصنع الذي أنتجه، وهو (أوسطه رجب)، واسم المدينة التي جرى فيها الصنع، وهي (رواندوز).

ولما كانت المدافع الخفيفة من هذه المدافع تُنقل بواسطة شدها على عربات خاصة تجرها الدواب القوية، فقد قيل أنه أنشأ مصنعاً لبناء عربات المدافع، فضلاً عن مصنع صب المدافع نفسه[1]. وأقول أننا لو أخذنا متوسط المدفع الواحد وهو أربعة قناطير، وضربنا هذا الرقم بعدد المدافع المصنوعة لبلغ العدد نحو ٨٠٠ قنطار، وهو ما يعني صهر كتلة من المعادن يبلغ ثقلها نحو ٢٥٦ طناً (القِنطار= ١٢٠ رطل، والرطل= ٢٥٦٠ غراماً)، وبهذا نستطيع تصور ضخامة الإنجاز الصناعي الذي اضطلع به أسطه رجب ورفاقه.



مدفعان ثقيلا العيار أمر بصنعهما محمد باشا الرواندوزي في رواندز

[1] طاهر عبدالله سليمان: محمد باشا الرواندوزي، أربيل ٢٠٠٢، ص١٤.

إن صناعة هذا العدد الكبير من المدافع المختلفة خلال سنوات حرب عِجاف شهدت معارك مستمرة بين الإمارة وجيرانها من الإمارات الكُردية، ثم بينها وبين القوات العثمانية، بإمكانات وخبرات محلية خالصة، لهو دليل على ما كان قد ترسّب في هذه البلاد من خبرات موروثة في مثل هذا الصناعة الثقيلة من عهود مضت، ترقى إلى أول عهد الشرق بالمدفعية، كما أنه يشهد على قدرة الفرد في الإفادة الكاملة من خامات بيئته، استكشافاً، وتنقية، وصهراً، وصبّاً، في سبيل إنتاج وسائل دفاعية متطورة تضاهي ما كان معروفاً في عصره.


بابا گوركور الكُردي
الأب النوراني

عاش ومات ولم يعرفه أحد، ومع ذلك فإن اسمه اقترن بأشهر آبار النفط في كركوك، ولم يترجم له مؤرخ من معاصريه، على الرغم من أن اسمه أصبح مَعلَماً ذائع الصيت بين معالم وطنه، وجزءاً عزيزاً ومهماً من تاريخه. ومع أنه عاش حياته زاهداً قانعاً بالكَفاف، فإن اسمه اقترن فيما بعد بالثروة الاقتصادية الهائلة، ذلك هو (بابا كور كور)، ذلك الولي الصالح، الزاهد، الذي عرفت به البئر النفطية العظيمة في حقول نفط كركوك، فخُلِّد اسمه في سِفر التاريخ على رغم تجاهل المؤرخين ! !

ولعل القليل من الناس يعرف أن لبابا كور كور قبر في بغداد، حيث يقع في مبنى قديم رَث، كان حتى قبل عدة عقود من السنين مسجداً ومدرسة نُسبتا إليه، والآن أخنى الدهرُ على هذا المبنى وأُهملت أوقافه تماماً حتى تغيرت وظيفته وصار اليوم محلاً لصناعة الأثاث الخشبية. ويقع هذا المبنى في محلة الميدان، بين الشارع المتفرع من شارع الرشيد والمتصل بساحة السراي من جهة، وسوق الهَرَج من الجهة الأخرى، وهو الشارع الذي سمي بشارع حسَّان بن ثابت. وكان هذا المسجد في أصله رباطاً أو تكية خاصة بالطريقة البكتاشية، وهي إحدى الطرق الصوفية التي وجدت بعض الانتشار في بغداد وأنحاء من العراق في أول عهد الدولة العثمانية، بسبب أن أتباعها كانوا من رجال فِرَق الجيش الانكشاري العثماني التي توزعت في الولايات العراقية عهد ذاك.



بئر بابا كور كور النفطي في كركوك

وقد وصف هذه التكية بعض المؤرخين الذين تناولوا بالبحث مساجد بغداد ومعالمها، إلاّ أنهم سكتوا عن الترجمة، أو التعريف، بدفينها، بل صرّح عبد الحميد عبادة (توفي سنة ١٩٣٠) أنه (لم يقف أحد على ترجمته)[1]. ووصف السيد محمد سعيد الراوي البغدادي هذه التكية بأنها مسجد، بقوله (هو مسجد مُشتمل على مُصلّى صغير، وصُفّة على يسار المصلى، وعلى يمين المُصلّى حجرة فيها قبر، وفوق الباب حجرتان هما للمدرس، وهي مدرسة، وتحتها على يسار الداخل حجرتان)[2]، ولكنه سكت عن اسم صاحب هذا القبر!

وكان من توفيق الله تعالى أن نعثر على نص مهم لم يُنشر من قبل، يتعرض إلى ترجمة بابا كور كور، أورده الشيخ محمد صالح السهروردي (١٣١٢–١٣٧٧هـ/١٨٩٤–١٩٥٧) في كتابه المخطوط (بُغية الواجد في الجوامع والمساجد، نشرناه ضمن كتابنا: مساجد بغداد في كتابات الأجداد، بغداد ٢٠٠٥، ص١٠٦)، حيث جاء في هذا النص (هو رجل من مشايخ الصوفية الذين عاشوا حوالي سنة ٩٠٠هـ (١٤٩٦م)، وله رباط في الميدان يُدرِّس فيه ويُرشد الناس، ولكنه كان يُدعى بهذا الاسم، وهو من صُلَحاء الأكراد، وكان صالحاً وعليه النَجابة الظاهرة، وكان من ميزاته أنه يقرأ (لعلها يقرئ) القرآن ولا يأخذ عوضاً عليه، ثم صار رباطه رباطاً للبكاشية، وتوفي رحمه الله تعالى سنة ١٠١١ (١٦٠٢م)، ودُفن في هذا المحل، وأهل بغداد يزورون قبره، و(لهم) فيه حُسن ظن).

ينفرد هذا النص بالقول بأن (بابا كور كور) كان كردياً، ولنا أن نلاحظ فيه اختلافاً في تحديد سنة وفاته بين أول القرن العاشر للهجرة (أواخر القرن الخامس عشر للميلاد)، وآخر القرن الحادي عشر للهجرة (أوائل القرن السابع عشر)، والراجح أنه عاش في بغداد في مطلع عهد الدولة العثمانية في العراق. ومن المؤكد أن (بابا كور كور) هو لقب عُرف به، لا اسمه، لأن الكلمة تعني (الأب النوراني)، وقد سُمّي بذلك لما قيل من انبثاق الغاز في أحد حقول كركوك، فعُد هذا الانبثاق وما أدى إليه من إضاءة المكان بوهج النار المشتعلة، كرامة من كراماته، كما أن وصفه، أو تسميته،

---

[1] العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٤، ص١٦٣.

[2] خير الزاد في تاريخ مساجد بغداد، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٦، ص٢٦٦.

بـ (بابا) تشير إلى كونه من مشايخ الطريقة البكتاشية التي انتشرت بعض الانتشار في ذلك العهد.

والنص الذي أورده السهروردي يكشف أن الرجل لم يكن بكتاشياً أصلاً، وإنما كان أحد الصالحين الذين يُقرئون القرآن طلباً للمثابة، ثم صار من بعد ذلك رباطاً لهم، فهل كان انتسابه لهذه الطريقة الصوفية السبب في اتخاذه معتكفه رباطاً أو تكية لهم، ومن ثم يكون قد وَفَدَ إلى بغداد من كركوك، حيث ظهرت كرامته، ووُجِد له مقام هناك، ولم يكن عهد ذاك قد انتسب إلى هذه الطريقة؟ هذا ما لا يمكن تحديده على وجه الدقة، كما أن من غير المحدد طبيعة المكان الذي اتخذه هذا الشيخ مُعتكَفاً له، يقرئ فيه القرآن، على إنه من المحتمل أنه كان مسجداً قديماً، سبق عصر بابا كور كور نفسه، وفي هذه الحال يمكن أن يكون من منشآت العصر العباسي الأخير، حيث كان الدرب الذي يقع عليه يعرف في ذلك العصر بسوق العميد، وهو واحد من دروب منطقة سوق السلطان، التي عرفت في العصور التالية بسوق الميدان وبسوق الهَرَج، وما زالا يُعرفان بهذين الاسمين.

ويبدو أن الرباط، أو التكية، نال اهتمام الناس الذين كان لهم اعتقاد حسن ببابا كور كور، ففي وقفية محمد بك دفتردار بغداد المؤرخة في سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م نقرأ أنه وقف عقارات مختلفة، تتمثل في خان وعلوة (وهي مكان بيع الحبوب والخضار بالجملة)، وقهوه خانه، ودكاناً في محلة الميدان وأرض تُزرع[1]، على مسجد (بابا كور كور)، فالمسجد كان موجوداً قبل عهد هذا الدفتردار، ويحتمل أنه عمره، فوقف عليه هذه العقارات، على أن الدلائل الأثرية تشير إلى أن قبر (بابا كور كور) كان موجوداً قبل بناء المسجد بوضعه الراهن، وذلك لوجود جدارين ضخمين متجاورين بني أحدهما إلى جانب الآخر، الأول يعود إلى الضريح وهو الأقدم، والثاني للمسجد الذي بني فيما بعد.

ويتخذ المسجد شكل حوش له فناء داخلي، تطل عليه من جهته الشمالية حجرتان صغيرتان تتقدمان حجرة القبر، وهو مستطيل، وإلى جانبها حجرة المصلى. وكانت تطل على الفناء مجموعة من الحجرات لسكنى شيخ المسجد، وربما طلبته في عهدٍ كان المسجد يؤدي دَور المدرسة، ثم اقتطعت فيما بعد لتتحول إلى دكاكين.

---

[1] كتابنا: معالم بغداد في القرون المتأخرة، بغداد ٢٠٠٠، ص١١١.

ويمكن القول أن تحول وظيفة المكان من تكية للبكتاشية إلى مسجد، جرى بعد إلغاء السلطان محمود الثاني تكايا البكتاشية في طول الدولة العثمانية وعرضها سنة ١٨٢٦، وقد أنيطت التولية على أوقافه والتدريس فيه بالعلامة الكردي الشيخ عبد الرحمن القره داغي (ولد في قره داغ سنة ١٨٣٧ وتوفي ببغداد سنة ١٩١٦)، وكان هذا مُدرِّساً شهيراً ومؤلفاً له عدد من المؤلفات في الفقه والعقائد والمنطق والحكمة والبلاغة، ولقد وقفتُ على عدة نُسخ من مؤلفاته المخطوطة نُسخت في حياته في هذا المسجد، على يد بعض تلامذته، منها (رسالة في خَلق الأعمال) نسخها محمد صالح بن الشيخ أحمد القره داغي (في تكية بابا كور كور في خدمة المؤلف.. سنة ١٣٢٥هـ) و(رسالة في الرُّبع المُجَيَّب)، وهي في علم الهيئة، نسخها الناسخ المذكور في التكية المذكورة، وفي التاريخ نفسه، و(رسالة في الرد على الأسئلة الهندية)، وهذه المخطوطات في خزانة كتب السيد أحمد بن الملا عبد الله الشيخ قادر العبابَيلي النقشبندي في بغداد.



الورقة الأخيرة من رسالة خلق الأعمال للشيخ عبد الرحمن بن مولانا محمد الشهير بابن الخياط القرداغي كتبت بمدينة بغداد في تكية بابا كركر .
خزانة مخطوطات السيد زين أحمد بن الأستاذ الملا عبدالله الشيخ قادر العبابيلي النقشبندي



الورقة الأولى من مخطوطة رسالة بين الخواص والعوام على الأسئلة الهندية لمولانا عبد الرحمن القره داغي كتبت سنة ١٣٢٥هـ في تكية بابا كركر ببغداد خزانة مخطوطات السيد زين أحمد بن الأستاذ الملا عبدالله الشيخ قادر العبابيلي النقشبندي

الورقة الثانية من مخطوطة رسالة بين الخواص والعوام على الأسئلة الهندية لمولانا عبد الرحمن القره داغي كتبت سنة ١٣٢٥هـ في تكية بابا كركر ببغداد خزانة مخطوطات السيد زين أحمد بن الأستاذ الملا عبدالله الشيخ قادر العبابيلي النقشبندي

وبعد وفاة العلامة القره داغي تولت دائرة الأوقاف إدارة أوقافه ، وهي إثنان وعشرون دكاناً في سوق الهرج، (ويذكر السيد محمد سعيد الراوي أن أوقافه كانت ثمانية عشر دكاناً، ثم صارت إثنين وعشرين دكاناً، فضلاً عن مقهى بظهره، المصدر السابق ص ٢٦٦)، وعينت فيه إماماً وخادماً، وأُلغي التدريس منه، وأُعيدت تَقرِئة القرآن، ثم أُلغي هذا أيضاً ! . ثم أن مرور الأزمان، مع غياب كامل للوعي بأهمية المكان، أديا — مع الأسف— إلى إهمال المسجد إهمالاً تاماً، فتُركت الصلاة فيه، ونُسي شأن من نُسِب إليه، حتى تجرأ بعض أهل الحرف فجعله مشغلاً لصناعة الأثاث الخشبية على ما ذكرنا.

وأذكر أن مستشرقاً هولندياً مَرَّ ببغداد سنة ١٩٧٩ فيما أتذكر، وكان — على ما أخبرني— يؤلف كتاباً موضوعه التكايا البكتاشية في العالم الإسلامي، وقد زار هذه التكايا، أو مبانيها القائمة على وجه أدق، في تركيا وعددٍ من دول أوربا الشرقية التي كانت تحت حكم العثمانيين. وإكمالاً لمهمته فإنه اتصل بمديرية الآثار العامة في حينه عسى أن يدلوه على تكية البكتاشية في بغداد، وكم كانت دهشته حينما أخبره القائمون على أمر هذه الدائرة أنهم لا يعلمون بوجود تكية للبكتاشية في بغداد أصلاً، وحينما قدته إلى مسجد بابا كور كور المهمل، بوصفه في أصله تكية لأتباع هذه الطريقة، أبدى أسفه للحالة المزرية التي وجد عليها هذا المبنى، وأتذكر أنه قال لي بأنه يعجب كيف يكون هذا مصير مثوى الرجل الذي منح اسمه لأهم بئر نفطية في العراق!

إن واجب الجهات المعنية اليوم الاهتمام بهذا المكان، الذي يعد من أكثر الأماكن التُراثية جدارة بالعناية والترميم، ولا يسعنا الآن إلاّ أن نقول: رحم الله (بابا كور كور)، ذلك الأب النوراني الذي عاش زاهداً صالحاً، فاقترنت ذكراه بالعطاء الوفير الذي حبا به الله تعالى هذه البلاد بعد قرون من حياته.


بير جب
مجاهد من عقره

إذا كانت الأمور تُقاس بمعانيها لا بمبانيها كما يقول أهل المنطق، فإن ما فَعَلَه الرجل البسيط المدعو (جِب بن حسين الزيباري الكُردي العقراوي) يعني الكثير. لم يكن جِب الزيباري إلاّ إنساناً كُردياً عادياً، عاش في بلدة (عقره) الغافية على سفح جبلها العالي، كما عاش المئات من سكانها في النصف الثاني من القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد)، وهو ينتمي إلى عشيرة الزيبار، إحدى قبائل المنطقة شديدة المراس، التي كان لها التاريخ الحافل منذ القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر للميلاد) في أقل تقدير. وكان يمكن أن تمضي حياة هذا الرجل عادية، دون أن يسمع عنها أحد شيئاً، لولا أن أمراً عجيباً اعترض هذه الحياة، فأدخلت صاحبها التاريخ، وإن لم يُعطِه التاريخ ما يستحقه من عناية واهتمام. ذلك الأمر العجيب، هو أنه رأى، في إحدى ليالي عقره الجميلة، رؤيا مؤثرة، تجلّى فيها الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) يأمره بالتوجه للجهاد من أجل تخليص مصر من الفرَنجة، وكانت مصر قد سقطت بيد جنود الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابارت سنة ١٧٩٨، وانتهكت حوافر خيلهم حُرمة مساجدها ليتخذوا من البلاد قاعدة لإقامة امبراطوريتهم الفرنسية في الشرق.

وقد حملت الرؤيا معنى البِشارة أيضاً، إذ أخبر فيها البشير النذير (جِباً)، بأنه إن التحق بالقوات التي كانت تحارب الفرنسيين في مصر، فإن الله تعالى سيجعل هزيمة المعتدين تتحقق بعد ثلاثة أيام فقط من دخوله الحرب.

ما كان من جِب العقراوي إلاّ أن نهض في الصباح ليجمع كل القادرين على حمل السلاح من أهل بلدته الصغيرة، داعياً إياهم إلى الجهاد في سبيل الله، فانضم إليه عشرون من شبان عقره، تركوا أعمالهم، وهجروا أهاليهم، وتنكّبوا سلاحهم، وخرجوا بقيادته من بلدتهم، مُيممين شطر بلاد الشام، ففلسطين، فمصر، حيث التحقوا بالقوات العثمانية المتحشدة هناك. واستطاع رجب أن يقابل القائد العثماني، وأن يبشره بما رآه من رؤيا صالحة.

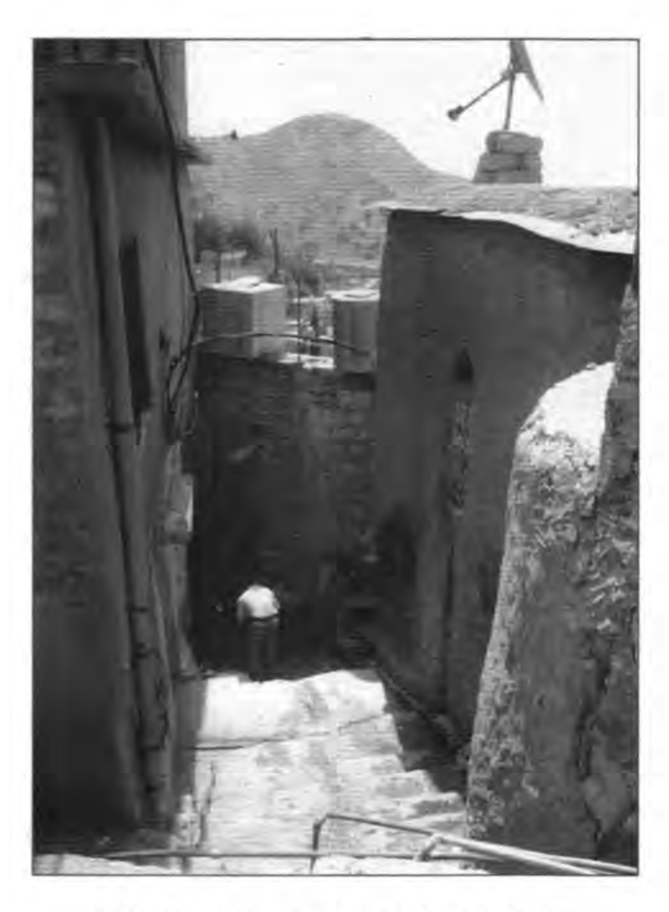
وشارك الفتية العقراويون بالمعركة بكل بسالة وإيمان، وصبر وجَلَد، تحدوهم رؤيا الرسول الكريم (ص) ووعده إياهم بالنصر. ولفتت بسالتهم وشجاعتهم انتباه المقاتلين، ثم كان ما كان من تحقق البشارة وصدق الوعد، فقد هُزم الفرنسيون وقَبِل قائدهم (مينو) الاستسلام، وأخلوا الاسكندرية آخر معاقلهم في تشرين الأول من

سنة ١٨٠١م، وتأكد مصير حملتهم المعتدية، وعادت مصر إلى صف البلدان الإسلامية من جديد. أما (جب) فقد ذاع صيته، واشتهر أمره، فعرفه معاصروه بلقب (بير)، وهو يعني الولي الصالح، إشارة إلى ما مَنَّ الله به عليه من كرامة نادرة، حينما كانت مشاركته في الحرب سبباً إلهياً لما تحقق من نصر. وحينما عاد مع رفاقه المجاهدين إلى بلدة عقره، وذلك في كانون الأول من سنة ١٨٠١م، أو كانون الثاني من السنة التالية، لقي من أهلها كل محبة وتقدير وتكريم، وخُصص له راتب تعاقدي يعتاش عليه حتى وفاته، قدره أربعون آقجه (وهو الدرهم العثماني من الفضة)، من (خَراج الموصل). وقد سجل ياسين بن خير الله الخطيب العمري خبر هذا الخبر في كتابه غاية المرام في محاسن بغداد دار السلام، بغداد ١٩٦٨، ص١١٠.

ولم تكن مشاركة بير جِب في الجهاد ضد الفرنسيين هي الوحيدة في سيرته العسكرية، فقد وجدناه في سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م، يتزعم قوة من المقاتلين، قُدِّر عددهم بستمائة مقاتل، وقيل ثلاثمائة أو أربعمائة، ويخرج بهم تطوّعاً واختياراً، استجابة لطلب من أمير بهدينان مراد باشا بن إسماعيل باشا (١٢١٣–١٢١٩م/١٧٩٨– ١٨٠٤م) لمساندة حملة كان يقودها والي بغداد الوزير علي باشا (١٢١٧– ١٢٢٢هـ/١٨٠٢– ١٨٠٧م) ضد بعض القوى القَبَلية التي كانت تهدد الأمن وتقطع الطرق، ويدل العدد القليل من قتلى هذه القوة التي تولى قيادتها، والذي لم يتجاوز الإثني عشر مقاتلاً، على أنها حققت غايتها بأقل ما يمكن من الخسائر (ياسين العمري: غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر ص٦٣). ولا ريب في أن قدرة (بير جِب) على تجنيد هذا العدد الكبير من المقاتلين، دون مقابل، تدل على شدة إيمان الناس به، وبغاياته، وولائهم لزعامته، كما تدل أيضاً على قابلياته القيادية، فهذا العدد لم يكن بالقليل في عُرف القوات المسلحة في تلك الأيام.

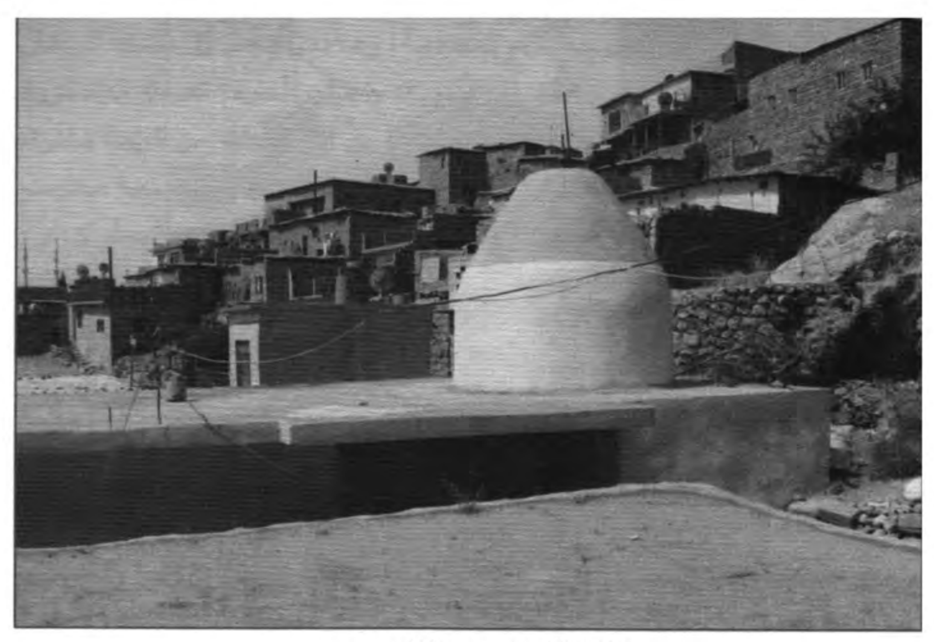
وأدركت الوفاة بير جِب، فدُفن في بيته في عقره، فتحوَّل البيت إلى مَزار يؤمه الناس تقديراً لشجاعته، وظلت ذكراه حية في أذهان الناس حتى التقطها مؤرخ موصلي هو ياسين بن خير الله الخطيب العمري، فسجلها بعد نحو ربع قرن من تاريخ ذلك الحدث.

ويقع قبر (بير جب) في داخل مبنى صغير، يشبه أن يكون بيتاً من حجرتين، تطل كبراهما على وادي عقره، بينما تستند الأخرى، وهي بالغة الصِغَر، إلى سفح الجبل، والأخيرة هي التي كان يتخذها (بير جب) معتكفاً له في حياته، وصارت مدفناً له بعد وفاته. وتعلو هذه الحجرة قبة لُوِّنت من خارجها بلون أخضر.

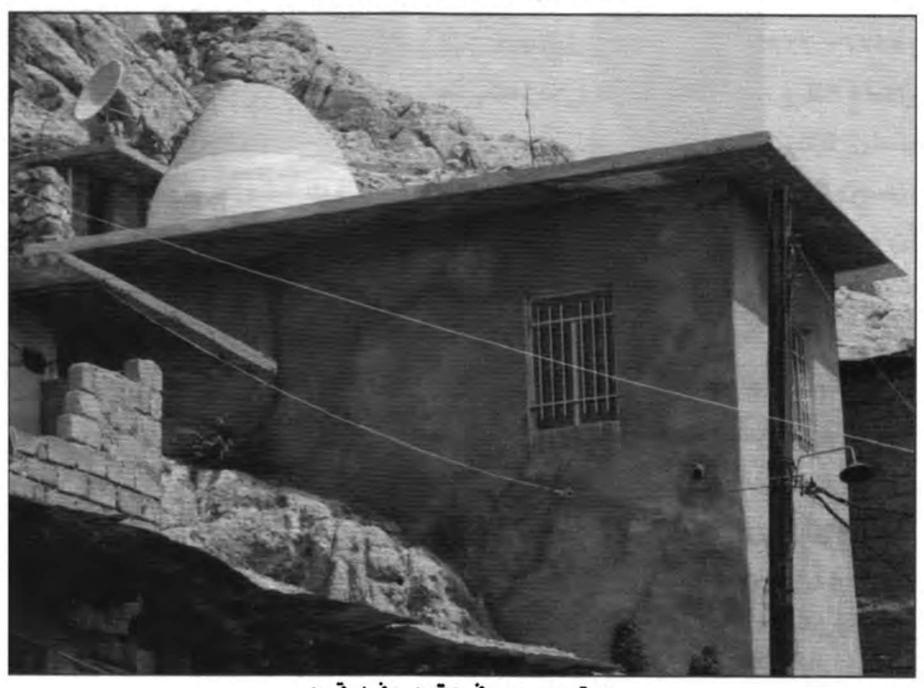


درب في عقره القديمة يفضي إلى بيت بير جب وقبره

ويقع المبنى في عقره القديمة، ويصل إليه الزائر عن طريق أزقة ضيقة ترتفع صعوداً، على نحو حاد، يشبه ما هي عليه أزقة البلدة التراثية. والملفت للنظر أن القبر قد سُوّي بالأرض في عهدٍ ماضٍ فلم يبق له أثر ظاهر، فضلاً عن عدم وجود شاهد يدل عليه، وهذا الأمر هو الذي دفع ببعض الأهالي إلى تصور أنه دفن حيث توفي، وأن وفاته كانت في الشام، وأن القبة التي في عقره لا تمثل إلاّ مقاماً رمزياً له، هذا مع أن المعلومات المؤكدة تصرح بعودته إلى عقره حيث لقي ربه، وإنه ثوى في هذا المكان بالتحديد.



القبة التي على حجرة قبر بير جب



بيت بير جب في عقره، وفيه قبره

يعرف أهل عقره، ولا سيما كبار السن منهم، صاحب هذا المكان بالبير جِب، ولم يعد أحد يتذكر سائر اسمه، وتشير رواية ذكرها ياسين العمري إلى أن اسمه الحقيقي هو (جبرائيل) فاستُثقل اسمه، فقيل له (جِب)، ثم عرف أحياناً بـ(رجب) لشيوع هذا الاسم في المجتمعات الإسلامية. وتشير الرواية نفسها إلى أنه كان، فوق شجاعته وصَلاحه، إنساناً مثقفاً كريماً. يقول العمري واصفاً إياه بأنه كان (له علم وصلاح، باذلاً الطعام للضيف، لا تخل داره في مدينة العقره من الضيوف ليلة). ولم تذكر الرواية سبب اجتماع الضيوف لديه في كل ليلة، ومن الراجح أن اجتماعهم عنده كان لإقامة حلقات الذكر غالباً، فإننا نعلم أن شيوخاً من أسرته كانت تتولى عهد ذاك (خلافة) الطريقة القادرية، وهو يضيف بعد هذا أن (ملوك الأكراد تُعظّمه وتحترمه) ، وليس هؤلاء الملوك في تقديرنا إلاّ أمراء بهدينان الذين كانت عقره تُعَد واحدة من أبرز مراكز إمارتهم الإدارية، وكان بعض أفراد البيت البهديناني يحكمها باسمه، وقد تولاها في أيامه أمراء هذا البيت، منهم لُطف الله بك، وقُباد بك، ومراد بك، ومحمد طيّار بك.

وتُنسب لبير جب بدلة قتالية كانت محفوظة في بيت قريب من مثواه، وهي اليوم نقلت إلى حجرة قبره، وقد وضعت فوق مكان رأسه، ويزورها الناس للتبرك بصاحبها، ومنهم من يرتديها لهذا الغرض. وتتألف هذه البدلة تتألف من خوذة رأس، يتدلى من جانبيها زَرَد، وهو نسيج من حلقات حديد تقي المحارب من الضربات الجانبية لسيوف الأعداء، وقميص من الزَرَد أيضاً، كان يرتديه المقاتلون لوقاية صدورهم من طعنات السيوف، ولا يمت هذا النوع من اللباس العسكري إلى عصر (بير جب)، وهو النصف الأخير من القرن الثامن عشر، بأية حال، حيث لم يبق للسيوف مكان أمام استعمال الأسلحة النارية. وفي الواقع فإن البدلة بخوذتها وزَرَدها هي مما يمكن أن يرقى إلى عصرٍ أقدم من تلك الحِقبة، ومن الراجح جداً أنها ترقى إلى عصر الحروب الصليبية، ورثها عن أسلاف له شاركوا في تلك الحروب، فحفظها أهل بلدته في بيت قريب من قبره وفاءاً لذكراه، وفي هذه الحال يكون هذا الفتى العقراوي قد ورث الشجاعة وروح الجهاد عن آبائه بكل جدارة. وقد أكد لي الأستاذ حكمت ياسين العقراوي هذا الرأي، ذاكراً أنه سمع من أحفاد بير جب، وهم الحاج محسن، وفاضل، وشمس الدين، أنه ورث هذه البدلة من جد له اسمه (شمس الدين)

وكان هذا قد حارب في صفوف جيش السلطان صلاح الدين الأيوبي في حربه على الصليبيين.

وفي رواية تاريخية رواها لي الأستاذ حكمت ياسين، وهو ابن حبيب بن حامد بن عبد الرحمن بن حامد، أن جده الأعلى، الملا حامد العَقري، كان أحد المتطوعين الذين رافقوا بير جِب في رحلة الجهاد في مصر، وأنه جلب معه عند عودته بذور زهرة جميلة وجدها في مصر، وصفها بأنها ذات ساق قصيرة ولون سماوي مزرق، وهي ذات رائحة زكيّة، وأنه زَرَع هذه البذور في مقبرة أسرته المُسماة (مقبرة مه زين كا)، وفي مقبرة (الكَلي) عند ضريح السيد الشيخ عبد العزيز بن الشيخ عبد القادر الكيلاني قرب عقره، وإن هذه الزهرة لا تزال موجودة في هذين الموضعين، وهي تسمى محليا بـ (سُنبُل). ويذكر أيضاً أن أبناء أسرته حافظوا على الزهرة المذكورة وكاثروها حفظاً لذكرى ذلك المجاهد الكبير، إلاّ إنهم لم يشجعوا على انتشارها في مواضع أخرى.



ملابس عسكرية تتألف من زَرد وخوذة لبير جب



الزهرة التى جلبتها حملة بير جب من مصر

ويذكر الأستاذ حكمت أن جده الملا حامد العقراوي سجَّل تفاصيل مشاركته العسكرية في حملة الجهاد التي قادها بير جِب، في مخطوطة توارثتها الأسرة جيلاً بعد جيل، وكانت موجودة في خزانتها، ولكن من المؤسف أن هذه الخزانة احترقت في أثناء بعض الأحداث التي جرت في عقره سنة ١٩٧٤.

عُرف (جِب)، بحسب رواية العمري، بالحاج، ونحن نتصور أنه سافر لأداء مناسك الحج في وقتٍ تالٍ على تلك الرحلة إلى مصر، بيد أننا لا نستطيع سنة وفاته بعدها.

كما أن معلوماتنا عن أسرته غير واضحة، وإن كان بعض المؤرخين قد أشار إلى أنه عم الشيخ عبد الله تاج الدين بن بكر بن عثمان بن طاهر البارزاني، أول من اشتهر من الأسرة البارزانية في القرن التاسع عشر[١] وهي الأسرة التي عُرف شيوخها بـ(خلافة) الطريقة القادرية في تلك الربوع حيناً من الدهر قبل أن تتحول إلى الطريقة النقشبندية في مرحلة تالية. والذي نراه، إن أخذنا بهذه الرواية، إن الشيخ تاج الدين كان من أبناء بعض أعمامه، وليس ابن أخ مباشر له، لأنه لو كان (جِب) عمه المباشر لكان اسم جد تاج الدين هو حسين، لا عثمان كما هو وارد في نَسَبه.

---

[١] (عباس العزاوي: تاريخ اليزيدية ص١٢٧)،

وتاج الدين البارزاني هذا هو والد الشيخ عبد السلام، الجد الأعلى للشيخ عبد السلام بن محمد البارزاني، الذي أعدمه العثمانيون في سجن الموصل سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، وكان فقيهاً ورعاً صوفياً[١]. وذكر لي الأستاذ صالح محمود زيبر البارزاني، في لقاء لي معه في أربيل بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧م أنه لا صلة نَسَبية تجمع بين (بير جِب) وتاج الدين المذكور، وإنما هي صِلة انتساب إلى طريقة صوفية واحدة، وبحسب جدول نَسَبي تفضَّل عليَّ بنسخة منه، فإن تاج الدين هو ابن عبد السلام لا أبوه، وانه ابن سعيد بن الشيخ محمد بن الملا أحمد بيرش بن عبد الرحيم بن مير سعيد بن مير مسعود بن زبير باشا أمير بهدينان، والأخير هو الأمير زبير باشا بن الأمير سعيد خان بن السلطان عثمان البهديناني، الذي حكم إمارته في الحقبة الممتدة من سنة١١١٣هـ/ ١٧٠١ إلى سنة ١١٢٦هـ/١٧١٤م، وتميز حكمه بالقوة والقدرة على ضرب أعداء الإمارة من القوى والقبائل المجاورة.



عقره القديمة كما تبدو في الوقت الحاضر

[١] محفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية ص ١٥٤ وزبير بلال إسماعيل: ثورات بارزان ص١٩– ٢٠ ومه لا نه يوب: بيداجونه فه ك ل ميزوويا بارزان ١٨٢٠– ١٩١٤، سبيريز ٢٠٠٧، ص٢٩– ٤٨.

لقد كانت تجربة (بير جب) في الحقيقة، نموذجاً مصغراً لما فعله البطل المجاهد صلاح الدين الأيوبي، فكلاهما كان كُردياً، وكلاهما نَذَر نفسه من أجل قضيه دينه والدفاع عن أمته من الغاصبين، وصحيح أن ظروف بير جب وعصره كانت مختلفة عما عاشه سَلَفه الكبير، إلاّ أن المعنى الكامن وراء التجربتين كان واحداً تماماً، خلاصته احساس الكُرد الممعن بالغيرة على أمتهم، وتجاوز تفكيرهم حدود بلادهم، واستعصاء جذوة الجهاد فيهم على كل إعصار، وأحسب أن هذا هو الذي يثير عليهم غيظ المعتدين في كل حين.

محمد بك بن سعيد بك
مخترع الباراشوت الموجه

في قلعة (قُمْري) الشامخة، إحدى قلاع إمارة (برواري بالا) التابعة لإمارة بهدينان[1]، تزوج أمير برواري بالا سعيد بك بن كلائي، من أسرة ملكائيزي التي تولت حكم هذه الإمارة الصغيرة التابعة لإمارة بهدينان منذ قرون[2]، من زوجته التي هي بنت أمير بهدينان بهرام باشا الكبير بن سعيد خان[3]، بُعَيد سنة ١١٢٧هـ/١٧٥٠م، ولد نابه، سماه سيف محمد، فكان هذا واحداً من تسعة أبناء لا ندري تسلسله بينهم، إلاّ أننا نعلم بأنه كان أكثرهم ذكاءً ونباهة، ففي الوقت الذي سكت فيه التاريخ عن أية إشارة إلى هؤلاء، بل حتى عن ذكر أسمائهم، ترددت أخباره هو جيلاً بعد جيل.



جبال برواري بالا تغطيها الثلوج في الشتاء

[1] تقع قلعة قمري، وهي من المعالم الأثرية المهمة، قرب قرى كركا وديشيش وخشخاشا، إلى الغرب من مركز ناحية كاني ماسي، في الشمال الغربي من مدينة العمادية. وكانت تعد في أعلى إمارة بهدينان، في منطقة برواري بالا المحاددة لإمارة حكاري.

[2] تنتسب هذه الأسرة إلى جدها (ملك عزين) ومنه أخذت اسمها، وكان قد أعلن ولاءه لأمير بهدينان، وانتزع برواري بالا من أسرة سابقة، تابعة لإمارة حكارى المجاورة، وقتل أميرها المسمى (أفدل بالوكي)، وذلك بتحريض من أمراء بهدينان أنفسهم. ينظر أنور المائي: الأكراد في بهدينان ص١٤٤.

[3] وصف مؤرخ موصلي معاصر بهرام باشا هذا بقوله (صاحب العمادية، كان واسطة عقد ملوك الأكراد، صاحب همة وسداد، معدوداً من الأجواد، ملك العمادية مدة طويلة.. توفي سنة ألف ومائة وإثنين وثمانين، ودفن في العمادية، وكتبوا على قبره تاريخ وفاته لفظ: عقب من آل عباس الكرام). روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار، مخطوط في المتحف البريطاني، الورقة ١٨٠.

عاش سيف محمد في بيت أبيه مُنعّماً، غير مضطر لمعاناة شؤون الحكم، بعيداً عما تقتضيه شؤونه من حرب وصراع مع الإمارات المجاورة، فمنحه هذا الوقت الكافي للتأمل والدرس، على أنه لم يختر أن يكون عالماً تقليدياً كما كان حال أهل عصره، يدرس العلوم الشرعية واللغوية، إنما فضّل، فيما يبدو، أن يهتم بعلوم لم تكن مألوفة في ذلك العصر، من ذلك أنه ولع بتتبع حركة الطيور، وهي تطير مرتفعة منخضة في طيرانها، فطمحت نفسه إلى أن يجد طريقة يطير بها من قلعة قمري الشامخة إلى واديها عند قرية (تبالا)، مختصراً تلك الطرق الجبلية التي كانت تُسلك للوصول إليه، ولا ندري كم من الوقت قضى في تأمل الطريقة المناسبة للهبوط طيراناً من تلك القمة الشماء، وكم خطط لرحلة الهبوط الآمن إلى قعر الوادي المجاور، إلاّ أنه نجح أخيراً في تصميم (باراشوت) يمتلئ بالهواء في أثناء هبوطه المتدرج، فيحقق له ذلك إمكانية التحليق الهادئ حتى يمس بقدميه الأرض.

ومع أننا نعلم أن ليوناردو دافنشي، الفنان الفلورنسي الشهير، قد صمم براشوتاً في النصف الأول من القرن السادس عشر، إلاّ أن عمله ظل حبيس دفتر مذكراته، فلم يخرج به إلى التجربة، أو أن يُجرّبه بنفسه، هذا بينما وجد اختراع سيف محمد مجاله إلى التجربة العملية، حينما هبط به من قلعة قُمري إلى أسفل واديها بأمان، فكان في تصورنا أول إنسان يخترع البراشوت ويستخدمه فعلاً، وهو أمر يستلزم قدراً كبيراً من الشجاعة، حيث لم يكن مسبوقاً بأية تجربة من هذا النوع.



دافنشي

وليس في مقدورنا أن نتصور شكل الباراشوت الذي اخترعه هذا الأمير البهديناني النابه، لعدم وجود مخطط له، ومن المرجح أن هبوطه فيه كان ضرباً من الطيران الشراعي، نظراً لأن من الصعب جداً تصور هبوطه بباراشوت عادي من قمة جبل ذي سفح متدرج لا يأخذ شكل زاوية حادة، هذا بينما كان شكل باراشوت دافنشي، على حسب مخططه، يتخذ شكل هرم منتظم الأضلاع، مربع القاعدة. ومما يؤكد هذا التصور أن الأمير البهديناني بدأ مشروعه وهو يتأمل الطيور في طيرانها، ولابد أنه استوحى منها فكرة الهبوط المتدرج من قلعته الشامخة دون أن يرتطم بصخور سفح الجبل التي تقع عليه تلك القلعة، وقد لفت هذه التجربة الفريدة انتباه معاصريه، وظلت أخبارها تتردد على ألسنتهم جيلاً بعد جيل، حتى سجلها مؤرخ موصلي، عني بتتبع أخبار إمارة بهدينان، في أواسط القرن الماضي[1] .

ولم يقتصر جهد سيف محمد العلمي على هذا الاختراع فحسب، وإنما صَنَع بندقية هوائية بلغ من قوة اندفاع قذيفتها أنها كانت قادرة على ثقب ألواح خشبية بثخن نحو سنتيمترين، اخترع هذا في عصر كانت فيه صناعة البنادق في أوروبا ما زالت تحبو. ومن المؤسف أن معلوماتنا عن طريقة عمل هذه البندقية لم تزل غير كافية، وواضح من كونها (هوائية) أن قذيفتها كانت تنطلق بتأثير ضغط الهواء، ولكن من غير المفهوم الطريقة التي كانت تؤدي إلى إحداث هذا الضغط.

وفي مجال آخر، أنشأ سيف محمد مشروعاً لإسالة الماء بواسطة أنابيب من الخَزَف توصل الماء من (تبالا) إلى موقع قريب من القلعة، وهو عمل صعب وغريب ولم يسبقه إليه أحد أيضاً. ونعتقد أن إنشاء مشروع كهذا كان يستلزم خبرات واسعة لا تقتصر على صناعة أنابيب متقنة من الخزف (السيراميك) بأطوال محددة، قابلة لتوصيل قطعة بأخرى، وبأقطار منتظمة فحسب، وإنما تجاوز ذلك إلى ضبط قياسات دقيقة لمستويات الأرض، لا سيما في مناطق جبلية وعرة، هذا فضلاً عما كان يحتاجه مثل هذا المشروع من أعمال حفر وردم تشمل منطقة واسعة من تلك الأنحاء.

وكان لسيف محمد ولعه في علم الطب أيضاً، حتى اشتهر بحذقه فيه، وبما أن ممارسة الطب كانت تستلزم بالضرورة الخبرة الواسعة بأنواع الأدوية المفردة

---

[1] محفوظ العباسي: إمارة بهدينان العباسية، الموصل ١٩٦٩، ص٧٩.

والمركبة، من نبات ومواد مختلفة، فمن المؤكد أنه كان يجمع إلى علمه بالطب علمه بالصيدلة أيضاً. ولابد لنا أن نشير إلى أن دراسة هذه العلوم في بيئته المحدودة التي عاش فيها كانت تعد أمراً خارقاً، فلم يعهد في تلك القلاع النائية والمتباعدة وجود أطباء معتبرين (أنور المائي: الأكراد في بهدينان)، بل كان معتاداً أن يؤتى بالأطباء من المدن البعيدة لمعالجة المرضى الميسورين، أو إرسال المرضى إلى تلك المدن،[1] فلا ندري كيف حذق هذا الأمير الشاب في الطب وما يتصل به، وأين درس مقدماته، وفي أي الخزائن عثر على ضالته من المصادر الطبية.

وربما كان له من الاختراعات والاكتشافات الأخرى ما لم يصلنا خبره.

وإذ صرحت المصادر بتاريخ ولادة سيف محمد بك، فإنها سكتت عن تاريخ وفاته، كما أننا لم نجد من القرائن ما يمكن أن نتوصل به إلى ذلك، والأمر الذي نعلمه أنه توفي دون عقب.[2] .

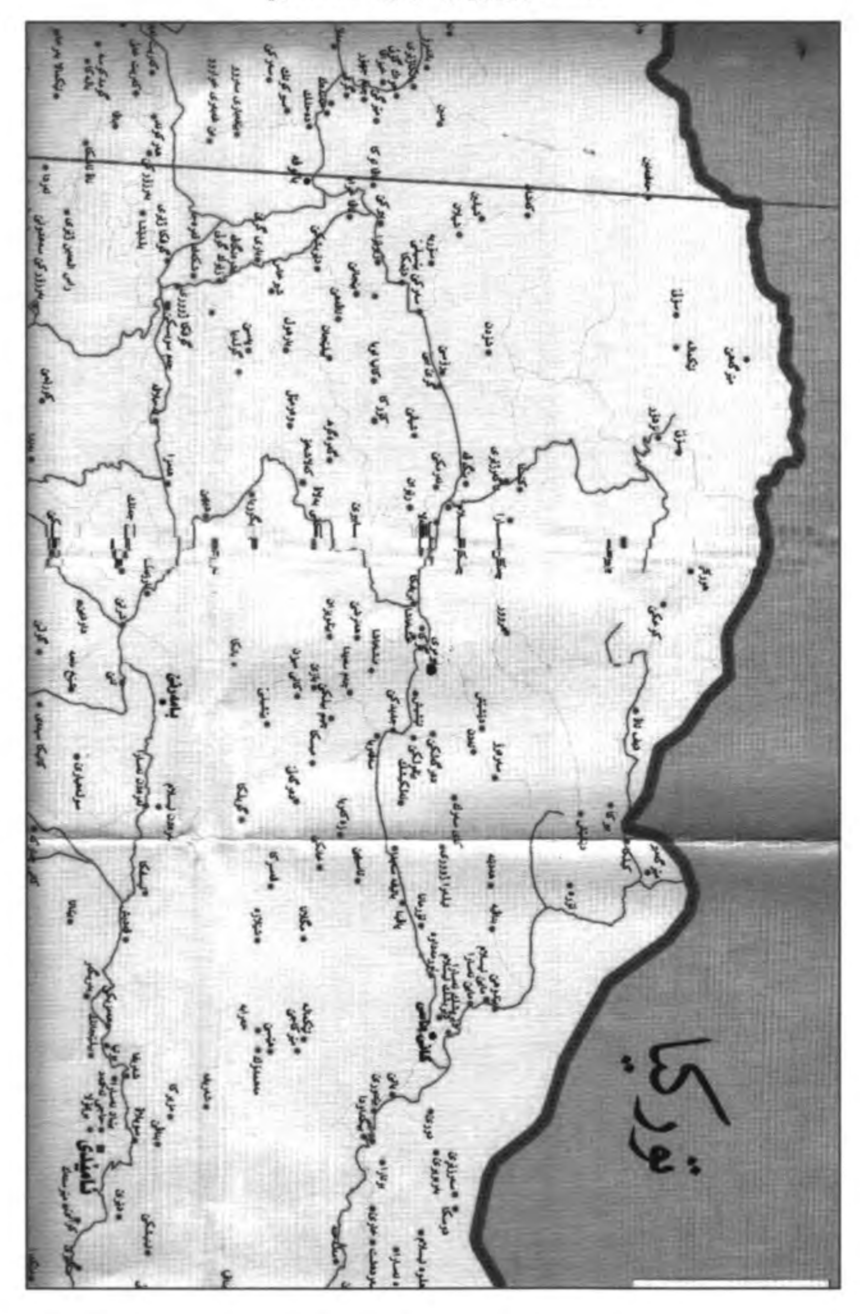
إن سيرة هذا الأمير تكشف عن مواهبه الفذّة، وعن أسبقيته في مجال الاختراع، كما يمكن أن تكون أنموذجاً لمواهب أخرى سكت عن ذكرها المؤرخون، فطواها النسيان.

---

[1] كتابنا: الموصل في العهد العثماني، النجف ١٩٧٥، ص٣٩٩-٤٠٠.

[2] محفوظ: المصدر السابق ص٧٩.

منطقة برواري بالا وفيها قلعة قمري




شعراء من أربيل
في تذكرة الشعراء

ليس سهلاً أن يكون المرء شاعراً بارزاً، يتناشد معاصروه قصائده، ويسجلونها في مجموعاتهم الأدبية، فضلاً عن يدون سيرته مؤرخو الأدب، فكيف به إذا كانت له من المقدرة الأدبية ما يمكنه من النظم بلغتين، بنفس المقدار من المُكنة والجودة وجزالة اللفظ وعمق المعاني، وكيف به إذا تجاوز ذلك إلى أن ينظم الشعر بثلاث لغات مختلفة، لا شك في أن ذلك سيكون دليلاً على ذكائه المفرط، وثقافته الأدبية الواسعة، وقدرته على المزاوجة بين آداب متنوعة لكل منها أسلوبها وأخيلتها ، تلك الصعوبة المضاعفة هي التي جعلها الأديب عبد القادر الشهرباني، شرطاً في اختياراته لنماذج من الشعراء العراقيين الذين أودع تراجمهم في كتابه الذي سماه (تذكرة الشعراء)، وقصد به الترجمة للشعراء الكبار ممن برزوا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وكانت لهم القدرة الفذة على قرض الشعر بثلاث لغات، التركية والعربية والفارسية، وهي لغات بيئتهم الأدبية في ذلك العهد، فجاء كتابه من ثم حاوياً على ٦٨ ترجمة لشعراء أكثرهم بغداديون، ومنهم من لم يكن كذلك ولكن كان له حضور في بغداد ومجالسها الأدبية، ولأمر يتعلق بالشهرباني نفسه، ورغبته في أن يهدي كتابه إلى والي بغداد داود باشا (١٢٣٢–١٢٤٧هـ/١٨١٦–١٨٣١م) ، فإنه اختار أن يكتب كتابه بلغة تركية عالية مما كان يعرف بلغة الديوان، وهي لغة تستعير في مفرداتها وأسلوبها من اللغة الفارسية والعربية، وقد أثّر هذا الأمر على اختياراته الأدبية، فجاء أكثرها من نظم الشعراء بالتركية، وأقلها بالعربية والفارسية، مع أنهم نظموا بها جميعاً .

وكان الناس قد تَعَرَّفوا على هذا الكتاب المهم من خلال مختصر له، شديد الاختصار، خلا من النماذج الشعرية تماماً، وكتب بلغة عربية بالغة الرِّكّة والضعف، كان الأب أنستاس الكرملي قد نشره في بغداد سنة ١٩٣٦، وأثار ظهوره لغطاً وجدلاً، فكيف يُعقل أن يكتب الشهرباني، وهو أديب خطيب من أسرة علمية، كتاباً بهذا المستوى الضحل من اللغة، وهل أن المختصر له، أم أنه مؤلف الأصل، وما إذا كان الأصل كان بالعربية فاختصره، أم بالتركية فترجمه، وظل الأمر رهين الظنون والاحتمالات، حتى وفقنا الله تعالى في أن نقف على الأصل الكامل لها الكتاب لدى بعض الورّاقين في بغداد، فصورناه، وإذا بهذا الكتاب قد كُتب بالتركية، وهو لا يمثل المختصر، لا بلغته، ولا بأسلوبه، ولا بمعلوماته أحياناً، فطلبنا من الأديب فؤاد

حمدي أن ينقله إلى العربية، ففعل، ثم عكفنا علي تحقيقه والتعليق عليه، حتى استوى كتاباً عربي اللسان فصيح العبارة، ونشره المجمع العلمي في بغداد سنة ٢٠٠٢.

الصفحة الأولى من المخطوط

ولاحظنا أن المؤلف رحمه الله لم يقتصر في تراجم من اختارهم، على فئة محددة، وإنما هم موزعون على فئات قومية مختلفة، ففيهم ترك وكرد وعرب، ومنهم من كان من أسر المماليك المجلوبين من نواحي جورجيا، ومنهم من كان بغداديا أصيلاً، أو وافداً على بغداد، أو متردداً عليها لشأن من الشؤون، ولا يجمع بين هؤلاء جميعاً إلاّ القدرة على النظم، والمُكنة في الأدب، على وفق الشرط الصعب الذي ذكرناه.

وكان لأربيل نصيب من هذا الكتاب المهم، فعلى الرغم من بعدها عن بغداد بنحو ثلاثة أو أربعة أيام من السفر بحسب وسائل الانتقال في ذلك الزمان، فإنه ترجم لعددٍ من شعرائها المعاصرين، ممن التقى بهم في بغداد في أثناء زيارتهم لها، أو وصلته نماذج من أشعارهم البديعة فأعجبته، فأدرج تراجمهم في كتابه .

وأول هؤلاء الشعراء الأرابلة هو الشاعر عثمان بن عمر الأربيلي، الذي اتخذ له اسماً أدبياً هو (عثمان) فعرف به في أشعاره، ويذكر الشهراباني أن عثمان هذا نشأ أمياً، ولذا فإنه سلك مسلكاً عسكرياً، حتى صار برتبة (بلوك باش) (أي آمر فصيل في كتيبة الخيالة)، ولكن موهبة فائقة تفتحت فيه فجأة وهو في سن الخامسة والأربعين، فأخذ بقرض الشعر باللغة التركية، وجمع شعره شيئاً فشيئاً بإملائه على سامعيه، حتى استوى لديه ديواناً جميلاً، وواضح أنه يدين بشعره إلى موهبته لا إلى تحصيله الأدبي، فهو – كما يذكر الشهراباني - لم يكن يميز الألف من الباء، ومع ذلك فإن شعره شاع وانتشر حتى حدا به إلى أن يختاره بين شعراء(التذكرة)، وقد اختار من شعره بيتاً مفرداً (لطرافته ورقته)، وإذا به من غرابة التشبيه ما يثير الإعجاب فعلاً.

وينتقل الشهرباني، بعد هذا إلى ترجمة شاعر آخر من أهل أربيل، هو يوسف أفندي بن الملا خليل الأربيلي، واسمه الأدبي الذي اتخذه له هو غريبي فعرف به بين الشعراء، وذكر أنه والده كان (جُبُوقجيا) أي صانعاً للجُبُق، وهو الغليون الذي يستعمل لتدخين التبغ، وأنه فقد بصره إثر حادثة ما، وعاش حياة بائسة، ومع ذلك لم يحل ذلك دون استمراره في الدرس، فهو يذكر أن (ذهنه وإدراكه كان عامراً بالأدب ومظاهر الذكاء، وطينته مجبولة بجواهر الفهم، فصار يتابع قراءة الكتب، ويتدارس وسائل المعارف، حتى تكون لديه إلمام بصنوف اللغة العربية، واليد الطولى في مجالي النثر والنظم باللغة التركية). ويشير الشهراباني إلى ديوانه، الذي يصفه بأنه (المستقطر من طبعه الرقيق وخياله اللطيف) ويظهر أن أكثر شعره كان يتخذ موضوعات في الغزل، فهو يذكر أنه (يبعث النشوة في قلوب أهل الغرام وذوي الهيام). وكان عباس العزاوي قد ذكر في تاريخه لأربل أن هذا الديوان قد طبع، وأن لديه نسخة مخطوطة منه، وفيه من الرقة وجمال المعاني ما يفوق الوصف) .ويشيد الشهرباني بذكاء هذا الشاعر المعجِز، فهو يمتلك — كما يقول- فكراً ثاقباً سريع الانتقال وذهناً وقاد ..الخ. وهو يحدد تاريخ وفاته في سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م.

ومن شعراء أربيل الذين نقرأ تراجمهم في (تذكرة الشعراء) الشاعر الملاّ عبد الله بن مولود الأربيلي، الذي اتخذ له اسماً أدبياً جَرياً على عادة شعراء ذلك العصر هو (قاصد)، ويظهر أنه ولد سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٤م، بدلالة أنه كان له من العمر خمس وعشرون سنة حينما ألف الشهرباني كتابه سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، فهو إذن كان شاباً نابهاً لم يجد المؤلف بأساً في أن يترجم له على الرغم من صغر سنة، وذلك لأن (له قابلية جيدة في قرض الشعر بالفارسية والتركية)، وساق له قطعة غزلية بالفارسية، وأخرى بالتركية، وكلتا القصيدتين ينم عن موهبة حقيقية في الشعر، ففيهما من التشبيهات والمعاني المبتكرة ما يثير الإعجاب فعلاً، هذا مع أنه ذكر أن الشاعر كان ما زال يطلب العلم، وهو يتخذ من إحدى الغُرف في جامع الآصفية الذي عمّره داود باشا مسكناً له، وأنه (يدرس حالياً في مرحلة مُغني اللبيب) وهذا عنوان كتاب مشهور من كتب النحو، وأنه (نشيط في مجال اختصاصه وصاحب فهم وذكاء، كما إنه خطاط بارع وكاتب سلس الأسلوب ..ويكسب قوت يومه بِكَد يمينه مقتنعاً بما قسم الله) .



قلعة أربيل (صورة قديمة)

يترجم الشهراباني بعد هذا لشاعر اتخذ له اسماً أدبياً هو (نامي)، واسمه الحقيقي عبد الله أفندي، وكان هذا على ما وصفه (من مدينة أربيل أصلاً ومسكناً، وتشتهر أسرته بآل المشكلة)، وألقى ضوءاً على ثقافته وخلقه، فذكر أنه قارب في تحصيله العلمي مرحلة التكميل، ومعنى هذا أنه كان في أصله طالب علم، أو فقي، لكنه انصرف عن العلم لأمر ما، ربما لغلبة ملكته الأدبية على نشاطه الوجداني فغدا شاعراً .أو لنزوع نفسه إلى التصوف والزهد والاعتكاف، فقد ذكر أنه كان (متفرغاً للزهد والتقوى والانقطاع عن الناس ليلاً ونهاراً وأداء الفرائض بعيداً عن الأعيُن).

وذكر أن حاله الاقتصادية كانت صعبة، ولكن توليه القضاء في أربيل ساعده على تحسين مستواه، ولا يشير الشهرباني عن ملابسات توليه هذا المنصب الرفيع، إلا أنه ساق قصيدة له فيها تعريض برجل اسمه (قاسم آغا الأربيلي)، وهنا يضيف مختصر الكتاب المجهول فقرة، لا وجود لها في الأصل، توضح الأمر، ذكر فيها أن قاسم هذا كان متسلماً (حاكما) لأربيل، وأن فتوراً أو خصومة حدثت بين الرجلين، فاضطر الشاعر إلى مغادرة مدينته قاصداً بغداد حيث واليها القوي داود باشا، وهناك تقرب منه، وأنشد بين يديه القصيدة التي شكا فيها من قاسم آغا المذكور. وأعجب داود بعلمه، فعيَّنه قاضياً في البصرة، ومكث فيها نحو سنة، ثم عاد إلى بغداد

ليعيش فيها أواخر حياته حتى وفاته سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م، عن عمر ناهز ثلاث وسبعين سنة، فتكون ولادته نحو سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م ويثني الشهراباني على هذا الشاعر الإربلي بقوله (إنه كان شخصاً عديد الفضائل، نادر الوجود، تعلق حُسام مقاله في رواق البلاغة، ونفذت سِهام ذكائه إلى منتهى المعاني بحق). والظاهر أن قصيدته في هجو قاسم آغا نالت من الشهرة ما دفع الشهرباني إلى اختيارها بوصفها نموذجاً لحسن أدبه، وفي الواقع فإن معاني القصيدة، رغم أنه لم يورد غير أبيات منها، فيها من الرموز والدلالات ما يجعله يستحق أن يكون واحداً من شعراء ذلك العصر.

لقد كشف (تذكرة الشعراء)عن نماذج قليلة، لكنها مهمة، لشعراء ما كنا لنسمع بهم، لكنهم أوتوا من الموهبة والنباهة ما يستحقون به أن يكونوا موضع اهتمام دارسي الأدب في هذه المدينة العريقة[1].

---

[1] أفاد الأستاذ عطا ترزي باشي من كتاب تذكرة الشعراء في الترجمة لبعض شعراء أربيل، ناقلاً منه نماذج من آثارهم الأدبية، ينظر: أربيل شاعرلي، كركوك ٢٠٠٤، ج١ ص١٤-٢١.

رحلة طه الباليساني الكردي
في العراق والأناضول وبلاد الشام
ومصر والحجاز

في تكية قديمة من تكايا دمشق وزواياها، تعرف بالخانقاه السميساطية، جلس رجل صوفي المَشرب، واسع التجربة، قد أتعبته الأسفار، ذات يوم من أيام سنة ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م، ليسجل في دفتر أمامه، مذكراته منذ أن أبصر النور في قرية صغيرة من قرى كردستان، تسمى باليسان، وحتى لحظة كتابته تلك المذكرات. وكان هو من أسرة كردية نبيلة، تولت زعامة عشيرته ردحاً من الزمان، فهو- كما سمى نفسه- طه بن يحيى بن الأمير سليمان بن الأمير محمد خان بن سبحان ويردي خان بن أحمد خان بن عبد المؤمن خان الماموي الكردي اليمني الشافعي مذهباً والقادري طريقةً والإبراهيمي مِلّة والمحمدي أمة والباليساني بلداً[1] وخوشناوي عشيرة والشامي مهاجراً.

وإذ طافت الذكريات حية في وجدانه وكأنها تبدو أمام ناظريه، فإنه لم يشأ أن يقتصر على ما تذكره بنفسه، وإنما ما حكي له عن سني طفولته الأولى، فسجل تاريخ ولادته بحساب الجمل الذي كان معتادا اتخاذه سبيلا لحفظ التواريخ المهمة، فكان ذلك سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م، ودَوَّن ما قيل له عن مشاعر الأسرة لحظة ولادته، وسبب اختيارها اسمه، واهتم بالحديث عن هذه الأسرة ملاحظاً أنها كانت تتمتع بنصيب وافر من الثقافة والورع، فأبوه كان حافظاً للقرآن الكريم، وخاله كان عالماً بارزاً، كما كانت خالته وأمها عالمتين هما أيضاً، وربما أراد بهذه الإيضاحات عن أسرته الاعتراف بأثر البيأة الأولى التي نشأ فيها على توجهه الثقافي وسلوكه في مراحل حياته التالية، وفي الواقع فإن لأسرته هذه الدور الأول فيما بدا عليه من ورع، بل أظهر - وهو لم يزل فتى- رَهافة مشهودة في حسه، ورقة في مشاعره، دفعته ذات يوم إلى أن يقصد أحد الصالحين الذي طار صيتهم في القرى المجاورة، ليعاهده على التوبة المطلقة، وليسلك على يديه سبيل النجاة من أدران الدنيا، فكان أن بدأ رياضة روحية عميقة، ومجاهدة شاقة للنفس، وكانت ثمرة ذلك كله نزوع إلى الزهد، ورغبة مضطرمة في أداء فريضة الحج، والالتقاء بكبار الصالحين الذين تمكنوا من اختصار الطريق إلى الله تعالى بما ارتقوا إليه من درجات.

---

[1] باليسان قرية من نواحي خوشناو، وتعد اليوم من أعمال إربل، عرفت بكثرة من خرجته من العلماء، وقد ذكر هو في تضاعيف رحلته أن أسرته كانت تتولى زعامة عشيرته، يؤيد ذلك أن بعض أسلاف الأسرة عرف بلقب (أمير). ينظر كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، بغداد ١٩٩٧، ص٢٤-٢٥. وقال إبراهيم فصيح الحيدري في حديثه عن عشيرة الخوشناو " أهل شجاعة واقدام .. نشأ منهم علماء فحول" (عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، ص١١٨).



جبل باليسان

وهكذا تولّدت في نفس الفتى الرغبة في السفر والارتحال، ولم يكد يتجاوز العشرين من عمره حتى اتخذ قراره الأخير، وهو ترك قريته حيث موطن طفولته، وملعب أترابه، ليمضي في رحلة شاقة محفوفة بالمخاطر لأداء مناسك الحج. ولما كان طريق الحج يمضي في ذلك العصر عبر طريقٍ طويلة تمر بمدن ونواح عديدة، فقد أتاحت له هذه الرحلة مشاهدة ما لم يكن متاحاً لشاب مثله أن يراه، فمر بالموصل، بعد سنة واحدة من انتصار أهلها على جيش نادرشاه سنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م، وانطلق منها إلى حلب فدمشق فبيت المقدس فيافا، ومن الأخيرة ركب البحر إلى مدينة المنصورة بمصر، ومنها إلى طنطا حيث نزل في مقام الولي السيد أحمد البدوي أياماً، ثم توجه إلى القاهرة حيث أقام في رواق الأكراد في الجامع الأزهر مدة ثمانية أشهر كاملة، ومنها ارتحل إلى مدينة السويس، فركب سفينة من هناك بلغت به إلى ميناء ينبع، ومن الأخيرة توجه مع الحاج المصري إلى الحجاز حيث أدى مناسك الحج، ثم عاد إلى مصر، ومنها إلى الشام حيث استقر في مدينة دمشق أربعة أشهر، وهو مقيم في بعض مدارسها العلمية، ثم غادرها إلى مدينة طرابلس، ومنها ركب سفينة رَسَت به في أحد موانئ جزيرة قبرص، وتوجه بعدها إلى دمياط في مصر، حيث نزل في الأزهر مرة أخرى، ويظهر أنه ركب البحرَ من هناك إلى الحجاز، كما فعل في المرة الأولى، وبعد

إتمامه مناسك الحج، توجه إلى بلاد الشام، سالكاً طريق الحج التقليدي إلى دمشق، لكنه لم يدخلها وفضَّل الاتجاه إلى حلب، وسبب ذلك هو وصول جيش علي بك الكبير بقيادة محمد بك أبي الذهب إلى تلك المناطق، وهرب عدد من أهل دمشق إلى حلب وغيرها من المدن خوفاً من المعركة المتوقعة بينه وبين القوات العثمانية، وما أن انسحب جيش أبي الذهب حتى عاد هو إلى دمشق فوصلها سنة ١١٧١هـ/١٧٥٧م.

ولم يكد يستقر به المقام في دمشق حتى تركها في رحلة أخرى إلى اسلامبول حيث أقام هناك نحو سنة ونصف، عاد بعدها إلى دمشق سنة ١١٨١هـ/١٧٦٨م. وبعد عدة سنوات من الإقامة فيها، قرر السفر إلى بغداد، سالكاً طريق الفرات، فمر بهيت، وبغيرها من النواحي على ذلك الطريق النهري، ثم توجه براً إلى بغداد حيث وافاها سنة ١١٨٥هـ/١٧٧٢م. ولم يوضح المؤلف سبب زيارته لهذه المدينة، وعلى أية حال فإنه لم يسجل من ذكرياته عنها إلاّ القليل، لأنه غادرها بعد مدة غير طويلة إلى كركوك، ومنها وصل إلى كوي سنجق بلدته الأولى. وفي هذه البلدة اكتشف طه الباليساني أن شهرته قد طارت حتى سبقته إلى البلاد التي غادرها شاباً منذ نحو ثلاثة عقود من السنين، فسجل، متواضعاً، ذكرياته عن تلك الوفود من أهل القرى الذين جاءوا خصيصاً لزيارته والتبرك به.

ولم تقنعه حفاوة الناس به بالاستقرار في بلدته تلك، إذ تركها بعد مدة قاصداً بلاد الشام، وقد مر في خلال رحلته بعدد من مدن وقلاع الإمارة العباسية في بهدينان، مثل عقرة وقنديل وقصروك وشوش وزاخو، وقرى أخرى وصفها ولم يسمها، والتقى في أثناء ذلك بأمراء ذوي نبل وأدب ظاهرين من أبناء الأسرة العباسية الحاكمة هناك، ووصف خلقهم وجوانب من علاقتهم بمواطنيهم، ثم مضى إلى جزيرة ابن عمر، فنصيبين وماردين، في أعالي بلاد الجزيرة، وكانت يومذاك تابعة لولاية بغداد، ومنها يمم إلى مدينة الرها، ثم هبط إلى مدينة البيرة على الفرات، ومنها إلى حلب حيث نزل في بعض مدارسها، ولم يكد يستريح من عناء السفر المتصل، حتى غادرها سالكاً طريق المعرة فحمص ثم حماة حتى وصل إلى دمشق سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م.

ولسببٍ ما فإنه فضَّل هذه المرة أن يتخذ من دمشق له مستقراً، وكان خانقاه السميساطية مكانه المفضل للإقامة، وجوامع المدينة ومساجدها مجالاته المحببة

للزيارة والدرس والالتقاء بالعلماء والصالحين. وشرع، وهو في تلك الخلوة الطيبة في الخانقاه، يدون وقائع حياته ورحلاته التي استغرقت أكثر سني عمره، فكان آخر ما سجلته يده مؤرخاً بسنة ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م، أي أنه لبث في دمشق مدة لا تقل عن خمس سنين كاملة. وإذ توقفت أنامل الشيخ عن الكتابة في دفتره في ذلك التاريخ، فإننا لا نملك دليلاً على مجريات حياته فيما تبقى من عمره المبارك، ولا نستبعد أن يكون قد استقر في مقامه ذاك بصفة نهائية، أما دفتر مذكراته نفسه فقد شاء القدر أن تتناقله الأيدي حتى يستقر في خزانة المخطوطات في دار الكتب المصرية ليقبع هناك إلى ما شاء الله تعالى.

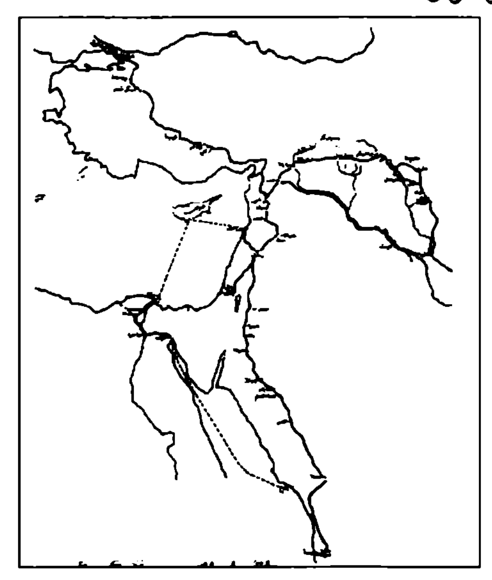
ومن نافلة القول أن ما سجله طه الباليساني في رحلته هذه فوائد جمة، فهي كسائر كتب الرحلات، تتضمن من المشاهدات والملاحظات ما لا توفره مصادر التاريخ عادة. وعلى الرغم من الضعف التي يعتور أسلوبه أحياناً، فإنه استطاع أن يرسم لنا صوراً معبرة متتابعة عن عدد كبير من المدن والقرى والقلاع والموانئ مما ممر به في أثناء رحلته، ووصف مخاطر الطريق، وسجل أحوال خانات المسافرين، ومحطات السفر، ولاحظ خراب عدد من المدن، وحاول تفسير ذلك الخراب، وقدم صوراً حية لجموع الشحاذين الذين كانوا يستقبلون قوافل المسافرين حين وصولها إلى بعض المدن، وتردي أخلاق بعض فئات من البحارة في بعض الموانئ، ومشاق الرحلة البحرية، في الوقت نفسه الذي وصف فيه ورع كثير ممن التقى بهم من العلماء والصالحين والشيوخ وحتى المجاذيب!

وفي تقديرنا فإن قارئ هذه الرحلة سيخرج بنتائج كثيرة جديرة بالانتباه، منها أن طه الكردي الباليساني لم تكلفه رحلاته الطويلة والمستمرة شيئاً من المال، أو أنها كلفته القليل، وهو لم يكن يحمل معه من الأمتعة غير كتبه، ويعود ذلك إلى أن مؤسسات عدة كانت قد اعتادت على استضافة أمثاله من أهل العلم والدين، مثل المساجد والخانقاهات والمدارس، وكان واقفو هذه المؤسسات يخصصون من الموارد ما يكفي للإنفاق على مثله. كما كان المجتمع كله مستعداً لإعالة أهل الصلاح وتيسير مهمتهم في الانتقال والإقامة تقديراً منه لمكانتهم من جهة، ورغبة في التقرب بهم إلى الله تعالى من جهة أخرى. صحيح أن طرق المواصلات كانت تعج في كثير من

النواحي بقطاع الطرق وفارضي الأتاوات، إلاّ أن هؤلاء العلماء والصالحين كانوا موضع حفاوة من فئات مختلفة كلما وصلوا إلى مدينة ما.

ومن ناحية أخرى، فإن الرحلة أكدت، مثلها في ذلك مثل الرحلات الأخرى، قوة الوشائج الثقافية والروحية التي كانت تصل بين مجتمعات المدن الإسلامية في تلك القرون، وعمق العلاقات التي كانت تجمع بين النخبة المثقفة في تلك المدن، فالرسائل المتبادلة والإجازات العلمية المرسلة والالتقاء بين العلماء في رحلات الحج طلب العلم، كان من شأنها أن تعزز الشعور بوحدة ذلك المجتمع الذي ينتمون إليه.

من الرحلة نسخة مخطوطة فريدة محفوظة في دار الكتب المصرية، تحت العدد ٣٧٣ جغرافيا، بخط أحد علماء دمشق من معاصري المؤلف، هو الشيخ أحمد بن إسماعيل العجلوني الجراحي، فرغ منها في ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٠٥هـ/ ١٨ تموز سنة ١٧٩١م. وقد كتب على الورقة الأولى منها بخط مختلف (رحلة الشيخ طه الكردي رحمه الله تعالى). وتتألف النسخة من ٩٤ ورقة، في كل منها ٢٥ سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخ معتاد. وقد قمنا بتحقيق هذه الرحلة والتعليق على ما مر به الرحالة من مواقع ومن التقى به من أعلام وصدرت أخيراً (أربيل، دار موكرياني ٢٠٠٧). ونص الرحلة مفيد لدراسة أدب الرحلات في ذلك العصر، من وصف للمدن والقرى ومراحل الطرق، ومن التقى بهم المؤلف من الأمراء والعلماء والصالحين، وما شاهده من أحوال وأهوال !




لمحات كردية
في رحلة مكية

يعد العلامة عبد الله السويدي الدوري العباسي (١١٠٤-١١٧٤هـ/١٦٩٢-١٧٦٠م)، واحداً من أبرز علماء العراق في القرن الثامن عشر، وذلك من خلال ثقافته الواسعة التي استمدها من ملاحظاته الكثيرة والدقيقة التي أودعها في مؤلفاته العديدة، في علوم القرآن، والحديث الشريف، وعلم الكلام، والأخلاق، والردود، واللغة، والنحو، والأدب، والبلاغة، والتاريخ، والشعر، فضلاً عن شخصيته العلمية التي تجلت في نقده النصوص، وموقفه الناقد لكثير من ظواهر مجتمعه.

ولعل أهم مؤلفات السويدي وأكثرها فائدة وطرافة، كتابه الذي سماه (النفحة المسكيّة في الرحلة المكية)، فهو يتضمن تسجيلاً دقيقاً لوقائع رحلة قام بها سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٤م لغرض أداء مناسك الحج، مجتازاً أراض ومدن ومعالم عدة، في العراق والأناضول وبلاد الشام والحجاز، وقد ضمت هذه الرحلة معلومات قيمة عن البيئات الجغرافية والاجتماعية والمعمارية والتاريخية التي مَرّ بها صاحبها، وفيها من الآراء الاجتماعية والنظرات الفكرية ما يجعلها في قمة ما كتب في أدب الرحلات في العراق، بل في المشرق العربي، خلال العصر العثماني.

وكانت هذه الرحلة على أهميتها لا تُعرف حتى وقت قريب إلاّ من خلال نصوص أو مقتبسات قليلة منها، بينما لبثت نسخها الخطية بعيدة عن متناول الباحثين والقراء عامة، فمن هذه النسخ مخطوطة قديمة نسخت سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٨م، في مكتبة المتحف البريطاني لكنها تعاني تلفاً في بعض أوراقها بسبب رطوبة شديدة تسللت إليها، وثمة نسخة أخرى منها في مكتبة المتحف العراقي (المركز الوطني للمخطوطات) في بغداد، أحدث منها عهداً، لكنها أحسن منها حالاً، فحققناها على هاتين النسختين، ونشرت في المجمع الثقافي في أبو ظبي سنة ٢٠٠٣

ومن مزايا الرحلة، فضلاً عما ذكرنا، أن السويدي ضمنها ملاحظات مختلفة عن الشعوب التي مر بها، والعلماء الذين التقى بهم، وأخذ عنهم، أو أخذوا عنه، مما كشف عن فصل مهم من فصول الحياة الثقافية في تلك البلدان عهد ذاك، وأكثر هؤلاء العلماء لم تترجم لهم كتب التراجم المعروفة، وأهمها في عصره كتاب (سَلك الدرر في تراجم رجال القرن الثاني عشر) لمحمد خليل المرادي، مما دل على أن هذه المصادر، على الرغم مما بذله مؤلفوها من جهد مُضنٍ في جمع مادتها، لم تُحط بجميع أعلام ذلك العصر، وأن تراجم عديدة لم تجد طريقها إلى مؤلفاتهم، ولا تفسير

إلى ذلك إلاّ بأن وسائلهم في البحث كانت محدودة بسبب ظروف بيئتهم، وصعوبة الاتصال بمكامن المعلومات في مدن متباعدة، أما الرحالون فإنهم يُسجلون ما يمرون به، ويلتقون، بحسب طريق رحلاتهم، ومن هنا تأتي كتبهم أكثر دقة وفائدة.

وللكُرد، أو أعلامهم على وجه التحديد، حضور واضح في رحلة السويدي، فهي تتضمن إشارات مهمة إلى من التقى بهم واخذ عنهم ومع ذلك سكتت عن ذكرهم مصادر عصرهم.

فمن العلماء الذين التقى بهم الرحالة السويدي في مدينة حلب، وكان قد دخلها في يوم الأربعاء السادس من جمادى الآخرة سنة ١١٥٥هـ/١٧ تموز سنة ١٧٤٤م، الشيخ محمود الكردي، وكان ذلك حينما أُقام أحد وجهاء حلب الكبار، وهو (حمزة آغا مُحصِّل حلب بن طعمة البغدادي)، وليمة كبيرة على شرف السويدي، في بستان كان يملكه الوزير حسين باشا القازيقجي، دعا فيها معظم علماء حلب، ومنهم محمود الكردي المذكور، ومن المؤسف أنه لم يُعرِّفنا بهذا العالم، ولكن من المؤكد أنه كان عالماً نابهاً، فإن السويدي ذكر أنه (المدرس بالشعبانية)، وهذه هي إحدى مدارس حلب المشهورة بمدرسيها من العلماء الكبار، أسسها الأمير شعبان آغا سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، ووصفت بأنها (مدرسة عظيمة عامرة).

وحينما وصل السويدي إلى دمشق، نجده يكتب رسالة إلى أحد أصدقائه في حلب، وهو الشيخ محمد الطرابلسي، يطلب فيها أن يبلغ تحياته إلى عدد من فضلاء حلب، ذكر منهم (الشيخ محمود الكردي) ولا نظنه إلاّ المذكور في رحلته، والمهم أنه عده (من حضرات مشايخنا الكرام، وأساتيذنا الفخام، أفراد الدهر، وأفذاذ العصر، ذوي التحقيق والنظر الدقيق، العلماء العاملين، والنساك العارفين، بحور الفنون الزاخرة، وشموس العلوم الزاهرة)، وكل هذا يدل على المستوى الرفيع من العلم الذي كان عليه الشيخ الكردي.

ومن العلماء الكُرد الآخرين شيخ سماه السويدي (الشيخ محمود الكردي الغريب)، وهو غير سابقه، ولا ندري سبب شهرته بهذا الاسم ما دام قد عُد من أعلام حلب البارزين، والذي نراه أنه عرف به لسلوكه الصوفي، وانقطاعه إلى العبادة والمجاهدة، فقد كان شائعاً في ذلك العصر أن يوصف الصوفي بالغريب والكئيب، إشارة إلى انقطاعه عن الدنيا، وانقباضه عن الناس، وانشغاله بالمقابل بما عند الله

تعالى. وكان هذا ممن دُعي إلى وليمة بستان القازيقجي في حلب، فتعرَّف السويدي عليه هناك.

ويشير السويدي، في أثناء حوارات ومناقشات مختلفة مع علماء حلب، إلى عالم كُردي سماه (الشيخ عبد الله الصاوق بلاقي الكردي ثم الحلبي)، وكان هذا قد منح إجازة (أي شهادة علمية) إلى أحد علماء حلب، هو الشيخ طه الجبريني، ذكر فيها أنه درس على يديه كتاب (هداية الحكمة)، وهذا الكتاب يعد من المتون المهمة في علم المنطق.

كما نجده يُنوه بعالم كُردي آخر، هو (الشيخ الملا إلياس الكردي الكوراني) بوصفه من شيوخ الجبريني المذكور، لأنه أخذ عنه علم التفسير، وهو إلياس بن إبراهيم بن داود بن خضر الكردي، كان عالماً بالحديث وبعلم العقائد، أصله من كُردستان، وأقام بدمشق مدة، وتوفي فيها سنة ١١٤٣هـ/١٧٢٠م، وهو ممن ترجم له المرادي في كتابه (سَلك الدُرر). وكان الملا إلياس هذا مقصداً لعلماء آخرين من أهل دمشق وغيرها، فقد أشارت الرحلة إليه بوصفه قد منح إجازة علمية إلى أحد علماء دمشق الكبار، وهو الشيخ محمد الزّمار، وكان ممن التقى بهم السويدي، وأخذ عنهم الإجازة أيضاً.

ومن هؤلاء العلماء الذين تُنوِّه بهم الرحلة (الشيخ إبراهيم بن الشيخ حيدر الكردي الصفوي)، وكان قد أجاز الشيخ الجبريني المذكور في علم المنطق والاستعارات، وإبراهيم هذا كان من أعلام الأسرة الحيدرية التي اشتهرت بالعلم والفضل والتدريس في قرية ماوران في كُردستان، عالماً في علمي الكلام (أي العقائد) والمنطق، سكَن في ماوران ، وتوفي فيها، وله مؤلفات مهمة، ولم تُعرف سنة وفاته (محمد سعيد الراوي: تاريخ الأسر العلمية، بتحقيقنا، بغداد ١٩٩٧، ص١٢٨)، ولم تذكر الرحلة أين التقى الجبريني بهذا العالم الكُردي، الذي لم نعلم أنه قام برحلة غادر بها وطنه كُردستان، والراجح أن الجبريني قصده في ماوران للدراسة على يديه، حيث كانت القرية في تلك العهود مقصداً لطلبة العلوم من كل حدب وصوب.

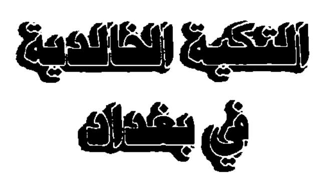
وفي دمشق، التي وصلها في ٢٢ شعبان من السنة نفسها (٢٩ أيلول ١٧٤٤م) أقام السويدي في دار رفيق له في الطريق هو الحاج مصطفى بَكداش الحلبي، فتوافد إليه علماء دمشق لزيارته والسلام عليه، فكان ممن زاره (الشيخ العالم الصالح حيدر بن

محمد الكردي الصوراني)، ومع أنه سكت عن التعريف بـه بـأكثر مـن هـذا، فـإن مـن الواضح أنه أحد علماء الأسرة الحيدرية في قرية ماوران، ولكونه كان يعيش في دمشق فقد سكتت المصادر العراقية عن الترجمة له، ولـولا لقائـه بالرحالـة الـسويدي لبقـي خبره في طي الغيب.

ومن العلماء الكُرد في المدينة المنورة، الذين وردت الإشارة إليهم في هـذه الرحلـة، (الشيخ طاهر بن الشيخ إبـراهيم الكـوراني)، وكـان هـذا قـد أجـاز (أي مـنح شـهادة علمية) لأحد علماء حلب البارزين وهو الشيخ علي الـدباغ ، فكتـب هـذا بإجازتـه إلى الشيخ السويدي، بحسب التقاليد العلمية السائدة في ذلك العصر.

وبالمقابل فإن السويدي، على رغـم إشـادته بهـؤلاء العلمـاء الكُـرد، وأشـارته إلى فضلهم وعلمهم وصلاحهم، فإنـه لم يـنسَ أن يـسجل تبرّمـه الـشديد برجـل كُـردي، اسمه بابير، من كُرد بدليس، في كُردستان تركيا، شـاء قـدره أن يقاسمـه (المَحمَـل) الذي كان يستقله في طريقه من دمشق إلى بيت الله الحرام)، وكان المحمـل يـشبه أن يكون غرفة صغيرة بكفتَين تثبت على ظهر بعـير، فـإذا مـا تملمـل أحـد الجالـسين في كفة، تأرجحت الدنيا بمن في الكفة الأخرى، والظـاهر أن بـابير هـذا كـان رجـلاً قرويـاً بعيداً عن العلم الذي يأنس به السويدي، غليظاً شديداً كما يصفه، فتحمله على كُـره وهو يحتسب صبره عليه عند الله تعالى!.

وهكذا تُقدِّم رحلة السويدي إشارات مهمـة، وإن كانـت قليلـة، عـن نمـاذج لعلمـاء كُرد، درَّسوا وأفادوا، وقَصَدهم العلماء من كل مكان، وأجـازوا غيرهـم بمـا حـصلّوه من علم، وما كُنّا لنسمع بهم، أو بأكثرهم، لو لم يمر بهم رحالتنا الـسويدي البغـدادي وهو في طريقه الطويل لأداء مناسك الحج. وهنا يحق لنا أن نتساءل: كم يا تـرى مـن العلمـاء الكبـار، مـن أمثـالهم، أثـرُّوا في بيئـتهم، وأثـرَوا ثقافـة عـصرهم، غابـت عنـا سيرهم، وضاعت في مطاوي النسيان أخبارهم، ألا يفرض هذا الواقع علـى أبنـاء هـذا الجيل من الباحثين استقصاء كل نص، رحلة كان أم ملاحظة على هامش مخطوطة، أو إجازة علمية، للتوصل إلى بعض ما ضاع مـن تلـك الآثـار، ومـن ضـاع خـبره مـن أولئك الأخيار؟


التكية الخالدية
في بغداد

على الرغم من المدة القليلة نسبياً التي أقام فيها مولانا خالد النقشبندي (١١٩٠-١٢٤٢هـ/١٧٧٦-١٧٢٨م) في بغداد، فإن حياته خلال هذه المدة كانت ثرية بالمنجزات الروحية والثقافية التي لا تتناسب وقِصَرها ، فنشرُ لواء الطريقة، وإحياء قواعد السلوك، واستخلاف العارفين، وتربية المُريدين، لم تكن بالمهام المُيسّرة في أكثر الأحوال، فكان لابد من مقر دائم للشيخ، يكون مركز إشعاع روحي، وثقافي، فضلاً عن أن يكون نواة لمجتمع صالح يتربى على مبادئ السلوك، ويلتزم قواعد الشريعة، في وقت واحد.

ولم تكن إقامته الأولى في بغداد من الطول ما يدعوه إلى التفكير باتخاذ مثل ذلك المقر، فمن المعلوم أنها لم تستغرق خمسة أشهر[1]، وقيل ستة أشهر[2]، من سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م، فضّل أن يقضيها في إحدى حُجرات الحضرة القادرية، حين كانت هذه الحضرة تعج بالوافدين إليها من الزوار والمتبرّكين والمتعبدين، لا سيما من ربوع كُردستان والهند، ونحن نتصور أن إقامته هذه المدة في الحضرة القادرية كانت مفيدة من حيث استكشافه نمط الحياة السياسية والاجتماعية والروحية في مدينة مهمة ورئيسة مثل بغداد، بعد أن كان معظم حياته، قبل هذه المدة، قد قضاه متنقلاً في قرى كردستان، أو مقيماً في السليمانية، يوم لم تكن هذه إلاّ بلدة صغيرة لم يمر على تأسيسها غير عقدين من الزمن في أكثر تقدير.

ويمكن أن نعُد رحلته إلى بغداد وإقامته القصيرة فيها مرحلة تمهيدية للمهام التي تنتظره حين ينقلب إليها داعياً ومرشداً، فعلى الرغم من عدم معرفتنا بأسماء من التقى بهم وهو في مقر إقامته المؤقت هذا، فلا ريب في أن طبيعة المكان نفسه، كونه المركز الروحي الأول في بغداد عهد ذاك، مكّنَه من مقابلة العديد من الشخصيات المهمة ممن كانوا يفدون إليه لمختلف الأغراض، ولا شك أيضاً في أنه تعرَّف عن قرب على ما آل إليه حال الصوفية هناك، في عهد كان التصوف نفسه يعيش أزمة حقيقية، من حيث تأكيده على المظاهر المرئية، دون تحريك الحياة الروحية الداخلية، وابتعاد كثير من الصوفية عن السلوك الروحي المحض، والزهد الكامل، وتحولهم إلى مجرد فئة اجتماعية تضاف إلى فئات المدينة الاجتماعية الأخرى.

---

[1] عثمان بن سند: أصفى الموارد، القاهرة ١٣١٢، ص٦٤.

[2] عبد الكريم المدرس: علماؤنا، بغداد ١٩٨٣، ١٨٦.

طفق الشيخ خالد إذن يرقب، وهو في زاوية جامع السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني، الحياة وهي تموج بمختلف مظاهرها حواليه، وكان يقضي وقته، فضلاً عن إرشاد المريدين والسالكين، في زيارة الأولياء المدفونين في المدينة[1]، وهم كُثر. ويدرس، من خلال موقعه ولقاءاته وزياراته، ليس عيوب الحياة الصوفية كما انتهت إليه فحسب، وإنما عيوب الحياة الاجتماعية بعامة، فوازن، وهو في مكان إقامته الهادئة، بين التصوف كمفهوم، والتصوف كواقع رآه، وبين الشريعة كمبادئ وقواعد ومضمون، والشريعة كشعائر ومظاهر وتقليد، لا سيما وأنه لم يكد يمضي على قدومه من الهند إلاّ وقت قصير نسبياً، حيث أخذ الطريقة على الأقطاب هناك. بل قيل أن زيارته تلك إلى بغداد جرت بأمر من مرشده غلام علي الدهلوي، بعد أن سلك عنده مدة.

وقضت الأقدار أن يترك مولانا خالد بغداد، عائداً إلى بلدته السليمانية، وطنه الأول، ليبدأ مسيرته في الإرشاد فضلاً عن التدريس، فكانت عودته هذه بمثابة مرحلة جديدة تتسم بتطبيق ما آمن به، وليحول سلوكه الروحي إلى سلوك اجتماعي، يُصلِح به مجتمعه، ويخلصه مما شابه من عيوب وضعف. ولا شك في أن تجربته هذه في السليمانية كانت الامتحان الأول له في دعوته، بدلالة ما واجهه فيها من عَنَت واضطهاد، بل محاولة اغتيال[2]، حتى اضطر إلى مغادرتها والتوجه ثانية إلى بغداد، لا تنفيذاً لأمر مرشد، ولا لزيارة قُطب، وإنما ليعمل– هذه المرة– على بث دعوته الإصلاحية من الموقع الصحيح، فبغداد، كما لاحظ سابقاً، مركز الحياة الروحية، فضلاً عن كونها قد غدت، في ذلك الوقت، مشروعاً لنهوض سياسي وثقافي عام، في ظل حكومة المماليك شبه المستقلة عن الدولة العثمانية. وفي هذا يقول المؤرخ العراقي عباس العزاوي "كانت مقدرته كافية، وكان حكيماً، قادراً على إحياء الدولة العثمانية من جديد وإفراغها في قالب آخر، خصوصاً في حالتها الحاضرة آنئذ البالغة من الوهن والدثور في جوارحها، والعلل والأمراض الطارئة عليها"[3]. فمشروعه إذن

---

[1] عثمان بن سند البصري الوائلي: أصفى الموارد من سلسال مولانا خالد، القاهرة ١٣١٣هـ، ص٦٤

[2] ياسين بن إبراهيم السنهوتي: الأنوار القدسية في مناقب السادة النقشبندية، القاهرة ١٣٠٨، ص٢٥٨. ص٢٥٨.

[3] شهرزور– السليمانية، مراجعة وتعليق محمد علي القره داغي، بغداد ٢٠٠٠، ص٢٨١.

كان يتجاوز ما هو مرئي من سلوكه، إلى إنقاذ المجتمع، والدولة، من عوامل الضعف الكثيرة التي نخرتهما في تلك العهود.

عاد مولانا خالد إذن إلى بغداد وهو في حاجة إلى مقر دائم له يبدأ به دعوته الإرشادية، لا إلى معتكف هادئ كما فعل أول مرة، مقر يتوسط المدينة، وينفتح على محلاتها وأزقتها، ولا يرتبط بـ(طريقة) سابقة، ولا بسلطة قائمة، فلم يجد خيراً من مسجد صغير، على شاطئ دجلة الشرقي، كان يعرف بمسجد الشيخ الأحسائي، فأقام في بعض حجراته، واتخذ من ساحته مكاناً لتوجيه طلبته، ومن بعض مرافقه خزانة لكتبه، وربما مأوى لمريديه وأتباعه.

يقع مسجد الأحسائي هذا في نهاية زقاق ضيق، يُنفذ إليه من درب عريض نسبياً، كان يعد أعرض دروب بغداد وأكثرها استقامة في ذلك العهد، سمي بسوق راس القُرَيَّة، لوجود عدد من الخانات التجارية والدكاكين فيه، ثم عرف، بعد توسعته وتعديل اتجاهه، بشارع النهر، لموازاته لشاطئ دجلة، ثم سمي رسمياً، في العقد الثالث من القرن الماضي، بشارع المستنصر، لقربه من مبنى المدرسة المستنصرية التي تعد أبرز منشآت هذا الخليفة العباسي الشهير. ويتصل هذا الدرب أو الشارع بشاطئ دجلة، بعدد من الأزقة الضيقة، التي كانت تطل عليها مجموعة من القصور الفخمة، لتجار بغداد وسُراتها، وأكثر هذه القصور كان يطل من الجهة الأخرى على نهر دجلة، وقد ورثت هذه القصور، منذ عهد بعيد، ذلك الشريط الشاطئي الحافل بالدور والمنشآت العامة التي كانت تعد أبرز ما يراه الماضي في النهر من معالم بغداد العباسية، ومنها قصر التاج، مقر الخلفاء العباسيين المتأخرين، ودار الوزارة، وقصور أرباب الدولة والسلطان، وهو ما يشغل جانباً من دار الخلافة العباسية، تلك المحلة المسورة التي ضمت بين جنباتها كل مؤسسات الدولة العباسية لثلاثة قرون تقريباً، حتى سقوطها بيد المغول سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م[١]..

فمسجد الأحسائي إذن لم يكن ككثير من التكايا التي تقع في الأطراف النائية من جانبي بغداد، وإنما هو يتوسط المدينة من جهة، ويتصل بأهم مناطقها التجارية من جهة، وأكثرها اكتظاظاً بالدور والخانات والأسواق، واختيار مثل هذا المكان يمثل، بحد ذاته، أكثر من معنى، لعل أبرزها الرغبة بالإنفتاح على المجتمع، لا الإنزواء عنه،

---

[١] كتابنا: الأصول التاريخية لمحلات بغداد، بغداد ٢٠٠٤، ص٦٥-٦٧.

والعزم على تغييره من داخله، لا من أطرافه، والنفاذ إلى مواقع التأثير فيه لا الاقتصار على عامته وفقرائه. وفي الواقع فإن هذا الاختيار كان موفقاً إلى حد بعيد من نواح أخرى أيضاً، فالمسجد وإن كان يضم رفات أحد الصالحين، وهو الشيخ محمد بن أحمد الأحسائي الحنفي المتوفى سنة ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م، إلاّ أن شهرة هذا الدفين لم تكن تقوم على أساس أنه ولي من الأولياء، كما هو الحال مع أكثر أصحاب القبور في بغداد، وإنما بوصفه عالماً من العلماء، له مؤلفات معروفة لا كرامات مشهورة، وهذا ما يتوافق مع قواعد الطريقة النقشبندية التي تقوم على تفضيل العلم والتأكيد على أهميته، ربما أكثر من إدعاء الكرامات والترويج لها. ومن ناحية أخرى فإن المسجد لم تكن له الأوقاف الكثيرة، ومن ثم فإنه لم يكن مطمعاً لمُتوَلٍّ، أو هدفاً لمُستغل، يرى في اتخاذه مركزاً للدعوة الجديدة استيلاء على ما رُصد عليه من تلك الأوقاف، ومن ناحية ثالثة، فإنه كان– لفقره– مجمعاً للعباد والزهاد[1]، يتخذونه مأوى، ومتعبداً لهم، ويعني هذا أنه يشبه في وظيفته أن يكون رباطاً أو تكية، منه إلى مجرد مسجد من المساجد الكثيرة التي حفلت بها بغداد عهد ذاك، ولم يكن مولانا خالد بالطبع إلاّ زاهداً متعبداً.

وكان المسجد يضم عدداً من الحجرات حول ساحته، مما يذكرنا بتصميم المدارس، حيث يقيم المدرسون في مثل تلك الأماكن، بينما يسكن الطلبة في الغُرف العليا من المدرسة، ويكون بيت الصلاة في صدرها. وعند تتبع تاريخ المسجد، في المراحل التي سبقت نسبته إلى الشيخ الإحسائي، تأكد لنا أنه كان في أصله مدرسة فعلاً، فقد ذكر العلامة عبد الله السويدي في سيرته الذاتية التي ضمها إلى كتابه (النفحة المسكية في الرحلة المكية) أنه أقام طالباً في "المدرسة الأصفهانية المسماة بالمدرسة الأحسائية، وهي على شاطئ دجلة الشرقي، على يسار محكمة القاضي"[2]، ذكر ذلك في أثناء طلبه العلم في بغداد في السنوات ١١١٤–١١١٨هـ/ ١٧٠٢–١٧٠٦م. بل ورد في سيرة مولانا خالد نفسه أنه "سكن المدرسة الأصفهانية الأحسائية الواقعة جنوب المحكمة القاضوية"، يريد المحكمة الشرعية حيث يقيم قاضي بغداد، فتكون المدرسة معروفة باسمها القديم هذا حتى بعد تدريس الشيخ محمد الأحسائي فيها ثم

---

[1] محمد سعيد الراوي: خير الزاد في تاريخ مساجد وجوامع بغداد، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٦، ص١١٢.

[2] النفحة المسكية، بتحقيقنا، أبو ظبي ٢٠٠٣، ص٧٠

دفنه وصولاً إلى عهد مولانا خالد في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد). ومن المؤسف أننا لا نملك معلومات عن هذه المدرسة، إذ تخلو سجلات الأوقاف في بغداد من إشارة إليها، أو إلى وقف عليها، فلا نعرف إلى أي أصفهاني نُسبت، ولا تاريخ تأسيسها.

وكان بعض الباحثين قد ذهب إلى أن هذه المدرسة هي نفسها التي عرفت في العصر العباسي بالمدرسة الأسْبَهْبَذيّة، والتي وردت الإشارة إليها في حوادث سنة ٦٢٦هـ، إذ ذكر صاحب الحوادث أنه في تلك السنة عُزل شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني مدرس النظامية، ورُتِّب عوَضه عماد الدين أبو بكر محمد بن يحيى السَّلامي المعروف بابن الحُبير، وأنه أقر على تدريسه في "المدرسة الأسْبَهْبَذيّة بين الدربين"[1]، وكنا قد كتبنا تاريخاً لمدارس بغداد في العصر العباسي، ونوهنا فيه بهذه المدرسة، إلاّ أننا لم نجد ما يعرفنا بموقعها إلاّ هذه الإشارة اليتيمة بأنها تقع "بين الدربين"، ولم نقف، في خطط بغداد، ما يحدد هذا الموضع، إلاّ ما ورد عرضاً في كتاب الحوادث نفسه، في حوادث غرق الجانب الشرقي من بغداد سنة ٦٥٤هـ، حيث ذكر أنه في الغرق "عمل اليهود سكراً في رأس بين الدربين ودرب القيّار"[2]، فاقتران الموقع المذكور بدرب القيّار يدل على أنه كان بعيداً عن دجلة، كما أنه من البعيد أن يكون لليهود دور في منطقة كانت تعد جزءاً من دار الخلافة العباسية وداخل أسوارها. والظاهر أن التشابه اللفظي بين (الأصفهانية) و(الأسبهبذية) هو التي قاد إلى القول بأن الإسمين لمسمى واحد، هذا مع أن الأخيرة منسوبة إلى لقب أحد أشراف طبرستان، ولا علاقة له باصبهان، أو أصفهان[3]. وتشير وثيقة عثمانية تاريخها في أوائل رجب سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م[4]، إلى أن المدرسة ترقى إلى العصر العباسي، وأن لها أوقاف ينفق من وارداتها على شؤونها، ففي هذه الوثيقة نقرأ أن حكماً وجه إلى محافظ بغداد (المحافظ بحسب الاصطلاح العثماني منصب يقابل الحاكم العسكري) ومنلاها (المنلا هو القاضي) يتعلق "باعتداء واقع على الأموال

---

[1] ابن الفوطي (منسوب إليه): كتاب الحوادث، بتحقيقنا وبشار عواد معروف، بيروت ١٩٩٧، ص١٨

[2] ص٣٣٤.

[3] كتابنا: مدارس بغداد في العصر العباسي، بغداد ١٩٦٦، ص١١٥.

[4] الارشيف العثماني باستانبول، دفتر ذيل مهمة، رقم ١٢ ص١٧٥، رقم البحث ٣٧٣٦.

الخاصة بأوقاف المدرسة الأصفهانية لخلفاء بني العباس في بغداد"، وقد اشتمل الحكم على تعليمات في ذلك.

وإذ لا توجد إشارة إلى مدرسة تسمى الأصفهانية في العصر العباسي، لا يبق غير أن نذهب إلى أنها من منشآت العصور التالية مما سبق تولي الشيخ محمد الأحسائي التدريس فيها، ولا نستطيع أن نحدد تاريخها بأكثر من هذا.

وعلى أية حال، فإنه يتضح من ترجمة الأحسائي أنه كان مؤلفاً له مؤلفات عدة في مجال تخصصه، منها كتاب (التعريفات) و(شرح ألفية السيوطي) و(تهذيب المنطق)، وجميع هذه الكتب لا يبحث في الشؤون الدينية التي اعتيد تدريسها في المدارس القديمة، وإنما في اللغة والمنطق، ولم يكن المنطق يدرس في بغداد في حتى هجرة السيد صبغة الله الحيدري (المتوفى سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م) من كردستان إلى بغداد[١]، مما دل على المستوى العلمي المتميز لهذه المدرسة بين سواها من المدارس.

وقد ظلت المدرسة مقصد الطلبة النابهين حتى القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد)، بدلالة انتظام الشيخ عبد الله السويدي فيها طالباً، كما تقدم بنا، وهو قد ذكر بأن ممن شاركه الدرس فيها زميل له اسمه الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأحسائي، ولا نعلم صلته النسبية بمدرس المدرسة المذكورآنفاً، إن كان من بعض أحفاده أم لا.

اتخذ مولانا خالد مدرسة الأحسائي، أو مسجده، مستقراً له في بغداد، حين نزل فيها سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م، وكان والي بغداد يومذاك سعيد باشا بن سليمان باشا الكبير (١٥ شوال ١٢٢٨- ذو الحجة ١٢٣٢هـ/١٨١٣-١٨١٦م)، وقد شمل هذا الوالي مولانا خالد بعطفه، أو في الأقل نَصَرَه ودافع عنه ضد خصومه، فطابت إقامة الشيخ في مسجده دون مضايقة من أحد. وهكذا صار المسجد داراً لطريقة الشيخ ومُتجمَّعاً لمُريديه وطلبته وطار صيته بسرعة، ليس في بغداد فحسب، وإنما في أنحاء مختلفة من العراق، وكردستان، والعالم الإسلامي عامة. وأحد معجبيه وعارفي فضله، دفتردار بغداد داود آغا، فلما تولى هذا ولاية بغداد (٣ محرم ١٢٣٢- ٥ محرم ١٢٤٧هـ/١٨١٦-١٨٣١م) كان أول أعماله أنه عرض على مولانا خالد تعمير مسجد

---

[١] ينظر: عثمان بن سند البصري الوائلي: مطالع السعود، بتحقيقنا، الموصل ١٩٩١، ص١٣٢-١٣٣.

الأحسائي ليكون تكية له، ويظهر أن حالة المسجد قد تدنّت حتى وصفه بعض من عاصره بأنه أضحى "خرابة" . وتشير المصادر أنه فعل، قال عبد الحميد عبادة " عمَّر هذه الزاوية والمسجد والي بغداد داود باشا سنة ١٢٣١ وسماها باسم المرشد الكبير الشيخ خالد النقشبندي المجددي بعد عودته من الهند"، يعني عودته منها إلى السليمانية وهي رحلته الثانية إليها سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م[١]، إلاّ أن رواية مهمة انفرد بها السيد محمد سعيد بن عبد الغني الراوي كشفت عن سر لم يذكره أحد، وهو أن مولانا خالد رفض عرض داود على الرغم من سخائه، وفضل أن يعمرّه بنفسه ومريديه من كنز عثر عليه في أرض المسجد. يقول " وأبى! وطلب أن يسمح له بتعميره مما عثر عليه في خرابته من القارورة التي وجد فيها شيء من الدراهم، فوافق وبناه الشيخ المشار غليه من ذلك المال الذي قام بجميع ما يحتاجه"[٢]. وكان العثور على المسكوكات أمراً غير نادر الحدوث في تلك العصور، لا سيما وأن موقع المسجد كان في ضمن نطاق المساحة التي شغلتها دار الخلافة العباسية، وهي الحافلة بالعديد من القصور الفخمة والمؤسسات المهمة لعدة قرون خلت. ومما يؤيد رواية الراوي أن جميع ما كتب على جدران المسجد، أو التكية كما أصبح يسمى، من كتابات تذكارية لا يشير إلى اسم داود باشا، على خلاف ما عمَّره من منشآت أخرى، وإنما هي تشير إلى أن اسم مولانا خالد فحسب.من ذلك كتابة سجلها بعض المعجبين بمولانا خالد، كانت على صدر باب بيت الصلاة، في لوحة من الخشب، فيها بيتان، هما:

لله مأوى السالكين معاهد   للناسكين معاقل ومعاقد

كملت محاسنها فقلت مؤرخاً   للشيخ زاوية بهاها خالد

وهذه النصوص توضح أن ما قام به من تعمير لم يكن أمراً مَجازيّاً على ما ذكر عبد المجيد بن محمد الخاني، حين قال أنه "عَمَّرها بعد الخراب بالعلوم والأذكار"[٣]،

---

[١] العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٤، ص٣٥٥. ومحمد بن سليمان البغدادي: الحديقة الندية والبهجة الخالدية، على هامش (أصفى الموارد) لابن سند ص٣٩. والسنهوتي: الأنوار القدسية ص٢٢٧، وينظر: العزاوي: شهرزور – السليمانية ص٢٨٠.

[٢] خير الزاد ص١١٣.

[٣] الحقائق الوردية في حقائق أجلاء النقشبندية، أربيل ٢٠٠٢، ص٣١٢.

وإنما " جدد جدرانها، ونزّهها، وصانها، فصارت بعد ما لعبت بها أيدي الخراب، عروباً بالمعارف كعاب"[1].

وقد ذكر الراوي أن رواتب الموظفين من مدرس وإمام وخطيب، وكذلك إطعام الطعام للفقراء والغرباء، من الأوقاف الأميرية، أي من أوقاف داود باشا "لأنه شرط في وقفيته لهم ذلك، ولأن في الأوقاف لهم بعض المخصصات"، على أننا لم نقف في وقفيات داود المسجلة في وزارة الأوقاف سابقاً ما يشير إلى هذه المخصصات. ويرى عباس العزاوي أن داود إنما أراد التقرب من مولانا خالد وأتباعه فلغرض أن يستغلهم سياسياً، وجلب رضاهم[2]، بمعنى أنه كان يقصد الإفادة من الشهرة والمكانة التي نالها هؤلاء ليدعم بها نظام حكمه، إلاّ أن ذلك المسعى لن يجديه نفعاً كما سنرى.

وعلى الرغم من أننا لا نملك مخططاً، أو حتى معلومات، عن شكل عمارة المسجد قبل تعمير مولانا خالد له، إلاّ أننا نرى بأن هذا التعمير لم يشمل نقض مبنى المسجد كله وبناء التكية على أرضه بشكل جديد، وتفسير ذلك: أن القيام بمثل هذا العمل، لو جرى، لكلف مالاً كثيراً لا مبرر له، لا سيما وأن مخطط التكية لم يكن يختلف، في العمارة الإسلامية، عن مخطط المدرسة، كما تقدم بنا القول من قبل. وقد استمر الشيخ مقيماً في هذا المكان حتى مغادرته بغداد نهائياً في رحلته إلى استانبول، ثم استقراره الأخير في دمشق، ووفاته بالطاعون سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م رحمه الله تعالى، لم تنقطع إقامته فيها إلاّ لمدة محدودة قضاها في السليمانية، بطلب من محمود باشا البابانى أمير بابان، في مدة حكمه الأولى، بين سنة ١٢٢٨ و١٢٣٦هـ/١٨١٣–١٨٢٠م. أي أن إقامته في التكية دامت نحواً من سبع سنوات، وقد نال في خلالها من تأييد الناس وإقبالهم ما يندر أن يكون مثله نظير. يقول إبراهيم فصيح الحيدري " كان محبوباً مقبولاً معظماً لدى الخواص والعوام، وله من مكارم الأخلاق ما يتحيَّر منه الناظر". ويقول أيضاً "إن علوم حضرة مولانا خالد وخوارقه وكراماته وكرمه ومكارم أخلاقه وإتباعه للسُّنة وجلالة قدره وعلو شأنه وإنقياد العلماء الفحول له ومناقبه لا يسعها هذا المقام، بل يحتاج إلى مجلد ضخم.. وصار

---

[1] أصفى الموارد ص٦٦.

[2] العزاوي: شهرزور– السليمانية ص٢٨٦.

له من الشأن ما صار كالشمس في رابعة النار، وانتفع به من الأمم ما لا يحصي عددهم إلاّ الله تعالى"[1]. وزاد عدد خلفائه حتى صاروا "لا يحصى عددهم لكثرتهم في البلاد". وكثر أتباعه حتى قيل أنهم بلغوا ما يزيد على العشرين ألفاً في طول البلاد العثمانية وعرضها[2].

وفي مسجد التكية كانت تقام الصلوات الخمس والأعياد، بينما تعقد فيها مجالس الأذكار، النقشبندية، وهي أذكار صامتة كما هو معلوم، تجللها المهابة والجلال والسكون، ومنها كانت توزع الصدقات المستمرة من ملبوس ومأكول. قال ياسين بن إبراهيم السنهوتي "إنه كان يوجد في مسجده عدد وافر يلبسون من بُرده ويُطعَمون من عنده، وله صدقات كلية، ما بين خفية وجلية، وبيوت مفتوحة وعطايا ممنوحة". أما مصادر تلك الأموال التي يتصدق بها فهي من "أملاكه التي في العراق"، وقد عين لإدارتها وجمع ريعها أحد مريديه، وهو الشيخ عبد الله الهَرَوي (أو الهَراتي)، واستمر هذا في جمعها وشراء الأكسية والأغذية وإرسالها إلى مولانا خالد، بعد أن غادر بغداد وأقام في دمشق، ليجري التصدُّق بها هناك[3].

وفي إحدى حجرات التكية كانت ثمة مكتبة غنية بالمخطوطات، تألفت من كتب العالم إبراهيم فصيح الحيدري (توفي سنة ١٣٠٠هـ/١٨٩٩م)،وكان هذا مؤلفاً غزير التأليف، واسع المعرفة، ومن كتب السيد أحمد أفندي بن إبراهيم المشهداني (توفي سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م)، شيخ التكية، فالتكية إذن لم تكن محلاً للعبادة والذكر فحسب، وإنما مركزاً علمياً وثقافياً متميزاً، ولا غرابة في الأمر فقد كان مولانا خالد مهتماً بالعلم والتعليم، تلقى العلم في معارف عصره كلها، حتى قيل أنه "قرأ العلوم الحسابية والهندسية والاصطرلابية والفلكية"[4]، هذا فضلاً عن العلوم الشرعية واللغوية والأدبية الأخرى، لا سيما التفسير والفقه.. قال السيد محمد سعيد الراوي "وكتب إبراهيم فصيح أفندي وقفها على تكية مولانا خالد، فتولاها شيخ التكية السيد أحمد أفندي المشهداني ابن أخي عبد الغفور خليفة مولانا خالد وحافظ

---

[1] عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، بغداد ١٩٦٢، ص١٣٥.

[2] العزاوي: شهرزور– السليمانية، ص٢٨١.

[3] السنهوتي: الأنوار القدسية ص٢٦٠.

[4] الحدائق الوردية في حقائق أجلاء النقشبندية ص٣٠٤.

عليها، ولكن بوفاته لعبت بها الأيدي، ثم نقلتها دائرة الأوقاف إلى مكتبتها فذهب ما ذهب، وبقي ما بقي، ولله في خلقه وملكه شؤون، وإنا لله وإنا إليه راجعون"[1]. ومن المؤسف أن تتفرق مخطوطات هذه المكتبة أيدي سبأ، فنقل أكثر مخطوطات إبراهيم فصيح الحيدري إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفظت في المكتبة العامة في نيويورك، ومنها مؤلفات صاحبها بخطه، لا سيما كتبه (عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد)، و(كتاب في الاسطرلاب) و(شرح مقامات الحريري)[2]. أما كتب أحمد أفندي المشهداني، فعلى الرغم حرصه الشديد عليها[3]، إلاّ أنها تفرّقت هي الأخرى، وبيعت.

ويفهم من تعليقة كتبها العلامة صفاء الدين عيسى البندنيجي (توفي سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م)، وقد أخذ عن مولانا خالد الطريقة النقشبندية، أنه كان في وسع الطلبة نسخ الكتب في المكتبة، وليس مطالعتها فحسب، فقد جاء في آخر نسخة من حاشية السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح التفتازاني لكتاب (العقائد النسفية)، أنه نسخها " في الجامع الأحمدي والخانَقاه الأحسائي ثم الخالدي سنة ألف ومائتين وثلاث وأربعين"، وقد آل هذا المخطوط إلى السيد عبد الرحمن الكيلاني سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، وهو اليوم في المكتبة القادرية[4].

أثارت محاضرات الشيخ، وشخصيته، وأفكاره، وأخلاقه، وقدرته على الإقناع، اهتمام معاصريه، فقصدوا تكيته يأخذون منه، ويتلقون العلم على يديه في المباحث الدقيقة لا سيما تلك التي جمعت بين علمي الكلام والتصوف، ولم يقتصر قصاده وطلابه على فئة بذاتها، أو طبقة اجتماعية معينة، وإنما " انقاد له علماؤها وعظماؤها ووزراؤها وأمراؤها"، أي أن التكية أصبحت به ملتقى النخبة في المجتمع البغدادي في ذلك العهد، وهي نخبة مثقفة ومؤثرة في مجتمعها، على خلاف ما كان

---

[1] تاريخ الأسر العلمية في بغداد، بتحقيقنا، بغداد ط٢، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

[2] كوركيس عواد: جولة في دور الكتب الأمريكية، بغداد ١٩٥١، ص٨٧.

[3] عرض نقيب بغداد عبد الرحمن الكيلاني عليه أن يشتري منه مخطوطة (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) تأليف يوسف بن عبد الله القرطبي، فأبى، إلا أنه لما توفي، باع ورثة السيد عبيد الله بن عبد الغفور الحيدري كتبه، فاشتراها السيد عبد الرحمن وحفظها في خزانة كتبه سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م. ينظر كتابنا: الآثار الخطية في المكتبة القادرية، بغداد ١٩٧٤، ج١ ص١٦٩.

[4] كتابنا: صفاء الدين عيسى البندنيجي، حياته وآثاره، إربل ٢٠٠٩، ص٥٤.

يجرى في طرق أخرى، حيث تجد تأثيرها أولاً على فئات العامة، قبل أن ينتقل ذلك التأثير إلى الطبقات الأخرى من المجتمع. وتجمع المصادر التي بين أيدينا على أن الشيخ كان يتخذ من التكية مسكناً شخصياً له، ولكننا نشك في ذلك لأننا نعلم أنه كانت بمعيته زوجاته الأربع[1]، ومن المعقول أنه كان قد أنزلهن في دار خاصة بهن، ولكننا لا نعلم أين هي هذه الدار.

على أنه لم ينقطع في نشاطه الروحي عن وطنه الأول في كردستان،، فإنه كان حريصاً على رعاية شؤون مريديه في السليمانية، موصياً للشيخ عبد الله الهَراتي أن يقوم مقامه، فكثر مريدوه في تلم الأنحاء، وكان من عادته أن يقضي فصل الصيف في منطقة هاورمان، حيث يتصل هناك بشيوخ كردستان، وعلمائها، وطلبة العلوم فيها، وهكذا كان في السنوات ١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨هـ/١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢م[2].

وطار صيت الشيخ الجليل، وبات أمره موضع اهتمام، إن لم نقل: ريبة، السلطات، خشية من أن تكون الشعبية التي نالها بهذه السرعة سبباً في توظيفها توظيفاً سياسياً يهدد أمن الدولة. ويذكر مؤرخ المماليك سليمان فائق بك أن الجهات المسؤولة في الآستانة كتبت إلى والي بغداد داود باشا يستوضحونه عن أحوال الشيخ وأطواره وميوله، فقام هذا "بالتحقيق الدقيق والسؤال عنه من مختلف الجهات والعلماء" فتبين له أن "أن مولانا الشيخ إنما هو من العلماء السالكين طريق الصلاح" ومن ثم فلا طمع لديه بالمناصب الحكومية، ولا اهتمام له بالسياسة، فكتب إلى السلطات العثمانية بنتائج هذا التحقيق، وشفعه بتعهد منه يظهر أنه ضمن فيه سلوكه تجاه تلك السلطات، فكان ذلك مبعث اطمئنانها. وفي الواقع فإن سلوك مولانا خالد لم يكن بعيداً تماماً عن الحياة العامة، لأننا وجدناه يظهر تذمره من سوء معاملة الحكام للناس، وكثرة الضرائب التي تفرض عليهم[3]، وكثرة البدع والمخالفات

---

[1] ريج، كلوديوس جمس: رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠م (١٢٣٦هـ)، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد ١٩٥١، ص٢٢٧.

[2] عه بدو لرحمان بيلاف به رزنجي: ته ريقه نه قشبه ندى، هه‌ولێر ٢٠٠٢، ج١ ص١٤٤.

[3] تضمنت الوثيقة المؤرخة في أوائل جمادى الأولى من سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م أمراً إلى داود باشا يقضي بعدم مطالبة السكان بأي ضريبة غير الضريبة القانونية، تحت أسماء مختلفة. الأرشيف العثماني، استانبول، دفتر مهمة ٢٣٧ ص٢٢٦-٢٢٧.

الشرعية، فقرر الهجرة من بغداد[1]. لقد دخل الشيخ إذن في معترك السياسة، وأخذ يدفع ثمن مواقفه من ولاة عصره، ولا ندري كيف تغير موقف داود باشا منه إزاء تلك المواقف، وما إذا كان سبباً مباشراً أو غير مباشر في هجرته الأخيرة هذه أم لا، لا سيما وأن رفض مولانا خالد عرضه بتعمير التكية من ماله الخاص كان يمثل في مضمونه شكاً في شرعية موارد هذا المال، حتى أنه حينما كتب إليه داود يلتمس منه الدعاء له، لم يشأ أن يعده بذلك إلاّ بشرط صدق نيته وتعلق همته "برعاية الأنام، وحماية الأرامل والأيتام"[2]. وزعم عثمان بن سند، في تأريخه لداود، أن ديون مولانا خالد بلغت قبل مغادرته بغداد نهائياً إلى دمشق نحو ثلاثون ألف (من عملة لم يحدد نوعها) فدفعها داود دفعة واحدة[3]. وسياق علاقة داود بمولانا لا يدل على حدوث ذلك، لأنه لوحدث فعلاً لما اضطر الأخير إلى مغادرة بغداد كما سنرى.

وكانت شهرته التي جاوزت حدود بلاده، سبباً في أن يستقبل، بين حين وآخر، علماء وصوفية من أقطار إسلامية أخرى، ففي سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، استقبل مولانا خالد وفداً من علماء الشام، يرجون منه زيارته لهم في بلدهم، فما كان منه إلاّ أن يستجيب لطلبهم، فأبقى أهله في بغداد، وتركها هو للمرة الثالثة، والأخيرة، ملتحقاً بإحدى القوافل المتجهة إلى دمشق، فوصلها، عن طريق الدير، ودخلها في سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م[4]، تحفّ به "جملة من العلماء الخلفاء والمريدين"، حيث عاش فيها حتى وفاته.

لبثت التكية الخالدية، بعد انتقال مولانا خالد عنها، مقراً ثابتاً للطريقة النقشبندية في بغداد، فقد تولى خلافته فيها، بطلب منه، السيد عبد الغفور بن جابر المشهداني، فلبث هذا في خلافته له حتى وفاته سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٥م، ثم تعاقب خلفاؤه فيها حتى سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٧م.

ولقد لبثت هذه التكية تحظى برعاية الولاة وأهل الخير جيلاً بعد جيل، ففي سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م وقفت خديجة بنت عبد الله زوجة الحاج محمد جلبي الروّاف ثلاثة

---

[1] سليمان فائق بك: مرآة الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد ١٩٦٢، ص١٣٣.

[2] من رسالته إلى داود باشا، أوردها السنهوتي: الأنوار القدسية ص٢٥٠

[3] عثمان بن سند: مطالع السعود، بتحقيقنا، الموصل ١٩٩١، ص

[4] مرآة الزوراء، ص١٣٣ والسنهوتي: الأنوار القدسية ص٢٤٥.

بساتين خارج الباب الشرقي، من أبواب بغداد، ودارا في محلة النقاشين فيها، على عدة مساجد في بغداد، من بينها جامع الأحسائي، مما دل على تحول المسجد في عهد إقامة مولانا خالد فيه إلى جامع تقام فيه صلاة الجمعة والعيدين. وحينما داهمت مياه دجلة بغداد في فيضان سنة ١٢٤٧هـت/١٨٣١م، تأثرت التكية، وهي الواقعة على شاطئ دجلة مباشرة، من جرّاء ذلك الفيضان، فتهدمت جدرانها، وكان حكم داود قد انتهى، وبانتهائه سقط حكم المماليك الذي دام نحو ثمانين سنة، فما كان من والي بغداد نجيب باشا إلا أن أمر بترميم التكية سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م[١]. ومن جهة أخرى، فقد تنافس أهل الخير في وقف العقارات ورصد مواردها عليها. ففي سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠، وقفت السيدة حُسْن شاه خانم بنت عبد الله الخالدية، زوجة عبد القادر آغا متسلم ماردين، بستاناً في قرية الزُّهَيْرات، في ناحية أبو صيدا (باصيدا القديمة) من أعمال المقدادية في ديالى، على هذه التكية[٢].

وفي سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م وقف السيد محمد أمين الواعظ وكالة عن إبراهيم آغا بن عبد الله الدور الثلاثة الواقعة في محلة الدنْكجيّة[٣] عليه وعلى أولاده، على أن تؤول وارداتها، من بعد ذلك، لطلبة التكية الخالدية، مما دل على استمرار التدريس في التكية ووجود طلبة مداومين فيها. والسيد محمد أمين هذا هو الذي ألف كتاباً في الدفاع عن مولانا باقتراح من سعيد باشا والي بغداد.

ولم تمض إلاّ سنة واحدة، حتى وقفت مريم بنت عبد الله دكاناً واقعاً في سوق الجوخَجية في بغداد، وبستاناً واقعة في قرية أبو صيدا من أعمال المقدادية، وشرطت أن يصرف خمس الغلة لمصالح التكية الخالدية، وعينت لذلك الوقف متولياً هو الشيخ إسماعيل أفندي البرزنجي.

---

[١] العقد اللامع ص ٣٥٦ ومحمود شكري الألوسي: تاريخ مساجد بغداد وآثارها، بغداد ١٣٤٦هـ، ص٢٦.

[٢] كتابنا: معالم بغداد في القرون المتأخرة، بغداد ٢٠٠٠، ص١٧٣.

[٣] كانت هذه المحلة تعرف في القرن الحادي عشر للهجرة (السابع عشر للميلاد) بمحلة خرطوم الفيل، ثم نسبت في القرن التالي إلى الدنكجية وهم أصحاب مطاحن الحبوب، لإنتشار محلاتهم فيها، ثم جرى إدماج القسم الشمالي منها بعد ١٩١٨ في محلة جديد حسن باشا، بينما أدمج القسم الجنوبي في محلة باب الآغا.

وفي سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م وقفت صفية بنت يوسف بن مصطفى داراً في زقاق كاتب العربية في محلة رأس القرِّية، وشرطت أن تؤول غلتها، بعد وفاتها، لمصالح التكية الخالدية، فإذا "ذهب رسم التكية فإلى فقراء بغداد، وإلى أعلم علمائها".

وفي سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩ وقفت عائشة خانم بنت عبد اللطيف آغا بن إسماعيل آل الكَهيه أسهمها من جميع البستانين الشهيرتين بديوان أفنديسي الواقعتين في باب المعظم، وجعلت غلّتها "لحَمَلة القرآن في التكية المذكورة"[1].

وفي السنة التالية وقفت آمنة خان بنت عبد الرحمن أفندي الروزبهاني البستان الواقعة في قرية جديدة الأغوات[2] على نفسها ثم أسرتها، ثم على "مصالح التكية المذكورة" وإلى متوليها. ووقفت أختها أسمه خان وبناتها حصصهن من البستان الواقع في هبهب، من أعمال الخالص في ديالى، على "لوازم هذه المدرسة"[3]. فهي هنا وصفت التكية بأنها مدرسة، وهذا يؤكد استمرار التدريس فيها حتى أوائل القرن الرابع عشر للهجرة (أواخر التاسع عشر للميلاد). وفضلاً عن هذه الأوقاف فقد قيل أن لها أوقاف أخرى في النجف وكربلاء ، وأن الشيخ عبد الوهاب النائب، الوكيل عن متولي التكية الشيخ أسعد أفندي، اشترى من وارداتها نصف خان في بغداد وبعض العقار في بعقوبا ووقفها عليها[4]. وبعد وفاة الأخير، ضمت دائرة الأوقاف التكية وأوقافها إلى جملة ما كانت تديره من مؤسسات موقوفة[5].

وكانت ثمة كتابات تذكارية قد نقشت على قطع من الرخام تؤرخ، بالشعر وبحساب الجُمَّل، تاريخ تعمير مولانا خالد لتكيته، أشار عبد الحميد عبادة إلى ثمانية أبيات منها، حررت على رخامة وضعت على باب المصلى[6]، وأورد نصها كالآتي[7]:

---

[1] العقد اللامع ص٣٥٨ ومعالم بغداد ص١٧٤.

[2] من أعمال الخالص في ديالى.

[3] العقد اللامع ص ٣٥٦.

[4] خير الزاد ص١١٦.

[5] خير الزاد ص١١٧.

[6] هذا ما ذكره الآلوسي: تاريخ مساجد بغداد وآثارها ص٢٧ وذكر الراوي أن هذه الأبيات حررت على لوحة من الخشب.

[7] العقد اللامع ص٣٥٦ بينما لم يذكر الآلوسي ص٧٢ والراوي ص ١١٥ غير البيتين الأول والأخير فقط.

لله مأوى الســـــالكين معاهدُ	للناسـكين معاقـلٌ ومعاقِـــدُ
حوَت الطرائق والحقائق إذ غَدَتْ	معمـورة بفتـوح من هو سائد
فَرْدُ الزمـــان بقالِـــه وحـاله	مُحيـي رسـوم القوم قَرْم ماجد
هو ذو الجناحين ضياء الدين مو	لانا الرشـيد أبو البهاء الراشـد
النقشبندي السهروردي القادري	الكبروي الجشتي الرئيس الزاهد
وبها اســـتنارَت للعلومِ مَعالِمٌ	ولِكَشفِ أسرار الشهود شـواهد
لا زال مرتعها أنيســـاً عـامراً	بورود ورد طـاب منه الـوارد
كملت محاسنها فقلتُ مـؤرخـاً:	للمَنح زاويـــة بهاها خـالـد

١٢٣١

وهناك ثلاث أبيات أخرى، ظاهرة الضعف، تشير إلى التعمير الذي قام به والي بغداد محمد نجيب باشا، للسيد شهاب الملّيسي الموصلي (المتوفى في الموصل سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م)، نصها

ذا جامـع جدده ذو الرأفـــة	الحاكم المنصف حاوي الحكمة
محمد المولى الوزير ذو العلـى	يدعى نجيباً بين أهل الدولـــة
من بعد ضيق كان في تاريخـه	وسَّعتَ أبقى جامع للأمــــــة

وإشارته إلى (ضيق) الجامع لا يعني أنه وسَّعَه، وإنما رمَّم ما تشعَّث من بنائه. وقد أزيلت هذه الكتابات منذ زمن غير محدد، فلا أثر لها اليوم.

وفي سنة ١٩٧٩ قامت وزارة الأوقاف بتعمير شامل للتكية، فنقضت قبتها الكبيرة، وأعيد بناؤها بالآجر والجص على نمطها السابق، وكسيت، من الخارج، بالآجر المزجج، فضلاً عن رفع جميع السقوف المتهرئة، بما فيها الرواق الذي يتقدم بيت الصلاة الذي كان معمولاً من الخشب، وإعادة تسقيفها بالحديد والآجر.

تشغل التكية أرضاً مساحتها ٢١,٥×٣٠متراً، وهي تتألف- بوجه عام- من عدة وحدات بنائية، على النحو الآتي:

بيت الصلاة، ويشغل مربعاً ضلعه ٨,٩٠ متراً، وتتميز جدرانه بالثخانة المفرطة، حيث تصل إلى ٣ أمتار تقريباً، وتعلوه قبة واحدة لا رقبة لها، وفي بيت الصلاة محراب مجدد، ومنبر صغير، يصعد إليه بواسطة سلم من داخل الجدار القِبلي،

ومَحفل، يتلى فيه القرآن الكريم في أيام الجمع، يصعد إليه بواسطة سلم آخر في الزاوية الشمالية الشرقية. ولبيت الصلاة نافذتان تطلان على جهة النهر.

رواق بعرض بيت الصلاة، يتقدمه، ويطل على ساحة التكية، وله سقف أنشىء من الخشب، ثم نقض هذا السقف في أثناء العمارة الأخيرة سنة ١٩٧٩ وشيد بالحديد والآجر.

حجرات عدة، يبلغ عددها تسع، إثنتان على يمين بيت الصلاة وشماله، وينفذ إلى الأخيرة، المستندة إلى الجدار القبلي، من باب حجرة تتقدمها، وهذه ينفذ إليها من باب في رواق بيت الصلاة، في يمينه، ونعتقد أن هذه الحجرة الداخلية كانت مخصصة لمكتبة التكية، أو المدرسة، فقد أعتيد في مدارس بغداد أن تكون مكتباتها في مثل هذه الحجرات الداخلية صيانة لها، وربما استغلت الحجرة التي تتقدمها في شؤون الدرس والمطالعة، أما من الجهة الشرقية لبيت الصلاة، أي اليسرى، فثمة حجرة ظاهرة الطول، ينفذ إليها من باب في رواق بيت الصلاة، وكانت تستغل لمبيت المريدين، وأغلبهم قادمون من مناطق كردستان، ولهذه الحجرة باب خارجي ينفذ إلى الحديقة الصغيرة المطلة على النهر. ويقابل ذلك الباب الذي ينفذ إلى الحجرتين اللتين تكلمنا عنهما. وحول ساحته التكية، أربع حجرات أخرى، تطل مداخلها على الساحة مباشرة، نعتقد أنها كانت مخصصة لإقامة المدرسين، وربما أقام بها شيوخ التكية المتأخرين. وفي إحداها، وهي الواقعة على يسار الساحة، باتصال السلم الذي يرقى منه إلى سطح المبنى، دفن الشيخ محمد بن أحمد الأحسائي فيها، فتحولت إلى مقبرة صغيرة، إذ دفن فيها من بعده السيد أحمد النقشبندي، من شيوخ التكية، سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، وآخر، لم تحدد هويته، وربما كان أحد شيوخها أيضاً. أما الحجرتان الأخريان المقابلتان لهاتين الحجرتين، واللتان تُطلان على الساحة أيضاً، فمن المؤكد أنهما كانتا مخصصتين لسكنى المدرسين أو الطلبة، أسوة بأمثالهما من حجرات في المدارس البغدادية، كالمستنصرية والمرجانية والعلائية (العلية)، إلا أن تحويراً أجري فيهما، بعد توقف التدريس في التكية، وتحولها إلى مجرد مسجد، فأشغلا بالمغاسل والمتوضآت، وكانا قبل ذلك يقعان خارجها. وعلى جانبي مدخل التكية، حجرتان ينفذ إليهما من بابين عن يمين المخل ويساره، وموقع هاتين الحجرتين وشكلهما يتطابق مع أمثالهما في مدارس بغداد، لا سيما في المدرسة العلائية الشاطئية، التي أنشأها الأمير علاء الدين علي بن عبد المؤمن السُكرجي

سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م وعمرها سنة ١١٧٥هـ/١٧٦١م والي بغداد علي باشا(١١٧٦-١١٧٧هـ/١٧٦١-١٧٦٣م)، فأصبحت تسمى بالعلية نسبة إليه[1]. وكانت تخصص لإدارة المدرسة أصلاً، وربما تحولت إلى مكان يقيم فيه شيوخ التكية، أو مدرسيها ساحة واسعة نسبياً (حوش) تأخذ شكلاً مربعاً تقريباً، طول ضلعيه (٩,٥×١٠ متراً) تتوسط المسافة بين مدخل التكية وبيت صلاتها، وفيها حديقة صغيرة داخلية، وتعد رئة المكان كله[2].

وكانت ثمة طبقة عليا في هذه التكية، تتكون من رواق على يمينها ويسارها غرف، منها غرفتان إحداهما للمدرس، والأخرى لشيخ التكية النقشبندية، وكلاهما يطلان على نهر دجلة.

تعرف التكية- المدرسة اليوم بمسجد التكية الخالدية، حيث يتخذ بعض أرباب الحرف المجاورين مسجدها مصلى لهم في أوقات الصلاة اليومية. أما وظيفة التكية الروحية فقد توقفت، فلا أذكار نقشبندية، ولا إرشاد، ولا تدريس، ولا خلفاء، ولا شيوخ، ولا طلبة ولا مريدون، ولا مكتبة ولا كتاب. انقطع كل ذلك منذ زمن طويل، ولم يتبق إلاّ عَبَق روحانية أولئك العُبّاد الصالحين رحمهم الله تعالى.

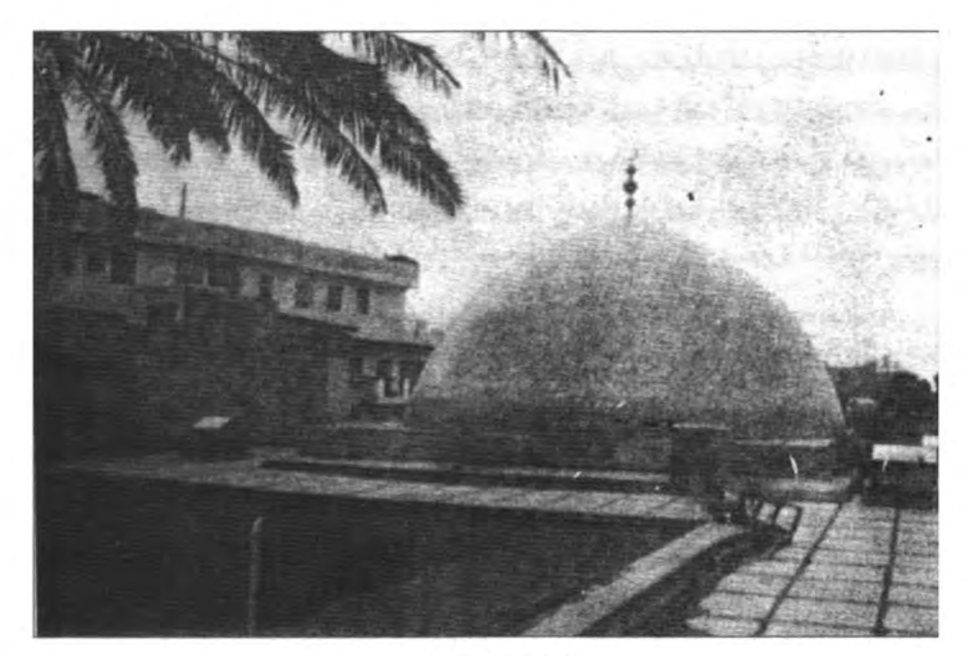


رواق التكية الخالدية

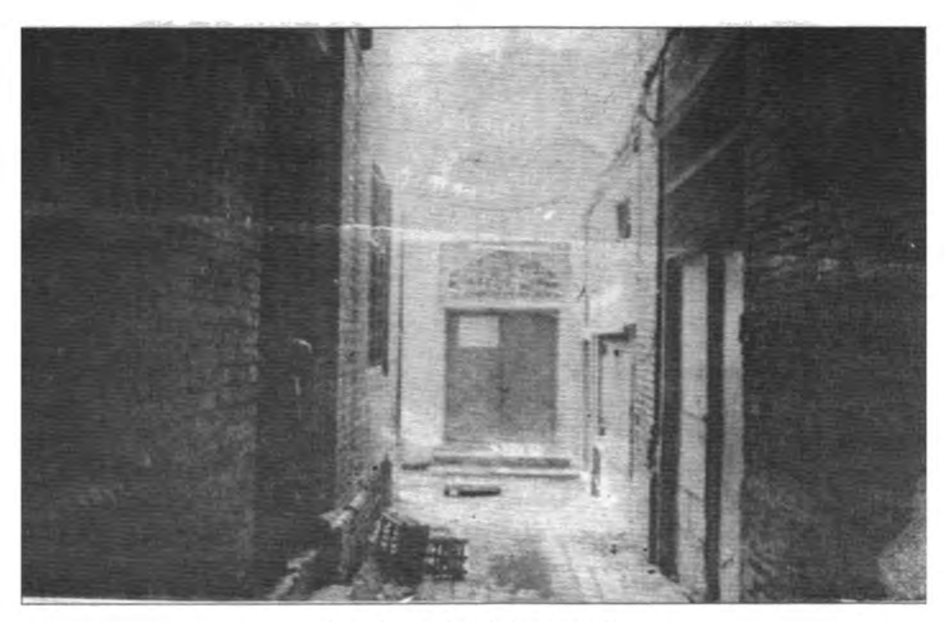
---

[1] ينظر كتابنا: المدرسة العلية في بغداد، بغداد ١٩٨٨.

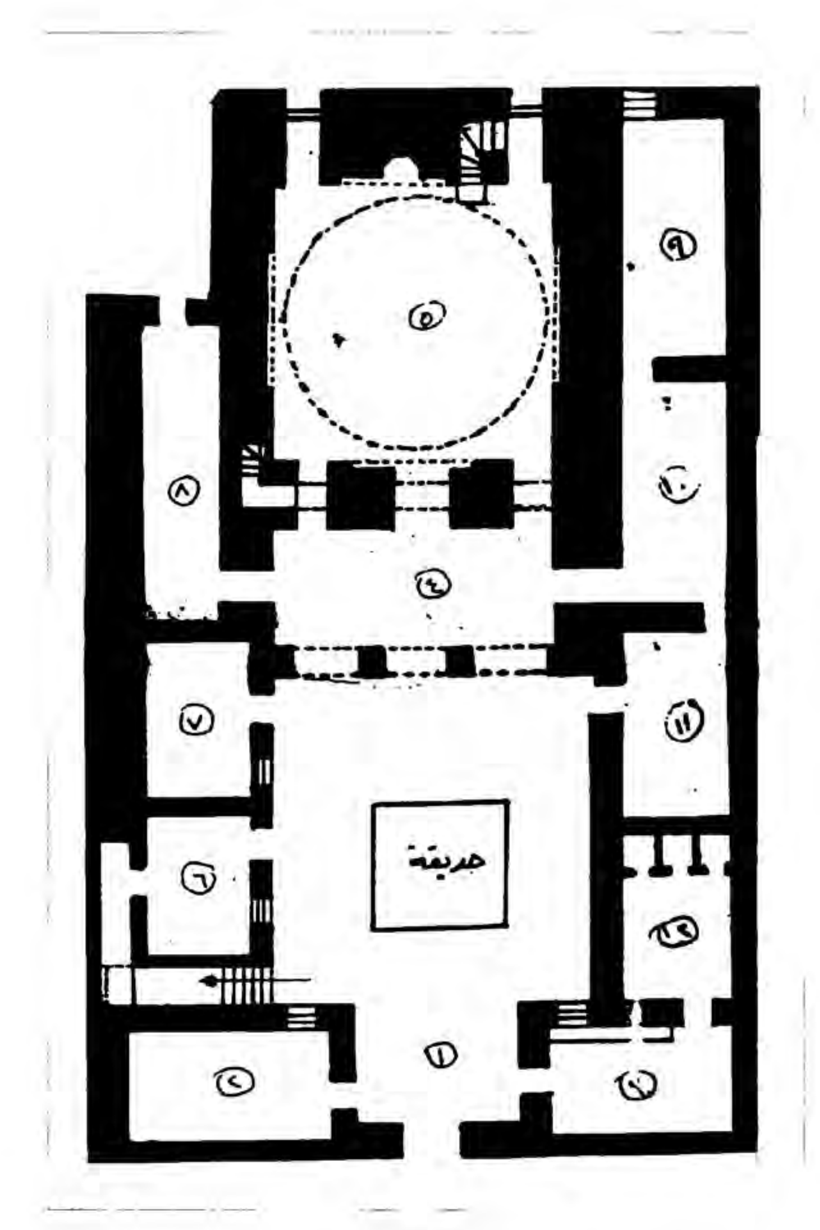
[2] تنظر الجوانب المعمارية في أحمد محمد حسن الدراجي: الربط والتكايا البغدادية في العهد العثماني، بغداد ٢٠٠١، ص٨٦-٩٣.



قبة التكية الخالدية



الزقاق النافذ إلى التكية الخالدية



مخطط التكية الخالدية

(عن الدراجي: الربط والتكايا البغدادية ص٣٣٩)


الآثار الكردية
في المكتبة القادرية

يضم جامع السيد الشيخ عبدالقادر الكيلاني في بغداد مكتبة غنية بالكتب المخطوطة والمطبوعة، وضع نواتها الأولى القاضي أبو سعد المبارك المُخَرِّمي (ت ٥١٣هـ/١١١٩م)، وهو مؤسس المدرسة التي نسبت إلى اسمه أولاً، ثم تحولت إلى المدرسة القادرية، وتعهدها بالعناية والزيادة السيد الشيخ عبدالقادرالكيلاني نفسه، ثم أولاده من بعده، حتى نمت واتسع نطاق ما تحتويه من كتب شتى، وزاد فيها العديد من أهل العلم[1]، منهم أبو الحسن علي بن عساكر ابن المرحب بن العوام البطائحي المقرئ النحوي (٤٨٩-٥٧٢هـ/١٠٩٥-١١٧٦م) قال ياقوت "ووقف كتبه على مدرسة الشيخ عبدالقادري الجيلي"[2]، وفعل مثله الشيخ أبو الحسن مرتضى الحارثي المقدسي المتوفى سنة ٥٧٢هـ/١١٧٦م.

وكان للنكبات العديدة التي توالت على هذه المدرسة دور مؤلم في بعثرة كتبها، وتشتت ما في خزانتها من موقوفات العلماء والنقباء والسراة. وفي القرن الثاني عشر، بعثت خزانة الكتب القادرية من جديد، بعد إحياء مدرستها العلمية، فنهض نقباء بغداد، من ذرية الشيخ الكيلاني، باغنائها بكل ما يقتنونه من الكتب والرسائل، وكان



ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني

---

[1] كتابنا: مدارس بغداد في العصر العباسي، بغداد ١٩٦٦، ص١٤٠- ١٥٤.

[2] معجم الأدباء ج٥ ص٢٧٤.



جانب من فناء جامع الشيخ الكيلاني

للسيد علي القادري نقيب الأشراف أثر كبير في هذا المجال، فقد وقف جملة ضخمة من نفائس الكتب على المدرسة القادرية، وذلك في العقد الثامن من القرن الثاني عشر الهجري، ولا تزال طائفة من تلك الكتب محفوظة في المكتبة حتى اليوم.

ومن الذين تعهدوا خزانة الكتب هذه بعنايتهم السيد رمضان القادري نقيب الأشراف (المتوفى سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م)، فقد وقف عليها كتباً ورسائل عديدة، لا يزال بعضها موجوداً إلى الآن.

ومنهم أيضاً السيد سلمان بن السيد علي القادري نقيب الأشراف (المتوفى سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م)، حيث ما تزال جملة وافرة من كتب الخزانة ممهورة بختمه، وكان قد بذل في سبيل جمع تلك الكتب الشيء الكثير من المال والجهد، حتى أنه كان يلجأ في كثير من الأحيان إلى استكتاب ما يعثر عليه من مخطوطات في حال عدم تمكنه من اقتنائها، وكان يصحح هذه النسخ بنفسه، ويقابلها على أصولها بكل عناية وتدقيق.

وممن عني بهذه الخزانة السيد عبدالرحمن القادري الكيلاني نقيب الأشراف، ورئيس أول حكومة عراقية في العصر الحديث (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م) فقد كان له ولع عجيب بجمع الكتب، حديثها وقديمها، مخطوطها ومطبوعها، ينفق عليها


عبد الرحمن الكيلاني

الكـثير مـن مالـه، وكـان يراسـل الخطـاطين في مـصر والشام والمغرب واسـتانبول لينـسخوا لـه الكتـب الـتي يريدها، كما أنه كان يستحضر كميات كـبيرة مـن ورق الترمة وغيره من الصين والهند، لتسد حاجة النـساخ في بيته، فجمع مكتبة خاصة بقي منها الآن ما يربـى علـى (٨٠٠) مجلد مخطوط، و(٤٠٠٠) مجلـد مطبـوع، وجعلـها وقفاً على المكتبة القادرية، ثم تولى الأسـتاذان يوسـف بـن عبـدالله الكيلانـي وبرهـان الـدين بـن عبـدالرحمن الكيلاني نقلـها إلى قاعـة خاصـة في الطـابق العلـوي مـن الحضرة القادرية، كانت ـ من قبل – غرفة ومعتكفاً للسيد عبدالرحمن النقيب، وعملا على تنظيمها وإغنائها بالكتب، وفتحت لأول مرة للمطـالعين سـنة ١٩٥٤، وأصـبحت مكتبة عامة يؤمها طلاب العلم وأهل البحث من كل حدب وصوب.

واستمرت الجهود مبذولة نحو توسيع هذه المكتبة من كل الوجوه، فضمت إليهـا الغرف المجاورة لها، وزيد في عدد كتبها، ووفرت فيها من المصادر والمراجـع مـا يعـز الحصول عليه وتعظم الحاجة إليه. وفي عام ١٩٦٥ شرع ببنـاء قاعـة جديـدة متـسعة للمطالعة، وخصصت للمطالعين من الباحثين وطلبة الدراسات العاليـة، كمـا أضـيفت قاعة أخرى لمطالعة النساء. وافتتحـت المكتبـة بمبانيهـا الجديـدة وقاعاتهـا في سـنة ١٩٦٧، ولبث تؤدي مهمتها الجليلة في خدمة البحث العلمي حتى اليوم.

وعند القيام بالتوسعة الأخـيرة، والـشاملة، للحـضرة القادريـة، منـذ أواخـر العقـد الأخير من القرن الماضي، شيدت للمكتبة قاعات كـبيرة المـساحة، وفـرت فيهـا كـل مـستلزمات المكتبـات العـصرية المتطـورة، وخصـصت لجمهـور البـاحثين والعلمـاء وطلبة الدراسات العليا[1].

ومن الملاحظ أن في خزانة الكتب هذه، مخطوطات مهمة عديدة وقفها أهل الفضل والعلـم علـى المدرسـة القادريـة، في شـتى الأعـصار والأمـصار، مـن بيـنهم ملـوك، وسلاطين، وأمراء، وعلمـاء أعـلام، وغيرهـم. ومـن الكتـب مـا وقـف علـى غـير هـذه

---

[1] وضعنا فهرساً وصفياً لمخطوطات هذه المكتبة بعنـوان (الآثـار الخطيـة في المكتبـة القادريـة) وصـدر في بغداد في خمسة مجلدات، الأول ١٩٧٤، الثاني ١٩٧٧، الثالث ١٩٧٩، الرابع والخامس ١٩٨٠.

المدرسة أصلاً، من مدارس بغداد ومساجدها القديمة، ثم انتقلت إلى المدرسة القادرية حفاظاً عليها ورغبة في استمرار انتفاع الناس بها، بعد اندثار خزائن تلك المؤسسات وتفرق مخطوطاتها أيدي سبأ.

وممّا يلفت النظر، أن هذه المكتبة الغنية، احتوت – فيما احتوت – على جملة وافرة من المخطوطات التي ألفها علماء نابهون، أو نسخها وزوقها نساخ وخطاطون مجودون، أو وقفها مالكون صالحون، من الكرد، في خلال القرن الأربعة الأخيرة، وهي تلقي ضوءاً كاشفاً على أهمية تلك الفئات الكردية المثقفة، وطبيعة اهتماماتها الثقافية والعلمية والفنية، إبان تلكم الحقبة الطويلة من الزمن. وتتباين الوسائل التي آلت بها هذه الكتب إلى المكتبة القادرية، فهي أما أهداها مؤلفوها إلى المكتبة مباشرة، و انتقلت من مالك إلى آخر حتى آلت إليها في عهد من العهود، وسنحاول في هذا البحث أن نستعرض آثار أولئك المؤلفين، والنساخ والخطاطين، والمتملكين والواقفين، على النحو الآتي:



جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني سنة ١٩١٤

المؤلفون:

إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الكوراني الشهرزوري، برهان الدين، ابو اسحق (ت١١٠١هـ/١٦٨٩م): محدث، فقيه، ولد في شهران، وسمع الحديث بالشام ومصر والحجاز، وأقام في المدينة المنورة حتى وفاته، وله مؤلفات عديدة، أكثرها في الحديث واللغة والعقائد[1]. له في المكتبة:

أ- (الأمم لإيقاظ الهمم)، وهي في مصطلح الحديث، ذكر فيها أسانيده ومن روى عنهم، ويتضمن أسماء طائفة كبيرة من علماء الشام والحجاز من مشايخه في القرن الحادي عشر للهجرة، وفيها نبذ من تراجمهم. قال في أولها " الحمد لله الأول والآخر، فمنه بدئ وإليه منتهى... أما بعد فهذا الأمم لإيقاظ الهمم يتضمن رفع أسانيد الصحيحين والسنن الأربعة وما تيسر من كتب الحديث وغيره على وجه الإختصار". وفي آخر المخطوطة تعليقة أرخ فيها أحدهم ولادة المؤلف بسنده، فقال" وقد رأيت بخط ملا عباس القاضي، اخي الأستاذ ملا عبدالكريم، عن ملا أبي بكر المصنف، على ظهر كتاب الأنوار في فقه الشافعية، وكان تلميذ عمي ملا حسين بن شهاب الدين، والأنوار لعمي: ولد إبراهيم بن حسن في شهر شوال سنة ١٠٢٥" (١٦١٦م). وهذه النسخة حسنة، وهي بخط نسخ معتاد. وتقع في ٣٩ ورقة، ٢٥ سطراً، ٢٢×١٥سم. (العدد ٢٠٨).

ب- مطالع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود. رسالة دافع فيها عن آراء محيي الدين ابن عربي (ت٦٣٨هـ/١٢٤٠م) في وحدة الوجود، وحاول إثبات أنها لا تؤدي إلا إلى تنزيه الله تعالى. أولها " الحمد لله الواسع الحكيم، عالم الغيب والشهادة، العزيز الحكيم.. أما بعد فقد أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني". نسخة بخط النسخ على يد علي بن مرجان سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م، وهي ضمن مجموعة تشغل منها الأوراق ١٠-٦٢، ١٥ سطراً، ٢٠×١٥سم (العدد ٧٣٠).

وهذه النسخة حسنة، وهي بخط نسخ معتاد. وتقع في ٣٩ ورقة، ٢٥ سطراً، ٢٢×١٥سم. (العدد ٢٠٨).

---

[1] المرادي: سلك الدرر ج١ ص٥، والشوكاني: البدر الطالع ج١ ص١١ والبغدادي: هدية العارفين ج١ ص٣٥ والزركلي: الأعلام ج١ ص٣٥ وكحالة: معجم المؤلفين ج١ ص٢١ وقد وضعنا كتاباً في سيرته ومؤلفاته بعنوان (إبراهيم الشهرزوري الكوراني) وصدر في أربيل ٢٠١٠.

ج- رسالة في تفسير قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء). قال في أولها "الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي.. أما بعد، فقد ذكرت أيدك الله تعالى في كتابك أن البيانيين مثلو للغلو المذكور في فن البديع بقوله تعالى: يكاد زيتها يضيء ولم لم تمسسه نار". وفي آخره "قال المؤلف قدس الله سره: تم تسويده ليلة الأحد رابع عشر صفر سنة ١٠٩٧". تشغل الرسالة الأوراق ١٤٣-١٤٤، من مجموعة، ٢١ سطراً، ٢٠،٥×١٣سم (العدد ١٤٤٢).

د- رسالة فيمن أدرك الإمام. أولها "الحمد لله الأول والآخر، الباطن والظاهر.. أما بعد، فقد تكرر سؤالكم عن المسبوق إذا أدرك الإمام راكعاً..". وآخره " قال مؤلفه الكوراني: تم تسويده يوم الخميس ٤ محرم ١٠٨٣"(١٦٧٢م). وهذه الرسالة ضمن المجموعة السابقة.

محمد بن محمد، أبو السعود (٨٩٦-٩٨٢هـ/١٤٩٠-١٥٧٤م). مفسر، فقيه، قيل أنه من أهل العمادية، نبغ في العلوم، حتى صار قاضي عسكر الأناضول، ثم اختير شيخاً للإسلام، وهو مفتي الدولة العثمانية، مدة ثلاثين سنة، في عصر السلطان سليمان القانوني وابنه السلطان سليم الثاني[1]. وله مؤلفات في الأدب والفتيا، وله في المكتبة:

أ- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب السليم، وهو تفسير للقرآن الكريم على مذهب النعمان، بيضه سنة ٩٧٣هـ/١٥٦٥م، وأهداه إلى السلطان سليمان القانوني، فنال قبوله، واشتهر صيته وانتشرت نسخه في الأقطار، وشرحه كثيرون. وهذه القطع من تفسيره، هي:

نسخة ناقصة الأول والآخر، تبدأ بتفسير سورة التوبة، وتنتهي بتفسير سورة يوسف، وهي بخط معتاد، يرقى إلى القرن الثاني عشر، أهداها إلى المكتبة القادرية السيد يوسف الكيلاني متولي الأوقاف القادرية سنة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م. ٢٠٧ ورقات، ٢٥سطراً، ٢٧×١٧ سم (العدد ٨٥)

نسخة كتب عليها أنها الجزء الثالث من التفسير، وهي تبدأ بتفسير أول سورة الكهف، وتنتهي بآخر سورة الملائكة. وهي بخط معتاد، ترقى إلى القرن الثاني عشر،

---

[1] ابن العماد: شذرات الذهب ج٨ ص٣٩٨ وشمس الدين سامي: قاموس الأعلام ج١ ص٧٢٢، والحاج خليفة: كشف الظنون ص٦٤.

وفي آخرها خروم، أضاعت تاريخ نسخها، وهو " أواخر شعبان.. من شهور ألف و...وعشر..". ٣١٤ ورقة، ٢٣ سطراً، ٢٢،٥×١٦سم. (العدد ٨٦).

نسخة كتب عليها أنها الجزء السابع، وهي تبدأ بتفسير أول سورة الروم، وتنتهي بآخر سورة محمد (ص)، وهي كسابقتها من حيث الخط والورق. ٢٤٠ ورقة، ٢٣ سطراً، ٢٢،٥×١٦سم. (العدد ٨٧).

ب- الفتاوى. وهي مجموعة من الفتاوى، في فروع فقه الحنفية، باللغة التركية، مرتبة على أبواب كتب الفقه، تبدأ بكتاب الزكاة، وتنتهي بكتاب الدعوى. قال في أوله "الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد سعادتلي سلطانم..". وهذه النسخة مكتوبة بخط نستعليق، وتاريخ نسخها سنة ١١٣٠هـ/١٧١٧م. وتشغل الأوراق ١-٥٠، ٣٢ سطراً، ٢٦ × ١٥،٥سم (العدد ٣٥٣).

صبغة الله بن إبراهيم بن حيدر بن أحمد الحيدري الحسين آبادي (ت ١١٨٧هـ/١٧٧٣م). من كبار علماء ماوران[1]، ومنها انحدر إلى بغداد، بطلب من واليها أحمد باشا، فصار كبير علمائها، واشتغل بالتدريس حتى وصف بـ(علامة العراق بل علامة عصره على الإطلاق)[2]. له مؤلفات عدة في التفسير والعقائد[3]، منها في هذه المكتبة:

(حاشية على أنوار التنزيل) اقتصر فيه على تفسير سورة الفاتحة، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين البيضاوي، وأوله " الحمد لله الذي أنار من محض الفضل والجود حواشي عالم الإمكان بنور الوجود..". وهذه المخطوطة كتبها عبدالرحمن بن فيض الله، بخط النسخ الجيد، وفرغ منها في ٥ ذي القعدة سنة ١١٨٤هـ./١٧٧٠م وتقع في ١١٠ ورقات، ٢١ سطراً، ٢١×١٤سم (العدد ٧٧). وفي

---

[1] ينظر عن ماوران: كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، أربيل ٢٠٠٧، ص١٥٦-١٥٩.

[2] عثمان عصام الدين العمري: الروض النضر، تحقيق سليم النعيمي، بغداد ١٩٧٥، ج٣ ص٢١، وعبدالرحمن السويدي: تاريخ حوادث بغداد والبصرة، بتحقيقنا، بغداد ١٩٧٨، ص٤٢ وعثمان بن سند: أصفى الموارد، القاهرة ١٣١٣هـ، ص٩١ وإبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد، بغداد بلا تاريخ، ص١٢٣ ومحمد سعيد الراوي: تاريخ الأسر العلمية في بغداد، بغداد ٢٠٠٧، بتحقيقنا، ص١٢٨.

[3] عثمان بن سند: مطالع السعود، وأصفى الموارد ص٩١ والزركلي: الأعلام ج٣ ص٢٨٦ ومجلة لغة العرب ج٣ ص٦٣٥.

المكتبة مجموعة من نبذ في تفسير القرآن الكريم، لعلها منقولة من حاشيته المتقدمة، كتبت في حياته، لأنها موقعة بعبارة (صبغة الله مد ظله)، وقد كتبت في جداول على نحو مائل، بخط التعليق الجيد، وتشغل الأوراق ١-١٠، ٢١×١٢سم، من المجموع ذي (العدد ١٤٤٣). وثمة فائدة في تفسير آية من سورة البقرة منقولة من كلام صبغة الله المذكور، في الأوراق ١-٩٩ من مجموعة (العدد ١٤٢٨).

رسالة في مدح بعض الوراء. بالفارسية، بخط تعليق، على شكل مائل، الورقة ١٢ من المجموعة (العدد ١٤٤٣).

رسالة في تحقيق زيادة الصفات. وهي في الدفاع عما أورده مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٣هـ/١٣٩٠م) في مسألة تحقيق زيادة الصفات، من مسائل علم الكلام والعقائد، كتبها بطلب من والي بغداد الوزير أحمد باشا (١١٣٦-١١٦٠هـ). أولها "الحمد لله المتصف وجوباً بكل ما أمكن له من صفات الكمال". نسخة بخط النسخ، والتعليق، وبشكل مائل، وتشغل الأوراق ١٣-١٤ من المجموعة (العدد ١٤٤٣). وتوجد في المجموعة المذكورة نسخة أخرى من هذه الرسالة، بالخط والهيئة نفسها، تشغل الأوراق ١٥ - ١٦ منها.

٤- إبراهيم فصيح بن صبغةالله بن محمد أسعد الحيدري (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م). عالم كبير، تولى نيابة القضاء ببغداد، سافر إلى استانبول، وتداخل هناك في شؤون السياسة، حتى صار له شأن كبير فيها، ثم عاد إلى بغداد وفيها توفي، له مؤلفات عديدة في تاريخ بغداد ومدن عراقية أخرى، وفي التفسير والحديث والفلك والاسطرلاب والنحو وغير ذلك[1]، وله في المكتبة

أ- (الرسالة الجفرية)، وهي في علم الجفر، وقال في أولها "الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. أما بعد، فهذه فريدة في بيان قاعدة جفرية جليلة تتعلق بعلم النقطة، وقاعدة أخرى عجيبة ليس لها تعلق بذلك لخصتها من الكتب الصعبة المأخذ للطالبين". وهذه الرسالة لم يشر إليها مترجموه، وهي بخطه، كتبها بالمدادين الأسود والأحمر، وتتخلل النسخة جداول خاصة بعلم الرمل، وهي ضمن مجموعة وقفها على المدرسة القادرية السيد يوسف

---

[1] البغدادي: هدية العرفين ج١ ص٤٢ والراوي: تاريخ الأسر العلمية في بغداد ص١٤٦ والزركلي: الأعلام ج١ ص٤٤ وكحالة: معجم المؤلفين ج١ ص٤٠ وعواد: معجم المؤلفين العراقيين ج١ ص٥١.

العطا مدرسها. وتشغل الرسالة الأوراق ١٣-١٨، ١٦ سطراً، ٢٢×١٧،٥سم (العدد ١٣٢١).

ب - ترشيح اللسان في علم البيان. قال في أولها "الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، .. أما بعد فيقول أفقر العباد إلى مولاه، السيد فصيح ابن السيد صبغة الله الحيدري البغدادي، عفى عنهما الغفور الهادي: لما رأيت الكتب المؤلفة في علم البيان صعبة الفهم على المبتدئين من الصبيان، خطر ببالي أن أرتب كتاباً صغير الحجم، سهل العبارة، جامعاً لأقسام المجاز والكنية والاستعارة، مع ذكر الأمثلة وبيان علاقات المجاز". لم تشر مصادر ترجمته إلى هذه الرسالة، والمخطوطة بخط معتاد، يظهر أنه لمؤلفها نفسه، وهي من كتب السيد العطا الموقوفة على المكتبة القادرية. وتقع في ٦ أوراق، ٢٠-٢١ سطراً، ٢٢×١٩سم (العدد ١٠٨٥).

٥- حسن بن محمد بن علي بن بابا رسول الحسيني البرزنجي السعداني الشهرزوري الشافعي (ت ١١٧٢هـ/١٧٥٨م). له في المكتبة حاشية على حاشية إبراهيم بن محمد الأسفرائيني، عصام الدين (ت ٩٤٤هـ/١٥٣٧م) على رسالة الاستعارات لأبي القاسم السمرقندي الليثي (ت بعد ٨٨٨هـ/١٤٨٣م). قال في أوله، بعد البسملة " قوله والمراد منه، أي من أروى إلى آخرالفقرة ق بمكان ي". والنسخة بخط معتاد، تم نسخها في ذي الحجة سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، وهي من كتب يوسف العطا الموقوفة على المكتبة القادرية. وتقع في ١١ ورقات، ٣٠ سطراً، ٢٢×١٣،٥سم. (العدد ١٠٥٠). وتوجد في المكتبة نسخة أخرى من هذه الرسالة

أبو بكر بن سوار الكردي الشنامي، من علماء القرن الثاني عشر للهجرة، وترجمته غير معروفة، وتوجد له رسالة في المكتبة، عنوانها (حاشية على شرح الآداب العضدية)، والشرح لعلي بن محمد القوشجي الحنفي، علاء الدين (ت ٨٧٩هـ/١٤٧٤م) على (آداب البحث) لعضدالدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ/١٣٥٥م) [1]. ذكر في مقدمته أنه ضم إلى حاشيته فوائد من كلام عبد الله بن حيدر الحيدري (ت١١٠٧هـ/١٦٩٥م) في شرح الرسالة المذكورة. أوله " حمداً لمن وضع كل شيء وقدره تقديرا، وشكراً لمن صنع كل صنيع وصدره تصديراً". والمخطوطة بخط نسخ معتاد، كتبها محمد أسعد بن محمد أمين أفندي المدرس

---

[1] كشف الظنون ج١ ص٤٠.

ببغداد، وفرغ منها في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٢٩" (١٨١٣م). وعليها تمليك للسيد عبدالرحمن القادري نقيب الأشراف ببغداد. وهي تقع في ٣٢ ورقة، ٢١سطراً، ٢١×١٥سم (العدد ١٨٧).

أبو بكر محمد الهوادي الميررستمي، عالم كردي غير معروفة ترجمته، ولكنه عاش في القرن الثالث عشر للهجرة. له مؤلفات في علم (الوضع)، منها في المكتبة القادرية.

أ- كتاب (خلاصة الوضع)، وأوله الحمد لله الذي دل على وجود استحالة الدور وامتناع تاثير الأثر اللاحق في مؤثره السابق". والكتاب بخط نسخ معتاد، ترقى إلى عصر المؤلف، وعليها شروح مختلفة منقولة من كلام المؤلف نفسه، ومذيلة بلفظ (منه)، ويقع في ٥ أوراق، ١٥سطراً، ٢٢×١٥سم (العدد ٨٨٤).

نهاية الوسع لشرح خلاصة الوضع. شرح فيه كتابه (خلاصة الوضع) المتقدم. أوله "الحمد لله بديع الصنع، وعلى نبيه الصلاة ليوم الخفض والرفع، وبعد فهذا نهاية الوسع لشرح خلاصة الوضع، خصه الله باليمين والنفع".. والنسخة بخط نستعليق، كتبها ملا عبدالستار بن علي سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وعليها حواش وتعاليق بخطه، وتقع في ٩ أوراق، ١٤ سطرا، ٢١ × ١٤،٥سم. (العدد ٨٨٥).

ج - بنان البيان. وهو في علم البيان، قال في أوله " الحمد لمن ليس ابتداء ألوهيته أيساً، والشكر لمن ليس انتهاء الوهيته ليساً، .. وبعد فنقول: علم البيان وأصول وقواعد تتعلق بإظهار المراد وبيان المعنى الواحد بتراكيب مختلفة". منه في المكتبة نسختان، الأولى بخط نستعليق، مكتوبة سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م، وتقع في ٦ أوراق، ١٥ سطراً، ٢٢ × ١٦سم. (العدد ١٠٨١). والنسخة الأخرى بخط النسخ، غير مؤرخة، ولكنها ترقى إلى القرن الثالث عشر، عليها حواشي لبعض العلماء. وتقع في ١١ ورقة، ٩ سطور، ٢٢ × ١٤سم. (العدد ١٠٨٢). ولكتاب (بنان البيان) شرح ليوسف سنان بن احمد بن الحاج عبد السلام (القرن الثالث عشر)، سماه (تاج البيان المرصع بدرر مسائل علم البيان)، وأهداه إلى السيد عبدالرحمن بن السيد علي القادري نقيب الأشراف سنة ١٢٧٧هـ/١٨٥٩م. والمؤلف معاصر لأبي بكر الميرستمي، وقد وصفه بـ(علامة الزمان)، ويقع هذا الشرح، وهو بخط مؤلفه، في ٣٣ ورقة، ١٧سطراً، ٢٢ × ١٦سم (العدد ١٠٨٣).

أحمد بن حيدر بن أحمد الحيدري الحسين آبادي الشافعي، من الأسرة الحيدرية الشهيرة في ماوران، كان حياً بعد سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م، ولم يذكر أحد من مترجميه تاريخ وفاته، ولكن عصام الدين عثمان العمري (١١٣٤-١١٨٤هـ/١٨١٨-١٨٦٦م) أشار في كتابه (الروض النضر) أنه رآه في صغره[1]، فيكون قد ولد في أول القرن الثاني عشر في أقل تقدير. له في المكتبة القادرية:

حاشية على شرح إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرائيني (ت٩٤٤هـ/١٥٣٧م) على رسالة الاستعارات للسمرقندي. أوله "الحمد لله الذي ألهمنا دقائق المعاني وحقائق البيان، وأكرمنا بوثايق المباني ورشايق التبيان، فأرشدنا بهما إلى معرفة إعجاز القرآن". فرغ من تأليفه في يوم الإثنين ٢٣ رمضان سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م، بخط النسخ، كتبه عبد السلام بن محمد سعيد الشواف، وفرغ من نسخه في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، ضمن مجموعة يشغل منها الأوراق ٤٧ – ٧٤، ٢١سطراً، ٢١×١٥،٥سم (العدد ١٠٤٩).

٩- أحمد بن حيدر بن محمد بن حيدر بير الدين (القرن الحادي عشر). أخذ العلم عن أسرته، واكب على التدريس والتأليف، توفي في قريته ماوران في زمن غير محدد[2]، له في المكتبة: المحاكمات. في علم المنطق، وهو حاشية على شرح العقائد العضدية لمحمد بن أسعد الصديقي الدواني (ت ٩١٨هـ/١٥١٢م) على العقائد العضدية، والعقائد العضدية للقاضي عضدالدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ). قال في أوله " كيف لا أحمد لمن تتالت من فضله الآلاء.. وبعد فهذه تعليقات بل تنبيهات على تحقيقات مختفية في صفحات شرح العقائد العضدية للعلامة.. محمد بن أسعد الصديقي الدواني". توجد منه في المكتبة نسخة حسنة، بخط تعليق جيد، ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة، تقع في ١٢٠ ورقة، ١٧سطراً، ١٩،٥ × ١٠،٥سم (العدد ٥٧٢). وتوجد منه نسخة أخرى، نفيسة، مجدولة، كتبت بالنسخ البديع، وحشيت هوامشها على ترتيب جميل، بشرح الدواني، وحاشية حيدر بن أحمد الحيدري على الشرح المذكور، وقد تملك هذه المخطوطة، السيد علي القادري نقيب الأشراف سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م. ووقفتها على المدرسة الخاتونية

---

[1] الروض النضر ج٣ ص١١، وإبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد ص١٢٨.

[2] عنوان المجد ص١٢٤-١٢٥ وتاريخ الأسر العلمية ص١٥٧.

مؤسستها السيدة عاتكة خاتون سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م (العدد ٥٧٣). وتوجد نقول من هذا الكتاب ضمن مخطوطة (حاشية على تحرير القواعد المنطقية) تأليف علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، المعروف بالسيد الشريف (ت ٨١٦هـ/١٤١٣م). وقد وقفت المخطوطة السيدة عاتكة خاتون على المدرسة الخاتونية سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م.(العدد ٨١٨).

٨- إسماعيل بن إبراهيم بن حيدر الحيدري. من علماء الحيدرية في القرن الثاني عشر[١]. له في المكتبة رسالة هي حاشية على حاشية القرباغي في علم المنطق، والأخير هو يوسف بن محمد جان القرباغي المحمد شاهي (ت ١٠٣٥هـ/١٧٢٢م)، والشرح لحسن كاتي، حسام الدين (ت ٧٦٠هـ). قال في أولها " هذه تنبيهات أوردها الفاضل إسماعيل الحيدري على هذا الكتاب، وعليه التوكل في كل الأمور، إنه الجواد الكريم الرحيم. الإصطلاح اتفاق قوم". والنسخة بخط معتاد، كتبت في حياة المؤلف، تملكها السيد يوسف العطا سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، وتقع في ٢٤ ورقة، ٢٥سطراً، ٢١×١٥سم. (العدد ٨٠١).

٩- حيدر بن أحمد الحريري بن حيدر الحيدري الحسين آبادي الشافعي (١٠٣٦-١١٢٩هـ/١٦٢٦-١٧١٦م)، من علماء ماوران[٢]. وكان عالماً مدرساً مصنفاً له مؤلفات أكثرها شروح وحواش في العقائد والمنطق.

له في المكتبة:

أ- حاشية كتبها على حاشية حبيب الله بن عبدالله الدهلوي العلوي، شمس الدين ميرزا جان (ت٩٩٤هـ/١٥٨٥م) على حاشية علي بن محمد الجرجاني، السيد الشريف (ت٨١٦هـ/) على شرح محمد بن مبارك شاه البخاري لكتاب (حكمة العين) للكاتب القزويني (ت ٧٦٥هـ).في علم المنطق. قال في أوله "الحمد لله الموجد لجميع الموجودات، الشاهد على وحدانية جميع الذرات.. وبعد فقد كنت علقت فيما مضى على بعض المواضيع من الحاشية المنسوبة إلى .. مولانا ميرزا جان الواقعة على تعليقات المولى المدقق علي الجرجاني قدس سره في شرح حكمة العين لمولانا محمد بن مبارك شاه البخاري". وفي آخرها أنه فرغ من تأليفها سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م.

---

[١] الروض النضر ج٣ ص١٧ وعنوان المجد ص١٢٧.

[٢] الروض النضر ج٣ ص٨ وعنوان المجد ص١٢٤ وتاريخ الأسر العلمية ص١٥٥.

والنسخة بخط دقيق الحروف، كتبها أحمد الغريب لأجل عيسى أفندي، وفرغ منها في آخر شهر رجب سنة ١١٧٨هـ/١٧٦٤م، وقد أهداها إلى المكتبة القادرية السيد يوسف الكيلاني سنة ١٣٨٩هـ، وتقع المخطوطة في ٢٢٠ ورقة، ٢١ سطراً، ٢١×١٥سم. (العدد ٨٣٢).

ب- حاشية كتبها على شرح علي بن محمد، السيد الشريف (ت٨١٦هـ على الرسالة العضدية في الوضع، لعضدالدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ). كتب هذه المخطوطة إبراهيم البرزنجي، بخط معتاد، سنة ١١٨٥هـ، وتقع ضمن مجموعة، الأوراق ٤١-٨٢، ٢٥سطراً، ٢١×١٣،٥سم (العدد ٨٨١).

ج- حاشية كتبها على شرح العقائد العضدية لمحمد بن أسعد الصديقي الدواني (ت٩١٨هـ)، والعقائد العضدية للقاضي عضدالدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ). مزج فيها بين حاشية أبيه المسماة بالمحاكمات، وقد تقدمت، وبين حاشية حسين الخلخالي الحنفي (ت١٠١٤هـ/١٦٠٥م) على الشرح المذكور. وشرح في أوله منهجه بقوله " علقت عليه تعليقات تذلل صعابه، وتميز عن القشر لبابه، تتمة لما أهملتاه، وتبينة لما أجملتاه، وتكون كالحاشية للحاشيتين". والنسخة بخط معتاد، فرغ منها في قرية ماوران من ناحية صهران (سوران) في يوم الأحد من شهر ربيع الأول سنة ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م، وتقع في ٦٨ ورقة، ٢١ سطراً، ٢١،٥×١٦سم. (العدد ٥٧١)

١٠- عبد الله بن حيدر بن أحمد الحيدري (ت ١١٠٧هـ/١٦٩٥م) [1]، من علماء ماوران، له في المكتبة:

أ- نبذ في الحساب والهيئة مذيلة باسمه في مجموعة (العدد ١٢٨٧) .

ب- حاشية على شرح إبراهيم الأسفرائيني (ت ٩٤٤هـ/١٥٣٧م) على رسالة الاستعارات لأبي القاسم السمرقندي الليثي (ت بعد ٨٨٨هـ/١٤٨٣م). نسخة بخط صالح بن ملا سليمان، في الموصل، فرغ منها في شهر صفر سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، وتشغل الأوراق ٩١-١١٣، ١٩ سطراً، ٢١×١٥سم من المجموعة ذات (العدد ١٤٤٠).

ج- حاشية على حاشية قول أحمد بن محمد بن خضر (ت ٩٥٠هـ/١٥٤٣م) على الفوائد الفنارية، لمحمد بن حمزة الفناري (ت٨٣٤هـ)، وهو شرح كتاب (إيساغوجي)

[1] الروض النضر ج٣ ص١١ وعنوان المجد ص١٢٨.

في المنطق لأثير الدين الأبهري (القرن السابع للهجرة). قال لإي أوله "حمداً لمن تمثل في مرأى أجناس العالم جماله، وشكراً لمن تجلى من نوع المصلحة أفعاله". وهذه النسخة كتبها عبد الفتاح بن سعيد الشواف ، بخط نسخ- نس تعليق، وفرغ منها في ٢٣ محرم سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، وهي تشغل الأوراق ١-٣٢، ٢٥ سطراً ، ٢٠×١٣ سم من المجموعة ذات (العدد ١٣٦١).

١١- إبراهيم بن حيدر بن أحمد بن حيدر (القرن الثاني عشر للهجرة). كان عالماً مدققاً، أخذ العلم عن أبيه، وبرز في العلوم العقلية والنقلية، وأنشأ مدرسة في ماوران[1]، له في المكتبة فوائد منقولة من رسالته (شرح تشريح الأفلاك). ضمن المجموعة نفسها.

١٢- عمر شهاب الدين الصفوي (الحيدري الحسين آبادي). لا تعرف له ترجمة، وقد كان حياً في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة. له في المكتبة (الشجرة الحيدرية الصفوية)، وهي رسالة تشتمل على نسب الأسرة الحيدرية الصفوية الحسين آبادية في العراق، حتى مطلع القرن الرابع عشر للهجرة. نقل فيها نسب أسلافه من نسخط جده السيد عبدالله الصفوي، كان قد نقلها من نسخة سابقة بخط جده السيد صبغة الله (الحيدري) الصفوي. وهذه النسخة بخط مؤلفها المذكور، فرغ منها في ١٧رجب سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، وهي بخط النسخ، على ورق أحمر اللون، مجدول بمداد أحمر، ١٠ أوراق، ٧سطور، ١٤،٥×١٠سم (العدد ١٢٦٤هـ).

١٣- زين الدين برادوستي. مؤلف لم نقف له على ترجمة، له حاشية في الرد على بعض كتب الحكمة، توجد نبذة منها في آخر مخطوطة شرح مير حسين الميبدي (ت٩٠٤هـ/١٤٩٨م) على (هداية الحكمة) في المنطق، لأثير الدين الأبهري (القرن السابع للهجرة)، وتقع هذه المخطوطة ضمن مجموعة تحت (العدد ٨١٠).

١٤- عمر بن أحمد الجلي المائي الكردي (ت١١٢٢هـ/١٧١٠م) [2]، له في المكتبة حاشية أتم بها ما بدأ به أبوه أحمد الجلي في تعليقاته على الحاشية التي كتبها على

---

[1] عنوان المجد ص١٢٣ وتاريخ الأسر العلمية ص١٥٣ وكتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، أربيل ٢٠٠٨،ص١٥٨.

[2] هذا التاريخ ذكره بروكلمان.Brock، G.II، 208،.S، IIt وأشار داود الجلبي: مخطوطات الموصل الموصل ص١٦٢ إلى نسخة تاريخها ١٠٩٧هـ، ولعله تاريخ تأليفها.

حاشية مير أبي الفتح محمد بن أمين الأردبيلي (ت٩٧٦هـ) على شرح محمد الحنفي التبريزي (ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م) لرسالة (آداب البحث) لعضد الدين الإيجي، قال في أوله "يا من وفقنا لآداب البحث والمناظرة في الكلام.. وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني عمر بن أحمد الشهير بالحلبي (كذا والصحيح: الجلي): إن الحاشية الفتحية في الآداب لما كانت لدقتها متوارية عن الأذهان، ولتحجبها عن العثور مفتقرة إلى الإيضاح والبيان: لما كان والدي وافتخاري فيما مضى علق نبذة من أوائلها ما يزيل المعنى، فضممت إليه ما يتمم به النقصان". والنسخة ناقصة من آخرها، وهي من مخطوطات القرن الثاني عشر، وتقع في ٨ اوراق، ٢٥ سطراً، ٢١×١٥،٥ سم (العدد ٨٥٢).

١٥- محمد بن عبدالرسول بن قلندر بن عبدالسيد بن عبدالرسول الحسيني البرزنجي الشهرزوري ثم المدني الشافعي (ت ١١٠٣هـ/١٦٩١م) [1]، له في المكتبة:

أ- فوائد في التصوف، نقلها بعضهم في آخر مخطوطة شرح عبدالرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ/١٤٩٢م) لكتاب (فصوص الحكم) لابن عربي (ت ٦٣٨هـ/١٢٤٠م). (العدد ٦٩٠).

ب- التأييد والنصر والعون للقائل بكفر أبي جهل وفرعون. أوله "اللهم لك الحمد كما أنت أهله ومستحقه، فصل على محمد كما هو أهله ومستحقه..". ضمن مجموع، الأوراق ١-٨، ٢١ سطراً (العدد ٧٢٧).

ج- فوائد في الحساب، منقولة من حاشيته على (خلاصة الحساب) لمحمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمداني (ت ١٠٣١هـ/١٦٢١م)، كتبت بخط مائل على هيئة مربعات متناظرة، ضمن مجموعة، الأوراق ٢٨-٣٥، ٢١×١٥سم. (العدد١٢٧٨)

د- شرح الخارق وجرح المارق. أوضح فيه معنى الولاية الدينية، ورد على مدعيها من المتشيخين، ونقد أوضاعاً اجتماعية عام ودعا إلى إصلاحها بوسائل، منها ترك البدع ومدعي الولاية ونحوهم. قال في أوله "الحمد لله الذي أعطى عبده محمد صلى الله عليه وسلم الفرقان.. أما بعد فلما بعد العهد بنور النبوة، أظلمت زوايا بيت الإسلام وتناقض الدين وتفاقم الشرور والبدع كل عام بعد عام، فلما انتهى

---

[1] المرادي: سلك الدرر ج٤ ص٦٥ وهدية العارفين ج٢ ص٣٠٣.

التاريخ إلى عام ثمان وتسعين وألف، ذهب الذين كانوا يأمرون بالمعروف، وخلف بعدهم خلف، ووصلت الفسوق والبدع إلى عدد أعوام التاريخ فصاعداً، واتسع الخرق على الخارق، وصار منار الشرع نائياً ومتباعداً بحيث وقع الخلل في الجيوش والأجناد القائمين في نصر الدين والجهاد..". كتبه في منزله في المدينة المنورة، بزقاق القشاشي، وفرغ منه في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م، ثم بيضه في ٢٤ من شهر ذي الحجة سنة ١٠٩٨هـ في ظاهر المدينة المنورة. والنسخة بخط مؤلفها، وتقع في ١٣ ورقة،، ٢٥ ورقة، ١٩،٥×١٢سم.(العدد ٦٢٨).

١٦- يوسف بن عبد الله بن عمر بن علي بن خضر الكردي الكوراني (ت٧٦٨هـ/١٣٣٦م) [1]. متصوف، عاش في مصر، وكانت له زاوية مشهورة في قرافة مصر، وعدة زوايا في بلدة عدة، وللناس فيه اعتقاد عظيم، له كتب في التصوف. ويوجد منها في المكتبة (بيان أسرار الطالبين)، وهو في التصوف وأحوال أهله، وبيان حدوده، رتبه على ٢٥ فصلاً، أوله " الحمد لله القادر العليم، الناظر الحليم، الجواد الكريم..."، والنسخة بخط معتاد، فرغ منها في غرة شعبان سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. ٣١ ورقة، ١٩سطراً، ٢٣×١٧سم (العدد ٧٠٦).

١٧- حسين الملي. من عشيرة الملية الكردية في أنحاء الجزيرة، لم تعرف له ترجمة، وعرفنا اسمه مما ورد في آخر بعض قصائده، وهو من أهل القرن الثاني عشر لأنه من تلاميذ الشيخ الصوفي عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ/١٧٣٠م)، له في المكتبه قطعة من ديوانه، وقد كتب في أولها أنه حسين الفارس، ومعظم قصائده في الإخوانيات، والمناجاة على طريقة أهل التصوف، واستغاثات بالشيخ عبدالقادر الكيلاني، وفي مدح الشيخ عبدالغني النابلسي لا أستاذه، وفيه مواليات. أول القطعة:

وبكعبة الأقطاب من قد خصهم رب السماء بالسر والعرفان نسخة بخط نسخ معتاد، ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة. ٣٩ ورقة، ٢٩ سطراً، ٢١ × ١٥سم (العدد ١١٥٦).

١٨- حسن بن محمد الزيباري. عالم كردي بارز، عاش في القرن العاشر للهجرة، له في المكتبة حاشيته على شرح لإبراهيم بن محمد الأسفرائيني، عصام الدين (٩٤٤هـ/١٥٣٧م) على رسالة (الاستعارات) لأبي القاسم الليثي السمرقندي (ت بعد

---

[1] الدرر الكامنة ج٥ ص٢٢٨ والأعلام ج٩ ص٣١٧ وكحالة: معجم المؤلفين ج١٣ ص٣١٤.

٨٨٨هـ/١٤٨٣م) المسماة (بلوغ الأرب في تحقيق استعارات العرب". قال في أوله "الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، وجعله ذريعة إلى معرفة دقائق القرآن.. أما بعد فهذه حواشي على الشرح المنسوب إلى مولانا.. عصام الدين إبراهيم- أدخله الله جنة النعيم- على رسالة الاستعارات للمولى المحقق والحبر المدقق مولانا أبي القاسم الليثي السمرقندي.. جمعها.. حسن بن محمد الزيباري". والنسخة ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة، وهي من موقوفات يوسف العطا على المكتبة القادرية.٣٢ ورقة، ٢١سطراً، ٢٠،٥×٢٠،٥سم.(العدد ١٠٤٧).

١٩- محمد بن الحاج حسن المعروف بابن الحاج (القرن الثاني عشر). له شرح سماه (رفع الخفا عن ذات الشفا)، وذات الشفا منظومة في السيرة النبوية لمحمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ/١٤٢٩م) [1]. قال في أوله " الحمد لله الذي منَّ علينا بخليفته الأكبر إلى عامة الأسود والأحمر ليهديهم في مهامه الخير والغير". والنسخة بخط نسخ معتاد، ترقى إلى القرن الثالث عشر، اشتراها بعضهم من (حسن بن أحمد الملقب برقة) من بلدة السليمانية، ثم تملكه السيد عبدالرحمن القادري سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م. ويقع في ٣٦١ ورقة، ١٣ سطراً، ٢٠،٥×١٥سم.(العدد ١٢٠٩).

٢٠- معروف بن مصطفى بن أحمد النودهي البرزنجي (١١٦٦-١٢٥٤هـ/١٧٥٢-١٨٣٨م). من أعلام الكرد في التصوف والعلم، ولد في قرية نودي في قضاء شهربازار، وإليها نسب، وتلقى العلم في المدرسة الغزائية في بلدة (قلا جوالان)، كما أخذه على كبار علماء عصره، وألف أكثر من خمسين كتاباً في مختلف العلوم [2]، ومن آثاره التي تحتفظ بها المكتبة القادرية:

قصيدة في مدح النبي (ص). أولها:

بالله غرد لنا يا طيب النعم   واقرأ مديح رسول الله ذي الكرم

وقد نشر الشيخ محمد الخال هذه القصيدة من نسخة خطية لديه (ص١٨٤-١٨٨)، ولكنه ذكر أنها أحد عشر بيتاً فقط، وهي هنا خمسة عشر بيتاً. ورقة واحدة في أول المجموع ذي العدد (١١٦٣).

---

[1] محمد الخال: البيتوشي ص١٧-١٨ وكتابنا: التاريخ والمؤرخون في العصر العثماني، بغداد ١٩٨٣، ص١٢٥.

[2] محمد الخال: معروف النودهي ص١٨٤. وعواد: معجم المؤلفين العراقيين ج٣ ص٣٢٠.

٢١-خالد بن أحمد بن حسين، ضياء الدين، النقشبندي المجددي (ت١٢٤٢هـ/١٨٢٦م)، مجدد الطريقة النقشبندية في العراق والبلاد الإسلامية[١]، له في المكتبة (رسالة في إثبات الرابطة)، والرابطة هي أحد الأركان الثلاثة التي تختص بها الطريقة النقشبندية، وعرفها بعضهم بأنها عبارة عن استمداد المريد من روحانية شيخه الفاني في الله. قال في أولها "الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، من العبد الفقير المستهام، خالد النقشبندي المتمسك بإتباع سنة خير الأنام- عليه أفضل الصلوة وأكمل السلام- إلى الإخوان المخلصين الكرام من سكان دار الخلافة العظمى". كتبت بخط نس تعليق جيد، وتشغل الأوراق ١-١٥ من مجموع، ٢١ سطراً، ٢٠،٥×١٣سم (العدد ١٤٤٢).

٢٢- محمد الشرانشي (ت١٠١٦هـ/١٦٠٧م) ، عالم كردي، من أهل قرية شرانش، في منطقة بهدينان[٢]، لم نقف له على ترجمة. له في المكتبة حاشية على شرح إبراهيم بن محمد بن عربشاه المعروف بعصام (ت ٩٤٤هـ/١٥٣٧م) على الرسالة العضدية في علم الوضع لعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ). توجد هذه الحاشية ضمن مجموع، الأوراق ٨٢-٩٨، ١٩سطراً، ٢١×١٥سم (العدد ١٤٠). وثمة نسخة أخرى في المكتبة بخط التعليق، كتبها السيد يوسف بن محمد العطا، وفرغ منها في ١٠ صفر سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ٤١ ورقة، ٢٧، ٢٢،٥×١٥سم (العدد ٨٨٠). وقد كتب عبد الله بن مصطفى الموصلي الدملوجي (ت بعد ١٢٥٦هـ) حاشية على عدة حواش على شرح ابن عربشاه، من بينها حاشية الشرانشي المذكورة، وتوجد من هذه الحاشية في المكتبة أيضاً، العدد ٨٧٦.

٢٣- محمد بن رسول الساوجبلاغي (القرن الثالث عشر للهجرة). له في المكتبة حاشية على حاشية السيالكوتي على المطول للتفتازاني، ألفها بطلب من والي بغداد

---

[١] سيرته أشهر من أن تعرف، ينظر عثمان بن سند: أصفى الموارد ص١٧ والبغدادي: هدية العارفين ج١ ص٣٤٤ ٢٢- وعباس العزاوي: مولانا خالد، مجلة المجمع العلمي الكردي، العدد١، السنة ١٩٧٣، ص٧٠٨.

[٢] قرية في ناحية السندي التابعة إلى قضاء زاخو، في محافظة دهوك، أشير إليها بوصفها مركزاً للإمارة السندية في أوائل القرن التاسع للهجرة، ثم ضمها أمراء بهدينان إلى إمارتهم في العمادية في سنة ٩٤٠هـ. كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان ص٩٩.

داود باشا، عند قدومه، اي المؤلف، إلى بغداد لزيارة أوليائها الكرام سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م. قال في أولها " الحمد لله على آلائه، وصلوته وسلامه على أكمل أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه". وهذه النسخة بخط نسخ معتاد، لعلها بخط المؤلف، وقد استعارها طه الشواف من درويش أفندي الحيدري، ثم انتقلت إلى السيد يوسف الكيلاني، متولي الأوقاف القادرية، فأهداها إلى المكتبة القادرية سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، وتقع في ٢٥١ ورقة، ٢٤سطراً، ٢٠،٥×١٢سم (العدد ١٠٧٥).

٢٤- علي بن عبدالرحمن بن أحمد الطالباني القادري. له إجازة إلى السيد أحمد عاصم بن عبدالرحمن القادري نقيب الأشراف، ذكر فيها شيوخه وعلومه. تاريخها ١٣ محرم سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ١٣ ورقة، ٧سطور، ٢٠×١٢و٥سم (العدد ١٣٩٤).

النساخ والخطاطون:

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البرزنجي الشافعي (القرن الثاني عشر للهجرة)، خطاط مجود، نسخ بخطه النسخي الجميل:

مخطوطة حاشية أحمد بن موسى الخيالي (ت٨٦٢هـ/١٠٩٨م) على شرح مسعود التفتازاني (ت٧٩٣هـ/١٣٩٠م) على العقائد النسفية لعمر بن محمد النسفي (ت٥٤٧هـ). وكتب على حاشيتها، على نحو بديع، حاشية عبد الحكيم السيالكوتي البنجابي الهندي (ت١٠٦٧هـ) على الكتاب نفسه، وأضاف إلى ما بين سطورها شروح وتعاليق بخط التعليق. وقد فرغ من نسخها في ٢١ ذي الحجة سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٢م، ٨٣ ورقة، ١٣سطراً، ٢١×١١سم (العدد ١٥١١).

شرح إبراهيم بن محمد بن عربشاه الأسفرائيني، عصام الدين، على الرسالة العضدية في علم الوضع، وقد تقدمت، كتبها بخط نسخ معتاد، وكتب على هوامشها شروحاً عديدة، وفرغ منها في ٧ ذي الحجة سنة ١١٨٥هـ. وتوجد هذه النسخة ضمن مجموعة، الأوراق ١-٣٩، ١٩ سطراً، ٢١×١٣،٥سم (العدد ٨٨١).

محمد بن احمد الشهرزولي الشافعي. نسخ بخطه كتاب (الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب) تأليف السيد محمود بن عبد الله، أبي الثناء الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، وهي في مدح السيد الشيخ عبدالقادر الكيلاني، وفرغ منه في ٥ محرم سنة ١٢٥٦هـ. وقد انتسخ الحاج نسيب الدمشقي الحمزاوي نسخة عنها سنة

١٢٥٩هـ، وتوجد هذه النسخة في المكتبة، ٧٢ ورقة، ٢٩سطراً، ٢٤،٥×١٤سم (العدد ١٢٤٩).

السننذجي. ناسخ من سنه (سننذج) في كردستان إيران، سقط اسمه الأول، فلم يبق غير لقبه. نسخ بخط النسخ الجيد رسالتين من المجموعة ذات العدد ٧٣٤. ١٠٦ أوراق، ١٥سم، ٢١×١٣،٥سم.

عباس بن شمس الدين بن محمد بن عبدالله القزلجي (القرن الثاني عشر للهجرة). كتب بخطه النسخي المعتاد، شرح إبراهيم الإسفرائيني على رسالة الإستعارات إبي القاسم السمرقندي الليثي. وتقع هذه المخطوطة في ١٩ ورقة، ١٥سطراً، ٢١×١٥،٥سم (العدد ١٠٤٧).

محمد بن روزبهان (الروزبهاني، الروزبياني) بن يعقوب الملقب بأصيل. نسخ بخط نس تعليق كتاب (إحياء علوم الدين) للإمام محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، بمجلداته الأربعة، كتب في آخر أولها أنه تم نسخه في ٢٠ محرم سنة ٩٤٣هـ، وعلى ثالثها أنه تم في صبيحة يوم الجمعة ٢٧ صفر سنة ٩٤٧هـ، ١٤١+٢٠٣ ورقة، ٣٥ سطراً، ٢٧،٥×١٨سم (العدد ٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨).

عبد الله بن ناصر الكردي. (القرن الحادي عشر للهجرة). نسخ بخطه النسخي مخطوطة (المسامرة في شرح المسايرة) تأليف محمد بن محمد القدسي، المعروف بابن أبي شريف (ت٩٠٦هـ)، والمسايرة في العقائد لمحمد بن همام الدين عبد الواحد الشهير بابن همام (ت٨٦١هـ). وقد فرغ من نسخها في البصرة يوم الخميس ٢٧ رمضان سنة ١٠٥٩، ثم قوبلت في مكة. وتقع في ١٢٨ ورقة، ٢١ سطراً، ٢٠،٥×١٤،٥سم (العدد ٥٨١).

محمد بن ملا خليل الملقب بحمو الكردي (القرن الثاني عشر للهجرة). كان خطاطاً متقناً، ومزوقاً ماهراً، نسخ بخط النسخ المتقن، كتاب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي، وجدوله بماء الذهب، وزين الورقة الأولى منه بسر لوحة مذهبة، محلاة باللازورد، وبمداد أحمر، وفي أول النسخة فهرس لآيات القرآن المفسرة، كتبت بالخط الثلث. وغلاف هذه النسخة مزخرف بماء الذهب، على أرضية سوداء من خارجه، وحمراء من داخله، بعناية ظاهرة. وفرغ من نسخه

وتزويقه في الموصل أواخر ربيع الآخر سنة ١١٦٢هـ. ٤٧٣ ورقة، ٣٣ سطراً، ٢٩×١٩ سم (العدد ٧١).

عبدالقادر بن عبدالمجيد الأربيلي، كتب بخطه (خلاصة الحساب) لمحمد بن حسين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، وهو خط نسخ معتاد، وفرغ منها في بلدة (قلعة جولان) في مدرسة سليمانية، وفرغ منها في ٨ رمضان سنة ١١٧٣هـ على ما جاء في آخرها. وفي موضع آخر من المجموعة، في ذيل الورقة ٣٤، أنه فرغ منها في "المدرسة الكبيرة المنسوبة إلى مولانا صاحب الخيرات والحسنات وذوي الإحسان والإنعامات، المستثنى عن إطالة المدح باللسان، لكون آثاره وفضل إنعامه في المشارق والمغارب عيان، أعني سليمان[١]، أدام الله ظله وحرسه في الحياة ويغفر لنا وله في الممات، وذلك في ٢٧ رمضان من السنة المكورة، في قلعة جولان". المجموعة ذات (العدد ١٢٨٧).

زين الدين بن عبدالله بن شاي المشهور بكلهور(القرن الثاني عشر للهجرة). نسخ بخطه مجموعة تتضمن خمس رسائل، وخطه معتاد، في أولها أنه نسخها في مكة، وفي الرابعة أنه نسخها " في قرية جناران[٢] في مدرسة مولانا حسن بن إلياس.. سنة ١١٨٨"(١٧٧٤م) وفي الخامسة أنه نسخها في (مدرسة مولانا محمود في قرية بيتوش[٣]" في ٢٢ رجب ١١٨٨هـ.وفي السادسة أنها نسخها في قرية بيتوش، في مدرسة مولانا محمود وملانا عبد الله في يوم الخميس جمادى الآخر سنة ١١٨٨هـ (المجموعة ذات العدد ١٤٣٤).

عبدالغفور. نسخ بخطه (مختصر شرح قصيدة البردة) لابن هشام، لأجل أستاذه زين الدين الشهير بكلهر (المجموعة المتقدمة).

المالكون والواقفون:

---

[١] من الأمراء البابانيين، حكم على نحو متقطع بين ١١٦٠ و١١٧٨هـ.

[٢] تقع جناران في ناحية باسمها، في قضاء حلبجة في محافظة السليمانية، وينتسب إليها عدد من العلماء. كتابنا: مراكز ثقافية في كردستان ص٦٢.

[٣] بيتوش قرية من أعمال السليمانية، ازدهرت فيها الثقافة لعدة قرون متعاقبة، وقد خرج منها عدد من العلماء، أشهرهم العلامة عبد الله بن محمد البيتوشي (ت ١٢١١هـ). مراكز ثقافية مغمورة ص٥٢.

غياث الدين عيسى بن صبغةالله (الحيدري) الحسين آبادي. له تمليك على مخطوطة (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي، في بغداد، غير مؤرخ (العدد ٦٩).

عبدالرحمن بن حسين الروزبهاني. له عدد من التمليكات على جملة من المخطوطات، هي تمليك على مخطوطة الجزء الثالث من (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي (العدد ٨٦)، وآخر على مخطوطة (الديباج) لمحمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ/١٣٩١م) وهو شرح لكتاب (منهاج الطالبين) للنووي (العدد ٤٣٢)، وثالث على شرح التفتازاني على كتابه (مقاصد الطالبين) (العدد ٤١٩)، كتبه لأجله تلميذه أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن نورالدين، بالمدرسة الأحمدية (في جامع الأحمدية الكائن في الميدان ببغداد) سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م. ورابع على نسخة أخرى من مقاصد الطالبين، كتبها أحمد بن إبراهيم المذكور لأجله سنة ١٢٣٩هـ (العدد ٥٧٧). وخامس على مخطوطة (الملل والنحل) للشهرستاني (العدد ٦١٨).

أحمد بن عبدالرحمن الروزبهاني. له تمليك على الجزء السابع من مخطوطة (إرشاد العقل السليم) (العدد ٨٧).

حسنى بنت الشيخ علي أفندي الطالباني. أهدت نسخة نفيسة مزوقة من القرآن الكريم إلى المكتبة القادرية، في ٨ ذي الحجة من سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م. (العدد٦).

عبيدالله بن عبدالغفور أفندي الحيدري. تملك مخطوطة (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) لابن عبد البر النمري القرطبي. ثم أن ورثته باعوا كتبه، بيما فيها هذا الكتاب، بعد وفاته، فاشتراها السيد عبدالرحمن القادري، نقيب الأشراف، وحفظها في خزانة كتبه سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ومنها آلت إلى المكتبة القادرية (العدد ١٢٩).

إبراهيم بن محمد البرزنجي. له تمليك على مخطوطة (بهجة الأسرار ومعدن الأنوار) لعلي بن يوسف الشطنوفي (ت ٧١٣هـ/١٣١٣م)، مؤرخ في سنة ١٢١٠هـ (العدد ١٢٣٣).

فتاح السنندجي. تملك مخطوطة (التكملة في شرح التذكرة) تأليف محمد بن أحمد الخفري (ت ٨١٠هـ). وبيعت بعد وفته في المزاد، فاشتراها السيد يوسف بن

السيد محمد نجيب آل عطا سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ومنه انتقلت وقفاً على المكتبة القادرية (العدد ١٢٧٢).

محمد درويش بن محمد أمين الحيدري، توفي بعد سنة ١٢٨٥هـ[1]. له تمليك على مخطوطة (مجمع الأمثال) للميداني، غير مؤرخ (العدد ١٠٩٥). وعلى مخطوطة (الحاوي الكبير) للماوردي، إشارة لبعضهم تفيد بأنه اشتراه من تركة درويش أفندي حيدري زاده سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م (العدد ٤١٦).

يونس بن الحاج رسول الخالدي النقشبندي. له تمليك مؤرخ في سنة ١٢٥٨هـ على مخطوطة (كشف وجوه الغر لمعاني الدر) تأليف داود بن محمود القيصري القراماني (ت٧٥١هـ/١٣٥٦م)، مؤرخ في سنة ١٢٥٢هـ. وآخر على حاشية عبد العلي بن محمد البرجندي الحنفي (ت ٩٣٢هـ/١٥٢٥م) على شرح موسى بن محمود، قاضي زاده (ت٨٤٠هـ/١٤٣٦م) على الملخص في الهيئة للجغميني (العدد ١٢٨١).وثالث على شرح (خلاصة الحساب) لجواد بن سعد بن جواد الكاظمي (ت ١٠٦٥هـ). (العدد ١٢٨٧). ورابع على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، غير مؤرخ (العدد ٥٤٥). وخامس مؤرخ في سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م على مخطوطة (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد)، تأليف الحسن بن يوسف الحلي (ت ٧٢٦ هـ/١٣٢٥م). (العدد ٥٦٠).

نور الحيدري. له تمليك على مخطوطة (كليات سعدي) لسعدي الشيرازي (ت ٦٩١هـ/١٢٩١م)، ومنه انتقلت إلى السيد يوسف الكيلاني فأهداها إلى المكتبة في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م (العدد ١١٤٣)..

---

[1] عنوان المجد ص١٢٥ وتاريخ الأسر العلمية ص١٤٤.


الآثار الكردية
في المكتبة الراوية

قادني البحث عن مؤلفات العلامة السيد محمد سعيد الراوي البغدادي (المتوفى سنة ١٢٥٤هـ/١٩٣٦م) إلى الوقوف على خزانة الكتب الخاصة به، فإذا بها تضم مجموعة كبيرة من الكتب المهمة التي أخرجتها مطابع الشرق والغرب، تبحث فيما كان يُعنى به من علوم دينية ولغوية وتاريخية، كما أنها تضم - فضلاً عن ذلك- مجموعة من الكتب الخطية، في علوم ومعارف شتى، خطتها أنامل علمائنا ونُسّاخنا إبان القرون الخمسة الأخيرة.

والسيد محمد سعيد هو ابن عبد الغني بن محمد بن حسين بن عبد اللطيف بن إبراهيم بن محمد بن عثمان بن حسن بن عبد الله المعروف بالساهوك، جد السادة السواهيك، الحسيني الراوي، انحدرت أسرته من راوة على الفرات إلى بغداد، في مطلع القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م)، حيث توارث رجالها العلم والتدريس والتأليف أجيالاً متعاقبة. وولد السيد محمد سعيد سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، ودرس العلم على كبار علماء مدينته في أشهر مدارسها حتى عين مدرساً في مدرسة خضر الياس بالكرخ، وخطيباً في التكية الخالدية، وإماماً أولاً في جامع الشيخ معروف الكرخي. وشارك مشاركة فعالة في النشاطات المناوئة لجمعية الإتحاد والترقي إبان أواخر عهد الدولة العثمانية، ثم شارك بعد الاحتلال البريطاني في مقاومة هذا الاحتلال، ولذا فقد نفاه البريطانيون سنة ١٩١٩ إلى الهند حيث لبث معتقلاً هناك سنتين كاملتين. ولما عاد إلى وطنه عين أستاذاً في جامعة آل البيت، أول جامعة عراقية في العصر الحديث، ومدرساً للعربية في الثانوية المركزية، ثم اختير عضواً في مجلس التمييز الشرعي. وكانت وفاته في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٥٤هـ (١٥ شباط ١٩٣٦م)، ودفن في مقبرة معروف الكرخي[1].

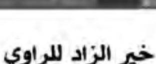
---

[1] تنظر ترجمته في المصادر الآتية: سيرته الذاتية بقلمه ضمن كتابه (تاريخ الأسر العلمية في بغداد)، بتحقيقنا، بغداد ط٢، ٢٠٠٧، ص١٠٦-١٢٠ ومحمد صالح السهروردي: لب الألباب ج٢، بغداد ١٣٥١هـ، ص٣٤٦-٣٥٣ وخضر العباسي: شعراء الثورة العراقية، بغداد ١٩٥٧، ص٧٦-٧٩ وكوركيس عواد وعبد الحميد العلوجي: جمهرة المراجع البغدادية، بغداد ١٩٦٢، ص١٧٥ وكوركيس عواد: معجم المؤلفين العراقيين ج٣، بغداد ١٩٦٩، ص١٢٧ وخير الدين الزركلي: الأعلام، ط٢، ج٧ ص١٥ وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ج١٠ ص٣٢ ويونس الشيخ ابراهيم السامرائي: تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، بغداد ١٩٨٢، ص٢٢١-٢٢٥ وروفائيل بطي: في ذكرى محمد سعيد الراوي، جريدة البلاد، بغداد، العدد ٤٥٧٣، ١٤ شباط ١٩٥٦ ومؤرخ (اسم مستعار): ترجمة المرحوم السيد محمد سعيد أفندي الراوي، نشرت في جريدة البلاد، في ٣حلقات، من ٣ آذار ١٩٣٦ ومقدمتنا لكتابه (تاريخ الأسر العلمية في بغداد) ومقدمتنا لكتابه (خير الزاد في تاريخ مساجد وجوامع بغداد).



تاريخ الأسر العلمية للراوي





خير الزاد للراوي

وللسيد محمد سعيد عدد من المؤلفات المهمة منها شرح مجلة الأحكام الشرعية (بغداد ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م) ومعلم الفرائض في حساب المواريث (بغداد ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) ورسائل المعلومات الدينية للمدارس الإبتدائية (٣ أجزاء)، وإرشاد الخلق إلى توحيد الحق (مخطوط)، ورسالة في العقائد الإسلامية (مخطوطة) والأنوار البارقة والفوائد الرائقة (مخطوط) وتاريخ بغداد حتى المائة السابعة (مخطوط) وتاريخ محلات بغداد (مفقود) وتاريخ الأسر العلمية في بغداد (حققناه وعلقنا عليه، بغداد، دار الشؤون الثقافية ط١ ١٩٩٦ وط٢ ٢٠٠٧) وخير الزاد في تاريخ مساجد بغداد (حققناه وعلقنا عليه، ديوان الوقف السني ببغداد ٢٠٠٦. وله- فضلاً عما تقدم- بحوث تاريخية نشرها مسلسلة في بعض الصحف العراقية، وجميعها يبحث في آثار بغداد العباسية، ونقد لكتب في تاريخ العراق.

أما خزانة كتبه، وقد نوّهنا بها في أول هذا البحث، فأكثرها حصل عليها صاحبها - رحمه الله- بالشراء الشرعي، ومنها ما وصل إليه إرثاً من أبيه السيد عبد الغني عن أسلافه، وكلهم عرف بالعناية بالكتب والتأليف، وقد أضاف إليها هو عدداً غير قليل من الكتب نقلها بخطه، وبهذا تنوعت مصادر هذه الخزانة، وباتت تمثل إنموذجاً لثقافة عصرها خير تمثيل. وفي الواقع فإن جانباً من كتب السيد محمد سعيد فقد في حياته في أثناء مداهمة السلطة البريطانية المحتلة لداره سنة ١٩١٩،

فقد أخبر هو أن المداهمين صادروا تلك الكتب ولم يعيدوها إليه، ثم أنه اكتشف – بعد حين– أن بعضها وجد طريقه إلى أرفف خزائن شخصية أخرى، ولا شك في أنه لو لم تفقد تلك الكتب لكانت خزانته أكثر غنى وأعظم محتوى، وأوضح دلالة على تنوع ثقافته وكثرة اهتماماته الثقافية.

وكان الله تعالى قد شاء أن تبقى هذه الكتب في صناديقها، منذ أن ارتحل صاحبها إلى الرفيق الأعلى قبل أكثر من سبعة عقود من السنين، وقد عُنيت أسرته بالمحافظة عليها بوصفها إرثاً شخصياً عزيزاً، فلم يُدركها البَلى، ولم تتعرض إلى ما تتعرض إليه الكتب القديمة– عادة– من آفات. ولما قيَّض لي تعالى فرصة الإطلاع على مكنونات هذه الخزانة في دار ولده، السيد جمال الراوي– سنة ١٩٩٠، أخبرته برغبتي في فهرسة مخطوطاتها على نحو علمي يليق بمكانة صاحبها وبأهمية الكتب نفسها، فوافق على الفور، بل يَسَّر سُبل أداء هذه المهمة. ووجدتني كلما مضيت في عملي أزداد إيماناً بأهمية هذه المخطوطات، فهي تتوزع على مجالات معرفية شتى، وفيها ما هو مكتوب بخط مؤلفه، أو بخطوط نساخ معروفين، ومنها ما هو نادر الوجود، أو فريد في بابه.

ومما أثار انتباهي، وفرة المخطوطات التي ألفها، أو شرحها، أو نسخها، أو تملكها، علماء كرد، نبغوا في تلك القرون، وانتهت إلى هذه المكتبة، ولم أجد تفسيراً لتلك الوفرة، إلاّ بأن كثيراً من علماء بغداد كانوا قد تتلمذوا على علماء كرد وَفَدوا إلى مدينتهم، فأصبحوا مناراً للعلم يقصدهم طلبته من كل حدب أو صوب، ومن أولئك العلماء الكُرد من كان ينسب إلى أسر شهيرة، لها باع في العلم في القرى والقصبات التي انحدروا منها، أمثال آل الحيدري في ماوَران، وآل الروزبهاني في فرقان، وآل البرزنجي في بَرزَنجه، ومنهم من نُسب إلى طرق صوفية كالنقشبندي والقادري، ومنهم من لم يعرف بلقب ولكنه اشتهر بعلم وافر وأدب جميل ونبل ظاهر.

وقد وجدت أن من المفيد التعريف بهؤلاء العلماء النابهين، الذين تعد آثارهم، مما تحتفظ بها المكتبة، شواهد على سعة علمهم، وعلى المكانة التي حازوها بين علماء عصرهم وطلبة العلم عهد ذاك. فهي تكمل الصورة المشرقة لدور الكرد الثقافي في العراق في أثناء القرون الأخيرة. وذلك على النحو الآتي[١]:

---

[١] رتبنا أسماء المؤلفين بحسب السياق الزمني لوفياتهم، وما لم نقف على تاريخ وفاته جعلناه في القرن الذي عاش فيه. على أننا لم نستطع اتباع هذه الطريقة فيما يتعلق بأسماء النساخ والمالكين.

المؤلفــون

١- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، زين الدين، الكردي، المعروف بالحافظ العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٢م). مُحدّث بارز، قيل أنه لد في نواحي إربل، وهاجر إلى مصر صغيراً، وفيها تلقي العلم على علمائها، وألف عدداً كبيراً من المؤلفات أكثرها في الحديث كما ألف كتباً في أصول الفقه والسيرة وغير ذلك[1]. ومن مؤلفاته التي تحتفظ بها هذه المكتبة:

التبصرة والتذكرة. وهي منظومة في ألف بيت، لخّص فيها كتاب علوم الحديث تأليف أبي عمر عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (المتوفى سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، وزاد عليه، حتى عرفت بألفية العراقي نسبة إليه. وفرغ منها في سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٦٦م[2]. أوله:

يقـــول راجـي ربــه المقتـدر	عبد الرحيم بن الحسين الأثري
وآخره أفضل الصلاة والسلام	علــى النبي ســـيد الأنـــام

وهذه النسخة حسنة، على هوامشها شروح جمة، وفي آخرها فائدة في الإجازة بالحديث وفي الكشط والمحو والضرب، وفي شروط قبول الحديث، وفي الورقة الأولى منها تمليك للسيد عبد القادر الحسيني، وتقع في ٥١ ورقة + ٣ أوراق عليها الفائدة المذكورة، ١١ سطراً، ١٨×١٣سم (العدد ٦).

٢- حيدر بن أحمد بن حيدر الكردي الحسين آبادي (القرن العاشر للهجرة)[3]. عاش في دير حَرير في كردستان، وأقام في الموصل مدة، ثم عاد إلى حرير فلبث فيها حتى وفاته، وله مؤلفات كثيرة في العلوم العقلية. درس على يديه محمد بن الحسن الاسترابادي (المتوفى سنة ٩٦٨هـ/١٥٦٠م) وسجل منه آراءه وملاحظاته وتعليقاته

---

[1] السخاوي: الضوء اللامع، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ ج٤ ص١٧١ وإسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين، استانبول ١٩٥١ ج١ ص٥٦٢ وخير الدين الزركلي: الأعلام، ط٢، ج٣ ص٣٤٤.

[2] الحاج خليفة: كشف الظنون، استانبول ١٩٥١ ص ١٥٦ ويوسف إليان سركيس: معجم المطبوعات، القاهرة ١٩٢٨ ص ١٣١٧.

[3] هذا يفهم من أخذ الاسترابادي العلم على يديه كما سيأتي، وفي الترجمة التي أوردها البغدادي (هدية العارفين ج١ ص٣٤٢) أنه من أهل القرن الحادي عشر للهجرة (١٧م). وترجم له السيد محمد سعيد الراوي في تاريخ الأسر العلمية ص١٥٥.

على حاشية مير أبي الفتح السعيدي (المتوفى سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٨م) على شرح محمد الحنفي التبريزي (المتوفى سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٤م) على كتاب (آداب البحث) لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ/١٣٥٥م) قال في مقدمته " وبعد .. فإن .. محمد بن حسين.. يقول: بعدما حصلت قراءة تدقيقات المُحشّي المدقق أمير أبي الفتح في الآداب على الشرح المشهور بين أولي الألباب، عند المخدوم بالحق، والأستاذ المطلق، مولانا حيدر بن أحمد بن حيدر.. أردت أن أقيد بالتحرير ما كنت أقاوله في التقرير". فالحاشية إذن مزيج من ملاحظات المُدرّس وتلميذه معاً، والنسخة بخط نسخ معتاد، كتبها سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي (المتوفى سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٥م) وعلى هوامشها تعليقات وشروح عديدة مذيلة بأسماء (درويش) و(حسين أفندي) و(محمود بن عمر) و(حسين بن علي)، وهم- فيما يظهر- مشايخ أو زملاء للناسخ أضاف تعليقاتهم على نسخته، وقد تملكها محمد بن حسين العبد اللطيف الراوي سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وحفيده السيد محمد سعيد سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، وهي تقع في ٤٥ ورقة، ٢٣ سطراً، ٢٢×١٦م (العدد ٩٣).

٣- يوسف بن محمد الأصم (المتوفى سنة ١٠٠٢هـ/١٥٩٣م). عالم كردي من سوران، له مؤلفات عدة بالعربية والتركية، في التفسير وعلوم أخرى[1]، أشهرها (منقول التفاسير)[2]، في تفسير القرآن الكريم. له في المكتبة رسالة في طريقة الاستخارة بالقرآن الكريم، نقلها عنه العلامة الشيخ إلياس الكوراني، وهذا هو إلياس بن إبراهيم بن داود بن خضر الكردي الكوراني، نزيل دمشق، ثم المدينة، المتوفى سنة ١١٣٨هـ/١٧٢٦م[3]. جاء في أولها" نقل العلامة الشيخ إلياس الكوراني- قدس سره- عن الشيخ يوسف الأصم الكوراني أن الإنسان إذا أراد الاستخارة في كتاب الله تعالى يقرأ الفاتحة". والرسالة بخط معتاد، كتبها السيد عبد الغني بن محمد بن السيد

---

[1] محمد المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة ١٢٨٤هـ، ج٤ ص٥٠٩ وهدية العارفين ج٢ ص٢٦٥ والزركلي: الأعلام ج٨ ص٢٥٢.

[2] محه مدوعه لي قه ره داغي: بووژاندنه وه ي ميژووي زانایاني كورد ج٢ ص١٨١ و ج٣ ص٩٧

[3] محمد خليل المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، القاهرة ١٢٩١هـ ج١ ص٣٠٩ وهدية العارفين ج١ ص٢٢٦.

حسين الراوي، وفرغ منها في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦٣هـ/٢٧ نيسان ١٨٤٧، وهي تشغل الأوراق ١-٣ من مجموعة تضم عدة كتب ترقى إلى عهود مختلفة (العدد١٦٤).

٤- محمد الشَرانشي (المتوفى بعد سنة ١٠٦٠هـ/١٦٤٩م). من أهل قرية شرانش، في منطقة بهدينان، له في المكتبة حاشية على شرح علي بن علي الجرجاني، السيد الشريف (المتوفى سنة ٩١٦هـ/١٤١٣م) على الرسالة العضدية في علم الوضع لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (المتوفى سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)[1]. وأولها " قوله (على تقدير) تقدم الديباجة هذا مبني على ما هو الراجح من كون الكتب والرسائل". وهي بخط نسخ واضح، كتبها عبد المحسن بن درويش بن محمد سنة ١١٣١هـ/١٧١٨م، وتشغل الأوراق ٥٤- ٩١ من المجموعة ذات العدد ١٧٢، ١٣ سطراً، ٢٢×١٦سم.

٥- عبد الله بن حيدر بن أحمد الكردي الحسين آبادي المتوفى سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م)[2]. هو أخو سابقه، له في المكتبة حاشية على حاشية قول أحمد على (الفوائد الفنارية) المتقدم. وقد ظلت هذه الحاشية وسابقتها لأخيه أحمد، مرجع طلبة المنطق في ماوران وغيرها من المدارس في العراق للعهود التالية، يتداولها المدرسون والطلبة على حد سواء، وبعضهم شرحها في رسائل خاصة لأهميتها التعليمية. وقال في أوله" حمداً لمن تمثل في مرائي أجناس العالم جماله،.. أما بعد فيقول أذل العباد .. عبد الله بن حيدر الكردي الحسين آبادي: لما رأيت كثرة طلب الراغبين ووفير رغبة الطالبين إلى الحواشي المتعلقة بالفنارية المنسوبة إلى مولانا قول أحمد.. ". والنسخة بخط النسخ، ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م). وتقع في ٥٣ ورقة، ١٩ سطراً، ٢١×١٥سم (العدد ٨٧).

---

[1] تنظر نسخ أخرى من هذه الحاشية في :محەمەد عەلى قەرەداغى: بووژاندنەوەى ميژووى زانيايانى كورد ج٤ ص٧٤

[2] عصام الدين العمري: الروض النضر في ترجمة أدباء العصر، تحقيق سليم النعيمي، بغداد ١٩٧٥ ج٣ ص١١ وإبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، بغداد بدون تاريخ ص١٢٨.

٦- عمر بن أحمد الجَلي المائي الكردي (المتوفى سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠). عالم من قرية (ماية) من قرى برواري بالا، من نواحي العمادية. كان من العلماء بالرياضيات[١]. له في المكتبة مقتبسات من شرحه على حاشية محمد بن أمين السعيدي الأردبيلي، الشهير بمير أبي الفتح، وقد تقدم، كتبت على هامش الحاشية المذكورة، بخط نسخ معتاد، وهي ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م)، وتقع في ٢٤ ورقة، ١٥ سطراً، ٢٢×١٥سم (العدد ٩٥).

٧- جعفر بن حسن بن عبد الكريم البرزنجي (المتوفى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٤م). أديب من أسرة كردية استوطنت المدينة المنورة، فولد هناك، وأخذ العلم عن علمائها، وتولى الإمامة والخطابة والتدريس في المسجد النبوي، ثم إفتاء الشافعية، وتوفي فيها، وله مؤلفات جمة في السير والتراجم[٢]، له منها في المكتبة (مولد النبي صلى الله عليه وسلم). وأوله " ابتدو (كذا) الإملاء باسم الذات العلية، مستدراً فيض البركات على ما أناله وأولاه". والنسخة حسنة، بخط نسخ مشكول، على هوامشها شروح لما ورد فيها من ألفاظ، لناسخها عبد الغني الراوي المتقدم، وتشغل الأوراق ٦-٢٢ من المجموعة ذات العدد ١٦٤.

٨- إبراهيم بن حيدر بن أحمد بن حيدر الكردي الحسين آبادي. من الأسرة الحيدرية التي اشتهرت في ماوران وبغداد بكثرة من أنجبتهم من العلماء في العصر العثماني، وقد عاش في القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م). وكان عالما مدققا، بَرَزَ في العلوم العقلية والنقلية، وأنشأ مدرسة في ماوران[٣]. له في المكتبة حاشية على حاشية قول أحمد (المتوفى سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م) على كتاب (الفوائد الفنارية) تأليف محمد بن حمزة بن أحمد الفناري، وهو في شرح (إيساغوجي) لأثير الدين الأبهري[٤]، في علم المنطق. قال في أوله "الحمد لله الذي أنعم علينا بالمنطق الفصيح المعرب عن المرام والمراد..". والنسخة بخط نسخ معتاد، كتبها عبد الله المدرس الداغستاني سنة

---

[١] أنور المائي: الفردوس المجهول، مخطوط، الورقة ٣٠.

[٢] هدية العارفين ج١ ص٢٥٦ والأعلام ج٢ ص١٢٢.

[٣] عنوان المجد ص١٢٣ وتاريخ الاسر العلمية ص١٥٣ ومراكز ثقافية مغمورة ص٧٩.

[٤] كشف الظنون ج١ ص٢٠٧ وطاشكوبري زاده: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بغداد ١٩٧٥ ج١ ص٢٤ و٣٥١ .

١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، في آخرها قطعة من حاشية أخرى في المنطق نقلها الناسخ المذكور من كلام (ملا قاسم) في وقت انتقال "عبد الفتاح أفندي بن محمد أمين أفندي الحيدري الصفوي الحسين آبادي رحمه الله من دار الفناء، في أول شعبان سنة ١٢٧٦ إلى دار البقاء" . تليها فائدة في كيفية الإصلاح والمحبة بين الزوجين، كتبت بخط مائل مختلف، وفي ظهر الورقة الأخير بيان بأسماء الشهود الذين شهدوا "على شيخ عمر سراج باشي من خصوص بيع البساتين الواقعة (في) هبهب بحسب وكالته من أخته الرضيعة المسماة بزمزم على أيتام زوجها درويش أفندي يكن باشي في الطوبجية لحيدر بن عبد الله أفندي الداغستاني بحسب وكالته عن زوجته". ويقع الكتاب في ٩٤+ ٣ أوراق، ١٥ سطراً، ٢٢×١٦سم (العدد ٨٨).

٩- أحمد بن إبراهيم بن حيدر. هو ابن سابقه، سكت المؤلفون عن ذكر سنة وفاته، له في المكتبة مقتبسات من كتاب له في علم المنطق، نقلها بعضهم مع مقتبسات أخرى لمؤلفين آخرين، منهم عبد الله اليزدي، وميرزا جان، وعبد الحكيم السيالكوتي، وغيرهم. كتب الكتاب بخط معتاد، دقيق الحرف، وهو يرقى إلى القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)، ويشغل الأوراق ١٠٥- ١١٥ من المجموع ذي العدد ٨٥، ٣٠ سطراً، ٢١×١٥سم.

١٠- إسماعيل بن إبراهيم بن حيدر(القرن الثاني عشر للهجرة)[١]. له في المكتبة حاشية على شرح علي بن محمد الشهير بالقوشجي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م) على الرسالة العَضُدية في علم الوضع لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (المتوفى سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م). وأولها " الحمد لله الذي وضع في ضمير الإنسان معرفة أسماء الأجناس". نسخة حسنة، بخط معتاد، كتبها سلمان العاني، وفرغ منها في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٢٤هـ/١ حزيران ١٨٠٩م. وتشغل الرسالة الأوراق ١- ١٧ من المجموعة ذات العدد ١-١٧، ١٥ سطراً، ٢٠×١٦سم.

١١- عبد الله بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البَيتوشي الكُردي (المتوفى سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م)، له في المكتبة:

---

[١] ينظر : الروض النضر ج٣ ص١٧ وعنوان المجد ص١٢٧ .

شرح على منظومته التي سماها (حديقة السرائر في نظم الكبائر) ونظم فيها كتاب (الزواجر عن اقتراف الكبائر) لأحمد بن حجر الهيثمي[1]. وفي أول هذا الشرح فائدة تاريخية مهمة وصف فيها ظروف تأليفه له، في أثناء حصار كريم خان الزند للبصرة سنة ١١٨٩هـ، وهو الحصار الذي دام نحو سنة كاملة، وأفضى بعدها إلى احتلال البصرة واستباحتها. قال في هذه النبذة " الحمد لله زجر بزواجر كتابه عن مقاربة الكبائر.. وبعد فيقول المذنب المهلك لنفسه المردي، عبد الله محمد البيتوشي الكردي.. إني لما قدمت البصرة سنة ألف ومائة وتسع وثمانين سنة من المحاصرة، ولبثت يسيراً بين أهلها الشم العرانين، أقبل عليها صادق خان بأمر من أخيه كريم خان والي شيراز وما والاها من بلاد العجم، فوقعت في الحصار، ومنعت من الفرار، فلما مضت علينا سنة من المحاصرة، وانهدمت أركان المُصابرة، وضاق الخناق، وكثر في البلد الخُلف والشقاق، ونفد الزاد، لم يأتينا مدد من والي بغداد تيقنت أن العجم قد غلبوا ونالوا من البصرة ما طلبوا، فاستخرت الله على ما كنت عليه من حسن النية أن أعمل تأليفاً في العلوم الدينية لعلي أنجو ببركته من شرّهم".
والنسخة بخط النسخ، كتبها ملا علي الخياط، وهي ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م)، وتقع في الأوراق ١ _ ١٦٢ من المجموعة (٣٥)، ٢٠ سطراً، ٢٢×١٥سم.
المُبشّرات. شرح فيه منظومته (المكفرات) وجمع فيها ما بين (اللباب) تأليف (الإمامين ابن حجر العسقلاني الشافعي، ومحمد بن محمد الرغبني الشهير بالحطاب المالكي)، وكان تأليفه هذا الشرح في شهر ذي الحجة من سنة ١١٩٤هـ/١٧٨٠م[2].
وأوله "الحمد لله الذي يعفو عن الكثير بالعمل اليسير.. وبعد يقول العبد المذنب عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي.. لما نظمت الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة، أردت أن أضع عليه شرحاً وجيزاً يتضمن ذكراً لمآخذ تلك الخصال من الأحاديث النبوية". نسخة بخط نسخ معتاد، تاريخها ١٢٢٨هـ/١٨١٢م.، وفي أولها تمليك باسم الملا علي الحافظ الخياط مؤرخ في غرة شعبان سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م وآخر للسيد محمد سعيد الراوي، صاحب المكتبة، ويشغل الكتاب الأوراق ١٦٣-١٧٣ من المجموعة المذكورة سابقاً.

---

[1] محمد الخال: البيتوشي، بغداد ١٩٥٨، ص١٠٤.

[2] البيتوشي ص١٠٩.

ج- مجموعة أدبية تضم عدة رسائل أنشأها لأغراض مختلفة، وبعث بها إلى بعض معاصريه، هي:

رسالة بعث بها من الأحساء إلى العلامة عبيد الله بن صبغة الله الحيدري سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٢م، يصف فيها أحواله هناك، وفيها شيء من شعره. أولها:

إني أحن إلى العراق ولم اكن   لا من رصافته ولا من كرخه

وثمة نسخة أخرى من هذه الرسالة في المكتبة، بخط إبراهيم الدروبي، وعلى هامش الصفحة الأولى منها ترجمة مختصرة للبيتوشي بخط الدروبي، وفي آخرها أنه فرغ من نسخها في سلخ شعبان سنة ١٣٣٣هـ، وتشغل هذه النسخة الأوراق ٣٠-٣٥ من المجموعة ذات العدد ١٤٨أ.

قصيدة يمدح فيها حاكم الأحساء الشيخ أحمد بن عبد الله، أرسلها إليه وهو بالبادية مع شيخ بني خالد سعدون بن عريعر[١] سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٢م، وأولها:

الهجر اقتل ما علمت فواصلي   ماذا التجافي منك يا ابنة وائل

أبيات بعث بها إلى الشيخ أحمد المذكور سنة ١١٩٤هـ/١٧٨٠، ويشكو إليه قلة ما لديه من القهوة، وأولها:

لي شهر، إن لم يكن شهران   مذ فارقت لذة الفنجان

أبيات للشيخ أحمد المذكور أجاب بها البيتوشي، وبعث بها مع الرسول نفسه، تتضمن الشكوى من علة اعترت رجله. أولها:

اشرب الكأس دائماً بالتهاني   أمن العدم ما جرى الملوان

قصيدة للبيتوشي بعث بها إلى الشيخ أحمد المذكور يواسيه فيها، وأولها:

هاجك البرق أم نسيم يماني   أم حمام رقت على الأغصان

قصيدة بعث بها إلى الشيخ أحمد بن الشيخ درويش البصري الكوّازي العباسي، من آل عبد السلام، المعروفين بباش أعيان، يُعزِّيه بموت أبيه سنة ١١٩٦هـ/ ١٧٨١م. أولها:

منع الكرى طيف ألم بمرقدي   وهنا ولم يك بيننا من موعد

---

[١] وصفه عثمان بن سند البصري الوائلي بقوله " أحد من بالنجابة ومكارم الأخلاق يذكر، جمع بين محاسن الشيم ومعالي المآثر..الخ". كتابه: مطالع السعود، بتحقيقنا، ص٢١٦.

رسالة بعث بها إلى الأمير سليمان بك بن عبد الله الشاوي[1] في أثناء محاصرة كريم خان الزندي البصرة سنة ١١٩٠هـ/١٧٨١م، وأولها:

يقبل الأرض من بعد ولو سمحت له الليالي بقرب قبل القدما

والمجموعة بخط معتاد، ترقى إلى القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م). وتقع في ١٣ ورقة، ١٩ سطراً، ٢٢×١٧سم (العدد ١٤٣).

٨- منقولات من شعره ونماذج من ترسله ونثره. ضمن مجموعة جمعها عبد الفتاح بن سعيد الشواف البغدادي (المتوفى سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م) وهي تضم مختارات من شعره ومن شعر متقدميه ومعاصريه. بخطه، وهو نس تعليق جيد. وتقع المجموعة في ٧٣ ورقة، ٢٥ سطراً، ٩١×١٢سم (العدد ١٤٤). وفي المكتبة أنموذج من ترسله، ضمن مجموعة عبد الفتاح الشواف التي تقدمت الإشارة إليها (العدد ١٤).

١٢- عبد الله باشا الكردي أمير السليمانية. وهو عبد الله باشا بن محمود باشا البابانی (١٢٣٦- ١٢٣٩هـ/١٨٢٠-١٨٢٣م)[2]. له نموذج أدبي على ترسله ضمن المجموعة ذات العدد ١٤٤.

١٣- أبو بكر بن محمد الهوادي الميروستمي (المتوفى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م). عالم نسب إلى مير رستم، وهي قرية قريبة من قصبة شقلاوه، ووصفه الحيدري بأنه "من مشايخ العلماء المتبحرين"[3] وله رسائل وحواش مهمة في المنطق والبلاغة والبيان والوضع. وكان له في المكتبة:

---

[1] هو أمير قبيلة العبيد، كان أديباً شاعراً مؤلفاً استصرخه البيتوشي بهذه الرسالة لفك حصار الإيرانيين عنها فلم يتمكن بسبب حراجة الموقف في بغداد، إثر ما عرف بفتنة عجم محمد، واغتيل سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م. مطالع السعود ص٨٦

[2] ينظر رسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت،١٩٦١، ص٢٦٢ ومحمد أمين زكي: تاريخ السليمانية، ترجمة جميل بندي الروزبياني، بغداد ١٩٥١ ، ص١٤٨. ويذكر حسين ناظم بيك أنه عين أميراً سنة ١٢٣١هـ/١٨١٦م. تاريخ الإمارة البابانية، ترجمة شكور مصطفى ومحمد الملا عبد الكريم، أربيل ٢٠٠١، ص٢٩٧.

[3] مطالع السعود ص١٤٤.

نهاية الوِسع لشرح خلاصة الوضع الذي ألفه في علم الوضع[1]، وأوله "الحمد لله بديع الصنع.. وبعد فهذا نهاية الوسع لشرح خلاصة الوضع خصه الله باليمن والنفع". نسخة بخط نس تعليق، كتبها محمد أمين الحيدري، وتشغل الأوراق ١-١٥من المجموعة ذات العدد ١٨٤ب، ١٠سطور.

حاشية على نهاية الوسع. قال في أوله "الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين، وبعد فيقول.. أبو بكر بن محمد الهوادي: إني لما فرغت من نهاية الوسع شرح خلاصة الوضع، أردت توضيحها بالحواشي"، نسخة بخط الناسخ نفسه، وتشغل الأوراق ١٦-٣٢ من المجموعة السابقة.

ج- رسالة في العلل والزحافات. في علم العروض. قال في أوله "الحمد لله باسط الأرض ورافع السماوات.. وبعد فيقول المظلوم الهوادي.. إن التصنيف في علم العروض لما كان من فروض الكفايات ألفت مختصراً حاوياً للعلل والزُحافات". نسخة بخط الناسخ نفسه، تشغل الأوراق ٣٣- ٥٣ من المجموعة السابقة.

١٤- جعفر الخَطّي. له في المكتبة قصيدة ضمن مجموعة شعرية على شكل دفتر يفتح طولاً، مخروم من أوله وآخره، لعدد من شعراء القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)،والقصيدة سقط شيء من آخرها، والموجود منها ٤٩ بيتاً، ومطلعها:

معاهدُهم الأبرقين هوامِد رزقن عهاد المزن تلك المعاهد

والمجموعة بخط نسخ حسن، مشكول الحروف أحياناً، وهي ترقى إلى القرن الثالث عشر للهجرة. وتقع في ٢٤ ورقة، ١٤سطراً، ١١×٢١سم (العدد ١٤٦).

١٥- يوسف بن الملا عبد الجليل الكردي الموصلي (المتوفى سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م). ينتهي نسباً إلى دوحة أمراء بهدينان. ولد في الموصل، وفيها نشأ وتلقى العلم حتى صار (ملا) كأبيه، وكان له اطلاع حسن على التاريخ، لا سيما تاريخ الموصل، اتصل بولاة الموصل من آل الجليلي، وأجاز بعضهم[2]. له في المكتبة رسالة بعنوان (الاستشفاء بأحاديث المصطفى)، وهي في شرح مجموعة من الأحاديث النبوية الواردة في الطاعون، وضعها لما داهم هذا الوباء مدينته الموصل سنة

---

[1] من (خلاصة الوضع) نسخة في المكتبة القادرية ببغداد. ينظر كتابنا: الآثار الخطية في المكتبة القادرية ج٣، بغداد ١٩٧٩ ص٣٢٣.

[2] كتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني، ط٢، لندن ٢٠٠٩، ٢١٨- ٢١٩.

١٢١٥هـ/١٨٠٠م. وأولها" الحمد لله منزل الشفاء، ورافع البلاء، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء". وهي بخط النسخ، وترقى إلى القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)، وفي أولها تمليك باسم السيد عبد الغني بن محمد الحسين العبد اللطيف الراوي سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م. وتقع في ٢٢ ورقة، ١١ سطراً، ١٩×١٣سم (العدد ١١).

١١- خالد بن أحمد بن حسين، مولانا أبي البهاء، ضياء الدين النقشبندي العثماني المجددي (المتوفى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م). مجدد الطريقة النقشبندية في العراق والإقطار الإسلامية في عهده، وشهرته تغني عن تعريفه. وله في المكتبة:

حاشية كتبها على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي (المتوفى ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م) على حاشية أحمد بن موسى الخَيالي (المتوفى سنة ٨٦٢هـ/١٤٥٧م) على شرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م) لكتاب (العقائد النسفية) لعمر بن محمد النسفي (المتوفى سنة ٥٣٧هـ/١١٤٢م)[١]. والنسخة حسنة، بخط عيسى صفاء الدين البندنيجي، وستأتي الإشارة إليه فيما يأتي من هذا البحث. ويقع الكتاب في ٥٢ ورقة، ٢٣سطرا، ٢٠×١٥سم. وثمة نسخة حسنة أخرى من هذه الحاشية، بخط نسخ تعليق، كتبها السيد محمد سعيد الراوي سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، في آخرها كلمة للناسخ تفيد أن المؤلف شرع بتأليف رسالته هذه وهو في بغداد، عند قراءته للمرحوم عبد العزيز من علماء الأكراد سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ثم أنه ارتحل إلى الشام سنة ١٢٣٨ هـ/ ١٨٢٢م حيث عاد إلى التعليق عليه (أي على المتن المشروح) ولما وصل إلى هذا الموضع منه توفي بأثر الطاعون سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م. ولم تتحقق عندنا هوية عبد العزيز هذا الذي قرأ عليه مولانا خالد في أثناء إقامته في بغداد. وتشغل هذه النسخة الأوراق ٥٤-١٢٠ من المجموعة ١٧٣، ١٩ سطراً، ٢١×١٥سم.

رسالة في إثبات الرابطة. دافع فيها عن الرابطة، إحدى أركان الطريقة النقشبندية، وهي كما يعرفها "عبارة عن استمداد المريد من روحانية شيخه". وأولها "الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، من العبد الفقير المُستهام خالد النقشبندي المتمسك باتباع سُنّة خير الأنام". نسخة بخط نسخ معتاد، كتبها السيد إبراهيم بن

---

[١] عثمان بن سند: أصفى الموارد من سلسال مولانا خالد، القاهرة ١٣١٣هـ ص ١٧ ومحمد أمين زكي: تاريخ السليمانية ص ٢٢٥ ومعجم المطبوعات ص ٨١٣.

الشيخ محمد الراوي سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م، عن نسخة تاريخها سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م. تشغل الرسالة الأوراق ١-٨ من المجموعة ذات العدد ١٦٧، ١٨ سطراً، ١٩×١٤سم .

ج- جالية الأكدار والسيف البتّار في الصلاة على المختار. ذكر فيه أسماء أهل بدر، ورتبها على الحروف. أوله "الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي هدانا للإيمان، فيقول العبد الفقير.. خالد المُجدّدي الشافعي مذهباً النقشبندي طريقة: لما كانت الصلاة على أشرف الورى من أحسن ما يرتقى بها إلى أعلا الذرى.. فاستخرت الله تعالى في ترتيب صلاة ممزوجة بأسماء الكرام البررة الأعلام، أهل بدر، مع آيات وأدعية". نسخة حسنة، بخط نس تعليق جميل، كتبها لنفسه السيد محمد سعيد بن السيد عبد الغني الراوي، سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٥م، وقابلها على الأصل وصححها بنفسه. تقع في ١٨ ورقة، ١٤ سطراً، ١٩×١٢سم (العدد ١٨٥).

١٦- محمد بن حِسن الروزبهاني. له في المكتبة حواش بخطه على حاشية علي بن محمد بن علي الجُرجاني، السيد الشريف (المتوفى سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م) على شرح مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م) على المختصر الذي وضعه عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ/١٢٤٨م) على كتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل)، وهو في علم أصول الفقه[١]. وقد جعل الروزبهاني حواشيه على شكل تعليقات تتصل موضوعاً بالكلام المشروح، وذيلها باسمه الكامل، ومكان كتابته لها وهو بغداد، ويظهر إنما فعل ذلك لكي لا تختلط تلك الحواشي بتعليقات أخرى اقتبست من شروح مُحشّين آخرين. ويقع الكتاب كله، بحواشيه المذكورة، في ٥٣ ورقة، ١٣ سطراً، ٢١×١٣سم. (العدد ٤٣).

١٧- محمد معروف بن مصطفى بن أحمد النُودَهي البرزنجي (المتوفى سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م). عالم كردي نابه، نشأ في بيت علم ودين شهير، التحق ببعض مدارس (قلا جولان) مركز إمارة البابانيين، ثم تولى التدريس فيها، ونال حظوة لدى الأمراء البابانيين، وكانت له آثار عديدة، منها رسائل ومنظومات متنوعة الموضوعات[٢]. وله في المكتبة:

---

[١] كشف الظنون ص ١٨٥٣.

[٢] هدية العارفين ج٢ ص٣٦٩ ومحمد الخال: معروف النودهي، بغداد، دون تاريخ. .

أ- أرجوزة (نظم العروض) في علم العروض، وهي تعد "من أحسن المنظومات في هذا الفن"[1]. أولها:

قال محمد حسيني النسب   الحمد للهادي إلى علم الأدب

بخط معتاد، كتبها محمد بن عبد القادر، ولم يذكر التاريخ، وهي مما يرقى إلى القرن الثالث عشر. وتشغل المنظومة الأوراق ٦٦-٧٣ من المجموعة ذات العدد ١٤٠، ١٣ سطراً، ٢١×١٥سم.

ب - غَيث الربيع في علم البديع. وهي أرجوزة في ٢٤٤ بيتاً، ضمنها جميع صنائع البديع، وموضعاتها مدح الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. أولها[2]:

يقول معروف له مولاه   غفر كل ما جنت يداه

ومنها:

فهذه ارجوزة لي نافعة   ولصنائع البديع جامعة

سميتها غيث الربيع ارتجي   بنظمها غفران كل حرج

وتشغل الأرجوزة الأوراق ١-١٠ من المجموعة ذات العدد ١٦٥، ١٨ سطراً، ١٠×٨سم.

ج- عمل الصياغة في علم البلاغة. وهي أرجوزة في علم المعاني في ٨٠٠ بيت بأسلوب سهل الفهم، نظم فيها كتاب (تحرير البلاغة) تأليف محمد بن آدم بن عبد الله الكردي (المتوفى بعد ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م)، وأولها

قال أسير ذنبه معروف عنه عفى بفضله الرؤوف

وهذه المنظومة وسابقتها بخط ناسخ واحد، وهو نسخ جيد، ولم يذكر اسمه، وتشغل الأوراق١١-٣٨ من المجموعة ذاتها.

١٨- عيسى بن موسى بن جعفر القادري البندنيجي البغدادي، صفاء الدين (المتوفى سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م) من أسرة علمية في بَندنيجَيْن (مندلي) تلقى تعليماً جيداً في بغداد، وقام برحلة إلى الشام والحجاز، فأخذ العلم عن علماء تلك البلاد،

---

[1] محمد الخال: معروف النودهي، ص١٠٧.

[2] قال الشيخ محمد الخال واصفاً هذه الأرجوزة: والحق أن هذه المنظومة تحفة أدبية، وآية في السلاسة، نادرة المثال، يحسن طبعها ونشرها وتدريسها لجمال مبناها ومعناها. كتابه: معروف النودهي ص١٠٥- ١٠٧.

وتولى التدريس في جامع (الحيدرخانه)[1] في بغداد، وعد رئيساً للمدرسين فيها، وربطت الصداقة العلمية بينه وبين والي بغداد داود باشا (١٢٣٢-١٢٤٧هـ/١٨١٦-١٨٣١م)، وكانت له مؤلفات في التاريخ والتصوف والردود[2]، وله في المكتبة:

أ-انتصار المستنصرين من الفرقة الناجية. وهي رسالة في العقائد والردود، ذكر في ختامها أنه أهداها إلى الشيخ عارف حكمت شيخ الإسلام في الدولة العثمانية[3]، حين كان – أي البندنيجي- في الإستانة سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م، ولذلك فإنه افتتح الرسالة بقوله "أحمد الله الذي أيد عارف حكمه بالعظمة"،نسخة جيدة بخط نسخ تعليق، الراجح أنه للمؤلف، عدا سطور من الورقة الأخيرة فإنها بخط مختلف. وتشغل الأوراق ١-٥ من المجموعة ذات العدد ١٦، ٢٠ سطراً،١٩×١٤سم.

ب- الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهورية. رسالة في الإجابة على أسئلة اعتقادية وردت من مدينة لاهور في الهند إلى علماء بغداد، فأحالها عليه والي بغداد علي رضا باشا اللاظ (١٢٤٧-١٢٥٨هـ/١٨٣١-١٨٤٢م) ليرد عليها. وأولها "الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق". فرغ من تأليفها في سلخ شعبان سنة ١٢٥٤هـ، وهي بخط السيد عبد الغني بن محمد الراوي، فرغ من نسخها في ٩ رمضان سنة ١٢٨٨هـ/٢١ تشرين الثاني ١٨٧١م. وتشغل هذه الرسالة الأوراق ٣٩-٦٤، من المجموعة ١٧٥، ١٧ سطراً، ٢٠×١٢سم.

١٩- إبراهيم فصيح بن صبغة الله الحيدري البغدادي (المتوفى سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م). عالم كردي ذائع الصيت، واسع المعرفة، تلقى العلم على كبار علماء بغداد، ومنهم علماء اسرته الحيدرية، وسافر إلى استانبول، وكان له دور في عزل السلطان عبد العزيز، وألف مؤلفات كثيرة في التفسير والفقه والفلك وغير ذلك[4]. وله في المكتبة:

---

[1] جامع عمره والي بغداد داود باشا سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م، على أرض مسجد قديم يرقى إلى أواخر عهد الدولة العباسية، وألحق به مدرسة عرفت بالداودية نسبة إليه، ولما يزل عامرا.

[2] وضعنا في سيرته ومؤلفاته كتاباً بعنوان (صفاء الدين عيسى البندنيجي، حياته وآثاره) أربيل ٢٠٠٩.

[3] توفي سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م.

[4] ترجم لنفسه في كتابه (عنوان المجد) ص١٢٠- ١٥١، وله ترجمة في هدية العارفين ج١ ص٤٢ وعباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ج٢ ص٥٨ . وللمؤلف ترجمة له في كتابه (تاريخ الأسر العلمية ص١٤٦، ذكر فيها أن الحيدري وقف كتبه "الثمينة، والمعدودة وحيدة، بما فيها مؤلفاته، على تكية مولانا خالد عليه الرحمة المعروفة بالتكية الخالدية حتى لعبت بها الأيدي وذهب منها ما ذهب، وكمل البلاء عليها باستيلاء دائرة الأوقاف عليها، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

أ- عنوان المجد في أحوال بغداد والبصرة ونجد. وأوله" الحمد لله الذي تاهت العقول في بيداء معرفة كنه ذاته المقدسة.. أما بعد فيقول الفقير المحتاج إلى عفو ربه السيد إبراهيم فصيح بن السيد صبغة الله الحيدري، إني قبل هذا سافرت من بلدي مدينة السلام إلى دار الخلافة قسطنطينية..". وآخره "هذا آخر ما حررته من هذا الكتاب، والله الموفق للصواب، بالبصرة أثناء الاشتغال بالنيابة، وختامه في شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست وثمانين من الهجرة النبوية (٢٨ كانون الأول ١٨٩٦م) على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والتحية". والنسخة نفيسة[١]، بخط النسخ الجيد، وكتبت العناوين بالحمرة، وهي غفل من اسم ناسخها، وقد علق على مواضع منها الأب أنستاس ماري الكرملي[٢]، وأكثر تعليقاته في التصحيح اللغوي، أو في إثبات كلمات ساقطة، أو عبارات، أو وضع عناوين إضافية على الهامش. وفي آخر النسخة فهرس بموضوعات الكتاب بخط نس تعليق مختلف عن سائر الكتاب[٣]. ويقع الكتاب في ٢٣٩+١٢ ورقة، ١٨ سطراً، ٢١×١١سم (العدد ١٥٢).

ب - تحفة العشاق في إثبات الرابطة. نسب إليه في النسخة المطبوعة من هذا الكتاب (استانبول ١٢٩٣هـ) وعليها اعتمد المرحوم عباس العزاوي في إثبات نسبتها إليه[٤]، وليس في مصادر ترجمة الحيدري[٥] إشارة إلى رسالة بهذا العنوان، والتعليقة التي أوردها الحيدري في آخرها تنفي هذه النسبة تماماً، حيث جاء فيها أنه "شاهد هذه الرسالة الأنيقة شكر الله تعالى مساعي مؤلفها بحسن القبول، وأفاض علينا وعليه من لطفه المشمول". وهي بخط نس تعليق، كتبها السيد محمد نجيب بن السيد أحمد بن السيد خليل العطاء، وفرغ منها في ٢١ رجب سنة١٣٠٥هـ/ ٢ نيسان ١٨٨٨م. وتشغل الأوراق ٩-٢٣، من المجموعة ذات العدد ١٦٧، ١٨ سطراً، ١٩×١٤سم.

---

[١] توجد نسخة المؤلف في المكتبة العامة بنيويورك (كوركيس عواد: جولة في دور الكتب الأميركية ص٨٦) ونشره علي البصري دون تحقيق (مطبعة دار البصري، بغداد، دون تاريخ، ص٢٦٧).

[٢] ولد سنة ١٨٦٦ وتوفي سنة ١٩٤٧م.

[٣] كانت هذه النسخة في الأصل لدى السيد محمد سعيد الراوي، وقد انتقلت إلى خزانة الأب الكرملي، حيث علق عليها، ثم استعادها السيد محمد سعيد فيما بعد.

[٤] بحثه: مولانا خالد النقشبندي، مجلة المجمع العلمي الكردي، العدد ١، ١٩٧٣، ص٧١٨.

[٥] كتابه: عنوان المجد ص١٣١-١٣٣، والبغدادي: هدية العارفين ج١ ص٤٢.

ج- أحسن المقال في شرح رسالة خلق الأعمال. و(خلق الأعمال) رسالة في تحقيق الإرادة الجزئية تعرف بـ(العقد الجوهري في الفرق بين كَسبي الماتريدي والأشعري)، تأليف مولانا خالد النقشبندي، وهي في علم الكلام[1]. أولها" الحمد لله الذي خلق الإنسان وعمله، وأناط تكليفه بقدرته الكاسبة لما أمله". والنسخة بخط نس تعليق جيد، كتبها السيد محمد سعيد بن عبد الغني الراوي، وفرغ منها في غرة ذي الحجة سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، وقد ميز الأصل المشروح بأن كتب بمداد أحمر. وتشغل الأوراق ٢٤- ٧٣ من المجموعة المتقدمة، ٢١ سطراً، ١٩×١٤سم.

النســـاخ

١- عبد الله بن ملا يحيى المزوري. نسخ بخطه (إيضاح المقصود من معنى وحدة الوجود) تأليف عبد الغني النابلسي (المتوفى سنة ١١٤٣هـ/١٧٣٠م)، وذلك برسم شيخه عبيد الله الحيدري الصفوي، وفرغ منها في ٩ محرم سنة ١٢٣٥هـ/٢٧ تشرين الأول ١٨١٩م. وتشغل الرسالة الأوراق ١٤٠-١٤٦ من المجموعة ذات العدد ١٨٠، ١٩ سطراً، ٢١×١٥سم. وعبيد الله هذا هو مفتي الشافعية في بغداد، وكان عالماً اشتهر بتعليقاته "الدقيقة على كتب المعقول" وقد توفي سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م[2].

٢- عباس بن إياس بن عباس، له في المكتبة كتاب نسخه بيده، هو (جهة الوحدة) تأليف محمد أمين صدر الدين الشيرازي (المتوفى سنة ١٠٢١هـ/١٦١٢م)، "في قرية مرور (والراجح أنها هرور في منطقة برواري بالا في إمارة بهدينان) في مدرسة مولانا إبراهيم الأمي، في يوم الجمعة (ولم يذكر الشهر والسنة)" وهو من مخطوطات القرن الثاني عشر للهجرة، ويقع في ١٥ ورقة ، ١٥سطراً، ٢١×١٥سم.

٣- رسول بن محمود بن حسن الكردي البيوري الشافعي القادري. نسخ بخطه حاشية محمد بن محمد التاجي (المتوفى سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م) على شرح ابن عربشاه على الرسالة العضدية، في علم الوضع، وقد تقدمت. وخطه نسخ معتاد،

---

[1] عنوان المجد ص ١٣١

[2] ينظر عثمان بن سند: أصفى الموارد ، ص١١٦، والحيدري: عنوان المجد ١٢٩ والراوي: تاريخ الأسر العلمية في بغداد ص١٤٠ -١٤١.

كتب في آخرها أنه نسخها "في البلدة المحروسة دار السلام- صانها الله من الآفات- في المدرسة الأحسائية في أيام حكومة الوزير المكرم سليمان باشا.. سنة ألف ومائتين وإثنين وعشرين من الهجرة". وسليمان باشا هذا هو والي بغداد سليمان باشا المعروف بالصغير، ثم بالقتيل، تولى بغداد من ٤ محرم سنة ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م)إلى أواخر شوال سنة ١٢٢٥هـ (١٨١٠م)، وأما المدرسة الأحسائية، فهي التي ستعرف فيما بعد بالتكية الخالدية نسبة إلى مجددها مولانا خالد النقشبندي حين نزلها وتلامذته وتولى تعميرها[1]. وتقع هذه الحاشية في ٣١٢ ورقة، ١٧ سطراً، ٢٣×١٥سم (العدد ١٣٨).

٤- مصطفى بن إلياس بن ميكائيل بن محمد بن خدادا، ناسخ، أو طالب علم، من أهل النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م). له في المكتبة كتب نسخها بخطه، هي:

أ- كتاب (الفوائد الفنارية) في المنطق، وقد تقدم التعريف ببعض نسخه، وذلك عند أستاذه مولانا محمد أمين بن ملا محمد في ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م، وقد نقل على هوامشه شروحاً عديدة من كتب شتى، مما دل على تعمقه في فهم هذا الكتاب وشروحه المختلفة. ويقع الكتاب في الأوراق ١- ٢٢، ١٣ سطراً، ٢١×١٥سم (العدد ٨٥).

ب- شرح التصريف العِزّي. تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م). ويشغل الأوراق ٢٣-٧٠ من المجموعة ذاتها.

ج- التطريف على شرح التصريف. تأليف محمد بن علي العرضي الحلبي النحوي (المتوفى سنة ٩٣٣هـ/١٥٢٦م)[2]، ويشغل الأوراق ٧١- ٩٠، ١٦ سطراً، ٢١×١٦سم. والمجموعة بخط معتاد، نسخها ناسخها المذكور سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م.

٥ - حيدر بن علي بن محمد بن خضر . من آثاره الخطية في المكتبة، كتاب (تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية) تأليف محمد بن محمد الرازي، المعروف بقطب الدين التحتاني (المتوفى سنة ٧٦٦هـ/١٣٦٤م)، وفرغ من نسخه في شهر رمضان سنة ١١١٥ هـ/ ١٧٠٣م في مدرسة (مولانا أبو بكر المشهور بالغزائي، وهو

---

[1] بحثنا: التكية الخالدية في بغداد، مجلة (الأكاديمي)، العدد ١٣، أربيل ٢٠٠٩.، ص٢٠٥-٢٢٧.

[2] كشف الظنون ص ١١٣٩.

ماونتي (كذا) في قرية برزنجة[1]. ويقع الكتاب في ١٥٢ ورقة، ١٤ سطراً، ٢٠×١٤سم (العدد ٧٠).

٦- السهراني اليقباني موطناً (كذا ولم يذكر اسمه الكامل) وواضح أنه ينسب إلى إمارة سوران (= سهران). نسخ بخطه حاشية قره داود بن كمال القوجوي الرومي المدرس الحنفي (المتوفى سنة ٩٤٨هـ/ ١٥٤١م)، من حواشي (الرسالة الشمسية) لعمر القزويني، المعروف بالكاتبي (المتوفى سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م)، وذلك في سنة ١١١٨هـ/١٧٠٦م. ويقع الكتاب في ١٨٦ ورقة، ١٧ سطراً، ٢٢×١٥سم (العدد ٧٥).

٧- محمود بن يوسف بن ميكائيل. نسخ بخطه كتاب (الفوائد الفنارية) وقد تقدم التعريف بهذا الكتاب. وذلك في يوم الإثنين في شهر صفر (ولم يذكر السنة) في قرية (كيجنة) ويظهر من هذه النسخة أنها ترقى إلى القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م)، وعلى هوامشه تعليقات وشروح جمة نقلت من كتب شتى بخط الناسخ المذكور، وهو نسخ معتاد. ويشغل الكتاب الأوراق ١-٣٤ من المجموعة ذات العدد ٨٦، ١٣ سطراً، ٢١×١٤سم.

٨- حسن بن إبراهيم الكوراني (القرن الثاني عشر للهجرة)، ولعله ابن العلامة ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين الشهراني الشهرزوري الكوراني (المتوفى سنة ١١٠١هـ/١٦٩٠م)، وكان هذا، أي إبراهيم من كبار علماء المدينة المنورة في عهده[2]. نسخ بخطه كتاب شرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م) لكتاب (التصريف العزي) تأليف عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني (المتوفى بعد ٦٥٥هـ/١٢٥٧م)[3]. ويقع الكتاب في ٨٣ ورقة (العدد ١٣١).

---

[1] قرية صغيرة على السفح الجنوبي لجبل (كوره كازاو) وهي إلى الشرق من مدينة السليمانية، تعد مركزاً لناحية سروجك التابعة لقضاء شهربازار، اشتهرت بوصفها مركزاً ثقافياً مهماً في منطقتها، وفي العراق عامة، بسبب نزول أسرة نابهة فيها، عرفت بسادات برزنجة، وكان ذلك في أواسط القرن الثامن الهجري. كتابنا: مراكز ثقافية مغمورة في كردستان ص٣٩-٤٠.

[2] محمد خليل المرادي: سلك الدرر ج١ ص٩ والأعلام ج١ ص٣٥.

[3] كشف الظنون ١١٣٩ وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي، الترجمة العربية ج٥ ص ١٧٩-١٨٠.

٩- حسن بن حسين بن محمد الشهير بـ(بير ميكائيلي). نسخ بخطه حاشية علي بن محمد الحسيني الجرجاني، السيد الشريف (المتوفى سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م) على تحرير (القواعد المنطقية) وقد تقدمت الإشارة إلى شروح لهذا المتن، وقد أنجز نسخه في يوم الجمعة من شهر ذي القعدة سنة ١١٣٧ (آب ١٧٢٥م) في مدرسة مولانا حسن في قرية قزلر[١]. ويقع الكتاب في ٧٧ ورقة، ١٣ سطراً، ٢٢×١٦سم (العدد ٨٠).

١٠- محمد أمين بن عبد الغفور بن العلامة محمد أسعد أفندي الحيدري الصفوي الحسين آبادي المفتي ببغداد[٢]. نسخ بخطه المجموعة ذات العدد ١٨٤ب، وتضم ثلاثة مؤلفات لأبي بكر بن محمد الهوادي الميروستمي، وقد تقدم التعريف بها، وخطه نس تعليق جيد.

١١- مصطفى بن شيخ عثمان الرواندزي (القرن الثالث عشر للهجرة). نسخ بخطه، وهو نسخ معتاد، كتاب (النهجة المرضية في شرح الألفية) للسيوطي، وذلك في مدرسة مولانا عبد الله بن ملا عبد الغفور، وفرغ منها في صفر سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، عن نسخة كتبت في مدرسة مولانا ملا محمد المشهور بابن الحاج، وأضاف إلى أولها السيد عبد الغني بن الملا محمد أفندي الراوي فهرساً بأبواب الكتاب وفصوله، وذلك في سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م. وقد أضاف إليها نقولاً وشروحاً جمة على حواشيها وبين سطورها. وتقع النسخة في ١٥٣ ورقة (العدد ١٠٢).

المالكون والواقفون

١- طه بن يوسف الكردي، الموصلي مسكناً، الشافعي مذهباً. له تمليك على شرح حسن الكاتي (المتوفى سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨م) على (إساغوجي) في المنطق لأثير الدين الأبهري، وذلك في سنة ١١٣٢هـ/١٧١٩م. (العدد ٨٤).

٢- أحمد بن عبد الرحمن بن حسن الروزبهاني، له تمليك غير مؤرخ على كتاب (التبصرة والتذكرة) للحافظ العراقي، وقد تقدم (العدد ٦).

---

[١] قرية في محافظة أربيل حالياً، شهدت نشاطاً ثقافياً في العصر العثماني، نسخ فيها عدد من المخطوطات، وأشير إليها في إحداها باسم (ايد قزلر). مراكز ثقافية ص١٢٥.

[٢] ذكر السيد محمد سعيد الراوي (تاريخ الأسر العلمية ص١٤٣) أن محمد أمين هذا كان "ولداً ذكياً وأديباً لوذعياً.. اختارته المنية وهو شاب" وذكر أيضاً أن له نظم ونثر ومؤلفات.

٣- أحمد بن حسن الروزبهاني، جعله الملا إسماعيل الزركشي متولياً على خزانة كتبه التي وقفها، كما في نص وقفيته التي كتبها في أول نسخة نفيسة من كتاب في فروع الحنفية، ترقى إلى القرن العاشر للهجرة (١٦م)، وهو "هذا من كتب الملا إسماعيل الزركشي المرحوم الموقوفة، وجعلت التولية بيد هذا الفقير أحمد بن حسن الروزبهاني عفي عنهم والله أعلم" (العدد ٢٥).ولأحمد بن حسن الروزبهاني تمليك في أول مجموعة في علمي الحساب والفلك (العدد ١٥٧).

٤- عبد الرحمن بن حسين الروزبهاني (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ/١٨٥٢م). عالم نابه تلقى العلم على علماء قريته (فِرقان) في كركوك، وتنقل في قرى كردستان طلباً للعلم، ثم تولى التدريس في مدرسة قريته، ثم عاش في بغداد، حيث طار صيته مدرساً في بعض مدارسها، ودرّس والي بغداد داود باشا، فعرف بـ(شيخ العلماء)[1]، واقتنى مكتبة غنية بالكتب، ومن مقتنياته فيها (حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية) وقد تقدمت نسخة منها في هذا البحث، وذلك بموجب تمليك له مؤرخ في سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م. (العدد٧٦). ومنها المخطوط المعنون (تحفة الأحباب في السلوك إلى طريق الأصحاب) تأليف درويش أحمد الطرابزوني النقشبندي (القرن الثاني عشر للهجرة) وهو في التصوف، نسخة حسنة بخط النسخ الجيد، كتبها محمد بن سليمان، وفرغ منها في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٣٤هـ/ ١٣ آذار ١٨١٩م. وثمة ملاحظة مهمة في هذه المخطوطة تشير إلى أن مصير مكتبة الروزبهاني آل إلى أن بيعت في المزاد العلني ببغداد، جاء فيها أنها انتقلت بالشراء الشرعي من مزاد المذكور" إلى محمد أسعد ومحمد سعيد ومحمد صالح أولاد أحمد أفندي المدرس بالأصفية الشهير بيكن زاده"، وهؤلاء شغلوا موقع التدريس في المدرسة المنسوبة إلى جامع الأصفية أحد الجوامع الكبيرة التي جددها والي بغداد داود باشا عهد ذاك[2].

---

[1] ينظر محمد جميل الروزبياني: المعروفون من الروزبيانية (الروزبهانية) مجلة المجمع العلمي العراقي، الهيئة الكردية، بغداد، المجلد ١١، ١٩٨٤، ص٢٥-٣٠٣ وشيرزاد محمد أمين روزبياني: الملا عبد الرحمن الروزبهاني، مجلة كاروان، أربيل العدد١٨، ١٩٨٤، ص٨٨-٩٠.

[2] كان هذا المسجد في أصله الدار التي أنشأها الخليفة المستنصر بالله باتصال مدرسته المستنصرية، من أعلاها، وعرفت بدار القرآن المستنصرية، ثم تحولت في أول عهد العثمانيين بالعراق تكية لأتباع الطريقة المولوية، يقيمون فيها أذكارهم المنغمة التي كانت تؤدى على أصوات الآلات الموسيقية، ثم أصاب الإهمال هذه التكية فأصبحت مخزناً للجند، وحينما ولي داود باشا بغداد أنشأ في أرضها

٥- إبراهيم فصيح بن صبغة الله بن أسعد المفتي الحيدري البغدادي. وقف نسخة من كتاب (الأمالي)، لإسماعيل بن القاسم القالي (المتوفى سنة ٣٥٦هـ/٩٦٦م)، كان قد استكتبها بيد السيد عبد الوهاب البغدادي، ففرغ منها في ٤ محرم سنة ١٢٧٧هـ/٢٢ تموز ١٨٦٠م، كما كتب الحيدري بخطه في صفحة العنوان، وفي الورقة ٦١ ختم " وقف المرحوم إبراهيم فصيح الحيدري على تكية الخالدية سنة ١٢٠١هـ".

٦- محمد الشهير بالسيوكاني. له تمليك على كتاب (النهجة المرضية في شرح الألفية) لعبد الرحمن السيوطي، إذ اشتراه من ملا مصطفى بن شيخ عثمان الرواندزي بشهادة الملا محمد يسر بن ملا عثمان الرواندزي سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م (العدد ١٠٢).

٧- أحمد بن عبد الجواد برزنجي شرقاوي. تملك كتاب (مرالح الأرواح) تأليف أحمد بن علي بن مسعود، وهو مختصر نافع في التصريف. وتحمل نسخة الكتاب تاريخ تملكه إياها، وهو شهر ربيع الأول سنة ٢٨ (لعلها ١١٢٨هـ).(العدد ١/١٣٤).

٨- عبد الوهاب الحيدري. له تمليك على حاشية التاجي، هبة الله على شرح ابن عربشاه الإسفرائيني المعروف بعصام على الرسالة العضدية في علم الوضع، وقد تقدمت (العدد ١٣٨).

٩- عبد الغفور أفندي (بن أسعد) الحيدري مفتي الشافعية في بغداد[١]. له تمليك وختم مؤرخ في سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، على حاشية التاجي المتقدمة (العدد ١٣٨).

جامعاً كبيراً عرف بالأصفية نسبة إلى لقب اشتهر به وهو (آصف الزمان) وألحق بها مدرسة علمية سنة ١٢٤١هـ. ينظر عبد الحميد عبادة: العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٤ ص٣٢٧ وخير الزاد في تاريخ مساجد وجوامع بغداد، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٦، ص٧٧ وكتابنا: مساجد بغداد في كتابات الأجداد، بغداد ٢٠٠٥، ص٤٤، وما زال هذا الجامع عامراً.

[١] ذكر محمد سعيد الراوي أنه لما توفي عبيد الله الحيدري، وهو ابن عبد الغفور المذكور، " بيعت كتبه وكتب أبيه فيمن يزيد، وقد حضرت ذلك، وأخذت منها ما أخذته". تاريخ الأسر العلمية ص١٤٢. فواضح أن هذا هو مصدر بعض ما تحتفظ به المكتبة من مؤلفات السادة الحيدريين وربما غيرهم من آثار العلماء الكرد الآخرين.


الرسالة العونية
في أنساب الأسرة التيمورية
لمحمد علي عوني

مقدمة

ولد محمد علي عوني في مدينة سُويرَك من اعمال ديار بكر في كردستان تركيا سنة ١٣٠٦هـ/١٨٩٧م ، وهو ابن الحاج عبد القادر عوني السُّوَيرَكي بن محمد علي آغا المعروف بـ(لاج حني) زعيم عشيرة (زازا الدنبلي)[١] ، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارس تركيا، كما درس العلوم الدينية في مدارسها هناك، لاسيما وأن والده كان مفتياً في (سويرك) . وأتقن اللغات العربية والتركية والفارسية، فضلاً عن الكردية. ثم أنه سافر إلى القاهرة لمواصلة الدراسة الدينية في الجامع الأزهر، وتخرج فيه حاصلاً على (شهادة العالَمية) بعد نحو ست سنوات من التحاقه به، وهي مدة قياسية بالنسبة لأمثاله، مما دل على ذكائه الحاد ودراسته الإسلامية السابقة. وحينما قدر له أن يستقر نهائياً في مصر سارع إلى الالتحاق بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، فتخرج من قسم الجغرافيا والتاريخ فيها سنة ١٩٢٣، وفي أثناء ذلك تعلم اللغة الفرنسية[٢].

وعلى الرغم من دراسته المضنية في الأزهر، وكون أكثرها يقوم على الحفظ، فإنه وجد متسعاً من الوقت للإلتقاء بزملاء له من الطلبة الكرد، والمطارحة معهم في شؤون القضية الكردية، وزادت لقاءاته سعة مع مثقفين منهم من خارج النطاق الأزهري، منهم آل بدرخان، أمراء بوتان الذين كانوا ينزلون مصر عهد ذاك وينشطون في خدمة قضية شعبهم. وتأثر هو بهذا الجو الثقافي، فشارك في العمل من أجل التعريف بالقضية الكردية. وذكر ابنه[٣] في ترجمته له أن نشاطه القومي بلغ سمع السلطات العثمانية، فمنعته من العودة إلى بلاده حين أنهى دراسته بمصر، فلم يجد بداً من الاستقرار في هذا البلد المضياف، ونحن نستغرب هذه الرواية، فعوني

---

[١] كتب محمد علي عوني ألقابه في نهاية ترجمته للجزء الثاني من كتاب (الشرفنامه) ص٢٦٧ على النحو الآتي " تمت الترجمة الحرفية على يد أضعف العباد صانه الله من كيد أهل الفساد محمد علي عوني بن عبد القادر عوني بن محمد علي آغا البابي السوركي موطناً والدنبلي الظاظائي عشيرة وجنساً والكردي شعباً وأمة".

[٢] عبد الرحمن الشيخ علاء الدين النقشبندي: محمد علي عوني، الباحث والمحقق، محاضرة ألقيت في الندوة الخاصة بذكرى محمد علي عوني، أربيل ٢٠٠٧، ونشرت في كتاب الندوة، أربيل ٢٠٠٨، ص٦٢-٦٧.

[٣] نجم الدين عوني: مقدمة الطبعة الثانية من خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، صXII

كان في مقتبل عمره حين كان مشغولاً في تلقي العلم في الأزهر، ولم يعرف أن نَشَر شيئاً في هذه المدة من عمره الغض، لا في القضية الكردية ولا في غيرها، وليس بعيداً أن يكون قد التقى ببعض الزملاء من الكرد في الأزهر أو في خارجه، وأن تكون ثمة مطارحات قد دارت بينه وبينهم حول هذا الشأن، ولكن ذلك لم يكن من الخطورة بحيث يصل خبره إلى المخابرات العثمانية، فضلاً أن تتخذ مثل ذلك الإجراء القاسي بحقه، ولو كان قد صدر منه ما أزعجها فعلاً فما كان أسهل عليها من أن تدعه يدخل الأراضي العثماني حيث تلقي القبض عليه.

اختار عوني إذن أن يستقر في مصر، وصادف أن أعلن الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد الأول حاجته إلى مترجم حاذق للعمل في قلم اللغات الشرقية، وتقدم هو إلى الامتحان، فكان الأول بين المتقدمين إليه، وسرعان ما أظهر حماسة مشهودة في العمل، ونشاطاً جماً في وظيفته الجديدة، فما كان من المسؤولين إلاّ أن أناطوا به مهمة أخرى، هي الاشراف على الأرشيف الخاص بحكومة محمد علي باشا، وهي ترقى إلى أوائل القرن التاسع عشر، وتنظيم ذلك الأرشيف، وترجمة ما هو مهم من وثائقه. وفي الواقع فإنه بذل جهداً كبيراً في هذه المهمة، فالأرشيف نفسه كان يحتل جناحاً خاصاً من قصر عابدين الملكي، حيث تقيم الأسرة المالكة، إلاّ أنه لم يرتب على نظام معين، ولم يسبق أن ترجم شيء من وثائقه إلى العربية، فعمد هو إلى اختيار عدد من المترجمين الكفوئين، لمعاونته في هذا العمل، فكان كل منهم يقوم بترجمة الوثيقة التي يعهد بها إليه، ويرفق الترجمة بالأصل، فيقوم هو بمراجعة الترجمة مراجعة دقيقة، فضلاً عما كان يقوم بترجمته بنفسه. وكان من حسن طالعنا أن أطلعنا بشكل مباشر على عدد كبير من تلك الوثائق المترجمة، في أثناء إقامتنا في أرض الكنانة سنة ١٩٧١، فهالتنا جسامة ما اضطلع به ذلك الفريق الصغير من المترجمين، واستقر عندنا أن حجم ما أنجزه محمد علي عوني لا يمكن أن يقدر بحسب ما نشره من كتب مترجمة، على أهميتها، وإنما هو يعرف من خلال عشرات الألوف من البطاقات المترجمة التي تركها في ذلك الأرشيف الزاخر، والذي أصبح المعين الثر للباحثين والمؤرخين من مصر وخارجها حتى اليوم. وتكشف تلك النصوص المترجمة عن تضلعه العجيب في اللغة التركية– العثمانية، وقدرته الفائقة


محمد علي عوني

علــى صــياغة العبــارات العربيــة، وفهمــه العميــق للمـصطلحات العثمانيـة في أوائـل القـرن التاسـع عـشر، ومنها مصطلحات عسكرية وإدارية وفنية عديدة[١].

ولم يقتصر جهد عـوني علـى مـا كـان يطلـب منـه في وظيفته فحسب، وإنما اندفع في مجال الثقافة، يغترف من مــصادرها المختلفــة، ووجــد في موقعــه القريــب مــن (السراي) فرصة في التعرف على الكثير من الشخصيات العلميــة الــتي كانــت تفــد إلى مــصر مــن البــاحثين والمستشرقين، فربطت بينه وبينهم صلات تعاون علمي متبادل، وشغف هو بتاريخ أمته الكردية، وقد سبق أن أشرنا إلى نشاطه في خدمة قضيتها وهو النشاط الذي قيل أنه أدى بالسلطات العثمانية إلى منعه من العودة إلى موطنـه الأول في (سـويرك)، وعلـى هـذا الأسـاس أقـدم علـى التعـاون مـع جمعيـة (خويبون) الكردية في مصر، ممثلة بمؤسسيها قدري وأكرم وجميل باشا وحسن آغا حاجو وممدوح سليم وغيرهم.

وثمة أدلة قوية على أنـه شـارك في كتابـة كتـاب (القـضية الكرديـة) تحـت اسـم مستعار هو (بله ج شيركوه) سنة ١٩٣٠، وهو الكتاب الذي عُدَّ من أكثر الكتب تأثيراً في الوعي القومي الكـردي عهـد ذاك[٢]. وقادتـه مـشاعره الوطنيـة، وحبـه للثقافـة، إلى جمع معلومات جمة عن تاريخ الكرد بنيّة وضع كتـاب شـامل بهـذا الخـصوص، وقـد وقفنا على العديد مـن تلـك المعلومـات في أوراقـه غـير المنـشورة، إلاّ أنـه عـزف عـن مواصلة العمل، بعد أن رأى أن العلامة الكردي العراقي محمد أمين زكي قد سبقه إلى إصدار كتابه (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن)

---

[١] نشر كاتب السطور عدداً من هذه الوثائق مع تقديم وتحقيق في كتـاب عنوانـه (العراق في وثـائق محمـد علي) وصدر عن بيت الحكمة في بغداد سنة ١٩٩٩.

[٢] صدر هذا الكتاب بالإنكليزية سنة ١٩٣٠ ثم طبع بالعربية في مطبعة سعادة بالقاهرة وقد كتـب عليـه اسـم جمعية (خويبون)، ويرى بعض الباحثين أن الكتاب من إعداد هذه الجمعية، وأنها أرسـلته إلى محمـد علي عوني لصياغته، فقام بالعمل، وأضاف إليه ملحقاً ضم معلومات مهمة عن العشائر الكرديـة ومـا تعرضت له من مذابح. ينظر عز الدين رسول: محمد علي عوني، الشخـصية البـارزة في تـاريخ الكـورد الحديث، محاضرة ألقيت في الندوة الخاصة بذكرى محمد علي عـوني، أربيـل ٢٠٠٧، ونـشرت في كتـاب الندوة، أربيل ٢٠٠٨، ص٢٦.

فما كان منه إلاّ أن استأذنه في نقله من لغته الكردية إلى العربية، وطبع بمصر سنة ١٩٣٩، وفي الواقع فإنه بذل في ترجمته ومراجعة أصوله من الجهد ما لو بذله في التأليف لاستوى له كتاباً قائماً بذاته. ثم أنه ألحقه بترجمة كتاب محمد أمين زكي الأخر، المسمى (تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي) وطبع بمصر سنة ١٩٤٥. وشجعه هذا العمل على ترجمة أهم كتاب وضعه مؤرخ كردي في العصر الحديث، وهو كتاب (شرفنامه) الذي الفه بالفارسية الأمير شرف الدين البدليسي (ألفه سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٧م)، وقد بذل جهداً مضاعفاً في هذه الترجمة لأنه لم يكتف بنقله إلى العربية فحسب، وإنما حقق نصوصه الفارسية وعلق عليه بتعليقات مهمة، وقد طبع الكتاب بجزئيه في القاهرة بعد وفاة المؤلف سنة ١٩٥٨ و١٩٦٢ ، ثم أعيد طبعه في دار الزمان سنة ٢٠٠٦. ومن أعماله المهمة أنه ترجم المجلد العاشر من كتاب (سياحتنامه) لأوليا جلبي، من التركية إلى العربية، ولبث مخطوطاً هو أيضاً حتى تولت ابنته درية نشره في دار الكتب والوثائق القومية سنة ٢٠٠٣. وقيل أنه وضع معجماً باللغتين العربية والكردية إلاّ أنه لم يطبع بعد.

وكانت وفاة محمد علي عوني في القاهرة سنة ١٩٦٥ [1].

لقد عرف محمد علي عوني بأنه كان المترجم الضليع لكتب مهمة في التاريخ الكردي وغيره، نقلها من الفارسية والتركية والكردية إلى اللغة العربية، إلاّ أنه لم يُعرف بوصفه مؤلفاً، باستثناء إشارة إلى أنه وضع رسالة في تاريخ الأسرة التيمورية في مصر، فهذه الرسالة هي من تأليفه وحده، ومع أن كتبه المترجمة لقيت شهرة وانتشاراً واسعاً في عهده وما بعده، وكانت موضوعات لدراسات عديدة، إلاّ أن رسالته في تاريخ الأسرة المذكورة لم تعرف ولم تشتهر.

وكنا نتوق إلى الاطلاع على هذه الرسالة منذ مدة، حتى تفضلت السيدة درية ابنة المرحوم محمد علي عوني علينا بنسخة مصورة منها، مع أوراق ووثائق أخرى، وكان ذلك بمناسبة دعوتها وأخيها الأستاذ عصام، ونخبة من الباحثين والإعلاميين المصريين للمشاركة في الندوة التي عقدتها وزارة الثقافة في إقليم كردستان في ١-٣ تشرين الثاني (ديسمبر) سنة ٢٠٠٧م. وكان لي شرف المشاركة فيها، وقد أخبرتني السيدة درية في أثناء زيارتي لها في منزلها في حي الزمالك بالقاهرة في شتاء العام

---

[1] تنظر ترجمته في نجم الدين عوني: مقدمة الطبعة الثانية من خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، وخير الدين الزركلي: الأعلام ج٦ ص٣٠٦.

التالي أنها ترغب في أن يتولى الباحثون نشر ما لم ينشر من تراث أبيها، وهو ما اعتبرته إذناً بنشر تلك الرسالة موضوعة البحث.

ويحكي موضوع الرسالة، كما هو واضح من عنوانها، تاريخ الأسرة التيمورية الشهيرة في مصر، بالعسكرية والإدارة والأدب، ويرجع أصل هذه الأسرة – كما يقول– إلى الكرد، وإن اختلطت دماء أبنائها بدماء شركسية، وربما غيرها، بحكم التصاهر. وتوصل، من خلال ما اطلع عليه من وثائق ومصادر، إلى أنها تنتسب إلى أمير قبيلة الملية الكردية الساكنة في نواحي أورفه، وأن جدها الأول هو تيمور، أو تمر كما تسميه المصادر المعاصرة، الذي تولى حكم أورفا حيناً من الدهر، وأن بعض زعماء القبيلة انحازوا إلى إبراهيم باشا بن محمد علي حين وصل بعملياته العسكرية إلى نواحي الجزيرة، ثم انحدر أحدهم إلى مصر حيث شارك في حروب محمد علي في شبه الجزيرة العربية، وفي إدارة بعض المراكز المدنية فيها، وحينما انتهت تلك الحروب أسس في القاهرة اسرة عرفت بالتيمورية كانت مقربة من أسرة محمد علي، وعاشت هذه الأسرة حياة أرستقراطية مترفة بما نالته من حظوة وما امتلكته من أراض زراعية واسعة، فمكنها ذلك من انصراف رجالها وبعض نسائها إلى الثقافة والأدب، ذكر منهم عوني الأديبة الشاعرة عائشة عصمت بنت إسماعيل باشا بن محمد تيمور. والملاحظ أنه سكت عن الترجمة لأبرز معاصريه من أعلام هذه الأسرة، منهم العلامة أحمد بن إسماعيل تيمور (١٢٨٨–١٣٤٨هـ/١٨٧١–١٩٣٠م) صاحب المؤلفات العديدة في التراث العربي، وعضو المجامع العربية، وصاحب المكتبة التيمورية الشهيرة الغنية بنوادر المخطوطات[١]





[١] الزركلي: الأعلام ج١ ص١٠٠





عائشة التيمورية — أحمد تيمور

والأديب الكبير محمود بن أحمد بن إسماعيل باشا تيمور (١٣١١-١٣٩٢هـ/١٨٩٤- ١٩٧٢م) رائد القصة والمسرحية العربية، وعضو المجامع العربية[١]، والأديب القصصي والمؤلف المسرحي محمد بن أحمد بن إسماعيل باشا تيمور(١٣١٠-١٣٢٩هـ/١٨٩٢-١٩٢١م)[٢].

وتقع الرسالة في ١٧ ورقة، كتبها مؤلفها بخطه، وبقلم الحبر، وعليها تعديلات وشطب بقلمه. وليس لها مقدمة، وإنما هي تبتدئ رأساً بالترجمة لمحمد الكاشف جد الأسرة التيمورية الذي وفد إلى مصر في عهد واليها الشهير محمد علي، وحتى عنوانها وضعه بعد فراغه من تأليفها كما يبدو، لأنه كتب بالقلم الرصاص، اي بغير ما كتب به متنها. وهذا العنوان يدل على أنه أراد فيها البحث في (نسب) الأسرة والترجمة لأعلامها، وقد حقق ذلك الغرض في الأوراق ١- ١٠ من رسالته، وأنهاها مؤرخاً تاريخ فراغه منها في ١٤/١٨/ ١٩٤٣ وذيَّل ذلك كله بتوقيعه. لكنه عاد فسجل معلومات موسعة عن الشاعرة عائشة عصمت بنت إسماعيل باشا تيمور، ابرز أعلام الأسرة من النساء، ونقل تلك المعلومات من مقدمة كتاب لها، ومما كتبه عنها بعض الباحثين المعاصرين لها، فشغلت تلك المعلومات الأوراق السبع التالية.

[١] الأعلام ج٧ ص١٦٥

[٢] الأعلام ج٦ ص٢٢



محمود تيمور





محمد تيمور

ولعدم وجود مقدمة للرسالة، فإن عوني لم يذكر سبب وضعه لها، ونستطيع القول أنه أراد تقديمها إلى بعض أفرادها ممن ربطت صلة الصداقة به، حيث يفهم مما ذكره أنه كان على معرفة وثيقة بمعاصريه من أبنائها.

اعتمد المؤلف في تأليفه هذه الرسالة على ثلاثة مصادر رئيسة هي:

ما نقله من شواهد قبور الأسرة الكائنة في مقبرتها الخاصة في قرافة الإمام الشافعي في القاهرة، وتتضمن هذه الشواهد قطعاً شعرية فيها ذكر لمناقب المتوفين، وشيئاً من معالم حيواتهم، وتواريخ وفياتهم أما رقماً أو من خلال حساب الجُمَّل، وهو أن تحسب القيمة العددية لمجموع حروف شطر بيت التاريخ. وفي الواقع فإن عوني استخرج معلومات مهمة ودقيقة من هذه الشواهد الأثرية.

ما اعتمده من معلومات الأسرة نفسها، ويظهر أنه كان يعرض عليها نتائج تدقيقاته مما رآه في شواهد قبورها وما تجمع لديه من معلومات أخرى.

ما قرأه في وثائق الأرشيف الخاص بعهد محمد علي، وكان محمد علي عوني مكلفاً بترجمة وثائقه إلى العربية، فمكنه اطلاعه الواسع على مكنوناته من استخراج معلومات مهمة عن أعلام الأسرة الأوائل.

ما رجع إليه من المصادر التاريخية، لاسيما في ترجمة الشاعرة عائشة عصمت التيمورية، وقد أثبت نصوص ما أوردته تلك المصادر، بالجزء والصفحة. وناقش بعض ما رآه ناقص الدقة.

وأسلوب عوني عربي واضح كما في مترجماته الأخرى، وقد اعتمد في صياغته التاريخية على طريقة التراجم، فترجم لأعلام الأسرة، مبيناً من خلال ذلك صلاتهم الأسرية، وما لهم من ذراري، إلاّ أننا وجدناه في الصفحة الأولى من رسالته يشذ عن هذه الطريقة، فيرسم مشجراً مبسطراً لعمود نسب الأسرة، ودوَّن تحت كل اسم من أعلامها ما وجده عنه من معلومات موثقة.

ويمكننا أن نلاحظ أن المؤلف اختار أن يكتب عنوان رسالته على نحو مسجوع، على عادة الكتاب القدامى، وأنه جعل اسمه جزءاً من العنوان، حيث سماها (الرسالة العونية في أنساب الأسرة التيمورية). ويظهر أنه إنما فعل ذلك تأثراً منه بعناوين ما قرأه من الكتب التراثية القديمة.

وتقديراً لأهمية الأسرة التيمورية، الكردية الأصل، المتنوعة الثقافة، ودورها في تجديد الأدب العربي في العصر الحديث، وكون هذه الرسالة هي الوحيدة التي كتبت في تاريخها، من لدن كاتب مصري من أصل كردي هو أيضاً، وتلبية لرغبة السيدة درية محمد علي عوني، فقد أقدمنا على تحقيقها ونشرها.

وتتمثل خطتنا في هذا العمل في نشر الوثيقة كما هي دونما تغيير في لفظ أو عبارة، والاقتصار في التعليق على إثبات ما كان المؤلف قد شطب عليه لأمر ما، وأبدله بغيره في المتن، وتوضيح بعض ما سكت عنه من معلومات توفرت عن تاريخ الأسرة. والله من وراء القصد.

نص الرسالة

كان لمحمود ثلاثة أبناء هم[1]:

تيمور باشا. تولى الرئاسة سنة ١٢٠٥ (١٧٩٠م)[2] وتعين والياً على الرقة سنة ١٢١٥(١٨٠٠م)[3]

إبراهيم بك

سعدون بك

انجب تيمور باشا ثلاثة أبناء هم:

أيوب بك

محب مخلص مير ميران دركاه عالي[4] اسكان باشي مللو[5] في صفر ١٢٤٨(١٨٣٢م)

---

[1] أدرج المؤلف هذه العلاقات النسبية على شكل مسودة (مشجر)، ونظراً لصعوبه نشره على وضعه هذا فإننا أدرجنا نصه على شكل كلام متصل.

[2] التواريخ الميلادية بين المعقوفات من وضعنا.

[3] عرف تيمور آغا (باشا) باسم (تمر) قبل أن يلي الحكم، وفي سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م قاد حركة قبيلته في حركة واسعة وصفت بالتمرد ضد السلطات العثمانية، فعين السلطان عبد الحميد الأول والي أورفه الوزير محمد باشا للقضاء على حركته، ومع ذلك حقق تمر انتصاراً على والي ديار بكر، حتى أنه فرض الأتاوة على أهلها، وفي سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠ عين السلطان سليم الثالث لحربه سليمان باشا الكبير، والي بغداد، ومحمد باشا الجليلي والي الموصل، فتمكنا من تشتيت قواه، وتعيين أخيه إبراهيم باشا أميراً على الملية بدله، وتمكنت قبيلة العبيد العربية بقيادة الحاج سليمان الشاوي من دحر ما تبقى من القوات المنضوية تحت زعامته، فاضطر إلى الهرب إلى جبل سنجار، وقد تخلت عنه قبيلته، في سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م لم يجد بداً من طلب العفو من والي بغداد، فعفى عنه الأخير، واستدعاه إلى بغداد، حيث أقام مكرماً سبع سنين، وأخيراً توسط له لدى الدولة العثمانية، فعين والياً على أرفه، إلا أنه لم يتمكن من دخولها، فعزل، وعاد هو إلى سيرته الأولى في الخروج على السلطة العثمانية، فأصدرت الأخيرة أمرها إلى والي بغداد علي باشا بحربه، فاضطر إلى الهرب إلى نواحي الخابور. وواضح أن مناوءة تيمور باشا وأسرته للعثمانيين هي التي دفعت بهم فيما بعد إلى الانضمام إلى مصر. ينظر ياسين العمري: غاية المرام، بغداد ١٩٦٩، ص١٩١، وغرائب الأثر، الموصل ١٩٤٠، ص٢١–٢٥، وعثمان بن سند: مطالع السعود، بتحقيقنا، بيروت ٢٠٠٩، ص٢٠٣ – ٢٣٩ ومجهول: روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار، بتحقيقنا، السليمانية ٢٠١٠، ص٥٢–٥٤ والدر المكنون، مخطوط.

[4] الدركاه العالي: الباب العالي، وهو اسم للحكومة العثمانية، ومير ميران (أمير الأمراء) اسم لرتبة عثمانية.

[5] هو المسؤول عن شؤون توطين القبائل.

يقدم تهنئة بمناسبة فتح حلب من قبل الجيوش المصرية ويبين استعداده للخدمة، ودخل محو بك أورفا في ربيع الثاني سنة ١٢٤٨(١٨٣٢م)، ولبّى دعوة أيوب في قرصقونلي على مسافة ١٢ ساعة من أورفا. هجم ايوب بك بعشائره على جهات ديار بكر في ١٩ را (ربيع الأول) سنة ٤٨ (١٢)، وأخضعها لحكم المصريين، وجزاءً لعمله أهدى محمد علي له هدية قبضة سيف ذهب وزوجين من الطبنجة[1] الذهبية، وأبقى منصب إسكان باشي العشيرة الملية في عهدته. يقال أن له أخاً من الرضاعة أرسله لمحو بك لمفاوضته في بعض الأمور. في ٢٧ را سنة ٤٩(١٢) تقاطعا، كل من أيوب بك ومحمود بك، فأرسل إبراهيم باشا من يصلح بينهما.

في ٢٣ محرم سنة ١٢٥٠ (١٨٣٤م) طلب محو بك ضرب أيوب بك بخيالة الهواري[2] نظراً لميله إلى الاستقلال، والاتصال برشيد باشا[3]، وبعد ذلك حصل سوء تفاهم بين أيوب بك وبين رشيد باشا بخصوص القرى التي وضع يده[4] عليها منذ ثلاثين سنة.

طلب إبراهيم باشا في ٢٨ جا (جمادى الأولى) سنة ٥٠(١٢هـ/١٨٣٤م) أما ضرب أيوب بك وأما فصل محو من منصبه، وإلاّ فالحالة لا تطاق. وفي رمضان سنة ١٢٥١(١٨٣٥م) التجأ أيوب بك من أراضي سورك إلى الأراضي المحمية من قبل المصريين في مقاطعة أورفا.

وفي صفر سنة ١٢٥٢(١٨٣٦م) أمنه رشيد باشا على نفسه، ثم ألقى القبض عليه وزجه في سجن ماردين، وبعد تدخل كوسه باشا وأطلق سبيله نظير نقد دفعه، وعدل عن إرساله إلى الاستانة أو سيواس. من أوراق حرب سورية والأنضول في عهد محمد علي وإبراهيم باشا من سنة ١٢٤٨ (١٨٣٢م) لغاية سنة ١٢٥٦(١٨٤١م)،

---

[1] الطبنجة: ضرب من السلاح الناري يشبه المسدس أو هو مرحلة من مراحل تطوره.

[2] الهوارة قبيلة عربية هاجرت من الجزيرة العربية إلى منطقة (البحيرة) في مصر في سنة ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م ثم انتقلت إلى الصعيد سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م وقد زجها محمد علي باشا في حروبه فأبلت فيها البلاء الحسن.

[3] هو قائد الجيش العثماني الذي أرسله السلطان محمود الثاني لصد توسع إبراهيم باشا في الأناضول، فتقدم بقواته البالغة نحو ٥٣ ألف مقاتل، واحتل بعض مضايق طوروس، ثم خاض معركة حاسمة في قونية ضد إبراهيم باشا لكنه خسرها ووقع أسيراً في أيدي القوات المصرية.

[4] في الأصل (يدها).

بشار بك. انظر الوثيقة ١٧٣/١٦[1]

محمود بك، وقد أنجب:

تيمور.(تمو، تيماري) سنة ١٢٥٤(١٨٣٨) لغاية سنة ١٢٥٥(١٨٣٩). له ذكر في الأوراق المصرية وختمه منقوش فيه ما يأتي (بنده معبود تيمور بن محمود). يؤخذ منها أنه تعين رئيس العشيرة الملية ولبس الخلعة على يدي شريف باشا والي أورفا. و١٥ (كلمة غير واضحة) سنة ١٢٥٨ اختلف تيمور بك مع رجال تركيا وانضم إلى رجال مصر بأورفا حيث اعترف برياسته على عشيرته، وإنه انتقل بجزء من عشيرته من ارا بروك (كذا) إلى خته حيدر بجوار أورفا.

محمود بك. نفي إلى ديار بكر ومات سنة ١٢٩٩(١٨٨١م)

إبراهيم باشا. ذهب إلى مصر ثم الاستانة.

محمد تيمور الشهير بالكاشف (١١٧٩-١٢٦٤هـ/١٧٦٥-١٨٤٨م)[2]

---

[1] كذا في الأصل، يريد إحدى وثائق آرشيف قصر عابدين التي رجع إليها، ولكنه لم ينشر نصها في بحثه ليتسنى للقارئ النظر إليها.

[2] اتخذ المؤلف رحمه الله من ترجمة محمد تيمور هذا بداية لرسالته، بوصفه رأس الأسرة وأول من عرف من أبنائها، ولذلك فإنه كتب في أعلاها عنوان الرسالة نفسها (الرسولة العونية .. الخ) ، ثم أنه بحث في الوثائق المصرية المحفوظة في قصر عابدين على وثائق تخص الموضوع فعثر على اشارات مهمة في وثائق لم يقف عليها من قبل توضح علاقة محمد تيمور الكاشف بأسلافه من أمراء الملية، فكتب خلاصة هذه الوثائق في ورقة تقدمت الرسالة، وهي التي تقدمت في نشرتنا هذه، إلاّ أن الوقت لم يسعفه فيما يبدو لاضافة مضمون تلك الوثائق إلى الرسالة نفسها مما أظهر نوعاً من الاختلاف بين ما ورد في الوثائق حول أصل الأسرة وبين ما أورده في ترجمته لمحمد تيمور. وواضح من مقارنة ما كتبه أولاً وما جاء في الوثائق المذكورة أن محمد تيمور الكاشف هو نفسه تيمور(الثاني) بن محمود بن تيمورأو تمر (الأول)، وأنه هو الذي انضم إلى قوات إبراهيم باشا بن محمد علي والتحق بخدمة الحكومة المصرية. وثمة رواية أخرى تختلف عما ذكر المؤلف هنا وهو أن محمد تيمور الكاشف هو ابن إسماعيل بن علي كرد، وأنه من بلدة (قره جولان) لا من أورفه. ينظر محمد علي الصويركي: معجم أعلام الكرد، السليمانية ٢٠٠٦، ص٦٠٠ وكتابه: مقالات ودراسات كردية، السليمانية ٢٠١٠ ص٢٤٦ وفي الموقع al shahed. وتشير هذه الرواية إلى أنها تستند إلى ما تسميه (الأوراق المصرية)، هذا مع أن هذه الأوراق نفسها تذكر رواية أخرى هي التي يعتمدها المؤلف كما لاحظنا. ويحتفظ المتحف الإسلامي في باب الخلق في القاهرة ضمن مقتنياته سيف محمد تيمور باشا وعليه عبارة تفيد أن صاحبه محمد تامر كاشف سنة ١٢٢١، وهو مسجل برقم ٦٣٩٨ بتاريخ ١٩ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٣.

كردي وعصامي من جبال الأكراد الكائنة بشمالي الموصل وشرقيها[1]، اسمه (محمد)، تلقب بتيمور (لفظ تركي بمعنى الحديد) لصلابته وشدة مراسه، وفد إلى مصر وهو يحمل شيئاً كثيراً من الثقافة التي كانت سائدة حينئذ في بلاده، فكان يعرف الكردية وهي لغة قومه، والفارسية وهي لغة الأدب والتراسل، والتركية العثمانية وهي اللغة السائدة بدوائر الدولة ومصالحها في أنحاء البلاد العثمانية من كردستان والعراق والشام ومصر..الخ، وكان لهذه الثقافة أثرها في نشأة ابنه إسماعيل رشدي وحفيدته عائشة عصمت نشأة أدبية أدت بهما إلى أن يبرعا في أدب اللغات الشرقية.

واتصل بالمغفور له محمد علي باشا رأس الأسرة المالكة بمصر في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٠٧ تقريباً) (١٢٢٢)، فخدم- رحمه الله- عاهل مصر العظيم أربعين سنة كاملة متقلباً في مناصب عسكرية ووظائف إدارية كبيرة بمصر والحجاز حيث اشترك في جميع حروب محمد علي وأولاده في البلاد العربية، فأبدى بسالة كبيرة وحنكة إدارية عظيمة في جميع المناصب العسكرية والإدارية التي تولاها، وكان آخر منصب تولاه في الحجاز منصب محافظ المدينة المنورة أثناء ما كان (أحمد شكري باشا يكن) قائداً عاماً في الحجاز (سنة ١٢٥٣) (١٨٣٧م)، كما أن آخر منصب إداري شغله في مصر كان كاشف الشرقية أي مديرها، فمن هنا اشتهر باسم (تيمور آغا) الكاشف، ثم (تيمور كاشف). وسنذكر فيما يأتي نص المرثية التركية المنقوشة على قبره بمدفن الأسرة بالإمام الشافعي بضواحي القاهرة، والراجح أنها من قول نجله المرحوم إسماعيل رشدي باشا، وهي تتضمن تاريخ وفاته ومدة حياته (عمره) ومدة خدمته لمصر صراحة وتاريخ ميلاده ضمناً. وكان ختمه منقوشاً عليه أيام توليته الوظائف ما يأتي (رب وفق أمور محمد تيمور) سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧).

هذا ولا شك أن هناك غموضاً في تاريخ حياته قبل وفوده إلى مصر واتصاله بعاهلها العظيم، إذ ليس لدينا وثائق نسترشد بها على جلاء هذا الغموض، وما لنا أن نحاول ذلك فإن أعماله الباهرة بمصر والحجاز مع رجال محمد علي المعدودين لدليل على عبقرية هذا الرجل وعصاميته وتوفيقه في تنشئة نجله وحفيدته نشأة

---

[1] سبق أن ذكر أن الأسرة تنتسب إلى عشائر العلية في أورفه، وهذا بعض أوجه الاختلاف بين ما كتبه أولاً وبين ما توصل إليه من معلومات في الوثائق التي اطلع عليها.

أدبية كاملة. وقد تزوج بمصر بجاريتين شركسيتين، إحداهما (عائشة صديقة) وهي أم إسماعيل رشدي باشا، وزينب هانم شقيقته المتوفاة بكراً سنة ١٢٦٠(١٨٤٤م)، والثانية (سياره كادين[1]) المتوفاة سنة ١٢٨٦(١٨٦٩م). لم تعقب أحداً.

ونص ما هو منقوش على قبر المرحوم محمد تيمور آغا الكاشف[2]

ودار مصـــــــرك امكـــــدارى قديمـــــد نبري

سني سكسان آلتي يد اير دكده ايتدي انتنقال

حضرت تيمور آغا قرق سنه خدمت ايدوب

استـــقامتده دوام ايلر ايدي روز وليال

كام الوب كيتدي جهاناندن آه وفرياد ويدل

خير ايله ياد يلسون أحباب وأولاد وعيال

جاريـــــارامداد ايـــدر تاريخ كوهر دارينه

دار عدنه ايلدى تيمور كــــاشف ارتحال

٥٠ ، ٢٠ ، ٤١٠، ٣٨٠، ٤٠٠

سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م

وعلى قبر المرحومة زينب هانم كريمة محمد تيمور الكاشف

دخترنـــازكتر تيمور آغــايه قيـــدك آه

جامه خـــواب نازيني ايتدك فلك خاك سياه

نامراد ايتدي جهاندن ارتـــحال آخـــرت

دار عدني ذاتـــنه بيت العروس ايتسون إله

دست اعزاز اوزره توقير ايلنجه حـــوريان

دادر ومـــادر، بدر بيهـــوده ايلــــرآه وواه

الف أهم عرشه جيقدي رشدي بو تاريخده

كنج ايكن زينب خانم قليلدي بقايي جلوه كاه

٧٣، ٨١، ٦٩، ٦٩١، ١٥٤، ١٢٣، ٧٠

سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م

---

[1] كادين، وتكتب بالتركية العثمانية : قادين، بمعنى السيدة.

[2] الأبيات التذكارية على شواهد القبور لا تتضمن إلا معان تقليدية شائعة في وداع الأموات وهي لا تقدم فوائد تاريخية باستثناء تحديدها لتاريخ الوفاة، وعليه فإننا لم داع لترجمتها إلى العربية.

وللشاعرة المرحومة عائشة عصمت قصيدة تركية في رثاء المرحومة (سيارة هانم) زوجة جدها، منشورة في ديوانها التركي المطبوع بالقاهرة سنة ١٣١٥ (١٨٩٧م)، وهي كما يأتي:

رابعة خوى نافهء بزم صلاح   عطر مأدادن نشيق آلمش مكر
عندليب روحنه كشف اولدي راز   جاي فردوسي كوروب دلكس مقر
آنسزين سياره بانو ارجعي   آرزوقلدي جوارين اول كهر
عصمتا بر لفظ ايله تاريخني   ياز فروغ عصمتي قالدي اثر

سنة ١٢٨٦

إسماعيل رشدي باشا بن محمد تيمور الكاشف (٧ ذي الحجة ١٢٣٠- ٢٥ شوال ١٢٨٩هـ) (١٨١٤-١٨٧٢).

خلف المرحوم محمد تيمور الكاشف، ابنه اسماعيل رشدي باشا، وكريمته زينب هانم، من زوجته (عائشة صديقة) المتوفاة المتوفاة سنة ١٣٠١هـ (١٨٨٣م) ، فنشأ إسماعيل رشدي نشأة أدبية وعلمية، وكان يتقن[١] العربية والفارسية والكردية والتركية، حيث كان يدرس كتابي الشاهنامه والمثنوي لكريمته (عائشة عصمت) التي تخرجت على يديه في الأدب الإيراني والتركي، الأمر الذي أهله لتولي المناصب الإدارية والعسكرية في عهدي سعيد والخديو إسماعيل[٢]، وكان فيها مثال الجد والاستقامة حتى وصل إلى رئاسة دائرة الأمير محمد توفيق ولي العهد سنة ١٢٨٩(١٨٧٢م)، فأنعم عليه بهذه المناسبة الكريمة برتبة (ميرميران) التي تعطي لحاملها لقب الباشا[٣].

---

[١] هنا كتب المؤلف في الأصل: الإيرانية، ويظهر أنها زائدة، لأنه كتب بعدها : والفارسية.

[٢] تولى سعيد باشا حكم مصر من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣ ثم أعقبه إسماعيل باشا حتى ١٨٧٩م. كان محمد علي باشا قد اتخذه كاتباً خاصاً ثم جعله وكيلاً لمديرية الشرقية فمديراً لبعض المديريات كان آخرها الغربية، ثم اختير رئيساً للجمعية الحقانية في زمن إبراهيم باشا ثم رقي في عهد ولاية عباس باشا إلى وكالة (ديوان كتخدا) ثم ناظراً على خاصته (الدائرة الأصفية) ورئاسة الديوان في عهد محمد سعيد باشا ثم ناظراً لخاصة ولي العهد محمد توفيق باشا (الخديوي فيما بعد) مدة ستة أشهر حتى فاجأه الأجل.

[٣] ينظر الصويركي اعلام الكرد ص١٠٧

وقد توفي إلى رحمة الله فجأة في قصر ولي العهد[1] سنة ١٢٨٩، فنقل إلى منزله وبكاه أهله وعارفو فضله، ورثته كريمته عائشة عصمت رثاء حاراً بقصائد طنانة باللغتين العربية والتركية، منها قصيدتان تركيتان منقوشتان على قبره في مدفن السرة، وهما تدلان على مقدرتها الفائقة في الأدب التركي[2]. وخلف رحمه الله بنتين كبيرتين وهما عائشة عصمت المتوفاة سنة ١٣٢٠(١٩٠٢م) وخديجة عصمت المتوفاة سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م من زوجته الأولى (ماهتاب) المتوفاة سنة ١٢٨٥(١٨٦٨م) وطفلاً ولد له سنة ١٢٨٨(١٨٧١م) من زوجته الثانية (مهريار) المتوفاة ٢٩ صفر سنة ١٣٢٠ (١٩٠٢م)، هذا هو الشائع والمعروف بين أفراد الأسرة الآن، ولكن يؤخذ من عنوان قصيدة تاريخية وردت في ديوانها العربي المطبوع المسمى بحلية الطراز أن أحمد تيمور شقيقها، ولا أدري هل استعمل لفظ شقيق هنا بمعناه المتعارف الآن أم بمعنى الأخ فقط؟ ويظهر أن جورجي زيدان تبع هذا فقال أنه شقيقها.

ومن آثاره الأدبية ما عثرنا عليه من قصيدة تركية رثى بها شقيقته (زينب هانم) وهي منقوشة على قبرها بمدفن الأسرة كما يأتي:[3]

والراجح أن القصيدة المنقوشة على قبر المرحوم والده تيمور كاشف هي أيضاً له، وهي كما يأتي:

داور مصرك امكدارى قديمد نبري (تكررت)

وهناك قصيدة تركية أخرى الراجح أنها له أيضاً، وهي منقوشة على قبر المرحومة الست فاطمة التي لا يعرف على وجه الضبط وجه قرابتها أو صلتها بالأسرة التيمورية إذ لا تتضمن القصيدة شيئاً من ذلك ولا يعرف أعضاء الأسرة الحالية عنها شيئاً يحسن السكوت عليه، وهي كما يأتي:

عفت آرا رابعة خصلت عفيفه صالحه

يعني بانوى عفاف وزهد ستي فاطمة

مدت عمرين عبادات خدايه صرف ايدوب

دخمهء غفران حقدن بولدي حسن خاتمة

---

[1] في الأصل (الحضرة الخديوية) وقد أصلحه بأن كتب فوقه بالقلم الرصاص ما أثبتناه.

[2] أورد المؤلف أربعة أبيات في رثائه مما قرأه على شاهد قبر ه فيما يأتي من هذه الرسالة.

[3] أثبت هنا ما سبق أن نقله سابقاً، فلم نر ضرورة لهذا التكرار.

ايروي كوش ديدي عنديب تاريخنى
خجله كاه بزم فردوس اولدي جاي فاطمة
٦٦٤، ٤٩، ٣٥٠، ٥٠، ١٤، ١٣٥
سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م

عائشة عصمت بنت المرحوم إسماعيل رشدي باشا بن المرحوم محمد تيمور الشهير بالكاشف (١٢٥٦-١٣٢٠هـ/١٨٤٠-١٩٠٢م)

هي الشاعرة الماهرة والكاتبة النابهة كريمة المرحوم إسماعيل رشدي باشا وكيل الدائرة التوفيقية لولي عهد الخديوية المصرية محمد توفيق باشا، وأخت المرحوم العلامة المحقق أحمد تيمور باشا، لا شقيقته كما ذكره جورجي زيدان في "تاريخ أدبيات اللغة العربية"[1] لأن والدة صاحبة الترجمة هي (ماهتاب هانم) التي رثتها الشاعرة بقصيدة تركية عصماء منقوشة على قبرها[2]. وهي تنص على أن الشاعرة بنت (ماهتاب هانم) المتوفاة سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م في حين أن المغفور له أحمد تيمور باشا الذي نقلته اخته ونشأته تنشئة أدبية وعلمية بعد وفاة أبيها سنة ١٢٨٩(١٨٧٢م)، ولد من (مهريار هانم) الزوجة الثانية لإسماعيل رشدي باشا (توفيت سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م) كما هو منقوش على شاهد قبرها[3].

ولدت رحمها الله سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بمصر القاهرة وتعلمت العلم والأدب بها على أساتذة أفاضل بين أبويها باللغات الفارسية والتركية والعربية وقد ترجمت لنفسها في مؤلفاتها فقالت أنها لما بلغت من العمر سبع سنين بادرت والدتها (ماهتاب هانم) وهي جركسية إلى تعليمها فن التطريز واستحضرت لها آلات التعليم وكانت أفكارها غير متجهة لتلك بل جل مرغوبها في تعلم القراءة والكتابة، وكلما كانت والدتها تجبرها على تعلم التطريز تزداد هي نفورا من طلب والدتها، ولما رأى والدها تلك المحاورات بين الأم وبنتها، تفرس فيها النجابة ومخايل الذكاء فقال لوالدتها: دعيها فإن ميلها إلى القراءة أقرب. فأحضر لها اثنين من الأساتذة أحدهما يدعى

---

[1] الصحيح (تاريخ آداب اللغة العربية) ويقع هذا النص في ج٤ ص٢٤٨ من طبعة القاهرة ١٩١٤

[2] سيورد المؤلف نص هذه الأبيات فيما يأتي من رسالته هذه.

[3] لم يورد المؤلف نص هذا الشاهد في رسالته على غير ما فعل في الشواهد الأخرى.

إبراهيم أفندي مؤنس كان يعلمها القرآن والخط والفقه، والثاني يدعى خليل رجائي أفندي يعلمها علم الصرف واللغة والفارسية.

واستمرت على هذا المنوال إلى أن بلغت من العمر اثني عشرة ربيعاً تاقت نفسها إلى مطالعة الكتب الأدبية ودواوين الشعر باللغات الثلاث فحجبها والدها رحمه الله، وهو من كبار كتاب عصره والبارعين في اللغات الشرقية عن الاختلاط بالرجال وتولي هو بنفسه التدريس لها كل ليلة بعد العشاء زهاء ساعتين، تارة في كتاب (الشاهنامه) للفردوسي، وتارة في (المثنوي) لجلال الدين الرومي، كلاهما من عيون الأدب الفارسي والتصوف الإسلامي الرائع، مما يدل على علو كعب والدها إسماعيل رشدي باشا في الأدب الإيراني ومبلغ حرصه على الثقافة التي كانت تسود موطن والده محمد تيمور الكاشف وهو جبال الأكراد بشمالي الموصل، ثم تقول الشاعرة أنها أول ما نطقت بالشعر نطقت باللغة الفارسية، وتذكر مناسبة لطيفة لذلك، وهي أنها كانت ليلة من الليالي القمرية في حديقة قصرها تتألف نور القمر وروعته والأزهار وبهجتها وكانت بيدها باقة من الورد والزهور تنظر إليها نظرة كلها شعر ومعاني فإذا بوالدتها تدعوها إليها فقطع عليها سكون تفكيرها فتذهب إليها ثم تعود إلى مكانها الأول من الحديقة فترى أن باقة ورودها وزهورها مبعثرة مشتبه فلا تجد من تخاطبه لتحمله تبعة ذلك سوى القمر الذي كان حينئذ يتوسط كبد السماء، فنطق لسانها بالشعرالفارسي الآتي[1]:

(أيها القمر الباهر أن باقة وردي تشتت، وقد كنت وكلتها إليك عليها ، فمن الذي بعثرها وشتتها؟ وكلما رأيت باقتي مبعثرة هكذا أشعر بحرقة شديدة في نفسي فواحرقتاه ! !)

وفي أثناء ذلك يدخل عليها والدها – رحمه الله– فيراها مضطربة يعلوها الحزن والأسى، فيسألها عن جلية الأمر، ثم يطمئنها ويبدي لها سروره[2] عندما يستمع إلى باكورة قريحتها الوقادة قائلاً لها: إن التسجيع والتعمق في الأدب لا يتمان ولا يكملان إلاّ باتقان اللغات الثلاث: العربية والفارسية والتركية، مع أخذ قسط كبير من علم

---

[1] أدرج المؤلف هنا بيتين بالفارسية وأجرى على بعض ألفاظهما شطب وتعديل، ثم ضرب عليهما بالحبر، مكتفياً بالترجمة العربية.

[2] في الاصل (سرورها).

العروض، وبعد سنة إن شاء الله سادبر لك أستاذة ملمة بهذا العلم تـتلقين عليهـا مـا تريدين، غير أن الظروف لم تسمح بذلك، إذ يشاء القدر أن تتزوج بمحمد توفيـق بـك ابن السيد محمود بك الإسلامبولي[1] كاتب ديوان همـايون سـابقاً، وكـان ذلـك في سـنة ١٢٧١هـ/١٨٥٤م، وتنقبض عن المطالعة وإنشاء الأشـعار وتحـبير المقـالات، وتلتفـت إلى تـدبير المنـزل وتربيـة الأولاد، حيـث رزقـت مـن زوجهـا المـذكور بنـتين كبراهمـا (توحيدة)، والصغرى........[2]، وولد يدعى (محمود بك) عاش وكبر إلى أن قام بجمع دواوين والدته وحل بذلك في قلبها محل أخته (توحيدة) إلى أن توفيـت إلى رحمـة الله في ١٢٩٤هــ/١٨٧٧م وهـي عـذراء لا تبلـغ مـن العمـر أكثـر مـن ثمانيـة عـشر ربيعـاً، فاستولى على شاعرتنا العظيمة الحزن والأسى الشديد، إذ كانت الفقيدة مدبرة منـزل والدتها ولا تحوجها لأحد سواها، فتركت الشعر والعـروض والعلـوم، وجعلـت ديوانهـا الرثاء والعديد[3] مدة سبع سنين حتى أصابها الرمد، فكثر لوامها وعواذلها من أولادها وصويحباتها ونهوها عما هي فيه.

هذا وكانت الشاعرة بعد وفـاة والـدها سـنة ١٢٨٩هــ/١٨٧٢م ثـم زوجهـا في سـنة ١٢٩٢هــ/١٨٧٥م حيـث صـارت حاكمـة نفسها، قـد أحـضرت لنفسها اثنـتين مـن الأساتذة لهمـا إلمـام بـالنحو والعـروض تـدعى إحـداهما (فاطمـة الأزهريـة) والثانيـة (ستية الطبلاوية) تأخذ منهما النحو والعروض، حتى برعت فيهما، وأحـسنت قـرض الشعر، فتضع القصائد الطوال والأزجال والموشحات البديعة. وكان قـد تجمـع لـديها طائفة من الأشـعار والقـصائد في اللغـتين الفارسـية والتركيـة[4] قالتهـا في أوان صـباها وأودعتها إياها لدى كريمتها توحيدة على أمل طبعها فيما بعد، غير أن وفـاة حبيبـة قلبهـا (توحيـدة) حالـت دون ذلـك مـدة مـن الـزمن إذ أحرقـت المترجمـة محفظتهـا

---

[1] في الاصل تتمة لهذا النسب وهي (ابن السيد عبد الله أفندي الإسلامبولي) ولكنْ شطب عليها بالحبر.

[2] بيا في الأصل.

[3] كذا في الأصل، ولعله قصد (التعديد) وهو عد مآثر المتوفى، واللفظة على أية حال عامية. وكتـب بعـدها لفظة (والنوح) ثم شطب عليها بالحبر.

[4] كتب في الأصل (اللغات الثلاث) ثم عاد فشطب عليها وكتب ما أثبتناه.

الخصوصية المحتوية على أشعارها الفارسية وغيرها[1] حيث كانت ابنتها توحيدة تحتفظ بها[2]، فلم يبق لها من الأشعار سوى التركية والعربية.

وأخيراً لما سمعت قول الناصحين، وأخذت شيئاً فشيئاً تقلل من النوح والبكاء حتى شفاها الله من الرمد، اقترح عليها ابنها (محمود بك) جمع أشعارها ونشرها في دواوين مطبوعة والتمس منها أن تقول بعض القصائد والغزل تضمنها معاني بهجة تدل على السرور والإنشراح على خلاف ما قالته في أيام الحزن والأسى، وغرضه من ذلك وأن تنشغل بجمع الأشعار والقصائد وقولها وإعدادها للطبع، وهكذا تم جمع وطبع المؤلفات الآتية على ما أدى إليه البحث حتى الآن:

نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال:

كتاب عربي يتضمن قصصاً لتهذيب النفوس بأسلوب إنشائي مسجع حيث كان سائداً وقتئذ طبع سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٧٤٥ أدب. ورد في مقدمته شيء من ترجمة المؤلفة بقلمها الفاتن[3].

مرآة التأمل في الأمور.

رسالة باللغة العربية في ١٦ صفحة في الأدب طبع قبل سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.[4] محفوظ بدار الكتب تحت رقم ١١٧٨ أدب.

حلية الطراز

ديوان لمجموعة أشعارها العربية طبع في القاهرة مراراً آخرها سنة ١٣٢٧(١٩٠٩م)[5]

شكوفه (ديوان عصمت)[6]

هو ديوان أشعارها بالتركية فقط، إلاّ أنه يشتمل على بعض أبيات فارسية قالتها الشاعرة مع مراثيها التركية في ابنتها (توحيدة)، فمن هنا ذهب بعض الناس إلى أن

---

[1] في الأصل عبارة ضرب عليها بالحبر هي (وجزء يسير من أشعارها الأخرى).

[2] هنا عبارة ضرب عليها بالحبر هي (وكانت حارسة عليها فمن هنا يعلم أن ليس لها ديوان مجموع مستقل باللغة الفارسية ومن المؤكد أن لها ديوانين).

[3] أعادت الهيئة المصرية العامة للكتاب نشره سنة ٢٠٠٤.

[4] طبع في مطبعة المحروسة في القاهرة سنة ١٨٩٢م.

[5] أعيد طبعه في القاهرة، سنة ١٩٥٢ وفيها أيضاً، بتحقيق محمد أبو المجد سنة ٢٠٠٤م.

[6] شكوفة كلمة فارسية بمعنى: ازهار.

هذا الديوان هو (ديوان فارسي وتركي) والحقيقة خلاف ذلك إذ أن الشاعرة صرحت في مقدمة ديوانها التركي الذي اطلعت عليه منذ سنوات وليس عندي الآن حتى أدرسه دراسة وافية بأن أشعارها الفارسية وهي التي قالتها في أوان صباها وكانت محفوظة لدى ابنتها (توحيدة) فأحرقتها مع ما أحرقتها من مخلفاتها الخصوصية، فيتبين من هذا أن ليس لها ديوان فارسي مستقل لا مخطوط ولا مطبوع، غير أن علو كعبها في الفارسية وأدبها يظهر من نماذج شعرها الفارسي الموجود في الديوان التركي، وفي شواهد قبور الأسرة بالإمام[1]، ومن الترجمة المُسهَبَة التي كتبتها بقلمها لنفسها في مقدمة الديوان التركي المطبوع بالقاهرة بمطبعة المحروسة لعزيز الياس سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٨م.

وورد في كتاب (الدر المنثور في طبقات ربات الخدور) للسيدة زينب فواز أن الديوان التركي المسمى بـ(شكوفه) تحت الطبع الآن (١٣١٢) (١٨٩٤م) بالاستانة، فلعله طبع مرتين، واحدة في القاهرة، وأخرى في الاستانة مرة أخرى، ويجوز أنه لم يتم طبعه في الاستانة[2]. وهاك نصوص ما ترجمته الشاعرة لنفسها في مؤلفاتها وما كتبه المؤرخون المعاصرون من الكتاب والباحثين، أمثال السيدة زينب فواز، والعلامة جورجي زيدان، وإلياس سركيس[3].

قالت في مقدمة ديوانها العربي المسمى بحلية الطراز، المطبوع مراراً في القاهرة في سنة ١٣٠٣(١٨٨٥م) وسنة ١٣١٠ و١٣٢٧ (١٨٩٢و١٩٠٩م)[4]

(أما بعد) فتقول ذات القريحة القريحة والجناح المكسور، عائشة عصمت بنت المرحوم إسماعيل باشا تيمور، عفا الله عنها وعن والديها وأحسن إليهما وإليها:

---

[1] يقصد مقابر الإمام الشافعي.

[2] أنهى المؤلف – رحمه الله– كتابه هنا، حيث كتب عبارة (والله ولي التوفيق وملهم الصواب) وأثبت اسمه ووظيفته (مترجم تركي وفارسي بديوان جلالة الملك)، ثم شطب على هذه العبارات، واستمر في تأليفه الكتاب فكتب في الصفحة التالية عبارة (تابع عائشة عصمت التيمورية) واستأنف الكلام هناك.

[3] نقل المؤلف كلام السيدة فواز وجرجي زيدان فيما سيأتي من هذه الرسالة، بينما لم ينقل ما أورده يوسف إليان سركيس (وليس إلياس سركيس)، وهو يقع في كتابه (معجم المطبوعات العربية والمعربة) ص١٢٥٦.

[4] وله طبعة أولى سنة ١٢٨٩هـ.

لا يخفى على النبيه الألمعي واللبيب اللوذعي أن الشعر ديوان العرب، وعنوان الأدب، وبستان الأذهان، وحلية الإنسان، بل ريحانة الألباء، وزهرة أولي الفضل والذكاء، به تتميز القرائح، ويتميز البغاث من الصادح، وإن العدد الوافر من الفضلاء قد عانى الشعر تأدباً لا تكسباً، وتفكهاً لا تطرباً. وقد سبقتني من ذوات القناع من رنح لها في الآداب أثبت أقدم، وأصبحت بحسن مطالعها في دولة الأدباء كالعلم كليلى الأخيلية وبنت المستكفي ولادة، وسميتي عائشة الباعونية ذات الفكرة الوقادة، ومن معاصراتي ربة الأدب الباهر والقدر الشريف السيدة وردة بنت الفاضل البارع الشيخ ناصيف، فما منهن إلاّ من بدأت في الشعر وأعادت وأجادت في مضمار البيان وأفادت، وقد كنت وزهرة الشبيبة غضة، وجيوش الهموم عن فكرتي منفضة، أهصر من فنون الأدب كل فن، وأصرف في نظم القريض على سبيل التأدب برهة من الزمن، فكنت أنظم الشعر باللغة الفارسية والتركية، وآونة في اللغة الشريفة العربية، حتى اجتمعت عندي منه جملة كافية، ولصدر المحب شارحة وافية، وقد أحببت أن أجمع منه ما كان في اللغة العربية حذراً من دخوله بالتشتت في خبر كان، ورغبة في تخليد ذكرٍ استجلب به طلب الرحمة والغفران، عالمة أني مهما بلغت لم أزل قاصرة عن درجة أهل الفضل والإطلاع، وهيهات أن تقاس بأفاضل الرجال القاصرات من ذوات القناع، واثقة بإغضاء من سيقف عليه من أهل الذكاء والعفو عما عسى أن يجدوه من تقصير أو خطأ، فالكريم من عفا وصفح، والسيد من تسامح وسمح، والعفو من ذوي الأدب مأمول، والعذر عند كرام الناس مقبول. وها أنا أشرع في المقصود، معبرة بقالت دون قلت، تفادياً من وصمة التبجح، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت. (قالت):

بيد العفاف أصون عز حجابي وبعصمتي أسمو على اترابي

.........الخ

وترجمت الشاعرة نفسها في مقدمة كتابها المسمى (نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال) المطبوع أوائل جماد ثان سنة ١٣٠٥ (١٨٨٧ م في) مطبعة محمد أفندي مصطفى بالقاهرة، فقالت:

(وبعد) فتقول ذات الجناح المكسور، عائشة عصمت بنت المرحوم إسماعيل باشا تيمور: إني منذ انطوى وساد مهدي، وجال على بساط البسيطة قدي، وأدركت

مواطن غـوايتي ورشـدي، ورعيـت حرمـة والـدي وجـدي، أجـد طفـل قـصدي شـغف الرضاع أخبار من غبر من الأمم، وكهل جدي مائلاً إلى استقصاء أحاديث من كـان في سالف القدم، فكنت أشغف بمسامرة الكبر من النساء لسماع أحسن الخبر، وألـتقط من تلك النوادر أعاجيب القدر، وأتأمل بمستطاع جهدي فيما يرد علي من أنواع الجد والهذر[1]. واقتطف ما يسعه وعاء وعي مـن ثمـر ذلـك الـشجر حيـث لا طاقـة لـي علـى خلاف ذلك السماع، ولا سبيل لسِنّي إلى التمتع بغـير ذلـك المتـاع. فلمـا تهيـأ العقـل للترقي وبلغ الفهم درجة التلقي، تقدمت إليَّ ربـة الحنانـة والعفـاف، وذخـيرة المعرفـة والإتحـاف، والـدتي – تغمـدها الله بالرحمـة والغفـران– بـأدوات التطريـز والنـسيج وصارت تجد في تعليمي، وتجتهـد في تفطـني وتفهيمـي، وأنـا لا أسـتطيع التلقـي، ولا أقبل في حرفة النساء ترقي، وكنت أفر منها فرار الصيد من الـشباك، وأتهافـت علـى حضور محافل الكتاب بدون ارتبـاك، فأجـد صـرير القلـم في القرطـاس أشـهى نغمـة، وأتحقق أن اللحاق بهذه الطائفة أوفى نعمة. وكنت ألتمس من شوقي قطع القراطيس وصغار الأقلام، وأعتكف منفردة عن الأنام، وأقلد الكتاب في التحرير، لأبتهج بـسماع هذا الـصرير، فتـأتي والـدتي وتعـنفني بالتكـدير والتهديـد، فلـم أزد إلاّ نفـوراً، وعـن صـنعة التطريـز قـصوراً، فبـادر والـدي – تغمـد الله بـالغفران ثـراه، وجعـل غـرف الفردوس مأواه– وقال لهـا: دعـي هـذه الطفيلـة للقرطـاس والقلـم، ودونـك شـقيقتها فأدبيها بما شئت من الحكم، ثم أخذ بيدي وخرج بـي إلى محفـل الكتـاب، ورتـب لـي استاذين أحدهما يعلم اللغة الفارسية، والثاني لتلقين العلوم العربية، وصار يسمع مـا أتلقاه من الدروس كل ليلة بنفسه حتى تفطنت شيئاً فشيئاً، فوجدت في نفسي ميلاً إلى نظم الشعر، فكان أول نطقي فيه باللغـة الفارسـية. ثـم اجتهـدت في التعلـيم، فلـم اتخلف يوماً ولم أتوقـف. ولمـا تحلـى مـذاقي بحـلاوة تـلاوة كـلام الله القـديم، وقلـت ملتمسة للفتح بفضل بسم الله الرحمن الرحيم، ووفقني الفتاح بفتح خليـة ذاك الـشهد الصافي، والإرتواء من ذلك النهد الكريم الـشافي، فمـا زلـت اقتـبس ضـياء التفقـه مـن سرج التلاوة، وألتمس عذوبة الهداية من صحاف زبـدة هاتيـك الحـلاوة، حتـى فطنـت لمطالعة الأساطير، وأدركت من بدائع المعاني الجم الغفير، ولم أكن أهلاً لاقتنـاء تلـك البضاعة، ولا كفؤا لجوهر هذه الصناعة، وإنما قد عود الخالق مخلوقه بالمن والكرم،

---

[1] في الأصل (الهزر)

وعلم الإنسان ما لا يعلم، فطالعت من التواريخ ما قدرت قِدرتي أن تدانيه، وما أمكن فكرتي الخامدة أن تصل إلى فهم معانيه، حيث لم يمكن لي دخول محافل العلماء المتفقهين، ولم تسعني مجالس الفضلاء المتبحرين. فكم التهب صدري بنار شوق رياض محافلهم اليوافع، وأدرّ جفني على حرماني من اجتناء ثمرات فوائدهم در المدامع، وقد عاقني عن الفوز بهذا الأمل حجاب خيمة الإزار، وحجبني قفل خدر التأنيث عن سناء تلك الأقمار، وأحلّني بسجن الجهل حليف أثقال وأوزار، فكانت تلك الحجب لمن لام في هفوات هذا المسطور أكبر أعذاراً، فلا تلوموا معشر الأفاضل خبيّه، ولا تبعثوا بسجينة شجيه، فلو اقتطفت زهر الآداب من رياض العرفان لكانت لشهد التدقيق خير خلية، ورجعت بالعلم والمعرفة راضية مرضيه. ولما تلوت أحاديث من مضى من السلف، ووردت منهل أخبارهم ورود من اغترف ثم اعترف، وعانيت مقادير الخلف، وتأملت في سِيَر سَيْر الأمم، وتحققت أن السعد والنحس منوطان بالقدر من القدم، وقد شاهدت – والله– في نفسي ذات الهالدات[1] صدق هذا الخبر، وكابدت لسوء حظي في كهف العزلة ما هو أدهى وأمر، فدعتني الرأفة بكل مغبون لقي ما لقيت، ودهي بما به دهيت، إلى أن أبدع له أحدوثة تسليه أشجانه عند تراجم الأفكار، وتلهيه عن أحزانه في غربة الوحدة التي هي أشد من غربة الديار، وتجعله في روض من الثمر أنيق، وتمهد له من طرق المسرة أبهج منهج وأقوم طريق، إذ لا سبيل إلى تسلية أفكار الوحيد إلاّ بمثل ذلك، ولا وصول إلى حصول أنس الغريب إلاّ من هذه المسالك، وسميتها (نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال)، ورتبتها على خمسة فصول".

وهاك أقوال المؤرخين والكتاب الذين كتبوا عن الشاعرة باسهاب، منهم الكاتبة البارعة والمؤرخة الشهيرة، السيدة زينب فواز، مؤلفة (الدر المنثور في طبقات ربات الخدور) المطبوع ببولاق مصر سنة ١٣١٢(١٨٩٤م)، المحفوظ بدار الكتب تحت رقم ١٥٣٨ تاريخ[2]. قالت في ص ٣٠٣:

[1] كذا في الأصل.

[2] أعادت دار الكتب العلمية في بيروت نشره بتحقيق محمد أمين ضاوي سنة ٢٠٠٠.

عائشة عصمت بنت إسماعيل باشا تيمور بن محمد كاشف تيمور:

أديبة فاضلة، حكيمة عاقلة، بارعة باهرة، شاعرة ناثرة، رضعت أفاويق الأدب وهي في مهد الطفولة، وتحلت بحلى لغات العرب قبل تضلعها باللغات التركية، وفاقت على أقرانها فصاحة عند بلوغها سن الرشاد، وصارت ندرة زمانها بين أهل الإنشاد والإنشاء، ولم تدع لولادة مقالاً، ولم تترك للأخيلية مجالاً، وقد أختست الخنساء وأنستها صخراً، وسارت في مضمار أدباء العصر.

تعلمت العلم والأدب في مصر القاهرة على اساتذة أفاضل بين أبويها، وكان أكثر ميلها إلى علم النحو والعروض حتى بلغت في الشعر حداً لم يبلغه غيرها من نساء عصرها. ولدت سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠م) بمدينة القاهرة، ووالدتها جركسية الأصل، معتوقة والدها إسماعيل باشا تيمور. ولما انطوى بساط مهدها، وفرقت بين أبيها وجدها، بادرت والدتها إلى تعليمها فن التطريز، واستحضرت لها آلات التعليم، وكانت أفكارها غير متجهة لتلك، بل جل مرغوبها تعلم القراءة والكتابة، وقد علم منها هذا الميل من ائتلافها مع كتاب والدها. وكلما كانت والدتها تمنعها عن الحضور مع الكتاب وتجبرها على تعلم التطريز، تزداد هي نفوراً من طلب والدتها. ولما رأى والدها تلك المحاورات، تفرس فيها النجابة، وقال لوالدتها: دعيها فإن ميلها إلى القراءة أقرب. وأحضر لها اثنين من الأساتذة، أحدهما يدعى إبراهيم أفندي مؤنس كان يعلمها القرآن والخط والفقه، والثاني يدعى خليل أفندي رجائي، كان يعلمها علم الصرف واللغة الفارسية. وبعدما تعلمت القرآن الشريف تاقت نفسها إلى مطالعة الكتب الأدبية، وأخصها الدواوين الشعرية، حتى تربت عندها ملكة التصورات لمعاني التشبيهات الغزلية وخلافها. ولما صارت قريحتها تجود بمعان مبتكرة لم يسبقها عليها غيرها، رأى والدها أن يستحضر لها أساتذة عروضيين من النساء الأديبات.

وقبل إتمام ذلك صار زواجها من السيد الشريف محمود بك الإسلامبولي ابن السيد عبد الله أفندي الإسلامبولي كاتب ديوان همايوني بالاستانة سابقاً، وذلك سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤م). وهنالك اقتصرت عن المطالعة وإنشاء الأشعار، والتفتت إلى تدبير المنزل، خصوصاً حينما رزقت بالأولاد والبنات، وبقيت على ذلك حتى كبرت لها بنت كان اسمها (توحيدة) فألقت زمام منزلها إليها، وكان في تلك الفترة توفي والدها

سنة ١٢٨٩(١٨٧٢م) وزوجها في سنة ١٢٩٢(١٨٧٥م) وصارت حاكمها نفسها، فأحضرت لها اثنتين لهما إلمام بالنحو والعروض تدعى إحداهما (فاطمة الأزهرية) والثانية (ستية الطبلاوية) تأخذ منهما النحو والعروض حتى برعت فيهما، وأحسنت الشعر، وصارت تضع القصائد المطولة والأزجال والموشحات البديعة، فمن ذلك قد جمعت ثلاثة دواوين بالثلاث لغات: العربية والتركية والفارسية[1]. وقبل أن تشرع في طبعها توفيت كريمتها (توحيدة) وهي في سن الثامنة عشرة من عمرها، فاستولى عليها الحزن والأسف الشديد حيث انها كانت مدبرة منزلها، ولم تحوجها لأحد سواها. وهناك تركت الشعر والعروض والعلوم، وجعلت ديدنها الرثاء والعديد والنوح مدة سبع سنوات حتى أصابها الرمد فكثرت لواحيها وعواذلها من أولادها وصويحباتها ونهوها لتقلع عما هي فيه. وأخيراً سمعت قول الناصحين وقللت شيئاً فشيئاً من البكاء والنواح حتى شفاها الله من الرمد، فجمعت ما وجدته من أشعارها حيث كان ضاع جزء منها مدة حزنها فجاء منه ديوان بالتركية سمته (شكوفه)، وهو تحت الطبع الآن بالاستانة العلية، وديوان عربي سمته (حلية الطران) وقد طبع ونشر وكان له وقع عظيم في النفوس، وقبول زائد عند أهل الأدب.

وبعد ذلك رأت نفسها قادرة على التأليف، فألفت كتاباً سمته (نتائج الأحوال) فجاء غريباً في بابه، وقد طبع ونشر أيضاً. ولما انتشرت مؤلفاتها المذكورة سارت في حديثها الركبان إلى أقصى العمران، فوردت إليها التقاريظ من كل جهبذ أديب ولوذعي أريب. (وجميع ما ورد لها من التقاريظ موجود في مؤلفاتها سالفة الذكر التي منها التقريظ على حلية الطراز الآتي من السيدة وردة اليازجي[2] التي أبدعت فيه لرقة معانيه. ولها تقريظ آخر علي كتاب (نتائج الأحوال).

ومن إنشاء المترجمة نثراً ما قالته مرة في إصلاح العائلة، وقد نشر في جريدة الآداب يوم السبت الموافق ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ تحت عنوان عصر المعارف — لا تصلح المعارف إلاّ بتربية البنات)[3].

---

[1] سبق أن توصل المؤلف إلى أنها لم تضع ديواناً بالفارسية، وإنما هي أبيات أوردتها في ديوانها التركي.

[2] هي وردة بنت ناصيف اليازجي، وأخت الشاعر إبراهيم اليازجي، أديبة شاعرة ولدت في لبنان سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م ورحلت إلى مصر سنة ١٨٩٩ وتوفيت في الاسكندرية سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، وكانت لها مراسلات أدبية مع أدباء مصر وسوريا، ومنهم صاحبة الترجمة، ولها ديوان مطبوع بعنوان (حديقة الورد). ينظر الزركلي: الأعلام، بيروت ١٩٩٠.

[3] ما بين المعقوفين للمؤلف، وهو زيادة على ما نقله من (الدر المنثور).

ثم ذكرت شيئاً كثيراً من أشعارها العربية.

وترجم لها العلامة جورجي زيدان في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) المطبوع بالقاهرة سنة ١٩١٤ في ص٢٤٨ ج٤ فقال:

١٢- عائشة التيمورية (توفيت سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م)

هي شقيقة أحمد بك تيمور صاحب الخزانة التيمورية[١]، ولدت بمصر سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦)، ونشأت من صغرها ميالة إلى الأدب، فعني والدها بتعليمها، فتعلمت العربية والفارسية فنالت حظاً وافراً وظهرت قريحتها الشعرية فأخذت بمطالعة كتب الأدب ولا سيما الدواوين. وتزوجت بمحمد توفيق بك بن محمود بك الإسلامبولي سنة ١٢٧١هـ/١٨٥٤م فشغلتها مهام الزواج عن المطالعة، فلما شبت ابنتها (توحيدة) عهدت إليها بمهام المنزل، وقد توفي والدها وزوجها فتفرغت للمطالعة. واتقنت النحو والعروض على (فاطمة الأزهرية) و(ستية الطبلاوية)، وأخذت في نظم الأزجال والموشحات والقصائد في اللغات العربية والفارسية وهي تهتم بنشر هذه المنظومات. توفيت ابنتها (توحيدة) نعظم ذلك عليها وشغلت بالحزن والبكاء سبع سنين. ثم عادت إلى نشر آثارها . وهاك ما عثرنا عليه:

شكوفه: هو ديوانها في التركية

حلية الطراز: هو ديوانها في العربية طبع في مصر مراراً.

نتائج الأحوال: باللغة العربية في الأدب. طبع بمصر.

ولتكوين فكرة عامة عن أشعار المترجمة في اللغات الثلاث نردف هذه النصوص بنصوص أدبية من شعرها تتضمن الرثاء وتاريخ وفاة أعضاء أسرتها، بعضها منقوشة على شواهدها لقبور في مدفن الأسرة وبعضها منشور في الديوانين التركي والعربي، لأنها جديرة بالدرس ووافية بالمرام لابداء الرأي في مقدرة الشهرة في الأدب الفارسي والتركي.

---

[١] اشتهر العلامة أحمد تيمور بما ضمته خزانة كتبه من كتب ومخطوطات نادرة، بلغت نحو ١٩٠٠٠ مجلد، وقد آلت هذه الخزانة إلى دار الكتب المصرية.

قبر ماهتاب هانم والدة عائشة عصمت وحرم إسماعيل باشا رشدي

نيتدك أي جرخ دنى أول روح باكي نيلدك

ماهتابه ايلدك خاك سباهي جامه خواب

سيغ ميز غدر ايله اون ييل خون آلودليلك

شفقته هيج كلمدك ايتدكجه آه واضطراب

بولمدي باكيزه تن خونرين بنجه كون خلاص

حسرت فرقت ايله اولدي جكر كباب

مير اسماعيله محرمدي اويكتاي عدن

مزده دعوتله كلدي ارجعي امري خطاب

يأس حسرتله ديدي تاريخي عصمت دخترى

غرفهء مأدايه رونق ديردي نور ماهتاب

١٢٨٥

قبر خديجة عفت شقيقة الشاعرة عائشة عصمت

شهيد وضعه كريان اول ايا جشم جهان هربار

عروسك جامه سي اولدى كفن نامنده خلعتلر

نفاسك ارمدن عهدى دوشدى كاخ فردوسي

زفافك حيني كلمزدن جالندى كرسى رحلتلر

شفاعت خواء اولسون اول خديجة مخلص عفت

اتاسى مير إسماعيله كوجدر فرقت دختر

مثنى دختريله دفن اولوب خاك سياه ايجره

اوتشنه لب عروسينك اوله جرعى مي كوثر

كل اي عصمت شقيقنه نه جاره سويله تاريخن

نعيمك عزمنه اي كل ندا كلدى بشارتلر

٣٠ ، ٥٥، ٦٤، ١٣٣

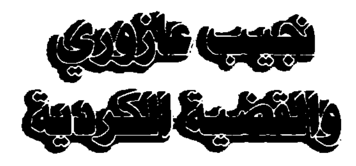
١٢٨٢

قبر (إسماعيل رشدي باشا) نجل محمد تيمور الكاشف

برتو مصباح تقوى عارف قــــدر سير	خامهء طرس بلاغت نخبهء اهل نظر
يعنى تيمور زاده اسماعيل باشا رشدى كم	ارجعى أمرى مناجاتيله اول بكتا كهر
دست رضواندن آلوب جام لقايى فجـــأة	دوحهء بزم نعيمى روحنه قيلدى مقر
عايشه قطرات اشككله كهر تـــاريخ ياز	كلشن رضوانه زيور ويردى آه نوربدر

٣٥٠، ٨٥٠، ١٧، ٢٠، ٥٢

١٢٨٩


نجيب عازوري
والقضية الكردية

نجيب عازوري مفكر قومي عروبي الاتجاه، ولد في قرية عازور من جنوب لبنان، وتلقى علومه الأولية في مدرسة الفرير في بيروت، ثم تابع دراساته العليا في العلوم السياسية في باريس، وحينما عاد إلى وطنه عين مساعداً لحاكم القدس ما بين ١٨٩٨ و١٩٠٤، ثم أنه ترك العمل في الوظائف الرسمية، وتفرغ للعمل السياسي، إذ أصدر في باريس مجلة (الإستقلال العربي)، وعمل على تأسيس حزب قومي عربي سماه حزب (جامعة الوطن العربي)، وكان هدف هذا الحزب المعلن هو إقامة اتحاد كونفدرالي للأقطار العربية من شأنه أن يضمن "ازدهار الملايين وسعادتهم ويضع حدا للإضطهاد الذي يمارسه الموظفون الأتراك". ولما عاد سنة ١٩٠٨ إلى فلسطين لخوض الانتخابات الخاصة بمجلس المبعوثان، وجد أن السلطات العثمانية على علم بنشاطاته تلك، وإن حكماً صدر عليه بالإعدام "لإتهامه بالعمل على تهديد أمن الدولة" فارتحل إلى مصر، حيث عمل في الصحافة والسياسة حتى وفاته سنة ١٩١٦"[1]

ويعد عازوري أحد العرب الأوائل الذين طرحوا مشروعاً قومياً يتجاوز استقلال العرب عن الدولة العثمانية، إلى تصور شكل الدولة العربية المقبلة: عاصمتها، علاقتها بتركة الخلافة الاسلامية، طبيعة نظام الحكم فيها. وهو حينما طرح فكرة (يقظة الإمة العربية) فإنه لم يقصد باليقظة ما ذهب إليه المفكرون المعاصرون، أمثال الكواكبي والزهراوي وغيرهما، من أنه تعبير عن نزعة لاستقلال البلاد العربية، أو نيلها حدودها القومية في أدنى تقدير، وإنما أراد بذلك تأسيس دولة حديثة، علمانية النظام، إتحادية، تنفصل فيها الإدارة المدنية عن الإدارة الدينية، المتمثلة بالخلافة الاسلامية، بحيث يكون لكل من الإدارتين عاصمتها ومجال نفوذها، فلا تتدخل السياسة في شؤون الدين ولا العكس[2].

---

[1] أحمد أبو ملحم: مقدمته لترجمة كتاب نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ، ص٦٧-٢١.

[2] عن بيان الحزب القومي العربي في تركيا، وهو يتضمن أفكار عازوري، لأن كتابه (يقظة الأمة العربية) ليس إلاّ (توسيع استدلالي لهذا البيان) على حد تعبيره. ص٣٧.

وعلى الرغم من تأليف عازوري عدداً من الكتب التي تظهر عناوينها مدى أهميتها[1]، إلاّ أن ما وصلنا من أهمها جميعاً، وهو الكتاب الذي عنونه (يقظة الأمة العربية)، وقد أصدره في باريس باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥، ففي هذا الكتاب تحدث عازوري بكل جرأة وصراحة عن مشروعه القومي، وسبل تحقيقه، والخطوات التي تؤدي إليه، وشكله – في حالة تنفيذه– على نحو يشبه أن يكون أساساً لدستور تلك الدولة القادمة.

والذي يهمنا هنا أن رؤية عازوري لعصره لم تكن لتقتصر على موقع أمته من هذا العصر، وإنما كانت رؤيته تمتد لتشمل الأمم الأخرى التي رأى أنها تشارك أمته في حقها بالنهوض والاستقلال، وبهذا فإن في وسعنا القول أنه كان سابقاً في تفهم حقوق القوميات الأخرى إلى جانب فهمه لحقوق قومه الأساسية، بل أنه دعا إلى تحالف قيادات هذه القوميات في أعمال ثورية منسقة من أجل تحقيق هدفها المشترك، وهو تأسيس حكوماتها القومية المستقلة.

ومن هذا المنطلق، أعطى عازوري للقضية الكردية أهمية خاصة في قيام مشروعه المذكور، فضلاً عن القضية الأرمنية التي كانت محتدمة آنذاك. ونحن نرى أن النصوص التي أوردها عن القضية الكردية بالغة الأهمية، لأنها تكشف عن سر خطير في تاريخ الحركة القومية الكردية، يتمثل في تخطيط (حزب قومي) كردي، للثورة على السلطة التركية، في الفترة التي سبقت سنة تأليف الكتاب، وهي سنة ١٩٠٤–١٩٠٥، وهذا التاريخ يسبق تأسيس أول تنظيم كردي معروف، وهو (جمعية تعالي كردستان) بنحو أربع سنوات، فقد تأسس هذا التنظيم بعد قيام الثورة الدستورية في سنة ١٩٠٨ على أيدي عدد من الزعماء الكرد، من بينهم أمين عالي بدرخان، والفريق شريف باشا، وعبد القادر الشمزيني، والداماد ذو الكفل باشا وغيرهم[2].

---

[1] عناوين مؤلفاته، عدا يقظة الأمة العربية، هي:

الوطن العربي، دراسة معمقة للوضع الراهن ودراسة مستقلة للأقطار العربية الأسيوية.

الخطر اليهودي العالمي، تصريحات ودراسات سياسية.

الدول الأجنبية ومسألة المقدسات المسيحية في الأرض المقدسة، خلاصة تاريخية وعرض للوضع الراهن.

وجميع هذه الكتب لم يعثر لها على أثر. ويذكر أحمد أبو ملحم "يظهر أن الصهيونية العالمية قد أخفت هذه الكتب بسحبها وإتلافها". مقدمته المذكورة آنفا، ص٢٢.

[2] ينظر: عبد الستار طاهر شريف: الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن، الفصل الأول.



شريف باشا

وليس بين أيدينا معلومات جديدة عن تنظيم سبق تأسيس هذه الجمعية، فما هو الحزب الذي يشير إليه عازوري هنا؟، لنقرأ هنا قوله:" من الضروري أن يتشاور رؤساء الأحزاب الوطنية الكردية والأرمنية والألبانية والعربية ليطالبوا مجتمعين باستقلالهم الذاتي في المؤتمر الأوروبي القادم المزمع عقده بعد الحرب اليابانية"[1]، وهو هنا يشير إلى الحرب اليابانية الروسية التي كانت دائرة مع تضاعيف سنة ١٩٠٤، وهي سنة إعداد الكتاب فها نحن في هذا النص نجد إشارة واضحة إلى وجود حزب وطني كردي له رئيس، وأنه قادر – من ثم– على التشاور والتنسيق مع من الأحزاب الوطنية المماثلة المنبثقة من حركات قومية مختلفة كانت لها طموحات استقلالية في الدولة العثمانية.. وفي موضع آخر من كتابه، ينوه عازوري بوجود (لجنة وطنية) من الكرد تعمل من أجل استقلالهم عن الدولة المذكورة، وأن هذه اللجنة تمتلك صفتين هما (القوة) و(الإرادة)، مثلها في ذلك مثل لجان وطنية لقوميات أخرى في الدولة، وإن هذه القوة قد بلغت في زمن تأليف كتابه مبلغاً من النضج أخذ يبشر بتحقيق الاستقلال من خلال القيام بنشاط مشترك ونهائي، يقول" لم يسبق أن كانت اللجان الوطنية الانفصالية الأرمنية والكردية والألبانية والبلغارية والعربية واليونانية بمثل هذه القوة وبمثل هذه الإرادة. وللعرب ثلاث لجان في أوروبا وأميركا وجمعيتان في مصر، وجمعيات سرية في المدن الرئيسة في سوريا وبلاد الرافدين، ويتفق الجميع الآن على القيام بنشاط مشترك ونهائي"[2].

وعلى الرغم من كلامه عن اللجان العربية، ونطاق عملها الجغرافي، فإنه لم يذكر بالمقابل ما من شأنه أن يوضح عدد اللجان الكردية ومجالها، والذي نذهب إليه إنه إنما يتحدث هنا عن نشاطات الأسرة البدرخانية بالذات، التي نرجح أن يكون على علاقة بأبنائها، لا سيما أمين عالي بدرخان، مؤسس جمعية (تعالي الكرد) التي ستظهر على سطح الحياة السياسية بعد هذا الحديث بعدة سنوات.

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١١٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٢١٨.

ومما يؤكد هذا الرأي أن عازوري نفسه كان صديقاً حميماً لمحمد شريف باشا، الدبلوماسي الكردي العثماني، وأحد مؤسسي الجمعية المذكورة، كما سيأتي في هذا البحث، على أن تأكيده على وجود حزب سبق تأسيس هذه الجمعية يبقى مثيراً للنقاش حتى تحسمه الوثائق.



محمد عالي بدرخان

ويصف عازوري شكل الحكومات التي سيشكلها الكرد والعرب والأرمن نتيجة نضالهم المشترك، بأنها ستكون (ممالك)، فالنظام الملكي كان هو السائد والمهيمن على أفكار ساسة تلك الحقبة، ومن الطبيعي أن تتوج كل حركة وطنية نضالها بتأسيس ملكية تتولاها أسرة ذات تراث وطني متميز. وكانت الأسرة البدرخانية مؤهلة أكثر من غيرها في هذا المجال، نظراً لتساقط الأسر الكردية الأخرى، وعدم وجود مطالب بالحكم من بين ورثتها، من جهة، والوعي القومي الذي ميز ثورة الأمير بدرخان عن غيرها من الثورات الكردية من جهة أخرى. على أن هذه الملكيات لن تكون استبدادية بأية حال، وإنما تكون حرة مقيدة بدستور، يقول "لقد استيقظت الأمم الخاضعة للسلطان ووعت ذاتها، وهي تحلم بالاستقلال، يتهيأ الأرمن والأكراد والعرب لخلع عبودية الأتراك الممقوتة بغية تكون ممالك حرة دستورية". ويقول أيضاً " إن الوسيلة لتغيير هذا الوضع المقيت اليوم كائنة فيه، فالعرب والأكراد والأرمن يريدون الإنفصال عن الشجرة النخرة ليشكلوا دولاً مستقلة حرة مشبعة بأفكار التقدم والحضارة الأوروبية"[1]، فهذه الدول القومية التي ستظهر من تحت أنقاض الدولة العثمانية ستكون قريبة من الأنموذج الأوربي في نموع وازدهاره. ولا يجد عازوري من سبيل لتحقيق هذا المشروع إلاّ بالتنسيق الكامل بين زعماء أحزاب هذه القوميات، والتعاون من أجل هدف مشترك، وتناسي كل ما تخلف من العهود السابقة من الحزازات.

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١٢٥

ويرى عازوري أن قيام هذه الأمم الثلاث: العرب والكرد والأرمن بالثورة المشتركة ضد العثمانيين، سيؤدي إلى تداعيات خطيرة لا تشمل منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما يمتد أثرها إلى أوروبا نفسها، فهو يذكر أنه "عندما تنتزع من السلطان المقاطعات العربية والأناضولية (وهذه تشمل الكردية والأرمنية) يصبح حاجزاً عن الدفاع عن نفسه، ليس فقط في وجه اليونان أو الجبل الأسود، ولكن أيضاً في وجه ثوار الألبان والعصابات البلغارية في مقدونيا، وتعم الفوضى كل رومانيا، وتندفع الإمارات البلقانية نحو مقدونية كي تتنازع مغانم عبد الحميد، وتشتعل النار من التقاء نار البلقان ببارود أوروبا"[1].على أن هذه الفوضى التي يتوقعها لم تكن عشوائية، وإنما هي نتاج التنسيق بين الأحزاب القومية الكردية والعربية والأرمنية من جهة، ومثيلاتها في الولايات العثمانية في أوروبا الشرقية، لا سيما منها البلغارية والألبانية. وواضح أن العبارة تحمل روحاً تنبؤية بالحرب العالمية الأولى، التي ستنطلق شرارتها بعد نحو عقد كامل من صدور الكتاب !.

لقد كان عازوري يرى ببصيرته ما سيحدث إذا ما نهضت هذه الشعوب، ويسمع الثورة قبل أن تنشب فعلاً، ولنسمعه يقول "يستيقظ أسد الصحراء وتردد جبال سوريا وسهول الفرات صدى زئيره، ولقد كنت أسمع دائماً هذا الضجيج الأصم الذي يسبق قصف الرعد، وكنت أرى البرق الذي يسبق كبرى العواصف، في ذلك اليوم الويل للأتراك والشركس الذين يجدن في سبيلنا، أنظروا إلى الشمال، تجدوا الظواهر نفسها: فالأكراد قد تهيأوا من قبل للمعركة، لا من أجل سحق الأرمن، بل من اجل التآخي معهم في وجه الأتراك الأعداء المشتركين، وها أن الأرمن بعد آلام مريرة يرون شمس الحرية يبزغ"[2]. ولن يكون استقلال هذه الأمم سبباً في سعادة شعوبها فحسب، على ما يرى عازوري، وإنما في سعادة شعوب آسيا كلها، كونها الركيزة لتوطيد السلام في المنطقة، وهو يعلن "ستنقذ هذه الشعوب سلام آسيا والعالم أجمع حريتها"[3].

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١٢٠

[2] المصدر نفسه، ص٩٩

[3] المصدر نفسه، ص ١١٢

ويطالب عازوري الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية بدعم استقلال هذه الدول الجديدة، وهو يتوقع مثل هذا الدعم فعلاً، لأنه "عندما تسقط السيطرة التركية ستفتح آسيا بكاملها على التجارة الدولية. أما توظيف رؤوس أموال التي يعطي اليوم الفائدة ٤٪ فسيعطي يوم تحررنا ٥٪.[1] كما أن خلق ثلاث دول مستقلة في المنطقة من شأنه أن يشكل حاجزاً أمام أي توسع روسي باتجاه الغرب والجنوب". وهو يعلن "وسوف تشكل هذه حواجز ثلاثة يستحيل اجتيازها من قبل روسيا الغازية"[2]، وأن "الأمم الغربية الثلاث أكثر تحرراً ووعياً في العالم ستجمع على نصرة الأرمن والأكراد والعرب".

وبينما يعلق عازوري آماله على مساندة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لمشروع الاستقلال هذا، فإنه يبدي – بالمقابل– مخاوفه من روسيا، التي يرى أطماعها في المنطقة، فيقول "وإذا أرادت روسيا أن تجني ثمار انتصارها القريب على اليابان فلا يجب عليها أن تضع العوائق بوجه استقلالنا، وإذا هزمت فلم يجديها نفعاً اعتزازها بنفسها". وكإجراء احترازي من مثل هذا الدور الروسي، فإن عازوري يطالب الأحزاب القومية المؤتلفة بالتنسيق من أجل كسب تأييد ألمانيا لقضيتها، وواضح أنه يدرك بأن قوة ألمانيا الصاعدة عهد ذاك هي وحدها التي يمكن أن تلجم، أو تشغل، روسيا القيصرية عن التوسع في آسيا الغربية. يقول "يمكننا أن نجد قاعدة تفاهم صالحة بين فرنسا وانكلترا وألمانيا في تقسيم ممتلكات السلطان الآسيوية إذا لم تقف أمام هذا الاحتمال صعوبات لا يمكن تذليلها: معارضة روسيا من جهة، وتشابك المصالح بشكل معقد جداً حيال الشطر الآسيوي والأوربي من تركيا في القضية الشرقية من جهة ثانية"[3]. وهنا يقدم عازوري فهماً عميقاً لمجريات السياسة الأوربية في تلك السنين الحرجة التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى، فقاعدة التفاهم بين ألمانيا وفرنسا وانكلترا ستجعل هذه الدول جبهة متحدة ضد روسيا من جهة أخرى، ليس في جبهة آسيا الغربية والجنوبية، حيث تكون "لممالك الكرد والأرمن والعرب قد تشكلت، وإنما في تدخلها في شؤون البلقان أيضاً، ونحن نعتقد

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص٢١٩

[2] المصدر نفسه، ص١١٢

[3] المصدر نفسه، ص٢٢٠

بأن أية قراءة لحوادث الحرب العالمية الأولى تكشف عن قدرة عازوري في التحليل السياسي واستقراء المستقبل.

لقد كان عازوري مدركاً تمام الإدراك أن تحقيق مشروع بهذا الحجم يقتضي مساندة الدول الأوربية، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويكتفي أن تكون هذه المساندة سياسية ودبلوماسية لا عسكرية. يقول " نرجو فرنسا أن تتابع تقاليدها القديمة وتشجع هذه الحركة، وتحذو باقي أوروبا حذوها، نحن لا نطلب الدول تضحية ولا تدخلاً عسكرياً، إننا نريد فقط أن لا تضع العقاب أمامنا وسنحترم كل الحقوق والمصالح الأجنبية في بلادنا. نحن واثقون سلفاً من تعاطف فرنسا مع مشروعنا، نحن واثقون أيضاً من تشجيع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الشمالية"[1]. وهو يعلق اهتماماته فيما عرف بالمسألة الشرقية، مع قضية الاضطهادات التي تعرض لها الأرمن في أخريات القرن التاسع عشر، وإن هذا التعاطف تجاوز الاهتمام السياسي إلى تقديم أنواع من المساعدات الثقافية والخدمية. يقول "لم تُعْنَ الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الشرقية بشكل واضح إلاّ منذ مذابح أرمينيا.. يعود إحسان الأمريكي إلى سنة ١٨٦٠ حين يؤرخ تأريخ بعثات الإحسان على اختلاف أنواعها: جامعات ومعاهد ومدارس ومستشفيات ومياتم..الخ التي أغرق الأمريكيون فيها بلداننا.. لقد أنفقت الولايات المتحدة سابقاً مبالغ طائلة لتحمي تراث بعثاتها التي لا تتراجع أمام أي صعوبة عندما يتعلق الأمر بفتح مدرسة وتعلم ناشئة، لقد تمكنوا من أن يتمركزوا في جبال أرمينية العالية وبكردستان"[2].

ولاحظ عازوري أن النشاط الأمريكي هنا لم يكن بعيداً عن رغبة الولايات المتحدة في عرقلة النشاط الروسي في هذه المنطقة المهمة من العالم، ومع هذا فإنه لم يتردد في أن ينصح العرب بالإستفادة من مثل هذا الدعم. يقول "على العرب أن يحبوا بحماس الدور النبيل الذي لعبته الجمهورية الكبرى في الشرق"[3]، فكان بهذا من أوائل من روّج للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١١٨

[2] المصدر نفسه، ص١٥٦

[3] المصدر نفسه، ص١٥٩

ويؤكد عازوري على أهمية مطالب الأرمن فيما يسميه (يقظة الأمم) في آسيا، فيقول "بعثت مطالب الأرمن القومية في آسيا مشاعر القومية الخاصة في الأكراد والعرب". وهو يقرر بأن سياسة إثارة العثمانيين كل قومية على غيرها قد فشلت تماماً، وإن هذه الأمم أدركت ضرورة تضامنها معاً، فيقول" لقد أراد – وهو يقصد السلطان عبد الحميد الثاني– أن يخضع الألبان للخدمة العسكرية، فأصبحوا أكثر استقلالاً من قبل، كما قادته وحشيته إلى خسارة كريت، وأخيراً أراد أن يفني الأرمن بواسطة الأكراد، لكن هؤلاء وهم على تماس بضحاياهم تذكروا أنفسهم منذ عهد قريب، وقد كانوا أحراراً في ظل أمير اسمه بدرخان، وفهموا أن إفنائهم لجيرانهم الأرمن لا يفيد إلاّ في جعل سلاسل عبوديتهم أثقل، وهكذا من جبال أرمينيا وكردستان اجتاز التيار سهول الفرات ومن هناك انتشر في كل البلاد العربية.. فبالعرب يحتفظ السلطان بالألبان المتحفزين دائماً للثورة، وبالألبان يسحق المقدونيين، وبالعرب أيضاً يالأكراد، وبالأكراد يذبح الأرمن"[1].

ويرى عازوري أن قيام العرب بثورتهم، وإعلان استقلالهم، لن يكون حجر الزاوية ليس في تحررهم فحسب، وإنما في تحرير أبناء الأمم الأخرى من الشعوب التواقة للإستقلال، إذ "ما أن ينادي العرب بسلطان عليهم في دمشق، حتى يطالب الألبان بملك، ويتولى أبناء بدرخان باشا امارة والدهم، وينظم الأرمن حكومة مؤقتة"[2]. وواضح أن ذكرى ثورة الأمير بدرخان في كردستان كانت ما تزال حية في الأذهان، وتبدو النواة الصالحة دائماً لتأسيس كيان كردي مستقل يشمل جميع الكرد في الدولة العثمانية. أما فكرة تأسيس الأرمن لما سماه حكومة مؤقتة، فهي غير واضحة، إذ لم يقدم أي تبريرات لأن تكون ذات صفة مؤقتة لا دائمة، بينما لم يقرن هذه الصفة بحكومة السلطان العربي في دمشق أو الأمير الكردي في بوتان. وتجده يؤكد المعنى نفسه حينما يقول "فمجرد أن يرفع العرب العلم الوطني، يختفي الأتراك، وتسترد الأمم المسترقة حريتها، وستنحني الأمم الأوروبية المستنيرة أمام الأمر الواقع، ستحيي بثقة ظهور الشعوب الفتية المتعطشة للتقدم، تفتح للتجارة

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١٢٠

[2] المصدر نفسه، ص٢١٥

منفذاً واسعاً، وتقدم للرساميل الأوروبية أفضل التوظيفات"[1]. ومن الواضح أن هذا التنسيق بين الحركتين الكردية والأرمنية الذي بشر به عازوري سنة ١٩٠٤ سيجد تطبيقاً عملياً سنة ١٩١٤، حينما اتفق عبد السلام البارزاني مع حزب الطاشناق الأرمني على القيام بانتفاضة تقود إلى تأسيس حكومة مؤقتة، ومن ثم إعلان دولة كردستان الكبرى[2]، وفي حركة ملا سليم الخيزاني في بدليس في السنة نفسها، وهي التي حظيت بدعم مباشر من الروس[3].

وبحسب فهم عازوري للتكوين القومي في الأناضول، فإنه توقع إذا ما كون الكرد والأرمن كيانهما السياسيين، فسيبقى للترك ما تبقى من الأناضول، وهو وسطه وغربه، وصولاً إلى سواحله الغربية المطلة على البحر المتوسط.

ومما يثير الانتباه أنه لم يشأ أن يسمى النظام الجديد في تركيا آنذاك بالسلطنة، إنما توقع أن يكون نظاماً ملكياً، ربما على نمط الملكيات الأوروبية في ذلك العهد. يقول "وسيكون الأتراك الحقيقيون أنفسهم سعداء بإقامة ملكية في ولايات قونية وأنقوره (أنقره) وعيدن (آيدن) وبروس (بروسه) وكستامون (قسطموني) الأمر الذي يبقيهم حراساً للبسفور"[4].

وكان عازوري متفائلاً بإمكانية قيام هذا المشروع على أساس أن كلا من الكرد والأرمن والعرب قد أصبحوا يمثلون ثماراً ناضجة في شجرة العثمانيين النخرة، وإن انفصالها من ثم بات أمرا مقدراً ووشيكاً[5]، ولذا فإننا نجده يقرر باطمئنان أن " هذه الثورات سليمة وفي الأساس ستنفذ بأقل من إثني عشر يوماً وبدون إراقة دماء"[6]،

---

[1] يقظة الأمة العربية، ص١٣٥

[2] ينظر التفصيل عن هذا التعاون بعد ١٩٠٨ في علي تتر توفيق: الحياة السياسية في كردستان ١٩٠٨-١٩٣٧، دهوك ٢٠٠٧، وفارس عثمان: الكرد والأرمن، العلاقات التاريخية، مكتبة جارجرا، ص٢٠٠٨، ولا سيما ما يتعلق بالتعاون بين حزبي طاشناق وحزب خويبون.

[3] عثمان علي: دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة ١٨٣٣- ١٩٤٩، ص٢١٥-٢٣٣.

[4] يقظة الامة العربية، ص ٢١٥

[5] ينظر :

Othman Siyamend: Kurdish Nationalism: Insitigators and Historical Influences. The Armenian Review 42,no.I(1989) p.39-59.

[6] المصدر نفسه ص١٣٥

ولكنه لم يوضح الطريقة التي سيمكن بها التصدي للجيش العثماني، إذا ما قررت هذه الحركات أن تسلخ عن الدولة العثمانية معظم أراضيها في المشرق العربي، وشرقي الأناضول، حيث الأرمن والكرد. وعلى أي أساس حدد المدة الزمنية القصيرة التي ستنجز فيها قيادات الأحزاب القومية مشروعها الاستقلالي.

وتشير وثيقة مهمة، هي رسالة جوابية بعث بها مقر جمعية تركية الفتاة في استانبول إلى نجيب عازوري بأنه كان يسعى فعلاً للقيام بخطوات جدية، تتجاوز التأمل والتخطيط، لعقد تحالف بين الحزب الذي أسسه، أي حزب (جامعة الوطن العربي) من جهة، وكلاً من الأكراد والأرمن والألبان والبلغار، لتنسيق المواقف المشتركة ضد حكومة الدولة العثمانية، إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وقد نشر عازوري نص الرسالة في آخر كتابه[1]، ونحن نقتبس منها ما له تعلق ببحثنا، وهو النص الآتي:

(استانبول في ١٠/١٠/١٩٠٤

حضرة السيد نجيب بك عازوري

مساعد حاكم القدس سابقاً

..... يستنتج أيضاً من تقريركم أن حزبكم قد تفاهم مع الأكراد والأرمن والألبان والبلغار للقيام بعمل مشترك، وما تشرعون به إنما هو تفكيك التام للإمبراطورية، إننا سنكون من رأيكم، وسننظم إليكم إذا فقدنا اطلاقاً كل أمل في إنقاذ البلاد....

جمعية تركيا الفتاة في القسطنطينية).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المعلومات القليلة المتوفرة عن سيرة عازوري تدل على أن أفكاره لم تبق حبراً على ورق، وإنما عمل بنفسه على وضعها في موضع التطبيق، فقد جاء في إحدى رسائله، أنه طلب مائة ألف قطعة سلاح من نوع Wetterli مع مائتي خرطوشة لكل منها، ولم يكتف بذلك بل قرر الانتقال بنفسه إلى سوريا لحمل السلاح بوجه الأتراك، وكان متعاوناً تماماً مع محمد شريف باشا، الذي يصفه بأنه (أفضل صديق)[2] له. ولابد هنا أن نتوقف عند هذه المسألة، فشريف باشا (١٨٦٥–١٩٥١) كما تشهد وثائق سيرته، كان في المدة ١٨٩٨– ١٩٠٨ يعمل

---

[1] المصدر نفسه ص٢٢٢

[2] أحمد أبو ملحم: مقدمته لكتاب عازوري، ص٢٠–٢١.

سفيراً للدولة العثمانية في استوكهولم حيث برزت نشاطاته السياسية ضد حكومته، ومن المستبعد أن يكون عازوري قد تعرف به على هذا النحو الوثيق، وهو هناك، ومن ثم ينبغي أن يكون تعارف الرجلين أو تعاونهما قد بدأ في مرحلة سابقة، والراجح جداً أن ذلك قد حدث في أثناء إقامة شريف في فرنسا، حيث عمل، قبل أن ينقل إلى استوكهولم، ملحقاً عسكرياً في السفارة العثمانية في باريس. وعلى هذا فإن ميول الأخير الوطنية كانت قد برزت في وقت سابق على ما هو معروف من تفاصيل حياته[1]. وعلى الرغم من الاختلاف القومي بين الرجلين، فإن ما جمع بينهما في تلك السنوات، هو التخطيط والعمل المشترك من أجل نيل الحقوق القومية، وتحقيق الإستقلال لكلا الشعبين، الكردي والعربي، على طريق القيام بانتفاضة كبرى على ما أشرنا إليه فيما سبق.

وهكذا فإن كتاب عازوري لم يقتصر على (يقظة الأمة العربية) كما نص عليه عنوانه الذي اختاره، وإنما يمتد ليشتمل، من وجهة نظره، يقظة أمم الشرق، وأبرزها الأمة الكردية. وهو يرى أن نضال هذه الأمة، متضافرة مع نضال العرب والأرمن وغيرهم، لتأسيس دولها، على أساس ملكي دستوري حر، آخذة بأساليب الدول الوربية التي سبقتها في هذا المجال.

وأخيراً يسوق عازوري، لمناسبة غير واضحة تماماً، جزءاً مما يسميه (أغنية قومية كردية)، تظهر "مدى محبتهم لجبال كردستان"[2]، وهو:

لا ينبش ابن آوى سوى الجيف لأنه يحترم الحياة
لكن الباشا التركي لا يلغ إلاّ بدماء الشباب
يبعد شاب عن خطيبته
اللعنة على من يفصل بين قلبين تحابا
لن يحتضن اللحد أمواتهم
لكن سيسمع الملأ الأعلى صرختنا!!

---

[1] ينظر روهات الأكرم، الجنرال شريف باشا الكردي، ترجمة: كاميران خراسان، على موقع www.tirei.netnet وهو مقتبس من كتابه العلاقات السويدية الكوردية خلال ألف عام، الطبعة السويدية، استوكهولم.

[2] يقظة الأمة العربية ص١٩٧.


الأب أنستاس الكرملي
في دراساته الكردية

الأب أنستاس ماري الكرملي (١٨٦٦– ١٩٤٧م) من علماء العراق البارزين، نشأ في بغداد، ودَرَس في لبنان، وأتم دراسته في جامعات بلجيكا وفرنسا، وانتخبته محافل ومجامع علمية عدة عضواً فيها، وشارك في مجلات علمية مختلفة، وألّف كتباً مهمة انطوت على جدة في الموضوع، كما حقّق مخطوطات قيمة، فضلاً عن نشره العدد الوافر من الدراسات والمقالات ما ملأت عنواناتها– فقط– مجلداً كاملاً. وأصدر مجلة علمية أدبية رائدة، هي مجلة (لغة العرب) التي أسهمت في نهضة العراق الثقافية في مطلع القرن العشرين مساهمة جلّى.

وقد عُرف الأب الكرملي بولَعه الشديد بدراسة اللغات وأصولها ومقارنتها، فَدَرَس اللغات وأصولها ومقارنتها، فدرس اللغة العربية، وتَوَغّل في البحث في أعماقها، وألّف في علومها خيرة بحوثه ومؤلفاته، إلاّ أنه كان في دراسته هذه مُنفتح الفكر على اللغات الحيَّة الأخرى، يُقارن ويُحلّل ويناظر، فأتقن من اللغات الأوربية: الفرنسية والإنكليزية والإيطالية واليونانية واللاتينية والإسبانية والألمانية، ومن اللغات الشرقية: التركية والفارسية والحبشية والأرمنية والسريانية والعبرية والصابئية.

على أن اهتمام الأب الكرملي لم يقتصر على هذه اللغات فحسب، بل تعدّاها إلى لغات أخرى غيرها، حتى أنه جمع ذات مرة ما يقرب من مائة ترجمة في لغات شَتّى لعبارة واحدة، مؤلفاً في ذلك كتاباً مجموعاً طريفاً في مقارنة اللغات، ما زال مخطوطاً، وقفنا عليه في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد. وكان من اللغات الحية التي اهتم الأب بدراستها وتتبع تاريخها وآدابها، اللغة الكُردية، فقد تتبع كثيراً مما كتب عنها في مختلف اللغات الأوربية، ولخّصه، وترجمه، وقارَنه، وأضاف إليه من خبرته فيها.

وكان من أول ما كتبه في هذا الصدد، كتاب ألفه سنة ١٨٩٥ عن اليزيدية، تناول فيه قبائلهم ولهجاتهم الكُردية، وتطرق فيه إلى موضوعات مختلفة، مثل التعريف بهم طبقاً لمذهبهم، وطريقتهم وعوائدهم، واعتقادهم بالمسيح ومعتقدات المسيحيين، وطوافاتهم، وسَناجقهم، وشيوخهم، والزي والملبوس عندهم، والزواج ودفن الموتى لديهم، وأخلاقهم وعوائدهم، وصنائعهم، وتثقيفهم، وأقسام قبائلهم، وتقاطيعهم، وسِحناتهم، وأسلحتهم،

ومساكنهم، ومحل وجودهم، وقراهم ومدنهم، وتاريخ أحوالهم. وقد نشر أغلب هذا الكتاب المهم مُسلسَلاً في مجلة المشرق اللبنانية سنة ١٨٩٩.

ويبدو أن اهتمام الكرملي بتاريخ اليزيدية، وتتبع كل ما يتعلق بقبائلهم ومعتقداتهم، جرَّه فيما بعد إلى البحث في تاريخ الكُرد مباشرة، ففي سنة ١٨٩٧ عقد النية على تأليف كتاب خاص بهم، ولكنه ما أن كتب العنوان (تاريخ الكرد) على الصفحة الأولى من كتابه، حتى عَدَل عن تحقيق خِطّة هذا البحث، لنقصٍ في مصادره وأصوله، وشرع في التمهيد له بجمع ما ينقصه من تلك المواد، فجعل من كتابه المذكور دفتراً يجمع بين دفتيه ما يجده من مصادر نادرة، وسياحات مهمة، ودراسات متنوعة، مضيفاً على العنوان الذي كتبه عبارة جديدة هي (تحقيقات عن الكرد من تعريب الأب أنستاس ماري الكرملي، ابتدأ بها في ٥ شباط ١٨٩٧)،

وبعد زهاء أربعة وعشرين عاماً أعاد الكرملي الكرّة على هذا الموضوع، فابتدأ في ٢٥ تموز من سنة ١٩١٩ بتأليف كتاب سماه بالعنوان القديم نفسه، وهو (تاريخ الكُرد)، ولكنه قَسَّمه إلى ثلاثة فصول، تحدث في الأول منها عن جغرافية كُردستان: حدودها، مناظرها، هواؤها، نباتاتها. وخصص الفصل الثاني للحديث عن تاريخ الكُرد قبل الإسلام، متناولاً فيه المباحث الآتية: تاريخهم، أخبارهم، تغلبهم، ملوك بابل الكُوشيون، عناصرهم القومية، ديانتهم، شهادات الأقدمين في حق الكُرد الأولين. أما الفصل الثالث فتحدث فيه عن تاريخ الكُرد بعد الإسلام، وعشائرهم، وتطرق فيه إلى موضوعات في اللغة الكُردية وآدابها اللغوية. ويتألف الكتاب من ١٠٢ صفحة، وقد أشار إليه رفائيل بطي باسم (تاريخ الكُرد قبل الإسلام) في مقالة له نشرها سنة ١٩٢٤، مما دَلَّ على أن الأب لم يكن قد أنجز من كتابه آنذاك سوى الفصلين الأولَين، اللذين يبحثان في جغرافية كُردستان وتاريخ الكُرد قبل الإسلام فحسب، كما وصفه كاملاً كوركيس عوّاد وهو يُفهرِس آثار الكرملي المخطوطة والمطبوعة، بيد أنه لم يُنوِّه بمحل وجوده، على خلاف منهجه في النص على ذلك. وليس في كتب الكرملي المُنتقلة إلى مكتبة المتحف العراقي في بغداد (المركز الوطني للمخطوطات الآن) هذا الكتاب، فحينما عُرِضَت مؤلفات الكرملي في معرض خاص أقيم في قاعة هذه المكتبة سنة ١٩٧٠ بمناسبة مرور ثلاث وعشرين سنة على وفاته، لم يكن بين معروضاته، ولعله ما زال محفوظاً في دير الآباء الكرمليين في بغداد. وحتى يظهر كتاب الكرملي عن تاريخ الكُرد، لا يبقى أمامنا إلاّ العودة إلى أصوله ومسوداته التي تضمنها المجموع

المحفوظ في المركز الوطني للمخطوطات، وقد عُدنا إليه فعلاً منذ مدة، فوجدناه يحتوي على نخبة مختارة من الفوائد والملاحظات عن الكُرد ولغتهم، استقاها المؤلف من مصادر شَتّى، وهي:

كُردستان كما وصفها الرحالة الإنكليزي جِسني في كتابه (بِعثة لمَسح شواطئ الرافدين)، وتشغل الصفحات ١-١٧.

سليمان باشا أبو لَيلة، وهو والي بغداد، مُعرَّبة عن كتاب (تاريخ إيران) ولا علاقة لهذه النبذة بالكُرد.

مُكري: نادرة في الشجاعة والبسالة رواها أحد الفرنسيين ممن سمع بالواقعة سنة ١٦٠٥، وموضوع النبذة هو شجاعة بعض الكُرد أثناء أيام الشاه عباس الصفوي، وتشغل الصفحات ٢٣-٢٦.

اللغة الكُردية الحالية، نُبذة قصيرة تضم ملاحظات مُستَقاة من بعض المصادر الفرنسية.

اللغة الكُردية، وهو بحث في ٢٤ صفحة، يشغل الصفحات ٢٧-٤١، ذكر عنها مؤلفها الكرملي أنه عَرَّبها ولَخَّصها من أوثق المصادر الفرنسية والإنكليزية، ونحسب أنه اعتمد عليها في كتابة الفصل الخاص باللغة الكُردية وآدابها في كتابه الآخر (تاريخ الكُرد).

ويلاحظ أن بحثه الأخير يؤلف رسالة قائمة بذاتها، وهي تمثل جهداً كبيراً في تتبع أهم الدراسات التي كتبها علماء أوربيون في تاريخ اللغة الكُردية، وهو ينطلق من بحثه من نقد موضوعي لما كان يردده بعض الرحالين الأوربيين الذين قُدر لهم المرور في شعاب كُردستان، حول طبيعة هذه اللغة، وهو يقول ناقداً تلك الأقوال (كان الرحّالون يعتبرون اللغة الكردية خشنة، أو لهجة مُشوَّهة، أو مُصحَّفة عن لهجات اللسان الفارسي، ولا يفهمها إلاّ الأقوام الذين تعلموها منذ الصِغَر، فينطقون بها حسبما تدفعهم إليه السليقة)، يعني أنهم يقصدون بذلك أن الكُردية لغة لا آداب فيها، ولا قواعد يمكن تعلمها. ثم يذكر الكرملي أن بعض أولئك الرحّالين ذهبوا (إلى أنها لغة مُصطفَّة مُركَّبة من ألفاظ فارسية وأرمنية وتركية)، وبعد أن يستعرض هذه الأقوال التي تَنم عن جهل قائليها، نجده يقرر أن هذه الآراء (ليست في شيء من الصواب، لأنه ثبت بعد البحث الدقيق أنها حَرِيّة بأن تُعد بين اللغات المتسعة القائمة بذاتها، من قبيل التركية والفارسية عينهما).

ويُعيِّن الكرملي علاقة الكُردية بالفارسية، ويقرر بثقة إن الأولى هي لغة (قدماء الماذيين)، يريد بهم الميديين، فيقول (غير خافٍ أن قدماء الماذيين والفرس كانوا يتكلمون بلغتين مختلفتين، وهما الماذية أو الأفستية، والفارسية القديمة، وهي لغة الرُقم، بيد أن كلتا اللغتين قد نَمَت واتسعت على حِدة بمعزل عن أختها، وتغيرت عما كانت عليه في بادئ أمرها، على أن الفارسية قد دخل فيها قدر وافر من الألفاظ العربية، على مثال ما طرأ على اللغة الإنكليزية السكسونية من تطرق الألفاظ اللاتينية واليونانية إليها، فتولدت منها اللغة الإنكليزية الحالية. أما الكردية فبقيت مُباينة للفارسية في شيء آخر، فخالفتها في منع الدخيل من أن يتسرَّب إليها، وجارَتها في غير ذلك من الأصول اللغوية والنحوية، فغالباً تجد في الكردية عبارات أو اصطلاحات قد أتتها من أختها الفارسية، لكنها في الوقت عينه قد احتفظت لذاتها بطرائق من التعبير والإنشاء مما خَوَّلها مَزيّة جعلتها لغة قائمة بنفسها، مختلفة عن الفارسية المُركّبة اختلاف الكردية الدارجة عينها عن اللغة الفارسية الفصحى).

فميزة الكُردية عند الكرملي هي في حفاظها على استقلال لغوي فذ تختلف فيه عن كثير من اللغات الحية، وهو هنا يقرر بأن (اعتزال اللغة الكردية وعدم امتزاجها بلغة أخرى كان الطريقة الفعالة لصيانتها، والذي نتج عن ذلك من باب الضرورة هو نمو وترقي اللهجات الأخرى الشائعة في الجبال المنقطعة حيث كان مقر الأمة الكردية). ويرى الكرملي إنه على الرغم من القلّة النسبية في الآثار الأدبية لهذه اللغة، فإنه لا شك في أن (هناك لساناً كردياً فصيحاً بليغاً خالصاً من كل شائبة، وهو شائع في قلب البلاد الكردية، وخليق بان يوضع موضع الأساس لبقية اللهجات العديدة).

وإنسياقاً مع نظرية أن اللغة كائنٌ حي بحياة الناطقين بها، يحاول الكرملي في بحثه أن يربط بين المُكوِّنات الأولى للشعب الكُردي وبين الإنتشار الذي أصابته لغته، فيقول (يظهر من التغيرات التي حدثت أثناء الألفي سنة الأخيرة في الديار التي عامة سكانها أكثرهم من الأكراد، إن هذا الجيل قد قَطَن الأصقاع الواقعة بين أرمية وبحيرة وان، والجبال التي تنبع منها عيون كبار أنهر مواطن القبائل اللورية أو عشائر الكوران والأردلان المعروفة اليوم باسم الأكراد، ففي داخل حدود هذه البلاد يتكلم الناس لغة اسمها (كردماه)، أو (الكردمانج)، بيد أنه لما أخذ يأفل نجم الممالك القوية المحيطة بها لم يكن من أولئك الأقوام المغاوير إلاّ أن اندفعوا نحو الغرب والشمال إلى أن استقروا حيث يُرَون اليوم، أي في بيازيد التي بقيت زمناً طويلاً في حوزة البَكّات الأكراد، فهي مدينة كردية صِرفاً، وفي

أرضروم وأرزَنجان والجبال الواقعة شمالي حلب). ولا يحدد الكرملي زمن حدوث تلك الهجرات، وما هي الممالك العظيمة التي يقصدها، وهو هنا يقرر أن جميع تلك الأقوام كانت تتكلم باللغة الكرمانجية، التي هي عنده اللغة الكُردية الأصيلة، وإن كان هذا لا يمنع من وجود قبائل أخرى تتكلم لهجات كردية مختلفة، فيقول (إن بعض العشائر القاطنة بين الأكراد قد سُمِّيت لذلك كردية، ودعا الإفرنج والتُرك لغتهم لهجة كردية، وأعلى هذه القبائل شأناً هي قبيلة الزازه بفروعها المنتشرة في أواسط وجنوب كردستان).

ويرى الكرملي أن لغة الزازه هي لغة إيرانية بحتة لكنها مشابهة للكُردية (في الإصطلاحات النحوية وانتقاء الألفاظ، ولها بعض المضارعة للغة الكُوران واللُّوران)، ثم نجده ينتهي إلى القول بأن الزازه (فرع من الشعوب الزرادسترية (الزرادشتية) المتأخرة النازلة في بلاد إيران وتركية، وفي ولاية درسيم من آسية (لعله يقصد آسية الصغرى تحديداً)، وتقع درسيم قريبة من ديار بكر ونهر الفرات، معظم سكانها من الكُرد) يوجد بين القبائل الكردية والزازية قبيلة البلاكية ولغتها خليط من العربية والأرمنية والكردية).

وبعد هذا العرض السريع للهجات الكُردية، يتوصل الكرملي إلى أن (أقرب الاقوام الكردية من الأصل الكردي، هم — ولا بدع— قبائل الهكارية والمُكرية)، ثم هو يُسند ما توصَّل إليه بكثرة من خَرَج من (البلاد الهكارية) من الشعراء الذين نبغوا في العصور الوسطى، وفي مقدمتهم الشاعر علي حريري الذي عاش في القرن الحادي عشر للميلاد (قلنا: ولد سنة ٤٠٠ وتوفي سنة ٤٧١هـ وله ديوان بالكردية)، وفي ولاية شمسدينان (شمدينان) من البلاد الهكارية، والشاعر أحمد الجزيري من الهكارية، وقد عاش في القرن الثاني عشر للميلاد، والشاعر محمد فقي طيران، وقد عاش في القرن الرابع عشر للميلاد، والملاّ أحمد من بانه الهكارية، وله، كما يذكر (تأليف في غاية الشهرة يدعى المولود، أي قصة ولادة النبي).

ويرى الكرملي أنه في عصر هذا الشاعر انتشر الهكارية حتى وصلوا بيازيد واستوطنوا فيها، وظهر منهم هناك أشهر شعراء الكُرد ومؤلفيهم في القرن السادس عشر، ألا وهو أحمدي خاني من الهكارية، ومصنفاته في التهذيب وغيره كثيرة، وهو يذكر في ترجمته أنه (أسس في بيازيد مدرسة وشَيَّد جامعاً، وله معجم مَدرسي مُنظَّم عربي وكردي، مخطوط محفوظ في دار التُحف البريطانية (يريد: مكتبة المتحف البريطاني) وأحمد خاني هذا ولد

سنة ١٠٠٠ وتوفي سنة ١٠٦٣هـ، وهـو نـاظم (مـم وزيـن) إحـدى عيـون الأدب الكُـردي، وقـد طُبعت غير مرة، أما معجمه المذكور فقد طُبع هو أيضاً.

ويرى الكرملي أن ظهور مولانا شرفخان البدليسي يعد دليلاً آخر على عراقة الكُرديـة في هذه الأنحاء فيقول (وفي آخر ذلك القرن ولد من يكاد أن يكون أشـهر كُتّـاب الأكـراد، وهـو شريف خان (كذا ويقصد شرف خان) الهكاري، وقد كَتَب في اللغة الفارسـية تـاريخ الأكـراد المدعو شرفنامه، وهو حتى اليوم من أثبت الأسانيد لتاريخ هذه الأمة، وما عـدا ذلـك فقـد صَنّف عدة تآليف وقصائد باللغة الكردية). ويلـي هـذا مـن الـشعراء مـراد خـان البيازيـدي الهكاري، (ولكن شهرته لم تكن عظيمة، وتوفي سنة ١٧٨٤) بحـسب قولـه، وذكـر المرحـوم محمد أمين زكي أن أشعاره كانت باللغة الكرمانجية، ومعظمها في الغزل والرثاء.

ثم ينتقل الكرملي إلى الجنوب، ويقصد به كردستان الشرقية والجنوبية، فيذكر أنه ظهر فيه شعراء كثيرون في ديـار الخانـات الكـوران، في مدينـة سـنا مـن أردلان، ولكـنهم نظمـوا جميعاً بلغة الكوران، ولم يقم شعراء كبار في جنوب كردستان حتى آخر القرن الثامن عـشر في سليمانية، وذلك منذ أصبحت، هي وأختها كركوك، مَقَرّ كثيرٍ من الكُتّاب والشعراء الكبار والصغار، الذين يضيق المقام عند ذكرهم لكثرتهم).

وبهذا يختم الكرملي حديثه عن اللغة الكُردية. وعلى الرغم مـن أن بعـض مـا أورده مـن الآراء ربما كان يحتاج إلى مراجعة، نظـراً لأنهـا جـاءت في وقـت كانـت في الدراسـات اللغويـة الكُردية ما تـزال قليلـة، أو غـير متكاملـة، إلاّ أنهـا تبقـى محتفظـة بأهميتهـا حتـى اليـوم، ويكفيه أنه أثبت أن اللغة الكُردية لغة عريقة، لها كِيانها، ولها آدابها الخاصة، وإنهـا تميـزت بقدرتها على البقاء مستقلة على خِلاف كثير من اللغات الأخرى.

فهرس الأعلام

فهرس المواقع والأمكنة

المحتويات

الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف

- بكالوريوس في التاريخ من كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٧٠
- وماجستير في التاريخ الحديث من كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٣
- ودكتوراه في التاريخ الحديث من كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٦
- استاذ التاريخ الحديث في جامعة بغداد من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٨
- أستاذ التاريخ الحديث في جامعة صلاح الدين– أربيل من ٢٠٠٨ إلى الآن.
- رئيس مركز إحياء التراث العلمي العربي بجامعة بغداد سابقاً
- خبير في المجمع العلمي العراقي من ١٩٨٠
- عضو اللجنة العربية للدراسات العثمانية. تونس ١٩٨٠
- عضو لجنة الوثائق والمخطوطات في الأكاديمية الكردية
- عضو هيئات التحرير في مجلة علمية عدة، منها (الأستاذ) و(المورد) و(دراسات تاريخية) و(زين).
- أشرف على العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في جامعة بغداد وجامعة صلاح الدين ومعهد التاريخ العربي.
- شارك في مؤتمرات علمية في مجال اختصاصه في عدد من الجامعات العراقية والعربية.
- حاضر في مختلف الجامعات العراقية والمؤسسات العلمية والثقافية.

له كتب مطبوعة، منها:

- مدارس بغداد في العصر العباسي بغداد ١٩٦٦
- زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية لياسين العمري. دراسة وتحقيق النجف ١٩٧٣
- الدرر المنظومة والصرر المختومة لخليل البصيري. دراسة وتحقيق بغداد ١٩٧٤
- ولاية الموصل في العهد العثماني. النجف ١٩٧٥
- ديوان العشاري، تحقيق بالمشاركة، بغداد ١٩٧٧
- الجواهر وصفاتها ليحيى بن ماسويه. دراسة وتحقيق ط١:القاهرة ١٩٧٧، وط٢: أبو ظبي١٩٩٨.
- تاريخ حوادث بغداد والبصرة لعبد الرحمن السويدي. دراسة وتحقيق بغداد ط١: ١٩٧٨ وط٢: ١٩٨٧
- دعوة أبي هاشم وحزبه. دراسة في فجر الدعوة العباسية. بغداد ١٩٧٩
- الآثار الخطية في المكتبة القادرية. خمسة أجزاء

- الجزء الأول. بغداد ١٩٧٤
- الجزء الثاني. بغداد ١٩٧٧
- الجزء الثالث. بغداد ١٩٧٩
- الجزء الرابع. بغداد ١٩٨٠
- الجزء الخامس. بغداد ١٩٨٠
- إمارة كعب في القرن الثامن عشر في ضوء الوثائق البريطانية. بالمشاركة، بغداد ١٩٨٢
- التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٨٣.
- لمحات من تاريخ العرب الحديث. بغداد ١٩٨٣
- الآثار الخطية في جامع السيد سلطان علي ببغداد. بغداد ١٩٨٤
- فهرست مكاتب بغداد الموقوفة. بغداد ١٩٨٤
- معركة عين جالوت. بغداد ١٩٨٦
- كانت ، ملامح عن حياته وأعماله الفكرية. بغداد ١٩٨٢، ترجم إلى اللغة الكردية بعنوان كانت، نموونه يه ك زيان وكاره فيبكربيه كاني، أربيل ٢٠٠٥.
- المدرسة العلية في بغداد ١٩٨٨
- عبد الله السويدي، سيرته ورحلته. بغداد ١٩٨٦
- كتابة العرب لتاريخهم في العصر العثماني. بغداد ١٩٨٨
- مطالع السعود لعثمان بن سند. دراسة وتحقيق، الطبعة الأولى بغداد ١٩٩١، الطبعة الثانية بيروت ٢٠١٠.
- الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة. بغداد ١٩٩١
- ضياء جعفر، سيرة وذكريات، بغداد ١٩٩٧
- تاريخ الأسر العلمية في بغداد لمحمد سعيد الراوي. دراسة وتحقيق. بغداد ط١: ١٩٩٧ وط٢: ٢٠٠٨
- بيوتات بغداد في القرن الثالث عشر للهجرة لعبد الرحمن السهروردي دراسة وتحقيق. .بغداد ١٩٩٧
- كتاب الحوادث المسمى بالحوادث الجامعة المنسوب لابن الفوطي، دراسة وتحقيق بالمشاركة، بيروت ١٩٩٧
- عادلة خاتون، صفحة من تاريخ العراق. بغداد ١٩٩٨
- كناش الثمانين. بغداد ٢٠٠٤.
- خطط بغداد في دراسات المؤرخين العراقيين. بغداد ٢٠٠١
- مذكرات فخري الفخري، دراسة وتحقيق. بغداد ٢٠٠٠

- فهرس مخطوطات السيد محمد سعيد الراوي. بغداد ٢٠٠٠
- معالم بغداد في القرون المتأخرة في ضوء الوقفيات والإعلامات والحجج الوقفية. بغداد ٢٠٠٠
- العراق في وثائق محمد علي. بغداد ١٩٩٩
- ديوان عبد الرحمن السويدي. بالمشاركة، بغداد ٢٠٠٠
- تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد. بغداد ٢٠٠٠
- تذكرة الشعراء لعبد القادر الشهرباني، الأصل الكامل، دراسة وتحقيق. بغداد ٢٠٠٢
- دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام والعهود الإسلامية المتأخرة. إعداد وتقديم. بغداد ٢٠٠٢
- حديقة الزوراء في سيرة الوزراء لعبد الرحمن السويدي، دراسة وتحقيق. بغداد ٢٠٠٣
- المملكة العربية السعودية بين الحربين، في ضوء تقارير القنصلية العراقية في جدة، عمان ٢٠٠٦.
- تاريخ الزبير والبصرة لابن الغملاس. دراسة وتحقيق . عمان ٢٠٠٦
- تحقيق المخطوطات العلمية. بغداد ٢٠٠٦
- دراسات في علم الأحجار الكريمة عند العرب. بغداد ٢٠٠٥
- تاريخ القراغول. بغداد ٢٠٠٥.
- رحلة المطراقي زاده. دراسة وتحقيق. أبو ظبي ٢٠٠٤
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، الجزء ٢٢، تحقيق. أبو ظبي ٢٠٠٥
- الأصول التاريخية لمحلات بغداد. بغداد ٢٠٠٤
- مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، ط١: بغداد ١٩٩٨، ط٢: أربيل ٢٠٠٨
- النفحة المسكية في الرحلة المكية لعبد الله السويدي، دراسة وتحقيق، أبو ظبي ٢٠٠٤
- الدر المنتثر في مؤلفات مجدد القرن الرابع عشر. بغداد ٢٠٠٤
- العقد اللامع في آثار بغداد والمساجد والجوامع لعبد الحميد عبادة. دراسة وتحقيق، بغداد ٢٠٠٤
- مساجد بغداد في كتابات الأجداد، دراسة وتحقيق. بغداد ٢٠٠٦
- مذكرات عبد المجيد محمود، الوزير في العهد الملكي في العراق. لندن ٢٠٠٦
- خير الزاد في تاريخ مساجد بغداد لمحمد سعيد الراوي. دراسة وتحقيق بغداد ٢٠٠٦
- شيخ الإسلام سلطان بن ناصر الجبوري. أربيل ٢٠٠٨
- دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم. أربيل ٢٠٠٨.
- رحلة القائد العثماني سيدي علي التركي. بيروت ٢٠٠٩

- أخبار بغداد وما جاورها من البلاد لمحمود شكري الآلوسي. تحقيق. بيروت ٢٠٠٩.
- مذكرات قاسم محمد الرجب. دراسة وتحقيق . بيروت ٢٠٠٩
- التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، طبعة ثانية موسعة، لندن ٢٠١٠
- روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار. دراسة وتحقيق. السليمانية ٢٠١٠.
- المعجم التاريخي لإمارة بهدينان. أربيل ٢٠١١.
- شواهد المقبرة السلطانية في العمادية. أربيل ٢٠١١
- دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم، طبعة مزيدة بدراسات جديدة. وهو هذا الكتاب.

له أكثر من ١٢٠ بحثاً علمياً منشوراً في مختلفة الدوريات العلمية في العراق وخارجه، منها (مجلة المجمع العلمي العراقي) و(مجلة الأستاذ) و(مجلة المورد) و(مجلة آفاق عربية) و(مجلة الحكمة) و(مجلة دراسات تاريخية) و(مجلة زين) و(مجلة ميزوو) و(مجلة الأديب) و(مجلة البلاغ). فضلاً عن مقالات تاريخية وثقافية عديدة.

دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم

هذه الدراسات تتناول جوانب من تاريخ الكُرد في العصر الحديث، معتمدة في أكثرها على وثائق غير منشورة، أو غير موظفة في دراسات سابقة في الموضوع نفسه، منها ما هو في الأرشيف العثماني، ومنها ما هو في الأرشيف المصري، ومنها ما يعتمد على وثائق محلية، ونصوص خطية كتبها مؤرخون من الكُرد وغيرهم.

ثمة دراسات تتناول الحقب الغامضة من تاريخ الإمارات الكُردية الثلاث: البابانية والسورانية والبهدينانية ولا سيما تلك الحقب التي شهدت المراحل الأولى لتأسيسها.

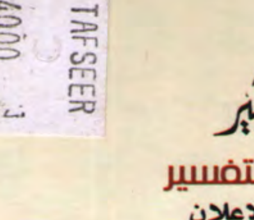
كما اختصت بعض دراسات الكتاب بالجانب الحضاري للكُرد، فثمة دراسة تناولت بالتحليل صورتهم في (ألف ليلة وليلة)، ودراستان تناولتا الاوضاع في بلادهم من خلال رحلتين قام بهما رحالتان تركيان بارزان، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، هما نصوح السلاحي الشهير بمطراقي زاده، وأوليا جلبي الذي قضى سنوات في كردستان.

وفي الكتاب أيضاً دراسة عن أول عهد الكُرد بالمدفعية الثقيلة، وتظهر أن كردستان شهدت منذ عهد مبكر من اختراع هذا السلاح المهم، تأسيس مصانع له. كما ثمة دراسة عن الجهود التي بذلها الأب أنستاس ماري كرملي في مجال تاريخ اللغة الكردية وتوصله إلى أصالة هذه اللغة.

وهناك دراسة عن مخطوطة ألفها كاتب عربي، ربما موصلي، عاش في القرن التاسع عشر تتضمن بيانات مهمة عن عدد من القبائل الكردية في سوريا وما بين النهرين.







مكتب التفسير
للنشر والإعلان



دار الزمان
للطباعة والنشر والتوزيع



ISBN 978-9933453299
9 789933 453299

الغلاف: م. جمال الأبطح